

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠

شباب مصر: بناء مستقبلنا



تقرير التنمية البشرية في مصر عام ٢٠١٠ ، من أهم إنجازات مشروع التنمية البشرية الذي قام بتنفيذه معهد التخطيط القومي بمصر في إطار وثيقة المشروع (مصر/٢٠٠٦/٠١) بشأن التعاون الفني مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP).

حقوق النشر ٢٠١٠ ، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ، ومعهد التخطيط القومي ، مصر.

التحليل والتوصيات الخاصة بالسياسة الواردة في هذا التقرير لا تعكس بالضرورة آراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، أو وزارة التنمية الاقتصادية، و المؤلفون مسؤولون عن الآراء التي طرحوها في هذا التقرير.

جميع الحقوق محفوظة، ولا يجوز نسخ أي جزء من هذا المطبوع، أو تخزينه في أي نظام من أنظمة استرجاع البيانات، أو نقله بأي صورة أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية كانت أو ميكانيكية، أو عن طريق التصوير الضوئي، أو التسجيل أو بأي وسيلة أخرى، دون إذن مسبق أو دون الإشارة إلى هذا المصدر.

التصميم والغلاف Joanne Cunningham

الصور

نتوجه بالشكر ل Joanne Cunningham وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية .

طباعة وشغل كمبيوتر وفصل أفلام Virgin Graphics

الترقيم المحلي: ٢٠١٠ / ٢ / ٩٨٠٢
الترقيم الدولي: ٩٩٧-٩٩٢-٥٠٢٣-١٣٠-

شكر وتقدير

هبة هندوسة

مدير المشروع
والمؤلف الرئيسي

المؤلفون

هبة هندوسة	الفصل الأول
أشرف العربي، هدى النمر، زينات طبالة	الفصل الثاني
غادة برسوم، محمد رمضان، صفاء الكوجالي	الفصل الثالث
هبة نصار، غادة برسوم، فادية علوان، حنان الشاعر	الفصل الرابع
ماجد عثمان، سعيد المصري	الفصل الخامس
هبة هندوسة، هبة الليثي	الفصل السادس
مايا مرسي	الفصل السابع
علي الصاوي، زين عبد الهادي	الفصل الثامن
ليلي البرادعي	الفصل التاسع
زياد بهاء الدين	الفصل العاشر
راجي أسعد	الفصل الحادي عشر
أميرة كاظم	الفصل الثاني عشر
حبيبة حسن واصف، طارق عكاشة	الفصل الثالث عشر
مصطفى مدبولي	الفصل الرابع عشر
هبة هندوسة، ماجد عثمان، سحر الطويلة، محمد رمضان، هبة الليثي	الفصل الخامس عشر
سالي إسحق، شهير إسحق، نيهال علوان، سيف أبو زيد، عبير سليمان، نيرمين والي، سلمى الفوال، انجي الرفاعي	الفصل السادس عشر

المساهمون من معهد التخطيط القومي

أشرف العربي، فادية عبد السلام، هدى النمر، زينات طبالة.



محرر ومستشار التقرير

جيليان بوتر

القراء

عثمان محمد عثمان ، صفي الدين خربوش ، علي الدين هلال ، حسام بدر اوي ، جافاد صالحى إصفهاني ، دينا شحاتة ، منير تابت ، نهلة زيتون ، جليندا جالاردو، ماريو بوساس

البحوث والتنسيق

نهلة زيتون ، هبة أبو شنيف ، دُفني عباس، عبد الحافظ الصاوى.

الترجمة

نادية عبد العظيم ، محمد غزال ، روزيت فرانسيس.

مراجعة الترجمة العربية

نادية عبد العظيم .

شكر خاص

نهي مكاوي ، محمد أبو الخير ، سهير حبيب.

ندين بالشكر لمجلس السكان لتقديمه النتائج الكاملة للمسح المستفيضة الذي أجراه عن النشء والشباب في مصر (SYPE) في صيف عام ٢٠٠٩ ، كما نتوجه بخالص الشكر إلى شريف كامل ، وهالة الشافعي لتعاونهما المستمر مع فريق تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، ولما قدماه من أوراق خلفية قيّمة أضافت ثراءً لمختلف فصول التقرير، ولإيهاب عبده، وفريق الشباب النشط الذين ساهموا في تأليف الفصل السادس عشر وأداروا مجموعات النقاش المتخصصة من أجل متابعة نتائج مسح النشء والشباب في مصر وانعكاساتها.



تقديم

إن شباب وشابات مصر، في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ سنة، الذين يشكلون نحو ربع السكان، يتطلعون إلى خوض حياة حافلة ومثمرة عند انتقالهم من مرحلة التعليم إلى مرحلة العمل، والمواطنة، والزواج، وتكوين أسرة مستقلة. وباعتبار هؤلاء الشباب هم جيل المستقبل، فإن الكثيرين منهم سوف يتقلدون مناصب قيادية، بينما سيسهم آخرون بصورة كبيرة في النهوض بالإنتاجية وفي زيادة الرخاء. لذلك يبدو جلياً أن رفاهة الشباب سوف تؤثر على النمو والرفاهة في مصر كلها.

إن الانتقال إلى مرحلة الرشد إذا لم يتم توجيهه توجيهاً سليماً، سوف يسفر عن مشاكل جمة، حيث سيعاني الكثيرون من تدني المهارات والوظائف، وبذلك تطول فترات البطالة. كما أن جيل الشباب ذا الخبرة الضئيلة في المشاركة في المجتمع والعمل العام سوف يكون فهمه لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها فهماً ضعيفاً وهشاً، وسيظل الكثير منهم يعتمد بصورة سلبية على الأسرة والدولة، بينما يقتضي الأمر أن يكون الشباب مواطنين يتسمون بالنشاط والبراعة والقدرة على تحقيق الأهداف التنموية بطريقة مثمرة وخالقة.

و يتوقف الخروج بنتائج إيجابية من جراء الانتقال من هذه المرحلة الحساسة إلى مرحلة الرشد على توفر بيئة تمكن الشباب من أن يتخطوا بنجاح المعوقات والصعوبات التي يمكن أن يواجهوها. ويعد التحرر من القيود والتمكين أمرين ضروريين لتحقيق المشاركة التي يتعامل فيها الجميع على قدم المساواة. وهذا ليس التزاماً من جانب الحكومة فقط، ولكنه التزام أيضاً من قبل الشباب أنفسهم. وتتطلب ممارسة الحريات المدنية والحريات الشخصية أن يقترن ذلك بأداء الواجبات العامة والقومية، وبأن يكون المواطنون مسؤولين وخاضعين للمساءلة. وكما أشار أحد الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير، يجب أن تأتي هذه الالتزامات أيضاً من جانب الأسر، ومؤسسات التعليم، ومن الأكاديميين، والمنظمات غير الحكومية، والمنظمات التطوعية الخاصة، والقطاع الخاص، والمنظمات التي يقودها الشباب، والإعلام، والأحزاب السياسية، والمؤسسات الدينية. ولكل من هذه المؤسسات دور حيوي يتعين أن تؤديه من أجل أن تستطيع مصر الغد تحقيق طموحات اليوم.

قام الكثير من الحكومات بوضع استراتيجيات وسياسات شاملة للشباب، مستعينة برؤيتهم، أو بإنشاء أجهزة لتنمية الشباب، أو بتخصيص موازنات مستقلة لهم لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تواجههم وهم في طريقهم صوب مرحلة الرشد. وليست مصر استثناءً من ذلك، حيث يتم التصدي لظاهرة ضعف مشاركة الشباب، وانخراطهم الضئيل في العمل العام، وذلك من خلال إنشاء أندية ومراكز رياضية ومراكز لقضاء الوقت. بالإضافة إلى ذلك تعمل الأحزاب السياسية، والحزب الوطني الديمقراطي الحاكم بصفة خاصة، على تشجيع عضوية الشباب ومشاركتهم في الحوار السياسي. ويعد ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب، خاصة بالنسبة لمن يطرقون سوق العمل لأول مرة، مصدر قلق كبير للحكومة المصرية، لذا تبذل الجهود من أجل الحد بصورة كبيرة من عدم التوافق بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل. وفي الواقع، يجري إصلاح نظام التعليم كله حتى يمكن تطبيق نظم تدريس تؤدي، ليس فقط إلى تنمية المهارات التي يحتاجها السوق، ولكن تؤدي أيضاً إلى تنمية القدرة على التفكير النقدي والقدرة الخلاقة على حل المشاكل، و إلى ترسيخ قيم التسامح والانفتاح بصفة خاصة.

لكي تكتمل هذه الظروف المواتية، يشير التقرير إلى ضرورة الوفاء بعدد من المتطلبات الأساسية؛ فسجل مصر في الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يتجه إلى التوافق مع المعايير الدولية المقبولة، كما يتعين الاستمرار في مكافحة الفساد وتدهور قيم

الأفراد والمجتمع، إلى جانب القضاء على التعصب الديني. وهذه الاهتمامات والشواغل أكد عليها بوضوح الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير. وينبغي أيضاً توجيه اهتمام أكثر بتنمية ثقافة التطوع والعمل العام. ويمكن تطوير آليات المشاركة بدرجة أكبر حتى يكون للشباب رأي أعظم في تخطيط وتنفيذ الأمور التي سيكون لها تأثير على حياتهم، وبالأخص ما يتعلق بخلق منابر سياسية والمشاركة في الانتخابات المحلية والقومية.

تلتزم الحكومة بوضع وتطبيق مفهوم متعدد الأبعاد عن رفاهية الشباب يركز أكثر على الأبعاد المتشابكة لكل من التعليم، والوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشغيل، وجودة الوظائف، ومستويات الدخل، والمساواة بين النوع الاجتماعي، والصحة، والمشاركة في العمل العام وإلى غير ذلك، وأن يترجم كل هذا إلى استراتيجية وخطة عمل متكاملة. وتلتزم الحكومة أيضاً بإتاحة إمكانات وفرص متكافئة لكل شباب مصر. ومع هذا فإن التصدي لبعض القضايا، مثل قضاء وقت الفراغ، والرفاهية، وحتى ديناميكيات الأسرة، بما في ذلك التهاusk الاجتماعي - وهي القضايا التي تدرج تحت مظلة المجتمع المدني - سوف يكون أكثر صعوبة. وفي هذا الصدد، من الواضح أنه يجب على كل من الأجيال الشابة والأجيال الأكبر سناً، على حد سواء، أن تتحمل بمسؤولية متكافئة في الحفاظ على البيئة، وسلامة المواطن، وقيم المجتمع، والجوانب الإيجابية للثقافة، ومتابعة تحقيق الإدارة الرشيدة.

عثمان محمد عثمان

وزير التنمية الاقتصادية

ورئيس مجلس إدارة معهد التخطيط القومي

مقدمة

يسرني أن أكتب هذه المقدمة لأحدث تقرير عن التنمية البشرية بمصر الذي يركز على قضية حيوية وهي الشباب: تطلعاته، والفرص المتاحة له، والتحديات التي تواجهه في تحقيق أهدافه الشخصية، وقدراته على الإسهام في التنمية البشرية في مصر. هذا هو التقرير الحادي عشر الصادر عن معهد التخطيط القومي، ووزارة التنمية الاقتصادية بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وفقا لتعداد عام ٢٠٠٦، ما يقرب من ٤٠ في المائة من المصريين تتراوح أعمارهم بين ١٠ و ٢٩ عاما. ويحلل تقرير عام ٢٠١٠ عن التنمية البشرية بمصر الفرص والمعوقات التي تواجه الشباب من منظور التنمية البشرية، كما يدرس دور الشباب في عملية التنمية في مصر، فيما يتعلق بقضايا مثل التعليم والصحة والنوع والفقر والعمالة، والإسكان، والمشاركة في المجتمع. كما يعرض التقرير قصص نجاح مبادرات وبرامج ومشاريع تركز على الشباب، داعيا إلى مزيد من التشاور والتواصل بين الشباب والحكومة والمجتمع المدني. والتقرير يحدد ويقيم القضايا الأكثر إلحاحا التي تؤثر على الشباب في مصر، وذلك بهدف صياغة "رؤية للشباب" تقوم على المساواة، وتوفير الفرص المتكافئة والتملك، والمشاركة في عملية التنمية. لهذا يبرز التقرير "تسع رسائل رئيسية" لضمان احتواء الشباب ودجه ومشاركته الكاملة في المجتمع.

ومن حسن الطالع أن هذا التقرير يتزامن مع السنة الدولية للشباب التي يتم الاحتفاء بها تحت شعار "الحوار والتفاهم المتبادل". وتهدف السنة الدولية للشباب إلى تشجيع الحوار والتفاهم بين الأجيال، وتعزيز المثل العليا للسلام، واحترام حقوق الإنسان والحريات، والتضامن، كما تشجع الشباب على القيام بدوره للمساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية للناس كافة، بمن فيهم النساء والأطفال وذوي الإعاقة، مع إيلاء اهتمام خاص لمناطق مصر التي ترتفع فيها معدلات الفقر.

كما يوضح التقرير في جميع أجزائه أن الشباب في مصر يتطلع إلى مجتمع يحتضن كل فئاته، مجتمع يشعره بقيمته، ويوفر له فرص تعلم جيد وعمل كريم وانخراط مثمر في المجتمع، مجتمع يصغي إليه ويتيح له الزواج وتأسيس مسكن. إن تحقيق هذه التطلعات للشباب يتطلب وجود إطار عمل متماسك يحدد الأولويات، ويوفر خطوطا واضحة للمساءلة، ويتكامل فيه التخطيط القومي مع آليات التنفيذ.

وقد قام بإعداد تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ مجموعة بحثية أساسية قادتها الدكتورة هبة حندوسة، بمشاركة فريق يضم ٢٤ مؤلفاً من مختلف التخصصات ، و ذلك بالتعاون مع معهد التخطيط القومي، ووزارة التنمية الاقتصادية، والمجلس القومي للشباب. وقد شارك شباب مصريون في كافة مراحل إعداد التقرير وكانت لهم إسهامات أيضا. وتم عرض مسودة التقرير للمناقشة والتعقيب في مؤتمر للشباب عقد في جامعة القاهرة، واستضاف أكثر من ١٥٠٠ شخصا من كافة أنحاء مصر. وقام بمراجعة هذه المسودة فريق من ستة قراء متميزين وتم إدراج تعقيباتهم في التقرير نفسه. وأدار فريق صغير مكون من ثمانية من الشباب المصري حلقات نقاش متخصصة عديدة مع نظرائهم الشباب. وقد ساهموا بأنفسهم في إعداد فصل بأكمله بالتقرير، وورد في كثير من الفصول مقتطفات مما جاء على لسان الشباب من آراء ومقترحات.

وفي كل فصول التقرير تم الاستناد إلى أدلة وقرائن تضمنتها مسح كبيرة أجريت حديثاً، حيث قدمت هذه المسوح مجموعة وفيرة وشاملة من البيانات التي تم تحليلها في سياق الأبعاد الشبابية للتنمية البشرية، وأشكال الحرمان، والتغيرات السلوكية،

والانجاءات والتطلعات. وشملت هذه المسوح المسح الشامل عن النشء والشباب في مصر، ٢٠١٠، الذي أعده مجلس السكان، بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري، وبدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وصندوق الأمم المتحدة للمرأة، والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، بالإضافة إلى مؤسسة فورد، والبنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والحكومة الهولندية، والوكالة السويدية للتنمية الدولية.

واستخدم تقرير التنمية البشرية لمصر أيضا بيانات من أحدث مسح رسمي عن دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، إلى جانب استطلاعات للرأي أعدها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء ومنها "المسح العالمي للقيم". وتم لأول مرة تصميم وتطبيق مؤشر جديد ومبتكر، وهو مؤشر رفاهية الشباب الذي تم عرضه في فصل كامل لقياس كافة أشكال استبعاد الشباب بدءًا من تلك الأشكال التي ترتبط ارتباطًا قويًا بكون الشخص فقيرًا.

وأود، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن أتوجه بخالص الشكر إلى الأستاذة الدكتورة هبة حندوسة وفريق العمل لإسهامهم القيم - الذي لا نستطيع أن نوفيّه حقه من التقدير - في وضع تقرير التنمية البشرية بمصر. ويحدونا الأمل في أن يثير هذا التقرير حوارًا حول السياسات لخلق مناخ أكثر ملاءمة للشباب في مصر، مناخ يستطيع فيه الشباب استثمار كامل قدراته، وأداء دور أكبر في عملية التنمية في مصر.

جيمس راولي

الممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تمهيد

ليس هناك اتفاق على المستوى الدولي بشأن تحديد الفئات العمرية التي يندرج تحتها الشباب. ولأغراض التحليل الخاص بالشباب في مصر، يُعرف جيل الشباب بأنهم الأشخاص الذين يندرجون تحت الفئة العمرية من ١٨ - ٢٩ سنة. وهذه الفئة تشكل نحو ٢٠ مليون نسمة، أو ما يقرب من ربع السكان. وهذا التعريف عندما يحدد الحد الأدنى لهذه الفئة العمرية عند سن الثامنة عشر فإنه بذلك يتفق والقانون المصري الذي يرى أن هذه هي السن التي ينتقل عندها الشخص من مرحلة الطفولة إلى مرحلة الرشد. بالإضافة إلى ذلك، يعزى تحديد الحد الأعلى عند سن التاسعة والعشرين إلى أن المجتمع ومعظم الشباب يتوقعون ويأملون، في تكوين أسرة والحصول على مسكن مستقل خلال هذه المرحلة العمرية. وتشير الملامح الأساسية لجيل الشباب، سواء كانوا من المناطق الريفية أو الحضرية، أو من الطبقات ميسورة الحال أو من الطبقات المحرومة، إلى أنهم على دراية بأثر ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأنهم تأثروا بعواقب العولمة الجديد، على الرغم من أن ظروفهم قد لا تسمح لهم بالحصول على المزايا التي أسفرت عنها هذه المستجدات. كما تشير هذه الملامح أيضًا إلى أن الشباب كثيرًا ما يختارون المرح بين القيم التقليدية والمفاهيم الجديدة للحرية والديمقراطية. وقد غطى التقرير هذه العناصر، وتم التركيز بصفة خاصة على الفقر باعتباره يؤثر على الشباب.

ويعتبر تضخم فئة الشباب في مصر - الذي بلغ أقصاه حاليًا - من أبرز الملامح الأساسية للشباب المصري. وقد كان من نتيجة الإفراط في خلق فرص عمل في الحكومة خلال عقد السبعينيات والثمانينيات، وعدم إصلاح نظم التعليم والتدريب أو محدودية هذا الإصلاح، والإخفاق في السيطرة على النمو السكاني، أن تهاوت الإنتاجية بصورة حادة، وصاحب ذلك انخفاض الأجور الحقيقية، وركود مستويات معيشة العاملين في القطاعين العام والخاص. إن إمكانية دمج مصر في الاقتصاد العالمي، والاستفادة من قوة العمل الشابة وسريعة النمو يجب تحديدها بوضوح واستغلالها في كافة قطاعات الاقتصاد التقليدية والحديثة.

ويعد الشباب المصري، ذكورًا وإناثًا، قوة دفع هائلة للتغيير. فهم مستعدون للقيام بمبادرات جديدة كرواد أعمال يتمتعون بمهارات عالية تمكنهم من الحصول على وظائف أفضل، ومن المشاركة في المجتمع وفي القرارات والبرامج السياسية. وهذا هو الوقت الحاسم الذي تتخذ فيه القرارات المتعلقة بحياتهم؛ سواء للتوجه نحو العمل أو لمواصلة الدراسة، لقبول وظيفة ذات أجر منخفض أو للبدء في مشروع جديد، للمشاركة في شؤون المجتمع أو الإحجام عن هذه المشاركة، لتأخير الزواج أو اختيار الزواج والاستقرار في ظل ظروف غير ملائمة. وهذه القرارات إذا أحسن توجيهها وتم اتخاذها في ظل ظروف اجتماعية واقتصادية مواتية، سوف تدفع رأس المال البشري الشاب إلى الصدارة كأحد العوامل الأساسية في نمو وتنمية البلد بأكملها. ومن ناحية أخرى، سوف يترتب على سوء إدارة مرحلة الانتقال - لأسباب لا يكون الشباب مسؤولين عنها في غالب الأحوال - إطالة فترات البطالة، وفهم ضعيف وهش لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها، ومزيد من الاعتماد على الأسرة والدولة، وتباطؤ ملحوظ على طريق الرخاء القومي.

ويستخدم تقرير التنمية البشرية مفهوم الاستبعاد والإدماج كإطار لفهم البيئة التي يعيش فيها الشباب. ويشمل الاستبعاد الاجتماعي طرفين: الطرف الذي يقوم بالاستبعاد، والطرف المستبعد. ويمكن قياس هذا الاستبعاد بظواهر مثل البطالة، أو جرائم الشباب أو تعاطي المخدرات. ويتسم هذا المفهوم بأنه متعدد الأبعاد أيضًا، ويشمل الفقر وأشكال الحرمان الاجتماعي الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك يزداد هذا الاستبعاد تفاقماً إذا أخذ عنصر النوع في الحسبان، سواء كان هذا ناتجاً من العزلة بين الجنسين،

أو الرقابة الأبوية، أو غيرها من الأسباب الثقافية والدينية. وهناك قلق بالغ من أن هؤلاء الشباب المعزولين قد يقعون فريسة للجماعات المتطرفة التي تستغل شعورهم باليأس الاجتماعي.

على الجانب الآخر، يعني الإدماج أو الاحتواء أن الشباب في وضع يتيح لهم مزايا اجتماعية من خلال انخراطهم في مؤسسات ومنظمات المجتمع. وكما ورد في التوصيات التي تضمنتها الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر هذا العام، يتطلب هذا قيام الحكومة والمجتمع المدني بإعادة توجيه الشباب؛ وبأحداث نقلة نوعية تسمح لهم بالمشاركة في التخطيط القومي وآليات التنفيذ؛ وبالتصدي لفشل نظام التعليم وعلاجه؛ وكذلك بالتصدي للفقر بين الشباب ولأسبابه الأساسية التي تتمثل في انخفاض مستوى التعليم والمهارات؛ وبتشجيع قيم التسامح واحترام الآخرين، سواء كانوا من الجنس الآخر أو ممن لهم انتماءات دينية مختلفة؛ وبالسماح للشباب بالمشاركة في "ممارسة السلطة المستجيبة"؛ وبإسهام الأجهزة الإدارية أو السياسية في تشكيل مستقبلهم؛ وبتقديم تسهيلات للشباب لتمويل المشروعات الناشئة أو لامتلاك بعض الأصول مثل الأرض.

وهذا التقرير، الذي يعد بمثابة أحد الإسهامات في "السنة الدولية للشباب"، هو مثال يجسد الجهود القومية التي تستهدف جذب الشباب نحو المسار الرئيسي للمجتمع. ويقترح التقرير أن يتم إعداد "مؤشر رفاهية الشباب" سنوياً، من جانب المجلس القومي للشباب إن أمكن. وسوف يسمح هذا المؤشر بتقييم مدى التقدم في المؤشرات الفرعية مثل: الحصول على الخدمات، الدخل والحرمان، النوع الاجتماعي، التشغيل، بالإضافة إلى المشاركة في العمل العام، حياة الأسرة، وقت الفراغ والأمن. والغرض من ذلك هو إطلاع صانعي السياسات على المجالات الشبابية التي تتطلب الاهتمام، وأن يتم الإعداد لوضع خطة عمل متكاملة تسفر عن وضع استراتيجية شاملة على مستوى السياسات والبرامج. والغاية التي نصبوا إليها هي خلق بيئة اجتماعية/اقتصادية تسمح للشباب المصري وللموارد البشرية الوفيرة بأن تساهم بصورة أفضل في التنمية.

هبة حندوسة

المؤلف الرئيسي

Acronyms

BDSSP	Business Development Services Support Project
BMI	Body Mass Index
CAOA	Central Agency for Organization and Administration
CAPMAS	Central Agency for Public Mobilization and Statistics
CBHRM	Competency Based Human Resource Management
CCT	Conditional Cash Transfer
CEDAW	Convention on the Elimination of all Forms of Discrimination
CEED	Centre for Entrepreneurship Education & Development
CPI	Consumer Price Index
CRC	Convention on the Rights of the Child
CSO	Civil Society Organization
DHS	Egypt Demographic and Health Survey
ECEU	European Training Foundation of European Commission Union
EFSA	Egyptian Financial Supervisory Authority
EHDR	Egypt Human Development Report
ELMS	Egypt Labor Market Survey
ELMPS	Egypt Labor Market Panel Survey
ESD	Education for Sustainable Development
ETP	Enterprise Training Partnerships
EVQ	Egyptian Vocational Qualifications
FDI	Foreign Direct Investment
FGM	Female Genital Mutilation
FPL	Food Poverty Line
GAFI	General Authority for Investment and Free Zones
GALAE	General Authority for Literacy and Adult Education
GDP	Gross Domestic Product
GEM	Global Entrepreneurship Monitor Survey
GOE	Government of Egypt
GYWI	General Youth Well-Being Index
HCV	Hepatitis C Viral Infection
HD	Human Development
HDI	Human Development Indicator
HIECS	Household Income & Expenditure Consumption Survey
HR	Human Resources
ICT	Information and Communications Technology
IDA	Industrial Development Authority
IDSC	Information and Decision Support Center of the Cabinet
ILO	International Labor Organization
IMC	Industrial Modernization Center
INP	Institute of National Planning
ITC	Industrial Training Council
LE	Egyptian Pound
LPC	Local Popular Council
MDGs	Millennium Development Goals
MCIT	Ministry of Communication and Information Technology
MENA	Middle East and North Africa
MIT	Massachusetts Institute of Technology
MKI	Mubarak-Kohl Initiative
MOA	Ministry of Agriculture
MOE	Ministry of Education
MOH	Ministry of Housing
MOHE	Ministry of Higher Education

MOF	Ministry of Finance
MOI	Ministry of Investment
MOSS	Ministry of Social Solidarity
MOTI	Ministry of Trade and Industry
NCCM	National Council for Childhood and Motherhood
NCD	Non-Communicable Diseases
NCSCR	National Center for Social and Criminology Research
NCW	National Council for Women
NCY	National Council for Youth
NDP	National Democratic Party
NGO	Non-Governmental Organization
NHP	National Housing Program
NSSP	National Skills Standards Project
SC	Social Contract
SCC	Social Contract Center
SDP	Skills Development Project
SFD	Social Fund for Development
SME	Small and Medium Enterprises
SYPE	Survey of Young People in Egypt
TPL	Total Poverty Line
TVET	Technical and Vocational Education and Training
UNDP	United Nations Development Program
UNFPA	United Nations Population Fund
UNICEF	United Nations Children's Fund
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women
WB	World Bank
WEF	World Economic Forum
WFP	World Food Program
WVS	World Values Survey
YEN	Youth Employment Network
YWBI	Youth Well-Being Index

جدول المحتويات

الفصل الأول: عرض عام وتوسع رسائل لتقرير التنمية البشرية الحالي

٣	تحديد القيود التي تواجه الشباب
١٢	استراتيجيات الشباب في مصر خطة العمل القومية لتشغيل الشباب
١٥	القضايا بالغة الأهمية كما يحددها الشباب
١٦	الخلاصة

الفصل الثاني: حالة التنمية البشرية والأهداف الإنمائية للألفية والفقر

١٩	انجازات مؤشرات التنمية البشرية
٢٠	هل ستتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في خمس السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥ ؟
٢٣	الشباب: الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية
٢٧	خريطة الفقر وبرنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا
٢٩	

الفصل الثالث: التحولات في حياة الشباب: الفرص والقدرات والمخاطر

٣٥	الوضع الصحي للشباب
٣٦	الالتحاق بالتعليم
٣٧	مشاركة الشباب في سوق العمل
٣٨	الهجرة
٣٩	تكوين الأسرة
٣٩	ممارسة المواطنة
٤٠	قضاء الوقت والمشاركة المدنية
٤١	الخلاصة
٤١	

الفصل الرابع: التعليم في القرن الحادي والعشرين

٤٣	التعليم: هل هو أداة للإحتواء؟
٤٥	التعليم كأداة بالغة الأهمية من أجل التنافسية في الاقتصاد العالمي
٤٧	التعليم كأداة للتمكين الاجتماعي
٥٠	مواجهة التحديات
٥١	الطلب كمحرك للتعليم من أجل مجتمع الخدمات
٥٣	



الفصل الخامس: الشباب والقيم الإجتماعية قراءة في المسح العالمي للقيم - مصر ٢٠٠٨

٥٩

- ٦٠ الرغبة في حياة جيدة دون مسؤولية
- ٦٢ الأمل في العمل بغض النظر عن الكفاءة
- ٦٣ قيم الاقتصاد الحر
- ٦٤ المكافأة مقابل كفاءة الأداء
- ٦٧ الرؤى السياسية
- ٧٠ شعور قومي جارف وهويات أخرى مصاحبة للشعور القومي
- ٧٠ القيم الأسرية وميراث الأبوية

٧٧

الفصل السادس: الفقر وإقصاء الشباب

- ٧٨ خصائص الشباب الفقير
- ٧٩ الأبعاد المختلفة للفقر الناجم عن تدني الدخل
- ٨٠ انتقال الفقر بين الأجيال
- ٨١ الارتباط بين الثروة والحرمان الذي يعانيه الشباب
- ٨٣ التعليم
- ٨٦ الملامح الأساسية للشباب الفقير في الريف
- ٨٦ الملامح الأساسية للشباب في العشوائيات
- ٨٧ أحلام وتطلعات الشباب في الأسر المحرومة
- ٩٠ آليات تعامل الشباب والفقراء مع الفقر
- ٩١ الخلاصة

٩٥

الفصل السابع: المساواة بين النوع الاجتماعي والحريات

- ١٠٠ الفتيات في سوق العمل
- ١٠٦ ملحق أ-٧-١ : الدستور المصري

١٠٩

الفصل الثامن: الشباب والمشاركة في المجتمع

- ١١٠ شواغل الشباب : دراسة استكشافية غير رسمية
- ١١٧ الإنترنت والمشاركة السياسية
- ١١٧ المشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت : مخاطر في التحليل
- ١٢٣ مقترحات للإصلاح
- ١٢٤ ماذا يحمل المستقبل ؟

١٢٧

الفصل التاسع: دور الشباب في تحقيق الإدارة الرشيدة

- ١٢٨ الوضع الراهن وعلاقته بالقطاع الحكومي
- ١٣١ مبادرات إيجابية للشباب من أجل إدارة أفضل جودة
- ١٣٤ توصيات: تعزيز مشاركة الشباب في الإدارة ذات الجودة

الفصل العاشر: الشباب وريادة الأعمال

- ١٤٠ شيوخ روح ريادة الأعمال بين الشباب في مصر
- ١٤٢ المعوقات والعقبات الأساسية
- ١٤٦ نحو بيئة داعمة
- ١٤٩ الوجوه العديدة للفرصة

الفصل الحادي عشر: التنمية البشرية وأسواق العمل

- ١٥٢ الانتقال إلى مرحلة التوظيف
- ١٦٠ لماذا لم يؤت التعليم بشاره بالنسبة للشباب؟
- ١٦٣ الوضع المهني الذي يواجهه الشباب حاليًا

الفصل الثاني عشر: التعليم الفني والتدريب المهني للشباب

- ١٧٠ مسار التعليم الفني والتدريب المهني
- ١٧٢ نظام التعليم الفني والتدريب المهني الحالي
- ١٧٥ إطار السياسة
- ١٧٨ الجهود القومية لوضع إطار متطور للمؤهلات
- ١٧٩ الطريق إلى المستقبل
- ١٨٠ خطة العمل

الفصل الثالث عشر: مسائل صحية نحو الصحة والتغذية والأمن البيئي للشباب

- ١٨٤ الملامح الأساسية لصحة الشباب في مصر
- ١٨٧ نتائج المسح السكاني والصحي المتعلقة بالشباب في مصر، عام ٢٠٠٨
- ١٨٨ آثار السياسات والتوصيات
- ١٩٠ الصحة العقلية والاضطراب العقلي
- ١٩٠ صورة السلامة العقلية للشباب في مصر
- ١٩١ حالات الاضطرابات العقلية في مصر

٢٠١ الفصل الرابع عشر: الإسكان والنقل من منظور الشباب

- ٢٠٢ البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي
- ٢٠٥ تحسين كفاءة نظام الدعم ليصل للفئات المستهدفة
- ٢٠٦ البرنامج القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا
- ٢٠٧ وضع إسكان الشباب في المناطق العشوائية
- ٢٠٩ وسائل النقل وأثرها على الحياة ، والتشغيل ، والحصول على الخدمات

٢١٣ الفصل الخامس عشر: بناء مؤشر رفاهية الشباب

- ٢١٤ الأهداف والأولويات
- ٢١٤ تعريف الفقر وقياسه
- ٢١٦ مقاييس الدخل المتعلقة بالفقر
- ٢١٧ المناهج الدولية لمؤشر الرفاهية
- ٢٢٣ التعرف على المجالات والمؤشرات المتعلقة بالمؤشر العام لرفاهية الشباب في مصر
- ٢٢٣ حساب المؤشر العام لرفاهية الشباب في مصر

٢٢٧ الفصل السادس عشر: لشباب ٢٠٢٠

- ٢٢٨ سالي: إطلالة شاملة
- ٢٢٩ شهير: سياسة المشاركة
- ٢٣٣ نهال: أفكار بشأن التعليم
- ٢٣٥ سيف: ريادة الأعمال والشباب
- ٢٣٨ عبير: تكوين الأسرة
- ٢٣٨ نيرمين: النزعة الجنسية هي بيت القصيد
- ٢٤٠ سلمى: الشباب كقاطرة للتغير الاجتماعي

٢٤٣ ملاحظات فنية ومصادر البيانات

٢٥٣ المؤشرات القومية

٢٦٥ مؤشرات المحافظات



الإطارات والجداول والأشكال

الإطارات

٢	إطار ١-١ : السنة الدولية للشباب لتعزيز اندماجهم ومشاركتهم
٤	إطار ٢-١ : الشباب كقوة دافعة للتغيير
٨	إطار ٣-١ : الشباب المصريون : مورد غير مستغل
٩	إطار ٤-١ : الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر ، ٢٠١٠
١٣	إطار ٥-١ : الخطة القومية المقترحة للشباب في مصر
١٦	إطار ٦-١ : الشباب والعمل التطوعي والتنمية في مصر
٤٤	إطار ١-٤ : إصلاح التعليم في مصر
٤٧	إطار ٢-٤ : سياسات القبول في التعليم العالي
٥٠	إطار ٣-٤ : المعركة ضد البطالة
٨١	إطار ١-٦ : الشباب الفقير ليس لديهم عمل مستقر
٨٤	إطار ٢-٦ : العمل والتعليم مرتبطان ارتباطاً وثيقاً
٨٨	إطار ٣-٦ : أسباب الفقر كما يراها الفقراء
٩٢	إطار ٤-٦ : أنشطة لتشجيع الهجرة المنظمة وإيجاد بدائل إيجابية
٩٩	إطار ١-٧ : التقدم على الجبهة السياسية
١٠١	إطار ٢-٧ : حقائق تبرزها الأرقام
١٠١	إطار ٣-٧ : التمييز ضد المرأة في العمل
١٠٢	إطار ٤-٧ : حوادث التحرش الجنسي في مصر
١٠٣	إطار ٥-٧ : الشبابات والفتيات يدعون لتمكينهن
١١٢	إطار ١-٨ : حول ماذا تدور الأحلام ؟
١١٤	إطار ٢-٨ : شبكة تثقيف القرنين الشاب Y-PEER
١١٦	إطار ٣-٨ : الانضمام إلى الأحزاب السياسية يتطلب بيئة داعمة
١٢٣	إطار ٤-٨ : الرئيس مبارك والشباب
١٤١	إطار ١-١٠ : الكيانات المنخرطة في عملية الاستثمار في مصر
١٤٤	إطار ٢-١٠ : كندا وطريق الفرصة الثانية: نموذج للمحاكاة
١٤٨	إطار ٣-١٠ : احتمالات نمو الفرانشيز في مصر
١٦١	إطار ١-١١ : هجرة الشباب المصري: الأنماط، والتطلعات، والدوافع
١٧٣	إطار ١-١٢ : تجربة معهد دون بوسكو الخاص
١٧٤	إطار ٢-١٢ : تدخلات الحكومة في مجال التعليم الفني
١٧٥	إطار ٣-١٢ : مشروع مستويات المهارة القومية - الصندوق الاجتماعي للتنمية
١٧٦	إطار ٤-١٢ : برنامج تنمية المهارات The Skills Development Program
١٧٧	إطار ٥-١٢ : المشروع الأوروبي EC-Project : المساعدة المقدمة لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني
١٧٨	إطار ٦-١٢ : مبادرة التشغيل من خلال الإعلام
١٨٦	إطار ١-١٣ : تنمية عادة الرياضة البدنية لدى الشباب
٢٠٣	إطار ١-١٤ : سوق الإسكان والشباب
٢٠٧	إطار ٢-١٤ : الحياة في الأحياء العشوائية بالقاهرة
٢١٨	إطار ١-١٥ : الشباب والأمم المتحدة
٢٢٠	إطار ٢-١٥ : المؤتمر العام "للسعادة القومية الشاملة" في بوتان
٢٣٢	إطار ١-١٦ : ذكريات من عهد الجامعات الحرة
٢٣٣	إطار ٢-١٦ : ما هو غائب في المناهج التعليمية في مصر
٢٣٤	إطار ٣-١٦ : امتحان اختيار الطلاب في تركيا (OSS)
٢٤١	إطار ٤-١٦ : عملية مجالس الشباب في تركيا.

الجدول

٢٠	جدول ١-٢ : تطور مؤشر التنمية البشرية
٢٢	جدول ٢-٢ : المقارنة بين محافظتي القاهرة والإسكندرية
٢٢	جدول ٣-٢ : الزيادة المطلقة في مؤشر التنمية البشرية حسب الإقليم
٢٤	جدول ٤-٢ : الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية
٣٠	جدول ٥-٢ : خريطة الفقر المحدثة : التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقراً
٤٨	جدول ١-٤ : عدد المسجلين في الجامعات والمتخرجين منها وفقاً للجامعة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٨
٤٨	جدول ٢-٤ : أعداد المدرسين المؤهلين وغير المؤهلين عن عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥
	جدول ٣-٤ : توزيع تقييم مهارات شباب العاملين وفقاً لبحث "الانتقال من المدرسة إلى العمل" لأصحاب الأعمال عام ٢٠٠٥ النسبة المئوية %
٤٨	جدول ١-٥ : مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض
٦٧	جدول ١-٦ : معدلات الفقر وفقاً للمناطق والفئة العمرية
٧٨	جدول ٢-٦ : معدلات الفقر في الأسر التي تتكون من ٦-٥ أفراد
٧٩	حسب عدد البالغين الشباب في الفئات العمرية المختلفة
٨٠	جدول ٣-٦ : فقر الشباب باعتباره حرماناً متعدد الأبعاد
٨١	جدول ٤-٦ : نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من مختلف الأبعاد (وفقاً لشرائح الثروة)
	جدول ٥-٦ : معدل البطالة بين الشباب حسب مستوى التعليم
٨٤	ووضع الشباب بالنسبة للفقر ، ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨
٨٤	جدول ٦-٦ : توزيع الشباب المشتغلين حسب الوضع بالنسبة للفقر (%)
٨٥	جدول ٧-٦ : توزيع الشباب في قوة العمل حسب فئات العمالة ، ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (%)
١١٩	جدول ١-٨ : درجة الالتحاق
١١٩	جدول ٢-٨ : التوزيع على مواقع شبكة الإنترنت حسب الجنس
١٢٠	جدول ٣-٨ : درجة الشفافية في ذكر أساء المحررين بالموقع
١٢٠	جدول ٤-٨ : تطور ظهور مواقع الشباب على الإنترنت
١٢٠	جدول ٥-٨ : اللغة المستخدمة في مواقع الشباب على الإنترنت
١٢٠	جدول ٦-٨ : التفاعل على مواقع الشباب
١٢١	جدول ٧-٨ : التفاعل مع مواقع الشباب
١٢١	جدول ٨-٨ : عدد زوار مواقع الشباب
١٢٩	جدول ١-٩ : عدد العاملين من القيادات العليا في الحكومة المصرية والتوزيع العمري حسب الدرجة الوظيفية في ٢٠٠٨/١/١
	جدول ٢-٩ : توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع في الحكومة المصرية
١٣٠	(بيانات من عينة مكونة من ٥٥٧ وحدة من إجمالي ٦٧١ وحدة)
١٣٠	جدول ٣-٩ : توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة في القطاع الحكومي بمصر في أول يناير ٢٠٠٩
١٣١	جدول ٤-٩ : عدد الشباب في القطاع الحكومي طبقاً لميزانيات الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، وأجهزة الخدمات
١٣١	جدول ٥-٩ : عدد الشباب في القطاع الحكومي كما ورد في ميزانيات الهيئات الاقتصادية
	جدول ٦-٩ : عدد الشباب في القطاع الحكومي (موزعين طبقاً للدرجات المالية بما في ذلك الكادر العام، والنظم الخاصة)
١٣١	حتى سن ٣٥ في أول يناير ٢٠٠٩
	جدول ٧-٩ : عدد الشباب في القطاع الحكومي موزعين طبقاً للدرجات المالية
١٣١	(الكادر الخاص) حتى سن ٣٥ سنة في أول يناير ٢٠٠٩
١٣٢	جدول ٨-٩ : عدد الشباب المعينين في القطاع الحكومي في السنوات العشر الأخيرة حتى سن ٣٥ في أول يناير ٢٠٠٩
١٣٤	جدول ٩-٩ : المبالغ المخصصة من جانب الحكومة للأنشطة المتعلقة بالشباب بناء على تقديرات وزارة المالية
١٤٢	جدول ١٠-١ : ترتيب مصر فيما يتعلق بتيسير ممارسة نشاط الأعمال كما جاء في التقرير
١٤٥	جدول ١٠-٢ : أنشطة الفرانشيز حسب القطاع
	جدول ١١-١ : معدلات بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) وفقاً لكل من التعريف المتعارف عليه،
١٥٤	والتعريف الواسع وحسب بعض الخصائص المختارة في الأعوام ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، و ٢٠٠٩
	جدول ١١-٢ : معدلات عدم مشاركة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل وفقاً
١٥٦	لبعض الخصائص المختارة ١٩٩٨ ، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٩
١٦٥	جدول ١١-٣ : تصنيف المهن حسب معدل النمو وحجم النمو المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠٠٧
١٧١	جدول ١٢-١ : نظم التدريب و الجهات المقدمة له لمشروع التعليم الفني و التدريب المهني
١٧٣	جدول ١٢-٢ : التدخلات المقررة في السياسة العامة لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني
٢٠٢	جدول ١٤-١ : توزيع الوحدات السكنية وفقاً للمحاور السبعة للبرنامج القومي للإسكان

٢٠٢	جدول ١٤-٢: توزيع وحدات ابن بيتك
٢٠٢	جدول ١٤-٣: توزيع الخدمات الاجتماعية في مشروع ابن بيتك
٢١٥	جدول ١٥-١: أكثر الشباب حرماناً حسب خصائصهم
٢١٦	جدول ١٥-٢: معاملات ارتباط حالات الحرمان الشديد بين الشباب
٢١٧	جدول ١٥-٣: المتوسط المقدر لنصيب الفرد من الغذاء، وخط الفقر الكلي (بالجنه المصري سنويا) حسب الإقليم
٢٢١	جدول ١٥-٤: المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب في مصر المجالات والمؤشرات
٢٢٢	جدول ١٥-٥: حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر

الأشكال

٢١	شكل ١-٢: تطور مؤشر التنمية البشرية
٢١	شكل ٢-٢: تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية في مختلف التقارير
٢٣	شكل ٣-٢: الاتجاهات الإقليمية في مؤتم التنمية البشرية
٢٤	شكل ٤-٢: الفجوة بين الذكور والإناث في التقارير المختلفة (الإناث كنسبة من الذكور)
٣٦	شكل ١-٣: نمط تدخين الشباب في مصر
٣٨	شكل ٢-٣: أوضاع تعليم الشباب في مصر
٣٩	شكل ٣-٣: مشاركة الشباب في قوة العمل
٣٩	شكل ٣-٤: معدلات البطالة بين الذكور والإناث بالفئة العمرية (١٥ - ٢٩ سنة) بمصر في الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩
٦١	شكل ١-٥: قيم معنى الحياة لدى الشباب
٦١	شكل ٢-٥: مسؤولية الحكومة عن تلبية احتياجات الأفراد
٦٢	شكل ٣-٥: قيم العمل لدى الشباب
٦٣	شكل ٤-٥: الأولوية ذات الأهمية عند البحث عن عمل
٦٣	شكل ٥-٥: قيمة الإجابة والإنجاز في العمل حسب الدول
٦٤	شكل ٦-٥: مدى ارتباط قيم الشباب بالاقتصاد الحر
٦٥	شكل ٧-٥: قيمة الإدخار لدى الشباب بحسب الدول
٦٥	شكل ٨-٥: ملكية قطاع الأعمال والصناعة بحسب الدول
٦٦	شكل ٩-٥: مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة
٦٦	شكل ١٠-٥: الاهتمام بالسياسة بحسب الدول
٦٩	شكل ١١-٥: الاتجاهات السياسية للشباب بحسب الدول
٦٩	شكل ١٢-٥: أهمية العيش في نظام ديمقراطي بحسب الدول
٧٢	شكل ١٣-٥: الحرص على فخر الوالدين بحسب الدول
٧٣	شكل ١٤-٥: أفضلية الرجل على المرأة بحسب الدول
٧٣	شكل ١٥-٥: أهمية الدين في الحياة بحسب الدول
٧٤	شكل ١٦-٥: الثقة في الآخرين بحسب الدول
٧٤	شكل ١٧-٥: دوائر الثقة في الآخرين
٧٩	شكل ١-٦: معدل فقر الدخل حسب الفئات العمرية، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٨٠	شكل ٢-٦: معدل انتشار أوجه الحرمان بين الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)
٨٢	شكل ٣-٦: نسبة الشباب الذين التحقوا بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة
٨٢	شكل ٤-٦: توزيع مستويات التعليم وفقاً لشرائح الثروة الخمس
٨٣	شكل ٥-٦ أ: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات منخفضة - مقبول
٨٣	شكل ٥-٦ ب: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات مرتفعة - ممتاز
٨٥	شكل ٦-٦: معدل البطالة حسب السن، ٢٠٠٨-٢٠٠٩
٨٥	شكل ٧-٦: نسبة الوظائف الدائمة حسب السن، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
٨٥	شكل ٨-٦: نسبة العاملين بدون أجر حسب السن والوضع بالنسبة للفقر، ٢٠٠٨ / ٢٠٠٩
٨٧	شكل ٩-٦: إيه الحاجات اللي بتقلقك من بكرة؟
٨٩	شكل ١٠-٦: يا ترى إيه الحاجات اللي تخليك مطمئن لبكرة؟
٨٩	شكل ١١-٦: أنت بتعتمد على مين في تحقيق أحلامك دي؟
٩١	شكل ١٢-٦: آليات التعامل مع الفقر وفقاً لخميسات الثروة
١٠٠	شكل ١٣-٧: معدلات المشاركة والتشغيل حسب السن والجنس للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في ٢٠٠٩
١٠٠	شكل ١٤-٧: اتجاهات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي للفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)

١٠٠	شكل ٣-٧: اتجاهات نسبة الإناث العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمي في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)
١١١	شكل ١-٨: شواغل الشباب (الذكور)
١١١	شكل ٢-٨: شواغل الشباب (الإناث)
١١٢	شكل ٣-٨: أحلام الشباب (تحت ٣٥ سنة)
١١٢	شكل ٤-٨: يعتمد على مين في تحقيق أحلامك؟
١١٢	شكل ٥-٨: إيه اللي بتتمناه ليكم: أنت وأسرتك؟
١١٣	شكل ٦-٨: إيه المنصب أو الموقع اللي أنت بتحللم تأخده
١١٧	شكل ٧-٨: مستخدمو الإنترنت في مصر
١١٩	شكل ٨-٨: درجة الانتماء بالموقع %
١١٩	شكل ٩-٨: درجة المسؤولية عن الموقع %
١١٩	شكل ١٠-٨: درجة الشفافية %
١٢٠	شكل ١١-٨: درجة المخاطرة %
١٢١	شكل ١٢-٨: لغة الخطاب السياسي على المواقع (%)
١٢١	شكل ١٣-٨: التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ (%)
١٢١	شكل ١٤-٨: الشخصيات التي يستضيفها الموقع (%)
١٢١	شكل ١٥-٨: مدى الإقبال على الموقع (%)
١٣٠	شكل ١-٩: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع في الجهاز الإداري المصري
١٣٢	شكل ٢-٩: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة بين مختلف أنواع الأجهزة الحكومية في عام ٢٠٠٩
١٣٢	شكل ٣-٩: توزيع الشباب في القطاعات الحكومية على الهيئات الاقتصادية
١٣٢	شكل ٤-٩: التوزيع طبقاً للدرجات المالية (الكادر العام والخاص)
١٣٣	شكل ٥-٩: عدد الشباب في القطاع الحكومي، موزعين طبقاً للدرجات المالية (كادر خاص)
١٣٣	شكل ٦-٩: عدد الشباب المعيّنين في القطاع الحكومي في السنوات العشر الأخيرة
١٣٤	شكل ٧-٩: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠٠٥/٢٠٠٦، و٢٠٠٩/٢٠١٠
١٣٤	شكل ٨-٩: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠٠٩/٢٠١٠
١٥٥	شكل ١-١١: معدلات البطالة وفقاً للتعريف المتعارف عليه حسب السن والنوع للأعمار من (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٩
١٥٥	شكل ٢-١١: معدلات المشاركة في قوة العمل والتوظيف وفقاً للسن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٩
١٥٦	شكل ٣-١١: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل حسب السن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٩
١٥٧	شكل ٤-١١: معدلات البطالة وفقاً للمفهوم المتعارف عليه حسب المستوى التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩
١٥٧	شكل ٥-١١: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل وفقاً للمستوى التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩
١٥٨	شكل ٦-١١: توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقاً لسنة الميلاد ونوع الوظيفة الأولى عام ٢٠٠٦ (متوسط متحرك لثلاث سنوات)
١٥٨	شكل ٧-١١: معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، و٢٠٠٩
١٥٨	شكل ٨-١١: نسبة الشابات العاملات (١٥-٢٩ سنة) في الحكومة حسب المستوى التعليمي ١٩٩٨، ٢٠٠٦، و٢٠٠٩
١٥٩	شكل ٩-١١: متوسط سنوات الدراسة حسب سنة الميلاد والنوع، متوسط متحرك لأربع سنوات
١٦٠	شكل ١٠-١١: متوسط جودة الوظائف وفقاً للمستوى التعليمي للعاملين بأجر وبدون أجر
١٨٤	شكل ١-١٣: التغذية من خلال دورة الحياة
١٨٥	شكل ٢-١٣: المخاطر التقليدية والحديثة على الصحة
١٩١	شكل ٣-١٣: الدائرة الخبيثة التي تربط بين الفقر والصحة العقلية (مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤)
١٩١	الشكل ٤-١٣: معدلات فجوة العلاج (مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو-٢٠٠٤)
٢٠٨	شكل ١-١٤: المشاكل الأساسية التي تواجه الأسر في إقليم القاهرة الكبرى
٢٠٨	شكل ٢-١٤: أولويات تحسين المناطق العشوائية وفقاً لتفضيلات المواطنين
٢٠٨	شكل ٣-١٤: الدور المتوقع من الحكومة لتطوير العشوائيات



الفصل الأول



إن الاهتمام بالشباب في مصر ينبع من أن آمالهم، ومشاركتهم في المجتمع، وطاقتهم وقيمهم، ومبادئهم هي التي تشكل مستقبل مصر. والشباب المصري، مثل كل الشباب في العالم، يتطلعون إلى خوض حياة مثمرة وحافلة، وإلى بناء أسرة، وإلى المشاركة بدرجة أكبر في الساحة القومية والعالمية. ولما كان الشباب هم الجيل القادم من أرباب الأسر، والمجتمعات والحكومة، وقوة العمل، فإن قراراتهم سوف تؤثر على رفاهة الأمة كلها. وفي بعض الدول تتم تحولات الشباب عبر دورة حياتهم بسلاسة، وتتاح لهم فرص عظيمة تؤهلهم للتفوق عقلياً وبدنياً ووجدانياً وروحياً بالمقارنة بالآخرين، وللشباب أيضاً فرص اختيار أوسع، وإمكانية أعظم للوصول إلى المعلومات التي تمكنهم من المشاركة في صنع القرار وفي العمل العام، كما تتاح لهم أيضاً فرص للاستماع لآرائهم. ويتمثل الهدف الأساسي لهذا التقرير في توضيح كيف أن النتائج التي تعود على الشباب تتوقف على بناء رأس المال الاجتماعي لهم من خلال السياسات والاستثمارات والبرامج المناسبة.

إطار ١-١: السنة الدولية للشباب لتعزيز اندماجهم ومشاركتهم

في ١٨ ديسمبر ٢٠٠٩، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً بإعلان السنة الدولية للشباب التي تبدأ من ١٢ أغسطس ٢٠١٠، ويتزامن إعلان هذه السنة مع الذكرى الخامسة والعشرين للسنة الدولية للشباب الأولى التي أعلنت عام ١٩٨٥، وكان موضوعها "المشاركة والتنمية والسلام". ويدعو القرار إلى المشاركة الكاملة للشباب في المجتمع من خلال شراكات مع منظمات الشباب. ويشجع موضوع هذه السنة الحوار والتفاهم المتبادل بين الأجيال، والدفاع عن مبادئ السلام والاحترام والحرية.

والأهم من ذلك، يتم تشجيع الشباب على أن يكرسوا أنفسهم لدفع خطى التقدم، وبخاصة فيما يتعلق بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويشجع "برنامج الأمم المتحدة للشباب"، على تنظيم الأنشطة التي تحت على الوصول إلى فهم أعظم لأهمية مشاركة الشباب في كافة جوانب المجتمع، وكذلك الأنشطة التي تسرع بتحقيق هدف التفاهم المتبادل. وفي مطلع يناير ٢٠١٠، طلبت الأمم المتحدة أن يقوم أي شاب، وكافة الشباب، باقتراح شعارات تتألف من كلمة إلى خمس كلمات وتلخص موضوع السنة وترسل عبر "الفييس بوك" للتصويت بشأن اختيار أفضلها. وبوجه عام، يرحي من خلال الاهتمام بالشباب في السنة الدولية للشباب الوصول إلى فهم أعظم لاهتماماتهم وإسهاماتهم الممكنة في المجتمع.

في مصر، بدأ الإعداد للسنة الدولية للشباب في مارس ٢٠١٠ بالتشاور مع جامعة القاهرة، حيث تجمع أكثر من ١٥٠٠ شاب من كافة محافظات مصر. وقد كان الغرض من هذه المناسبة تنمية الوعي والمساعدة في بدء حوار لحث الشباب على المشاركة وتنظيم الأحداث. وعلاوة على ذلك سمح هذا اللقاء لفريق تقرير التنمية البشرية بأن يحصلوا على آراء مجموعة كبيرة ومتنوعة من الشباب المصري حول تقرير هذا العام وتضمن آرائهم في هذا التقرير.

المصدر: <http://social.un.org/youthyear>

إعداد ديفي عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

الفئات هي الرؤية التي يشعر فيها كل الشباب المصري بأنهم موضع التقدير، وأن الفرص متاحة لهم للمشاركة الكاملة في حياة مجتمعاتهم. وتحقيق هذه الرؤية يعني أن الشباب المصري سوف تتاح لهم الموارد، والفرص والقدرة على التعليم الجيد، والحصول على عمل، والانخراط بصورة مفيدة في المجتمع، وأن يستطيعوا التعبير عن آرائهم، وأن يتمكنوا من الزواج وتكوين أسرة.

وحتى يتم تنفيذ أجندة احتواء وادماج الشباب، فإنه يجب أن يتاح لهم فرصة التعبير عن رأيهم عند تصميم السياسات والبرامج التي تؤثر عليهم، بالإضافة إلى إتاحة الفرصة لهم للمشاركة في الشراكات الجديدة مع مجتمعاتهم ومع مجتمع الأعمال، كما يتعين تشجيع الفكر المستقل والأفكار الجديدة بدلاً من فرض رقابة عليها، وعلى أساليب التدريس والبرامج التعليمية أن تساعد على خلق فرص عمل للشباب، وعلى تلبية احتياجات السوق بدلاً من أن تتسبب في تضيق آفاق هذه الفرص.

والاحتواء يعني أيضاً أن المناير - سواء كانت تتمثل في مجالس الطلبة أو الأحزاب السياسية أو نوادي الشباب أو الإنترنت - يجب أن تسمح للشباب بمناقشة القضايا التي تهمهم بحرية، وأن يشاركون في وضع الأجندات التي تعكس احتياجاتهم. ويخلص هذا التقرير، في كثير من الحالات - من خلال الاستشهاد بتصورات وتطلعات الشباب أنفسهم - إلى أن هذه الأوضاع مازال يتعين ترجمتها إلى أفعال محددة.

ولأول مرة في تاريخ مصر يشكل الشباب شريحة كبيرة في الهرم السكاني بالقياس إلى شريحتي الأطفال والمسنين. وتعد هذه الظاهرة أكبر تحد تواجهه مصر، حيث تشكل تهديداً وفرصة في ذات الوقت. فعلى الجانب الإيجابي، قد يعني هذا انخفاضاً في معدل الإعالة، وفرصة لزيادة عدد أفراد الأسرة الذين يكسبون عيشهم ويحصلون على دخل.

برزت ظاهرة تضخم فئة الشباب في مصر لأول مرة عام ١٩٩٥، ومن المتوقع أن تستمر هذه الظاهرة خلال الثلاثين سنة القادمة حتى عام ٢٠٤٥. وهذا الجيل تقدر نسبته بنحو ٢٣,٥٪ من إجمالي السكان في عام ٢٠١٠، أو بما يوازي ١٩,٨ مليون شاب وشابة في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)، وهذا هو الوقت الذي ينتقل فيه الشباب من المدرسة إلى التعليم العالي ثم إلى العمل، والمواطنة، والزواج، وتكوين أسرة مستقلة. وهذه الفترات الإنتقالية الخمس، إذا أُحسن توجيهها، سوف تدفع رأس المال البشري الشاب لأن يكون عاملاً حاسماً يقود إلى النمو والتنمية في الدولة كلها. ومن ناحية أخرى، إذا لم يحسن إدارة رأس المال البشري هذا، سوف يترتب على ذلك تبعات تتمثل في مهارات ووظائف متدنية، وبالتالي تطول فترات البطالة، وفي فهم ضعيف لمبدأ المواطنة ومسؤوليتها، وفي اعتماد أعظم على الأسرة والدولة قبل الزواج وبعده.

وكما سيتبين من خلال فصول هذا التقرير الحادي عشر من سلسلة تقارير التنمية البشرية لمصر، فإن وضع رؤية لمجتمع يمكنه احتواء كافة



توفر فرص عمل أفضل. ويبدو الأثر النفسي أيضًا في أن البطالة أفضت إلى شعور الشباب باللامبالاة، الذي يتضح في الانخفاض الشديد في معدلات مشاركة الشباب في الانتخابات، أو الأنشطة التطوعية، أو العضوية في نوادي الشباب. وهناك قلق بالغ من أن بعض الشباب الذين يعيشون في عزلة يتم استقطابهم من جانب الجماعات المتطرفة الذين يستغلون إحساسهم باليأس^٢. وعلى الرغم من أن تأخر الزواج هو اتجاه تشهده كثير من المجتمعات، إلا أنه في مصر يلجأ عدد كبير من الشباب إلى الزواج غير الرسمي أو ما يسمى بالزواج العرفي، الذي لا يوفر حماية كبيرة للزوجة والأبناء من هذا الارتباط^٣.

ومن المفارقات، أن المصدر الأساسي لإقصاء الشباب المصري يأتي من نظام الدعم الأسري التقليدي، حيث يتحمل الآباء معظم مسؤولية تمويل نفقات التعليم والزواج، ومبادرات الأعمال الوليدة بعد سن الثامنة عشر بكثير، وهي السن التي يعتبر فيها الشباب في دول أخرى قادرين على الاعتناء بأنفسهم. فمن ناحية، هذه الثقافة الأسرية القوية تعتبر بمثابة شبكة أمان للشباب، تعوضهم عن أوجه النقص التي تصحب فترة السكن في حياتهم كما أنها تركز التواكل. وعلاوة على ذلك، فإنها في كثير من الجوانب، تنقل المسؤولية من المجال العام إلى المجال الخاص، وترسخ السلوكيات والتوجهات التي تعتمد على الأسرة. فمثلاً، انتشار الدروس الخصوصية في كافة مستويات التعليم ينفي الإدعاء القائل بأن التعليم العام في مصر يقدم مجاًناً، كما أن عدم توفر خدمات الصحة العامة المناسبة، وعدم كفاية الإسكان لأصحاب الدخل المتوسطة والمنخفضة، وضعف خدمات التمويل العقاري، كلها تشير إلى الفجوات الموجودة في الخدمات المقدمة للشباب التي عادة ما يتم التعويض عنها من خلال الآباء. وبطبيعة الحال ليست كل الأسر

هذا لا يعني أن جميع الشباب يتسمون بالسلبية^٤، فكما يشير هذا التقرير بالتفصيل، ينشد معظم الشباب حياة أفضل لأنفسهم، والكثير منهم يلتحقون بالتعليم الجامعي أو الفني أماً في الحصول على وظائف أفضل، وأخيراً، يختار الأقل حظاً ترك التعليم مبكراً للالتحاق بعمل والحصول على دخل، والبعض ينضم إلى الاقتصاد غير المنظم أو يؤسس أعمالاً خاصة، والبعض يهاجر بحثاً عن فرص عمل في مكان آخر، وتتضال آمالهم في فرص أكثر على مدار حياتهم.

تحديد القيود التي تواجه الشباب

هناك أوجه صعوبات مشتركة أمام الشباب، وكثيراً ما ترتبط هذه الأوجه بالفقر والبطالة، وإن كانت العوامل الثقافية وسياسات الحكومة تلعب دوراً مهماً هي الأخرى. ويرى هذا التقرير أن هذه القيود غالباً ما تكون متشابكة وتندرج تحت الموضوعات التالية، وإن كانت لا تقتصر عليها.

تأخر بدء الحياة المستقلة Waithood

من عواقب إقصاء الشباب، دخولهم في فترة سكن يظلون فيها منتظرين توفر الظروف التي تمكنهم من بدء حياة مستقلة، فهم يقضون فترة طويلة منتظرين في صفوف البطالة، ويعيشون خلالها مع آبائهم، ويعجزون مالياً عن الزواج أو عن امتلاك مسكن مستقل. ووفقاً لدراسة مسح النشء والشباب الخاصة بسوق العمل والشباب، التي عرضها هذا التقرير، زادت نسبة الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) بدرجة كبيرة خلال الفترة من عام ١٩٨٨ حتى عام ٢٠٠٦، مما فرض ضغوطاً هائلة على سوق العمل من حيث إمكانية توفير وظائف كافية للوافدين الجدد إلى هذا السوق. وعلى الرغم من أن الجيل الحالي تلقى أفضل تعليم لم ينله جيل آخر من قبل، إلا أن هذا لم يترجم إلى

إطار ٢-١: الشباب كقوة دافعة للتغيير

قد يعزى انخفاض معدلات مشاركة الشباب في المجتمع إلى اعتقادهم بأن مشاركتهم وسعيهم نحو إحداث التغيير السياسي والاجتماعي لا يحظى بالاهتمام. وهذا الشعور بالإقصاء قد يأتي من نظرة اجتماعية ترى أن الشباب هم مجرد أشخاص سلبيين يقتصر دورهم على تلقي السلع والخدمات، ولا تكافأهم نظير الابتكار أو الرغبة في التغيير. وتعتبر حملة محو الأمية التي نظمتها نيكاراغوا في أواخر التسعينات مثالاً لأحد الأساليب العملية والناجحة لحث الشباب على المشاركة بفاعلية على مستوى القضايا القومية. وقد استطاعت الحملة تخفيض نسبة الأمية من ٥٠,٣% إلى ١٢,٩% في خمسة أشهر فقط. وقد دعت الحملة - التي نظمت تحت رعاية الحكومة - إلى تعبئة النصف غير الأمي من السكان، وبخاصة الشباب. لذلك قام ٢٢٥ ألف متطوع بالتسجيل لتقديم خدماتهم ووقع عبء التدريس الفعلي على ١٠٠ ألف متطوع. وقد اعتمد تنظيم الحملة بصورة قوية على العمل التطوعي للشباب الذي أسهم في نجاحها.

منذ مطلع التسعينات أعلنت الحكومة المصرية عن التزامها بالقضاء على الأمية من خلال مجموعة من السياسات والبرامج. وفي عام ١٩٩٤، أطلقت الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار حملة للقضاء على الأمية خلال عشر سنوات بهدف تمكين البالغين من تعلم القراءة والكتابة ومبادئ الحساب. وعلى الرغم من ذلك كانت الاستراتيجية أقل فاعلية في الأحياء الأكثر فقراً التي يغلب عليها الطابع الريفي، وترتفع فيها نسبة الأمية. إن فكرة تعبئة الشباب لتنفيذ حملة واسعة النطاق لمحو الأمية على المستوى القومي يمكنها أن تسفر عن نتائج ممتازة. ففي مصر يقدر معدل طلبة الجامعات المسجلين إلى عدد الأميين بنحو ١ : ٦، كما أن معدل طلبة المدارس الثانوية المسجلين إلى عدد الأميين يبلغ ١ : ٥. وهو ما يعني أنه لو قام كل طالب من طلبة المدارس الثانوية والجامعات المسجلين بتعليم خمسة أشخاص أميين، لأمكن محو أمية الأشخاص فوق ١٥ سنة تماماً. ومن الممكن أيضاً أن تركز الحملة على مجموعة فرعية أصغر من الأميين مثل الأشخاص في الفئة العمرية من (١٠-٣٥ سنة) (الذين يقدر عددهم بـ ٥,٨ مليون أمي وفقاً لآخر تعداد)، مما يجعل معدل طلبة المدارس الثانوية والجامعات المسجلين إلى الأميين يصل إلى ١ : ٢٠.

المصدر: سلمى الفوال، مركز العقد الاجتماعي، مصر.

يسبق لهم الالتحاق بالتعليم. كما يتضح بعد النوع الاجتماعي بصفة خاصة في هذه الفئة حيث تشكل الإناث ٨٢% ممن لم يلتحقوا قط بالتعليم^٦.

ما زالت القضايا المتعلقة بعدم المساواة في فرص الحصول على التعليم، وجود التعليم قضايا أساسية، كما تم مناقشتها في الفصل الرابع. فمن حيث نوع المدرسة، بينما يأتي معظم من يطلق عليهم "المتفوقون" (الذي يحصلون على ٩٠% في امتحان نهاية المرحلة الثانوية) من المدارس الحكومية، فإن احتمال أن يكون الطالب متفوقاً يزيد بدرجة كبيرة إذا كان الطالب من مدرسة خاصة أو تجارية حكومية. ولم تحقق المدارس الابتدائية والثانوية أداءً جيداً بالنسبة للجودة. وقد أثرت الأعداد الكبيرة من الطلبة، ونقص المعلمين الأكفاء على إمكانية تقديم تجارب تعليمية ذات جودة عالية. وتعتبر حالة الفقراء أسوأ بالمقارنة بالأغنياء من حيث الالتحاق بالتعليم. كما يحتل بدرجة أكبر عدم التحاق الفتيات في الأسر الفقيرة بالتعليم.

باستبعاد نظام التعليم الأزهرى المستقل، بلغ عدد الجامعات المصرية الحكومية ١٧ جامعة كان مقيد بها ١,٤٣ مليون طالب في السنة الأكاديمية ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن هذا العدد الكبير يمكن أن يكون مؤشراً إيجابياً للتنمية، كان هناك انخفاض ملحوظ في مستوى

قادرة على تقديم هذا النوع من الدعم لأفرادها من الشباب وهو ما يخلق عقبات جسيمة جديدة أمام تكافؤ الفرص، وقدرة الشباب على الحراك، وتواجه الحكومة تحديات قوية في تطوير هذه الخدمات والتوسع فيها.

التعليم

إن الهيكل العمري الذي يقرن بتضخم فئة الشباب يفرض ضغوطاً هائلة على نظام التعليم وعلى جودته. وعلى الرغم من أن مصر خطت خطوات واسعة نحو تحقيق أحد الأهداف الإنمائية للألفية، الذي يتعلق بالتحاق جميع التلاميذ بالتعليم الأساسي، فإن ٢٧% من الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) لم يستكملوا التعليم الأساسي (١٧% تسربوا من المدارس قبل أن ينهوا التعليم الأساسي، ١٠% لم يلتحقوا قط بالتعليم)^٩.

ويعتبر الوضع الاجتماعي - الاقتصادي وخلفية الأسرة أهم مؤشرين للتنبؤ بالإنجاز التعليمي في مصر. فالأطفال في الأسر التي تنتمي إلى كل من شريحة الثروة المتوسطة والعليا يحتل - بدرجة أكبر - أن يكون أداؤهم أفضل في امتحانات الشهادات العامة، وأن يلتحقوا بالتعليم العالي. كما أن الإقامة في الريف أو الحضر تعتبر مؤشراً أساسياً آخر. ففي الواقع، يوجد في المناطق الريفية نسبة صادمة تبلغ ٨٠% ممن لم



أسفر الفقر، وبخاصة الفقر في المناطق الريفية، وندرة فرص العمل عن ارتفاع مستويات الهجرة إلى أطراف المدن الكبيرة، وبخاصة أطراف القاهرة الكبرى، وبذلك تتواصل مشاكل العشوائيات والمناطق الفقيرة. وقد استغرق الوقت أكثر من ثلاثين عامًا حتى تتمكن الحكومة من السيطرة على مشكلة الإسكان، ولكنها تسعى حاليًا إلى حل هذه المشكلة من خلال التخطيط العمراني السليم، ونظم التمويل العقاري، ومنح حوافز لبناء الوحدات السكنية.

والفقر في مصر يتسم ببعد قوي يتعلق بانتقاله عبر الأجيال. وتشير نظرة الشباب إلى العلاقة المهمة بين الظروف الأسرية وفقر الأطفال والشباب. وهذا يتسق مع نهج دورة الحياة الذي أتبع في عدد من فصول هذا التقرير، فالفقراء في جيل ما هم أبناء الفقراء في الجيل السابق. وهناك عدة عوامل تكمن وراء وجود الفقر واستمراره مثل: حجم وهيكل الأسرة، ونوع ومستوى تعليم رب الأسرة، وانخفاض معدل القيد في التعليم، وارتفاع نسبة التسرب من التعليم والأمية.

وهناك أيضًا ارتباط قوي بين عدم وجود وظائف دائمة والفقر، فالشباب الفقير لا يستطيع أن يتحمل البقاء طويلاً بدون عمل، لذلك يتخلى عن فكرة الحصول على وظيفة رسمية أسرع من الفئات الأخرى من الشباب، ويلتحق بأي وظيفة يمكن أن يجدها، سواء كانت وظيفة مؤقتة أو موسمية. ولهذا لا يعتبر مجرد الحصول على وظيفة هو المخرج من الفقر، ولكن الحصول على وظيفة مجزية والحفاظ عليها هو الوسيلة الفعالة لخروج الشباب من دائرة الفقر. وتساهم الوظائف التي يتم الحصول عليها من خلال الهجرة في تخفيض الفقر بالنسبة لأسر

جودة التعليم العالي خلال العقود الثلاثة الماضية، ويبدو ذلك في الاختلال بين احتياجات سوق العمل والأعداد الغفيرة والمتزايدة من الخريجين العاطلين. وقد أدى تكديس الطلبة إلى الضغط على الخدمات التعليمية، كما أدى تحمل أعضاء هيئة التدريس بأعباء مفرطة، وعددهم المحدود، ومرتباتهم الضعيفة إلى تدهور الجامعات الحكومية المجانية. ويحتاج الأمر إلى إعادة النظر في شروط القبول في التخصصات الجامعية المختلفة التي تعتمد على عامل وحيد وهو درجات النجاح في امتحانات شهادة الثانوية العامة التي تجري على مستوى الجمهورية (أنظر الفصل السادس). وبالنسبة للبرامج التعليمية الأخرى التي تقدم لمن لا يتاح لهم فرصة التعليم العام أو العالي، مثل التعليم الفني والتدريب المهني، فقد ثبت نجاحها على المستوى الدولي، ولكنها تتطلب تقديم حوافز مثل المناهج والأجهزة المتطورة، واقتسام تكلفة التدريب، وتقديم حوافز ضريبية لأصحاب الأعمال (أنظر الفصل الثاني عشر). ويعتبر مبدأ المساءلة مهم أيضًا، مع وضع نظام سليم لمنح الشهادات، يعتمد على معايير أداء معترف بها وتستند إلى المعايير الدولية.

الفقر

إن أحلام وآمال الفئات الأكثر حرمانًا متواضعة للغاية، كما هو متوقع. وتعطي مقاييس الفقر متعددة الأبعاد وزنًا مهمًا لعدد من المتغيرات بخلاف الدخل والاستهلاك. وبالنسبة للشباب، تبين أن احتياجاتهم تشمل أيضًا الوظيفة المناسبة (مهنة ووظيفة جيدة)، والحصول على مسكن، أو حتى تملك هاتف محمول، على النحو الوارد في الفصل السادس. إن الاقتصاد المصري لم يعد اقتصاد كفاف، ومع ذلك يمكن تصنيف نحو ٢٠٪ من السكان كفقراء وفقًا لكل أبعاد الفقر. وقد

التدريب المهني

حاليًا ، لا تلبى العمالة المصرية احتياجات سوق العمل ، وهو ما يشكل عقبة جسيمة أمام نمو القطاع الخاص وقدرته التنافسية في ظل اقتصاد منفتح وحر. وقد عمق من هذه المشكلة عدم وجود استراتيجية كافية للموارد البشرية على مستوى المنشآت، تعطي لأصحاب الأعمال توجهات واضحة بشأن قضايا العمل والتوظيف. ولا يتاح لكل الشباب المصري نفس فرص الوصول إلى شبكات الدعم ، وفرص العمل المناسبة، وذات الدخل المجزية. فمن ناحية ، ترتفع معدلات البطالة بين الشباب ذوي التعليم الجامعي نتيجة عدم التوافق بين تعليمهم واحتياجات سوق العمل الرسمي. ومن ناحية أخرى ، واجه خريجو التعليم الفني والتدريب المهني نقصًا في فرص التشغيل. وقد كان التعليم الفني والتدريب المهني هو نهاية الطريق أمام من أبعادوا عن التعليم العام والعالي.

ومع هذا ، فإن معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني تعتمد على جانب العرض في توفير التدريب ، وليس لديها معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب. كما تستخدم هذه المؤسسات أجهزة ومعدات عتيقة لا تتناسب مع التطور التكنولوجي ، والنتيجة تخريج عمالة متدنية المهارة لا تستطيع تلبية احتياجات الصناعة من التخصصات المطلوبة أو احتياجات قطاعات الخدمات النهائية ، وبالتالي تضطر هذه العمالة إلى التوجه للقطاع غير المنظم بحثًا عن عمل. ومن المفارقات أن الشواهد تدل على أن العمالة غير المهارة تتاح لها فرص عمل ، ربما يرجع هذا إلى رواج قطاع التشييد.

النوع الاجتماعي

مما لا شك فيه أن هناك تحسُّنًا في مستوى المساواة بين الجنسين خلال العقد الماضي ، وبخاصة في مجال التعليم ، كما تم الإشارة إليه في الفصل السابع. فوفقًا لمسح النشء والشباب استكملت ٧٤٪ من الشابات اللاتي تم مقابلتهن مرحلة التعليم الأساسي أو المرحلة الأعلى، كما تشكل الإناث أكثر من نصف الملحقين بالجامعة، ويشكلن أيضًا ٥٦٪ ممن استكملوا التعليم الجامعي و٥٤٪ ممن استكملوا تعليمهم في المعاهد العليا نظام العامين وحصلوا على شهادة الدبلوم. ومع هذا مازالت مشكلتا التسرب وعدم الالتحاق بالتعليم مستمرتين كظاهرة ترتبط بصفة خاصة بالفتيات الفقيرات، وتعكس استمرار التفاوت بين النوع الاجتماعي. ويعتبر الوجه القبلي أكثر المناطق المحرومة، ولهذا من الضروري وضع برامج إقليمية وخاصة بمناطق محددة ، تستهدف هؤلاء الفتيات إذا كنا نريد مساعدتهن على الخروج من دائرة الفقر التي تقترن بنقص التعليم.

المهاجر، كما تساهم تحويلات العاملين في الخارج في زيادة نسبة الالتحاق بالمدارس^٧.

البطالة

ووفقًا لتحليل سوق العمل الذي عُرض في الفصل الحادي عشر، تعتبر بطالة الشباب هي السمة الغالبة على شكل البطالة في مصر، وأكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة. فحوالي ٩٠٪ من المتعطلين يقل عمرهم عن ٣٠ عامًا. كما يتأثر عدد أكبر بالبطالة الجزئية^٨. ولهذا تعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس. ولا يتمثل التحدي في مجرد خلق وظائف أكثر ولكن أيضًا في خلق وظائف أفضل، حيث أن الاقتصاد غير المنظم يمثل حاليًا المصدر الرئيسي للتشغيل بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل. وتشير بيانات تعداد عام ٢٠٠٦ إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير المنظم ارتفع إلى ٧,٩ مليون عامل، من ٥ مليون عامل عام ١٩٩٦^٩.

هناك بعض الدلائل التي تشير إلى أن البطالة بدأت في التراجع، على الرغم من الأزمة المالية الأخيرة ، فقد انخفضت نسبة الذكور المتعطلين بنحو الثلث، من ٣٢٪ عام ١٩٩٨ إلى ٢٤٪ عام ٢٠٠٩. وإلى جانب هذا الاتجاه، تعتبر البطالة مؤثرًا لوجود مشاكل يواجهها الشباب عند الدخول لسوق العمل، وذلك عندما يبدأون في الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل. وحيث يتسم هيكل سوق العمل بالتركيز الشديد للنوع الاجتماعي ، فإن إمكانية الانتقال لسوق العمل تتفاوت باختلاف النوع الاجتماعي. فبينما ينتهي الأمر بكل الشبان تقريبًا إلى الحصول على عمل، سواء في القطاع المنظم أو غير المنظم ، فإن أقل من خمس الشابات فقط يجدن عمل. وقد تراجعت نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل. كما تركز هذا الانخفاض بين الإناث في الفئة العمرية من ٢٠-٢٤ سنة، وبين خريجات المدارس الثانوية والجامعة^{١٠}. وتعتبر التفرقة بين الجنسين عميقة الجذور في الأعراف الثقافية، وقد يشير هذا إلى ضرورة منح القطاع الخاص مزيدًا من الحوافز لمساندة النساء في سوق العمل من خلال توفير وظائف لهن بعد أن تراجعت بشدة مساندة الدولة.

وهناك أيضًا ما يدل على زيادة لجوء الشباب إلى سوق العمل غير المنظم عند شغل أول وظيفة، وهذا يدعو إلى وضع سياسات فعالة لسوق العمل، ومنها تقديم خدمات التوظيف، والمساعدة في البحث عن عمل وتطبيق حد أدنى للأجور، وتنظيم برامج تدريبية للمتعطلين ، وخلق وظائف من خلال دعم الأجور والوظائف. ويقترح أيضًا ضرورة إجراء إصلاح للتعليم للتغلب على مشكلة الاختلال بين التعليم واحتياجات سوق العمل.

المواصلات العامة، أو في الشارع، أو من جانب زملاء العمل. وقد أدى قيام الإعلام بنشر قصص حية عن تنامي حوادث الإغتصاب إلى تفشي الشعور بالخوف والقلق بين الفتيات، لذا أفرت الكثير من الشابات - في الفصل الثامن - إلى أن الأمان الذاتي هو الشاغل الأساسي لهن في المجال العام. والنتيجة المؤسفة لهذا هي ضعف المشاركة في الأحداث العامة، والتمسك أكثر بالقيم التقليدية التي تحصر سلوكهن في نطاق ضيق من قيم معينة.

بناء الأسرة

يعد الزواج المبكر ظاهرة ريفية بالدرجة الأولى في مصر، حيث إن أكثر من ٧٠٪ من الإناث في الفئة العمرية (١٥-٢١ سنة) تزوجن في سن الثامنة عشر. وبالمثل، يعيش ٩٣٪ من الذكور المتزوجين من نفس الفئة العمرية في المناطق الريفية. والفقر هو العامل المشترك. ومن ناحية أخرى يعتبر تأخر الزواج ظاهرة حضرية، وهناك عاملان وراء هذه الظاهرة هما: الأول نقص فرص العمل، والثاني تكاليف الزواج. وقد تحسنت لحد ما احتمالات بناء أسرة نتيجة تيسير منح الائتمان العقاري، وتوفير الحكومة لوحدة سكنية تتناسب والقدرات المالية للمواطنين، هذا على الرغم من أن مسح النشء والشباب يشير إلى أن أكثر من ثلث الشباب يستمرون في الإقامة مع آبائهم عند الزواج.

أصبح الزواج العرفي ظاهرة آخذة في الانتشار في مصر، كما وردت الإشارة إلى ذلك في الفصل السابع. وقد ينظر إلى الزواج العرفي على أنه وسيلة مباحة دينيًا لمواجهة ارتفاع تكاليف الزواج القانوني أو المسجل رسميًا، وللتغلب بشكل مسموح به على القيود المفروضة على ممارسة الجنس قبل الزواج، وبخاصة وأن الزواج يتم في مرحلة متأخرة من دورة الحياة. وهذا النمط من الزواج غير المسجل يمنح قدرًا ضئيلاً من المزايا الاجتماعية التي يوفرها الزواج الرسمي، ولكن يتم اللجوء إليه في المناطق الحضرية نتيجة تأخر فترة بناء حياة مستقلة والاندماج الاجتماعي في مرحلة الرشد.

الإسكان والنقل

إن الحصول على مسكن يتناسب مع القدرات المالية للشخص غالبًا ما يشار إليه على أنه عقبة جسيمة أمام انتقال الشباب إلى مرحلة الزواج التي تعتبر أهم ملامح الاندماج الاجتماعي. فمن الملاحظ أن إنشاء وحدات سكنية بأسعار معقولة لم يكن بنفس قدر إنشاء الوحدات السكنية المتوسطة والفاخرة. ويشير العرض الشامل لموضوع الإسكان في الفصل الرابع عشر إلى أن الزيادة المتوقعة في تكاليف البناء من المحتمل أن تشكل تحديًا صعبًا لموازنة أي برنامج للإسكان في السنوات

وبوجه عام، يعتبر الانتقال من مرحلة الدراسة إلى مرحلة العمل من أصعب ما تواجهه الفتيات في مصر، فمعدل مشاركة الإناث في سوق العمل من أدنى المعدلات في العالم حيث يبلغ ١٨,٥٪^{١١}. وهذا المعدل المرتفع لانعدام النشاط الاقتصادي يعود جزئيًا إلى ظروف السوق، والأعراف الثقافية، وكذلك إلى اختيارات الإناث نفسها لحد ما. وترتفع أيضًا نسبة البطالة بين الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة)، وهي الفترة التي يؤدي فيها صعوبة الحصول على عمل أو وظيفة بأجر عادل إلى تشجيعهن على نبذ فكرة المشاركة في سوق العمل تمامًا. وقد زاد الحد الأدنى للسكن القانوني للزواج من ١٦ سنة إلى ١٨ سنة (وهو الحد الأدنى للشبان أيضًا). ووفقًا لمسح النشء والشباب، كان نحو ٤٠٪ من الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) بالعينة متزوجات بالفعل، بينما كانت نسبة الإناث اللاتي كن متزوجات عند بلوغهن سن التاسعة والعشرين ٨١٪. وتلعب العوامل الثقافية دورها في هذا الصدد. ولا توافق نصف الشابات، وثلثا الشباب الذين تم مقابلتهم في إطار مسح النشء والشباب، على أن عمل الإناث يؤدي إلى تحسن فرص الزواج بالنسبة للفتيات.

وقد كان لدى جميع الإناث المتزوجات اللاتي شملهن المسح - في الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة - وعددهن ٢٤٩٦ امرأة، طفل واحد على الأقل فيما عدا امرأة واحدة^{١٢}. وتشير هذه الأرقام إلى اتجاه عام يدل على أن النساء يتحملن عبء ثقيل في الأعمال المنزلية ورعاية الأطفال، وقد يخرن التركيز على دورهن كمسؤولات عن رعاية الأسرة. ونتيجة ذلك أصبحت أنشطة المجال العام محدودة، هذا على الرغم من أن المشاركة في المجال الاجتماعي الأوسع نطاقًا - بدءًا بالعمل - تعتبر ذات أهمية حيوية بالنسبة لمستقبل الشابات إذا تعلمن كيف يقدن أسرهن ومجتمعاتهن وأن يشاركن بدرجة أكبر في سوق العمل وفي المجتمع.

ويجب تشجيع توفير الوظائف من خلال تقديم حوافز خاصة، ومن الممكن أن تكون هذه في شكل دعم حكومي لتدخلات معينة من جانب منظمات المجتمع المدني التي تخدم احتياجات النساء. والدرس المستفاد هنا هو أنه من الضرورة الملحة وضع سياسات وبرامج تمكن الشابات المصريات من النفاذ لسوق العمل من خلال تصميم برامج تدريبية خاصة تؤهلن للعمل الحر، بالإضافة إلى وضع برامج لتدعيم قدرات الأمهات الشابات على العمل إذا رغبن في ذلك.

يعتبر التحرش الجنسي ظاهرة جديدة في مصر، وغالبًا ما تعزي إلى انهيار السلوكيات التي كانت تحافظ على التقاليد. وقد كشفت نتائج المسح^{١٣} عن أن ٥٠٪ من المبحوثات الشابات تعرضن للتحرش الجنسي سواء بالقول أو الفعل، وكثيرًا ما كان يرتكب هذا التحرش من الغرباء، أو في

إطار ٣-١: الشباب المصري : مورد غير مستغل

خلال العشر سنوات الماضية شهد المجتمع المدني الذي يقوده الشباب في مصر صحةً لحد ما. ويدل تزايد عدد المنظمات غير الحكومية، والنوادي، والاتحادات المرتكزة على الشباب - وإن كان عددها صغيراً - على التغيرات التي طرأت على تنظيمات الشباب. ومن أمثلة ذلك جمعية الشباب للسكان والتنمية، ونوادي الطلبة مثل جمعية رسالة، وجمعية علشانك يا بلدي. وتشهد على هذه الصحة وسائل الإعلام التي تُستخدم من قِبَل الشباب ولأجلهم، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه ظاهرة جديدة وأحدة حيث أن البرامج التي تستهدف الشباب وترتكز عليهم تكون أكثر فاعليةً لاحتياجات وأولويات أقرانهم.

وهناك فرص متاحة أمام المجتمع المدني المرتكز على الشباب، إلى جانب أنه يواجه تحديات أيضاً، فقد بدأت تتوفر مصادر لتمويل مبادرات التنمية من قبل قطاعي الشركات والمؤسسات، كما تغير اتجاه التمويل بعيداً عن الإعانات والمنح الخيرية قصيرة الأجل إلى التوجه نحو مشروعات التنمية والتمكين. هذا إلى جانب الفرص الأخرى التي نشأت من الاهتمام القومي والعالمي بقضايا الشباب. وتهدف المشروعات الكبيرة - مثل برنامج جامعة الدول العربية لتمكين الشباب، أو مبادرة شباب الشرق الأوسط بمركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكنججز للبحوث - إلى تحسين قدرة المجتمع على فهم الشباب من خلال البحوث. وفي مصر يشير منتدى الشباب الدولي الذي استضافته "حركة سوزان مبارك الدولية للمرأة من أجل السلام" والذي عقد في عام ٢٠٠٧، إلى زيادة مساهمة الدعم الرسمي. وعلاوة على ذلك يتزايد عدد الشركات المانحة ومنظمات الأمم المتحدة التي تساند المبادرات التي يقودها الشباب.

المصدر: إيهاب عبود، نهضة المحروسة سابقاً.

نظام للتمويل مرتبط بنظام التمويل العقاري يكون أكثر كفاءة لتوفير الإسكان للفئات الأكثر حرماناً، ولتطوير الإطار المؤسسي لسياسة الإسكان المدعم التي تتسق مع آليات الدعم وتعكسها، ومع الموازنة السنوية على المستوى القومي.

المشاركة في العمل العام

إن جانباً كبيراً من اللوم يجب أن يلقى على الثقافة السائدة في مصر، وعلى المناخ السياسي الحالي - وليس على الشباب أنفسهم - لمشاركتهم المتواضعة واهتمامهم الضئيل بالشأن العام. وقد أكد ٨٢٪ من أفراد العينة التي شملها المسح العالمي للقيم - الذي غطاه بالتفصيل الفصل الخامس من هذا التقرير - على أهمية الحفاظ على العادات والتقاليد الراسخة في الدين والأسرة، وهو ما يطبقونه تماماً على أنفسهم. إن أي إمكانية لخلق بيئة داعمة للمشاركة يقوضها سجل الديمقراطية في الدولة، وجهاز الأمن الذي لا يتسامح مع أي شكل من التظاهرات العامة. ومع هذا يشير هذا التقرير بوضوح إلى أن الشباب مهتمون بالاندماج مع المجتمع، ويناقدون العلل التي يرون أن مجتمعهم يعاني منها، ويحلمون بما يعتبرونه أوضاعاً أفضل، وتدور آمالهم حول الحصول على تعليم أفضل، وفرص عمل مناسبة، وأجور لائقة، وتشجيع من الأسرة للإنخراط في العمل العام. وهذه الآراء، التي تم عرضها في عدد من الفصول، تعكس اقتناع الشباب بعدم جدوى المشاركة، وتصوراتهم بأن الفرص لا تُمنح بصورة متكافئة، وبوجود المحسوبية ومحاباة الأقارب، وبأنهم يواجهون الكثير من المصاعب الاقتصادية والاجتماعية نتيجة للبطالة لحد كبير.

القادمة، نظراً لأن معظم برامج الدعم الخاصة بها ترتبط بمستويات دخل معينة وأسعار مستهدفة للوحدات. وتبعاً لذلك، قد يقع على الحكومة عبء سد فجوة الدعم الذي يضاف للدعم المقدم حالياً للبرنامج القومي للإسكان. وقد أكد الحزب الوطني الديمقراطي - في ورقة العمل التي قدمها عام ٢٠٠٩ عن الإسكان - على ضرورة إصلاح نظام الدعم حتى يصل للمستفيدين الحقيقيين، ولتجنب التشوه الموجود حالياً، بالإضافة إلى وضع حزمة مرنة ومتنوعة للدعم تتناسب مع مختلف فئات الدخل.

بعد مرور أربع سنوات من وضع البرنامج القومي للإسكان، يسير البرنامج قدماً نحو تحقيق هدفه بإنشاء ٥٠٠ ألف وحدة سكنية خلال ست سنوات، التي تقام أساساً للفئات منخفضة الدخل والشباب. وحتى نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ تم بناء وتسليم ٢٣٥ ألف وحدة سكنية وقطعة أرض لبناء وحدات سكنية للمستفيدين، وهناك ١٩٠ ألف وحدة سكنية تحت الإنشاء. ومع ذلك ثبت أن البرنامج القومي للإسكان مكلف للغاية على الحكومة، كما تعتبر القدرة المالية للشباب مقلقة آخر، نظراً لأن بعض محاور البرنامج (محور القطاع الخاص) يتطلب مساهمة الشباب وهذا يتجاوز قدراتهم المالية.

وعلى الرغم مما تقدم، يشير الفصل الرابع عشر إلى أنه نظراً للنجاح الذي حققه البرنامج القومي للإسكان حتى الآن، وضعت وزارة الإسكان خططاً لتدعيم هذا البرنامج من خلال زيادة إسهام القطاع الخاص في نظم الإسكان الاجتماعي المختلفة، والتوجه مع الحكومة نحو

إطار ٤-١: الرسائل التسع لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠

إن التأثير على حركة الشباب عبر المراحل الانتقالية المختلفة يتطلب وضع إطار متناسق. فالسياسة القومية المقترحة للشباب يجب أن تحدد الأولويات، وتنسق بين الإجراءات وتضع خطوطاً واضحة للمساءلة عن النتائج التي عادت على الشباب. كما يجب إدماج هذه السياسة في التخطيط القومي وآليات التنفيذ من خلال الوزارات المعنية والأطراف صاحبة المصلحة. وسوف تستفيد من إدماج الشباب - الذين يتطوعون ويقودون هذه المشروعات - مبادرات منظمات المجتمع المدني التي يجب تشجيعها حتى يمكن أن تستجيب لاحتياجات فئات معينة (مثل محو أمية الفتيات)، أو تتبنى البرامج التي تنص على قضايا قومية (مثل تخفيض الفقر). ويجب أيضاً أن يدلي الشباب برأي قوي في نوعية الخدمات المقدمة لهم، ويجب على الشباب أن يصبحوا أطرافاً فاعلة للتغيير حتى يمكن تغيير الأعراف الثقافية التقليدية في اتجاه التسامح، وترسيخ القيم الجديدة وبخاصة المساواة بين الجنسين، وتعزيز الحكم الرشيد. وفيما يلي تسع رسائل تبرز التوصيات الأساسية لهذا التقرير الخاصة بالإجراءات اللازمة لتوسيع آفاق الفرص أمام الشباب في مصر.

الرسالة الأولى: التغلب على فشل نظام التعليم: يجب على صانعي السياسات ورجال التعليم أن يسعوا جاهدين إلى تحقيق توافق أفضل بين مخرجات المؤسسات التعليمية على كافة المستويات ومتطلبات سوق العمل. وهذا يتضمن إعادة النظر في التوازن في دراسة المواد التعليمية المختلفة، والمهارات ومجالات الدراسة، إلى جانب تطوير التعليم الفني، ومراجعة المناهج لغرس مهارات حل المشاكل، وتطوير القدرات الإدارية والقدرة على ريادة الأعمال، وإعلاء قيمة العمل الحر. وبالنسبة للأمية والتسرب المبكر من التعليم، يمكن أن يعزى ٨٠٪ من هذه الظاهرة إلى الفقر والتهميش ضد النوع الاجتماعي في المناطق الريفية. والحل يتمثل في تدخلات تعتمد على الاستهداف الجغرافي، وبخاصة بالنسبة للتحويلات النقدية المشروطة التي تجمع بين تقديم الدعم المالي للأسر والمساعدة في محو الأمية والتعليم والتدريب في برامج تكوين المهارات التي يحتاجها سوق العمل.

الرسالة الثانية: كسر دائرة الفقر: وهذا يجب أن يركز على الشباب، أخذاً في الاعتبار التفاعل المتبادل بين الفقر وأسبابه، وبخاصة نقص التعليم والمهارات، وعدم توفر وظائف مناسبة. ويكون الحل هنا أيضاً في الاستهداف الجغرافي للأسر الفقيرة من خلال حزمة من التدخلات عبر القطاعات من بينها: التدريب من خلال العمل، ومحو الأمية، وتوليد الدخل. ويتيح المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً فرصة فريدة لمصر من أجل تعبئة كافة الموارد المالية والإدارية للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لإجتثاث جذور الفقر المدقع بكل مظاهره. ويجب إعطاء الشباب دور أساسي في جهود تعبئة الموارد، وهو ما يجعل الاهتمام بالقضايا القومية من خلال العمل التطوعي هدفاً وغاية لهم. وهناك عدد من المشروعات القومية في الخطة الخمسية الحالية تركز على الأهداف الإنمائية للألفية، ويمكنها أن تستفيد من رأس المال البشري لمصر المتمثل في شبابها. ويمكن إتاحة الفرصة للمشروعات الصغيرة المبتدئة للاستفادة من البرامج القومية.

الرسالة الثالثة: خلق وظائف: هناك فرص عمل كثيرة في القطاعين المنظم وغير المنظم، لكن ينبغي أن تكون الدولة مسؤولة عن جعل هذه الوظائف تحظى بالاحترام وأمنة، ومجزية. والحل هو أن تساهم الحكومة في مدفوعات الضمان الاجتماعي لوظائف الشباب الجديدة، كما أوصى بذلك تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥. وبالإضافة إلى دعم الأجور المقترح (المساهمة في مدفوعات الضمان الاجتماعي) فإن التعليم والتدريب سوف يعني دخولاً أعلى لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وإيرادات ضريبية أكثر للحكومة يمكن استخدامها في تعزيز نظام الموازنة المعتمد على الموارد الذاتية. ويجب تعيين الشباب في الوظائف الحكومية عندما تكون هناك حاجة حقيقية، وتوجد فرص عمل فعلية. وعلى الرغم من وجود عمالة زائدة في الجهاز الإداري للدولة، مازال هناك عجز في الكثير من المهن، مثل مهن التدريس والتريض، في الكثير من المحافظات، حيث لا يتقدم لها عدد كاف لشغلها سواء نتيجة انخفاض المرتبات أو بعدد مكان هذه الوظائف. وهنا أيضاً، يقترح وضع برنامج قومي لفترة محددة لتوظيف الشباب يستهدف تحقيق كافة الأهداف والمؤشرات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية.

الرسالة الرابعة: التركيز على الثقافة: هناك شواهد متزايدة تشير إلى تراجع نزعات التسامح واحترام الآخرين، سواء كان ذلك تجاه من لهم انتماءات دينية معينة، أو تجاه النوع الاجتماعي. ويمكن للمبادرات المرتكزة على الشباب في مجال الاهتمامات الاجتماعية أن تتغلب على التهميش ضد هذه المجموعات الصغيرة. وتشير الشواهد أيضاً إلى أن قيم وتوجهات المعلمين، والمحتوى المحدود للمناهج مسؤولة جزئياً عن هذا الاتجاه المؤسف. ويؤدي التركيز أكثر على المواد التعليمية الليبرالية، والموسيقى، والمسرح، والفنون بوجه عام إلى تنمية التفكير الخلاق والقدرات الابتكارية. وهذا سيحد من التحيز لوجهات النظر ضيقة الأفق. وسوف يؤدي التحالف مع مبادرات الشباب العالمية إلى تطوير أفكار الأطفال والشباب، الذين يتمتعون بالعقلية المتفتحة والموهبة التي تمكنهم من التغلب على الآراء العالمية المحدودة. وفي مصر، من الضروري إحياء ثقافة الابتكار والإبداع لدى الشباب بعد أن أصابها الإهمال لعقود طويلة، حيث يسمح إتساع الأفق لطاقت الشباب - الذين هم قادة المستقبل - بإيجاد حلول جديدة ومبتكرة للمشاكل الحالية.

الرسالة الخامسة: القضاء على التمييز ضد النوع الاجتماعي: مازال إقصاء الشابات والنساء مشكلة حادة في مصر، ولهذا من الضروري تبني مجموعة من التدخلات التشريعية والبرامج لمحاربة مصادر التمييز عميقة الجذور في الثقافة المصرية. وهناك دور يلعبه التعليم، كما يجب أن تمتد الإصلاحات

التي أدخلها قانون الطفل الجديد إلى الإناث في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ليستفدن منها. وفيما يتعلق بالمشاركة الاجتماعية - الاقتصادية هناك ثلاثة مشروعات حيوية تؤثر على الفتيات والشابات يجب توسيع نطاقها وهي: التعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، ومدارس الفصل الواحد للبنات والتحويلات النقدية المشروطة. وقد تم تبني هذه البرامج الثلاثة في الخطة الخمسية الحالية، وذلك استنادًا لتوصيات تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥، ولكن تنفيذ هذه البرامج سوف يتأخر عن التاريخ المستهدف وهو عام ٢٠١٢.

الرسالة السادسة: رفاهة الشباب: يجب على المجلس القومي للشباب أن يأخذ زمام المبادرة بإصدار تقرير سنوي عن المؤشر القومي لرفاهة الشباب. وهذا المؤشر - الذي تم إعداده كجزء من تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١٠ - (أنظر الفصل الخامس عشر) يقيس التقدم الذي تحقق في مؤشرات الشباب من حيث الوصول للخدمات، والدخل، والحرمان، والنوع الاجتماعي، والتشغيل، إلى جانب المشاركة في العمل العام، والحياة الأسرية، ووقت الفراغ والأمن. وهناك أربعة أهداف لهذا المؤشر هي: رصد مستويات وشدة حرمان الشباب، تحديد وضع الشباب المصري بالمقارنة بوضع الشباب في الدول الأخرى، قياس التقدم في رفاهة الشباب عبر الوقت، زيادة الوعي بكافة جوانب رفاهة الشباب. ويجب الاستعانة بالدراسات والبحوث الأخرى، سواء تم إعدادها بمبادرات عامة أو خاصة، لتكمل قاعدة بيانات المجلس القومي للشباب الخاصة بالمؤشر، ولتتمد صانعي السياسات بالمعلومات عن مجالات الشباب التي تحتاج لتدخلات خاصة.

الرسالة السابعة: ممارسة السلطة (الحكومة): إن تعزيز مشاركة الشباب "في ممارسة السلطة المستجيبة" سوف يؤدي إلى تحسين أداء الحكومة. وفي القطاع الحكومي يمكن أن تتوفر فرص للشباب من خلال "نظام الأجر مقابل الأداء"، "ونظام إدارة الموارد البشرية القائم على الكفاءة"، وزيادة استخدام نظام الحكومة الإلكترونية لمكافحة الفساد، وإعادة صياغة العقد الاجتماعي الذي يربط بين صاحب العمل والعاملين. والالتزام الشديد بنظام إدارة الموارد البشرية القائم على الجدارة يمكن أن يجدد من المحسوبية ومحاباة الأقارب "والواسطة" كمدخل للتوظيف أو الترقية. ويمكن للشباب من خلال منظمات المجتمع المدني والإعلام المستقل أن يشكلوا قوة ضغط من أجل إصلاح القطاع الحكومي من خلال مساءلة الحكومة ومتابعة أداؤها.

الرسالة الثامنة: الهجرة: مزايا الهجرة من منظور التشغيل وتحويلات العاملين تفوق كثيرًا تكلفة نزيف العقول، وبخاصة إذا أخذ في الاعتبار ظاهرة تضخم فئة الشباب الحالية في مصر. ومع هذا، ينبغي على الحكومة أن تدعم عملية الهجرة من خلال منحهم شامل يركز على قواعد مؤسسية يملئها هيكل الموارد البشرية الحالي في مصر. ويجب على الحكومة أيضًا أن تدرس التوقعات المستقبلية والطلب في أسواق العمالة في أوروبا، وتقدم سكانها في السن، وكذلك الطلب على العمالة في أسواق العمل في الاقتصادات البترولية الصاعدة حتى يمكن توفير احتياجات هذه الأسواق من خلال برامج التعليم وتكوين المهارات في مصر. وعلاوة على ذلك، يجب أن تتفاوض الحكومة بشأن حركات العمالة مع الدول المضيفة على أساس الهجرة المؤقتة (من ٤-٥ سنوات) والشروط التي تحقق مصالح كافة الأطراف المعنية.

الرسالة التاسعة: التغلب على مشكلة نقص الأراضي: إن تبني مشروع قومي مثل مشروع "أراضي المشروعات المقترح" يتضمن توزيع قطع أراض على الشباب في مصر في المناطق الجديدة مثل الظهير الصحراوي، وعلى امتداد وادي النيل، والمناطق الساحلية، والمدن الجديدة، ومناطق التنمية العمرانية. ويشترط إقامة الشباب المستفيد في هذه الأراضي، والعمل في أنشطة مبتكرة مثل المشروعات السياحية الصغيرة، والزراعة صديقة البيئة وغيرها من الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة - مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - والنقل، والإسكان. وتحتاج ريادة الأعمال إلى البدء بتملك بعض الأصول بالإضافة إلى رأس المال البشري، كما أن توفير الأصول الرأسمالية المادية للشباب سوف يؤدي إلى فتح آفاق جديدة للتشغيل والرخاء. والغرض هو إتاحة عنصر أساسي يحقق كل من عدالة التوزيع وأساسيات الاستثمار الجيد.

المصدر: هبة هندوسة، المؤلف الرئيسي لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

العينة. وقد أشار ٦٤٪ إلى أن العمل واجب اجتماعي. ومع هذا، رأى ٤٤٪ أن الحصول على أي فرصة عمل أكثر أهمية من تنمية المهارات اللازمة للحصول على عمل.

ويبدو أن الشباب يقرون بأهمية الديمقراطية، ولكنها لا تمثل بالنسبة لهم أولوية في المستقبل بالمقارنة بأهمية كسب الرزق. ويرى ٧٢٪ من العينة أن تحسن الظروف الاقتصادية هو ما يشغلهم بالنسبة للمستقبل. وهذا يعني أن التطلع إلى الحصول على فرص عمل ودخل منتظم في ظل

وعلى الرغم من كل ذلك، ذكر ٨٦٪ من أفراد عينة المسح العالمي للقيم أنهم سعداء بحياتهم. ومما يثير الدهشة، أن ٦٢٪ من العينة يحملون الدولة مسؤولية تلبية احتياجاتهم وتحقيق آمالهم. وإذا كانت الحياة الجيدة تتطلب من الفرد تحمل مسؤولية تحقيق هذه الحياة، فإن هذه الاستجابة تعني أن التحول إلى قيم اقتصاد السوق لم يكتمل بعد. ونظرًا لارتفاع أرقام البطالة بين الشباب في مصر فإن نظرهم لعلاقتهم بالعمل تدل على اهتمام كبير. وبوجه عام، تعتبر توجهاتهم بالنسبة للعمل إيجابية حيث يرون أنه لا غنى عنه، كما عبر عن ذلك ٨٥,٥٪ من أفراد نفس



ويقترح إعادة النظر في البرامج القومية الحالية التي تستهدف صحة الشباب ورعايتهم، وينبغي وضع آليات لتسهيل وتعزيز التعاون بين قطاعات الحكومة بشأن البرامج والتدخلات والأنشطة التي تستهدف حماية الشباب، والنهوض بأمنهم الصحي، والوصول إلى فهم أفضل للعلاقة المعقدة بين الصحة العامة وهذه القطاعات. وقد يكون هذا هو التوقيت المناسب لذلك، حيث إن هناك ثلاثة قطاعات : الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعي، منخرطة حاليًا في عمليات إصلاح، كما يتوقع أن يستفيد الدور التنسيقي المنتظر من وزارة الأسرة والسكان من تصميم نظم تبادل المعلومات، ومن نموذج الإدارة المالية لتيسير عملية المحاسبة والمساءلة بالنسبة للبرامج التي يتم تنفيذها بالاشتراك مع جهات عدة، ونموذج إدارة التدخلات متعددة الشركاء. ومن الممكن أيضًا تحسين السلوك الصحي عن طريق تشجيع تغيير السلوكيات من خلال مجموعات الأقران، وتعظيم استخدام خدمات الشباب وأساليب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة وفي الإمكان أيضًا أن يكون لدور منظمات المجتمع المدني قيمة مضافة.

رفاهة الشباب

حتى يمكن الوقوف على التحسن الذي طرأ على كل هذه المجالات، من الضروري أن يكون لدينا مقاييس يمكن عن طريقها تتبع التطور عبر الزمن، وللمقارنة بين الدول. وقد تم في الفصل الخامس عشر إجراء أول محاولة لتحديد وقياس المؤشرات المتعلقة برفاة الشباب وتجميعها في مؤشر مقترح عن رفاهة الشباب. وعلى الرغم من أن مؤشرات التعليم والصحة والدخل مدرجة في هذا المؤشر، إلا أن فائدته الكبيرة تأتي من إمكانية قياس المؤشرات النوعية مثل وقت الفراغ، والرضا،

البطالة المتنامية هو شاغل أكثر إلحاحًا من القضايا السياسية. وعلاوة على ذلك، ذكر ٨٧٪ من العينة أنه في حالة ندرة فرص العمل، يجب إعطاء الأولوية للرجال الذين يعتبرون مصدر الدخل الأساسي للأسرة. واتساقًا مع هذه النتائج، يرى ٦٦٪ من العينة أن دور المرأة كربة منزل يمكن أن يحقق لها نفس الإشباع الذي يحققه لها العمل خارج المنزل.

الصحة

يشير الفصل الثالث عشر إلى أن معظم الشباب ينتقلون إلى مرحلة الرشد وهم في صحة جيدة. وبوجه عام، تتعلق المشاكل الصحية الشائعة بسوء التغذية، والصحة الإنجابية، والأمراض التي تنتقل من خلال العلاقات الجنسية (بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية)، بالإضافة إلى تعاطي المخدرات والعنف. كما تنشأ المشاكل الصحية من بعض الممارسات الاجتماعية والثقافية مثل الزواج المبكر وختان البنات، وكذلك من الأمراض غير المعدية المرتبطة بالتغذية، ومن بعض الأمراض المعدية المنتشرة مثل السل والالتهاب الكبدي والأمراض التي يحملها الطعام نتيجة سوء النظافة العامة، ونقص تجهيزات الصرف الصحي. وتسبب الممارسات الخاطئة من قبل الأمهات الشابات بالنسبة لرعاية الأطفال في الإصابة المتكررة بالإسهال وسوء التغذية. وغالبًا ما يكون الفقر هو العامل المشترك وراء الإصابة بهذه الأمراض، وبخاصة في المناطق الريفية. وتنتج بعض المشاكل الصحية أيضًا من العنف بين الأشخاص، أو الإجهاد غير الآمن أو الولادة بدون إشراف طبي. والأكثر من ذلك، قد يكون لصحة المراهقين والشباب أثر يمتد عبر الأجيال، فالرضع الذين يولدون من آباء في سن المراهقة أو من أمهات تعاني من نقص التغذية يكونوا أكثر عرضًا لنقص الوزن أو الوفاة.

والمعارف التي يمكن للشباب من خلالها الوصول إلى فرص العمل، ومعرفة شروط الأجر، وبرامج التدريب والبرامج الدراسية^{١٦}.

وقد كان إنشاء المجلس القومي للشباب خطوة مهمة أخرى اتخذتها الحكومة المصرية، حيث يختص المجلس بالعمل على تشجيع انخراط الشباب وإسهامه في الشأن العام^{١٧}.

المجلس القومي للشباب

تتركز مسؤولية المجلس القومي للشباب في وضع وتنفيذ خطة لقطاع الشباب، وفي تعبئة الموارد البشرية والمالية الممكنة لنشر ثقافة الشباب. وقد أصدر المجلس حديثاً وثيقة يقترح فيها سياسة قومية للشباب تركز على ١٢ مجالاً في مختلف القطاعات، وذلك كخطوة أولى نحو وضع استراتيجية إصلاح شاملة تجب كافة فئات الشباب. وفي المرحلة الثانية، من المتوقع وضع سياسات تحدد العلاقة بين مختلف الجهات المسؤولة عن الأنشطة المتعلقة بالشباب، واقتراح التشريعات التي تحدد وتنظم كافة هذه الأنشطة.

وتراعي هذه السياسة المقترحة (إطار ١-٥) الطبيعة متعددة المحاور للعمل الذي يتعين القيام به لخدمة الشباب وتلبية احتياجاتهم بشكل أفضل. ولهذا يشار إلى أن تنفيذ هذه السياسات سوف يكون مسؤولية مختلف الأطراف المعنية صاحبة المصلحة. وهناك أيضاً إدراك واضح للدور الذي يلعبه كل من القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسات، وقد تأكد ذلك في أكثر من نقطة. ويتبقى بعد إقرار وثيقة السياسة أن يكون هناك تقسيم أكثر وضوحاً للأدوار والمسؤوليات.

وعلى أي حال، تدرك وثيقة السياسة أهمية تطبيق نهج متكامل للتنمية البشرية للشباب. ومع هذا، ينبغي الأخذ في الاعتبار العوائق الحالية والمحتملة في كل قطاع والتي قد تواجه تنفيذ مختلف الأهداف والإجراءات المقترحة، وبكل تأكيد، هذا سيجعل هذه الإجراءات أكثر واقعية. وما لم توضع خطط عمل مكتملة لوثيقة السياسة، فمن المحتمل ألا يتحقق شيء.

وتشمل مسؤولية المجلس القومي للشباب أيضاً وضع النظم والبرامج المرتبطة بالشباب والموافقة عليها، وإنشاء قاعدة بيانات عن كافة أنشطة الشباب. وقد تم بالفعل اتخاذ عدد من الخطوات من أهمها معاينة مراكز الشباب في كل أنحاء مصر وتطويرها. وقد تمثلت إنجازات المجلس الحالية فيما يلي :

- إنشاء مراكز شباب جديدة لتقديم الخدمات الثقافية والتعليمية

وجودة الوظائف، وحتى رأس المال الاجتماعي والترابط. ومؤشر رفاهية الشباب هو مؤشر مركب تم فيه حساب ١٠ مجالات و ٥٤ مؤشراً من خلال بيانات دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة، والمسح العالمي للقيم والمسح السكاني والصحي ومسح النشء والشباب في مصر. وقد تم مواءمة بعض المتغيرات المختارة من كل مجال لتتوافق مع الاتجاه نحو الحد الأقصى للرفاهية البالغ ١٠٠٪. وقد بلغت نسبة المؤشر المركب لرفاهية الشباب في مصر ٦١٪. وعند حساب المؤشر وفقاً للنوع، توضح البيانات الجزئية أن الشابات أكثر حرماناً من الشبان في عدد من المجالات، وبخاصة فيما يتعلق بالمشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة وأرقام الفقر المطلق.

استراتيجيات الشباب في مصر خطة العمل القومية لتشغيل الشباب

بدأت السياسات والمؤسسات العامة في التحرك - وإن كان ببطء شديد - نحو تهيئة الظروف المختلفة التي تساعد في تشكيل مسار حياة جديد لشباب مصر. وقد تصدرت قضية البطالة بين الشباب قائمة التحديات التي يتعين التصدي لها. ويتطلب هذا "وضع استراتيجية متكاملة للنمو وخلق الوظائف، وتدخلات تستهدف الشباب لمساعدتهم على التغلب على العوائق التي تواجههم عند الدخول في سوق العمل والبقاء به"^{١٨}. كما يتطلب هذا أيضاً عقد شراكات بين مختلف الأطراف الفاعلة. وفي هذا الصدد، قامت مصر - باعتبارها شريك رائد في شبكة تشغيل الشباب التابعة للأمم المتحدة YEN^{١٩} - بإعداد "خطة عمل قومية لتشغيل الشباب" بدعم من منظمة العمل الدولية وهذه الشبكة.

وقد بدأت هذه العملية بمبادرة ومساندة من وزارة القوى العاملة والهجرة، وبمشاركة العديد من الشركاء في المجتمع وأطراف فاعلة على المستوى القومي والدولي، ومنظمات الشباب، ووكالات التنمية والجهات المانحة. وحالياً، أصدرت المبادرة مشروع وثيقة شاملة حددت فيها الأهداف والنتائج المنشودة، كما خصصت قسماً عن العمالة، والتعهدات المالية، وآليات المتابعة من أجل تطبيق نهج متكامل لمواجهة تحدي تشغيل الشباب في مصر، وسوف يتم اعتمادها من البرلمان وإدماجها في الخطة الخمسية الحالية والقادمة. وتقدر ميزانية هذه الخطة بـ ١٧ مليار جنيه، ويخص كل سنة من السنوات الخمس ٣,٤ مليار جنيه. وهناك ثلاث أولويات للسياسة : (١) التعليم الفني والتدريب المهني لزيادة قابلية الشباب للتوظيف (٢) تنمية المشروعات لتحسين معدل نجاح المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة (٣) سياسات وبرامج سوق العمل لتطوير مكاتب التوظيف، وتشجيع إنشاء وكالات خاصة لتشغيل العمالة، وهذا سوف يؤدي إلى تحسين قاعدة المعلومات

إطار ٥-١ : الخطة القومية المقترحة للشباب في مصر

يشير المجلس القومي المصري للشباب إلى أنه بعد مداوالت موسعة مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني المسؤولة عن أنشطة الشباب تم إعداد وثيقة موحدة تحدد السياسة القومية تجاه الشباب، وتركز على ١٢ مجالاً في مختلف القطاعات. وتقرّر الوثيقة أيضاً الإجراءات التي يتعين اتخاذها من جانب كافة الأطراف المعنية. وفيما يلي قائمة بالمجالات المختلفة وأهم الأنشطة المقترحة المطلوب القيام بها :

١- التشغيل

- وضع وتنفيذ استراتيجية قومية للتشغيل تركز على الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني
- تعزيز ثقافة ريادة الأعمال والعمل الحر
- توفير التمويل الكافي للمشروعات الصغيرة الخاصة بالشباب
- تشجيع القطاع الخاص على توفير فرص التدريب والعمل التطوعي للشباب
- تحديد حصة من الوظائف للشباب ذوي الاحتياجات الخاصة
- رفع مستوى وعي الشباب بالنسبة لقوانين العمل والحقوق

٢- المشاركة السياسية

- ترسيخ قيمة المشاركة لدى الشباب من خلال المعاهد التعليمية، والإعلام، والمجتمع المدني
- التوسع في برامج التثقيف السياسي، وبرامج تنمية القدرة على القيادة لدى الشباب التي تنمي معرفتهم بالنظم السياسية وحقوق وواجبات المواطن
- دعوة الأحزاب السياسية لإتاحة الفرصة للشباب للمشاركة في المناصب القيادية

٣- التعليم

- تعزيز دور الشباب في صياغة ومراجعة السياسات التعليمية
- مكافحة ظاهرة "التسرب" من التعليم
- تطوير التعليم الفني
- تدعيم العلاقة بين القطاع الخاص والمؤسسات التعليمية بغرض زيادة فرص التدريب والتشغيل

٤- الصحة

- وضع إطار عام للتعامل مع صحة الشباب
- زيادة حملات التوعية بشأن مكافحة الإدمان ، وانتقال الأمراض المعدية، وتنظيم الأسرة
- إجراء دراسات عن العادات الغذائية لدى الشباب
- تدعيم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني التي تقدم الخدمات الصحية للشباب

٥- السكان

- تقديم برامج عن الثقافة السكانية في كافة مراحل التعليم
- زيادة الاعتماد على الشباب في حملات التوعية بتنظيم الأسرة
- الاستفادة من برامج الخدمة العامة للشباب في خدمة أهداف تنظيم الأسرة

٦- الثقافة

- وضع إطار شامل للعمل الثقافي المرتبط بالشباب
- تطوير البنية الأساسية للمؤسسات الثقافية حتى يمكن النهوض بالتنمية الثقافية للشباب
- منح القطاع الخاص والمجتمع المدني فرصة أكبر للمشاركة في تنمية البنية الأساسية الثقافية المجتمعية

٧- الإعلام

- منح الشباب فرصة أكبر للمشاركة في عملية صنع السياسة العامة للإعلام
- تخصيص مساحة أكبر في الإعلام لتغطية قضايا الشباب

- زيادة استخدام أسلوب الاتصال التفاعلي في الخطاب الإعلامي
- تشجيع إصدار الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا الشباب

٨- الأنشطة الاجتماعية والعمل التطوعي

- تدعيم دور الشباب في المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، وتخصيص عدد من المقاعد للشباب في مجالس إدارات هذه المنظمات
- تنمية ثقافة العمل التطوعي والمسؤولية الاجتماعية بين الشباب

٩- الرعاية الاجتماعية

- تكثيف حملات التوعية التي ينظمها الشباب، والتي تستهدف حماية الشباب من كافة أشكال السلوك المنحرف، وبخاصة الإدمان والتطرف
- مساعدة المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تعمل على توفير الرعاية الاجتماعية والنفسية للشباب

١٠- الرياضة والترفيه

- الاهتمام بالأنشطة الرياضية في المدارس والجامعات وتوفير الموارد المطلوبة للمؤسسات التعليمية لإنشاء الملاعب وصالات الألعاب الرياضية
- التوسع في إنشاء الملاعب الرياضية، وتشجيع القطاع الخاص والمجتمع المدني للمساعدة في تحقيق هذا الهدف
- المساعدة في إقامة مهرجانات الشباب والمسابقات الرياضية على المستويات القومية والمحلية والإقليمية

١١- البيئة

- التأكيد على أهمية القضايا البيئية في المناهج التعليمية
- توفير تدريب كاف للمعلمين بشأن القضايا البيئية
- تشجيع مشاركة الشباب في نشر الوعي البيئي
- تشجيع إنشاء نوادي وجمعيات بيئية في المدارس والجامعات والنوادي
- مساعدة المنظمات غير الحكومية الشبابية العاملة في مجال البيئة

١٢- الدراسات والبحوث

- تشجيع إدارات البحوث المختلفة في الوزارات المعنية بالشباب لدراسة القضايا ذات الأهمية الحقيقية للشباب، والخروج بتوصيات بشأن كيفية التصدي لهذه القضايا
- إنشاء مركز لبحوث الشباب في الجامعات
- التأكيد على أهمية البحوث الميدانية في تناول قضايا الشباب، واستطلاع رأي الشباب بصورة منتظمة والاستفادة من الرسائل والأطروحات الجامعية التي تتناول قضايا الشباب والمتاحة في مختلف الجامعات

- المصدر : محمد أبو الخير، المجلس القومي للشباب، ٢٠٠٩

في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، ومن المخطط إضافة ٤٠٠ ناد آخر. وفي عام ٢٠٠٨، تم إضافة ١١٠ ملاعب رياضية جديدة مغطاه بأرضية خاصة. ومن المخطط بناء ١٠٠ ملعب آخر.

- في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم إنشاء خمسة دور ضيافة جديدة في مدينة بورسعيد، والإسكندرية، والغردقة، ورأس البر، والأقصر، بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٥٧ مليون جنيه. وتتضمن الخطة المستقبلية إنشاء دارين آخرين في شرم الشيخ والعريش.
- يتم التوسع في "منتديات" الشباب، وتطويرها لتصبح مراكز شباب متعددة الأغراض.

على الرغم من أن كل هذه النتائج الملموسة مهمة فعلاً، إلا أنه عند

والرياضية والاجتماعية والترويجية للشباب في كل القرى والمدن المصرية. ففي عام ٢٠٠٨، تم إنشاء ١٤٣ مركز شباب جديد بتكلفة إجمالية بلغت ٢٠٠ مليون جنيه. ومن المخطط إنشاء ٢٦٠ مركز شباب جديد بتكلفة إجمالية تبلغ ٣٩٠ مليون جنيه.

- يجري حالياً تطوير مراكز الشباب الموجودة، إلى جانب إنشاء مكاتب، ونوادي تكنولوجيا وملاعب رياضية أخرى. ففي عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩، تم إضافة ٣٧٣ مكتبة جديدة للمراكز في المحافظات التسع والعشرين بتكلفة إجمالية تبلغ ٢٦,٢ مليون جنيه. ومن المخطط إنشاء ٢٦٠ مكتبة أخرى بتكلفة تقديرية تبلغ ١٨,٢ مليون جنيه. وبالمثل، تم إنشاء ٨١١ نادي تكنولوجيا

خلال مجموعات النقاش والمشاورة التي أجريت مع الشباب في مارس ٢٠١٠ بجامعة القاهرة.

العقبات التي تواجه المشاركة^{٢٠}

إن من الضروري ليس فقط التوسع في كل برامج الشباب - كما ذكر في السياسة القومية المقترحة للشباب - ولكن من المهم أيضاً مراجعة منهج التربية الوطنية التي تدرس للطلبة، فمثلاً، في السنة الثالثة الثانوية يخصص قسم لا بأس به من المنهج لمناقشة إنجازات ثورة ١٩٥٢ في كل قطاعات الاقتصاد، ولا يتم إجراء أي تقييم موضوعي، ولا تعطى أي فرصة لمناقشة التحسن الممكن في السياسات العامة الحالية. وعلاوة على ذلك لا يذكر شيء عن الأحزاب السياسية ودورها في تطبيق الديمقراطية ولا شيء أيضاً عن حقوق وواجبات المواطنين.

وهناك عقبة أخرى متصلة بذلك وهي حالة عدم الاكتراث بالمشاركة السياسية لدى الشباب لاقتناعهم بأنه مازال هناك تجاهل لحد كبير لآرائهم. وسواء كان الأمر يتعلق بانتخابات مجالس الطلبة أو الانتخابات القومية فإنه من المعروف أن هناك في الغالب تلاعب في هذه الانتخابات أو نتائجها. وهناك دليل كاف أبرزته الكثير من قضايا المحاكم يشير إلى أن عملية الانتخابات القومية لا تتسم بالنزاهة، كما أن نتائجها لا تخضع لتدقيق الجمهور.

وتعتبر المدة المحدودة التي يمكن للمواطن خلالها إصدار البطاقة الانتخابية - خلال فترة الثلاث أشهر من أول نوفمبر وحتى نهاية يناير - عقبة إجرائية أيضاً. وقد يكون من الأسهل السماح للمواطنين باستخدام بطاقات تحقيق الشخصية القومية للتصويت بدلاً من أن يتقدموا بطلب الحصول على البطاقة الانتخابية - التي يسهل تزويرها. وقد يكون من المفيد أيضاً أن نسأل لماذا يكون لدى مصر أحزاب معارضة ضعيفة، ولماذا لم تتحول هذه الأحزاب إلى حركات معارضة مجدية، بدلاً من أن نطلب من الأحزاب السياسية تشجيع مشاركة الشباب في برامجها أو تعيين الشباب في مراكز قيادية. وقد قام الحزب الوطني الديمقراطي باتخاذ خطوات نحو ضم الشباب في الكثير من أنشطته وبرامجه ولكن هذه المبادرة مازالت في مراحلها الأولى.

وهناك تحرش خفي - وأحياناً صريح - بطلبة الجامعات من جانب قوات الأمن إذا انخرط الطلبة في أنشطة داخل الجامعة تعتبر ضارة أو مشاغبة، كما يُعترض على أي نشاط سياسي لا يتفق مع برنامج الحزب الحاكم. وكثيراً ما ينصح الآباء الشباب بعدم الانخراط في أي نشاط يمكن تفسيره بأنه من قبيل العصيان أو عدم الالتزام، وذلك حتى يمكن تجنب المشاكل التي تنشأ مع جهاز الشرطة أو سلطات الجامعة. وهذا

تقييم الإنجازات الحقيقية للمجلس القومي للشباب، من الضروري أن نعرف المزيد عن الأثر طويل الأجل لهذه الاستشارات، وإلى أي مدى مكنت المجلس من تحقيق رسالته ومهامه، ومن الوصول إلى عدد كبير من الشباب. وتشير مختلف فصول التقرير إلى أن مراكز الشباب لم تجذب إلا عدداً قليلاً للغاية من الشباب. وبين الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس أن نجاح المبادرات يتمثل حالياً في الإنجازات المادية مثل المباني والتجهيزات الرياضية فقط^{٢١}. ومع هذا يشير مسح النشء والشباب إلى أن ٠,٠١٪ فقط من الشباب يشاركون بنشاط في مراكز الشباب^{٢٢}. وتهدف مراكز الشباب إلى تدريب الشباب على تنمية القدرة على القيادة ومهارات الحياة، والمهارات المهنية، ومهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بالإضافة إلى تعزيز الممارسات الديمقراطية التي تشجع المناقشات الحرة. وهذه الأهداف تلقي دعماً أقل من ناحية توفير الموظفين والموارد المالية.

ومن خلال الدور التنسيقي للمجلس القومي للشباب، قد يكون من الضروري إعداد تقرير سنوي عن مؤشر رفاهية الشباب في مصر يتم فيه استعراض التقدم الذي تحقق في كل من القطاعات الثانية عشر التي وردت في السياسة القومية للشباب. فعلى سبيل المثال، يمكن تحديد هل زادت المشاركة السياسية للشباب، وهل تحسنت صحة وتعليم الشباب أم تدهور كل منها. وإذا كان تطوير مراكز الشباب جزءاً من اختصاص المجلس، فإن إعادة تركيز مراكز الشباب على الأنشطة الاجتماعية والثقافية يمكن أن يعيد توجيه مشاعر المواطنة وتأكيداتها. كما يجب على المجلس إعطاء الفرصة للفتيات - المستبعدات حالياً لحد كبير - للمشاركة في إثراء الأنشطة التي تمارس خارج المنزل. وتستطيع مراكز الشباب أيضاً أن تتيح فرصة هائلة - بتعين انتهازها بوعي - لجذب كافة الشباب، مسلمين ومسيحيين على حد سواء، وتقوية انتمائهم لهوية أكبر هي الوطن ككل. وحالياً يعمل معظم الشباب الذين ينخرطون في أعمال مفيدة اجتماعياً من خلال منظمات ونواد لها انتفاءات دينية، فنسبة الشباب الذين يبحثون عن فرص للتطوع من خلال المؤسسات الدينية تعتبر مرتفعة حيث بلغت ٦٧٪، مقابل ٢٣٪ فقط من الشباب الذين يعملون من خلال المنظمات غير الحكومية.

القضايا بالغة الأهمية كما يحددها الشباب

هناك وعي متزايد لدى الشباب بأنهم مستبعدون من المشاركة في المجتمع والحياة العامة. وقد حددوا العقبات التي تقف أمام المشاركة وحرية التعبير بصفة خاصة باعتبار أنها مجالان آخران يقعان في دائرة اهتمامهم، وقد أبرزهما الشباب الذين شاركوا في هذا التقرير - من

إطار ٦-١ الشباب والعمل التطوعي والتنمية في مصر

يعد العمل التطوعي لدى الشباب وسيلة لتنمية مشاركتهم في المجتمع ، حيث ينطوي هذا العمل على إمكانات للتغلب على العوائق التقليدية أمام تنمية الشباب مثل: الوضع الاقتصادي والمستوى التعليمي، والموقع الجغرافي، وأدوار النوع الاجتماعي، والقابلية للتأثر بالأوضاع الاجتماعية. والمشاركة المجتمعية ذات أهمية بالغة في النهوض بتنمية الشباب وتعلمهم. ومن منظور الشباب ، يمنح العمل التطوعي للشباب شعورًا قويًا بالثقة والرضا عن النفس، ويمكنهم من تنمية مهارات جديدة مثل القدرة على القيادة، والتفكير الخلاق ، والقدرة على حل المشاكل. وفي الحقيقة ، يؤدي التطوع إلى تمكين الشباب، وتوسيع شبكة علاقاتهم الاجتماعية، وغالبًا ما يعد التطوع أول مدخل للمشاركة في بيئة العمل.

ويشجع نظام الأمم المتحدة العمل التطوعي من أجل التنمية من خلال برنامج متطوعي الأمم المتحدة الذي يديره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. وقد أنشئ هذا البرنامج بموجب قرار الجمعية العامة الصادر في ١٦ ديسمبر ١٩٧٦ ، باعتباره الوحدة الإجرائية الرئيسية للأمم المتحدة لتنفيذ برامج الشباب. ولبرنامج متطوعي الأمم المتحدة نشاط واضح في مصر منذ عام ١٩٨٨. وقد اتسع نطاق هذا النشاط خلال السنوات الماضية تمشيًا مع تزايد الحاجة إلى المساعدات التي يقدمها هذا البرنامج لمختلف أنشطة تنمية المجتمع التي تقوم بها الأمم المتحدة، والحكومة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة الثنائية، والقطاع الخاص. وقد نجح برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تسهيل وضع آليات لتشجيع وإشراك مختلف الأطراف أصحاب المصلحة - من خلال مختلف المشروعات والمبادرات - في منظمات المجتمع المدني.

وهناك فرص متنوعة للتطوع في مصر. ومن أمثلة التطوع الرسمي العمل الذي يقوم به كل من المجلس القومي للطفولة والأمومة ، و INJAZ ، ومشروع الإبحار في النيل من أجل الأهداف الإنمائية للألفية، وجمعية الشباب للسكان والتنمية بالاشتراك مع برنامج متطوعي الأمم المتحدة. وبشكل غير رسمي، يمكن للفرد أن يشارك في جهود المجتمع المحلي التي تساهم في الجهود القومية الساعية إلى تخفيض الفقر، وتنظيم الشباب حول الأنشطة التنموية، والنهوض برأس المال الاجتماعي، ومساعدة المجتمع المدني، والتجمعات، والمنظمات المحلية للمشاركة في عمليات التنمية الخاصة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يقدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة خدمة التطوع عبر الإنترنت التي تجمع كل من المتطوعين والمنظمات التي لا تسعى للربح، والمؤسسات الحكومية والأكاديميين ووكالات الأمم المتحدة معًا للتعاون عبر الإنترنت ، وللمساهمة في تحسين حياة الفئات المستهدفة في الدول النامية.

المصدر : برنامج متطوعي الأمم المتحدة ، بون. <http://www.unv.org>

الإعلام. لذلك بدلاً من الدعوة إلى إصدار مزيد من الصحف والمجلات التي تتناول موضوعات تعتبر بمثابة مسكنات للشباب، أو تطوير المواقع الإلكترونية التي تتناول قضايا محددة مسبقاً عن الشباب، ينبغي مناقشة العقبات الحقيقية التي تعترض حرية الشباب في التعبير، وبخاصة على شبكة الإنترنت، وقد ذُكرت حالات عن محاكمة بعض المدونين الناشطين خلال السنوات الماضية.

وبالنظر إلى محتوى البرامج، والبرامج الحوارية، والأفلام، والإعلانات نجد أنها تبعث رسالة للشباب مفادها أن الترفيه أهم من أي شيء آخر. وللأسف، يوجه اهتمام ضئيل للغاية للموضوعات ذات الأهمية البالغة لتنمية الشباب ومشاركتهم، أو إلى الأطراف الفاعلة الناجحة التي تقود التغيير، أو لمناقشة توجهات السياسة القومية المقترحة.

الخلاصة

لا خلاف في أنه من الضروري تبني إطار متناسك لاستراتيجية تستهدف إدماج الشباب في مصر. وتبرز أول خطوة لذلك في النهوض بوضع المجلس القومي للشباب حتى يمكنه القيام بمهامه وتنفيذ السياسة

يحدث في كل الجامعات ويؤثر على جميع الطلبة، حتى مع طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية التي يعد غرضها التعليمي الأساسي هو تدريس ممارسة العمل السياسي.

وقبل أن ندعو إلى مشاركة الشباب من خلال مراكز الشباب، أو المنظمات غير الحكومية، أو العمل التطوعي، من الضروري فهم لماذا عجزت هذه المراكز أو المنظمات عن جذب عدد كبير من الشباب. هل توفر فعلاً الوسائل التي تمكن الشباب من تنمية قدراتهم، وإثارة اهتمامهم، والمساهمة في تحقيق رفاهتهم؟ وهل تعطي الشباب فرصاً متكافئة للنهوض بهم وتمكينهم داخل المنظمة حتى ينمو ويزيد تأثيرهم على صانعي القرارات وعلى توجهات التنمية؟ وهل هذه المراكز والمنظمات تدرك أن الاهتمام برأي الشباب وصوتهم يمكن أن يؤدي إلى تحسين عملية تقديم الخدمات من خلال رصد وتقييم جودتها؟

حرية التعبير

نتيجة الحظر الذي تفرضه التشريعات المختلفة ، وقانون الطوارئ الذي مازال ساريًا، كان لسياسة الإعلام القومية أثر سلبي على حريات

التي يحتاجون إليها. ويصدق هذا بصفة خاصة بالنسبة للمهن الفنية. وسيؤدي تطوير المهارات الفنية والمهنية إلى فتح الأبواب أمام شغل الوظائف الماهرة ونصف الماهرة في الصناعة، كما تم مناقشة ذلك في الفصل الثاني عشر. وسوف يؤدي تطوير مهارات ريادة الأعمال إلى تشجيع الشباب على البحث عن فرص عمل خارج القنوات التقليدية، وإلى الشعور بالتفاؤل واكتساب الجرأة التي تجعلهم لا يخشون المجازفة بإقامة أعمال خاصة بهم (أنظر الفصل العاشر). هناك أيضًا تحيز ضد الشابات في سوق العمل وقد انخفض عددهن أكثر خلال السنوات القليلة الماضية. ولتشجيع عمل الإناث، يجب تقديم حوافز كافية للشابات مثل توفير وسائل مواصلات سهلة، ودور لرعاية الأطفال، وتنفيذ الأحكام القانونية الخاصة بظروف العمل.

وينبغي على أي استراتيجية مثل "خطة العمل القومية لتشغيل الشباب في مصر" أن تحدد أين تكمن فرص التشغيل الحالية، وبخاصة للشباب ذوي التعليم العالي، ليس فقط في القطاع الخاص، ولكن أيضًا في المجالات الملائمة لكفاءات الشباب في القطاع العام. وهناك بعض المهن - مثل التدريس والتمريض مثلاً - يمكنها جذب الكوادر الشابة المطلوبة للتقدم لشغل الوظائف الحالية إذا منحوها مرتبات عادلة. ويمكن التغلب على انتشار المحسوبية ومحابة الأقارب في التعيين للوظائف إذا وضع نظام يتسم بالشفافية للإعلان عن الوظائف والتعيين بها في كل من القطاعين الخاص والعام.

وأخيرًا، يرتبط تغيير الأعراف الثقافية في اتجاه مزيد من التسامح أمام حريات الشباب ارتباطًا قويًا بوجود نظام تعليم ذي توجه ليبرالي أكثر، وتحقيق درجة أكبر من الاستقلال الاقتصادي بين الشباب، بالإضافة إلى إزالة أي إجراءات قسرية مطبقة للحد من حرية الشباب في التعبير والعمل. وبالحد من المحسوبية وشبكات المصالح، سيكون الشباب في وضع أفضل يمكنهم من خلق ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية جديدة واستغلالها.

القومية للشباب على نحو أفضل. والخطوة الثانية أن يُعد مؤشر رفاهية الشباب المقترح في هذا التقرير. وهذا المؤشر يضم كافة الجوانب المتعلقة بالصحة، والتعليم والتشغيل، والترويج، والثقافة لكل الشبان والشابات الذين يبلغ عددهم نحو ٢٠ مليون مواطن في الفئة العمرية المهمة ١٨-٢٩ سنة. وبذلك سوف يصبح مؤشر رفاهية الشباب معيارًا مرجعيًا يتم على أساسه مساءلة الحكومة عن مدى التقدم في رفاهية الشباب، إلى جانب إسهامات الأطراف صاحبة المصلحة في المجتمع المدني ومجتمع الأعمال. وكما يتبين من إطار ١-٤، فإن قائمة المجالات ذات الأولوية للتدخل الإيجابي لصالح الشباب تعتبر قائمة متسعة.

وتعتبر البطالة بين الشباب هي أكبر تحدٍ تواجهه الحكومة المصرية حاليًا. كما يعد تضخم فئة الشباب العامل الأساسي الذي يساهم في هذه المشكلة، حيث أدى ذلك إلى مضاعفة عدد الذين ينضمون إلى قوة العمل سنويًا خلال العقدين الماضيين. ويتوقف معدل الانخفاض في عدد الشباب الذين يدخلون سوق العمل سنويًا على المدى الطويل على تخفيض معدل الخصوبة خلال هذا العقد الحاسم. ويمثل الاختلال بين فرص التشغيل، والتعليم، وتكوين المهارات معضلة أخرى. ولنوع ومستوى التعليم أهميته عند البحث عن عمل، ويعتبر خريجي الجامعة والتعليم الفني أكثر الفئات تضررًا، وهو ما يتطلب مراجعة جادة لمستويات التعليم، ونوعيته، ومدى ملاءمته. أما بالنسبة للكثير من الشباب الذين مازالوا أميين، أو تسربوا من التعليم الأساسي، فإنه من الضروري تحسين فرص الوصول إلى المؤسسات التعليمية من خلال استهداف الفقراء، والمناطق الريفية بصفة خاصة، مع توجيه اهتمام خاص بالفتيات.

ويجب على أي استراتيجية تشغيل قومية مقترحة أن تأخذ عوامل الطلب في الحسبان. وقد أكد هذا التقرير على ضرورة تحسين التوافق بين مخرجات المؤسسات التعليمية ومتطلبات سوق العمل. وعلى الرغم من ارتفاع معدلات البطالة يشكو الكثير من أصحاب الأعمال (سواء في القطاع العام أو الخاص) من نقص المهارات المطلوبة، أو الكفاءات

الهوامش

١. أتيحت الأرقام من مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري.
٢. أنظر :
3. World Youth Report (2007), Young People's Transition to Adulthood : Progress and Challenges, Department of Economic and Social Affairs, UN Secretariat, New York.
٤. المرجع السابق : (Silver 2007) .
5. Diane Singerman, The Economic Imperative of Marriage : Emerging Practices and Identities among Youth in the Middle East, Middle East Youth Initiative Working Paper, Brookings Institute, (September 2007).
٦. التعداد القومي ، ٢٠٠٦.
٧. مجلس السكان (٢٠١٠) مسح النشء والشباب في مصر.
8. El Badawy and Assaad (2004)
9. Ministry of Manpower and Migration/ILO, Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015.
١٠. المرجع السابق.
١١. أنظر الفصل الحادي عشر لمزيد من التفاصيل عن نتائج الدراسة.
12. Assaad and Roushdy 2007, and Barsoum et al.2009.
١٣. على أي حال ، أدى ضعف فرص العمل وصعوبات الحصول على مسكن بين بعض الفئات الفرعية وأهمها الشباب ذوي التعليم الجامعي إلى تأخر الزواج.
14. SYPE Preliminary Results, 2010.
15. Ministry of Manpower and Migration/ILO, Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015.
١٦. المرجع السابق.
١٧. مرجع سبق ذكره.
١٨. محمد أبو الخير ، المجلس القومي للشباب ، ٢٠٠٩.
١٩. الموقع الإلكتروني الرسمي للمجلس القومي للشباب هو :
20. <http://www.alshabab.gov.eg/AR_Youth_Clubs.aspx>
21. SYPE Preliminary Results, 2010.
٢٢. شاركت ليل البرادعي ، الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، في التقييم النقدي للتقرير

المراجع

- Abdel Ghani, Mohamed, Abdel Khader, Magda, and Nawar, Laila (2006). *Situation and Attitudes of Youth in Egypt*. Published by the Cairo Demographic Center.
- Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada (2009). *Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt's Young*, in Navtej Dhillon, and Tarik Youssef, editors, *Generation in Waiting*, Brookings Institute Press, Washington, DC, USA
- ILO and Ministry of Manpower and Migration (2009). *Egypt Youth Employment National Action Plan 2010-2015*. (Final Draft). Cairo
- League of Arab States and United Nations (2007). *The Millennium Development Goals in the Arab Region 2007: A Youth Lens – An Overview*.
- Population Council and Egyptian Cabinet Information and Decision Support Center (2010). *Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report*, Cairo.
- Silver, H. 2007. "Social Exclusion: Comparative Analysis of Europe and Middle East Youth." The Middle East Youth Initiative Working Paper No 1. Wolfenson Center for Development & Dubai School of Government.
- Singerman, D. 2007. "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East." The Middle East Youth Initiative Working Paper No 6. Wolfenson Center for Development & Dubai School of Government.
- United Nations (2007). *World Youth Report 2007: Young People's Transition to Adulthood*. New York.
- World Bank, MENA. (2007). *Youth - An Undervalued Asset. Towards a New Agenda in MENA. Progress, Challenges and Way Forward*. Washington DC. September.

الفصل الثاني



حالة التنمية البشرية
والأهداف الإنمائية للألفية والفقير

يُخصّص الفصل الثاني - كما هو معتاد بالتقارير السابقة للتنمية البشرية لمصر - لتقييم مدى التقدم في المؤشرات المتعلقة باتجاهات التنمية البشرية في مصر على المستويين القومي والمحلي، بالإضافة إلى رصد فجوة النوع الاجتماعي، والفجوات بين الأقاليم التي تعكسها هذه المؤشرات. ويستعرض هذا الفصل أيضاً الإنجازات التي حققتها مصر بالنسبة للأهداف الإنمائية للألفية، وأهم التحديات التي مازالت تواجهها، وبخاصة أنه لم يتبق سوى خمس سنوات على عام ٢٠١٥، التاريخ المحدد لتنفيذ هذه الأهداف. ويحلل هذا الفصل تطور مؤشرات الفقر، وديناميكياتها، والعوامل المؤثرة على مسارها. وسيتم - لأول مرة - عرض البرنامج القومي الطموح لتنمية القرى الأكثر فقراً في مصر بالتفصيل، وهو البرنامج الذي يتبناه الحزب الوطني الديمقراطي.

جدول ١-٢ : تطور مؤشر التنمية البشرية

التقرير*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
مؤشر التنمية البشرية	٠,٥٢٤	٠,٥٨٩	٠,٦٣١	٠,٦٤٨	٠,٦٥٥	٠,٦٨٠	٠,٦٨٧	٠,٦٨٩	٠,٧٢٣	٠,٧٣١
مؤشر الدخل	٠,٣٥٨	٠,٥٠٣	٠,٥٩٨	٠,٦٣٢	٠,٦٤٩	٠,٦٥٥	٠,٦٠٧	٠,٦٢٢	٠,٦٨١	٠,٧٢٧
مؤشر التعليم	٠,٥٤٤	٠,٥٦٩	٠,٥٩٩	٠,٦١٤	٠,٦٤٣	٠,٦٨٢	٠,٧٠٣	٠,٦٨٥	٠,٧١٨	٠,٦٨٩
مؤشر توقع الحياة	٠,٦٧٢	٠,٦٩٥	٠,٦٩٥	٠,٦٩٨	٠,٧٠٢	٠,٧٠٢	٠,٧٥٢	٠,٧٦٠	٠,٧٧٢	٠,٧٧٨

المصدر : معهد التخطيط القومي ، أنظر الجداول الملحق والملاحظات الفنية

* ملحوظة : تشير كل سنة إلى تاريخ إصدار تقرير التنمية البشرية لمصر. ويرجع انخفاض مؤشر التعليم في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ إلى عودة السنة السادسة الابتدائية التي أدت إلى انخفاض في عدد المقيدون في بعض السنوات الدراسية.

اتجاهات مؤشرات التنمية البشرية

على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلت لرفع مستوى التنمية البشرية، والاتجاه العام المتصاعد الذي تحقق في مؤشر التنمية البشرية على مدى العشرين عامًا الماضية، مازالت هناك فجوات، ليس فقط بين ما تحقق في المحافظات، ولكن أيضًا بين المناطق الريفية والحضرية في مصر. وعلاوة على ذلك مازالت فجوة النوع الاجتماعي واضحة في بعض المؤشرات. ولهذا سوف يركز هذا القسم على رصد الآتي :

- الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية منذ عام ١٩٩٥
- ترتيب المحافظات بالنسبة لمستوى التنمية البشرية ، ومدى التفاوت بين محافظات الوجه البحري ومحافظات الوجه القبلي على مستوى التنمية البشرية
- اتجاهات وعناصر الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية
- اتجاهات فجوة النوع الاجتماعي في المؤشرات ذات الصلة

الاتجاه العام لمؤشر التنمية البشرية

يوضح جدول ١-٢ وشكل ١-٢ أن هناك تحسناً مستمراً في مؤشر التنمية البشرية الذي بلغ ٠,٧٣١ مقابل ٠,٥٢٤ الذي سجل في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥.

وعلى الرغم من أن قيم المؤشرات الفرعية الثلاثة المتعلقة بالتعليم، وتوقع الحياة، والدخل، تلعب دوراً مهماً في مؤشر التنمية البشرية، وإلى جانب التحسن المستمر في كل من هذه المؤشرات (شكل ٢-٢)، فإن القيم التي سجلت عن التقدم في مؤشر الدخل تشير إلى تحسن ملحوظ في قيمته في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠، حيث بلغت ٠,٧٢٧ مقابل ٠,٦٨١ عام ٢٠٠٨، وهو تحسن يفوق التحسن في كل من مؤشري التعليم والصحة.

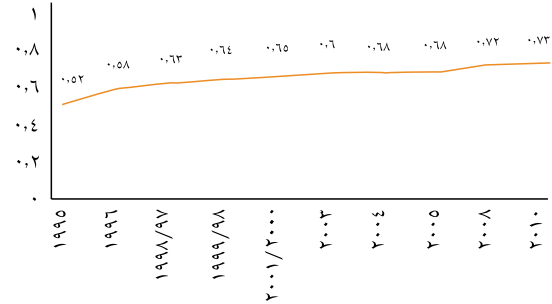
تجدر الإشارة إلى أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ارتفع بين تقرير عامي ٢٠٠٨ ، ٢٠١٠ على الرغم من ارتفاع نسبة الفقراء في مصر من ١٩,٦٪ إلى ٢١,٦٪ وكذلك الزيادة في العدد المطلق للفقراء^١.

ويرجع الانخفاض في قيمة مؤشر التعليم في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ مقارنة بقيمته في تقرير عام ٢٠٠٨ إلى انخفاض نسبة القيد على كل المستويات التعليمية ، من ٧٦,٤٪ في عام ٢٠٠٦/٢٠٠٥ إلى ٦٦,٠٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧، ويعزي هذا إلى عودة السنة السادسة الابتدائية التي أدت إلى انخفاض في عدد المقيدون في بعض السنوات الدراسية، خاصة السنة الأولى من المرحلة الثانوية. ولهذا لا يجب اعتبار الانخفاض الذي ظهر في مؤشر التعليم بمثابة انخفاض حقيقي في القيد في التعليم خلال هذه الفترة.

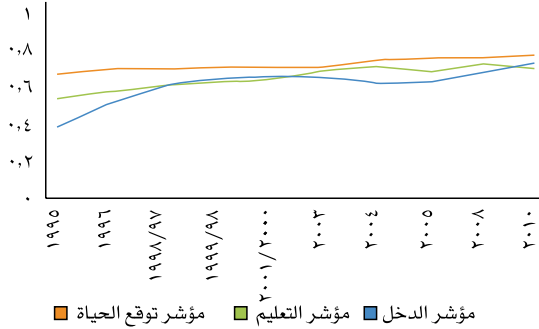
ويواجه النظام التعليمي تحديين آخرين وهما: استمرار عدم القيد في التعليم، ومعدلات التسرب من التعليم ، التي لا تظهر في معدلات القيد الإجمالي، ولكنها لوحظت في النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦^٢، وأكدها مسح النشء والشباب في مصر الذي أجرى في أبريل ٢٠٠٩. وعلاوة على ذلك ، تشير الدراسات السابقة إلى أن معدل التسرب من التعليم يكون مرتفعاً في بعض المراحل الدراسية بصفة خاصة^٣.

مازال مستوى جودة التعليم بالنسبة لمتطلبات السوق يمثل مشكلة. فسياسات التعليم الحالية تدفع بأكثر من ٦٠٪ من استكملوا المرحلة الإعدادية إلى التعليم الثانوي الفني، ويكون أعلى معدل للبطالة بين خريجيها، فقد بلغت نسبة المتعطلين الذين حصلوا على مؤهل متوسط ٦٢,٤٪ من إجمالي المتعطلين في عام ٢٠٠٧، وهذا قد يدفع أعداداً كبيرة للتسرب من التعليم بعد المرحلة الإعدادية، كما يتبين من نسبة القيد في التعليم الثانوي التي بلغت ٤٦,١٪ في عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧.

شكل ١-٢ : تطور مؤشر التنمية البشرية



شكل ٢-٢ : تطور المؤشرات الفرعية لمؤشر التنمية البشرية في مختلف التقارير



نسمة ، يمثلون نحو ٢٨٪ من سكان العشوائيات في جمهورية مصر العربية في يناير ٢٠٠٨ ، وفقاً لبيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. وتشير الدراسات إلى الأثر السلبي على العملية التعليمية لهذه الهجرات الكبيرة إلى المناطق الحضرية التي تحيط بالقاهرة، والتي تنعكس بوضوح على مؤشر التعليم^٤.

التفاوت بين محافظات الوجه البحري والقبلي

حققت المحافظات الحضرية مرة أخرى أعلى مستوى للتنمية البشرية حيث بلغت قيمة المؤشر ٠,٧٩٤ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ ، مقابل ٠,٧٣٤ لمحافظات الوجه البحري ، ٠,٧٠٨ لمحافظات الوجه القبلي و ٠,٧٥٣ لمحافظات الحدود و ٠,٧٣١ على المستوى القومي.

ومع هذا، عندما نتبع الزيادة في مؤشر التنمية البشرية ، يمكن أن نرى أن محافظات الوجه القبلي حققت أعلى زيادة، حيث بلغت ٠,٢٤٧ وحدة. وفي الواقع، حققت هذه المحافظات أعلى زيادة في المؤشرات الفرعية الثلاثة: الدخل والتعليم وتوقع الحياة، حيث بلغت قيمة كل منها ٠,٤٤٥ ، ٠,١٩٢ ، ٠,١٠٣ وحدة على التوالي (جدول ٣-٢).

علاوة على ما تقدم ، كانت الزيادة التي حققتها محافظات الوجه القبلي في مؤشر التعليم تفوق الزيادة التي حققتها محافظات الوجه البحري بمقدار ٠,٠٣٥ وحدة. بالإضافة إلى ذلك، تراجع التفاوت الكبير في مؤشر توقع الحياة بين محافظات الوجهين البحري والقبلي، حيث بلغ ٠,٠٠٩ فقط. وهذا يشير إلى أنه على الرغم من أن مستوى التنمية البشرية في محافظات الوجه القبلي مازال أقل من الأقاليم الأخرى، فإن الجهود التنموية الكبيرة التي بذلت انعكست على مقدار الزيادة التي تحققت في الوجه القبلي، شكل (٣-٢).

ترتيب المحافظات حسب مستوى التنمية البشرية

بمتابعة مستوى التنمية البشرية الذي تحقق في مختلف المحافظات منذ عام ٢٠٠٥ ، يتبين أن هناك خمس محافظات تشغل المراكز الأولى في مستوى التنمية البشرية وهي: بورسعيد، والسويس، والقاهرة، والإسكندرية، ودمياط، بينما تشغل كل من الفيوم، وأسيوط، والمنيا، وبني سويف، وسوهاج المراكز الخمسة الأخيرة.

ويسجل تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ تغيرات في ترتيب المحافظات، حيث خرجت القاهرة وانضمت الإسماعيلية إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الخمسة الأولى ، وانضمت كذلك قنا إلى مجموعة المحافظات التي تشغل المراكز الأخيرة.

وقد دخلت الإسماعيلية في مجموعة المحافظات الخمس الأولى لأول مرة منذ تقرير عام ١٩٩٥. وتشغل الإسماعيلية الآن المركز الخامس وقد ارتفعت قيمة مؤشر التنمية البشرية بها في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ بمقدار ٠,٠٢٥ وحدة بالمقارنة بتقرير عام ٢٠٠٨. ويرجع خروج القاهرة من هذه المجموعة إلى الارتفاع المتواضع في قيمة مؤشر التنمية البشرية البالغ ٠,٠٠٦ خلال فترة العامين (٢٠٠٨-٢٠١٠). وبين تحليل المؤشرات الفرعية الثلاثة استمرار نفس مستوى التنمية البشرية في مجموعة المحافظات الخمس التي تشغل المراكز الأخيرة. وقد كان هناك تحرك بسيط للغاية في الترتيب بين مجموعة هذه المحافظات، على الرغم من أن الزيادة في قيمة مؤشر التنمية البشرية كانت كبيرة - لا تقل عن الزيادة المحققة في مجموعة المحافظات التي تحتل المراكز الأولى بل وأحياناً يكون المؤشر أعلى في بعض الحالات. وقد تم تحليل المؤشرات الفرعية الثلاثة لتتبع التراجع في ترتيب القاهرة. وبين جدول ٢-٢ بوضوح أن مؤشر التعليم يلعب دوراً مهماً في تراجع ترتيب محافظة القاهرة وفي تقدم محافظة الإسماعيلية. وقد يعود هذا إلى الزيادة في عدد قاطني العشوائيات في القاهرة الذين بلغ عددهم أكثر من ٣ مليون

جدول ٢-٢ : المقارنة بين محافظتي القاهرة والإسكندرية

المؤشر	٢٠٠٨	٢٠١٠	الإسكندرية	القاهرة
مؤشر التنمية البشرية	٠,٧٣٧	٠,٧٣٣	٠,٧٤٣	٠,٧٥٨
مؤشر توقع الحياة	٠,٧٧٣	٠,٧٥٩	٠,٧٧٢	٠,٧٦٥
مؤشر التعليم	٠,٧٦٢	٠,٧٤٩	٠,٧٤٨	٠,٧٧٤
مؤشر الناتج المحلي الإجمالي	٠,٦٧٥	٠,٦٩٠	٠,٧١٠	٠,٧٣٥

جدول ٣-٢ : الزيادة المطلقة في مؤشر التنمية البشرية حسب الإقليم

مقدار الزيادة في

المحافظات	مؤشر التنمية البشرية	مؤشر الدخل	مؤشر التعليم	مؤشر العمر المتوقع
المحافظات الحضرية	٠,١٨٧	٠,٢٨١	٠,٠٥٣	٠,٠٩٢
محافظات الوجه البحري	٠,٢٠٦	٠,٣٧٠	٠,١٥٧	٠,٠٩٢
محافظات الوجه القبلي	٠,٢٤٧	٠,٤٤٥	٠,١٩٢	٠,١٠٣
محافظات الحدود	٠,٢١٠	٠,٤٢٨	٠,١٧٤	٠,٠٧٣
مصر	٠,٢٠٧	٠,٣٧٠	٠,١٤٥	٠,١٠٦

المناطق الحضرية ٢٩,٥٪ فقط ، وبعد ذلك ، تحسن الوضع كثيرًا حيث بلغت هذه النسبة ٤١,٨٪ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠. وقد انخفضت أيضًا الفجوة المتعلقة بالحصول على المياه الآمنة ، حيث زادت النسبة من ٩٤٪ في تقرير ٢٠٠٨ إلى ٩٦,٩٪ في تقرير ٢٠١٠. وعلاوة على ذلك ، انخفضت الفجوة في نسبة معرفة القراءة والكتابة حيث زادت النسبة من ٧٨,٤٪ في تقرير ٢٠٠٨ إلى ٧٩,٤٪ في تقرير ٢٠١٠ (جدول ٤-٢).

إن برنامج الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر واختيار الألف قرية الأكثر فقرًا يعتبر محاولة تستحق الإشادة من أجل تضيق الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية.

فجوة النوع الاجتماعي

يركز قياس فجوة النوع الاجتماعي على كل من الآتي : توقع الحياة عند الميلاد، والنسبة من السكان، ونسبة معرفة القراءة والكتابة، ومعدل القيد في كل من مراحل التعليم الابتدائي والإعدادي والثانوي، والنسبة في قوة العمل. وتحسب قيمة الفجوة على أساس معدل الإناث إلى الذكور في كل مؤشر، ويكون المعدل في صالح الذكور إذا قل عن ١٠٠ وفي صالح الإناث إذا زاد عن ١٠٠.

وقد كان مؤشر توقع الحياة عند الميلاد هو المؤشر الوحيد لصالح وضع الإناث بالمقارنة بالذكور، ويصدق هذا في جميع الدول، كما أن هذا المؤشر يزيد عن ١٠٠ في كل تقارير التنمية البشرية. ومع هذا، فإنه بالنسبة للعدد المطلق في إجمالي السكان، كان عدد الذكور يتجاوز كثيرًا

بالإضافة إلى ذلك، يشير الاستهداف الجغرافي لمكافحة الفقر، واختيار الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر (منها ٩٢٣ قرية تقع في محافظات الوجه القبلي: أسيوط، والمنيا، وسوهاج، وقنا، وبني سويف، وأسوان) إلى التوجه الإيجابي للسياسة الذي يتفق مع مؤشرات التنمية البشرية^٥.

التنمية البشرية والفجوة بين المناطق الريفية والحضرية

ركز قياس الفجوة في مؤشر التنمية البشرية بين المناطق الريفية والحضرية على حساب نسبة المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية فيما يتعلق بأربعة مؤشرات هي : حجم السكان، والسكان الذين يحصلون على مياه آمنة، والسكان الذين يحصلون على خدمة الصرف الصحي، ونسبة الأمية.

فبالنسبة للسكان، كان حجم سكان الريف دائمًا - وفي جميع تقارير التنمية البشرية لمصر - أعلى من حجم سكان الحضر. وقد تراوحت نسبة سكان الريف إلى سكان الحضر بين ١٢٧٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥) و ١٣٥٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥) و ١٣٣٪ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠).

وعلى الرغم من ذلك ، هناك انخفاض واضح في الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية بالنسبة للحصول على خدمة المياه الآمنة والصرف الصحي ونسبة معرفة القراءة والكتابة. وكانت الفجوة أكبر بالنسبة للصرف الصحي في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨ ، حيث كانت نسبة الحصول على خدمة الصرف الصحي في المناطق الريفية إلى

شكل ٣-٢: الاتجاهات الإقليمية في مؤخر التنمية البشرية



تسرين من التعليم الأساسي، على الرغم من أن مبادرة تعليم الفتيات أدت إلى تحسن الوضع الذي انعكس في ارتفاع نسبة قيد الإناث في المرحلة الأولى من التعليم الأساسي التي بلغت ١٠٤,٨٪ في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

وفيا يتعلق بنسبة الإناث في قوة العمل، مازالت قيمة هذا المؤشر محدودة، فبعد أن بلغت هذه النسبة أعلى قيمة لها (٢٤٪) في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٥، تراجعت لحد ما إلى ٢٣٪ في تقرير عام ٢٠٠٨، وبلغت ٢٣,٩٪ في تقرير عام ٢٠١٠. وهذا يعكس وضع المرأة فيما يتعلق بالعمل أو البحث عن العمل. حيث بلغت نسبة البطالة بين الإناث ٢٥٪ في تقرير عام ٢٠٠٨ ثم ١٨,٦٪ في تقرير عام ٢٠١٠.

هل ستتحقق الأهداف الإنمائية للألفية في خمس السنوات القادمة حتى عام ٢٠١٥؟

لم يبق إلا خمس سنوات، حتى التاريخ المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وهو عام ٢٠١٥، وهي الأهداف التي وافقت عليها ١٤٧ دولة من دول العالم، بما فيها مصر. وهناك ما يدل على أن الحكومة كانت جادة في الوفاء بهذا الالتزام وبخاصة في السنوات القليلة الماضية، فهي لم تدمج هذه الأهداف في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فحسب، بل كانت تجري متابعة وتقييمًا للتقدم في تنفيذ هذه الأهداف من خلال تقارير أربعة أصدرتها بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة خلال العقد الماضي.

وعلى الرغم من أن مصر تبدو أنها تخطو في المسار الصحيح، إلا أن بعض الأهداف مازالت لم تتحقق، وأن بعض المحافظات والأقاليم مازالت

عدد الإناث حيث بلغ معدل الإناث إلى الذكور ٩٥. كما شهد مؤشر قوة العمل أسوأ تفاوت بين الذكور والإناث حيث بلغ المعدل ٣١,٣، وهو ما يعني أن من بين كل ١٠٠ ذكر في قوة العمل هناك ٣١,٣ أنثى فقط، ويوضح مؤشر معرفة القراءة والكتابة تحسناً حيث ضاقت الفجوة وزاد معدل الإناث إلى الذكور من ٥٧ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ١٩٩٥) إلى ٧٨,٩ (تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠٠٨) وبلغ ٨٠,٧ في تقرير ٢٠١٠، وبالنسبة لمعدلات القيد في التعليم، فإنه باستثناء الزيادة المستمرة في عدد الإناث عن الذكور في القيد في التعليم الابتدائي، كانت المؤشرات أقل من ١٠٠، مما يشير إلى استمرار الفجوة على الرغم من تراجعها في تقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

حالة المرأة

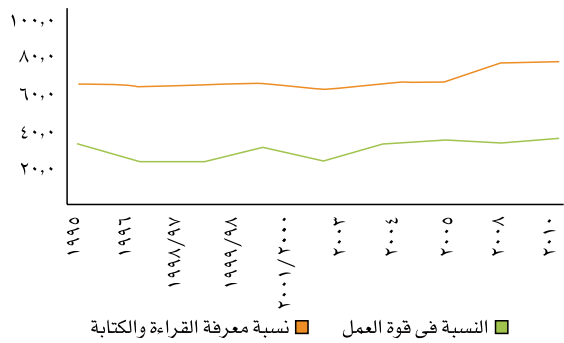
أكدت فجوة النوع الاجتماعي أهمية استعراض المؤشرات المتعلقة بالمرأة خلال الفترة منذ عام ١٩٩٥. وقد تضمنت المؤشرات: توقع الحياة عند الميلاد، معدل وفيات الأمهات، متوسط العمر عند أول زواج، نسبة إجمالي القيد على مستوى التعليم الأساسي (الابتدائي والإعدادي) والتعليم الثانوي، نسبة الإناث (١٥ سنة فأكثر) الحاصلات على تعليم ثانوي فأعلى، نسبة الإناث في المهن المتخصصة ونسبة الإناث في قوة العمل.

إن نسبة القيد الإجمالي في التعليم الأساسي يمكن أن توضح حالة معرفة القراءة والكتابة، وقد تستطيع أن تفسر الفجوة بين الذكور والإناث. وقد بلغت نسبة القيد الإجمالي للإناث في التعليم الأساسي أكبر قيمة لها في تقرير عام ١٩٩٧، حيث بلغت نحو ٩١٪، ولكنها تراجعت لحد ما في تقرير عام ٢٠٠٨ حيث وصلت إلى ٨٧,١٪ وفي تقرير عام ٢٠١٠ بلغت هذه النسبة ٩٣٪ وهو ما يشير إلى أن هناك ٧ إناث من بين ١٠٠ أنثى

جدول ٢-٤ : الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية

التقرير	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٨/٩٧	١٩٩٩/٩٨	٢٠٠١/٢٠٠٠	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٨	٢٠١٠
السكان	١٢٧	١٣٣	١٣٤	١٣٤	١٣٥	١٣٣	١٣٥	١٤٠	١٣٥	١٣٣
المياه الآمنة	٦٣	٧٢	٧٣,٢	٧٦,٧	٧٦,٧	٨٤,٢	٨٤,٢	٨٤,٢	٩٤	٩٦,٩
الصرف الصحي	٥٩	٧٣	٧٣	٩٠,٣	٩٠,٣	٧٨,٥	٧٨,٥	٧٨,٥	٢٩,٥	٤١,٨
نسبة معرفة القراءة والكتابة	٥٥	٦٩	٦٢,٥	٦٣,٧	٦٣,٧	٦٧,٦	٦٧,٧	٦٧,٧	٧٨,٤	٧٩,٤

شكل ٢-٤ : الفجوة بين الذكور والإناث في التقارير المختلفة (الإناث كنسبة من الذكور)



بالوجه القبلي، وهو ما حددته خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية السابقة باعتباره أولوية أساسية نظرًا لأن الوجه القبلي هو أكثر المناطق المحرومة في مصر. وقد تم تخصيص ثلث إجمالي الاستثمارات العامة خلال العقد الماضي للوجه القبلي، وقد انعكس هذا بصورة إيجابية في تضيق الفجوة في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بين الوجه القبلي وباقي أقاليم الجمهورية.

وعلاوة على ما تقدم، تم وضع «خريطة الفقر» لتحديد المناطق والفئات الأشد احتياجًا. وبناء على هذه الخريطة تم تنفيذ برامج «الاستهداف الجغرافي»، و «برامج دعم الأسر الأولى بالرعاية». وتستهدف هذه البرامج القرى والأسر المعيشية الأكثر معاناة من الفقر في كل أنحاء مصر، باستخدام طريقة معالجة تسمح بالتكامل والتمكين لاعتبارها على إعادة توزيع الموارد، والإنفاق العام، وتدخلات السياسة للوصول إلى الفئات الأشد احتياجًا والمناطق الأكثر فقرًا.

لقد عاد الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠، نتيجة لتباطؤ النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة، ولكن خلال الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ أخذ هذا الاتجاه في الهبوط نتيجة الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته مصر آنذاك. ومع هذا، يشير التحليل الأولي لنتائج مسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة الذي أجرى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى عودة الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال عام ٢٠٠٩ كنتيجة مباشرة للأزمة الاقتصادية العالمية. وقد اقترن هذا

تعاني من التفاوت الكبير في درجة التقدم التي تحققت. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الأزمة الاقتصادية العالمية تحديات جديدة قد تعرقل، أو تبطئ، تحقيق الأهداف في المدى الزمني المتفق عليه. وعلاوة على ذلك، تمثل هذه التحديات المستوى الأدنى الذي يجب تحقيقه. ومن الضروري ليس فقط تحقيق هذا الحد الأقصى المنخفض من الطموح، ولكن المطلوب أيضًا السعي إلى رفع هذا الحد الأقصى بما يتناسب مع ظروف وقدرات مصر.

يهدف هذا القسم إلى إلقاء الضوء - بإيجاز - على حجم الإنجازات التي تحققت في تنفيذ الأهداف الإنمائية كما تعكسها أحدث البيانات وتقارير المتابعة المتاحة، كما يركز أيضًا على المهام التي يجب التصدي لها. ويوجه هذا القسم الانتباه إلى الأزمة الاقتصادية والعالمية، والتحديات التي تفرضها، كما يقترح عددًا من المجالات التي يمكن للشباب أن يشارك فيها للتغلب على العقبات والإسراع بتحقيق الأهداف المنشودة في الوقت المحدد.

عشر سنوات من العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

هناك عدد من الرسائل الأساسية، التي تدعمها الأرقام والحقائق، تكشف حجم الإنجازات التي تحققت للوفاء بالأهداف الإنمائية للألفية خلال السنوات الماضية^٦.

الهدف الأول : اقتلاع الفقر المدقع والجوع

يبدو التزام مصر بالحد من الفقر الشديد في استهدافها المعلن بتخفيض نسبة الفقر إلى ١٥٪ في الخطة الخمسية السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٢٠١٢-٢٠٠٧) وذلك بحلول عام ٢٠١٢/٢٠١١. ويرتكز هذا الهدف على خطوط الفقر القومية، أخذًا في الاعتبار أن مصر حققت بالفعل التزامها الدولي بتخفيض الفقر المدقع (عندما يعيش الفرد على دولار أمريكي واحد يوميًا) إلى النصف.

وهناك التزام واضح من قبل الحكومة المصرية بتخفيض التفاوتات الإقليمية في معدلات الفقر ومستويات المعيشة، مع توجيه اهتمام خاص

الهدف الثالث : تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

وضعت مصر قضية تمكين المرأة على قمة أولوياتها خلال العقد الماضي، من خلال ترتيبات مؤسسية وتغييرات تشريعية. وبالإضافة إلى ذلك، تم البدء في اتخاذ عدد كبير من المبادرات والإجراءات، كان آخرها تحديد حصة للمرأة لعضوية مجلس الشعب.

ومع هذا، مازالت هناك تحديات كبيرة، حيث إن الجبهات الثلاث للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية - التي كانت محور تركيز الأهداف الإنمائية للألفية - مازالت تدعو إلى بذل جهود وإجراءات مكثفة.

على صعيد التعليم، حققت مصر بالفعل الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالتحاق الفتيات في التعليم الثانوي العام، وهي في طريقها لتحقيق نفس الهدف بالنسبة للتعليم الابتدائي. وعلى الرغم من ذلك، مازال التعليم الفني للفتيات يمثل تحدياً حقيقياً، حيث إن هذا القطاع يستوعب نحو ٧٠٪ من الطلاب، وتبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ٨٥٪. وتتركز هذه النسبة أساساً في الأقسام التجارية والزراعية التي تكون أقل تنافسية في سوق العمل.

إن انخفاض جودة التعليم الفني لا يمكن إنكارها، وتحتاج جهود الإصلاح الحالية إلى إدراك لخصوصية التحاق الإناث في هذا القطاع التعليمي.

لم تبد المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء أي بادرة تقدم، حيث تحتاج هاتان الجبهتان إلى إعطائهما أولوية متقدمة، وصياغة استراتيجيات أكثر يدعمها برنامج عمل تفصيلي وخطوات للتنفيذ.

الهدف الرابع : تخفيض وفيات الأطفال

حققت محاولات مصر لتخفيض وفيات الأطفال مكاسب حقيقية، وتتهجه الحكومة المصرية نحو تحقيق الأهداف الفرعية المندرجة تحت هذا الهدف.

وعلى الرغم من ذلك، مازال التفاوت في مستويات المعيشة بين مختلف الفئات الاجتماعية والمناطق الجغرافية، وبالتالي في معدل وفيات الأطفال، يمثل تحدياً حقيقياً. ويعتبر تخفيض معدل وفيات الرضع المرتفع، حيثما يوجد، ووضع برنامج قومي شامل للتطعيمات، ومكافحة انتشار الأمراض بين الأطفال، وبخاصة الإسهال وأمراض الجهاز التنفسي الحادة، من بين التحديات الصحية.

بانخفاض في معدلات الاستشثار والتشغيل والنمو الاقتصادي. ويؤكد التحليل أن الفقر في مصر مرتبط بالأداء الاقتصادي، وهو ما يدعو إلى تكثيف الجهود لعودة النمو الاقتصادي إلى المعدلات المرتفعة التي سادت خلال ثلاث السنوات التي سبقت الأزمة العالمية.

تراجعت معدلات البطالة قليلاً خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٨، ولكنها عادت للارتفاع في عام ٢٠٠٩ نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية. ومازالت هناك تحديات صعبة، وبخاصة فيما يتعلق بالتشغيل الكامل المنتج وما يتعلق بالمرأة والشباب. وعلاوة على ذلك، مازال القطاع الخاص يعاني من اتساع الفجوة بين الطلب على العالة الماهرة والمعرض من العالة غير الماهرة، إلى جانب انتشار القطاع غير المنظم.

إن التفاوت الكبير بين نسبة الأطفال ناقصي الوزن في مختلف المحافظات يعد أمراً مثيراً لبعض القلق، حيث أن نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يتم تصنيفهم كناقصي وزن تتراوح بين ١٦٪ في أسبوط (في الوجه القبلي)، و ١,٢٪ في جنوب سيناء (محافظة حدودية). ويحتاج سد هذه الفجوة إلى حل عاجل إذا ما كان على مصر أن تحقق هذا الهدف الفرعي من الأهداف الإنمائية للألفية.

مازالت هناك حاجة لوضع سياسات واستراتيجيات محددة لتخفيض الفقر، حيث إن هذا ينعكس على الاقتصاد وعلى التماسك الاجتماعي. كما أن هناك أيضاً حاجة لأن تركز السياسات الاقتصادية على القطاعات الاقتصادية التي يعمل فيها الفقراء، ويستفيدوا منها.

الهدف الثاني : التحاق جميع الأطفال المزمين بالتعليم الابتدائي

تحسنت كثيراً معدلات الالتحاق بالتعليم لكل من الذكور والإناث خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك ظلت معدلات عدم الالتحاق والتسرب من التعليم مرتفعة لحد ما في بعض المناطق ولدى فئات معينة، هذا على الرغم من الجهود المكثفة الموجهة لهذه المناطق والفئات. ومع هذا، يمكن توقع التحاق كافة الأطفال تقريباً - الذين هم في سن دخول المدرسة الابتدائية - بالتعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠١٥.

وتتجه مصر نحو القضاء تماماً على الأمية بين الأشخاص في الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة. وهذا التحسن يعكس بالدرجة الأولى التقدم الذي تحقق في معدل الالتحاق بالتعليم. ومع هذا، كان هناك نحو ٣٠٪ من السكان في الفئة العمرية ١٥ سنة فأكثر أميين، وهو ما يمثل تحدياً جسيماً يتطلب توجهات استراتيجية جديدة.



الهدف الخامس : تحسين صحة الأم

المناعة البشرية من مستوى منخفض إلى مستوى مرتفع، حيث لا تقتصر الإصابة بالمرض على الفئات الأكثر عرضة له، ولكنه يوجد أيضًا في أكثر فئات السن إنتاجية، كما أن هناك نسبة مرتفعة نسبيًا من الإناث التي يمكن أن تتعرض لهذا المرض الخطير. وبالإضافة إلى ذلك، يمثل الالتهاب الكبدي (C)، (B) تهديدًا صحيًا خطيرًا في مصر.

إن التزام مصر بتحسين صحة الأم، بالإضافة إلى الكثير من برامجها القومية تُرجم إلى انخفاض كبير ومبهر في معدل وفيات الأمهات، وفي ارتفاع نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف إخصائيين مهرة. ومع هذا، يحتاج الأمر إلى تأكيد مدى دقة التقديرات الخاصة بهذا المؤشر نظرًا للانخفاض الكبير والسريع في معدل وفيات الأمهات من ناحية، ووجود فجوة بين البيانات الرسمية والبيانات التي يتم الحصول عليها من المسح السكاني والصحي من ناحية أخرى.

وقد وضعت وزارة الصحة برامج وقائية وعلاجية لكل الأمراض الرئيسية. وتسعى مصر أيضًا إلى إصلاح نظام التأمين الصحي. ويتمثل التحدي الذي يحتاج للمواجهة في العبء المتزايد الذي تتحمله وزارة الصحة في معالجة من يحتاجون للرعاية الصحية، إلى جانب المسؤولية التي تقع على عاتقها من أجل صياغة سياسة صحية متكاملة ومتعددة القطاعات حتى يمكن التعامل مع قضية الصحة في سياق اجتماعي.

وتحتاج التفاوتات الإقليمية بين كل المقاييس المتاحة بشأن صحة الأم والصحة الإنجابية، وبخاصة في ريف الوجه القبلي، إلى استهداف أكثر فاعلية.

الهدف السابع : كفاءة الاستدامة البيئية

ما زالت كفاءة الاستدامة البيئية في مصر تمثل تحديًا كبيرًا على الرغم من سياسات الحكومة، وزيادة الاستثمار في إجراءات حماية البيئة. وتبدو التحديات الرئيسية في: ضرورة تخفيض معدل النمو السكاني لما له من أثر سلبي على البيئة، وتحسين مستوى رصد وإدارة الطلب المتزايد على الموارد الطبيعية، ومواجهة التحديات التي يفرضها تغير المناخ ونقص المياه.

ويمكن تجسيد المكاسب الكبيرة والإضافية التي تحققت بالنسبة لصحة الأم من خلال تبني «نموذج الصحة الإنجابية». وهذا النموذج سيشمل مكونًا قويًا للنوع الاجتماعي للمحددات الاجتماعية والكيفية، إلى جانب تحديد أوسع لتحديات الصحة الإنجابية.

الهدف السادس : مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / الإيدز،

والمalaria، والأمراض الأخرى

الهدف الثامن : إقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية
يتم التركيز هنا على التقدم الذي تحقق بالنسبة للالتزامات العالمية نحو تقديم مساعدات أفضل، وضمان أسس عادلة للتجارة والتخفيف من عبء الديون. ويحدد هذا الهدف - لحد كبير - النجاح الذي يتم إحرازه بالنسبة للأهداف السبعة الأولى بحلول عام ٢٠١٥. وقد شهدت مصر

تتخذ مصر خطوات مهمة نحو تحقيق هذا الهدف. وقد بدأت معركتها ضد مرض الإيدز منذ ظهور أول حالة في مصر، ونجحت أيضًا في السيطرة على مرض الملاريا، واستطاعت تخفيض حالات مرض السل والبلهارسيا. وعلى الرغم من هذه الإنجازات يتعين على مصر أن تتخذ خطوات جادة لتجنب خطر التحول في مستوى توطن مرض نقص

إلى ١٢٦,٨ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٩، أي بزيادة نسبتها ٣٧٪ تقريبًا. وعلاوة على ذلك، زاد حجم الإنفاق على أجور وتعميمات العاملين بنحو ٢٠٪ حيث بلغ ٧٥,٢ مليار جنيه خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، مقابل ٦٢,٨ مليار جنيه في العام المالي السابق. وقد بلغت قيمة الدعم الموجه للسلع التموينية ٢١ مليار جنيه في سنة الأزمة مقابل ١٦,٤ مليار جنيه في سنة ٢٠٠٧/٢٠٠٨، أي بزيادة نسبتها ٢٨٪. وبذلك ارتفع متوسط نصيب الفرد من الدعم من نحو ٢٢٠ جنيه إلى ٢٧٦ جنيه خلال هذين العامين على الترتيب، وفقًا لبيانات وزارة التنمية الاقتصادية عام ٢٠٠٩.

انعكست السياسات الاقتصادية التوسعية من ناحية، وسياسات الحماية الاجتماعية من ناحية أخرى في الاحتفاظ بمعدلات مرتفعة للطلب المحلي (الإنفاق الاستهلاكي بصفة خاصة)، وفي تحقيق معدل نمو اقتصادي يفوق ما كان متوقعًا حيث بلغ ٤,٧٪. وقد أدى هذا في نهاية الأمر إلى تخفيض الأضرار الاجتماعية الناجمة عن الأزمة إلى أدنى حد، وبخاصة على مستوى المعيشة والتعليم والصحة وغيرها من المجالات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وعلى الرغم من ذلك، لم يمنع هذا تقلص فرص التوظيف التي تم خلقها، والتي بلغت ٦٠٠ ألف وظيفة خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقابل ٦٩٠ ألف وظيفة خلال العام السابق، وحوالي ٧٥٠ ألف وظيفة التي استهدفها البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية. وقد أسفر هذا عن زيادة عدد المتعطلين، وارتفاع معدل البطالة بنحو نقطة مئوية كاملة (من ٨,٤٪ إلى ٩,٤٪) خلال العامين الماضيين على التوالي، وذلك وفقًا لإحصائيات وزارة التنمية الاقتصادية في عام ٢٠٠٩.

بالإضافة إلى ذلك، تشير نتائج التحليل المبدي لمسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة الذي أجرى عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ إلى عودة الاتجاه المتصاعد لمعدل الفقر خلال السنة الماضية بعد أن كان يتجه نحو الانخفاض قبل الأزمة العالمية. ومما لا شك فيه أن استمرار الأزمة لفترة أطول سيكون له أثر عميق وسلبى على إمكانية تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الإطار الزمني المحدد، ليس فقط في مصر ولكن في الدول النامية الأخرى أيضًا.

الشباب: الإسراع بتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية

على الرغم من أن الشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) يشكلون ربع سكان مصر تقريبًا، إلا أن كل الشواهد تؤكد على أن رأس المال

خلال السنوات القليلة الماضية، تنامي المساعدات التنموية الرسمية المقدمة من مختلف الدول الغنية والمنظمات الدولية، التي تستهدف تلبية الاحتياجات التنموية لمختلف القطاعات. وعلاوة على ذلك، استفادت مصر من عدد من الاتفاقيات التجارية الثنائية ومتعددة الأطراف، كما زاد نصيب الصادرات من السلع والخدمات من الناتج المحلي الإجمالي على مر السنوات.

وقد شهدت الديون الخارجية لمصر اتجاهًا مستقرًا خلال السنوات القليلة الماضية، إلى جانب انخفاض نسبة فوائد الدين إلى الصادرات من السلع والخدمات، وحقق قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات في مصر نموًا سريعًا خلال السنوات الماضية، وبخاصة مع زيادة الاستثمارات الموجهة لهذا القطاع، مما أدى إلى زيادة خطوط التليفون الأرضي والمحمول، وزيادة استخدام الكمبيوتر الشخصي والوصول للإنترنت.

تحديات أخرى أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية

فرضت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية، التي بدأت في الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، تحديات جديدة أمام تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفق الإطار الزمني المحدد.

ومن المتوقع أن يكون لانخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي، وانكماش الطلب العالمي، وارتفاع معدلات البطالة، وعجز الموازنة أثر سلبي على تحقيق الأهداف المتعلقة بتخفيض الفقر والجوع والأمراض، وتعزيز المساواة، وتحسين البيئة، وتقوية المشاركة العالمية من أجل التنمية.

وقد اتبعت مصر سياسة مالية ونقدية توسعية خلال الفترة الأخيرة لتخفيض الآثار السلبية للأزمة المالية على الأهداف الإجرائية، وعلى القضاء على الفقر بصفة خاصة. ونتيجة لذلك، ارتفع الإنفاق العام بنحو ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه معظم هذا المبلغ للمشروعات الاستثمارية في مجال البنية الأساسية، ومجالات التنمية الاجتماعية (التعليم، الصحة، الضمان الاجتماعي) وهي المجالات التي تتسم بأنها كثيفة العالة حتى يمكن تحقيق هدف مزدوج: تخفيض الطلب المحلي والحد من ارتفاع معدلات البطالة والفقر. وقد استهدفت السياسات النقدية - من خلال تخفيض أسعار الفائدة، وتشجيع الائتمان المحلي - تشجيع الاستثمار أساسًا، وبالتالي الاحتفاظ بمعدلات إنجاز مقبولة فيما يتعلق بأهداف تخفيض الفقر والجوع والبطالة بالإضافة إلى الأهداف التنموية الأخرى.

وعلى الرغم من الأوضاع التي أسفرت عنها الأزمة، زادت قيمة الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية من ٩٢,٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨

الزراعي. وبالنسبة للمناطق الحضرية تستطيع مراكز المعلومات في الأحياء الفقيرة التي يديرها الشباب حشد وتفعيل المشاركة في تنمية مجتمعاتهم. وقد نجحت هذه التجربة في الهند.

ويمكن للمبادرات غير التقليدية أن تخفض من البطالة، وبالتالي تخفض الفقر بين الشباب، وفيما يلي إجراءات مقترحة^٧: وضع آلية لرصد احتياجات سوق العمل والإعلان عنها؛ إنشاء مراكز لتوظيف الشباب، وتنظيم تدريب مهني لهم بالتعاون مع الحكومة وأصحاب الأعمال والمنظمات غير الحكومية، ومنح قروض بأسعار فائدة منخفضة لتمويل المشروعات التي يقيمها الشباب، ومنح التمويل الضروري لتحسين مستوى تعليم الأشخاص المتعطلين في إطار برامج التعليم غير الرسمي.

التحاق جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الابتدائي

يستطيع الشباب أثناء وقت فراغهم المساعدة في تحقيق الهدف الخاص بالتحاق جميع الأطفال الملزمين بالتعليم الابتدائي بتنفيذ مشروعات تعليمية للأطفال الذين هم في سن المرحلة الابتدائية ولكنهم غير ملتحقين بالمدارس. ومن الأمثلة البارزة برنامج «INJAZ»، حيث يقوم العاملون في القطاع الخاص بتخصيص عشر ساعات من وقتهم شهريًا لتعليم الشباب الفقراء. وهذه المبادرة يمكن أن تبنها منظمات الشباب والمنظمات غير الحكومية.

تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

يمكن للشباب أن يساهموا في تخفيض التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي من خلال رفع مستوى الوعي. ويستطيع الشباب أيضًا المشاركة في تمكين الفتيات من خلال تدريب جمعيات الشباب على المشاركة المجتمعية والقيادة حتى يمكن تفعيل دور المرأة في المجتمع، وخلق قنوات للمشاركة الرسمية مثل التمثيل في اتحادات الطلاب أو أجنحة الشباب في الأحزاب السياسية. وعلى أي حال، يحتاج الأمر إلى دعم الحكومة والمجتمع المدني للقيادات النسائية الشابة من أجل تقييم الاحتياجات المحلية وتنفيذ المشروعات الناجحة.

تخفيض وفيات الأطفال وتحسين الصحة الإنجابية

الشباب قادر على تصميم وتنفيذ البرامج التي تتوافق واحتياجات المجتمع، مثل حملات التطعيم، ورفع مستوى الوعي في مجال صحة حديثي الولادة والرضع. ويستطيع الشباب أيضًا المساعدة في مجال خدمات الرعاية الصحية غير المتخصصة من خلال العمل التطوعي في المستشفيات والعيادات. هذا الشكل من الإسهام نادر حدوثه أو غير

البشري هذا مازال غير مستغل بصورة مثلى. ومن المهم كخطوة أولى وضع إطار مناسب ليكون بمثابة محفز لمشاركة الشباب في التنمية، وفي تنفيذ الاستراتيجيات التي تدعم الأهداف الإنمائية للألفية، وبطبيعة الحال، لا يعتبر الشباب مجرد هدف للسياسة العامة، بل هم أطراف فاعلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

وفي هذا الصدد، يجب على الحكومة وضع وتنفيذ استراتيجية لحشد الشباب المصري، سواء من خلال منبر جديد أو بالاستفادة من منظمات الشباب الموجودة فعلاً. وهناك حاجة للاستماع لوجهات نظرهم خلال مراحل التخطيط ووضع السياسات، وتعزيز مشاركتهم على نطاق واسع في مختلف مراحل التنفيذ والمتابعة والتقييم. وهذه ليست مهمة سهلة في مجتمع تقليدي وأبوي، حيث أن الشرط الأساسي والضروري هو تقييمهم كشباب مستقل وفعال ورشيد وقادر على طرح أفكار جديدة ومبتكرة. وفي ظل الظروف القائمة بالحاجة بالقيود، يتطلب إشراك الشباب ما يمكن اعتباره نقلة نوعية في المواقف والتوجهات، بالإضافة إلى وضع مقترحات وخطط محددة وواقعية لحث الشباب على المشاركة.

وعلى أي حال، هناك شواهد تدل على اعتراف الدوائر الحكومية، والأحزاب السياسية بضرورة إشراك الشباب في عمليات التخطيط والتنفيذ. وفي مصر، وفي ظل الظروف التي أصبح فيها المجتمع المدني أكثر نشاطاً وله صوت واضح، فإن الشباب يمكنهم الانخراط في المجتمع والمساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بعدة طرق مبدئية على أمل أن تتسع هذه الفرصة بدرجة أكبر بمرور الوقت.

اقتلاع الفقر المدقع

تتمثل الخطوة الأساسية الأولى في تشجيع انخراط الشباب ومنظمات الشباب في تحديد المشاكل، وتتبع وتقييم الحلول من خلال المقابلات والمناقشات الجماعية، بمشاركة قيادات المجتمع المحلي.

إن مبادرات الشباب المنظمة يمكن أن تدعم برامج وخطط التنمية الخاصة بالألف قرية الأكثر فقراً، التي تبنتها الحكومة مؤخراً لمكافحة الفقر ومساندة الأسر الأكثر معاناة من الفقر في هذه القرى. ويمكن التركيز على حملات التوعية التي تغطي المجالات المتعلقة بالأهداف الإنمائية للألفية مثل الصحة والنظافة العامة وحماية البيئة. وهناك إمكانية أخرى وهي العمل التطوعي في برامج محو الأمية، أو تنمية المهارات المطلوبة في سوق العمل التنافسي خارج قطاع الزراعة، وكذلك التدريب على التكنولوجيات الزراعية لزيادة حجم الإنتاج

والاتصالات بأن يأتي العالم إلى الشباب، كما أنها تدعم الاتصالات الداخلية بشأن الأسواق، وتتيح الفرص التجارية الخارجية.

وعلاوة على ما تقدم، يمكن أن تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فرصًا تعليمية أكثر - من خلال شبكة الإنترنت - التي تتيحها أفضل المؤسسات العالمية، وتقوي الصداقات العالمية من خلال المدونات والبريد الإلكتروني. وقد أدى التليفون المحمول إلى الحد من العزلة وسد فجوة التواصل بين الريف والحضر، وبين الدولة والعالم الخارجي.

خريطة الفقر وبرنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا

تلتزم الحكومة المصرية بتخفيف عبء الفقر من خلال التنمية المتكاملة، ويتمكن الفقراء والفئات الأشد احتياجًا، وبالإسهام في تنميتهم اقتصاديًا واجتماعيًا، إلى جانب النهوض بمستوى معيشتهم. وحتى يمكن تحقيق هذا الهدف الطموح، استخدمت الحكومة أكثر من آلية أو طريقة للاستهداف (بمعنى توجيه الموارد العامة نحو فئات اجتماعية معينة لتحقيق أهداف معينة لسياسة التنمية). وقد لجأت الدولة أحيانًا إلى الاستهداف بالمعنى الواسع، أي بتقديم الخدمات والمزايا الاجتماعية لكل فئات الشعب، بدون تحديد فئة معينة كمستفيدة، كما هو في حالة دعم الخدمات الصحية والتعليمية. كما كانت الحكومة تلجأ من وقت لآخر إلى نوع من الاستهداف الأضيق نطاقًا الذي اقتصر - حتى وقت قريب - على الاستهداف الذاتي في برنامج الخبز المدعم والاستهداف المباشر لدعم السلع التموينية.

ويشير الواقع إلى أن كل هذه الآليات انطوت على عيوب كبيرة حالت دون تحقيق نجاح كامل في إجراء الاستهداف بأقل تكلفة مالية ممكنة، كما كان التسرب مرتفعًا، وذهب الدعم والمزايا الاجتماعية الأخرى إلى غير الفقراء، هذا إلى جانب ارتفاع التكلفة المالية. ونتيجة لذلك كانت فاعلية هذه البرامج ضعيفة وتراجعت كفاءة الإنفاق العام والاستثمارات العامة. ولهذا برزت الحاجة إلى تطبيق طرق وآليات جديدة للاستهداف الجغرافي للفقراء، وبخاصة في المناطق الريفية والقرى.

خريطة الفقر في مصر

قامت وزارة التنمية الاقتصادية، بالتعاون مع البنك الدولي، بإصدار تقريرها عن «تقييم الفقر في مصر» في منتصف عام ٢٠٠٧، تضمن هذا التقرير عرضًا «لخريطة الفقر» في مصر، وقدم معلومات تفصيلية عن المحددات التي تقف وراء انخفاض مستوى المعيشة وارتفاع معدل الفقر، بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة على مستوى أصغر وحدة

موجود في مصر، ويتطلب تنظيم حملات توعية وتجنيد لهؤلاء الشباب. وعلى أي حال يمكن على سبيل المثال توعية الشباب ونشر الوعي عن قضايا الصحة الجنسية والإنجابية. وتحتاج الشابات المتزوجات لأن يتعلمن كيف يصلن إلى أفضل الاختيارات الخاصة بالإنجاب. وتتمثل بعض التحديات في أن الثقافة السائدة تشجع الزواج المبكر والحمل المبكر، وعدم وجود فترة تباعد كافية بين حمل وآخر. ولهذا فإن تقديم المعلومات والخدمات للشابات المتزوجات وغير المتزوجات على حد سواء يوفر الرعاية والإرشاد أثناء الحمل وولادة الأطفال.

مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية والأمراض الخطيرة

يمكن للشباب أن يشارك في حملات توعية أقرانهم من خلال زيارة المدارس، والنوادي ومراكز الشباب، ودور العبادة وغيرها من نقاط التجمع، وذلك بعد الحصول على تدريب قصير بشأن التوعية بخطر هذه الأمراض والوقاية منها. وتتضمن المعلومات الضرورية التي يحصل عليها الشباب بشأن الخدمات الصحية المتاحة والصحة الوقائية، الجوانب الطبية الخاصة بكيفية تقليل خطر الإصابة، بالإضافة إلى توفير موارد للشباب من أجل تعبئة الجهود.

كفالة الاستدامة البيئية

يمكن لصانعي السياسات أن يستشيروا الشباب عند وضع السياسات الخاصة بالبيئة على المستوى القومي والمحلي، نظرًا لقدرة الشاب على إبداع أفكار جديدة. ويمكن للمسؤولين بناء وتدعيم التعاون بين منظمات الشباب التي تسعى إلى تعزيز التنمية البيئية المستدامة، ويمكنهم أيضًا منح حوافز - مثل المنح - للشباب الذين يديرون مشروعات لدعم هذا الجهد. وتبدأ التوعية من المدرسة بشأن أثر السلوك الشخصي واختيارات المستهلك على البيئة حتى يمكن تدعيم شعور الفرد بالمسؤولية نحو حماية البيئة.

إقامة مشاركة عالمية من أجل التنمية

فرص المشاركة العالمية متاحة ومستغلة فعلاً. وتجمع اتفاقيات التجارة الثنائية ومتعددة الأطراف بين الحكومات وأنشطة الأعمال في كل أنحاء العالم. وتتيح المعونات الدولية والجهات المانحة الانفتاح على البيئة العالمية. ويمكن أن تصبح هذه الأمور أكثر تأثيرًا من خلال الأحداث التي تعقد سنويًا والتي تستهدف الشباب لتوضيح خططهم ورؤاهم وتقديم تكنولوجيات ومهارات إدارية جديدة لجمهور أعرض. كما أن برامج تبادل الطلاب الشباب يمكن أن يشجع على توسيع دائرة الحوار بين الثقافات والمحاضرات. ويسمح انتشار تكنولوجيات المعلومات

جدول ٥-٢ : خريطة الفقر المحدثة : التوزيع الجغرافي للقرى الأكثر فقرًا

المحافظات	عدد القرى الأكثر فقرًا*	عدد السكان	عدد الفقراء	عدد الأسر	عدد الأسر الفقيرة
المنيا	٣٥٦	٣٠٤٩٠٣٩	١٢٧٠٣٢٤	٦٥٤١٤٨	٢٧٢٠٨٣
سوهاج	٢٧١	٢٧٣٣١٠١	١٢٦٨٦٠٨	٥٩٣١٥١	٢٧٤٠١٦
أسيوط	٢٣٦	٢٥٣٠٣٠٢	١٤٣٦٧٩٥	٥٢٧٠٢٧	٢٩٨٥٦٩
قنا	١٥٠	١٤٩٧٠٢١	٥٨٧٧٤٣	٣٠٥٤٧٠	١١٩١٦٧
الشرقية	٧٤	٦٠٦٩٦٨	٢٢٧٥٧٦	١٣١٠٢٢	٤٩١٨٢
٦ أكتوبر	٨	٤٦٦٥٦	١٧١٠٩	٩٩٨٣	٣٦٦٠
حلوان	١٠	٨٦٩٤٥	٣١٧٠٢	١٨٣٩٤	٦٦٩٧
بني سويف	١٣	٨٦٨٠٧	٣١١٦٢	١٥٥٤٢	٥٥٨٤
البحيرة	١٩	١٦٤٠٦	٥٨٣٩	٢٧٨٦	٩٩٦
أسوان	٤	٦٥١٨	٢٣٩١	١٨٠٣	٦٥٥
إجمالي	١١٤١	١١٨٤٩٧٦٣	٥٣٤٩٢٤٩	٢٤٨٩٣٢٦	١١٣٠٦٠٩

المصدر : وزارة التنمية الاقتصادية ، المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر ، يونيو ٢٠٠٩ .

* ملحوظة: هذه القرى تشمل ١٤٢ قرية موزعة على الوحدات المحلية لمحافظات المنيا (٤٦) ، وسوهاج (٢١) ، وأسيوط (٢) ، وقنا (٣٨) ، والشرقية (١٩) ، والبحيرة (١٦) .

المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر^٨

منذ أن تم إعداد «تقرير تقييم الفقر» في عام ٢٠٠٧، عملت الحكومة على وضع خطة تنمية تهدف إلى تخفيض الفقر في الألف قرية الأكثر فقرًا. وتأمل الحكومة تحقيق هذا من خلال «المشروع القومي للاستهداف الجغرافي للفقر». وحتى يتم تنفيذ هذا المشروع شُكلت مجموعة وزارية للتنمية الاجتماعية في عام ٢٠٠٧. وتضم هذه المجموعة وزراء الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، وشؤون البيئة، والتضامن الاجتماعي، والتعليم، والتعليم العالي، والصحة، والنقل، والتنمية المحلية، وأمين عام الصندوق الاجتماعي للتنمية. وتهدف هذه المجموعة إلى تنسيق عملية تصميم وتنفيذ المشروع بين مختلف الوزارات المختصة بتطوير عملية تقديم الخدمات في القرى التي يغطيها المشروع. وبالإضافة لما تقدم، تم ضم شركاء آخرين لهذه المجموعة عام ٢٠٠٩ مثل وزارة الأسرة والسكان، والمجلس القومي للشباب، والمجلس القومي للرياضة، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والهيئة القومية للبريد.

وتكمن فلسفة الاستهداف الجغرافي في السعي نحو تحقيق طفرة نوعية في مستوى معيشة المواطنين من خلال تدخل الدولة عن طريق تطوير الخدمات العامة بصورة شاملة ومتكاملة في القرى المستهدفة. ونظرًا للعلاقة القوية بين الخدمات العامة والفقر، فإن النهج المتبع هو كسر الحلقة المفرغة للفقر عن طريق القضاء على الأوضاع السيئة للبنية الأساسية التي من شأنها أن تؤدي إلى استمرار الفقر.

ووفقًا لأحدث تقرير عن "خريطة الفقر" التي أصدرتها وزارة التنمية الاقتصادية ، بلغ عدد القرى الأكثر فقرًا ١١٤١ قرية تنتشر عبر

محلية (القرية والمركز). ويمكن أن تساعد الخريطة في مكافحة الفقر، ورفع مستوى كفاءة الإنفاق العام من خلال الاستهداف الدقيق للمناطق الفقيرة وذلك بتحديد احتياجاتها الفعلية بالإضافة إلى تخفيض تسرب المزايا إلى غير الفقراء. ولتقدير الفقر على مستوى القرية، تم استخدام نحو ٣٧ مؤشرًا، كل منها يعكس بعدًا أو أكثر من الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية المرتبطة بالفقر أو مستوى المعيشة. وتتضمن أبعاد الفقر مؤشرات عن التعليم (معدل معرفة القراءة والكتابة، ومعدلات القيد بالتعليم) وعن التشغيل (معدلات البطالة، نسبة العمالة الدائمة والعمالة العارضة والعمالة المؤقتة ، ونسبة المشاركة في قوة العمل) وعن المرافق العامة (نسبة المنازل المتصلة بشبكة مياه آمنة وبشبكة صرف صحي وشبكة كهرباء) هذا بالإضافة إلى مؤشرات ديموجرافية (متوسط حجم الأسرة، ونسبة الإعاقة). وتم تغطية كافة المحافظات فيما عدا المحافظات الحدودية التي تم استبعادها من خريطة الفقر نظرًا لانخفاض الكثافة السكانية بها. وقد كانت أهم نتيجة لخريطة الفقر هي تحديد الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر، ووضع الأساس لاستهداف الأسر الفقيرة حتى يمكن القضاء على الفقر المدقع.

وتبين خريطة الفقر أن أكثر من مليون أسرة فقيرة تعيش في الألف قرية الأكثر فقرًا، ويبلغ إجمالي عدد سكانها ٥ مليون نسمة يمثلون ٤٦٪ من إجمالي سكان هذه القرى. ويشكل عدد الفقراء في هذه القرى نحو ٥٤٪ من إجمالي سكان الريف الفقراء في مصر، ونحو ٤٢٪ من إجمالي السكان في الجمهورية. وهناك ثلاث محافظات في الوجه القبلي (أسيوط والمنيا وسوهاج) تضم ٧٩٤ قرية يشكل فيها الفقراء ٨٢٪ من إجمالي عدد الفقراء في الألف قرية الأكثر فقرًا.

المهمة إعداد المدربين ومناهج التدريب، ويكون دور الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار هو توفير الفصول الدراسية والكتب الدراسية، والوسائل التدريبية، وإجراء الامتحانات.

• توفير فرص العمل للشباب من خلال منح قروض ميسرة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر من وزارة التنمية المحلية والصندوق الاجتماعي للتنمية.

• تطوير خدمات الشباب والرياضة عن طريق إنشاء وتطوير مراكز الشباب، والساحات الرياضية والإستادات، وتوفير الأجهزة الرياضية، بالإضافة إلى تطوير معسكرات الشباب الصيفية.

• زيادة شبكات الطرق، وتطوير الشبكات القائمة، وتوفير العلامات الإرشادية.

• تنظيم تدريب إداري للكوادر المحلية وتدعيم مفهوم صيانة المشروع.

• إجراء التخطيط العمراني من خلال تحديد الأحوزة العمرانية الجديدة للقرى والتوابع، وإعادة توزيع استخدامات الأراضي، بالإضافة إلى السيطرة على الزحف العمراني العشوائي، وتحسين البيئة العمرانية.

المرحلة الثانية : تنمية ٩١٢ قرية أخرى

• تتبع هذه القرى ٤٣ مركزًا موزعة على أربع محافظات (المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا). ويستغرق تنفيذ هذه المرحلة ثلاث سنوات من خلال عدة تدخلات رئيسية كالآتي :

• تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني للمساعدة في تنفيذ المشروع.

• رصف وإنارة مداخل القرى.

• تحسين الأوضاع البيئية، والتعامل مع المخلفات الصلبة.

• تحسين الخدمات الصحية وخدمات الإسعاف والطوارئ.

• رفع مستوى جودة التعليم الأساسي.

• توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية.

• بناء مساكن للأسر الأكثر معاناة من الفقر بواقع ٢٠ مسكنًا لكل قرية. ويتم تمويل هذه البرامج والمشروعات في هذه المرحلة من خلال المخصصات التي توفرها الموازنة الاستثمارية للدولة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني، ورجال الأعمال، والقطاع الخاص.

• إقامة مشروع تجربي في قرية واحدة بكل من محافظات الشرقية وأسيوط والبحيرة لتدريب الشباب على مهارات البناء والتشييد (النجارة والسباكة) من خلال مراكز التدريب التابعة "للجهاز المركزي للتعمير".

عشر محافظات (المنيا، وسوهاج، وأسيوط، وقنا، والشرقية، والبحيرة، وأكوتور، وحلوان، وبني سويف، وأسوان) كما يتبين من خلال جدول ٥-٢. ويبلغ عدد سكان هذه القرى ١١,٨ مليون نسمة. وهناك أكثر من ١,١ مليون أسرة فقيرة تعيش في هذه القرى وتضم ٥,٣ مليون فقير، ويمثلوا ٤٥٪ من السكان هناك. ومرة أخرى، يتركز نحو ثلاثة أرباع الفقراء تقريبًا في ثلاث محافظات هي : المنيا وسوهاج وأسيوط.

مراحل وتدخلات تنفيذ المشروع

من المخطط أن يتم تنفيذ "المشروع القومي للاستهداف الجغرافي" على ثلاث مراحل كالآتي :

المرحلة الأولى : تنمية ١٥١ قرية، يليها ٧٥٠ تابعًا

وتضم هذه القرى ١,٥ مليون نسمة تقريبًا، وتقع في ٢٤ وحدة محلية (ما يتراوح بين ٥-٣ قرى في كل وحدة محلية) وتنتشر عبر ٦ محافظات (المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والشرقية، والبحيرة). ويستغرق تنفيذ هذه المرحلة ثلاث سنوات. كما يتم تنمية هذه القرى من خلال ١٤ تدخلًا تنمويًا :

• تفعيل مشاركة منظمات المجتمع المدني في كل وحدة محلية للمساعدة في تنفيذ مشروعات الإسكان وتدوير المخلفات.

• منح الأسر المستفيدة وحدات سكنية - بواقع ٢٠ وحدة سكنية لكل قرية - من "المشروع القومي للإسكان".

• تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي من خلال إنشاء محطات وشبكات مياه، أو التوسع فيها أو تجديدها، ومحطات معالجة ورفع للصرف الصحي والتوصيلات المنزلية.

• وضع نظام متكامل للتصدي لمشكلة جمع وتدوير المخلفات الصلبة، وتطهير القنوات والمصارف.

• إقامة مراكز لإطفاء الحريق والدفاع المدني، وتوفير سيارة إطفاء في كل وحدة محلية، بالإضافة إلى التدريب على عمليات إطفاء الحريق والدفاع المدني.

• تطوير الوحدات الصحية، وتوفير سيارات إسعاف مجهزة، وتنظيم قوافل طبية، وفريق طبي مؤهل.

• تحسين جودة التعليم الأساسي من خلال إنشاء مدارس جديدة أو تطوير المدارس القائمة وتدريب المعلمين.

• توسيع مظلة الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية، وتوفير أخصائي اجتماعي لكل ٥٠-٧٠ أسرة.

• محور أمية السكان في الفئة العمرية (١٥-٣٥ سنة)، وإسناد هذه المهمة لكليات التربية في الجامعات الإقليمية. وتتضمن هذه

المرحلة الثالثة : تنمية ٧٨ قرية في محافظات حلوان ، و٦ أكتوبر، وبني سويف، وأسوان.

وسيبداً تنفيذ هذه المرحلة خلال سنة من بدء تنفيذ المرحلة الثانية.

المشروع القومي لاستهداف الأسر الأولى بالرعاية^٩

تتولى الدولة حالياً - من خلال وزارة التضامن الاجتماعي - تنفيذ مشروع قومي لإجراء استهداف أكثر دقة للأسر الأكثر معاناة من الفقر في المناطق الفقيرة. وتم إطلاق هذا المشروع عام ٢٠٠٨، ووضعت الوزارة بنفسها الأهداف الآتية :

- تحديد الأسر الأشد احتياجاً للرعاية الاجتماعية.
- تحديد احتياجات الأسر المستحقة للرعاية والدعم.
- رصد مدى ملائمة الخدمات التي تقدمها الدولة للوفاء بهذه الاحتياجات الفعلية.
- بناء قاعدة بيانات عن الأسر الأشد احتياجاً للرعاية الاجتماعية.
- وضع سياسات وبرامج الرعاية الاجتماعية بطريقة تتلاءم واحتياجات الأسر.

ويرتكز هذا المشروع على نوعين رئيسيين من التدخلات وهما: الاستهداف الجغرافي والاستهداف الكيفي، وذلك في إطار الجهود المبذولة لتحسين معيشة الأسر الأولى بالرعاية.

وقد تم إجراء الاستهداف الكيفي من خلال تعميم نموذج غطى اقتصادي واجتماعي رقمي (نموذج واحد للمناطق الريفية ونموذج ثان للمناطق الحضرية)، وذلك لتحديد وتصنيف مستويات احتياجات الأسر. ويعتمد تنفيذ هذا النموذج على إعداد خريطة تفصيلية وشاملة لظروف كل أسرة (من خلال بحث اجتماعي ميداني) وإعداد ملف لكل أسرة يحدد القدرة البشرية والمالية لها بجانب احتياجاتها المعيشية. وتعتمد المقاييس على عدد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية للأسرة التي ترتبط ارتباطاً قوياً بمستوى إنفاق الأسرة.

تم تقسيم هذه المؤشرات إلى ثلاث مجموعات: المجموعة الأولى تتعلق برب الأسرة (التعليم، والعمل، ووجود تأمين أو معاش، وملكية أرض)، والمجموعة الثانية تتعلق ببيانات عن الإسكان (نوع المسكن، وعدد الغرف، وقيمة فاتورة الكهرباء والتليفون، وملكية غسالة ملابس/ تلفزيون ملون / مكنسة كهربائية)، والمجموعة الثالثة تتعلق ببيانات عن أفراد الأسرة (عدد الأفراد العاملين ، ووجود فرد في تعليم خاص، ووجود شخص مريض أو معوق).

وتم تصنيف الأسر وفقاً لدرجة الفقر إلى أربع مجموعات وفقاً للمعايير الآتية :

أسر فقيرة فقراً مدقعا، وأسر فقيرة، وأسر شبه فقيرة، وأسر غير فقيرة. ولكل مجموعة من هذه المجموعات سمات خاصة تحدد حجم ونوع المزايا التي سيحصلون عليها. فبالنسبة للأسرة الفقيرة فقراً مدقعا مثلاً فقد تحددت المعايير الآتية :

- عدد أفراد الأسرة خمسة أو أكثر (في الريف) وستة أو أكثر (في الحضر).
 - نسبة الأفراد العاملين أقل من ٢٥٪.
 - نصيب الفرد من الغرف أقل من ٥٠٪.
 - رب الأسرة ليس له ضمان اجتماعي.
 - لا يوجد حمام خاص.
 - قيمة فاتورة الكهرباء أقل من ١٥ جنيه (في المنطقة الريفية) وأقل من ٢٠ جنيه (في المنطقة الحضرية).
 - لا يوجد تليفون أرضي.
 - الأسرة لا تعيش في شقة مستقلة أو منزل ريفي مبني بالطوب الأحمر أو مواد أفضل (في المناطق الريفية).
 - رب الأسرة ليس لديه عمل دائم أو أمي (في المناطق الحضرية).
- وتشياً مع هذا المشروع، تقوم وزارة التضامن الاجتماعي حالياً بإعادة صياغة الخدمات الاجتماعية والبرامج وتفعيل دور مراكز الخدمات الاجتماعية بالإضافة إلى تعظيم دور الباحثين الاجتماعيين حتى يمكن تحسين فاعلية عملية الاستهداف.

موقف التنفيذ حتى الآن

بوجه عام، سوف يتوقف نجاح أو فشل برامج الألف قرية الأكثر فقراً على قدرة كافة الأطراف على تحمل عبء المتطلبات المالية اللازمة لهذا المشروع الضخم والطموح في جميع مراحله. كما سيتطلب أيضاً درجة عالية من التنسيق بين جميع الوزارات والأجهزة الحكومية المشتركة في المشروع.

إن إلقاء نظرة عن كثب للإنجازات التي تحققت حالياً، استناداً إلى تقرير الحزب الوطني الديمقراطي، الذي عُرض أثناء مؤتمره السنوي (نوفمبر ٢٠٠٩)، يوضح الكثير من التحديات التي مازالت قائمة.

يبين العرض التفصيلي للمرحلة الأولى من المشروع والموقف التنفيذي حتى يونيو ٢٠٠٩ أن التكلفة المقدرة للمشروع خلال المرحلة الأولى تبلغ نحو ٤ مليارات جنيه، وسوف يتم تمويلها من المخصصات المدرجة في الخطة الاستشارية للدولة والموزعة على الوزارات والأجهزة الآتية:

وقد بدأ تنفيذ المرحلة الأولى من هذا المشروع في أكتوبر ٢٠٠٨، ومن المخطط الانتهاء منها في غضون عامين اعتباراً من السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩. ويوضح الموقف التنفيذي لمختلف الوزارات والأجهزة أنه سيتم تنفيذ مختلف المشروعات في مختلف المجالات خلال هذه المرحلة. ومع هذا، مازالت مشكلة تخصيص الأراضي في القرى المستهدفة هي العقبة الأساسية أمام تنفيذ مختلف المشروعات في هذه المرحلة. وقد كان من المتوقع أن يتم استكمال ١٥٨ مشروعاً في المرحلة الأولى من البرنامج في مجالات الإسكان، والصرف الصحي، والصحة، والتعليم، والبيئة، والشباب والرياضة وذلك في عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، إلى جانب البدء في العمل في ٣٥٠ مشروعاً آخر يتم استكمالها بنجاح خلال فترة تنفيذ البرنامج.

وإذا تم تنفيذ كل هذه الأهداف، أو جانب كبير منها، فإنه من المأمول أن هذه المحاولة الفريدة لتخفيض الفقر في مصر سوف تؤدي ثمارها وتعتبر كنموذج في المعركة ضد الفقر.

الإسكان، والصحة، والتعليم، والنقل، وشؤون البيئة، والتضامن الاجتماعي، والتنمية المحلية، والصندوق الاجتماعي للتنمية، والهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، والمجلس القومي للشباب، والمجلس القومي للرياضة. وتحمل وزارة الإسكان وحدها ٦٨٪ من إجمالي التكلفة المقدرة لهذه المرحلة.

ويفتات متوسط نصيب كل محافظة من التكلفة حسب عدد القرى الأكثر فقراً الموجودة بها، والأولويات التي تحددها بالنسبة لاحتياجاتها من الخدمات المختلفة. وتبلغ المخصصات المقررة لكل من محافظات المنيا، وأسيوط، وسوهاج، وقنا، والشرقية، والبحيرة ٧٣٣ مليون جنيه، ٥٥٢ مليون جنيه، ٦١٢ مليون جنيه، ٦٦٥ مليون جنيه، ٨٣٧ مليون جنيه، و٤٦٧ مليون جنيه على التوالي، هذا إلى جانب مبلغ إضافي قيمته ٣٦٥ مليون جنيه يشمل ١٦٠ مليون جنيه لتغطية المصارف و٢٠٥ مليون جنيه كتكلفة شراء أراض توزع على المحافظات.

الهوامش

١. تعتمد معدلات الفقر في تقرير عام ٢٠١٠ على نتائج مسح دخل وإنفاق وإستهلاك الأسرة عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.
٢. تشير النتائج النهائية لعدد السكان والإسكان والمنشآت عام ٢٠٠٦ إلى أن ١٠,٤٪ من السكان في الفئة العمرية (٦-١٨ سنة)، لم يلتحقوا قط بالتعليم وأن ٤,٣٪ تسربوا من التعليم.
3. Tobala, Zinat, Education and the Effect of Poverty, a series of research papers, Human Development Report in Egypt 1996, Institute of National Planning and the United Nation Development Program.
4. Institute of National Planning, «The Population Characteristics and the Implication of Social Values», Planning and Development Issues, No. 210.
5. Ministry of Economic Development (2008). The Geographical Targeting Program to Combat Poverty : The Poorest 1000 Villages in Egypt.
٦. يعتمد هذا القسم أساساً على نتائج تقرير متابعة تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية الذي تصدره وزارة التنمية الاقتصادية بالتعاون مع البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٨.
٧. البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، ٢٠٠٤.
٨. يعتمد هذا القسم أساساً على تقرير متابعة انجازات المشروع القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقراً الذي تصدره وزارة التنمية الاقتصادية، ٢٠٠٩.
9. Musilhy, Aly (2009), Targeting to Raise Efficiency and Effectiveness. Paper submitted to the Conference on Integrated Social Policies, Ministry of Social Solidarity, July, Cairo.

المراجع

- International Labor Organization, 2009, The Financial and Economic Crisis: A Decent Work Response?, The International Institute for Labor Studies (IILS), Geneva.
- Radwan, Samir, 2009, Responding to the Financial and Economic Crisis: The Case of Egypt, International Labor conference, 4 June 2009, ILO.
- United Nations ,2005,Youth and MDGs :Challenges and Opportunities for Implementation Prepared by Ad Hoc Working Group for Youth and MDGs ,UN Program on Youth in the Department of Economics and Social Affair www.un.org/esa/socdev/unyin/documents/youthmdgs.pdf
- World Bank, 2009, Averting a Human Crisis During the Global Downturn, Policy Options from the World Bank's Human Development Network, Washington, DC.
- World Bank, 2009, Global Economic Prospects, Washington, DC.
- World Bank, 2009, Global Monitoring Report, A Development Emergency, Washington, DC.

الفصل الثالث



التحولات في حياة الشباب:
الفرص والقدرات والمخاطر

تظهر الملامح الأساسية للسكان في مصر تضخم فئة الشباب - وهو وضع تكون نسبة الشباب فيه إلى مجموع السكان كبيرة إلى حد ما مقارنة بالفئات العمرية الأخرى. وتبين بيانات التعداد السكاني الذي أجري في ٢٠٠٦ أن حوالي ٢٥٪ من سكان مصر تراوحت أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين^١. يرجع هذا التضخم الشبابي إلى الزيادة السكانية التي حدثت في ثمانينيات القرن الماضي، التي تبعها تراجع نسبي في الإنجاب. تشكل هذه الملامح السكانية فرصة وتحدياً في آن واحد. فعندما يبلغ هؤلاء الشباب سن العمل، فإن نسبتهم إلى السكان الأكبر سناً، وأيضاً الأصغر سناً الذين لا يعملون، سوف تشكل "هبة ديموغرافية" لأنهم لن يشكلوا عبئاً اقتصادياً. لكن، من ناحية أخرى، يضع حجم هذه الفئة الكبير ضغوطاً ضخمة على النظام التعليمي وأسواق العمل والإسكان. وسيترتب على فشل هذه المؤسسات تهميش اجتماعي واقتصادي لنسبة ضخمة من الشباب الذي لن يمكنه التنافس في اقتصاد يتجه نحو العولمة بسرعة متزايدة، مشكلاً بالتالي "عبئاً ديموغرافياً" وليس مزية .

الشكل ٣-١: نمط تدخين الشباب في مصر



المجتمعية. فبإمكان الحالة الصحية أن تؤدي إلى دورة حياة جيدة أو سيئة. يناقش هذا القسم مدى انتشار حالات الإعاقة والأمراض المزمنة بين الشباب، والتغذية والعادات الغذائية، كما يتناول مسائل البدانة والتدخين وإدمان المخدرات، وختان الإناث.

يبين المسح أن ١,٥٪ من شباب مصر الذي تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين يعاني من نوع من أنواع الإعاقة، وقد ذكر ٤٧٪ من العينة أن لديهم إعاقة جسدية، بينما ذكر ٣٧٪ أن هناك إعاقة نفسية. ومع ذلك، إذا نظرنا للوضع من ناحية النوع، فإن ٢٪ من الذكور و١٪ من الإناث يعانون من إعاقة من نوع ما. لا يوجد تفسير كاف لاختلاف النوعين من حيث نسبة الإعاقة، وإن وجد تفسير ثقافي في مرجعيته مؤداه أن العائلات تحشى من إضاعة فرص زواج بناتها لو وصفن بأنهن معاقات. إن انتشار الإعاقة يرتبط ارتباطاً قوياً بالخلفية الاجتماعية - الاقتصادية، حيث إن ٣٠٪ من المعاقين ينتمون إلى شريحة الثروة الأدنى، بينما ينتمي ١٢,٥٪ منهم إلى شريحة الثروة الأعلى. تعزز ذلك الأدبيات الدولية التي تتناول مواضيع الإعاقة، التي تبين الصلة القوية بين الفقر والإعاقة، حيث يواجه الأطفال المعاقون منذ صغرهم تحديات الحصول على الخدمات الطبية الضرورية، كما إن انتشار حالات الشباب المعاق مرتبط ارتباطاً ملحوظاً بالمنطقة السكنية، حيث إن ٦٥٪ من المعاقين يقيمون في مناطق ريفية.

يشكل الشباب المصاب بحالات صحية مزمنة (السكر وأمراض القلب، وأمراض متصلة بالجهاز التنفسي، والكليتين) ١,٥٪ من الفئة العمرية (١٨ - ٢٩) سنة. وبالنسبة للتوزيع الجغرافي، تسجل المناطق الريفية أعلى معدل لحالات الإعاقة (٥٨٪). لكن لا توجد اختلافات بين النوعين فيما يتعلق بانتشار هذه الأمراض المزمنة.

وفي حين تضمن المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، إشارات مثيرة للقلق عن البدانة وزيادة وزن المتزوجات اللاتي تتراوح أعمارهن بين الخامسة والعشرين والتاسعة والعشرين (٦٦٪)، بل وبين المراهقين/المراهقات في الفئة العمرية بين العاشرة والتاسعة عشرة ممن لم يسبق لهم الزواج (حوالي ٢٠٪)، يبين مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، أن الشباب ليس مدركاً لهذه المشكلة. فإن معدلاً صادمًا يبلغ ٧٥٪ من الشابات، و٨٤٪ من الشبان يعتقدون أن وزنهم مناسب

يعرض هذا الفصل الملامح الأساسية للشباب في مصر، مركزاً على التحولات التي يمر بها الشباب فيما يتعلق بصحته وتعليمه، ودخوله إلى سوق العمل، وتكوين الأسرة والمشاركة المجتمعية^٢. سيركز هذا التحليل على اختلاف خبرات الشباب حسب النوع والفئة العمرية والخلفية الاجتماعية - الاقتصادية، والوضع السكني سواء في المناطق الريفية أو الحضرية.

يعتمد هذا التحليل على بيانات مستقاة من مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩. يستند هذا المسح على عينة من ١٥٠٢٩ شاباً وشابة تمثل شتى أنحاء مصر، وتتراوح أعمارهم بين العاشرة والتاسعة والعشرين، وقد تم الوصول إليهم عن طريق مقابلات شخصية مع ١١٣٧٢ أسرة. وقد تراوحت أعمار ٨٤٨٨ شاب وشابة من هذه العينة بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين. والعينة موزعة بالتناسب مع حجم السكان في كل المناطق الجغرافية التي تغطي كل محافظات مصر، بما فيها المحافظات الحدودية. كما تضمنت العينة تمثيلاً للمناطق العشوائية. ومع ذلك، نجد أن النتائج لم تظهر في معظم الحالات فرقاً كبيراً بين شباب العشوائيات الحضرية وغيرهم من شباب الحضر. لذلك، تم دمج بيانات المناطق العشوائية الحضرية مع بيانات المناطق الحضرية الأخرى. وعموماً، فإن ٥٨,٧٪ من الأسر التي شملتها العينة كانت في مناطق ريفية، و ٣١,٩٪ في مناطق حضرية غير عشوائية، و ٩,٤٪ في مناطق حضرية عشوائية.

وتابعاً لنهج دورة الحياة بالنسبة للمراحل الانتقالية لحياة الشباب حين الوصول إلى مرحلة البلوغ، يبدأ التحليل بالتركيز على القضايا الصحية، بالنظر إلى أن نتائج الصحة تحدد إلى حد كبير فرص حياة الشباب. ثم ينتقل التحليل إلى مرحلة الدراسة، مع التركيز على وضع الشباب التعليمي، مبيناً وضع المتسربين من المدارس أو من لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق، كذلك تناول وضع من التحقوا بالتعليم الفني، والحاصلين على تعليم عال. كما ناقش هذا الفصل وضع التشغيل بالنسبة للشباب في مصر، مع تركيز خاص على وضع الشباب العاطل. ثم يحلل موضوع الهجرة ونوايا الشباب بخصوصها، ويستعرض كذلك نماذج لتكوين الأسر مع التركيز على وضع الزواج، وعرض بيانات عن الزواج المبكر، ومعدلات الطلاق، والترمل بين الشباب المتزوج. ويستكشف هذا الفصل أيضاً نماذج المشاركة المجتمعية والأنشطة الاجتماعية ويتناول كيفية شغل الشباب لأوقاته. وينتهي بموجز للنتائج.

الوضع الصحي للشباب

تحدد صحة الإنسان، ذكراً كان أو أنثى، إلى حد كبير فرص حياته بما في ذلك حصوله على التعليم، والعمل، وتكوين الأسرة، والمشاركة

المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، التي أظهرت أن المعدل بين النساء اللاتي في الفئة العمرية (٢٥ - ٢٩ سنة) يصل إلى ٩٤٪.

على الرغم من ذلك يبلغ معدل خضوع الفتيات اللاتي في الفئة العمرية (١٠ - ١٤ سنة) لهذه الممارسة (٦٦٪). وبالنظر إلى أن ختان الإناث بمصر يتم وهن في التاسعة من عمرهن تقريباً، فإن هذه الإحصائيات تفيد بالتأثير الإيجابي لجهود الحكومة لإلغاء هذه الممارسة. ومرة أخرى، نؤكد أن هذه النتائج تتفق مع المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، الذي يبين أن ٦٤٪ من الفتيات اللاتي بلغن الرابعة عشر من عمرهن قد جرى تشويه أعضائهن التناسلية. وفي حين يؤكد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، تراجع هذه الممارسة على من هن أصغر سناً، فإن أربع فتيات من بين كل خمس لا زلن يخضعن لها، الأمر الذي يؤكد الحاجة إلى مواصلة الجهود في هذا الجانب.

الالتحاق بالتعليم

إن رفع معدل الحصول على التعليم كان منذ عقود وما يزال أولوية تنموية في مصر. وفي حين ارتفعت معدلات الالتحاق بالمدارس كثيراً خلال الأعوام العشرين الماضية، لم تحقق مصر بعد التغطية الكاملة للتعليم الابتدائي. فمسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، يفيد بأن ١١٪ ممن هم في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) لم يلتحقوا بالمدارس إطلاقاً، ٨١٪ منهم فتيات. هذا يعني أن ١٦٪ من الإناث اللاتي بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين لم يلتحقن بالمدارس إطلاقاً. وتتفق هذه البيانات مع بيانات التعداد السكاني، التي تشير إلى أن ١٠٪ ممن تتراوح أعمارهم بين السادسة والثامنة عشرة لم يذهبوا إلى المدارس إطلاقاً. والواقع هو أن أغلب من لم يلتحقوا بالمدارس هن أساساً الفتيات في المناطق الريفية. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن فتيات الريف يشكلن ٨٠،٤٪ ممن لم يلتحقوا بالمدارس على الإطلاق. هذا إلى جانب أن بنات الأسر الأشد فقراً لم يذهبن أيضاً إلى المدارس مطلقاً. وتفيد دراسة الكوجالي وسليمان (٢٠٠٢) بأن الفقراء هم باستمرار أسوأ حالاً من الأثرياء فيما يتعلق بالالتحاق بالمدارس، وأن عدم التحاق بنات الأسر الفقيرة بالمدارس هو الأكثر احتياجاً.

وتأكيداً لنمط (ذكرته دراسة أسعد وآخرون، ٢٠٠١) مفاده أن فرصة تسرب البنات الملتحقات بالمدارس مساوية لمعدل تسرب البنين، ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن ١٧٪ من البنات والبنين بالفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) يتسربون من المدرسة قبل إنهاء التعليم الأساسي. وبالتوافق مع البيانات الخاصة بعدم الالتحاق بالمدارس، فإن ٦٦٪ من المتسربين يقطنون مناطق ريفية.

لطولهم. كما يبين المسح أن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي يرتبط بالوعي بمسائل الوزن، حيث إن المنتمين إلى الشريحة الأكثر ثراء هم الأكثر وعياً بالمسائل المتعلقة بالوزن.

في مصر يوجد أعلى معدل لاستهلاك التبغ في العالم العربي. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، أن ٣٣٪ من الذكور في الفئة العمرية من ١٨ حتى ٢٩ سنة مدخنون. كما يفيد المسح بأن التدخين بين الشباب منخفض للغاية، وهو ما يمكن اعتباره لا يعبر عن الرقم الفعلي للتدخين بين الشباب بالنظر إلى الوصمة الاجتماعية المرتبطة بتدخين الإناث. إن أغلب المدخنين في العينة ذكور في الفئة العمرية ٢٢-٢٩ سنة. هؤلاء الشباب مستقلون مادياً، وليست هناك وصمة اجتماعية ضد تدخينهم.

إن إدمان الكحول والمواد المخدرة عامل مهم في استبعاد وتهميش بعض الفئات الشبابية (انظر الفصل الثالث عشر). ويفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن ٢٪ من الشباب أفادوا بتعاطيهم الخمر، ٣٪ أفادوا أنهم جربوا عقاقير ممنوعة. وكما هو الوضع بالنسبة للتدخين، فإن الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) أظهرت أعلى معدل لتعاطي الخمر والمخدرات مقارنة بالذكور الأصغر سناً. وكما هو الوضع أيضاً بالنسبة للتدخين، أظهرت المعلومات التي أدلت بها الإناث أن التعاطي قليل للغاية بينهن.

إن المخاطر التي تتعرض لها صحة الشباب في مصر، ونتائج هذه المخاطر، تختلف اختلافاً كبيراً حسب النوع. فبينما يتعرض الشباب لأعلى مخاطر التدخين، وإدمان الكحوليات، والمواد المخدرة، نجد أن للإناث أمورهن الخاصة بجنسهن. فالإناث يتعرضن لوطأة ممارسة اجتماعية خطيرة تتعلق بصحتهن، وهي الختان. وقد قدم المسح السكاني والصحي في مصر، ١٩٩٥، أول معلومات عن مدى انتشار هذه الممارسة في أنحاء مصر.

أظهر المسح أن أكثر من ٩٧٪ من الإناث اللاتي تراوحت أعمارهن بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين خضعن لهذه الممارسة. وقد اكتسبت الجهود المبذولة لمحاربة هذه الممارسة زخماً في الفترة الأخيرة مع تبني المجلس الأعلى للطفولة والأمومة بمصر هذه المسألة. كما يفيد مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩، بأن معدل انتشار ختان الإناث يتراجع حسب العمر، حيث كان تأثير الجهود المبذولة إيجابياً على من هن أصغر سناً. ومن بين الإناث في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة)، فإن ٩١٪ قد خضعن لشكل من أشكال الختان. وتتفق هذه النتائج مع بيانات

الحضر والريف، حيث إن ٣٩٪ من شباب الريف ينهون تعليمهم العالي مقارنة بـ ٦١٪ من شباب الحضر.

مشاركة الشباب في سوق العمل

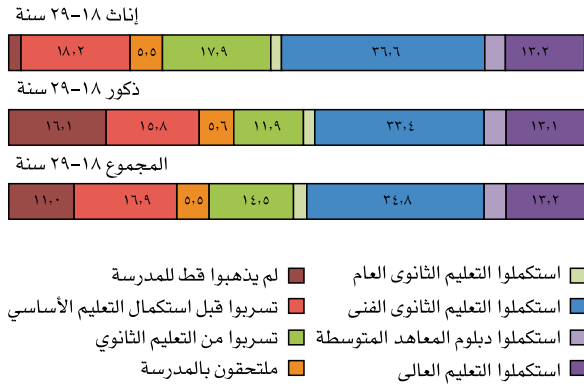
إن دخول سوق العمل هو الانتقال الطبيعي للشباب بعد إنهاء مرحلة الدراسة. علاوة على ذلك، في مصر، يشير مسح النشء والشباب إلى أن حوالي ٥٨,٥٪ من الشباب في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) تقع خارج قوة العمل، أي أنه لا يعمل، ولا يبحث عن عمل، ولا راغب في العمل، أو مهتم بشأنه. إن التفاوت بين الجنسين في هذا الخصوص كبير ومثير للدهشة، حيث يزيد معدل الإناث خارج سوق العمل (٨٣٪) ثلاث مرات عن الذكور (٢٧٪).

إن ٩٠٪ من الإناث اللاتي تتراوح أعمارهن بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين خارج قوة العمل. وفي حين أن الالتحاق بالتعليم ربما يفسر عدم مشاركة هؤلاء في قوة العمل، نجد أنه لا يفسر السبب في أن ٨٠٪ ممن تتراوح أعمارهن بين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين خارج قوة العمل. وفيما يتعلق بالذكور، نجد أن أكثر من ٤٨٪ ممن تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين خارج قوة العمل في حين أن ١٣٪ فقط ممن هم ضمن الفئة العمرية الأكبر سناً (٢٢-٢٩ سنة) خارج قوة العمل.

ومن بين الشباب في قوة العمل، نجد أن ٣٤,٥٪ يعملون و٧٪ لا يعملون. ومع ذلك، عند النظر إلى الفوارق بين الجنسين في هذا الخصوص، نجد أن الذكور العاملين يزيدون ست مرات عن الإناث في نفس الفئة العمرية. لهذا فالشابات أكثر تعرضاً للبقاء خارج قوة العمل، بينما يكون التحاق الشبان بعمل هو الأكثر احتمالاً.

تشكل بطالة الشباب قضية أساسية تشغل بال صانعي السياسات في مصر. ويشير الفصل الحادي عشر إلى أن البطالة بمصر هي بالأساس مسألة إلحاق الشباب بسوق العمل، وأن صورة الشخص العاطل بمصر، هي صورة شاب يدخل سوق العمل للمرة الأولى. ويدعم مسح النشء والشباب هذا الرأي، حيث يفيد أن ٧٪ من الشباب في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) لا يعمل، كما أن أغلب الشباب العاطل إناث بالفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة)، وبذلك يشكلن ٣٦٪ من العاطلين عن العمل. ويشكل الشبان الذين في نفس الفئة العمرية ٣٣٪ من مجموع العاطلين. والبطالة أكثر انتشاراً بين الشباب المقيم بالمناطق الريفية (٥٥٪) عنه بين المقيمين في المناطق الحضرية (٤٥٪).

الشكل ٢-٣ أوضاع تعليم الشباب في مصر



على مستوى التعليم الثانوي، يفيد مسح النشء والشباب أن أكثر من ثلث (٣٦٪) الشباب في الأعمار (١٨ - ٢٩ سنة) قد انتقل إلى المدارس الثانوية المهنية والفنية. هذه الفئة لا تلتحق عادة بمؤسسات التعليم العالي وتكتفي بشهادة إتمام الدراسة الثانوية الفنية. ويختلف توزيع هذه الفئة بين الجنسين نسبياً، حيث يزيد قليلاً عدد الإناث اللاتي يدرسن بمدارس التعليم الفني، أو يتخرجن منها عن عدد الذكور (٥٣٪ مقابل ٤٧٪). أما توزيع هذه الفئة حسب المناطق، فواضح أن شباب المناطق الريفية الذي فضل المدارس الفنية يزيد عن ضعفي نظرائهم بالمناطق الحضرية.

أما التعليم العالي فيلعب دوراً كبيراً في الحراك الاجتماعي، حيث إنه يؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجية العمل، والقدرة على التنافس في اقتصاد معولم. وقد أثبتت البحوث مراراً أنه بوسع التعليم العالي أن يقدم للطلاب محدوددي الدخل فرصاً أكبر للتوظيف بدخول أعلى. ويفيد مسح النشء والشباب أن حوالي ٢٨٪ من الشباب المصري الذي تتراوح أعمارهم بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين ملتحق حالياً، أو سبق له الالتحاق بالتعليم العالي. وفيما يتعلق بالنوع، تفيد البيانات المتوفرة حول التعليم العالي بوجود فارق بسيط، حيث إن ٣٠٪ من الذكور و٢٦٪ من الإناث ملتحقون حالياً، أو سبق لهم الانتظام بالتعليم الجامعي. ومع ذلك، نجد أن نصيب الإناث في هذه الفئة العمرية، فيما يتعلق بتوزيع الطلاب والخريجين الجامعيين، أكبر (٥٣٪) من نصيب الذكور (٤٧٪).

إن مستوى ثراء الأسر محدد رئيسي فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم العالي. ففي حين أن ما يصل إلى نصف المنتظمين أو من سبق لهم الانتظام بإحدى مؤسسات التعليم العالي ينتمون إلى الـ ٢٠٪ الأعلى دخلاً، فإن ٤٪ منهم فقط ينتمون إلى الـ ٢٠٪ الأشد فقراً. تظهر هذه البيانات الأثر الضئيل الذي أحدثته عقود من السياسات التي أعلنت بأن التعليم العالي حق مجاني منذ ١٩٦٢. هذا بالإضافة إلى التفاوت بين

الهجرة

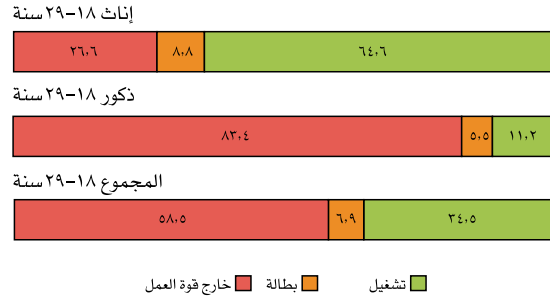
الهجرة توسع الفرص المتاحة للشباب، وتقدم لهم وسيلة لكسب دخل أعلى، واكتساب المهارات. ويقدر البنك الدولي (٢٠٠٧) أن ١٩٠ مليون شخص في العالم يعيشون خارج دولهم، ٨٢٪ منهم مهاجرون من دول فقيرة إلى دول الشمال^٦. ووفقاً للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، (٢٠٠٥)، يوجد ١,٩ مليون مهاجر مصري بصفة مؤقتة يعملون خارج مصر^٧. وأغلب هؤلاء المهاجرين المؤقتين (٨٧,٦٪) موجودون بالمملكة العربية السعودية، وليبيا، والأردن، والكويت^٨. وأغلب العاملين المصريين المهاجرين، شباب من الذكور الذين أكملوا دراساتهم بالمرحلة الثانوية^٩.

ويتضمن مسح النشء والشباب بيانات عن نية الهجرة لدى الشباب. لقد عبر أكثر من ٢٨٪ من الشبان عن نيتهم في الهجرة. ونية الهجرة هذه لا يتساوى فيها الجنسان، حيث إن ٥,٩٪ فقط من الإناث عبرن عن نيتهم في أن يهاجرن. وهذا معناه أن ١٥,٦٪ من الشباب من الجنسين لديهم نية الهجرة. وقد كانت المملكة العربية السعودية، والكويت، ودولة الإمارات العربية المتحدة، المقصد الرئيسي لهذه المجموعة. وتتضمن قائمة الدول التي أبدى الشباب نيته في الهجرة إليها: إيطاليا، والولايات المتحدة، وفرنسا، وألمانيا. والشباب الذي عبر عن نيته في الهجرة مستقبلاً يماثل كثيراً جداً المهاجرين الحاليين، فهم في الأغلبية الساحقة ذكور، فإن ٧٨,٦٪ ممن عبروا عن نية الهجرة ذكور صغار السن (١٨ - ٢٩ سنة). وتشير البيانات إلى أن هناك علاقة طردية بين الخلفية الاجتماعية - الاقتصادية ونية الهجرة، حيث إن من أبدوا نيتهم في الهجرة ينتمون إلى المستوى الاجتماعي - الاقتصادي الأعلى. كما أن محل الإقامة ليس له تأثير كبير على نية الهجرة، بالنظر إلى أن الشباب الذي عبر عن نية الهجرة ينتمي بنفس النسبة إلى الحضر والريف.

تكوين الأسرة

في مصر يبدأ الشباب التفكير في تكوين أسرة في سن صغيرة نسبياً. والسن القانوني للزواج في مصر هو ١٨ سنة. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر أن ٥٥٪ من الفتيات اللاتي بين الثامنة عشرة والتاسعة والعشرين متزوجات حالياً، أو كن متزوجات، بينما ١٨٪ من الشبان في نفس الفئة العمرية متزوجون حالياً أو كانوا متزوجين. ومعظم الشباب المتزوج من كلا النوعين، أي ٦٧٪ منهم، يعيش في المناطق الريفية. كما يبين المسح أن حوالي ٤٢٪ من الشابات تزوجن وهن بين العشرين والرابعة والعشرين، وهذا يتفق مع تقرير المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨، الذي بين أن متوسط سن زواج الإناث الأول هو واحد وعشرون عاماً. وقد ذكر رشاد وخضر في دراستهما (١٩٩٨) أنه، في

الشكل ٣-٣: مشاركة الشباب في قوة العمل



الشكل ٣ - ٤: معدلات البطالة بين الذكور والإناث بالفئة العمرية (١٥ - ٢٩ سنة) بمصر في الأعوام ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩.

إناث ٢٩-١٨ سنة	١٥,٩	٩,٧	١٢,٤
ذكور ٢٩-١٨ سنة	٥١,٩	٣٦,٧	٣٢,٠
المجموع	٢٥,٦	١٦,٩	١٦,٧

معدلات البطالة

المصادر: مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨
البحث التتبعي لخصائص سوق العمل في جمهورية مصر العربية، ٢٠٠٦
مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩

إن معدل البطالة بين الشباب في المرحلة العمرية من (١٨ - ٢٩ سنة)، أي نسبة العاطلين إلى قوة العمل، ١٧٪. وتكون أعلى معدلات البطالة بين الشباب اللاتي في نفس الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) حيث تبلغ ٣٣٪، مقارنة بمعدل بطالة الذكور البالغ ١٢٪. وتفيد بحوث أخرى أن احتمال التحاق الشباب بعمل يقل أربع مرات عن احتمال توظيف الشبان^{١٠}. وبمقارنة معدلات البطالة بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦، نلاحظ أن البطالة بين الشباب في الفئة العمرية (١٥ - ٢٩ سنة) قد تراجعت من ٢٥,٦٪ في ١٩٩٨ إلى ١٦,٩٪ في ٢٠٠٦. ويفيد مسح النشء والشباب حول نفس المجموعة العمرية أن معدل البطالة لم يتغير كثيراً في ٢٠٠٩، حيث تراجع بنسبة ٠,٢٪ فقط.

يظهر الارتباط بين معدل البطالة والخلفية الاجتماعية-الاقتصادية نمطاً مثيراً للاهتمام. فالبطالة تكون في أعلى معدلاتها بين الشباب المنتمي إلى أسر في شريحة الثروة الرابعة، وتراجع بدرجة طفيفة بين من هم في شريحة الثروة الأعلى، وتكون في أدناها بين الشباب المنتمي إلى أسر في شريحة الثروة الأدنى. ويمكن تفسير هذا ببيان أن الشباب في الأسر الفقيرة يقبل مرتبات أقل، ولذلك يقبل أي شكل ممكن من أشكال العمل. ومن ناحية أخرى، الشباب المنتمي إلى أعلى الطبقات الاجتماعية - الاقتصادية يمكنه البقاء بلا عمل لحين العثور على عمل مناسب.

ومصر، مثل دول أخرى كثيرة بأفريقيا والشرق الأوسط، لها تقليد قديم يتمثل في نظام معيشة الأسر الممتدة. ويفيد مسح النشء والشباب في مصر باستمرار هذا التقليد الذي استمر بموجبه ٣٧٪ من الشباب المتزوج في الحياة مع أسرهم، وأكثر من ٩٥٪ منهم أقاموا مع أسرة الزوج. وقد كان الأكثر أخذاً بنظام معيشة الأسر الممتدة هم المتزوجون في سن مبكرة، وفي البيئات الريفية التي تطبق ٧٩٪ من أسرها هذا النظام. هذا إضافة إلى أن أعلى معدلات الأخذ بنظام الأسر الممتدة توجد في الأسر الأشد فقراً. وفي الحقيقة، يتراجع الأخذ بهذا النظام مع تحسن الوضع الاجتماعي - الاقتصادي. وبالمثل، تفيد البيانات حول زواج الأقارب أن أكثر من ٧٣٪ من هذه الزيجات تتم في البيئات الريفية، وبين الشباب المنتمي إلى خلفيات اجتماعية - اقتصادية أدنى.

وتفيد البيانات حول معدلات الطلاق بين الشباب أن ٢٪ من السيدات المتزوجات اللاتي بلغن التاسعة والعشرين من أعمارهن، أو كن أقل سناً قد طلقن من أزواجهن. وتشكل المناطق الريفية ٧٢٪ من حالات الطلاق، بالنظر إلى وجود أكثر الشباب المتزوج في المناطق الريفية. وتشير بيانات حالات ترميل الشباب أن أقل من ١٪ ممن تزوجوا وتزوجن أراهم. وكان كل الشباب المترمل في العينة إناث، وهو ما يمكن تفسيره بالنظر إلى استمرار ظاهرة الزواج المبكر الذي يكون الزوج فيه أكبر سناً بكثير عن الزوجة.

ممارسة المواطنة

اشتمل مسح النشء والشباب في مصر على قسم خاص عن مشاركة الشباب المجتمعية، ويقصد بها العمل التطوعي، والتكامل الاجتماعي، والمشاركة السياسية. يفيد هذا القسم بأن أقل من ٣٪ من الشباب يشاركون في أعمال تطوعية. ولا يتجاوز معدل المشاركة ٤,٥٪ بين الذكور و ١,٥٪ بين الإناث. أما أنماط الأعمال التطوعية التي يشاركون فيها الشباب فلا تختلف بين الجنسين. وتشكل الأنشطة الخيرية ٦٤٪ من كل الأعمال التطوعية، التي تقوم بها هذه المجموعة الصغيرة من الشباب. ويقوم الذكور من الشباب بين الثامنة عشرة والواحدة والعشرين من أعمارهم بالقدر الأكبر من الأنشطة الخيرية، يليهم من هم بين الثانية والعشرين والتاسعة والعشرين من أعمارهم. وبالنسبة للإناث، كانت الأنشطة التطوعية خيرية في معظمها، لكنها تضمنت أيضاً مساعدة الآخرين في مجالات التدريس والتدريب.

وتتضمن بيانات مسح النشء والشباب في مصر بشأن الانتماءات المجتمعية، المشاركة في مراكز الشباب والأندية الرياضية، والأحزاب السياسية، والاتحادات، والجمعيات، ومجالس الأنشطة الإسكانية

الفئة العمرية من (٢٠ - ٢٤ سنة)، تراجعت نسبة الشابات المتزوجات عند بلوغ عامهن العشرين من ٦٥٪ في ١٩٧٠ إلى ٤١٪ في ١٩٩٥. هذا بينما يفيد الكوجالي والباسوسي (٢٠٠١)، بالنسبة لنفس الفئة العمرية، أنه في ١٩٩٧ كانت ٤٣٪ من الإناث متزوجات عند بلوغ عامهن العشرين. وهذا يعني أنه بينما زاد العمر عند الزواج الأول في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي، لم يشهد العقدان الأخيران تغييراً كبيراً.

وقد سلط أسعد ورمضان (٢٠٠٨) الضوء على دور إصلاح سياسات الإسكان في تقليص حالات تأخر سن الزواج الأول. وبالرجوع إلى البيانات الواردة في مسح سوق العمل في مصر لعام ٢٠٠٦، وجد المؤلفان أن وسيط سن زواج إناث الحضر والريف اللاتي ولدن في أربعينيات القرن الماضي يقل خمس سنوات عمن ولدن في ١٩٧٠، عندما كان وسيط عمر الإناث عند زواجهن ٢٣ سنة بالمناطق الحضرية، و ٢٠ سنة بالمناطق الريفية. ١٠ ورغم تركيز مسح النشء والشباب على السكان الأصغر سناً في الفئة العمرية من (١٥ - ٢٩ سنة)، التي تشمل نسبة أصغر من الإناث اللاتي تزوجن، نجده يفيد بأن الإناث اللاتي ولدن في منتصف ثمانينيات القرن الماضي تزوجن عندما كان وسيط أعمارهن ٢٢ سنة في الحضر، و ٢٠ سنة في الريف. وهذا يوحي بتراجع عمر الإناث عند زواجهن استجابة لإصلاحات سياسات الإسكان، خصوصاً في المناطق الحضرية.

أما فيما يتعلق بسن زواج الذكور للمرة الأولى، فالوضع لا يختلف كثيراً. فأسعد ورمضان يبينان أن سن زواج شبان الحضر (الأول) الذين ولدوا في أربعينيات القرن الماضي كان أقل من ٢٧ عاماً، وارتفع إلى ما يزيد عن ٢٩ عاماً (أعلى سن زواج) لمن ولدوا في ١٩٧٢. ويبين مسح النشء والشباب في مصر، وهو المسح الذي ركز على السكان الأصغر سناً (١٥ - ٢٩ سنة) الذين لم يتزوج منهم غير نسبة ضئيلة، أن متوسط سن زواج الذكور الذين ولدوا في منتصف ثمانينيات القرن الماضي، وهو ٢٥ عاماً، أقل كثيراً. ونلاحظ نفس النمط بالنسبة لشباب الريف. ١١ لقد جرى تسجيل وضع تأخر الزواج خلال الفترة السابقة بطرق عديدة، وهو التأخر الذي دفع سينجرمان (٢٠٠٧) إلى صياغة مصطلح "Waithood" أي "وضع الانتظار"، ليصف فترة انتظار الشباب المصري الطويلة قبل أن يتزوج. ١٢ وتبين النتائج التي توصل إليها مسح النشء والشباب في مصر تراجعاً في "وضع الانتظار" وأن سن الزواج بين الشبان الذين ولدوا في سبعينيات القرن الماضي كان أعلى سن زواج جرى تسجيله عبر الخمسين عاماً المنقضية منذ أربعينيات حتى ثمانينيات القرن الماضي.

أخرى، تعتبر مشاهدة التلفيزيون النشاط الذي يستمتع به الشباب بدرجة متساوية بغض النظر عن العمر أو النوع. يقضي الشباب ١٢٠ دقيقة في المتوسط يومياً في مشاهدة التلفيزيون. وأيضاً يميل الشباب من الذكور والإناث، بغض النظر عن العمر، إلى الحديث مع الأصدقاء عبر التلفيزيون، بدلاً من الخروج معهم، حيث يتحدثون هاتفياً لمدة خمس عشرة دقيقة يومياً في المتوسط. ويتساوى الشباب في أداء الأنشطة الدينية، التي تستغرق ما متوسطه أربعين دقيقة يومياً، بغض النظر عن النوع أو الفئة العمرية. ويعتبر استخدام الإنترنت منخفضاً نسبياً، حيث يستخدمه ١٥٪ من الذكور من الشباب، و ٥٪ من الإناث. ويقضي الذكور حوالي ساعتين في المتوسط يومياً، والإناث ساعة ونصف الساعة يومياً في تصفح مواقع الإنترنت.

الخلاصة

تعتمد تهيئة الشباب للمستقبل، وانتقالهم الناجح إلى مرحلة الرشد على عدد من الأمور التي أبرزها التحليل بهذا الفصل. فأولاً، يحدد الوضع الاجتماعي - الاقتصادي للأسرة، بصفة رئيسية، مدى نجاح الانتقال إلى مرحلة الرشد. فالشباب المنتمي إلى أسر فقيرة يواجه بيئة محبطة تؤثر سلباً على صحته، واحتمالات تعليمه، وعمله، كما إن محدودية الإمكانات المتاحة لهذا الشباب في سوق العمل، والتعليم، تتسبب في استدامة حالة الفقر التي تتواصل عبر الأجيال. كما إن محل الإقامة محدد رئيسي آخر، حيث إن المستويات الصحية والتعليمية وسوق العمل في البيئات الريفية ليست في صالح قاطنيتها. ويمثل النوع محددًا رئيسيًا آخر، حيث إن الإناث من الشباب أقل حظاً في مجالي التعليم والعمل.

وفيما يختص بالصحة، يظهر التحليل أنه رغم تمتع الشباب عمومًا بالصحة، ما زالت هناك عوامل خطيرة. وتعتبر البدانة أحد أهم هذه العوامل، ورغم تفشي البدانة وزيادة الوزن، نجد الشباب عمومًا راض عن وزنه، ويبدو غير مدرك لآثاره السيئة. كما يظهر التحليل انتشار الإعاقات بين الفقراء بصفة أساسية، مما يشير إلى محدودية تأثير الخدمات الصحية المتاحة لهذه الفئة. كما تسلط النتائج الضوء على اختلاف الحالة الصحية حسب النوع، حيث يعاني الذكور من الشباب من عادات سيئة مثل التدخين، وإدمان الكحول، والمواد المخدرة الأخرى، بينما الإناث يعانين من التعرض لعادة الختان. وفي حين أن البيانات تظهر تراجعاً في انتشار هذه العادة عند مقارنة الإناث الأصغر سناً بالفئات السابقة لها زمنياً، فإن الحاجة مستمرة إلى مزيد من الجهود لمحاربة هذه الممارسة الضارة التي ما زالت تعاني منها ثلث الفتيات اللاتي بين العاشرة والرابعة عشرة من أعمارهن.

والمدرسية. وقد تبين أن ٤٪ فقط من الشباب انتسبوا على ما يبدو إلى أي من هذه الجماعات. ومعظم الشباب يشاركون في أنشطة ترفيهية، حيث يشارك ٦٧٪ منهم في مراكز شباب وأندية رياضية. وتقبل مراكز الشباب إلى التركيز على الأنشطة الرياضية (وتبدو مهمة بالذكور) في حين تركز النوادي الرياضية على إتاحة الفرصة للعلاقات الاجتماعية ويزيد فيها معدل اشتراك الإناث. لهذا فإن وجود الإناث يتركز في الأندية الرياضية عنه في مراكز الشباب، بينما ينخرط الشبان بنفس النسبة في أنشطة النوادي الرياضية ومراكز الشباب.

وقد شكلت عضوية الأحزاب السياسية ٢,٢٪ فقط من أنشطة مشاركة الشباب المجتمعية في مصر. ويشكل المشاركون في الأحزاب السياسية ١٢,٠٪ فقط من إجمالي الشباب في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة). وتظهر البيانات حول سلوك الشباب عند التصويت في الانتخابات قدراً عالياً من اللامبالاة وعدم الولاء السياسي، ذلك أن ٨٤٪ من الشباب الذي يحق له الإدلاء بصوته الانتخابي لم يمارس حقه في التصويت في آخر انتخابات أجريت، ولم يدل بصوته سوى ٢١٪ فقط من الشبان، و ١١٪ من الشابات. وفيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية - الاقتصادية فإن من أدلوا بأصواتهم ممنون إلى شريحة الثروة الوسطى والأعلى من الوسطي، بينما كان الأشد فقراً هم الأقل إقبالاً على الإدلاء بأصواتهم.

قضاء الوقت والمشاركة في المجال العام

تضمن مسح النشء والشباب في مصر معلومات حول كيفية قضاء الشباب لأوقاته. ومن المثير للاهتمام أن نرى دور النوع والعمر في تحديد كيفية قضاء الشباب لأوقاته. تفيد البيانات بأن أعمال المنزل هي العبء الأكبر على إناث الفئتين العمريتين (١٨ - ٢١ سنة) و (٢٢ - ٢٩ سنة)، وأن الفئة الأكبر سناً تتحمل القدر الأكبر من هذه الأعمال، حيث إن ٥٥٪ من أفراد هذه الفئة يقضين ما متوسطه ثلاث ساعات يومياً في أعمال المنزل، مقارنة بثلاثين دقيقة يقضيها الذكور الذين في نفس الفئة العمرية.^{٣٣} أما رعاية كبار السن والأطفال فنشاط آخر تتولاه الإناث عموماً، حيث يقضين في أداء هذا النشاط ضعف الوقت الذي يقضيه الذكور في المتوسط.

يتمتع الذكور من الشباب بالنصيب الأكبر من أوقات الفراغ، فهم يقضون في المتوسط ضعف الوقت الذي تقضيه الإناث في نفس الفئة، في مقابلة الأصدقاء، أو ممارسة الألعاب الرياضية (ساعتان مقارنة بساعة واحدة في المتوسط). ولا يمارس الرياضة إلا ٣٦٪ من الشباب الذين يخصصون ساعة واحدة لهذا النوع من الأنشطة. ومن ناحية

وفيما يتعلق بالمشاركة المجتمعية، تكشف أمور مثيرة للقلق منها: أن الشباب يبدو إلى حد كبير غير مرتبط بمجتمعه أو مشارك في أنشطته. فنسبة الشباب الذي يشارك بنشاط في مجتمعاته، أو في العملية السياسية، أو حتى يمارس حقه الانتخابي محدودة إلى حد يثير القلق. والشباب، كما تفيد البيانات حول قضائه للوقت، يقضي معظم وقته إما في العمل، أو في صحبة أقرانه، بينما يلعب التلفزيون دوراً كبيراً في قضائه لأوقات فراغه. أما الإناث فيقضين ساعات أطول - إلى حد كبير - في تأدية الأعمال المنزلية، ورعاية الأطفال، مقارنة بالذكور، وهذا يعكس محدودية مشاركتهن في سوق العمل.

إن الفرص المتاحة للشباب في مصر تتباين كثيراً حسب النوع. فالنوع يحدد بصفة أساسية فرص التعليم أو العمل. فالإناث يشكلن النسبة الأكبر بين غير المتحقين بالنظام التعليمي أو المتسربين من التعليم في وقت مبكر. وبالنسبة للمشاركة في سوق العمل، تكون الإناث أكثر الفئات خارج قوة العمل، أو تعرضاً للبطالة.

والشباب لا يستطيع فكاكاً من ممارسات تقليدية تتمثل في الزواج المبكر، ونظام معيشة الأسر الممتدة، وزواج الأقارب. هذه التقاليد لا تزال مستمرة في البيئات الريفية أساساً وبين الأسر الأشد فقراً. والزواج المبكر يرتبط بصفة خاصة بتأخر الانتقال الناجح إلى مرحلة الرشد، كما يرتبط أيضاً إلى حد كبير بمحدودية فرص التعليم ومشاركة الإناث في سوق العمل.

الهوامش

١. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٧
٢. يستند إطار التحليل إلى تقرير التنمية في العالم، البنك الدولي، ٢٠٠٧
٣. تقرير المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٠
٤. الكوجالي وسليمان، ٢٠٠٢
٥. أسعد، ٢٠٠٧
٦. البنك الدولي، ٢٠٠٧
٧. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٥
8. Zohry and Harrel-Bond, 2003
٩. المرجع السابق
١٠. أسعد ورمضان، ٢٠٠٨
١١. المرجع السابق
12. Singerman, 2007
١٣. يستند التحليل في هذا القسم إلى وسيط عدد الدقائق التي تستغرق في نشاط ما

المراجع

- Assaad, R. and Barsoum, G. (September 2007), "Youth Exclusion in Egypt, In Search of Second Chances." Middle East Youth Initiative Working Paper, Wolfenshon Center for Development and Dubai School of Government, No. 2.
- CAPMAS (various)
- El- Kogali S. and Al-Bassusi N. (2001), "Youth Livelihood Opportunities in Egypt", Population Council, New York.
- El-Kogali, S. And E. Suliman (2001), "Poverty, Human Capital and Gender: A Comparative Study of Yemen and Egypt". Working Paper 0123, Economic Research Forum Working Paper Series.
- Rashad, H. and Khadr, Z. (1998), "The Demography of the Arab Region: New Challenges and Opportunities" paper presented at the conference on Population Challenges in the Middle East & North Africa: Towards the Twenty First Century, November 2-4.
- Singerman, D. (2007), "The Economic Imperatives of Marriage: Emerging Practices and Identities Among Youth in the Middle East." Middle East Youth Initiative, The Brookings Institution and the Dubai School of Government.
- Zohry, A. and Harrell-Bond, B. 2003. "Contemporary Egyptian Migration 2003". International Organization for Migration (IOM), Italian Cooperation and Ministry of Manpower and Emigration, Cairo, Egypt.

الفصل الرابع



يؤثر التعليم تأثيراً حاسماً على جميع مراحل دورة حياة الشباب، كما تدل الشواهد على أن له أثراً تراكمياً في كافة هذه المراحل. وعلى أي حال، فإن هذا الفصل ينصبّ أساساً على التعليم الثانوي والتعليم العالي، لأنهما يؤثران على فئات الشباب في مصر والباحثين عن الوظائف، وسوف يناقش هذا الفصل أيضاً أوجه القصور في نظام التعليم القائم، ونطرح ما تقتضيه الضرورة من تطوير التعليم العالي وتعليم الكبار في إطار منظومة عالية المستوى تخرج شباباً فاعلاً يمثل قيمة مضافة، شباباً كفئاً ومبدعاً، ينخرط في مجتمعه تماماً، ويندمج في الاقتصاد العالمي.

إطار ٤-١: إصلاح التعليم في مصر

يعتبر نظام التعليم في المرحلة السابقة على الجامعة، في مصر، هو الأكبر من نوعه، فهو يضم أكثر من ٤٣,٠٠٠ مدرسة، ١,٦ مليون من العاملين (مدرسون، ومديرون، وغيرهم)، وما يزيد على ١٦ مليون طالب، ويعتبر واحدًا من أهم الخدمات الاجتماعية التي توجه فيها مصر استثمارات ضخمة من أجل رفع المستوى التعليمي للسكان بطريقة جوهرية، من الأساس المتدني الذي كان سائدًا في السبعينيات. والتعليم حق تكفله الدولة، وهو إجباري في المرحلة الابتدائية الأساسية، وتعمل الدولة الآن على مد فترة التعليم الإجباري إلى مراحل أخرى.

ولقد زاد معدل الالتحاق بالتعليم المبكر للأطفال ورعايتهم إلى ٢٤,٤٪ في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، حيث بلغ إجمالي الأطفال الملتحقين ٨٣٥,٢٩٧ طفلًا. ونلاحظ أن مشروع النهوض بالتعليم المبكر للأطفال – بالتعاون مع البنك الدولي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، وبرنامج الغذاء العالمي – قد أرسى مبادرة مهمة من أجل تحسين جودة المشروع وإمكانياته المؤسسية. ويستهدف المشروع زيادة العدد الإجمالي للأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر في سن الرابعة أو الخامسة، بحلول عام ٢٠١٢، عن طريق توفير حوالي ٢٠٠٠ فصل دراسي، مع إيلاء الأولوية للمناطق النائية. ونلاحظ أيضًا أن معدلات القيد الإجمالي العام، في التعليم الأساسي، بما في ذلك المدارس الحكومية والخاصة والأزهرية، في المرحلتين الابتدائية والإعدادية، قد فاقت ١٠٠٪.

المحاور الأساسية للإصلاح

الركيزة الأساسية لنجاح إصلاح التعليم، تتمثل في الانتقال من الوصول الفعال إلى التعليم، إلى التعليم الجيد للجميع. وتوخيًا لهذه الغاية، تم تصميم معايير الاعتماد، بناء على المعايير المصرية لجودة التعليم، وتم وضع كادر جديد للمدرسين في عام ٢٠٠٧، أعقبت إنشاء الأكاديمية المهنية للمعلمين. وبموجب قانون صدر عام ٢٠٠٦، تم إنشاء "الهيئة القومية لضمان جودة واعتماد التعليم" لتقييم العملية التعليمية، والقدرة المؤسسية للمدارس من أجل الاعتماد.

ومنذ إطلاق عملية الإصلاح في عام ٢٠٠٦، فإن إصلاح المدارس يكمن في صلب الإصلاح الشامل لعملية التعليم في مصر، وينصب هذا الإصلاح على مجالات مهمة للجودة المتكاملة، ويضع المدارس في دائرة التحسين المستمر، بما في ذلك عملية التقييم الذاتي، وتطوير خطة تحسين المدارس. ومن المتوقع أن تتمتع المدارس بقدر كبير من الاستقلال الذاتي، وسوف يتم مساءلتها عن أعمالها ونتائجها. ومن الأمور التي صارت مطلوبة: تقييم شامل للنظام التعليمي، فضلاً عن عملية المراقبة والمتابعة. وفي هذا السياق، قامت وزارة التربية والتعليم، بالتعاون مع بعض الشركاء الدوليين، بتطوير بعض الاختبارات القياسية التي تمثل منطلقات للتقدم في التعليم مثل: "برنامج تقديم المشورة للطلاب فيما يتعلق بالعمل" (CAPS*)، و"اختبارات وفرص الطلاب من أجل تعليم إيجابي" (SCOPE*) و"دراسة أساسية عن المنطقة" (MAP*) وقد حظي المدرسون، ومهنة التدريس، باهتمام كبير أثناء فترة مراجعة إصلاح التعليم (٢٠٠٣-٢٠٠٨) من خلال مختلف القوانين، والقرارات وآليات الحوافز. وكانت وزارة التربية والتعليم تولي اهتمامًا كبيرًا للتدريب وبناء القدرات لعناصر التغيير الأهم – "المدرسون". وقد أسفر ذلك عن تدريب مجموعة من المتدربين بلغ عددهم الإجمالي ١,٨٣٢,٥٦٨ حتى تاريخه، في مختلف مستويات التعليم ومجالاته.

وبمبادرة من سيدة مصر الأولى: السيدة سوزان مبارك، بدأ مشروع المائة مدرسة، الذي يبدأ بتطوير ١٠٠ مدرسة حكومية في الأحياء منخفضة الدخل في القاهرة. وتم تدبير الأموال اللازمة لهذه المرحلة عن طريق منح قدمتها مؤسسات المشاركة المجتمعية والقطاع الخاص، وقد تم إعادة تأهيل ١٢٤ مدرسة وإعدادها للاعتدال في محافظة القاهرة بنهاية عام ٢٠٠٨، تتوزع على مراحل التعليم المختلفة، وبعد نجاح تلك المرحلة، طُرحت ثلاث مراحل أخرى للإصلاح عن الفترة من ٢٠٠٨-٢٠١٠، شملت ٢٠٨ مدارس إضافية تحدم أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ طالب. وتجري خطط التوسع على قدم وساق، بحيث تشمل محافظتين إضافيتين (الجيزة والأقصر). وتبرز وزارة التربية والتعليم في صدارة الجهات التي تقوم الآن بتطبيق اللامركزية، وتؤدي دورها بشكل مشترك مع الأطراف المعنية ذات الصلة من أجل تفعيل برنامج اللامركزية، وإرساء الركائز الأساسية للتحويل التدريجي إلى نظام لامركزي للتعليم، وهو أمر بات مطلوبًا. وتقوم وزارة التربية والتعليم بخطوات رائدة في مجال اللامركزية في ثلاث محافظات، هي: الفيوم، والإسكندرية، والأقصر، كما تشرع الآن في إجراء عملية تحول واسعة في أساليب التدريس، ترمي إلى الانتقال من النهج التقليدي القائم على الاستظهار والحفظ، مع الاهتمام الشديد بالمضمون، إلى نهج يرتكز على التعليم المستند على المتعلم، والتعلم الفعال، والتقييم الشامل.

وفيا يتعلق بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات، فإن الهدف العام هو إيجاد، وتطوير، والحفاظ على البنية الأساسية والدعم الفني المطلوب لوضع علم التدريس الحديث موضع التنفيذ واستمراره، وإدارة التعليم والتخطيط الفعال، مع وضع الأهداف نصب الأعين مثل: تحديث وتدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا في جميع المدارس، وتنشيط دور إدارة نظم المعلومات في العملية التعليمية، وتقديم ٣٠١,١٣١ أجهزة كمبيوتر للمدارس، وربط ٢٥,٨٠٠ مدرسة بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، وزيادة عدد مدارس "مبادرة التعليم المصرية" إلى ٢٠٠٠ مدرسة إعدادية، وزيادة عدد المدارس الذكية إلى ١٧٣ مدرسة، وزيادة عدد المدرسين المتدربين على نظام الشهادة الدولية للعمل على الكمبيوتر ICDL إلى ٢٤٠,٠٠٠ مدرس، والقائمين بالتدريس على هذا النظام إلى ٤٤,٠٠٠ مدرس، والمدرسين المتدربين على برنامج التعلم من أجل المستقبل إلى ٢٦٦,٠٠٠ مدرس.

وتتضمن الخطط المستقبلية توسيع الإصلاح التعليمي المستدام والفعال، والاستمرار في عملية الوصول الفعال إلى نظام تعليمي جيد للجميع، وتعظيم الوصول إلى التعليم والرعاية المبكرة للأطفال، وتنفيذ برنامج تعميم التعليم الأساسي العام ذى التسع سنوات، والمواءمة بين التعليم الفني والثانوى العام، والتوسع في أعداد القادرين على القراءة والكتابة - باعتبار ذلك الخطوة الأولى نحو التعليم مدى الحياة، والتوسع في النظم المختلفة لتوصيل التعليم، وإرساء قواعد اللامركزية الفعالة، والمساءلة، والأخذ بنظام تداول القيادة، وبناء القدرات، والاستمرار في تطوير مهنة التعليم.

المصدر: حسن البلى: وزارة التربية والتعليم في مصر، ٢٠١٠.

CAPS: Career Advising Program For Student

SCOPE: Student Choices And Opportunities For Positive Education

MAP: Major Area Paper

والأمراض التى تؤثر على المجتمع المصرى المعاصر. إن عملية الجمع بين البعدين الاقتصادى والاجتماعى، تتطلب أن يكون التعليم بمثابة أداة شاملة للاحتواء والاندماج، والتمكين الاجتماعى، والتنافسية. وتعنى أداة الاحتواء أن يكون الحصول على التعليم، فضلاً عن جودته، على مستوى الإدراك باحتياجات الشباب، ولاسيما الشباب الضعيف، وشباب الأسر الفقيرة. أما تمكين الشباب عن طريق التعليم، فيعنى أنه يجب أن يتوخى غرس القيم، وبناء المواطنة، بغية تحويل المجتمع بطريقة ديمقراطية. ولكى يكون التعليم بمثابة أداة للتنافسية، فإنه يجب أن يتوخى تسليح الشباب بمجموعة من المعارف والمهارات المطلوبة من أجل المنافسة فى اقتصاد عالمى تحركه قاطرة المعرفة.

التعليم: هل هو أداة للاحتواء؟

إن ما يناهز ٢٢٪ من سكان مصر فى سن الدراسة، أى فى المرحلة العمرية ما بين (٦ - ١٧ سنة)، بينما نجد أن ١٠,٥٪ فى الفئة العمرية من (١٨ - ٢٢ سنة)، ثلثهم بالكامل فى التعليم العالى. وبشكل التركيب العمرى ضغوطاً هائلة على منظومة التعليم. وعلى الرغم من الخطوات الملموسة التى قطعتها الدولة لتحقيق التغطية الكاملة للتعليم الأساسى، فإن القضايا المتعلقة بعدم التكافؤ فى الحصول على التعليم، وجودة التعليم، تظل قضايا أساسية (أنظر إطار ٤-١). وقد أوضحت الأبحاث مراراً وتكراراً أن نظام التعليم فى مصر ينطوى على مستويات مختلفة من الجودة فى التعليم المدرسى، وأن مستوى الأداء التعليمى للفقراء ضعيف باستمرار، فمعدلات الالتحاق بالتعليم بينهم منخفضة، ويتركز المدارس فى مرحلة مبكرة، أو يلتحقون بتعليم الكبار، وهو تعليم من الدرجة الثانية، مما ينعكس على سوق العمل. وبينما نجد أن مصر قد أحرزت خطوات كبيرة فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية من ناحية هدف تعميم الالتحاق بالتعليم العام الأساسى، فإننا نجد أن ٢٧٪ من الشباب فيما بين (١٨ - ٢٩ سنة) لا يكملون تعليمهم الأساسى ١٠٪ لم (١٧٪ تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسى، ١٠٪ لم

وثمة عدد من المعالم البارزة التى تحققت فى إصلاح منظومة التعليم فى مصر، ففى التعليم العالى، تم فتح الباب أمام تواجد القطاع الخاص، وتطبيق نظام المشاركة فى تكاليف بعض البرامج الخاصة بالجامعات الحكومية، والأخذ بنظام الأجور الذى يركز على أداء العاملين الجدد فى الجامعات الحكومية، وهناك مشروع القانون الجديد المقترح الذى يسمح بإنشاء مؤسسات غير هادفة إلى الربح فى مجال التعليم العالى، وهذا يمثل بعض تلك الإصلاحات، فضلاً عن الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعليم الطلاب، وتدريب المدرسين من أجل استخدام التكنولوجيا استخداماً فعالاً، واكتساب المهارات التكنولوجية المطلوبة للعمل بشكل فعال فى بيئة تعليمية تقوم على الاستخدام الواسع للتكنولوجيا، التى أصبحت مندمجة تماماً فى السياسات التعليمية لوزارة التربية والتعليم^٢.

وعلى الرغم من ذلك، كان هناك تدهور ملحوظ فى جودة التعليم العالى خلال العقود الثلاثة الأخيرة، تجلّى فى عدم المواءمة بين احتياجات سوق العمل، والزيادة المضطردة باستمرار فى عرض الخريجين (انظر الفصل الحادى عشر). وفى الواقع، تجلّى هذا أيضاً فى التدريب الفنى والمهنى لمن يستكملوا التعليم العام (أنظر الفصل الثانى عشر)، ولقد أدى ازدياد الجامعات بالطلاب، وضعف التسهيلات المتاحة، والعدد المحدود من أعضاء هيئة التدريس - المثقلين بأعباء العمل - إلى تدهور التعليم^٣. ثم إن برامج الفرصة الثانية بالنسبة للمتسربين من المدارس لم تتواءم مع احتياجات السوق، كما أنها لم تنجح فى الوصول إلى الشباب المحروم.

ولكى نفى بما هو مطلوباً، فإنه لا بد من تعديل منظومة التعليم بجميع عناصرها بحيث تتناسب مع توجه التنمية الاقتصادية فى مصر، وتلك التنمية عبارة عن مزيج من الصناعة، واقتصاد الخدمات، وهذا الأخيرة تأخذ الدور القيادى الأبرز. ومع ذلك، فإنه من الخطأ الفادح، التركيز فقط على الأبعاد الاقتصادية للتعليم، فالتعليم وسيلة مهمة لعلاج العلل

حكومية (٩٠٪ في امتحان إتمام المرحلة الثانوية)، وتزايد احتمالات التفوق زيادة طردية عندما يكون الطالب في مدرسة خاصة أو في مدرسة حكومية تجريبية. ونجد أن أكثر من ٥٠٪ من طلاب المدارس الحكومية التجريبية من المتفوقين، مقارنة بـ ٩٪ من المدارس الحكومية العادية. ومن بين طلاب المدارس الخاصة، نجد أن ٣٥٪ منهم من المتفوقين، وتجدر ملاحظة أن نوع المدرسة دليل على الوضع الاقتصادي-الاجتماعي، حيث إن المدارس الخاصة والمدارس التجريبية الحكومية تفرض رسومًا عالية مقارنة بالمدارس الحكومية العادية.

ويتضاءل وجود التلاميذ من الأسر الفقيرة كلما ارتقينا في مراحل التعليم، لأن النجاح في إحدى المراحل مؤشر قوى ينبئ بالنجاح في المراحل اللاحقة، ونجد أن ٤,٣٪ فقط من طلاب التعليم العالي يأتون من الفئات منخفضة الدخل، كما أن معظم طلاب الجامعة يأتون من فئتي الشريحة الرابعة، (٢٧,١٪) والخامسة (٤٦,٥٪) الأكثر ثراءً. أما الفقراء فهم أكثر تمثيلًا في المعاهد التعليمية نظام السنتين، حيث يمثلون نسبة ١١٪ من مجتمع الطلاب، مع ارتفاع نسبة تمثيل الطلاب الريفيين. ومن بين الذين استكملوا تعليمهم الجامعي، نجد أن ٥٢٪ يأتون من الفئة الأكثر ثراءً، ومعظمهم من المناطق الحضرية، مما يوضح الارتباط القوي بين التفوق المدرسي والخلفية الاقتصادية-الاجتماعية للطلاب. ومن حيث التوزيع بين الريف والحضر، نجد أن طلاب المناطق الحضرية يشكلون أكثر من ٦٣٪ من بين أولئك الذين استكملوا تعليمهم الجامعي من الشباب، ٥٠٪ من بين أولئك الذين استكملوا تعليمهم في المعاهد التعليمية نظام السنتين^٩.

وإذا كان فتح الباب إلى التعليم العالي أحد المبادئ الرئيسية التي توجه عملية التوسع في الجامعات الحكومية في فترة ما بعد قيام الثورة، فإن سياسة التعليم الحكومي المجاني قد قللت من جودة التعليم من نواحي عديدة. وباستبعاد جامعة الأزهر للتعليم الديني (التي تضم ١٨٪ من إجمالي الطلاب الجامعيين المقيدين)، نجد إن العدد الإجمالي للجامعات المصرية في عام ٢٠٠٨، بلغ ١٧ جامعة حكومية، وبلغ إجمالي عدد الطلاب المقيدين بها ١,٤٣ مليون طالب، في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (جدول ٤-١). وإذا كانت الأعداد الكبيرة لخريجي التعليم العالي في الجامعة يمكن أن تكون مؤشرًا إيجابيًا للتنمية، فإن مشكلة دخول سوق العمل، قد أدت إلى تفاقم البطالة (أنظر فصل ١١ لمزيد من التفاصيل)، ولم يصادف التعليم المدرسي الابتدائي والثانوي نجاحًا من حيث الجودة أيضًا، ذلك أن تكس الطلاب في الفصول، وعدم توفر المعلمين المؤهلين (أنظر جدول ٤-٢) قد أثر في إمكانية نقل خبرات التعليم الجيد إلى الطلاب.

يلتحقوا أصلاً بالمدارس). ووفقًا لمسح النشء والشباب في مصر ٢٠١٠، فإن الذين جاءوا من الأسر الأشد فقرًا، يتوزعون بين ثلاث فئات رئيسية: الذين لم يلتحقوا بالمدارس أصلاً (٢٩٪)، والذين تسربوا من المدارس قبل استكمال تعليمهم الأساسي (٢٤٪)، والذين استكملوا تعليمهم الثانوي الفني (٢٩٪).

ويعتبر الوضع الاقتصادي-الاجتماعي، والحالة الأسرية هما العنصران الرئيسيان للتمييز بالإنجاز التعليمي في مصر، فالأطفال الذين ينتمون إلى الأسر التي تقع في الفئات الوسطى أو العليا من الثروة من الأرجح أن يكون أدائهم أفضل في امتحانات الشهادات العامة وأن يلتحقوا بمنظومة التعليم العالي، أما الذين يأتون من أسر فقيرة، فإنهم يشكلون ٥,٣٪ من المتفوقين^{١٠} في مرحلة التعليم الابتدائي، ٣٪ في المرحلة الإعدادية، ٥,٥٪ فقط في مرحلة التعليم الثانوي العام، بما يعني أن حضور التلاميذ الذين ينتمون إلى الأسر الفقيرة يكون في أعلى معدلاته في المرحلة الابتدائية. إن وضع الأسر التي ترزح تحت ضغط الفقر، وتعاني من ضعف التسهيلات التعليمية، يؤدي إلى أن يدفع الطلاب ضريبة ذلك مع تقدمهم في النظام التعليمي، ويؤدي إلى انخفاض مستويات إنجازاتهم.

كما أن الإقامة في الريف/الحضر تعتبر عنصرًا آخر للتمييز بالتفوق المدرسي، فالمتفوقون في الدراسة يأتون في الغالب من المناطق الحضرية، ويزيد أثر الإقامة في المناطق الريفية مع تقدم الطالب في المراحل التعليمية، ذلك أن وجود الطلاب الريفيين ضعيف بين الطلاب المتفوقين في امتحان شهادة الثانوية العامة، وأن أعلى تواجد لهم في مرحلة التعليم الإبتدائي^{١١}. ونجد، في الواقع، أن المناطق الريفية بها نسبة مذهلة تبلغ ٨٠٪ من أولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس. ويتضح البعد النوعي، بصفة خاصة، في هذه الفئة، حيث تشكل الإناث نسبة ٨٢٪ من أولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس^{١٢}، أما الوضع بالنسبة للتسرب من المدارس فيختلف اختلافًا طفيفًا. ونجد أن معظم التسرب من المدارس يكون في المناطق الريفية (٦٥٪)، شأنه شأن عدم الالتحاق بالمدارس أصلاً، ومع ذلك، فإن البُعد النوعي أقل وضوحًا بين المتسربين من المدارس، من بين أولئك الذين لم يلتحقوا أصلاً بالمدارس، حيث تشكل الإناث نسبة ٥٢٪ فقط من المتسربين. ومن حيث الحالة الاقتصادية-الاجتماعية نجد أن التسرب من المدارس موزع توزيعًا يكاد يكون متساويًا، على خلاف عدم الالتحاق بالمدارس أصلاً. وعلى ذلك، نجد أن حالات التسرب في أدنى شريحتين للثروة، تمثل ٥٥٪ من الحالات^{١٣}.

ومن حيث نوع المدارس، نجد أن غالبية المتفوقين يأتون من مدارس

إطار ٤-٢: سياسات القبول في التعليم العالي

يستند النظام الحالي للقبول بالجامعات إلى الدرجات التي يحصل عليها الطالب في نفس العام الذي تجرى فيه امتحانات شهادة الثانوية العامة على مستوى الجمهورية. وبهذا يتحدد مستقبل الطالب وفقا لهذه الفرصة الواحدة التي يطلق عليها الخبراء High stake exam، ولهذا توجه العملية التعليمية كلها، والمنهج تجاه الامتحان الواحد، وتختزل العملية التعليمية بأكملها في مجرد عمليات حفظ وتلقين للمواد الدراسية التي تركز عليها الامتحانات النهائية. ويعتبر هذا النظام من أحد الأسباب الرئيسية لظاهرة الدروس الخصوصية. ومن أجل معالجة سلبيات النظام الحالي عُقد في مايو ٢٠٠٨ مؤتمر قومي لتطوير التعليم الثانوى وسياسات القبول بالتعليم العالي، تحت رعاية السيد رئيس الجمهورية.

وصدر عن هذا المؤتمر مجموعة توصيات مهمة للإصلاح من أهمها أن يتم قبول الطلاب الحاصلين على شهادة إتمام التعليم الثانوى بالتعليم العالي من خلال اختبار قدرات قطاعى تحريره وزارة التعليم العالي من خلال مراكز تقييم متخصصة، وأن يكون للطلاب الحق في التقدم إلى اختبار القدرات القطاعية أكثر من مرة خلال مدة خمس سنوات وهذه قضية مهمة يتعين طرحها للحوار القومى. وهناك أصوات من بعض الجهات في مصر تطالب أن يكون هناك ما يسمى بالمجموع الاعتبارى الذى يتكون من نسبة مئوية من مجموع اختبارات القدرات القطاعية بالتعليم العالمى بالإضافة إلى نسبة من مجموع امتحان شهادة الثانوية العامة. وهذا المقترح الأخير يعد مقترحاً خطيراً لأنه يعيد ارتباط الثانوية العامة بالقبول بالجامعات ويطلق عليه coupling system، بينما يتجه العالم إلى فك الارتباط decoupling بين التعليم الثانوى والجامعات.

إن دراسة الاتجاهات العالمية الحالية في نظم القبول بالجامعات تبين أن معظم دول العالم تجعل سياسة القبول إما معتمدة على الامتحانات الثانوية النهائية، والتي تسمى exit exam، كما في تونس، وانجلترا، وماليزيا، وأعلى اختبار قدرات فقط للقبول في الجامعات، ويطلق عليه entrance exam كما في معظم الولايات الأمريكية، وتركيا، وغيرها إن التشدد في امتحانات إتمام الدراسة الثانوية exit exam يشكل غالبا عنق الزجاجة في النظام التعليمى، وتسبب في نمو ظاهرة الدروس الخصوصية، ولهذا تعمل الدول التي تطبق هذا النظام على الأخذ في الاعتبار أداء الطالب كجزء من شهادة إتمام مرحلة الدراسة الثانوية كما هو الحال بالنسبة لامتحانات GCSE بانجلترا. ومع هذا فإن هذا النوع من الامتحانات التي تجرى على المستوى القومى يحقق لهذه الدول مراكز متقدمة في الاختبارات العالمية مثل PISA.

أما النظام الأمريكى فإنه لا يعتمد على امتحان قومى لإتمام الشهادة الثانوية، ولكنه يعتمد على اختبارات مقننة للقدرات يطلق عليها scholastic aptitude test (SAT) أو كما في بعض الولايات اختبار American College Test. وهذا النظام الأخير من شأنه أن يقلل التوتر في مراحل التعليم قبل الجامعى ويجعل العملية التعليمية مهتمة بأداء المتعلم واهتماماته ويفتح الباب أمام الاهتمام بمهارات الحياة، والتفكير الناقد والإبداعى، وتقل مع هذا النظام أو تكاد تنعدم - ظاهرة الدروس الخصوصية في المراحل الثانوية - ومع هذا لا يمكن هذا النظام الدول التي أخذت به من شغل مراكز متقدمة في الاختبارات العالمية

المصدر: حسن البلوى، وزارة التعليم

التعليم كأداة بالغة الأهمية من أجل التنافسية فى الاقتصاد العالمى

يعتمد النجاح الاقتصادى بشكل متزايد على الاستغلال الفعال للأصول غير الملموسة مثل: المعرفة، والمهارات، والقدرات الإبداعية، باعتبارها مورداً أساسياً للمزايا التنافسية. والتعليم هو الأساس المتين للتنافسية، ولقد تحولت معظم الدول المتقدمة بالفعل إلى اقتصاد الخدمات مع ما ينطوى عليه من قلة عدد الوظائف في التصنيع، وزيادتها في خدمات المعلومات. ولقد تحرك هذا الاتجاه بالتوازي مع التغييرات في جانب العرض، التي انعكست في التركيز المتزايد على التعليم العالي، ونظام التعليم الذى يحركه الطلب، الذى يستجيب لما يتطلبه الاقتصاد الجديد من المهارات.

وإذا كانت نظريات النمو الجديدة تشير إلى أن الدول النامية لديها

إن كثيراً من العوامل التى تؤثر في جودة التعليم العالى ذات طبيعة مالية. ويعتبر عدم كفاءة الإنفاق العام على التعليم العالى إحدى المشكلات الرئيسية، حيث نجد إن ٧٨٪ من ميزانية التعليم العالى في مصر مخصصة للنفقات الجارية، ٢٢٪ فقط مخصصة للنفقات الرأسمالية (مثل: الصيانة، والنهوض بالبنية الأساسية لمواجهة الأعداد المتزايدة من الطلاب المقيدون في مرحلة ما بعد التعليم الثانوى). كما أن ٧٥٪ على الأقل من النفقات الجارية تخصص للمرتبات والأجور، بل إن الصورة تصبح أكثر قتامة عندما نأخذ في الاعتبار أن ٥٠٪ من إجمالى العاملين في الجامعات المصرية، إداريون، والنصف الآخر من الأكاديميين^١. ومن الناحية الإيجابية، نجد أن الفجوة بين الجنسين في مؤسسات التعليم العالى قد سُدَّت، حيث إن الإناث يشكلن ٥٦٪ من أولئك الذين استكملوا التعليم الجامعى، كما أنهم يشكلن أيضاً ٥٣,٨٪ من أولئك الذين استكملوا تعليمهم في المعاهد العليا نظام الستين، التى تمنحهم شهادات الدبلوم^٢.

جدول ١-٤ عدد المسجلين في الجامعات والخريجين منها وفقاً للجامعة في العام الدراسي ٢٠٠٩/٢٠٠٨

الجامعة	عدد المسجلين	النسبة المئوية %	عدد الخريجين (٢٠٠٨/٢٠٠٧)	النسبة المئوية %
القاهرة	١٨٩٩٤٨	١٣,٢٩	٣٠٨٦٥	١٠,٩٩
الاسكندرية	١٧٥٣٧٩	١٢,٢٧	٣٠١٨٧	١٠,٧٥
عين شمس	١٧٠٩١٣	١١,٩٦	٣٦١٠٠	١٢,٨٥
أسيوط	٧١٠٩٦	٤,٩٨	١٣٢٧١	٤,٧٢
طنطا	٩٦٨٤٢	٦,٧٨	٢٠٤٩٣	٧,٢٩
المنصورة	١٢٥٠١٢	٨,٧٥	٢٤١٦٣	٨,٦٠
الزقازيق	١٠٢٨١٦	٧,٢٠	٢٠٥٧٠	٧,٣٢
حلوان	١٠٠٤٠١	٧,٠٣	١٨٤٠١	٦,٥٥
المنيا	٤٧٤٥٤	٣,٣٢	١١٥٤٨	٤,١١
المنوفية	٧٣٢٧٩	٥,١٣	١٧٦٢٦	٦,٢٧
قناة السويس	٤٩٦٩٣	٣,٤٨	١١٥٤٦	٤,١١
جنوب الوادي	٤٤٠٩٩	٣,٠٩	٩٠٦٦	٣,٢٣
بنى سويف	٤٣٣٠٧	٣,٠٣	٨٣٤٧	٢,٩٧
الفيوم	٢٣٧٧٧	١,٦٦	٤٧٢٢	١,٦٨
بنها	٦٠٥٥١	٤,٢٤	١١٥٤٣	٤,١١
كفر الشيخ	٢٥٢٠٤	١,٧٦	٦٢٢٨	٢,٢٢
سوهاج	٢٩١٠١	٢,٠٤	٦٢٤٤	٢,٢٢
الإجمالي	١٤٢٨٨٧٢		٢٨٠٩٢٠	

المصدر: الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للجامعات، إحصائيات تطوير التعليم العالي

جدول ٢-٤: أعداد المدرسين المؤهلين وغير المؤهلين عن عام

عدد المدرسين غير المؤهلين بدون إعداد تعليمي سابق على الخدمة	عدد المدرسين المؤهلين من كلية التربية	المستوى التعليمي
٥٣,٧٧٦ (٢٨%)	١٤٦,٧٧٣ (٧٢%)	الاعدادي
٣١,٣١٣	٦٩,٨٢٢	الثانوي

المصدر: وزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٧ الخطة الاستراتيجية القومية لإصلاح التعليم ما قبل الجامعي في مصر، ملاحق.

جدول ٣-٤: توزيع تقييم مهارات شباب العاملين وفقاً لبحث

"الانتقال من المدرسة إلى العمل" لأصحاب الأعمال عام ٢٠٠٥

النسبة المئوية %	مهارات العاملين	جيد جداً	متوسط	ضعيف
١٨,٢	مهارات فنية مطلوبة	١٨,٢	٥٠,٥	٣١,٣
١٠,١	تدريبات عملية مدرسية	١٠,١	٤٢,٤	٤٧,٥
٣٨,٦	مهارات الاتصال	٣٨,٦	٤٩,٤	١٢
٣٩,٢	مهارات الكتابة	٣٩,٢	٤١	١٩,٨
٢٢,٤	القدرة على تطبيق المعلومات المدرسية المكتسبة	٢٢,٤	٣٧	٤٠,٦
٦٢,٩	الالتزام والانضباط	٦٢,٩	٢٨,٩	٨,٢
١٣,٥	الاستعداد العام	١٣,٥	٦٦,١	٢٠,٥

المصدر: منظمة العمل الدولية (٢٠٠٦)، الانتقال من المدرسة إلى العمل، شواهد من مصر: التقرير الختامي.

الآن فرص أفضل للحاق بركب التقدم، طالما أن لديها قوى عاملة تستطيع تطوير تكنولوجيات جديدة، أو تستطيع الأخذ بالتكنولوجيا الأجنبية واستخدامها^{١٢}، وفي حالة مصر نجد أن من معوقات أداؤها التنافسي، ضعف إنجازات التعليم العالي بها، وقصور الصناعات التنافسية عن استيعاب العرض الزائد من الخريجين والعمالة الماهرة^{١٣}. وثمة عقبة أخرى، ألا وهي: التفضيل الشديد للتعليم الذي يُعد لوظائف إدارية، حيث نجد أن حوالي ٦٤% من الطلاب المقيدين في الجامعات المصرية في العام الدراسي ٢٠٠٨/٢٠٠٧، كانوا مقيدين في الدراسات الاجتماعية (التجارة، والحقوق، والآداب، والتربية)، أما الطلاب المقيدون في الهندسة، والطب، والصيدلة، والعلوم، فكان عددهم محدوداً بالنسبة لإجمالي عدد الطلاب، حيث كانوا يمثلون ١٧,٦% من الطلاب المقيدين. ويصدق نفس الشيء على خريجي العلوم التطبيقية الذين يمثلون حوالي ١٥,٢% من النسبة المئوية الإجمالية للخريجين. ولا غرابة في هذا السياق، أن تعتمد مصر اعتماداً شديداً في مشروعات التنمية على الخبرات الأجنبية^{١٤}. بل يمكن أن نذهب إلى القول أيضاً بأن قدرة صناعة الخدمات والصناعات التحويلية على النمو والتطور باستخدام الشهادات التي تمنحها معاهد التعليم العالي هي قدرة محدودة.

إن قدرة الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة، على العمل، لم تكن واعدة (أنظر جدول ٣-٤) وطبقاً لمسح أجرته منظمة العمل الدولية^{١٥}،



الهندسة، والطب، والإدارة، والإعلام، ولكن تلك الجامعات لا تساهم في تحسين نوعية الخريجين الذين يتطلبهم سوق العمل^{١٧}.

وعلى الرغم من ذلك، فإنه طرأت الآن بعض التطورات الإيجابية، حيث اتخذت مبادرات جديدة عديدة في الجامعات الحكومية والخاصة، لبث روح ريادة الأعمال الحرة، مع وجود بعض البرامج المرتبطة بمشروعات إقليمية، ومن الأمثلة على ذلك مبادرة "إفهم" وهي مبادرة مشتركة بين جامعة القاهرة والجمعية المصرية لصغار رجال الأعمال تستهدف تشجيع الطلاب على خلق فرص خاصة بهم لريادة الأعمال. وهذا البرنامج الذي يتضمن مناهج بخلاف المناهج الدراسية المعتادة، يطرح قيم خوض المخاطر، والتفكير الإبداعي والنقدى، والمسؤولية المدنية. ويعرض مركز المشروعات الصغيرة والمتوسطة بجامعة حلوان، على شباب الخريجين، الخدمات والتدريب، بشأن كيفية تأسيس المشروعات، وطريقة الحصول على التمويل.

ويشير التقييم المبدئي لمعظم تلك المبادرات إلى أن هنالك عدم تنسيق، أو متابعة، أو تقييم، بل أن بعض البرامج تتداخل مع بعضها البعض، كما أن الطريق إلى تنظيم المشروعات يظل غير واضح. وينخرط الطلاب في عدة مشروعات، ولكن البرامج تفتقر إلى وضوح الرؤية والتواصل مع الأطراف المعنية الرئيسية الذين يمكنهم الإشراف على تجاربهم الجديدة. ثم إن الروابط بين المشروعات نادرة أيضًا. وفي هذا الخصوص، يمكن للمسؤولية الاجتماعية للشركات أن تلعب دورًا بارزًا في وضع رؤية متسقة، وخطة وبرامج، لتعزيز أثر تعليم ريادة الأعمال.

كانت درجة رضا أصحاب الأعمال عن الشباب المشتغلين لديهم، مقبولة بصفة عامة (٦٦٪)، ومع ذلك، فإن كثيرًا من أرباب الأعمال قد انتقدوا ضعف قدرات شباب الخريجين على تطبيق المعرفة المكتسبة (٤١٪ من أرباب الأعمال قيموا تلك القدرات على أنها ضعيفة)، وانصرف نفس التقييم الضعيف إلى التدريب العملى الذى قُدم للشباب المتقدمين لطلب وظائف في المدارس (٤٨٪ من أرباب العمل). وهكذا، بات واضحًا أن نظام التعليم والتدريب قد أخفق في إنتاج المهارات المطلوبة للقيام بالعمل (أنظر إطار ٤-٢).

ويشكل خريجو الجامعة ما يناهز ١٢,٢٪ من قوة العمل في مصر، بينما يشكل حملة الدبلومات العليا، وشهادات الماجستير، والدكتوراة نسبة ٠,٤٪ أخرى، من قوة العمل. وفيما يتعلق بترتيب معدلات بطالة الخريجين في مختلف مجالات التخصص، فإن أعلى معدلات البطالة أثناء الفترة من عام ٢٠٠٢ - ٢٠٠٤ كانت بين خريجي التجارة (٣٤,٧٪)، تليها الآداب والآثار (١٥,٣٪ لكل منهما)، ثم الزراعة، والحقوق (١٤,٥٪ لكل منها) ومجالات أخرى من التخصص (١٠٪)، والخدمات الاجتماعية (٧,٣٪)، وأخيرًا الهندسة (٣,٨٪)^{١٨}.

ومن المفترض أن ترفع الجامعات الخاصة من مستوى الخريجين، على افتراض أنها مؤسسات تعليمية حرة، بيد أنها، إلى حد كبير، تكمل وتكرر مناهج الجامعات الحكومية، دون أية إضافية نوعية، حيث تستخدم في الغالب نفس المجموعة من أساتذة التعليم، وتعمل على اجتذاب الطلاب ذوى المجاميع المنخفضة، الذين يركزون أساسًا على

إطار ٤-٣: المعركة ضد البطالة

تشهد مصر حاليًا أعلى معدلات النمو كثافة في أعداد الشباب بالفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة) مما يضع أعباءً هائلة على قدرة سوق العمل لتأمين فرص العمل للوافدين الجدد إلى السوق. يتمثل التحدي الكبير الذي يواجه صانعي السياسات في تأمين التشغيل للأعداد الغفيرة والمتزايدة من الوافدين لسوق العمل. ولمواجهة هذا التحدي، تقوم الحكومة المصرية الآن بوضع "خطة عمل قومية" تركز على الشباب كأصل من الأصول، وكجزء من تلك الخطة تم إجراء "تحليل مسح الانتقال من المدرسة إلى العمل" - بالتعاون مع منظمة العمل الدولية - وذلك بغرض وضع سياسات ملائمة للشباب. ويقوم المسح بتحليل أوضاع التشغيل والتعليم للشباب من خلال مفهوم الانتقال من المدرسة إلى العمل، والمصمم من أجل تقييم مدى السهولة التي ينتقل بها الشباب من المدرسة إلى أول "عمل" يقوم به.

استخدم المسح عينة من ٤٠٠٠ شاب، من ٥٥٢٠ أسرة من جميع أنحاء البلاد. وغطى نطاق المسح ١٠ محافظات، تم اختيارها عشوائيًا، تمثل محافظات حضرية وريفية، ومحافظات الوجه البحري والقبلي، وقد حرص المسح على التمثيل الكافي للإناث والذكور. وبالإضافة إلى ذلك، جرت مقابلة ٣٠٠ من أصحاب الأعمال، الذين يمثلون مشروعات القطاع المنظم وغير المنظم. ومن بين المبحوثين العاملين، كان هناك ٢٢٪ من العمال الزراعيين المهرة، ٢١٪ من الحرفيين، أما القائون بالأعمال الكتابية فكانت نسبتهم ٣،٤٪ فقط. أفاد ٧٨٪ من العاطلين أن السبب الرئيسي لعدم عثورهم على عمل ملائم، يرجع إلى تضاؤل فرص العمل حاليًا. يرى ما يقرب من ٥٠٪ من عينة أصحاب الأعمال أن التدريب العملي -لطالبي الوظيفة- الذي تلقوه في المدرسة، وقدرتهم على تطبيق ما تعلموه، ضعيفة للغاية.

أن ٧٪ من الشباب العاملين / أو الشباب الذين يعملون لحساب أنفسهم، قد تلقوا تدريبًا في مجال النشاط الذي يقومون به حاليًا. من بين النسبة المتوية الصغيرة من الشباب الذين يعملون لحساب أنفسهم، أفاد ٧٧٪ منهم بأنهم لم يتلقوا أية مساعدات من الأصدقاء، أو الأسرة، من أجل إنشاء مشروعاتهم، وذكر ٩٠٪ منهم بأن أنشطتهم مربحة. وفيما يتعلق بمدى سهولة الانتقال من المدرسة إلى العمل، شهد معظم الشباب الذين عملوا في قطاع الزراعة / صيد الأسماك انتقالًا سهلاً، بينما شهد معظم الشباب الذين انتقلوا إلى مهن أخرى صعوبة في عملية الانتقال إلى تلك المهن جميعًا، وخصوصًا الأعمال التي تتطلب مهارات عالية. إن ما يقرب من ٥٠٪ ممن شهدوا انتقالًا سهلاً لم يذهبوا إلى المدارس إطلاقًا، بالمقارنة بـ ٢٤٪ فقط ممن حصلوا على تعليم ثانوي فني، و ٣٢،٦٪ ممن حصلوا على تعليم جامعي.

إن الحقائق التي يقدمها المسح تبرز فكرة أصبحت سائدة اليوم، وهي أن الحصول على التعليم ليس ضمانًا للحصول على العمل، فالشباب المتعلم ليست لديه ميزة عندما يتطرق الأمر إلى البحث في سوق العمل عن فرصة للالتحاق بالعمل. ويبدو أن العكس صحيح في واقع الأمر، لأن ذلك يعكس -مرة أخرى- عدم التوافق بين مهارات الباحثين عن فرص عمل، وبين ما يعرضه أرباب العمل.

ويعجز سوق العمل حاليًا عن توفير فرص عمل كافية تلبي احتياجات كافة الباحثين عن العمل، وخصوصًا المتعلمين. ولهذا، فقد حان الوقت للتحويل إلى حل بديل ألا وهو تهيئة الشباب بما يتناسب مع احتياجات السوق. وإذا كان ما سبق لا يعني التقليل من أهمية التعليم الرسمي، فإنه يشير بشدة إلى ضرورة تقديم بعض أشكال التدريب، والتوجه بصفة خاصة نحو القطاعات القادرة على استيعاب مزيد من القوى العاملة. وثمة حاجة شديدة إلى التركيز على التعليم المهني، والتدريب، وبناء المهارات. ويجب تشجيع شركات القطاع الخاص، والمصانع، والمشروعات الموجودة على الصعيد المحلي (وربما إلزامها قانونًا) على تحمل بعض المسؤوليات فيما يتعلق باستيعاب بعض طاقات الشباب الهائلة. وثمة بعض المبادرات الكبرى مثل مشروع مبارك - كول، ولكن ترد عليه بعض القيود، بسبب القدرات المحدودة لمصانع القطاع الخاص القائمة، على استيعاب المتدربين. ويبدو الحل في توفير بعض الحوافز التي يمكن للقطاع الخاص بموجبها أن يأخذ بعض المتدربين، بشكل منظم ودوري، وأن يقوم بتدريبهم ثم يعرض عليهم فرص عمل لائقة ومضمونة.

أعدت هذا الإطار: نهال علوان، لتقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠.

التعليم كأداة للتمكين الاجتماعي

- توجد قوى عديدة تدفع جامعات هذه الأيام نحو زيادة الانخراط في شؤون المجتمع المدني:
- دعوة متجددة لربط المواد الأكاديمية بقضايا عالم الواقع.
- توافق الآراء حول أهمية المشاركة القومية في شؤون المجتمع،
- المهموم العامة بشأن عدم الأمان الاقتصادي، وعدم الأمان الإنساني بصفة عامة، تدهور البيئة، والجوع، وضعف المستوى التعليمي، والفقر، والإسكان، والرعاية الصحية.
- تعتبر الجامعات مهياً استراتيجياً للانخراط في الشؤون العامة، حيث يتوفر لديها أعضاء هيئة التدريس الحاصلون على شهادات

مواجهة التحديات

تمة تحديات تواجه إصلاح النظام التعليمي، وهي مسائل واردة، ويمكن تصنيفها إلى تحديات قصيرة الأجل، ومتوسطة الأجل، وطويلة الأجل على النحو التالي:

قدرة سوق العمل على استيعاب خريجي الدراسات الإنسانية والاجتماعية.

وكان قد تم توثيق عدم وجود علاقة واضحة بين التعليم الجامعي في هذه المواد، واحتمالات فرص العمل^{١٦} ومع وجود ٦٥٪ من طلاب الجامعة مقعدين في الدراسات الإنسانية والاجتماعية، فإن المسألة الملحة تنصرف إلى كيفية تعزيز قابلية هؤلاء الخريجين للتوظيف، وقدراتهم على الإنتاج والحصول على دخل. إن عدم التوافق القائم بين هذه الدراسات وفرص التشغيل لا يمكن التصدي له بتدعيم الحوافز التي تؤدي إلى استمرار هذا التوافق. وقد يكمن الحل في مراجعة المناهج حتى تشمل مهارات عملية بدلاً من تصميم الوظائف بشكل يجعلها تتواءم مع ما تعلمه الطلاب واهتماماتهم. وعلى سبيل المثال، لوحظ أن خريجات الدراسات الإنسانية كن أكثر اهتماماً بالحياة الاجتماعية من نواحيها المختلفة، فضلاً عن التنمية الشخصية، والقيام بشئ مفيد للمجتمع^{١٧}، وبناءً على ذلك فإن مهارات التدريس التي تؤهل للعمل في رياض الأطفال ودور الحضانة المدرسية، يمكن اعتبارها بيئة عمل جيدة للخريجات اللاتي يمثلن معظم خريجي الدراسات الإنسانية.

ومع ذلك، فإنه لا بد من إيلاء الاهتمام، في الأجل القصير، لنشر رسالة بين الشباب لتنبههم إلى أنهم قد يلتحقون في مجالات تعاني من احتمالات البطالة. ويقتضى الأمر من وسائل الإعلام، ووزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة القوى العاملة، الاستئثار في حملات الدعاية الموجهة إلى الشباب من جميع الطبقات الاجتماعية لإبلاغهم بشأن المهارات والتخصصات التي يوجد بها عجز في سوق العمل. تكاملاً مع تلك الحملات، فإنه ينبغي توجيه الجهود نحو الحد من الإقبال على الدراسات التي ترمز للمكانة الاجتماعية. وعلاوة على ذلك، فإنه لا بد من وضع نظام كفء للاستشارات الخاصة ببناء المسار الوظيفي، للمواءمة بين عرض خريجي الجامعة والطلب عليهم.

إن المعلومات المتاحة للشباب في مصر لا تسمح لهم بإجراء خيارات واقعية بخصوص البدائل المتاحة أمامهم، ويتطلب الأمر وضع قاعدة بيانات، وإتاحتها للجميع بشأن الطلب على المهن المختلفة والقطاعات النامية في الاقتصاد. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب التأكيد على شروط الدخول إلى سوق العمل التي ترتبط باحتياجات السوق. ومن الأمور

في مختلف المجالات الأكاديمية والمهنية، ولديهم امكانيات كبيرة لتحديد الحلول على المستوى المجتمعي. وهذا يعني تغيير النظرة التقليدية لدورهم من تقديم المعارف الأساسية والتطبيقية إلى حل المشكلة بطريقة عملية.

- الانخراط في شئون المجتمع المدني يلعب دوراً رئيسياً في الحفاظ على صلة قوية بين الجامعات والمجتمع.

وفي مصر، بات لزاماً - من أجل مواجهة التحديات الاجتماعية المعقدة - توجيه المناهج الجامعية، وأنشطة المناهج الأخرى، من أجل التصدي للتحديات الجديدة، وعمل ما يلزم لمواجهة. وتتمثل إحدى المشكلات في عدم وجود المناهج الملائمة التي تعالج التعليم معالجة من شأنها خدمة التنمية المستدامة، فضلاً عن عدم وجود مناهج وطرق تعليمية تفضي إلى إدخال "التعليم من أجل التنمية المستدامة" في كثير من المواد التعليمية. ولمعالجة هذا الموضوع، نجد أن جامعة القاهرة تشارك الآن في مشروع إقليمي لمساعدة مؤسسات التعليم العالي الشريكة على تطوير المناهج وطرق التعليم بغية معالجة موضوع "التعليم من أجل التنمية"، من خلال بناء قدرات هيئة التدريس بالجامعة، وبالتالي نقل تلك المهارات والمعرفة إلى الطلاب، حتى يتمكنوا من إدراج مبادئ الاستدامة في أعمالهم وحياتهم^{١٨}. ومن المشروعات الناجحة الأخرى للجامعة، للانخراط في شئون المجتمع المدني، التوعية بفيروس (C) الذي يصيب الكبد، وبرنامج مكافحة هذا المرض، الذي يشهد الآن مراحله الأولى في مستشفى قصر العيني التعليمي التابع لجامعة القاهرة، الذي تقوم بتمويله إحدى المؤسسات الخاصة.

وعلاوة على ذلك، فإنه من أجل العمل على انخراط الطلاب في القضايا العالمية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مصر، بالاشتراك مع جامعة القاهرة في برنامج الدعوة للأهداف الإنمائية للألفية الفائز بإحدى الجوائز، وهو برنامج يرفع مستوى الوعي بالأهداف الإنمائية للألفية بقصد توعية الشباب بشأن هذه الأهداف، ووضع برنامج للبحوث بشأن فهم تلك الأهداف، والطريق المنشود لتطويع تنفيذ تلك الأهداف وفقاً لظروف المجتمع المصري من خلال تعليم تفاعلي، ونظام للبحوث.

على أن ما هو مفتقد حالياً غياب الرؤية الشاملة من أجل الانخراط في العمل العام، رؤية تقوم على انخراط الشباب في الأنشطة المجتمعية الواسعة التي لها أثرها على المجتمع. إن مفهوم الانخراط في شئون المجتمع - كإداة تعليمية أساسية - لا يوجد في المواد التعليمية التقليدية، وبالإضافة إلى ذلك، فإن إعادة توجيه نظام التعليم القائم على كافة المستويات، بغية معالجة التنمية المستدامة، مسألة ملحة وضرورية.

إدماج الفقراء من خلال التعليم

إن ثمة حاجة إلى أن تتعامل السياسات بجدية شديدة مع القيود التي يواجهها أبناء الأسر الفقيرة، من أجل تحقيق النتائج المرجوة في التعليم المدرسي، ومن أجل التأهل إلى التعليم العالي. وتتطلب البرامج معالجة قديين رئيسيين يبدآن في الأسرة، الأول: يتعلق بالجانب المالى للتعليم، ويخص البرامج المستهدفة التي تقدم نقدًا أو دعمًا عينيًا مشروطًا بالتحاق الأولاد بالمدارس. كما تعتبر خطط التغذية والوجبات مسألة مهمة للتلاميذ الفقراء، وتساعد على دعم تكلفة التعليم بالنسبة لأولئك التلاميذ الذين يأتون من أسر فقيرة. والثاني: هو الذى لا يقل أهمية عن سابقه، يتعلق بتعليم أولياء الأمور ضرورة اشتراكهم في تعليم أبنائهم، والبيئة المطلوبة لكي يتعلم الأطفال ويشبوا بطريقة صحية^{٢٥}.

ويحتاج النظام المدرسي أيضًا إلى معالجة التفاوت في توزيع الموارد، ذلك أن الأمر يتطلب تخصيص مزيد من الموارد لتحسين البيئة المدرسية في المناطق الفقيرة، وتحسين النسبة بين المدرسين والطلاب. كما أنه من المطلوب وضع برامج خاصة للحوافز التي تقدم للمدارس في المناطق الريفية والفقيرة لاجتذاب المدرسين المتمرسين الذين يمكن أن يظهر أثرهم المتميز في العملية التعليمية.

أما عن التعليم العالي، فإن المنح المادية، الدراسية، والقسائم النقدية^{٢٦}. يجب تقديمها مباشرة إلى الطلاب، ويكون استحقاق هذه المنح مشروطًا بأدائهم. ويتطلب تطبيق نظام المنح، وجود هيئة مستقلة ذات كفاءة، تقوم باختيار الطلاب المستحقين، ومن الوسائل الأخرى التي يمكن من خلالها جعل التعليم العالي أكثر عدالة نظام (القروض التي تسدد من الدخل في المستقبل) والمتاحة لتمويل تعليم هؤلاء الطلاب، وتسمح تلك القروض للطلاب بتغطية تكاليف رسوم الدراسة ومصاريف المعيشة، مقابل ما يحصلون عليه من دخل في المستقبل. والمسألة هنا تنصرف إلى متابعة أداء الطلاب المقترضين، خصوصًا بالنظر إلى التباين الشديد في المعلومات عنهم. وهنا يمكن للحكومة أن تلعب دورًا في انتقاء الطلاب ومتابعتهم كما يمكن لها أيضًا أن تلعب دورًا في تحصيل أموال السداد من خلال السلطات الضريبية^{٢٧}.

وهناك وسيلة أخرى لتمويل التعليم العالي من خلال ضريبة الخريج، وطبقًا لهذا النظام يمكن للطلاب الحصول على أموال من خلال قروض تقدمها الحكومة، وعندما يتخرجون يقومون بسداد شريحة من الدخل مدى الحياة إلى الحكومة في شكل ضريبة. وتقوم الحكومة بتجميع الإيرادات من ضريبة الخريج لسداد القرض الحكومي، بما في ذلك سعر الفائدة، ولكن القروض التي تسدد من الدخل في المستقبل، ومشروع ضريبة الخريج تكتنفها بعض العيوب المرتبطة بضمان مخاطر الدخل^{٢٨}.

المطلوبة أيضًا استكمال التعليم الجامعي ببرامج تدريب عالية الجودة، وقوية التكامل، لتزويد الخريجين الشباب بالمهارات الأساسية المطلوبة في سوق العمل (أنظر فصل ١٢)، ولقد أصبحت المهارات اللغوية ومهارات الكمبيوتر، فضلًا عن المهارات الحياتية، أمورًا أساسية وضرورية (أنظر الفصلين ٨، ١٤)^{٢٩}.

إعادة تخصيص تمويل التعليم بعد المرحلة الثانوية

يعتبر ضعف الديمقراطية في مؤسسات التعليم العالي مشكلة تعرقل أداء هذه المؤسسات في مصر، فمجالس الجامعات بالتعيين بمعرفة وزير التعليم العالي، على عكس المجالس المنتخبة. ونادرًا ما يؤخذ رأى الطلاب بشأن قضايا التعليم العالي، إذا استشيروا أصلاً، وهذا عكس ما يجري في أوروبا حيث يكون للطلاب والأساتذة رأى في إدارة جامعاتهم^{٣٠}.

ويتطلب الاستقلال الذاتي للجامعات إصلاحات تستهدف السباح بمزيد من الحريات في تحديد العدد الأمثل من الطلاب، وتعيين أعضاء هيئة التدريس من الأكاديميين، وتعيين العاملين غير الأكاديميين، والتقييم الدورى، ووضع خطط للرواتب بناءً على الأداء. كما ينطوى الاستقلال الذاتى على مزيد من الحرية في إيجاد مصادر تمويل جديدة تشمل على استرداد التكاليف، والقيام ببرامج للتدريب، والخدمات الفنية والاستشارية، وكذلك الحصول على المنح. ويعنى الاستقلال الذاتى أيضًا حرية أكثر في توزيع الموارد المالية بين مختلف الأقسام والإدارات بناءً على معايير موضوعية^{٣١}.

ويتطلب إذكاء المنافسة بين الجامعات تحوّل التمويل الحكومى للتعليم العالي من استراتيجية العرض إلى استراتيجية الطلب، ويعتبر برنامج Mexico's Progress Program أحد النماذج الناجحة في هذا الشأن، ففضلاً عن التمويل المباشر، يجب الاستفادة من التمويل غير المباشر، حيث تقدم المخصصات بناءً على صيغة تستخدم مختلف مؤشرات الأداء مثل: التفرغ الكامل، والتخصصات، والنشر في الدوريات الرئيسية، ومشروعات البحوث التي تقدم من خلال المسابقات، وعدد أعضاء هيئة التدريس المتميزين. وعلاوة على ذلك، فإن اقتسام التكاليف - على الرغم من حساسياتها اجتماعيًا وسياسيًا - هي إحدى الآليات الممكنة من أجل تمويل التعليم العالي حيث يتحول عبء تكلفة التعليم العالي من الحكومة إلى الطلبة عن طريق الرسوم الدراسية (المرجع السابق ٢٠٠٩). ويجب أن يتوازى ذلك مع مشروعات المساعدات المالية التي تقدم إلى الطلاب الفقراء ضمانًا لحصولهم على مكان في التعليم العالي على قدم المساواة مع زملائهم^{٣٢}.

وتطبيق المهارات الذاتية مثل البراعة في اللغات، والمهارات الثقافية بما فيها المرونة الكبيرة مع الفوراق الثقافية، والانفتاح على الأفكار الجديدة والمختلفة، والقدرة على التكيف مع التغيير. وعلى هذا، فإن المواد الأساسية للتعلم في مجال التعليم العالي، يمكن أن تشمل على المعرفة بالثقافات الإنسانية، والعالم الطبيعي، والمهارات الفكرية والعلمية، والمسؤوليات الشخصية والاجتماعية، والتعليم التكاملي.

وللاستفادة من الأثر التراكمي للتعليم، فإنه من المهم بث تلك المهارات في المنظومة التعليمية برمتها، بدءاً من التعليم الابتدائي. وفي مصر، فإن المطلوب بشدة، هو نظام التعليم الذي يحركه الطلب، الذي يستجيب لاحتياجات وتحديات سوق العمل والبيئة العالمية في الوقت المناسب. وعلى سبيل المثال، فإنه بالنسبة للصناعات التي تقوم على التوسع السريع في استخدام الحاسب الآلي، والشركات التي تقوم على استشارات ضخمة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نجد أن ثمة طلباً متزايداً على حل المشكلات، ومهارات التفكير العلمي والعمل، ومهارات الاتصالات المعقدة. إن خدمات التجهيد الوليدة في مصر، تتطلب براعة في اللغات خلاف اللغة العربية. ويتطلب فهم الثقافات الأخرى نوعاً من التعليم التكاملي. ومع التسليم بتعقيد عملية التعليم، فإن تحديات النمو، والمنافسة العالمية، وطبيعة الإصلاحات التعليمية، لابد أن تعكس هذه الحقائق البارزة، من خلال تخصيص مزيد من الموارد بغية وضع نظام للحوافز من أجل الارتقاء بالمنتج التعليمي^{٢١}.

ولهذا، فإن ثمة ضرورة لتحسين محتوى المناهج والمواد الإضافية خارج المناهج، بحيث تلبى الطلب المتزايد على مهارات البرامج Software والأجهزة المطلوبة Hardware من جانب الاقتصاد الخدمي في مصر. وعلينا أن ندرك في نفس الوقت، أن الحكومة لا تستطيع تقديم كافة الخدمات التعليمية، وعليها الاستفادة من الجهود المكملية للشركاء الآخرين (المقاولون، ومقدمو الخدمات، ورعاة أنشطة تعليمية معينة)، وعلى الحكومة أن تأخذ في اعتبارها بطريقة مرنة أولويات الشركاء^{٢٢}. وفي حقيقة الأمر، فإن التنسيق الوثيق مع القطاع الخاص يعتبر أحد العناصر المهمة للإصلاح، لفهم مواطن القصور في المهارات، حيث تستطيع الشركات المختلفة العمل على تدارك ذلك القصور، وحيث يستطيع القطاع الحكومي التدخل لتصحيح اختلالات السوق. ومع ذلك، فإن المشاركة مع القطاع الخاص لا تعني فقط المشروعات المشتركة، والتعاقد من الخارج على الخدمات التعليمية، ولكن الأهم أن تلك المشاركة تعني وجود رؤية مشتركة بشأن التعليم ومقاصده، وكيفية تحقيق ذلك بالشكل الأمثل.

وتعتبر عمليات دعم رسوم التعليم بالمعاوضة (cross subsidizing tuition fees)، في الجامعات الخاصة، من خلال رعاية القطاع الخاص، أو المنح والهبات، إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق مزيد من التكافؤ للالتحاق بجامعات القطاع الخاص. ويمكن للمنظمات الأهلية أن تلعب دوراً كبيراً في حل مشكلات التعليم العالي، ونجد أن معظم البلدان العربية لديها تاريخ طويل من المشاركة التطوعية لدواعي دينية، وتحتاج تلك البلدان إلى نوع من التشجيع والتوجيه لكي تتحرك، ليس فقط لدواعي دينية، ولكن أيضاً بحكم مسؤوليتها الاجتماعية غير الدينية^{٢٣}.

إن تحسين جودة الجامعات الخاصة مسألة ضرورية أيضاً، واختبار الطلاب حسب القدرات - مقارنة بآلية السوق - يعتبر إحدى الوسائل التي يمكن من خلالها تحسين جودة التعليم في الجامعات الخاصة، والحجة التي تثار في هذا الشأن هي أن الطلاب الأفضل نوعية يزيدون من جودة الجامعات، ومن ثم المنافسة. ونجد دولة مثل الولايات المتحدة تخطو خطوة متقدمة في هذا الاتجاه بإجراء ما يسمى باختبارات المواهب التي تضع ترتيباً للطلاب وفقاً لذكايتهم الفطرية، وتوافقهم مع التعليم العالي، بدلاً من القدرات البسيطة أو المعلومات التي يمكن اكتسابها من الدروس الخصوصية الإضافية^{٢٤}.

الطلب كمحرك للتعليم من أجل مجتمع الخدمات

تشير الشواهد إلى أن القوى العاملة ذات المهارات العالية يمكن أن ترفع من النمو الاقتصادي بحوالى ثلثي نقطة مئوية كل سنة، وهذه دفعة قوية لنمو الناتج المحلي الإجمالي، إذا عرفنا أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي على مستوى العالم - خلال ما يزيد على نصف قرن من الزمان - يتراوح ما بين ٢٪-٣٪ في المتوسط. مع ذلك، فإن تعريف القوى العاملة ذات المهارات العالية، يتوقف على طبيعة الاقتصاد المحلي، وعلى التغيرات في الاقتصاد العالمي، وما يرتبط بذلك من عوامل المنافسة.

وفي الاقتصادات المتقدمة، يترجم الطلب على القوى العاملة ذات المهارات العالية إلى زيادة الطلب على العالة الأكثر تعليماً والقادرة على التعامل بمرونة مع المشكلات المعقدة، والتواصل بشكل فعال، وإدارة المعلومات، والعمل بروح الفريق، وإنتاج معارف جديدة. ولما كانت تلك الدول تتمتع بقدرات عالية على الابتكار والإبداع، وكذلك لديها استراتيجيات عالمية من حيث النطاق، فإن العالة المطلوبة للتعامل مع هذه البيئة، هي العالة الماهرة القادرة على التعامل مع الأفكار القادمة من الخارج، والتعامل مع الحلول غير التقليدية،

ما زالت تعاني من قصور في الموظفين المؤهلين من الأكاديميين والإداريين، والطلاب القادرين على تنفيذ حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخداماتها لتحقيق جودة التعليم، وعدم وجود الحوافز الكافية للحفاظ على الموظفين المؤهلين، والقصور في الموارد التعليمية ذات الصلة التي تناسب طبيعة التعليم الإلكتروني، وعدم وجود الوعي الكافي بين الطلاب - بل وبين أعضاء هيئة التدريس بالكلية - بشأن المشروعات والخدمات الجارية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.^{٣٦}

وثمة مجموعة من الإجراءات يمكن أن تساعد في تعظيم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حصة التعليم^{٣٧}:

- تنسيق التخطيط بين وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، من أجل حلول موحدة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على امتداد منظومة التعليم.
- توسيع أنشطة التدريب بحيث تشمل جميع المدارس والجامعات ومؤسسات التعليم العالي.
- وضع مصفوفة طويلة الأجل، من أجل التدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتفادي تكرار الجهود، وضمان مستوى موحد لمهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، عند معالمة محددة، في نهاية كل مرحلة تعليمية.
- زيادة الوعي بالتعلم الإلكتروني، وقدرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بين الطلاب، وهيئة التدريس، وأولياء الأمور، بشأن ما يمكن أن تساهم به تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النهوض بالتعليم.
- إدخال المزيد من مناهج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج المدرسية والجامعية، والتأكد من تقديم هذه المناهج بصورة دقيقة وفعالة.
- تحفيز الطلاب والمحاضرين وتعليمهم استخدام التعلم الإلكتروني كجزء من الأنشطة التعليمية اليومية في المدارس أو الجامعات.
- استغلال اهتمام الشباب باستخدام أدوات الاتصال من خلال الانترنت مثل غرف الدردشة وخدمات البريد الإلكتروني واستخدام هذه الأدوات من خلال تشجيع المعلومات الجديدة، وعرض المهام والتكليفات إلكترونياً، أو بالمناقشة المباشرة للقضايا المدرسية والجامعية إلكترونياً.
- دعوة الطلاب المهرة والمؤهلين إلى التعاون والمشاركة في التخطيط لإدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتدريب عليها في الجامعات.

وأهم من ذلك، أنه لا بد من توجيه الجهود المتضافرة التي تبذلها الحكومة والمجتمع وقطاع الأعمال، نحو تصفية ظاهرة ثقافة المكانة الاجتماعية التي تستخدم في خلق المعرفة ونشرها، وهي الظاهرة التي سادت في مصر منذ عدة عقود، حيث كان هنالك تأكيد مبالغ فيه على التعليم العالي والشهادات باعتبار ذلك الطريق إلى المكانة الاجتماعية، مع التقليل من شأن دور تعليم الكبار (التعليم مدى الحياة، وبرامج الفرصة الثانية، والتعليم المهني)، وهذه سياسة عقيمة، تؤثر على التنمية الاقتصادية وتخلق قصوراً شديداً في مجال العمالة الماهرة ونصف الماهرة^{٣٨}. وهذه الظاهرة المؤسسة تصم التعليم المهني بأنه أدنى مرتبة من الناحية الاجتماعية والتعليمية، لأنه يجتذب أساساً الطلاب ذوي المجاميع المنخفضة من المرحلة السابقة على التعليم الثانوي (المرحلة الإعدادية)، وهذا يؤكد النماذج النمطية السلبية والتركيبية الاجتماعية السلبية، بينما يفرز نظاماً يقوم على كثرة طلاب الجامعة تحقيقاً للمكانة الاجتماعية، ولكن بلا عمل، وثمة حاجة ماسة في مصر إلى الأخذ بنظام يركز على الجودة، ويحترم كافة أنواع التعليم ويكافئها بما تستحق^{٣٩}.

وهناك الكثير من العوائق الإيجابية الواعدة، التي تترتب على نظام التعليم الذي يحركه الطلب، عن طريق تحديث وتدعيم البنية الأساسية لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في جميع المدارس، وتنشيط دور إدارة نظم المعلومات في العملية التعليمية، وتدعيم الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في مجال التعليم والتدريب عن بعد، وبناء القدرات في هذا المجال، ودمج الأقسام المختلفة التي تتناول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع واحد، تحقيقاً لوحدة تلك الأقسام، والارتفاع بمستوى المرحلتين الإعدادية والثانوية. ولكن على الرغم من تزويد كثير من المدارس بأجهزة الكمبيوتر، إلا أن تلك الأجهزة لا تستخدم بشكل فعال نظراً لعدم وجود الموظفين المتعلمين والمدرّبين على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات^{٤٠}.

ونجد حالياً أن عدداً من المدارس والمصالح الإدارية المزودة بأجهزة الكمبيوتر، والبنية الأساسية للتكنولوجيا والمعدات التكنولوجية، ومعامل التكنولوجيا، ونظم المعلومات، والإدارة التشغيلية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (أنظر الجدول الملحق ٤-٢). وقد تم إصدار كتب تعليمية عن الكمبيوتر للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، وكذلك طلاب المدارس الفنية، ودور الحضنة. وعلى مستوى التعليم العالي نجد أن البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أخذت في النمو والزيادة، وقد وصلت خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى كثير من الجامعات (أنظر جدول الملحق ٤-٢). إلا أن الجامعات

الهوامش

١. فهم وسامى، ٢٠٠٩.
٢. الشاعر، ٢٠٠٩.
٣. علوان، ٢٠٠٩.
٤. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٠٧.
٥. المتفوقون هم الذين حصلوا على درجات أكثر من ٩٠٪ فى الامتحانات النهائية للعام الدراسى لكل مرحلة دراسية.
٦. المرجع السابق.
٧. المرجع السابق.
٨. المرجع السابق.
٩. المرجع السابق.
١٠. العربى، ٢٠٠٩.
١١. برسوم، ٢٠٠٩.
١٢. البنك الدولى، ٢٠٠٨.
١٣. المنتدى الاقتصادى العالمى، ٢٠٠٧.
١٤. نصار، ٢٠٠٩.
١٥. أجري هذه المسح لتقييم الفرص والتحديات التى تواجه الشباب المصرى فى الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة فى سوق العمل بعد التخرج من الدراسة. واستهدف هذا المسح خمس مجموعات من المبعوثين، فضلاً عن أرباب العمل، والمدراء الذين يوظفون - الزناتى، وآخرون، " وقائع المرحلة الانتقالية من الدراسة إلى العمل فى مصر"، منظمة العمل الدولية.
١٦. نصار، ٢٠٠٩.
١٧. المرجع السابق.
١٨. تم التعريف بواسطة اليونسكو، المكتب الإقليمى للتعليم فى الدول العربية - بيروت.
١٩. علوان، ٢٠٠٩.
20. Light body and Damdell, 1996
٢١. نصار، ٢٠٠٩.
22. Jacobs and van der ploeg, 2006
٢٣. العربى، ٢٠٠٩.
٢٤. المرجع السابق.
٢٥. برسوم، ٢٠٠٩.
٢٦. الرسوم هنا ليست بطبيعة الحال منحاً فقط، وإنما خليط من المنح والقروض. وهذا الخليط متعدد طبقاً لطبيعة الدراسة والدارسين. (العربى، ٢٠٠٩).
٢٧. برسوم، ٢٠٠٩.
٢٨. المرجع السابق.
29. Kanaan et al, 2009
30. . Jacobs and der ploeg, 2006
٣١. البنك الدولى، ٢٠٠٨.
٣٢. المرجع السابق.
33. Handoussa and Abou Shnief
34. Handoussa and Abou Shnief
٣٥. الشاعر، ٢٠٠٩.
٣٦. المرجع السابق.
٣٧. المرجع السابق.

المراجع

- Barsoum, G. 2009. "Success in Education: A Focus on the Journey before the Destination." Background Paper for the Egypt Human Development Report 2010.
- Committee on Institutional Cooperation. 2004. "Benchmark Standards for Engagement Across the Mission: Dilemmas Provoked by Intra and Inter-Institutional Diversity." Committee on Institutional Cooperation, Pennsylvania State University.
- El-Araby, Ashraf. 2009. "Access and Equity in Higher Education: A Comparative Assessment of Financing Policies in Six Arab Countries." Paper presented at the ERF Regional Conference on Financing Higher Education. Amman, 17-18 June.
- El-Shair, H. 2009. "ICT Role in Education?" Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.
- Elwan, F. 2009. "Youth Unemployment and Early Education in Egypt." Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.
- Fahim, Yasmine and Sami, Noha. 2009. "Financing Higher Education in Egypt." Paper presented to the ERF Regional Conference on Financing Higher Education in Arab Countries, Amman, 17-18 June.
- Handoussa, H. and Abou Shnief, H. 2008. "Unleashing the Potential for Pro-Poor Growth in the Arab Region." Paper presented to the Arab Economic Summit, Kuwait, January.
- Jacobs, B. and F., Van Der Ploeg. 2006. "Guide to Reform of Higher Education: A European Perspective," Economic Policy, July, pp.535-592.
- Nassar, H. 2009. "University Education for Life." Background paper for the Egypt Human Development Report 2010.
- Partnership for 21st Century Skills. 2008. "21st Century Skills, Education and Competitiveness: A Resource and Policy Guide." Tuscon: Partnership for 21st Century Skills.
- World Bank. 2008. "The Road Not Traveled: Education Reform in the Middle East and North Africa." MENA Development Report. Washington D.C.



ملحق ٤-١:

البنية الأساسية لمناهج تطوير التكنولوجيا، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما يتعلق بالخطة الاستراتيجية لوزارة التربية والتعليم، ٢٠٠٨

أهداف خطة وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧ - ٢٠١٢	الأهداف المتضمنة في خطة وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧ - ٢٠١٢	الأنشطة المستهدفة وفق خطة وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧ - ٢٠١٢	إنجازات مناهج تطوير التكنولوجيا حتى عام ٢٠٠٨
تحديث تدعيم البنية الأساسية للتكنولوجيا في جميع المدارس، لتمكينها من تطبيق المناهج الجديدة بشكل فعال، المناهج المبتكرة للتعليم والتعليم، الإدارة المستندة إلى المدرسة، وتقييم التلاميذ	تزويد المدارس بالحد الأدنى من المتطلبات اللازمة من البنية الأساسية للتكنولوجيا بغرض دعم الممارسات التعليمية داخل المدرسة.	تزويد ٢٥,٦٠٠ مدرسة بستة أجهزة كمبيوتر لكل مدرسة.	٣٠١١٣١ جهاز كمبيوتر.
تزويد ٥٠٪ من المدارس الابتدائية بالبنية الأساسية للتكنولوجيا أثناء خطة السنوات الخمس.	استكمال تجهيز وإقامة البنية الأساسية (في المدارس الإعدادية) التي لم يتم تغطيتها بالبنية الأساسية للتعليم الإلكتروني أثناء السنوات الخمس للخطة ٢٠١٢-٢٠٠٧	تزويد ١٧,٣٥٠ مدرسة في الحطة بشبكة اتصالات مدرسية ووصلة واسعة المدى بشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)	٣٥٤٣١ جهاز لعرض البيانات.
تزويد المدارس الثانوية بالبنية الأساسية أثناء السنوات الخمس للخطة (٢٠١٢-٢٠٠٧)	تزويد ٤٩,٩٥٦ فصلاً دراسياً في المرحلة السابقة على المرحلة الابتدائية، بجهاز كمبيوتر واحد، وجهاز واحد لعرض البيانات.	تزويد ١٣,٣٣٣ من المدارس المجتمعية بجهاز كمبيوتر واحد وجهاز واحد لعرض البيانات.	٢٢٠٠٠ جهاز استقبال والتقاط الأقمار الصناعية.
تزويد ٢٥٪ من المدارس الابتدائية بالبرامج المطلوبة للمعامل البصرية.	تزويد ٣,٥٠٠ مدرسة (٢٥٪) من المدارس الابتدائية بمعمل يشمل ١٠ أجهزة كمبيوتر، وجهاز عرض بيانات، وشاشة، وشبكة منطقة محلية LAN.	تزويد ٣,٥٠٠ مدرسة (٢٥٪) من المدارس الابتدائية بوحدة كمبيوتر متنقلة، ولاب توب، وجهاز عرض البيانات.	١٤٠٠ معمل كمبيوتر.
تزويد ١٠٠٪ من المدارس الابتدائية بالبرامج المطلوبة للمعامل البصرية.	تزويد ٧,٠٠٠ مدرسة إعدادية بمعمل كمبيوتر، وشبكة منطقة محلية، LAN وجهاز عرض البيانات، ووحدة كمبيوتر متنقلة، ولاب توب، وجهاز عرض بيانات.	تحديث معامل العلوم المتقدمة في ٥٠٪ من المدارس الإعدادية.	١٠٠٠ معمل ليزر للفيزياء.
تزويد ٢,٣٥٠ مدرسة ثانوية بوحدة كمبيوتر متنقلة.	تحديث معامل العلوم المتقدمة في ٥٠٪ من المدارس الثانوية العامة.	تزويد ٢,٣٥٠ مدرسة ثانوية بوحدة كمبيوتر متنقلة.	١٠٠٠ معمل ليزر للفيزياء.
تزويد ١٠٠٪ من المدارس الثانوية العامة.	تحديث معامل العلوم المتقدمة في ٥٠٪ من المدارس الثانوية العامة.	تزويد ٢,٣٥٠ مدرسة ثانوية بوحدة كمبيوتر متنقلة.	١٠٠٠ معمل ليزر للفيزياء.

المصدر: مناهج تطوير التكنولوجيا، ٢٠٠٨ ومشروعات التطوير التكنولوجي المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية - وزارة التربية والتعليم ٢٠٠٧-٢٠١٢ الفصل الخامس (تطوير التكنولوجيا ونظم المعلومات).

الفصل الخامس

الشباب والقيم الاجتماعية
قراءة في المسح العالمي للقيم - مصر ٢٠٠٨



تعد منظومة القيم - في أي فترة زمنية معينة - بمثابة نقاط مرجعية، ومعتقدات يتبناها الأشخاص كتوجيهات عامة يسترشدون بها في حياتهم، كما أنها تشكل جزءاً لا يتجزأ من رؤيتهم للعالم. وأي منظومة للقيم الاجتماعية - باتساقها وتناقضاتها - هي مرآة تنعكس على سلوكيات إنسانية معينة في فترة زمنية محددة. والشباب في مصر، شأنهم في ذلك شأن كافة الفئات الاجتماعية، لديهم رؤى محددة نحو الحاضر والمستقبل من خلال منظومة القيم هذه. ومع هذا، لا يشكل الشباب مجموعة متجانسة^١، على الرغم من أنهم يشكلون معاً كتلة سكانية كبيرة، كما أنهم ينتمون إلى فئات مختلفة اجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً. وهذا يعني ضمناً أن الشباب ينتمون إلى منظومة قيم متنوعة ومتغيرة، كما أصبحوا فاعلين أخلاقياً في تشكيل الهوية داخل مجموعات اجتماعية تنتج المعاني الأخلاقية مثل الأسرة^٢، والأقران والأصدقاء^٣، والمجتمع المحلي^٤، وعالم الاستهلاك^٥.

تم فيها تقسيم كل عينة وفقاً للمستوى التعليمي. والمرحلة الرابعة، اعتمدت على سحب عينة عشوائية من الأسر المعيشية من الإطار العام للعينة. وعلى ضوء هذه الإجراءات تم جمع البيانات من خلال المقابلات الشخصية. وقد بلغ حجم العينة الفرعية للشباب ٧١٢ فرداً في الفئة العمرية (١٨ - ٣٠ سنة) بنسبة بلغت ٢٣٪ من إجمالي العينة. وقد بلغت نسبة الذكور في عينة الشباب ٤٠٪ مقابل ٦٠٪ للإناث. ومن الخصائص الأخرى أن ٦١٪ من أفراد العينة يعيشون في المناطق الريفية مقابل ٣٩٪ في المناطق الحضرية، وأغلب أفراد العينة من الحاصلين على تعليم متوسط أو أقل.

وفيما يلي بعض الملاحظات الواضحة التي أبرزتها عينة الشباب. ويتم عرض النتائج وفقاً للمحددات التي تؤثر على توجهات الشباب، بالإضافة إلى المقارنة مع الجيل الأكبر بقدر الإمكان. كما يتم أيضاً إجراء مقارنة مع بيانات مجموعة الدول الثانية عشر المختارة بخلاف مصر لبحث ما إذا كانت توجهات الشباب المصري مماثلة للقيم التي أعرب عنها الشباب في الدول الأخرى.

الرغبة في حياة جيدة دون مسؤولية

تحدد القيم التي تم التعبير عنها بوضوح ما يشكل "الحياة الجيدة" التي تتفق في أغلبها مع أساليب الحياة الحديثة. وقد تم تحديد الحياة الجيدة التي تستحق أن تعاش في ست صفات أساسية تأتي على رأسها الاستقلالية، حيث أشار ٦٨٪ من أفراد العينة إلى أنهم يفضلون تكوين شخصية مستقلة بدلاً من تقليد الآخرين. وتزيد هذه النسبة لدى الشباب ذوى التعليم الجامعي. يلي ذلك تحقيق النجاح، والإنجاز والسعادة، وتطبيق العلم والتكنولوجيا، والاهتمام بالبيئة، وحماية الطبيعة وأخيراً خوض حياة بلا مخاطر.

السعادة

ذكر ٨٦٪ من أفراد العينة أنهم سعداء بحياتهم، كما ذكر أكثر من نصف العينة أنه من المهم أن يستمتع الشخص بقضاء وقت سعيد. ورأى ٦٧٪ من عينة الشباب أن العلم والتكنولوجيا هما أساس الحياة الجيدة. ويلي ذلك في الأهمية الاهتمام بالبيئة وحماية الطبيعة حيث أشار إلى ذلك ٦٠٪ من العينة، وقد كان النجاح في الحياة مهماً جداً بالنسبة لنحو ٥٧٪ من العينة ولكن هذه النسبة ترتفع بين ذوى التعليم الجامعي.

هذه النتائج (شكل ٥ - ١) تشير إلى الميل الواضح لدى الشباب للارتباط بالقيم الحديثة Modernist Values التي تجسد روح الفردية والمعرفة العلمية كأساس لنوعية حياة جيدة. وهناك تشابه بين

في الغرب، أدى نشأة النزعة الفردية، ورفض النزعة التقليدية^٦، ونمو قيمة التعبير عن الذات^٧ إلى إضعاف الروابط الاجتماعية الناشئة عن الامتثال للجماعة والتعاون. فهل كان لهذه البيئة الجديدة أثرها على الشباب المصري؟ وإلى أي مدى يكون الشباب المصري متفقاً مع أو مختلفاً عن نظرائهم في البلدان الأخرى؟ وكيف تختلف تصورات الشباب أحياناً عن تصورات الأجيال الأكبر سناً الذين يعيشون في نفس البلد؟

يقدم المسح العالمي للقيم وتطبيقه على مصر بعض الإجابات على هذه الأسئلة. ويعد هذا المسح بمثابة استطلاع دولي يرصد التغيرات الاجتماعية/الثقافية والسياسية. ويتم إجراؤه من خلال شبكة من علماء الاجتماع في الجامعات الرائدة حول العالم، ويتم تنسيقه من خلال جهة مركزية هي "اتحاد المسح العالمي للقيم" World Values Survey Association، ويقوم هؤلاء العلماء بإجراء مسح للقيم والمعتقدات الأساسية للجمهور في ٩٠ مجتمعاً بكافة القارات (يغطي ٨٥٪ من سكان العالم). وقد تم تصميم المسح العالمي للقيم لاختبار الفرض القائل بأن التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية تغير القيم والدوافع الأساسية للناس في المجتمعات الصناعية.

ويتم إجراء كل مسح، في إطار المسح العالمي للقيم، بتمويل محلي مقابل تقديم البيانات الخاصة بالعينة التي تمثل الجمهورية والتي قوامها ١٠٠٠ شخص كحد أدنى. ويسمح لكل مجموعة بحثية بالحصول فوراً على بيانات كل الدول. وهذا يتيح إجراء مقارنة في الحال بين ثقافات الدول من حيث القيم والمعتقدات الأساسية السائدة لدى كل الناس في كافة المجتمعات. وعلاوة على ذلك، تمكن قاعدة البيانات من بحث الارتباطات بين متغيرات معينة، مثل العلاقة بين القيم العامة والنمو الاقتصادي أو بين الثقافة السياسية والمؤسسات الديمقراطية. ويركز التحليل الوارد في هذا القسم على مصر، و لدواعي التبسيط يعتمد على عدد محدود من الدول في إجراء المقارنة (١٨ دولة)، بالإضافة إلى مصر. وتشمل هذه الدول عدداً من الدول النامية ذات ثقافات متنوعة، بالإضافة إلى بعض الدول المتقدمة اقتصادياً، وكلها تعكس تنوعاً ثقافياً وتاريخياً من المتوقع أن يكون له انعكاساته على منظومة القيم بأكملها.

أجرى المسح في مصر على عينة قوامها ٣٠٥٠ فرداً من البالغين من سن ١٨ سنة فأكثر. وتم جمع بيانات العينة عام ٢٠٠٨ على عدة مراحل. المرحلة الأولى، اعتمدت على تقسيم الإطار العام الخاص بـ ٢٦ محافظة في كل أنحاء مصر. المرحلة الثانية، تم فيها تقسيم كل محافظة إلى مجموعة من البلوكات وفقاً لفئات السكان. والمرحلة الثالثة،

المسؤولية

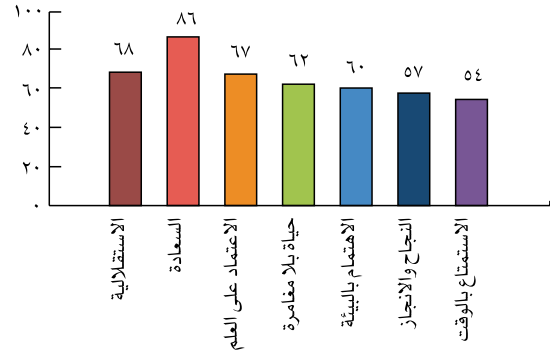
إذا كانت الحياة الجيدة تتطلب أن يتحمل الفرد قدرًا معيّنًا من المسؤولية لتحقيق هذه الحياة، إلا أن استجابات عينة الشباب المصري تسير في الاتجاه المعاكس، فهناك نسبة مرتفعة من عينة الشباب (٦٢٪) تحمل الدولة مسؤولية تلبية احتياجاتهم وتحقيق تطلعاتهم. وقد وافق ١١٪ فقط على أهمية الثراء واقتناء الممتلكات الغالية. وهذا يمكن أن يعني ضمناً عدم القدرة على تحمل المسؤولية، أو انعدام المساءلة الشخصية والمثابرة على تحقيق الثراء، وهذا يتعارض مع تطلعات الشباب في أماكن أخرى، التي تقرر بضرورة تحمل مزيد من المسؤولية الشخصية. ويعتقد ٦٤٪ من عينة الشباب أنه يتعين على الحكومة تقليل التلوث دون أن يُطلب من الأفراد تحمل أي تكلفة. وترتفع نسبة من يؤيدون هذا الرأي بين الحاصلين على تعليم أقل من الجامعي وتبلغ نسبتهم ٦٦٪. وهذا يشير إلى أن ارتفاع مستوى التعليم يمكن أن يساهم في مزيد من الوعي بالمسؤولية الشخصية فيما يتعلق بالسلع العامة. وتشير النتائج أيضاً إلى أن الإيمان بأن الدولة مسؤولة عن تلبية احتياجات الأفراد يمثل قاسماً مشتركاً بين الشباب والكبار على حد سواء. وتشير مجموعة الإجابات هذه إلى أن الحاجة الملحة لأسلوب الحياة الحديثة لم يلق قبولاً كاملاً من كل الشباب والكبار على حد سواء.

يشغل الشباب المصري المركز الثالث بعد المغرب وكوريا الشمالية بين عدد من دول مختارة تحمل الدولة مسؤولية أكبر في تلبية احتياجات الأفراد (شكل ٥ - ٢)، بفارق يزيد ١٩ نقطة مئوية عن النسبة العالمية على مستوى الدول المختارة (١٩ دولة)، كما تشغل مصر المركز السادس عشر فيما يتعلق برأي الشباب القائل بأن الدولة مسؤولة عن تقليل التلوث بفارق يزيد ٢٣ نقطة مئوية عن النسبة المؤيدة لدور الدولة عالمياً، والتي تبلغ ٤٢٪ في المتوسط.

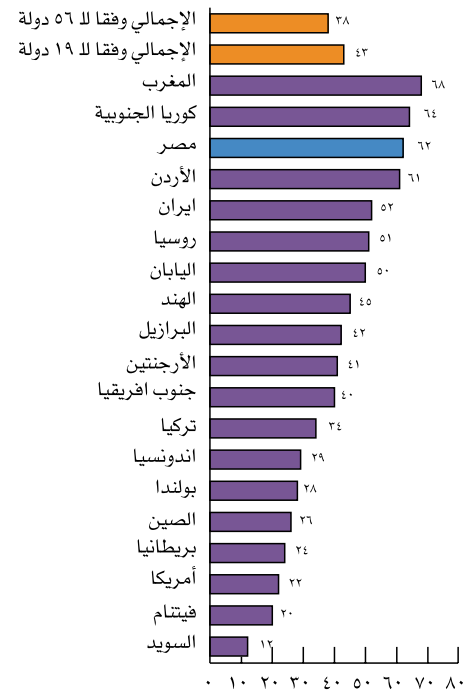
إن توقع أن تكون الدولة مسؤولة عن تلبية احتياجات الشباب يقل بصورة واضحة لدى الشباب في الدول المتقدمة مثل السويد، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا على التوالي. وهذا يعني أن الكثير من الدول تهتم شبابها للمشاركة في المسؤولية الاجتماعية ولصنع حياة أفضل، ويمكن أن يكون السبب في ذلك، أن نوعية الخدمات العامة، وبرامج الحماية الاجتماعية في الدول المتقدمة تقدم للمواطنين نموذجاً واضحاً للسلوك المسؤول اجتماعياً.

وبوجه عام، فإنه على الرغم من أن مصر هي إحدى الدول التي شملها المسح والتي مازالت تمر بمرحلة تحول، فإن تطلعات الشباب فيها نحو الحياة الجيدة تعكس صفات إيجابية وبناءة وبخاصة في مجال

شكل ٥-١: قيم معنى الحياة لدى الشباب



شكل ٥-٢: مسؤولية الحكومة عن تلبية احتياجات الأفراد



الشباب وكبار السن في التطلع نحو الحياة الجيدة، فيما عدا الرغبة في الاستمتاع "بوقت سعيد"، حيث تزيد نسبة الشباب الذين يرغبون في قضاء وقت سعيد بنحو ٤ نقاط مئوية، ويشير هذا إلى أنهم أكثر إقبالاً على الحياة الممتعة، ويرجع ذلك إلى ارتباطهم الوثيق بأنماط الاستهلاك الترفي الذي تتيحه أنشطة قضاء وقت الفراغ في المجتمع الحديث. ومن الملاحظ أيضاً ارتفاع نسبة كبار السن الذين يتجنبون "المغامرة" في حياتهم، (بأكثر من ٦ نقاط مئوية بالمقارنة بالشباب) وهذا يعكس النزعة المحافظة المفرطة في أسلوب حياتهم. وقد كانت غالبية الشباب الذين يميلون بشدة إلى رفض المخاطرة من ذوى المستوى التعليمي المنخفض. ومع هذا، يميل ٦٢٪ من عينة الشباب إلى الموافقة على أن الحياة بلا مخاطرة لا تحقق نوع الحياة الحديثة التي يفضلونها. ويبدو أن خوض المخاطرة يرتبط بمستوى الحالة التعليمية.

شكل ٣-٥: قيم العمل لدى الشباب



مسألة حظ وعلاقات طيبة. وعلى أي حال، كان ٢٣٪ من عينة الشباب يتخذون موقفاً محايداً نحو النتائج الإيجابية للعمل على المدى الطويل.

الكفاءة المهنية

في سياق تعليم الأطفال، أكد ٥٤٪ فقط من أفراد العينة أهمية أن يكون العمل الجاد صفة يتعلمها الأطفال منذ الصغر. وقد يشير هذا الرقم المتوسط جداً إلى أن الشباب يركزون على حياتهم ومستقبلهم بدرجة تفوق تركيزهم على تعليم الأجيال القادمة. ويرى ٩٢٪ من المبحوثين أن العمل يظل أكثر أهمية بالنسبة لهم على المدى الطويل، كما عبر الكثير من الشباب عن اعتقادهم بأن العمل يحظى أيضاً باهتمام كبير في المستقبل القريب.

وهكذا، يبدو أن العمل يعتبر فرصة لتحسين الحياة. وهو يبدو بمثابة الأمل الذي يمكن من خلاله للفرد أن يتطلع لتحقيق أهداف وغايات الحياة التي يصبو إليها. ومع هذا، يبدو أن الشباب لا يرون أي أهمية من تحديد نوع العمل الذي يمارس، ويعتقد ٤٤٪ من عينة الشباب أن تنمية المهارات بصورة كاملة يعتمد في الأساس على الحصول أولاً على أي فرصة عمل، وليس على أساس اختيار الوظيفة التي تتمشى مع المسار الوظيفي الذي يأملون فيه.

كانت غالبية من عبروا عن هذه الآراء من الذكور الحاصلين على مؤهلات جامعية. وهذا يشير إلى أن الرغبة في الحصول على أي عمل، وليس في بناء المسار الوظيفي، ترتبط لحد كبير بالشباب من الذكور، وبخاصة الأكثر تعليماً والذين يسعون جاهدين إلى دخول سوق العمل والبقاء فيه. وبالنظر إلى ارتفاع معدلات البطالة بين هذه الفئات الشابة تحديداً، فإنه ليس من الغريب أن تعطي الأولوية للتطلع إلى تحقيق حد أدنى من مستوى المعيشة الذي يمكنهم من الوفاء بالضروريات الأساسية للزواج وبناء أسرة.

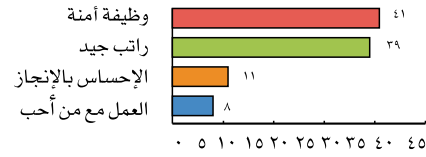
استقلالية الفرد والتطلع إلى تحقيق إنجازات ناجحة. وهناك أيضاً إيمان بالتطبيق الإيجابي لمكتسبات العلم وحماية البيئة. ومع هذا، تظل هذه القيم مرتبطة بقيم أخرى مثل الإفراط في الاعتماد على الدولة في بعض المجالات، كما أنها تشكل عبئاً على قدرة الدولة. وإذا اعتمد الأفراد على الدولة لتحقيق ما يتطلعون إليه فإنه يعني بالنسبة للشباب أنه يتوقع من الدولة أن تتحمل مسؤولية مزدوجة: الأولى أن توفر الظروف التي يمكن للشباب من خلالها تحسين حياتهم، والثانية، أن تتحمل اللوم إذا أخفق الشباب في بلوغ غايتهم.

الأمل في العمل
بغض النظر عن الكفاءة

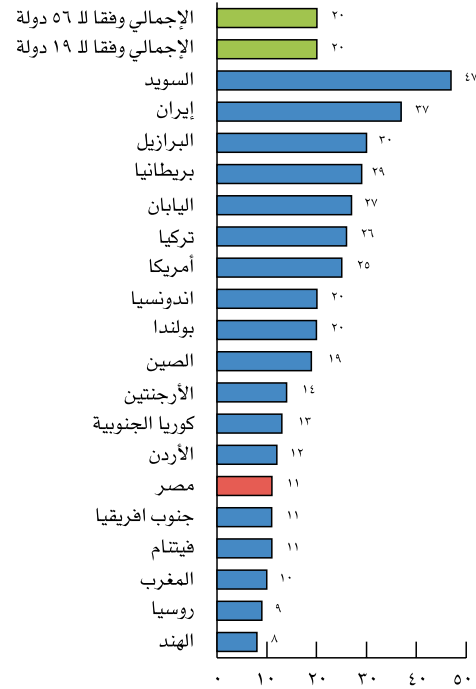
تبين نتائج المسح أن العمل يمثل قيمة حيوية بالنسبة للشباب من أجل تحقيق الذات وتحقيق غايات الحياة. ونظراً لارتفاع أرقام البطالة بين الشباب، فإن نظرة الشباب لعلاقتهم بالعمل ذات أهمية قصوى. ويوجه عام، كانت اتجاهات الشباب نحو العمل إيجابية - فقد ذكر أنه لا غنى عنه -، كما عبر عن ذلك ٨٥,٥٪ من أفراد العينة، وأشار أيضاً ٦٤٪ من أفراد العينة إلى أن العمل هو واجب اجتماعي. وقد أعطى ٦٣٪ من الشباب للعمل أولوية عظمى حتى ولو كان ذلك على حساب وقت الفراغ^٨. وقد وصف ٦١٪ من أفراد العينة الشخص الذي لا يعمل بأنه كسول، كما ذكر ٥٤٪ من العينة أن من المذل ومن المهين للكرامة الحصول على مال دون عمل، بغض النظر عن الدخول التي يحصلون عليها (شكل ٥ - ٣).

ولا تقتصر نظرة الشباب إلى العمل على مجرد الحصول على وظيفة، ولكنه يرتبط بالجدية في العمل. وتشير البيانات إلى أن ٧٤٪ من عينة الشباب يرون أن العمل الجاد يقود إلى حياة أفضل على المدى الطويل. وهذه النتائج تدل على أن نسبة كبيرة من الشباب تتمسك بأخلاقيات العمل. وعلى النقيض من ذلك، يرى ٣٪ فقط أن العمل الجاد ليس من الضروري أن يؤدي إلى النجاح على المدى الطويل، فهو يعد في نظرهم

شكل ٥-٤: الأولوية ذات الأهمية عند البحث عن عمل



شكل ٥-٥: قيمة الإجابة والإنجاز في العمل حسب الدول



تشير البيانات أيضًا إلى أن الأشخاص ذوي التعليم الأقل من الجامعي يمثلون نسبة كبيرة ممن يرون أن قيمتي الوظيفة الآمنة والراتب الجيد مهمتان بالنسبة لهم، ٤٠٪، ٤٢٪ على التوالي، مقابل ٣٦٪، ٣٧٪ على التوالي بالنسبة لخريجي الجامعة، وكانت نسبة الأفراد الحاصلين على تعليم جامعي أعلى بالنسبة لقيمتي الإنجاز الشخصي والعلاقات الحميمة مع الزملاء. وبوجه عام، تشير النتائج إلى أن الذكور ذوي التعليم الأقل يهتمون أكثر بالقيم النفعية والمادية، بينما ترى الإناث الحاصلات على تعليم أعلى أن الاعتبارات المعنوية مهمة في العلاقة بالعمل.

وتوضح المقارنات الدولية أن مصر تشغل المركز الرابع عشر فيما يتعلق بقيمة الإجابة والإنجاز في العمل كأولوية أولى عند البحث عن فرصة عمل. وقد بلغت نسبة من أشاروا إلى ذلك ١١٪ مقابل النسبة العالمية التي تبلغ ٢٠٪ على مستوى كل من الدول التسعة عشر المختارة في المسح وكذلك على مستوى الدول الست والخمسين المتضمنة في المسح الأكبر عن الشباب والقيم الاجتماعية. ويبدو أنه ليست هناك علاقة واضحة بين مستوى التقدم واهتمام الشباب بالتميز والإنجاز، حيث ترتفع نسبة تأييد هاتين القيمتين في الدول المتقدمة مثل السويد، كذلك في دول أخرى أقل تقدمًا مثل إيران والبرازيل. وعلى أي حال يتبين من النسبة المرتفعة في السويد والنسبة المنخفضة في دول متقدمة أخرى مثل المملكة المتحدة واليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية أن هناك تفاوتات في هذا الصدد حتى بين الدول المتقدمة نفسها (شكل ٥-٥)

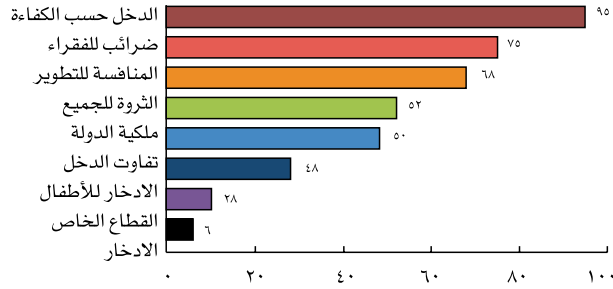
بمقارنة وضع مصر بدول أخرى لها ظروف اجتماعية واقتصادية وثقافية شبيهة بمصر، مثل إيران والبرازيل وتركيا يتبين أن مصر تأتي في مركز متأخر نسبيًا عن هذه الدول فيما يتعلق بالإجابة والإنجاز في العمل (شكل ٥-٥). وهذا يشير إلى أن الصعوبات المرتبطة بإيجاد عمل تؤثر بقوة على أولويات الشباب في مصر، ففي نظرهم، يعتبر الحصول على وظيفة آمنة ودخل جيد أكثر أهمية من أي اعتبارات أخرى مثل القدرة أو الرضا الشخصي. وبالإضافة إلى ذلك تفسر النزعة القدرية لدى الشباب في مصر قبولهم لأي وظيفة آمنة، وعدم الرغبة في أن "يجربوا حظهم" أو أن يخاطروا بإضاعة فرصة.

قيم الاقتصاد الحر

منذ بدء برنامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي في عام ١٩٩١، أجرت مصر تغيرات اقتصادية جوهريّة على مدى ١٨ سنة في اتجاه إقامة اقتصاد حر. وقبل هذا التاريخ كانت الدولة مسؤولة عن

وتؤيد بيانات المسح المخاوف الآتية التي تعترى الشباب عند البحث عن عمل: طلب من المبحوثين الاختيار بين أربعة بدائل وترتيبها كأولوية أولى وثانية عند بحثهم عن عمل. وقد تضمنت البدائل: راتب جيد حتى يمكن تجنب المصاعب المالية، ووظيفة آمنة دون التعرض للطرْد أو البطالة، والعمل مع أشخاص يحبهم، والقيام بعمل يعطي الإحساس بالإنجاز. وتشير النتائج الواردة في شكل (٥-٤) إلى أن الحصول على وظيفة آمنة (دائمة) يأتي على رأس الأولويات بالنسبة لـ ٤١٪ من أفراد العينة، يلي ذلك الوظيفة ذات الراتب الجيد، التي فضلها ٣٩٪ من العينة. ويأتي العمل الذي يعطي الإحساس بالإنجاز في الأولوية التالية، التي عبر عنها ١١٪ من العينة، هذا بينما اختار ٨٪ فقط العمل مع "أشخاص يحبهم". وعلى الرغم من تقارب النسبة بين الذكور والإناث في ترتيب الأولويات، فإن نسبة الذكور كانت أعلى بالنسبة للسعي نحو الوظيفة الآمنة والراتب الجيد، بينما ارتفعت قليلاً نسبة الإناث بالنسبة لقيمتي الإنجاز في العمل والعلاقة الحميمة مع زملاء العمل.

شكل ٦-٥: مدى ارتباط قيم الشباب بالاقتصاد الحر



دورًا مهمًا في تعزيز قيم المنافسة لدى الشباب، وأن جيل الشباب - خصوصًا الأفضل تعليمًا - أكثر رغبة في تنمية المهارات واكتساب المعارف والخبرات الجديدة، وأكثر ميلًا للتسابق لنيل فرص أفضل في العمل. ومع هذا فإن الإيمان بالتنافسية يظل مرهونًا بوجود آفاق مفتوحة للحراك الاجتماعي، والاعتراف بالمواهب، وبمبدأ تكافؤ الفرص للجميع بصرف النظر عن الظروف والاعتراف الاجتماعي.

الموقف بالنسبة لتكوين الثروة

تتقدم المجتمعات وتصبح أكثر ثراءً بفضل الفرص التي تتاح لكل فرد لتكوين وجمع الثروة. وفي هذا الصدد، يوضح المسح أن أكثر من نصف عينة الشباب لديهم شعور إيجابي نحو زيادة الثروة في المجتمع بشرط أن يكون هناك "ما يكفي للجميع". ومن ناحية أخرى كان من رأي ١١٪ من العينة أن "الناس يمكن أن يصبحوا أغنياء على حساب الآخرين فقط". كما اتخذ ٣٧٪ موقفًا وسط تجاه الثروة في المجتمع من حيث مزاياها أو مساوئها. وتبين بيانات المسح أن ٦٠٪ ممن يرون أن المنافسة قيمة إيجابية ينظرون إلى تكوين الثروة على أنها ممكنة وأن الموارد التي يمكن أن تتاح تكفي للجميع، كما يبدو الارتباط بين المنافسة وتكوين الثروة إيجابيًا، ويعزز النمو في اقتصاد حر^١.

ويؤيد الشباب الأقل تعليمًا زيادة الثروة من خلال العمل بنسبة ٥٤٪ مقابل ٤٦٪ من الحاصلين على تعليم جامعي، وقد يشير ذلك إلى أن الشباب الأقل تعليمًا يعتقدون أن الطريق للثروة غير مقيد بمستوى التعليم. ويؤكد ذلك أن بعض شواهد التغير الاجتماعي لدى بعض الفئات في المجتمع، وبخاصة فيما يتعلق بمظاهر الثراء، تشير إلى أن تكوين الثروة غير مرهون بالتعليم (كما هو الحال في مجالات التجارة والأعمال).

ومن ناحية أخرى، هناك بعض فئات من الطبقة الوسطى التي نالت قدرًا أعلى من التعليم لم تنل أي قدر من الثراء مثل المدرسين والمحامين

كل جوانب الاقتصاد بما في ذلك التشغيل، وتملك الأصول، والإنتاج، والتوزيع، وتحديد الأسعار، وتنفيذ برنامج ضخم للدعم.

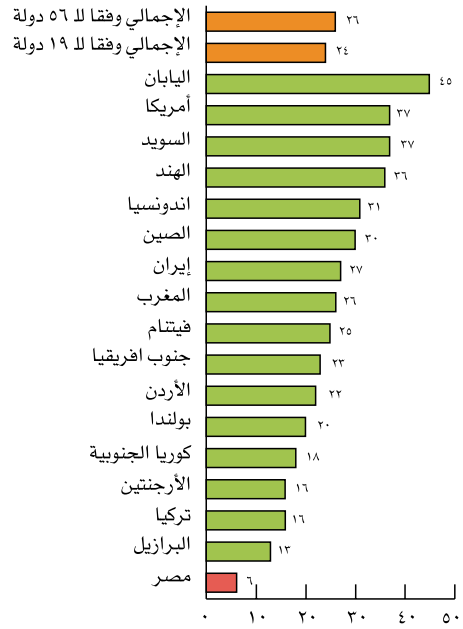
وقد اقترن التغير النسبي في الأوضاع بتغير منظومة القيم لدى الشباب، بحيث أصبحوا يتبنون قيمًا تتسق مع الاقتصاد المنفتح والحر، كما يبدو ذلك من التعبير عن الاتجاهات الإيجابية المرتبطة بتوزيع الدخل، والمنافسة، وقبول تكوين الثروة الخاصة (شكل ٥ - ٦)، ومن ناحية أخرى، ظهرت بعض القيم الأخرى التي تتعارض مع أسس الاقتصاد المنفتح مثل الاتجاهات التي لا تُلح على قيمة الإدخار، واستمرار تأييد ملكية الدولة لقطاع الأعمال والقطاعات الصناعية، وتأييد فرض ضرائب عالية على الأغنياء، ودعم الدولة للفقراء.

المكافأة مقابل كفاءة الأداء

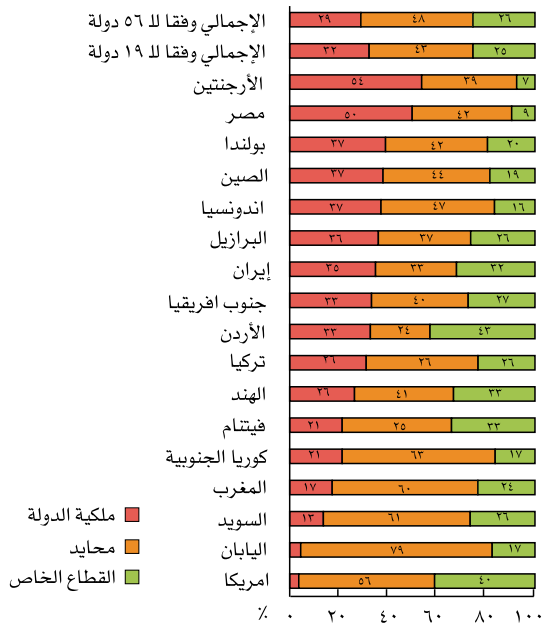
عبر ٩٥٪ من أفراد العينة عن تأييدهم لمبدأ العدالة بالنسبة لربط التفاوت في الدخل بالكفاءة في العمل، وكان معظم مؤيدي هذا المبدأ من ذوي التعليم الجامعي. وتعكس هذه النتائج تغييرًا جوهريًا في الآراء حول العدالة الاجتماعية. ففيما مضى، كانت فكرة العدالة تختلط بمفهوم المساواة، خاصة بالنسبة للأجيال التي عملت في الحكومة، حيث كان مقبولاً أن يتساوى معظم العاملين في الأجر والترقية بغض النظر عن التفاوت في مستويات الأداء والكفاءة. وقد أشار المسح إلى أن هذا لم يعد مقبولاً في رأي كل من أجيال الشباب وأجيال الكبار، وهو ما يعني أن هناك إدراكًا عامًا لأهمية التفاوت في ظل تكافؤ الفرص حيث إن مبدأ المساواة على إطلاقه يحجب مكافأة التميز والكفاءة في أداء العمل.

وتعد المنافسة قيمة مهمة بالنسبة لـ ٦٨٪ من عينة الشباب، وذلك اعتقادًا منهم بأن المنافسة تحقق مزيدًا من الالتزام بقيم العمل، وتشجع التفكير الخلاق. ويكون المؤيدون لوجهة النظر هذه أكثر عددًا بين خريجي الجامعة حيث تصل نسبتهم إلى ٧٥٪ مقابل ٦٧٪ من الشباب الحاصلين على مستوى تعليمي أقل، مما يعني أن التعليم يلعب

شكل ٧-٥: قيمة الإدخار لدى الشباب بحسب الدول



شكل ٨-٥: ملكية قطاع الأعمال والصناعة بحسب الدول



الشباب لم يعد قائماً على معادلة الحاجات والموارد^{١١}. وعلاوة على ذلك، فإن ارتباط ضعف الميل للإدخار بانخفاض المستوى التعليمي يمكن أن يعني أن الشباب الأقل تعليمًا - الذين يكون دخلهم القابل للتصرف فيه أقل في الغالب - يجدون في الإنفاق تحقيقاً لذاتهم.

ووفقاً للبيانات على المستوى الدولي، فإن انخفاض قيمة الإدخار لدى الشباب في مصر يضعها في المرتبة الأخيرة بين تسعة عشر دولة بفارق يقل ١٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية التي تبلغ ٢٤٪، وتحتل اليابان والسويد والولايات المتحدة المراكز الثلاثة الأولى في ميل الشباب نحو الإدخار بنسب تتراوح بين ٣٧٪ و ٤٥٪.

وعادة ما ترتبط قيمة الإدخار بمستوى التقدم في المجتمعات المتقدمة. ومع هذا، هناك دول تواجه ظروفًا اقتصادية واجتماعية شبيهة بظروف مصر - مثل الهند، والمغرب، وفيتنام، والأردن - ولكن ترتيب قيمة الإدخار لديها مازال أعلى بالمقارنة بمصر.

الملكية العامة مقابل الملكية الخاصة

ما زالت بعض القيم التي كانت سائدة خلال العهد الاشتراكي في مصر قائمة. ويتضح هذا من الموقف من ملكية قطاع الأعمال، والقطاع الخاص، وسياسة الضرائب. فبالنسبة لملكية قطاع الأعمال وقطاع الصناعة، كان ٥٠٪ من أفراد العينة يؤيدون ضرورة تزايد ملكية الدولة لهذين القطاعين، مقابل ٩٪ فقط ممن يؤيدون ملكية القطاع الخاص.

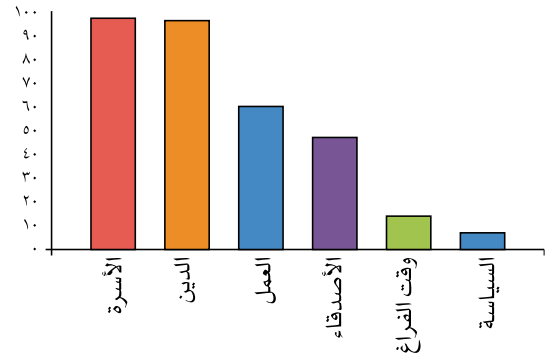
وأستاذة الجامعات، وغيرهم من المهنيين أصحاب المرتبات. وهذا يمثل تآكل فرص الحراك التي كانوا يتمتعون بها من قبل. وبالمثل، تشير البيانات إلى أن الموقف الإيجابي من الثروة في المجتمع يزيد بين الشباب العاطلين عن العمل مقارنة بمن يعملون (٥٧٪ مقابل ٤٩٪ على التوالي). وهذا قد يعكس التفكير المبني على الهوى، أو إدراك كثير من الشباب بأنه من الممكن أن يصبح المرء غنيًا بغير العمل نتيجة الترويج غير الحقيقي لثقافة الاستهلاك الترفي عبر الإعلانات ووسائل الإعلام. ويساهم في هذا أيضًا مظاهر الفساد التي جعلت البعض ثريًا بدون اجتهاد أو تميز.

السلوك الإدخاري

تأكيداً لما تقدم، توضح البيانات أنه خلال السنوات الماضية كانت أسر معظم الشباب أقل اعتياداً على الإدخار الذي يعتبر القيمة الأساسية التي تعزز النمو الاقتصادي والتكوين الرأسمالي. وكما تبين من شكل (٥ - ٧) كانت نسبة من يؤيدون قيمة الإدخار لا تتعدى ٦٪، وترتفع النسبة بين خريجي الجامعة لتصل إلى ١٤,٣٪، وتنخفض هذه النسبة بين أصحاب التعليم الأقل من الجامعي إلى ٥٪. ولم تتعد نسبة الشباب الذين يرغبون في تنمية قيمة الإدخار لدى أطفالهم ٢٨٪.

قد يعود ضعف السلوك الإدخاري لدى الشباب المصري إلى شيوع ثقافة الاستهلاك التي تشجعهم على الإنفاق بما يتجاوز قدراتهم الاقتصادية الفعلية. وهذا يمكن أن يعني أن أسلوب الاستهلاك لدى كثير من

شكل ٩-٥: مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة

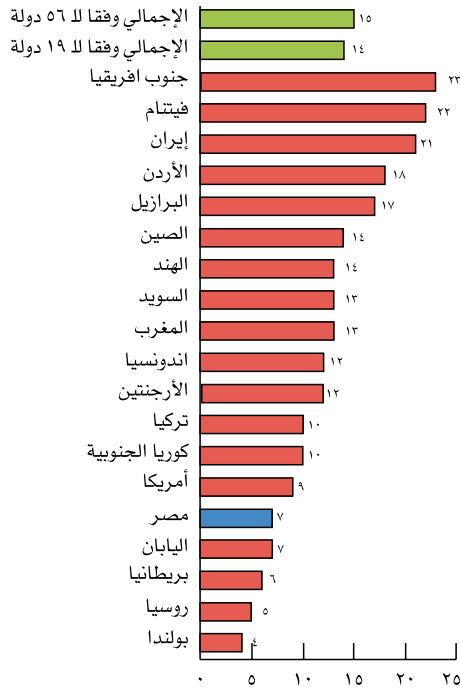


أما النسبة الباقية من عينة الشباب في المسح والبالغة ٤١٪ فإنها تميل إلى اتخاذ موقف وسطي بين كل من ملكية القطاع العام والقطاع الخاص (شكل ٥-٨). وبالنسبة لهذه القضية كانت الاتجاهات متقاربة بغض النظر عن مستوى التعليم.

وتشير مقارنة وضع مصر بين الدول الأخرى فيما يتعلق بالملكية الخاصة إلى أن مصر تشغل مركزاً متأخراً حيث يأتي ترتيبها في المركز الثامن عشر بالنسبة لموقف الشباب من تدعيم دور القطاع الخاص بفارق يقل ١٦ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٢٥٪. وبذلك يصبح مركز مصر منخفضاً نسبياً عن دول عربية وأفريقية وأسيوية تمر بمرحلة التحول الاقتصادي كالأردن (التي احتلت المركز الأول)، وفيتنام، والهند، وإيران، وجنوب إفريقيا، والمغرب. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لتأييد ملكية الدولة لقطاع الأعمال والصناعة، تحتل مصر المركز الثاني على مستوى العالم بعد الأرجنتين، وبفارق يزيد ١٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٣٢٪ في المتوسط. وقد احتلت السويد واليابان والولايات المتحدة الأمريكية المراكز الأخيرة في قائمة هذه الدول.

هذه النتائج لا تعني بالضرورة نجاح القطاعين الحكومي والعام بقدر ما تعني فشل القطاع الخاص في كسب ثقة الشباب في اعتباره محركاً للتحول الاقتصادي. وعلى الرغم من الكثير من فرص الاستثمار التي منحت للقطاع الخاص، وعلى الرغم أيضاً من أهميته في امتصاص البطالة، إلا أنه مازال يواجه مشكلات حقيقية تتعلق بأهداف التنمية، والمسؤولية الاجتماعية، وتخفيض الفقر. وعلاوة على ذلك، فإن ظروف التشغيل غالباً ما تفتقد لعنصر الاستقرار الذي يوفره القطاع العام. ويلعب الإعلام دوراً سلبيًا، حيث يروج للصور الهدامة عن القطاع الخاص ورجال الأعمال في المجتمع من خلال الدراما التلفزيونية والأفلام السينمائية، بالإضافة إلى التحقيقات الاستفزازية عن محاباة

شكل ١٠-٥: الاهتمام بالسياسة بحسب الدول



الأقارب في التوظيف والفساد. ولهذه الأسباب يرى كثير من الشباب أن الدولة يمكن الاعتماد عليها بدرجة أكبر، وأن العمل الحكومي يوفر أماناً أكثر رغم تدني مستوى الأجور به. وهذا ما أكدته نتائج المسح الذي أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء بالتعاون مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عن أحلام المصريين، حيث كشفت النتائج أن ٧٦,٨٪ من عينة الشباب يتطلعون إلى العمل الحكومي لأبنائهم في المستقبل. أما الذين يتطلعون إلى العمل في القطاع الخاص فإن نسبتهم لا تتعدى ٢١٪ من عينة الشباب.

في المسح العالمي للقيم سُئل المبحوثين عما إذا كانت سياسة الدولة نحو فرض ضرائب على الأغنياء ودعم الفقراء تعتبر من الملامح الأساسية المرتبطة بالديمقراطية. وقد أظهرت النتائج ميل ثلاثة أرباع عينة الشباب إلى اعتبار هذه السياسة إحدى الخصائص الأساسية للديمقراطية. وتجدر الإشارة إلى أن كلا المبحوثين الشباب والكبار تقارب آراؤهم في هذا الصدد. وقد كان أغلب المبحوثين الشباب - المؤمنين بهذه السياسة - من ذوي التعليم الأقل من الجامعي، ومن المشتغلين، ومن يقيمون في المناطق الريفية ويعتبرون أنفسهم من الفقراء، وهذا قد يشير إلى انتشار الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتدنية، ونوعية الحياة السيئة لقطاع كبير من الشباب، وبخاصة من هم أقل تعليماً. ولهذا ليس غريباً أن يعطوا أولوية متقدمة لدعم الحكومة للفقراء والمعدمين من خلال سياسة الضرائب التي تعتبر إحدى ثوابت النظام الاشتراكي الذي

جدول ١-٥ : مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض

شارك %	محتمل أن أشارك %	لن أشارك مستقبلاً %
٦	١٦	٧٨
٣	١٠	٨٧
٢	١٠	٨٨

المصدر: المسح العالمي للقيم - مصر ٢٠٠٨ ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

بنسبتي ٧٪ و ٦٪ على التوالي. وهذه النتائج يمكن أن تعني أيضاً أن الاهتمام بالسياسة لدى الشباب ليس من الضروري أن يرتبط بالمناخ العام للتقدم أو بمستوى الديمقراطية المتاحة، ولكنه يرتبط بأحداث سياسية مهمة أو صراعات أو اضطرابات اجتماعية في بعض الدول.

السلوك السياسي

تشير نتائج المسح إلى أن تصويت الشباب في الانتخابات البرلمانية الأخيرة لم يتجاوز ٢٩٪ من العينة، كما أن نشاط الأحزاب السياسية محدود للغاية، ولم يتعد عدد المنضمين لعضوية أي حزب ٣٪ فقط من العينة. وهذا يعكس درجة تهميش وإقصاء الشباب، وإن كان بعض هذا الإقصاء يفرضه الشباب على نفسه حيث إن كل البرامج الحزبية والبرامج الانتخابية في مصر لا تجذب الشباب ولا تستخدم قضاياه.

ومن الواضح أن هناك محددات اجتماعية وديموقراطية تؤثر على المشاركة في العمل السياسي، كالنوع الاجتماعي، والعمل، والاعتبارات الريفية/ الحضرية. وتشير البيانات إلى أن معظم المشاركين في الانتخابات من الذكور بنسبة ٤٥٪ مقابل نسبة أقل كثيراً من الإناث تبلغ ١٧٪. وقد كان معظم الذكور من الحاصلين على تعليم جامعي. أما غالبية الذين يحجمون عن السياسة فقد كانوا من الإناث، ومن ذوي التعليم دون الجامعي. وما يلفت الانتباه أن نسبة كبيرة من الشباب المشاركين في الانتخابات كانوا من بين العاطلين بفارق خمس نقاط مئوية بينهم وبين عدد العاملين البالغ نسبتهم ٤٥٪. وقد يشير هذا إلى أن النظرة الاجتماعية تضع النشاط السياسي في منافسة مع العمل، كما لو كانت السياسة تتطلب التزاماً وتفرغاً كاملاً.

فيما يتعلق بالمعارضة السياسية، هناك ميل ملحوظ بين الشباب للإحجام عن تقديم الشكاوى، والمشاركة في المظاهرات، والاعتصامات (جدول ١-٥). وتبين الخصائص الاجتماعية للمبحوثين أن المشاركة في العمل السياسي المعارض أعلى بين الذكور ذوي التعليم الجامعي، والشباب الذين مازالوا يدرسون، والشباب المقيمين في المناطق الحضرية.

وهناك تشابه كبير في الخصائص الاجتماعية بين من شاركوا فعلاً في أنشطة سياسية راديكالية من ناحية، وبين من يقرون باحتيال مشاركتهم

بدأت مصر في الخروج منه. ومع هذا، يعكس وصف هذه السياسة بأنها إحدى السبات الأساسية للديمقراطية قدرًا من اللبس لدى الشباب والكبار على حد سواء بين مفهومي الديمقراطية والمساواة.

الرؤى السياسية

اهتمام ضعيف بالسياسات الرسمية

أكدت نتائج المسح انخفاضاً شديداً في اهتمام الشباب بالسياسة والعمل السياسي، فقد بلغت نسبة من يهتمون اهتماماً قوياً بالسياسة ٦٪ فقط من عينة الشباب، ويتسق ذلك مع ترتيب مجالات الاهتمام الرئيسية في الحياة وهي كالتالي: الأسرة بنسبة ٩٧٪، الدين بنسبة ٩٦٪، العمل بنسبة ٦٠٪، الأصدقاء بنسبة ٤٧٪، وقت الفراغ بنسبة ١٤٪ وأخيراً السياسة التي تأتي في المرتبة السادسة والأخيرة في سلم الاهتمامات الرئيسية في الحياة بنسبة لم تتجاوز ٧٪ (شكل ٥ - ٩). ويزداد الاهتمام بالسياسة بين الذكور. ومن الواضح أن هذا مرتبط بالأعراف الاجتماعية التي تعتبر العمل السياسي في المجال العام امتيازاً ذكورياً في مقابل الحياة العائلية والمنزلية التي تخص الإناث. وهناك اهتمام أكبر بالسياسة بين الحاصلين على تعليم جامعي (١٥٪) والمتخصصين (١١٪). وهذا يعني أن هناك تأثيراً محدوداً نسبياً لمستوى التعليم والانخراط في سوق العمل على تشكيل الوعي السياسي بين الشباب. وعلى أي حال، يرتبط انخفاض الاهتمام بالسياسة بين الشباب والكبار على حد سواء بالكثير من العوامل المتشابكة التي تتعلق بطبيعة التنشئة الاجتماعية، وهذا التقليل من شأن المشاركة في العمل السياسي يشير إلى فقدان الثقة في العملية السياسية، وفي قدرتها على إحداث التغيير، أو الخوف من تبعات المشاركة في النشاط السياسي.

في هذا الصدد، وكما يتضح من شكل رقم (٥ - ١٠)، توضح البيانات المقارنة أن ضعف اهتمام الشباب بالسياسة يضع مصر في المركز الخامس عشر من بين قائمة الدول المختارة، البالغ عددها ١٩ دولة في المسح، وذلك بفارق ٧ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ١٤٪ في المتوسط. وتجدر الإشارة إلى أن اهتمام الشباب بالسياسة ضعيف في كل الدول التي شملها المسح، حيث تتراوح نسبة هذا الاهتمام بين ٢٣٪ في جنوب أفريقيا و ٤٪ في بولندا.

وتكشف البيانات المقارنة أيضاً عن انخفاض اهتمام الشباب بالسياسة في الدول التي لها تاريخ طويل للديمقراطية مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث إن نسبة من يعتبرون السياسة مهمة في حياتهم لا تتجاوز ٩٪ فقط من العينة، وبذلك تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المركز الرابع عشر، بينما تشغل اليابان وبريطانيا المركزين السادس عشر والسابع عشر

ويشير المسح إلى أن لديهم رؤية سياسية واضحة فيما يتعلق باتجاهاتهم السياسية، وقيم الديمقراطية، ونظرتهم للأهداف والتوقعات السياسية للدولة في المستقبل.

وهناك اتجاه عام لدى الشباب نحو الوسطية في التوجهات السياسية، فقد صنف نصف الشباب في العينة تقريباً أنفسهم بالاعتدال في الميول السياسية. يلي ذلك من يرون أنفسهم يميلون نحو اليسار بنسبة ٣٨٪ من العينة، بينما تنخفض نسبة من يرون أنفسهم يمينيين إلى ١٢٪ من العينة. ولا توجد فروق في الميول السياسية بصفة عامة حسب النوع الاجتماعي أو الحالة الزوجية، ولكن هناك فروق واضحة من حيث مستوى التعليم. فمعظم من يرون أنفسهم يمينيين أو معتدلين هم من الحاصلين على تعليم عال، وفي المقابل من يصنفون أنفسهم باليساريين يكونون من الحاصلين على مستوى تعليمي أقل من الجامعي.

ومن الواضح أن التيار السياسي المعتدل هو النمط السائد بين الشباب عالمياً، وتبلغ نسبتهم ٥٥٪. وتعد الولايات المتحدة الأمريكية على رأس قائمة الدول التي يميل فيها الشباب إلى التيار المعتدل. وفي هذا الصدد، تشغل مصر المركز الحادي عشر بفارق يقل ٥ نقاط مئوية عن النسبة العالمية. ويمثل الشباب ذوو التوجهات اليمينية ٢٨٪ من العينة، وتشغل مصر المرتبة الحادية عشر بفارق يقل ١٦ نقطة مئوية عن النسبة العالمية (في قائمة من الدول تشغل فيها فيتنام المرتبة الأولى).

كما يبدو من (شكل ٥ - ١١) هناك - على مستوى العالم - عدد قليل جداً من الشباب الذين يرون أنفسهم كيساريين حيث لا تتجاوز نسبتهم ١٧٪. وتحتل مصر المركز الثاني بعد الهند بنسبة تصل إلى ٣٨٪ وبفارق يزيد ٢١ نقطة مئوية عن الرقم العالمي، مما يعني أن ميول أغلب الشباب أكثر اتساقاً مع التيار المعتدل الذي يسود العالم. ومع هذا، تجدر الإشارة إلى أن نسبة الشباب ذوي الميول اليسارية في مصر تعتبر مرتفعة نسبياً. وهذا لا يعني بالضرورة أنهم يعتنقون الفكر الاشتراكي أو الماركسي بقدر اعتناقهم الاتجاهات الراديكالية في معارضة الأحوال القائمة والانتقاد الشديد لها.

الإيمان بالقيم الديمقراطية

نعم للديمقراطية

عبر ٨٤٪ من عينة الشباب عن تأييدهم القوي لأهمية العيش في ظل نظام حكومي ديمقراطي. وقد كان معظم المؤيدين من الذكور ذوي التعليم الجامعي. ومن أحد مفارقات المقارنات الدولية أن خيار الحكم الديمقراطي بين الشباب يضع مصر في المركز الثامن على مستوى العالم

في مثل هذه الأنشطة من ناحية أخرى، فاحتفال مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض مستقبلاً يزيد لدى الذكور، وذوي التعليم الجامعي، والمقيمين في المناطق الحضرية - بالإضافة إلى العاطلين عن العمل. وهذا يشير إلى أن بطالة شباب الحضر المتعلمين تعليمًا عاليًا، على الأخص، قد تدفع إلى المشاركة في المعارضة السياسية.

وبالنسبة لمن يحجمون عن ممارسة العمل السياسي، فإن نسبتهم ترتفع بين الإناث، والحاصلين على تعليم دون الجامعي، ولدى المشتغلين والمقيمين في المناطق الريفية. وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل: أولاً هناك صورة نمطية شائعة عن المرأة بأن مكانها هو البيت وليس عليها أن تشغل بالعمل العام، وثانياً، أن انخفاض مستوى التعليم لا يعطي الفرصة الكافية للتنشئة السياسية، وثالثاً، كلما قل مستوى التعليم، يتم الدخول والخروج من سوق العمل في مرحلة مبكرة، وتعطي الأولوية للزواج وتكوين أسرة. وهناك عامل آخر لا يشجع على المشاركة السياسية، وهو أن النظرة المجتمعية تصف هذا النشاط بأنه "عمل غير جدي" ويمارس على حساب كسب العيش.

وبمقارنة وضع مصر عالمياً، يتضح أن نسبة مشاركة الشباب في العمل السياسي المعارض - فيما يتعلق بتقديم شكاوي - تبلغ ٦٪ بفارق ١٢ نقطة مئوية عن النسبة عالمياً. وفيما يتعلق بالاشتراك في المظاهرات تبلغ النسبة ٣٪ بفارق ٨ نقاط مئوية عن النسبة عالمياً. أما في مجال الاعتصامات فتتخفف النسبة إلى ٢٪ بفارق ثلاث نقاط مئوية عن النسبة عالمياً. وبذلك تشغل مصر مركزاً متأخراً يتراوح بين المركزين الرابع عشر والسادس عشر ضمن أربع دول أخرى في ذيل القائمة بالنسبة لمعظم مجالات العمل السياسي المعارض وهي: الأردن، وفيتنام، وروسيا، وإندونيسيا على التوالي. وفيما يتعلق بالمشاركة المحتملة في المعارضة السياسية تحتل مصر ترتيباً متأخراً أيضاً يتأرجح بين السادس عشر والأخير عالمياً في كافة مجالات العمل السياسي المعارض.

وهذه النتائج، إلى جانب نتائج أخرى، بشأن انخراط الشباب في الأنشطة السياسية مستقبلاً، تشير إلى أن هذا يعتمد على عوامل عدة من أهمها: مستوى التقدم والرفاهة الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى الممارسة الديمقراطية وعلاقتها بنوعية الحياة بصفة عامة، وظروف التحول السياسي، ووجود فرصة واضحة تسمح بهذا التحول، ومدى الانفتاح السياسي ومدى القيود المفروضة على ممارسة العمل السياسي.

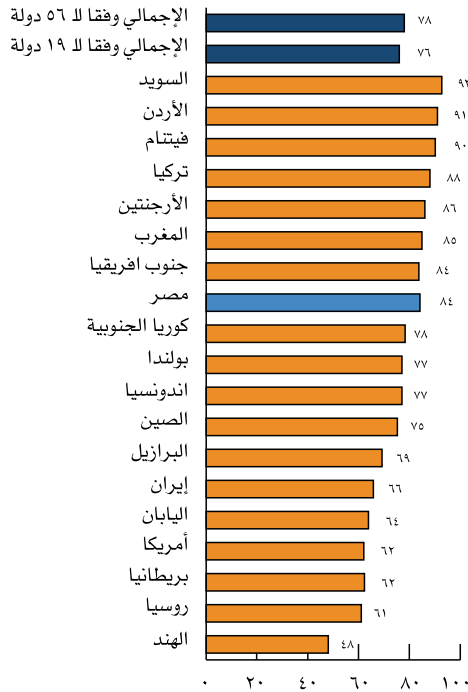
وسطية سياسية مع بعض الميول اليسارية

على الرغم مما تقدم، يتمتع الشباب المصري بالفعل بحس سياسي.

شكل ١١-٥: الاتجاهات السياسية للشباب بحسب الدول



شكل ١٢-٥: أهمية العيش في نظام ديمقراطي بحسب الدول



الديمقراطية لا تأتي على قمة الأولويات

رغم الاهتمام الكبير بالديمقراطية في نظر الشباب المصري، فإن ما يثير الدهشة هي أن إجابات الشباب على السؤال الذي يتعلق بالديمقراطية كأولوية أولى خلال السنوات العشر القادمة تشير إلى انخفاض ملحوظ في تصنيف مصر (شكل ٥ - ١٣). فنسبة الشباب الذين يؤمنون بمشاركة الشعب في عملية صنع القرار كأولوية أولى لم تتجاوز ١١٪، وكانت هذه النسبة أعلى بكثير بين الذكور والحاصلين على تعليم جامعي. وعلاوة على ذلك فإن قدرة الناس على التأثير على مجتمعاتهم لم تكن تعتبر كأولوية أولى باستثناء ١١٪ من عينة الشباب وأغلبهم من الإناث. أما حرية التعبير فكانت الأدنى كأولوية في ممارسة الديمقراطية في مصر في السنوات العشر القادمة حيث بلغت نسبة المطالبين بها كأولوية أولى ٣٪ فقط. وقد كانت إجابات الشباب نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ومكافحة الغلاء هي الأعلى وتحظى بالأولوية الأولى خلال السنوات العشر القادمة.

هذه النتائج أيضًا تلقي بظلال من الشك حول الجدول الدائر حاليًا بين المثقفين المصريين فيما يتعلق بكون الإصلاح الديمقراطي مطلبًا له الأولوية. ويبدو أن الشباب لديهم رؤية سياسية تؤمن بالديمقراطية، ولكنها لا تحظى بالأولوية بالنسبة لمستقبل بلدهم. وقد كان القلق على المستقبل لدى ٧٢٪ من العينة يتعلق بتحسين الاقتصاد، وهو ما يعني أن آفاق فرص العمل، والدخل المنتظم وسط البطالة المتنامية تعتبر شواغل أكثر إلحاحًا من القضايا السياسية، كما يبدو أنه ليس هناك ارتباط بين اختيار النظم السياسية والرفاهة الاقتصادية.

(أنظر شكل ٥ - ١٢) بفارق يزيد ٨ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٧٦٪ وبذلك تتقدم مصر على دول متقدمة لها تقاليد عريقة في الممارسة الديمقراطية مثل اليابان، والولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وروسيا، والهند وهذا قد يعني رغبة الشباب المصري في تحقيق المزيد من الديمقراطية بالقياس لما هو عليه الوضع الآن. وبين المسح أن الشباب يدركون أهمية اختيار الشعب لقادته من خلال الانتخابات الحرة، وقد بلغت نسبة من يؤيدون ذلك ٩٠٪، بينما يرى ٨٢٪ أنه يمكن تغيير القوانين من خلال الاستفتاءات، كما بلغت نسبة من يرون أن الحقوق المدنية تحمي الحريات من الاضطهاد ٧٣٪. وقد تقاربت لحد كبير اتجاهات المبحوثين الكبار والشباب نحو الديمقراطية وإن زادت نسبة الكبار بما يتراوح نقطتين وثلاث نقاط مئوية، وهذا يشير إلى أن الشباب يعبرون عن توجه عام في المجتمع.

فيما يتعلق بالمقارنات الدولية، يؤدي ارتفاع نسبة الشباب الذين يؤكدون أهمية العيش في ظل حكم ديمقراطي إلى وضع مصر في المركز الثامن بفارق يزيد ثمانية نقاط مئوية عن المتوسط العالمي (٧٦٪)، وذلك ضمن عدد من الدول ذات الظروف المشابهة لمصر (الأردن، وفيتنام، والأرجنتين، والمغرب، وجنوب أفريقيا). وتعتبر السويد استثناءً من الدول المتقدمة في هذا المجال. وهذا يؤكد ما سبق أن توصلنا إليه من أن الديمقراطية لها الأولوية الكبرى لدى الشباب بين الشعوب التي تناضل لتحقيق مزيد من الديمقراطية، بينما لا تأتي في مرتبة متقدمة بين أولويات الشباب في الدول التي لها تاريخ طويل لممارسة الديمقراطية.

شعور قومي جارف وهويات أخرى مصاحبة للشعور القومي

افتخار الشباب بقوميتهم

أكد ٧١٪ من العينة شعورهم بالانتماء القومي والهوية القومية، وقد كان معظمهم من الإناث. ويمكن أن يرجع هذا إلى أن النساء أكثر حرصًا على الحفاظ على الإرث الثقافي المشترك، والذي يحتل فيه الانتماء القومي مكانة بارزة. وهذه النتيجة لا تتفق مع الرأي الذي يتردد في البرامج الحوارية بوسائل الإعلام عن انخفاض الشعور بالانتماء لدى طلاب الجامعة. ومرة أخرى، أشار ٧١٪ بالعينة إلى أنهم فخورون بقوميتهم المصرية، ومعظمهم من الذكور ذوي التعليم الجامعي. وتوضح المقارنة بين الشباب والكبار في هذا الشأن أن نسبة الأفراد الفخورين بقوميتهم المصرية تزيد قليلًا بين كبار السن بفارق ٣ نقاط مئوية عن الشباب. وهكذا يبدو أن الشعور بالانتماء القومي يعكس اتجاه عام مجتمعي مشترك بين الأجيال.

تحتل مصر الترتيب الخامس عالميًا في مدى فخر الشباب بالانتماء القومي بفارق يزيد ١٣ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٥٨٪، وذلك ضمن خمس دول هي فيتنام، وجنوب أفريقيا، وتركيا، والهند، بالإضافة إلى مصر. وفي هذا الصدد تتقدم مصر على دول أخرى متقدمة تأتي في مؤخرة القائمة مثل الولايات المتحدة والسويد وبريطانيا واليابان. وهذا يعني أن الشعور بالانتماء القومي بين الشباب ليس من الضروري أن يرتبط بمستويات التقدم والرفاهة الإنسانية، على الرغم من أنها يمكن أن يوفرًا بدائل للانتماء واختيار الهوية. إن الانتماء يتجاوز كثيرًا الروابط العائلية إلى آفاق أوسع في المجتمع المدني، وهو يبين أن المشاعر القومية الجارفة بين الشباب تحكمها اعتبارات اجتماعية وثقافية وسياسية تحتاج مزيدًا من البحث.

شعور الشباب بالانتماء القومي

يبدو الانتماء القومي بين الشباب المصري في استجابة ٨٥٪ من العينة الذين أبدوا استعدادهم لخوض الحرب دفاعًا عن وطنهم. وقد كان معظم هؤلاء من الذكور ذوي التعليم الجامعي. وفي هذا الصدد تشغل مصر المركز الثامن على المستوى العالمي بفارق يزيد ست نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٧٩٪. وبذلك تتقدم مصر عن دول متقدمة مثل السويد التي تبدو في ذيل القائمة.

إن التزام المصريين بالقوانين هو أهم شرط للحصول على الجنسية المصرية في رأي ٧٥٪ من العينة بغض النظر عن الفروق التعليمية. وبلي ذلك اعتبارات تقليدية تتعلق بمفهوم المواطنة مثل مراعاة العادات

والتقاليد (٦٧٪)، والانتماء القرابي لأصول مصرية (٦٣٪) والميلاد في مصر (٥٧٪). وقد كانت معظم هذه الاختبارات من قبل أشخاص ذوي تعليم أقل من الجامعي، ولهذا تمثل العلاقة بين المواطنين والدولة مزيًا من الاعتبارات الحديثة والتقليدية للمواطنة، كما يبدو أن هناك بعض اللبس بين الشباب بصفة عامة والأقل تعليمًا بصفة خاصة حول معنى المواطنة.

انتماءات أخرى

إذا كان الانتماء القومي هو أساس مفهوم الشباب المصريين للهوية، فإن هناك هويات مصاحبة للشعور القومي، فالانتماء إلى الأمة العربية يمثل هوية أساسية لدى ٦٥٪ من العينة، يلي ذلك الانتماء المحلي للمحافظات التي ولد ويعيش فيها الشخص (٦٠٪). والإقرار بهويات أخرى موجود بصورة أكبر نسبيًا لدى الإناث والأشخاص ذوي التعليم الجامعي. وتأتي المواطنة العالمية في ذيل قائمة الهويات المصاحبة للشعور القومي، حيث يمثل من يرون أنفسهم مواطنين عالميين نحو ثلث العينة. وبذلك تقترب مصر من المتوسط العالمي البالغ ٣١٪. وبمقارنة إجابات كل من الشباب والكبار يتبين وجود تقارب كبير بينهم، فيما عدا ما يتعلق بالمواطنة العالمية حيث يبدو الشباب أكثر انفتاحًا ويتقدمون على الكبار بأربعة نقاط مئوية.

وتشغل مصر المركز السابع في الاتجاه نحو المواطنة العالمية، بينما تأتي دول أخرى مندجة مع العولمة في مراكز متأخرة (السويد، الولايات المتحدة، اليابان التي تأتي في المركز الأخير). وقد يعزى هذا إلى حقيقة أن مشاعر الهوية - على المستويين العالمي والمحلي - تخضع لعوامل تقليدية مثل مشاعر الانتماء القومي، وهويات تقليدية ذات طابع اجتماعي وثقافي وديني... الخ، وتحتاج قضية العولمة لمزيد من البحث، ولاسيما أن الشباب في معظم المجتمعات من أكثر الفئات انفتاحًا على العالم واندماجًا في فضائيات عولمة مختلفة.

القيم الأسرية وميراث الأبوية

أهمية الأسرة

تعتبر الأسرة هي المصدر الرئيسي لبناء رأس المال الاجتماعي، ويتجلى ذلك في صور الروابط، والتشبيك الاجتماعي، والتبادل، والترابط، والثقة في الآخرين. ويؤدي ضعف الأسرة إلى تآكل رأس المال الاجتماعي، الذي يمتد إلى الأنشطة الاجتماعية في المجتمع. وعلى الرغم من ذلك، قد تشكل الروابط الأسرية قيدًا على التطور الاجتماعي وبخاصة عندما تسيطر القيم الأسرية على الشباب وتتجاوز نطاق المجال الخاص إلى المجال العام. وفي هذه الصدد، كشفت نتائج المسح بيانات عن مصر

تشغل المركز الثاني عالميًا ، بعد المغرب ، بالنسبة لحرص الشباب على اكتساب فخر الوالدين بفارق يزيد ٢٦ نقطة مئوية عن الرقم العالمي البالغ ٤٨٪. وفي هذا الصدد تحتل الدول ذات الميراث التقليدي صدارة القائمة وتضم : المغرب ، ومصر ، والأردن ، وإندونيسيا ، وجنوب أفريقيا ، والهند . ومن ناحية أخرى تأتي في ذيل القائمة - إلى جانب الصين - دول غربية مثل السويد ، واليابان ، والولايات المتحدة وبريطانيا ، حيث إن سعي الشباب نحو اكتساب الفخر في هذه الدول يتجاوز رضا الأسرة ، ويصدق ذلك أيضًا حتى في الصين ذات الميراث العائلي القوي .

كان ضرورة وجود أب وأم في إطار أسرى إحدى القيم الأسرية المتعلقة بالنشئة ، وقد كانت نسبة الشباب المؤيدين لهذه القيمة كبيرة حيث بلغت ٩٨٪ من العينة ، وهذه النسبة العالية تعكس الإيمان بأهمية الأسرة في بناء رأس المال البشري ، كما تتفق مع الميول المحافظة نحو تنشئة الطفل ، وتشير البيانات إلى أن ٢٦٪ من العينة ترى أنه من المهم عدم تنشئة الطفل على مبدأ الاستقلالية ، مما يعني أن الاعتدالية تبدو كقيمة ذات أولوية مرتفعة في نظرة الشباب نحو تنشئة الطفل ، ويتفق هذا أيضًا مع الميل لإعلاء قيمة الطاعة كشيء يجب أن يتعلمه الأطفال منذ نعومة أظفارهم ، وقد بلغت نسبة من يؤيدون هذا الرأي ٧٠٪ من العينة ، وكانت غالبية المدافعين عنه من الإناث ، وذوى التعليم الأقل من الجامعي ، والعاطلين ، والمقيمين في المناطق الريفية ، وفي الواقع ، الفئات المحافظة من الشباب في العينة .

قضايا النوع

بعض القيم الأسرية تركز التفرقة بين الجنسين ، وعلى الرغم من انخفاض نسبة الذين يقرون بإعطاء الأولوية للبنين عن البنات في التعليم الجامعي ، إلا أن ٥٨٪ من الشباب يعتقدون أن الرجال أفضل من النساء في العمل (شكل ٥ - ١٥) وبالطبع تزيد نسبة مؤيدي هذا الرأي بين الذكور عن الإناث ، على الرغم من أن الفرق محدود في ثلاث نقاط مئوية . وعلاوة على ذلك ، ذكر ٨٧٪ من العينة أنه في حالة ندرة فرص العمل فإنه يجب إعطاء الأولوية للرجال في الحصول عليها نظرًا لأن الرجل هو الذي يسعى أساسًا إلى كسب الرزق في الأسر ، واتساقًا مع هذه النتائج يعتقد ٦٦٪ من العينة أن دور المرأة كربة بيت يمكن أن يعطيها نفس الشعور الذي يحققه لها العمل خارج المنزل ، ومعظم مؤيدي هذا الرأي من الإناث . وتشير البيانات أيضًا إلى أن ٧٠٪ من العينة يرون أن الذكور يتفوقون على النساء كقادة سياسيين ، وكل هذه النتائج تكشف عن أن الروح الأبوية التي يسيطر عليها الذكور هي السائدة على الأقل في نظر الكثير من النساء .

تؤكد أن الكثير من الشباب لديهم معتقدات ومفاهيم نشأت وتدور في فلك القرابة والبناء العائلي . وقد أدى ذلك إلى وجود قيم تسري عبر الأجيال ، وتعتمد في الأساس على النظام الأبوي . ويشير المسح إلى أن الأسرة تمثل أهم مجال في حياة الشباب ، حيث يؤيد هذا الرأي ٩٨٪ من العينة ، معظمهم من الإناث ، وذوى التعليم الجامعي ، والمشتغلين ، والمتزوجين ، كذلك المنتمين للطبقتين الوسطى والعليا ، ولا توجد فروق جوهريّة بين المناطق الحضرية والريفية في هذا المجال .

وتشغل مصر الترتيب الثالث عالميًا بعد تركيا وإندونيسيا بفارق يزيد خمس نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٩٣٪ ، مع العلم أن الفارق بين أعلى نسبة ، لدى تركيا (٩٨٪) وأدنى نسبة ، لدى الصين (٨١٪) لا يزيد عن ١٧ نقطة مئوية . وهذا يشير إلى أن الاتجاه العام لدى الشباب - على المستويين العالمي والمحلي - يعتبر الأسرة أهم مؤسسة في الحياة . ومما لا شك فيه أن ارتفاع نسبة الشباب المؤيدين لأهمية الأسرة في الدول المتقدمة - التي تعلي من شأن الفردية والاستقلالية - يعد من المفارقات التي تحتاج مزيدًا من البحث .

ويمتد إيمان الشباب بأهمية الأسرة إلى المستقبل ، فعندما سُئلوا عن ترتيب أربعة جوانب أساسية في الحياة حسب أهميتها (الأسرة ، والعمل ، والتكنولوجيا ، واحترام السلطة) في المستقبل القريب ، ذكر ٩٧٪ من العينة أن توجيه اهتمام أكبر للأسرة يعد أمرًا جيدًا ، يلي ذلك الاهتمام بالعمل (٩٢٪) ثم التكنولوجيا (٧٩٪) وأخيرًا احترام السلطة (٧٥٪) . وقد كان الفارق بين الجنسين ضئيلاً ، ولكنه أعلى نسبيًا بين الشباب الحاصلين على مؤهلات جامعية ، والمشتغلين ، والمقيمين في مناطق حضرية ، الذين يرون أنفسهم في مكانة أدنى من الطبقة الوسطى .

التوجهات التقليدية

تبين إحدى النتائج المهمة بشأن رؤية الشباب لأنفسهم أن ٨٢٪ من العينة ، معظمهم من الإناث ، يرون أنفسهم كأشخاص يسعون جاهدين إلى المحافظة على العادات والتقاليد المستمدة من دينهم وروابطهم الأسرية . ويرى ما لا يقل عن ٥٧٪ من الذكور والحاصلين على مؤهلات جامعية أنهم يتصرفون بشكل سليم وفق ما يتوقعه منه الآخرون . وبذلك تساهم القيم الأسرية (والاجتماعية) في تشكيل صورة للذات تنطوي على ميول محافظة يربطها الفرد عادة بوضع اقتصادي واجتماعي أدنى . وبالإضافة إلى ذلك ، رأي ٧٤٪ من العينة أن من أحد الأهداف الرئيسية لديهم هو أن يحافظوا على فخر الآباء بهم (شكل ٥ - ١٤) . وقد كان معظم المستجيبين من الذكور المقيمين في مناطق حضرية ، والحاصلين على تعليم جامعي ، ولكنهم متعطلين . وتبين المقارنات الدولية أن مصر

في تأثيرها على حياة الشباب في مصر على الرغم من موجات التغيير الاجتماعي والتحديث التي امتدت لأكثر من خمسين عامًا، ويبدو أن القيم المحافظة التي تستند على المبادئ الدينية مازالت سائدة بين الشباب، وفي الواقع بين معظم فئات المجتمع الأخرى في مصر.

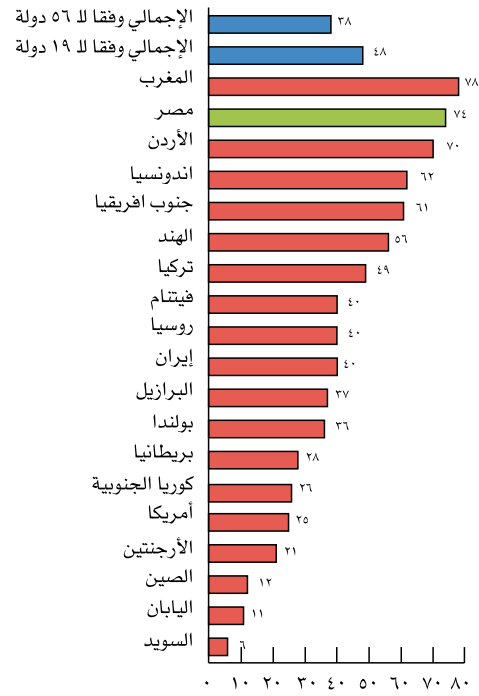
أهمية الدين

بالنسبة للدين وأهميته في الحياة، تكشف البيانات عن المشاعر الدينية الجارفة لدى ٩٦٪ من الشباب (شكل ٥ - ١٦) وعلى الرغم من عدم وجود فروق اجتماعية جوهرية بين مختلف فئات الشباب حول هذه المسألة، فإن الإناث وسكان الحضر والأفراد المنتمين للطبقة الوسطى هم أكثر الفئات الذين لديهم مشاعر دينية قوية نسبيًا، وفي هذا الصدد تضع المقارنات الدولية مصر في المركز الأول عالميًا بفارق يزيد ٣٨ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٥٨٪، وتأتي مصر ضمن مجموعة من الدول الإسلامية ذات التوجهات الدينية بين الشباب، وفي المقابل هناك دول أخرى تقل فيها المشاعر الدينية لأدنى حد مثل اليابان، والصين، والسويد، وفيتنام، وروسيا.

هناك أيضًا اعتقاد قوى بين الشباب المصري بوجود الله في الحياة اليومية، وقد بلغت نسبة المبحوثين الذي يصفون أنفسهم بأنهم متدينون ٩٠٪ من العينة، وترتفع هذه النسبة كثيرًا بين الإناث على اعتبار أن الفتيات أصبحن حاليًا هدفًا رئيسيًا للدعوى الدينية التي تروج لها الحركات الإسلامية من ناحية، وأن المرأة تلعب دورًا فعالًا في الحفاظ على قيم الدين من ناحية أخرى.

ويزداد التدين بين الأشخاص ذوى التعليم الأعلى، وهو ما يشير حاليًا إلى أن التعليم يلعب دورًا أساسيًا في نشر القيم الدينية، وقد أكد ٨٢٪ تقريبًا من العينة أهمية الحفاظ على العادات والتقاليد المستمدة من الدين والأسرة كخصائص تنطبق عليهم تمامًا، وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الإناث في هذا الصدد، تتقارب الأرقام بين الفئات من مختلف الأعمار والمستويات التعليمية، وهو ما يعنى أن الشباب بصفة عامة ذوى ميول محافظة. ويكمل التأثير الديني على حياة الشباب الإيمان الراسخ بالقدرية. وفي هذا الصدد، ذكر ٦٩٪ من المبحوثين أنهم لا يستطيعوا تحديد قدرهم لأن كل شئ مقدر مسبقًا ومحتم، ولم تتعد نسبة من أقروا بأنهم يحددون قدرهم بأنفسهم ٧٪. وقد اتخذ ٢٥٪ من العينة موقفًا محايدًا بين القدرية وحرية الاختيار، من الواضح ارتفاع الميول القدرية بين النساء والأقل تعليمًا حيث بلغت نسبتهم ٧,٩٪ من العينة وكانت غالبية الإناث حاصلات على تعليم جامعي ويقمن في المناطق الحضرية.

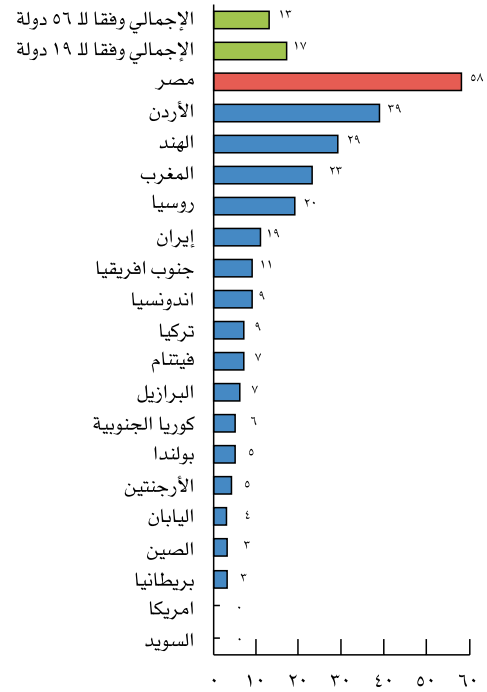
شكل ٥-١٣: الحرص على فخر الوالدين بحسب الدول



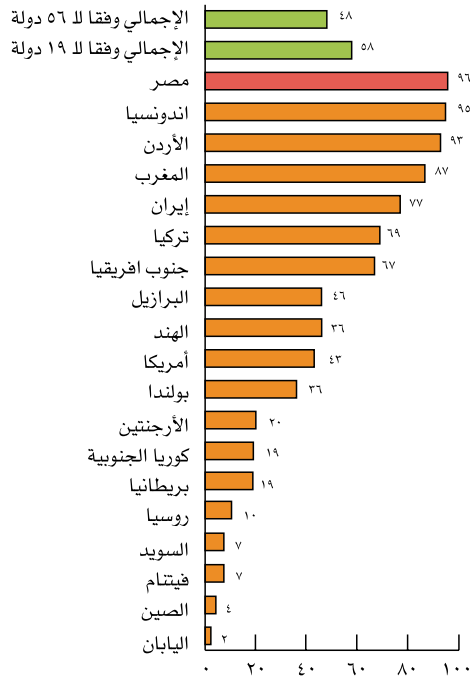
وتأكيدًا لسيادة القيم الأبوية، فإن النسبة المؤيدة لتفوق الذكور سياسيًا تزيد بأربع نقاط مئوية عن نسبة الإناث (٦٨٪) والأكثر من ذلك تصل نسبة مؤيدي هذا الرأي بين الكبار ٧٤٪ بفارق ثلاث نقاط مئوية عن المدافعين عن هذا الرأي من الشباب الذين تصل نسبتهم إلى ٧١٪، وهذه الروح الأبوية المنحازة ضد النساء بين الشباب تتغلغل في منظومة القيم الاجتماعية بشكل عام حتى بين المتعلمين، مما يعنى بكل وضوح أن التعليم لم يؤثر على النظرة الاجتماعية القائمة على عدم المساواة بين الجنسين. ومن المفارقات أن هناك تقاربًا في توجهات الشباب من الجنسين بالنسبة لقبول التمييز بين الذكور والإناث، وتلعب الشابات، مثلها في ذلك مثل النساء الأكبر سنًا، دورًا محوريًا في ترسيخ هذه النظرة.

ومما يثير الدهشة، أن المقارنات الدولية تبين أن مصر تشغل المركز الأول عالميًا بالنسبة للترفة بين الجنسين في العمل بفارق يزيد ٤١ نقطة مئوية عن النسبة العالمية البالغة ١٧٪، وبذلك تصدر مصر قائمة الدول ذات التراث الأبوي العميق مثل الأردن، والهند، والمغرب، وإيران. ومن ناحية أخرى فإن تأييد التفرقة بين الجنسين في العمل يعتبر ضئيلًا لدى مجموعة من الدول المختلفة من ضمنها الولايات المتحدة الأمريكية، والسويد، وبريطانيا، والصين، واليابان، والأرجنتين، وبولندا، مما يعنى بدرجة كبيرة أن التمييز النوعي ضد النساء يرتبط بأبعاد ثقافية وتاريخية موروثية، وقد يتغير هذا الاتجاه نتيجة متغيرات اجتماعية واقتصادية تنعكس على رفاهية الأسرة، وحاليًا تستمر قوة ونفوذ مثل هذه القيم

شكل ٥ - ١٤ : أفضلية الرجل على المرأة بحسب الدول



شكل ٥ - ١٥ : أهمية الدين في الحياة بحسب الدول



وتظهر المشاعر الإيجابية نحو "الآخر" في رؤية الشباب للقيم التي يجب تشجيع الأطفال على تعلمها، وعلى رأسها قيمة التسامح والاحترام، وذلك في نظر ٧١٪ من العينة، وهنا تشغل مصر المركز التاسع بفارق يزيد ٥ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٦٦٪، وتأتي مصر أيضًا ضمن مجموعة من الدول التي تحتل موقعًا وسطًا مثل الأردن، والصين وتركيا، والأرجنتين، وتجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه يرتفع بين الإناث والحاصلين على تعليم منخفض، وقد أكد أكثر من نصف العينة على أهمية تعليم الأطفال عدم الأنانية والإيثار، وهذه كلها مؤشرات تدل على رؤى ومواقف إيجابية تجاه الآخر.

وقد كشف المسح أن خمس العينة فقط كانوا حريصين على التردد على دور العبادة يوميًا، كما أن ربع العينة كانوا يذهبون إليها مرة في الأسبوع والباقي كانوا أقل ترددًا عليها حيث كانوا يذهبون إليها مرة في الشهر أو في المناسبات الخاصة فقط، وكان نحو ٢٦٪ غير حريصين على أداء الشعائر في دور العبادة. ومن الواضح أن الاتجاهات الدينية تتخذ طابعًا حوارياً أكثر من كونها فعلاً شعائريًا، وذلك بفعل الزخم الكبير للدعاة والإعلام، وهذه الظاهرة تأثير واضح على تفعيل المجال العام باعتبارها نافذة أخلاقية في الوقت الذي تضعف فيه الأسرة والمؤسسات الاجتماعية عن أداء هذا الدور.

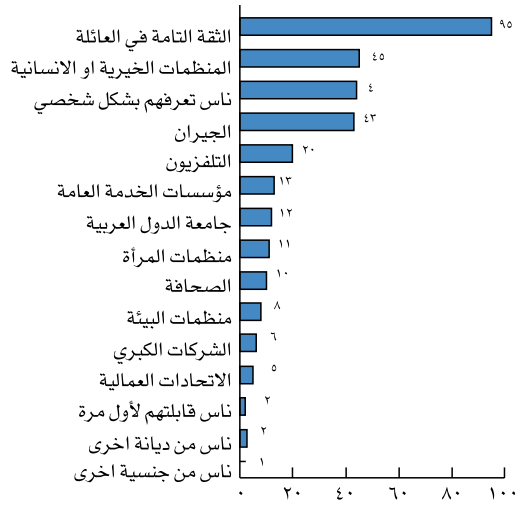
وعلى الرغم مما تقدم، يرى ٤٤٪ من عينة الشباب ضرورة وضع قيود على عدد الأجانب الذين يسمح لهم بالمجيء إلى مصر، بينما يرى ٢٤٪ من العينة منعهم من دخول مصر. وهناك من يرى أن السماح بوجود أجانب مشروط بتوفر فرص العمل وذلك بنسبة ٢٨٪. وترتفع نسبة الشباب الذين يرفضون وجود الأجانب للعمل في مصر بين الذكور والحاصلين على تعليم جامعي، وهذا أمر مفهوم بالنظر إلى ارتفاع معدل البطالة والخوف من تعرض نسبة كبيرة من الذكور في هذه الفئة لمنافسة الأجانب لهم في سوق العمل، وقد وافق عدد كبير من أفراد العينة (٩٧٪) على أنه يجب على أصحاب الأعمال إعطاء الأولوية للمصريين في حالة توفر فرص العمل.

وللمؤسسات الدينية أربعة أدوار رئيسية في نظر الشباب، يأتي على رأسها حل المشكلات الأخلاقية وتلبية الاحتياجات النفسية بنسبة بلغت ٦٧٪ من العينة، والوفاء بالاحتياجات الروحية بنسبة ٦٤٪، ولم تتجاوز نسبة المساعدة في حل المشكلات الأسرية والمجتمعية ٦٠٪، ٥٥٪ على التوالي.

الموقف من الآخرين

أشار ٤٧٪ من الشباب إلى أهمية الأصدقاء، وترتفع هذه النسبة بين الذكور الحاصلين على تعليم أعلى، وهذا يتسق مع الفروق النوعية التي تميزها الأعراف الاجتماعية التي تعطى للذكور حق تكوين صداقات كثيرة، وحق قضاء وقت فراغ أكثر مع أصدقائهم.

شكل ٥ - ١٧: دوائر الثقة في الآخرين



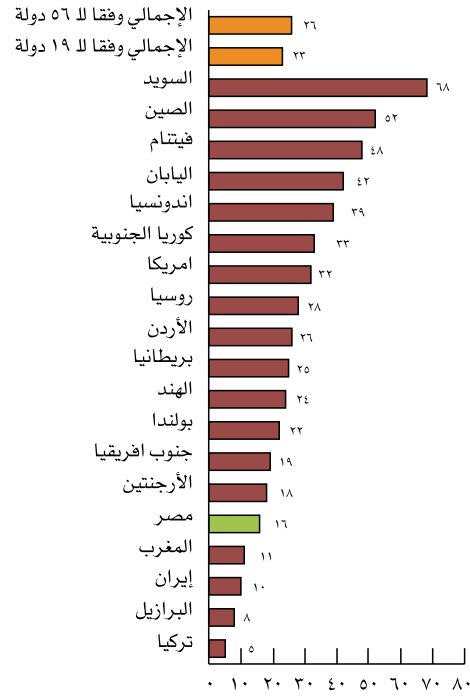
بكسب ثقتهم؟ وما هي حدود الثقة في حياتهم؟. تشير البيانات إلى أن ٩٥٪ من العينة لديها ثقة تامة في الأسرة (شكل ٥ - ١٨) كما تشير البيانات أيضًا إلى أن الثقة في المنظمات الخيرية والإنسانية تأتي في المرتبة الثانية بعد الأسرة بنسبة ٤٥٪. ومن الواضح أن درجة ثقة الشباب مرتبطة بالعديد من الاعتبارات الدينية والروحية عند مساعدة الآخرين .

وتعتمد الثقة أيضًا على العلاقة الاجتماعية المباشرة ، وقد أشار ٤٤٪ من عينة الشباب إلى أنهم يتقنون في الأشخاص الذين يعرفونهم معرفة شخصية مثل الأصدقاء والعارف ، يلي ذلك الثقة في الجيران بنسبة ٤٣٪ ثم تقل الثقة تدريجيًا نحو معظم المؤسسات والهيئات المختلفة، وتصل الثقة إلى أدنى حد في حالة الأشخاص المنتمين إلى أديان أخرى والأشخاص الذي يرونهم لأول مرة، وكذلك الأشخاص من الجنسيات الأخرى. ومرة أخرى تبدو الاعتبارات المتعلقة بالقرابة التقليدية والأسرة وكذلك العلاقات الشخصية المباشرة أعلى منزلة، وفي هذا الصدد هناك تقارب بين اتجاهات الذكور والإناث والشباب والكبار وبين مختلف المستويات التعليمية .

ملخص النتائج

من الملاحظ بوجه عام أن الشباب ملئ بالمتناقضات، فبينما يميل معظم الشباب إلى اعتناق القيم الحداثية، والنظرة الإيجابية للعمل، والعدالة المرتكزة على تكافؤ الفرص، فإنهم يتجنبون خوض المخاطرة، ويعتمدون على الدولة في تحقيق طموحاتهم، وهم لا يبحثون عن الإنجاز في العمل، وطموحهم نحو الثراء محدود، وهذا الشعور الجارف نحو الانتفاء القومي والديمقراطية، لا يقابله اهتمام حقيقي بالسياسة في كافة أشكالها، سواء كانت المؤيدة للحكومة أو للمعارضة السياسية، حيث يدور الاهتمام

شكل ٥ - ١٦: الثقة في الآخرين بحسب الدول



الثقة قصيرة المدى

تتسم ثقة الشباب في الآخرين بالهشاشة ، فقد ذكر ٥٧٪ من العينة أنهم يفضلون العيش في بيئة آمنة ، وأن يعتنقوا بعض القيم التي تتسق مع العادات والتقاليد، كما أشار ٢٨٪ من العينة إلى أنهم لا يحسنون الظن بالأجانب عند التعامل معهم حيث يمكن أن يستغلونهم ولا تتجاوز نسبة من لديهم ثقة في الآخر في العينة ١٦٪، وهى نسبة ضئيلة تعكس تآكل حقيقي في مستوى رأس المال الاجتماعي لدى الشباب، وبذلك تشغل مصر المركز الخامس بفارق يقل ٧ نقاط مئوية عن النسبة العالمية البالغة ٢٣٪، وتأتي مصر في ذيل قائمة الدول التي لها ظروف مشابهة مثل تركيا، والبرازيل، وإيران، والمغرب، وعلى العكس تأتي كل من السويد، والصين، وفيتنام، واليابان بالقرب من رأس القائمة (شكل ٥ - ١٧).

وعلى أي حال من الواضح أن نسبة الثقة في الآخر على المستوى العالمي منخفضة أيضًا، على الرغم من التحولات العالمية وانفتاح الشباب على معظم سبل التواصل العلمي، الذي يتجاوز الحدود الجغرافية والدينية والقومية، ومن المعتقد أن هذا الانفتاح يساعد على مد جسور الثقة، ولكن التدفق الهائل في التواصل يمكن أن يقترن بمشاعر الحذر وانعدام الثقة.

إذا كانت ثقة الشباب في الآخرين هشة إلى هذا الحد، فمن هم الجديرون



وأغلب اتجاهات الشباب هي انعكاس لتوجهات قيمية عامة يشترك فيها الشباب أنفسهم والكبار. وعلى أي حال، يجب أن تأخذ منظومة القيم المشتركة هذه في الحسبان تأثير المحددات الاجتماعية والديموجرافية على تشكيل القيم، وبخاصة فيما يتعلق بعلاقتها بالفروق النوعية والتعليمية.

حول تحسين الاقتصاد وليس السياسة. وعلى الرغم من تأييد الشباب لأهمية التسامح وبخاصة في تنشئة الأطفال، فإن هذا التسامح يقتصر على الأسرة والروابط الدينية التي تضيف طابعاً مختلفاً على هذه القيمة ، وتطرح ثقة محدودة في الآخرين، وهذا يخلق أيضاً تمييزاً قوياً ضد النساء في الحياة العامة. ومن الملاحظ أن المشاعر الدينية قد لا تترجم إلى ممارسة للشعائر، فهي في معظم الأحوال تظل عند مستوى الحوار كاستجابة لاحتياجات نفسية .

الهوامش

1. Giddens, A. Modernity and self identity : Self and society in the late modern age, Cambridge : Polity Press, 1991, Beck, U. Risk society : Towards a new modernity, London : Sage, 1992.
2. Brannen, J. "Discourses of adolescence : Young people's independence and autonomy within families,' in Brannen, J. and O'Brien, M. (eds) children in families : Research and policy. London : Falmer Press, 1996.
3. Hey, V. The company she keeps : An ethnography of girls' friendships, Buckingham : OUP, 1997.
4. Back, L. New ethnicities and urban culture, London UCL Press, 1997.
5. Miles, S. 'Towards an understanding of the relationship between youth identity and consumer culture, ' Youth and policy, 51 (4), 1997 : 35-45.
6. Heelas, p., Lasch, S and Morris, P. (eds) Detraditionalisation, Oxford : Blackwell, 1996.
7. Giddens, A. Modernity and self identity, op cit,
٨. أنظر عرضاً وافياً لتلك الدراسات في : سعيد المصري ، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري، القاهرة : المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية والمستقبلية، ٢٠٠٦.
٩. ماجد عثمان وخديجة عرفة ، الفجوة بين القيم والسياسة العامة في مصر ، ورقة قدمت في المؤتمر الدولي الأول عن : مراكز الفكر في الدول النامية: القاهرة (١٧-١٨ يناير) ٢٠٠٩ ، ص ١٦.
١٠. عبد المنعم سعيد ، مصر دولة متقدمة ، القاهرة : مركز الأهرام للنشر ، ٢٠٠٦.
١١. سعيد المصري ، ثقافة الاستهلاك في المجتمع المصري ، مرجع سابق ، ص ١٢.

المراجع

- Back, L, (1997), New Ethnicities and Urban Culture, London, UCL Press.
- Beck, U, (1992), Risk Society: Towards a New Modernity, London: Sage. Press
- Giddens, A, (1991), Modernity and Self Identity: Self and Society in the Late Modern Age, Cambridge: Polity Press.
- Hey, V. (1997), The Company she Keeps: An Ethnography of Girls' Friendships, Buckingham: OUP.
- Miles, S. 'Towards an Understanding of the Relationship Between Youth Identity and Consumer Culture,' Youth and Policy, 51 (4), 1997: 35-45.

الفصل السادس



الفقر وإقصاء الشباب

يمثل الفقر عقبة كبيرة أمام تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي، كما يمثل تهديدًا للأمن والاستقرار السياسي والاجتماعي، حيث يشكل أرضًا خصبة للتعصب والمعارضة المتطرفة ضد الدولة نفسها. وعلى مدى العقدين الماضيين كان هناك اتفاق لحد كبير حول الرأي القائل بأن الفقر ليس مجرد نقص في الموارد المادية، بل هو أكثر من ذلك. فعلى الرغم من أن الموارد المادية تعتبر ضرورية إلا أنها لا تكفي للإفلات من غائلة الفقر. وعلى حد قول Amartya Sen (١٩٩٩) فإن "الدخل هو وسيلة لتخفيض الفقر فقط وليس للقضاء عليه".

جدول ٦-١: معدلات الفقر وفقاً للمناطق والفئة العمرية (%)

المناطق	معدل الفقر		نسبة الأفراد في الفئة العمرية
	العمرية ٢٩-١٨ سنة	لكافة الأفراد	
المحافظات الحضرية	٨,٢	٦,٩	٢٣,٣
المناطق الحضرية في الوجه البحري	٨,٨	٧,٣	٢٢,٤
المناطق الريفية في الوجه البحري	١٩,٣	١٦,٧	٢٣,٤
المناطق الحضرية في الوجه القبلي	٢٢,٧	٢١,٣	٢٣,٥
المناطق الريفية في الوجه البحري	٤٤,٣	٤٣,٧	٢٣,٤
مصر	٢٣,٢	٢١,٦	٢٣,٣

المصدر: مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨

يعرض هذا القسم الملامح الأساسية للشباب الفقير حتى يمكن فهم نوعية حياتهم، ومستوى الحرمان الذي يعانون منه. ويشير القسم الثاني إلى تصورات الشباب الفقير وطموحاتهم. ويقدم القسم الثالث والأخير التوصيات الخاصة بالسياسات.

في هذا القسم يستند التحليل إلى أربعة مصادر للبيانات: الأول مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة عام ٢٠٠٨، والثاني مسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩، والثالث المسح السكاني والصحي عام ٢٠٠٨، والرابع مجموعة من مؤشرات التنمية البشرية التي أعدها معهد التخطيط القومي لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠ (أنظر الفصل الثاني والجداول الملحق). وتقدم مصادر البيانات الثلاثة النتائج الخاصة بالشباب في الفئة العمرية من ١٨-٢٩ سنة.

وهناك العديد من الطرق المختلفة التي يمكن بها من خلال الطبقات الاجتماعية التمييز ضد الشباب الفقير، من أهمها التعليم وظروف العمل، كما سيرد ذكره فيما بعد بالتفصيل. وهناك أيضاً مجالان آخران يسترعيان الانتباه، يكون فيهما إقصاء الشباب واضحاً، وهما: ما يتعلق بتزاحم المسكن وتلك الأصول المختلفة^٢. ف فيما يتعلق بتملك الأصول، توضح بيانات مسح النشء والشباب في مصر أن هناك تفاوت كبيراً فيما يتعلق بتملك التليفونات المحمولة وأجهزة الكمبيوتر، ففي الحُمّيس الأدنى من الثروة تبلغ نسبة الشباب الذين يملكون التليفون المحمول ٨٪ فقط مقابل ٣١٪ للشباب في الحُمّيس الأعلى، كما تبلغ نسبة الذكور الذين يملكون كمبيوتر في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) في الحُمّيس الأدنى (الـ ٤٠٪ الأفقر) أقل من ١٪، بينما تبلغ هذه النسبة ٦٠٪ للشباب في الحُمّيس الأعلى من الثروة (الـ ٢٠٪ الأغنى).

ويعرف الفقر بأنه حالة من الحرمان من الحياة اللائقة التي يتطلع الفرد أو المجتمع إلى التمتع بها. والفقر لا يعني فقط الافتقار إلى ما هو ضروري لتحقيق الرفاهة المادية للفرد، ولكنه يعني أيضاً الحرمان من الفرص والاختيارات الأساسية مثل: خوض حياة مديدة وسلمية صحياً و خلاقة، والحصول على دخل لائق، والتمتع بالحرية، والكرامة واحترام الذات، واحترام الآخرين. ومن الواضح أن الدخل هو واحد فقط من الاختيارات التي يرغب الناس في التمتع بها.

ويختلف فقر الشباب عن فقر الكبار، في أنه يمكن أن يكون له أسباب وآثار مختلفة. ويمكن تحديد مجموعتين من الأسباب: الأولى، الوقائع التي يمر بها الشخص خلال دورة حياته (مثل ترك المدرسة، وبدء العمل، والزواج، وإنجاب أطفال) التي تلعب دوراً مهماً في تحديد إمكانية وقوعه في براثن الفقر. ومن المرجح أن هذه الوقائع تطرأ غالباً خلال المرحلة العمرية من ١٨-٢٩ سنة. والثانية، أن الانتقال من جيل إلى جيل غالباً ما يقترن بانتقال حالة الفقر التي تعيشها أسر الشباب والحرمان الذي يعاني منه أطفالها الذي يمكن أن يؤثر بدوره على رفاهة الشباب ورفاهة أطفالهم. وهناك إدراك عميق لأثر فقر الشباب على تكوين رأس المال البشري طويل الأجل نظراً لأن قدرة الشباب على التعلم تفوق كثيراً قدرة الأكبر سناً. ولهذا يؤدي فقر الشباب إلى ضياع فرص اكتساب المهارات في المدرسة، أو اكتساب العادات الصحية السليمة، وهي مشكلات قد يكون من الصعب حلها.

خصائص الشباب الفقير

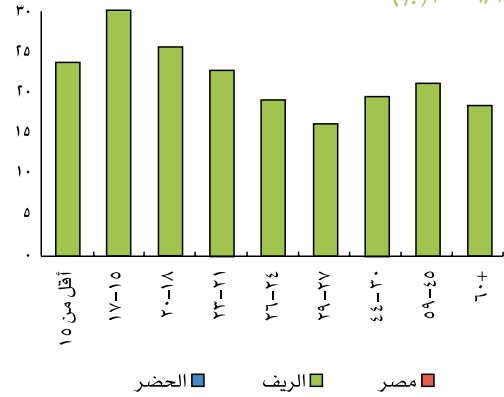
إلى أي مدى تكون الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الأغنياء والفقراء صارخة؟ وكيف يتأثر الشباب بالتفاوت في خلفيتهم الاجتماعية والاقتصادية؟

جدول ٦-٢: معدلات الفقر في الأسر التي تتكون من ٥-٦ أفراد حسب عدد الشباب البالغين في الفئات العمرية المختلفة (%)

الشباب البالغون في الفئة العمرية	الشباب البالغون في الفئة العمرية	الشباب البالغون في الفئة العمرية	
٢٩-٢٤ سنة	٢٣-١٨ سنة	١٧-١٥ سنة	
١٦,٩	١٥,٧	١٧,١	صفر
٢٠,٨	١٩,٨	٢٠,٠	١
١٩,٤	٢٢,٣	٢٢,٠	٢
٢٩,٢	٢٥,٥	٢٢,٣	٣+

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨

شكل ٦-١: معدل فقر الدخل حسب الفئات العمرية، ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (%)



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨

الأبعاد المختلفة للفقر الناجم عن تدني الدخل

يؤكد تحليل مجموعة البيانات الخاصة بالشباب في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) في مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة تماثل نتائج كل من المسح السكاني والصحي، ومسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة مع دراسة اليونيسف عن "فقر الأطفال والتفاوت في مستويات معيشتهم عام ٢٠١٠". حيث توضح الدراسة أن أكثر من ٢٠٪ من الأطفال يعانون من العديد من أوجه الحرمان^٢. وبين مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة أن ٥,٣٪ من الأطفال في الفئة العمرية (٦-١٧ سنة)، كانوا يعملون في عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، كما تتراوح نسبة الأطفال الفقراء ما بين ٦,٦٪ في المحافظات الحضرية إلى ٤١,٤٪ في المناطق الريفية بالوجه القبلي في مصر، إذا كان الأبوان لا يعملان، وأن احتمال تعرض هؤلاء الأطفال للفقر يكون ضعف تعرض الأطفال الذين يعمل أبواهم.

وكما يوضح جدول ٦-١، تبلغ نسبة الفقر في مصر ٢١,٦٪. وتوضح النتائج نفس ما أسفرت عنه مقاييس الفقر التي سبق إعدادها في عامي ٢٠٠٠، ٢٠٠٥ (البنك الدولي ٢٠٠٢، ٢٠٠٧) التي تبين أن هناك تفاوتات إقليمية شاسعة، وأن المناطق الريفية في الوجه القبلي هي أكثر المناطق حرماناً (٤٣,٧٪ من سكانها يعانون من الفقر الناتج عن تدني الدخل) وأقلها المحافظات الحضرية. وتكون نسبة الشباب الفقير دائماً أعلى قليلاً من المتوسط العام، بنحو ١,٥ نقطة مئوية. وتصدق هذه الملاحظة على كل أقاليم مصر.

من المرجح أن الشباب يعانون من الفقر أكثر من الفئات الأكبر سناً، كما أن الشباب الأصغر سناً أكثر تعرضاً بكثير للفقر من الشباب الأكبر

سناً. فعلى المستوى القومي، كان ٢٣٪ من الأطفال تحت سن الخامسة عشر عام ٢٠٠٩-٢٠٠٨ يعيشون في فقر. وتصل معدلات الفقر إلى ذروتها بين المراهقين في الفئة العمرية من ١٧-١٥ سنة، حيث ترتفع هذه المعدلات إلى ٢٩٪ وإلى ٢٧٪ تقريباً بالنسبة للبالغين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٨-٢٠ سنة. ويكون وقع الفقر أقل ما يمكن بالنسبة للبالغين الذين يعملون والذين تتراوح أعمارهم بين ٢٧-٢٩ سنة (١٧٪). وبدءاً من سن السابعة والعشرين فصاعداً، يكون معدل الفقر دائماً أقل من المتوسط على المستوى القومي. ويعود هذا في جزء منه إلى تغير الوضع المهني للشباب (الذين قد يكونوا تركوا الدراسة أو وجدوا عملاً في الأعمار التالية). كما يمكن أن يعود هذا إلى أن التعرض للفقر أصبح أقل، فمثلاً يكون احتمال تعرض الأفراد الملتحقين بعمل للفقر أقل في أواخر سنوات العشرينات بالمقارنة بسنوات ما قبل العشرين أو أوائل العشرينات. إلا أن معدل الفقر يرتفع في الأعمار التالية نظراً لأن الكثير منهم لديهم أطفال. ويستمر هذا النمط على المستوى القومي في المناطق الحضرية والريفية (أنظر شكل ٦-١).

يكون التعرض للفقر مرتفعاً بصفة خاصة بين الأسر التي لديها ثلاثة شباب أو أكثر. وتستند حساباتنا للفقر على إجمالي استهلاك كل أفراد الأسرة (الذي يعتمد على عدد أفراد الأسرة وأعمارهم). وبسبب هذا، تؤثر الظروف المعيشية على احتمال تعرض الشخص للفقر. وبوجه عام، إذا كان الشخص يعيش مع بالغين آخرين لديهم عمل، فإن هذا يؤدي إلى زيادة دخل الأسرة بالنسبة لاحتياجاتهم، وبالتالي يقل احتمال تعرضهم للفقر. وعلى العكس، إذا كان الشخص يعيش مع أطفال أو مع بالغين أصغر سناً وليس لديهم عمل، فإن هذا يؤدي إلى انخفاض دخل الأسرة بالنسبة لاحتياجاتها، وبالتالي يزيد احتمال تعرضهم للفقر. وحيث إن دخول البالغين الأصغر سناً تكون منخفضة في المتوسط بالمقارنة بدخول آبائهم، فإن المعيشة مع الأسرة الأصلية يمكن أن تحمي

جدول ٦-٣: فقر الشباب باعتباره حرمانا متعدد الأبعاد

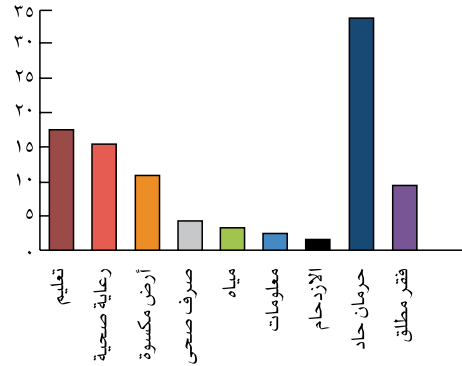
نسبة الشباب الفقير حسب عدد الأبعاد المحرومين منها (%)

٢٣,٦	حرمان من بعد واحد فقط
٧,١	حرمان من بعدين
٢,٠	حرمان من ثلاثة أبعاد
٠,٣	حرمان من أربعة أبعاد
٠,١	حرمان من خمسة أبعاد
صفر	حرمان من ستة أبعاد
صفر	حرمان من سبعة أبعاد

المصدر: المسح السكاني الصحي في مصر، ٢٠٠٨.

شكل ٦-٢: معدل انتشار أوجه الحرمان بين الشباب في الفئة

العمرية (١٨-٢٩ سنة)



حادة من واحد على الأقل من الأبعاد السبعة (الصحة، والتعليم، والمأوى، والتغذية، والمياه، والصرف الصحي، والمعلومات) مقابل ١٤٪ من الأطفال غير الفقراء. ويتسع التفاوت في مستوى الحرمان بين الأطفال الفقراء وغير الفقراء - مقيسًا بالدخل - عندما يؤخذ في الحسبان الأطفال المحرومين بصورة حادة من بعدين على الأقل من هذه الأبعاد (الفقر المطلق). وتبلغ نسبة الأطفال المحرومين من بعدين أو أكثر ١٠٪ في الأسر التي تعاني من الفقر الناجم عن تدني الدخل مقابل ١٪ من الأسر التي لا تعاني من ذلك.

هؤلاء من الفقر، وبافتراض تساوي الأمور الأخرى، قد نتوقع أن يكون التعرض للفقر أعلى بين الأسر التي يكون أفرادها من البالغين الأصغر سنًا. فعلى سبيل المثال، في الأسر التي لديها ٥ أو ٦ أطفال، كان ٢٢٪ من تلك الأسر - التي لديها ثلاث أشخاص أو أكثر في الفئة العمرية (١٥-١٧ سنة) في عام ٢٠٠٨-٢٠٠٩ - يعيشون في فقر مقابل ١٧٪ فقط في الأسر التي ليس لديها أفراد في هذه الفئة العمرية.

انتقال الفقر بين الأجيال

"أجدادي هم المسؤولون. فهم لم يرسلوا أبناءهم للمدرسة (يقصد والديه) وهو ما أدى إلى امتداد الفقر إلى أبنائهم". وردت هذه العبارة على لسان أحد المشاركين في مجموعات النقاش المتخصصة.

يعاني الشباب في الأسر الفقيرة من الحرمان الناجم عن التدني الشديد والمستمر في القدرات، وبخاصة خلال مرحلة الطفولة - نتيجة التغذية السيئة، وعدم معالجة الأمراض، وانعدام فرصة الحصول على التعليم - وهذا يحد من التنمية البشرية بشكل لا يمكن التغلب عليه.

ويلى الحرمان من التعليم، الحرمان من الرعاية الصحية، حيث إن ١٥٪ من الشباب اللاتي سبق لهن الزواج، اللاتي أنجبن أطفال خلال خمس السنوات الماضية (٧٦٨ ألف) لم يحصلن على رعاية قبل الولادة ولم يأخذن حقنة التيتانوس خلال الحمل الأخير. ومن ناحية أخرى، تعتبر نسبة الحرمان من المياه والصرف الصحي ضئيلة، مما يشير إلى أن كل الشباب تقريبًا يحصلون على مصدر محسن من مياه الشرب والصرف الصحي، وجدير بالذكر أن الحرمان من كل من التعليم والرعاية الصحية، كما هو متوقع - مرتبط ارتباطًا قويًا بالفقر الناجم عن تدني الدخل.

والأطفال غير الأصحاء وذوو التعليم المتدني عندما يصبحون شبابًا تكون قدراتهم على التعلم والعمل محدودة. ويتوقف مدى انتقال فقر الآباء إلى أبنائهم على مدى استثمارهم في قدرات أطفالهم، من حيث التعليم والتدريب والصحة والتغذية والرعاية العامة. وعندما يجبر الصغير على ترك التعليم قبل إتمام المرحلة الثانوية أو الجامعية أو التأهيل المهني فإنه يلتحق بعمل غير آمن، ويتقاضى أجرًا ضئيلًا، ويمتلك أصولًا منخفضة القيمة، وتراجع إلى أدنى حد فرصة حصوله على الحماية الاجتماعية والخدمات الأساسية، وبذلك لا تتاح له فرصة كسر الدائرة المفرغة للفقر. ويشير تقرير اليونسف عن فقر الأطفال في مصر، ٢٠١٠ (الذي سيصدر قريبًا) إلى أن نصف الأطفال تقريبًا (٤٧٪) في الأسر التي تعاني من الفقر الناتج عن تدني الدخل محرومون بصورة

وتتضاءل شيئًا فشيئًا نسبة الشباب الفقير كلما زاد عدد الأبعاد المحرومين منها. وبين شكل (٦-٣) نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من بعد أو أكثر من الأبعاد السبعة (الحرمان الحاد) بالإضافة

إطار ٦-١: الشباب الفقير ليس لديهم عمل مستقر

كان الالتحاق بعمل غير مستقر وموسمي في غالب الأحوال مثار شكوى معظم الشباب الذين شاركوا في مجموعات النقاش المتخصصة. وقد ذكر الشباب أنهم مضطرون لقبول أي وظائف متاحة، ومعظمها وظائف غير مستقرة وموسمية، وفي نفس الوقت منخفضة الأجر نتيجة انتشار البطالة. وبهذه الطريقة لا يستطيع الشباب تنظيم حياتهم، حيث إن وضعهم غير مستقر ومعرضون لكل أنواع التغيرات الخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو عالمية.

كان جميع الشباب الذين شملتهم العينة ملتحقين بوظائف غير مستقرة. ومن الأمور التي تثير الاهتمام أن شباب الريف كانوا أكثر شعورًا بالضغط الاجتماعي لهذا الوضع من شباب الحضر. وقد ذكر أحد الشباب الريفيين أنه حاول العمل كسائق عربية ولكنه تعرض للسجن نتيجة مخالفته لقانون المرور. وقد لاقى كل أنواع الإهانات مثل السب، والضرب بل وبوضع الأغلال في يديه. وقد حاول أن يعمل كعامل نظافة، ولكن عندما تحرف أنه متعلم تم فصله من العمل. وذكر شاب آخر أنه كان يعمل في حمل البضائع وكان يرتدي "الجلباب". ويبدو أن هذا الزي يصم من يرتديه بالعار، حيث كانت الشرطة تلقي القبض عليه من حين لآخر وتلقي به في السجن.

المصدر: هبة الليثي، استنادًا لمناقشات الشباب في مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧)، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولي لجودة البيئة

جدول ٦-٤: نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان من مختلف الأبعاد (وفقًا لشرائح الثروة) (%)

مؤشر الثروة بالخصائص	الازدحام	الأرضية	الصرف الصحي المياه	المعلومات	التعليم	الصحة	الدخل	نسبة الفقر الناجم عن تدني مواد تغطية
إجمالي	١,٢	١٠,٩	٣,٧	٢,٦	١٧,٢	١٥,٢	٢٣,٢	
الخُمس الأول (الفئة الأشد فقرًا)	٤,٨	٤٣,٢	٧,٧	٧,٠	٤٠,٢	٢٢,٧	٤٦,١	
الخُمس الثاني	١,٠	١٢,٧	٥,١	٣,٢	٢٤,٥	١٦,٦	٣٥,١	
الخُمس الثالث	٠,٣	٢,٠	٤,٣	١,٨	١٣,٧	١٤,٧	٢٤,٦	
الخُمس الرابع	٠,١	٠,٢	١,٤	٠,٦	٧,٣	١٠,١	٩,٣	
الخُمس الخامس (الفئة الأكثر غنى)	صفر	صفر	٠,٥	٠,٩	١,٩	١٣,٤	٢,٦	

المصدر: حسابات المؤلفتين باستخدام بيانات المسح السكاني الصحي في مصر، ٢٠٠٨، ومسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٨/٩/٢٠٠٨.

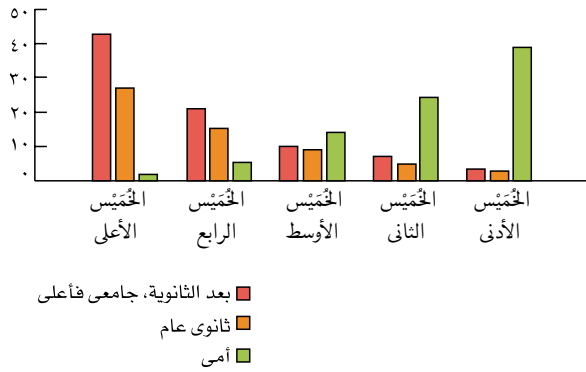
إلى نسبة الذين يعانون من الحرمان من بعدين أو أكثر (الفقر المطلق). وتشير البيانات إلى أن من بين كل ثلاثة شباب هناك شاب واحد يعاني من الحرمان من بعد أو أكثر (الحرمان الحاد) (٣٣,١٪ أي ٥,٩ مليون شاب). كما أن هناك شاب واحد من بين كل أربعة شباب (٢٣,٦٪ أو ٤٢٢٣ ألف شاب) يعاني من الحرمان الشديد من واحد من الأبعاد. وتنخفض هذه النسب إلى أقل من ١٪ بالنسبة للشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من أربعة أبعاد أو أكثر (أنظر جدول ٦-٣)

الارتباط بين الثروة والحرمان الذي يعانيه الشباب

من الواضح أن الحرمان الذي يعانيه الشباب مرتبط بالحرمان الذي عانوا منه في طفولتهم. وتبلغ نسبة الأطفال الذين يقيمون في مسكن يعيش في كل غرفة فيه خمسة أفراد فأكثر ١٤,٤٪ من إجمالي عدد الأطفال. ووفقًا لنتائج مسح النشء والشباب في مصر، يبدو أن الازدحام الشديد في الغرف مازال يعاني منه الشباب الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر. ومن الواضح أيضًا أن مؤشرات الدخل أو الثروة المتعلقة بالفقر ترتبط

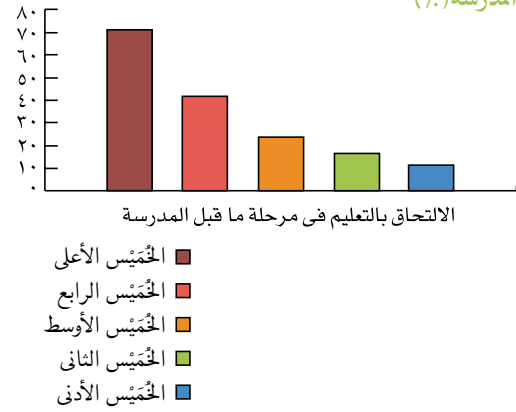
ويمكن وصف أحد سيناريوهات انتقال الفقر عبر الأجيال كالآتي: نبدأ بأسرة يكون عائلها أميًا ولا يمتلك أي أصول منتجة، ثم تنتج المسار نحو أبنائه أو أبنائهما. في الغالب سيعاني الأطفال من سوء التغذية، كنتيجة لجهل الأبوين أكثر من كونه نتيجة عدم توفر الغذاء السليم، ومن الظروف الصحية السيئة التي يعيشون فيها. وبذلك يصبح هؤلاء الأطفال أكثر عرضة للمرض الذي يؤدي بدوره إلى نقص قدراتهم الجنسية. ولا يلتحق هؤلاء الأطفال بالمدارس، وحتى إذا التحقوا بها فإنهم سرعان ما يتسربون منها للالتحاق بسوق العمل نتيجة للظروف

شكل ٦-٤: توزيع مستويات التعليم وفقاً لشرائح الثروة الخمس



المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

شكل ٦-٣: نسبة الشباب الذين التحقوا بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة (%)



المصدر: مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.

فقر الأسرة، التي يمثلها منهج الأصول، هي عامل قوي يفسر الحرمان من التعليم. فالشباب في فئة الخميس الأدنى من الثروة أكثر احتمالاً لأن يعانون من الحرمان، فبينما يعاني ٤٠٪ من الشباب في فئة الخميس الأفقر من الحرمان الشديد من التعليم، فإن هذه النسبة تبلغ أقل من ٢٪ بالنسبة للشباب في الخميس الأغنى.

والشابات اللاتي يعشن في الأسر الأكثر ثراء يكون احتمال تعرضهن للحرمان من الصحة أقل من الإناث اللاتي يعشن في أسر فقيرة. وقد بلغت نسبة الشابات اللاتي سبق لهن الزواج واللاتي يعشن في أسر فقيرة ويعانين من الحرمان من الصحة ٢٣٪ تقريباً، هذا بينما تنخفض هذه النسبة إلى ١٠٪، ١٣٪ على التوالي بالنسبة لنظيرائهن الأغنى في فئتي الخميس الرابع والخامس من الثروة.

وتبلغ نسبة الشباب الذين يعانون من عدم تغطية أرض المسكن ما بين ٤٣،٢٪ في فئة الخميس الأفقر إلى ٠،٢٪ بين الشباب في فئة الخميس الرابع. ولا يوجد هذا الشكل من الحرمان في فئة الخميس الأغنى. ولوضع ثروة الأسرة أثر ملموس على الحرمان الشديد من الصرف الصحي، حيث تبلغ نسبة الشباب المحروم من الصرف الصحي في فئة الخميس الأفقر ٨٪ بينما تبلغ هذه النسبة أقل من ١٪ (٠،٥٪) بين الشباب في الخميس الأغنى.

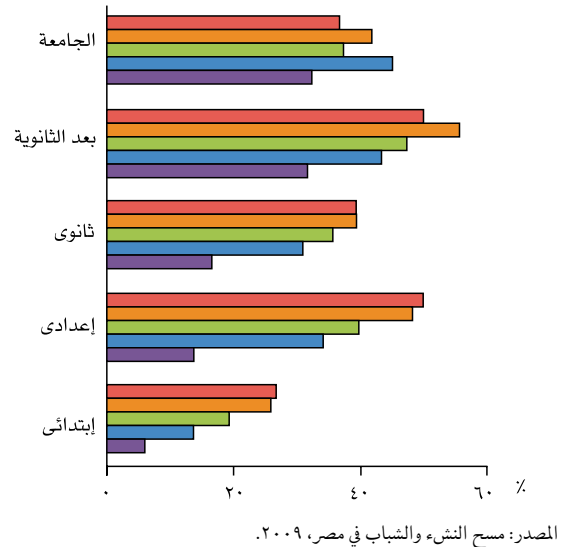
وتتأثر أنماط التفاوت في الحرمان من المياه مع تلك الخاصة بالصرف الصحي، حيث لا يعاني الشباب في فئتي الثروة الأعلى تقريباً من الحرمان من المياه، بينما تبلغ نسبة الشباب الذين يعانون من هذا الشكل من الحرمان في فئة الخميس الأفقر الثاني ٣،٢٪ و ٧٪ بالنسبة للشباب الذين يعيشون في فئة الخميس الأفقر الأدنى.

ارتباطاً قوياً بالحرمان من المأوى. كما يقدر أن ١٧٪ من الأطفال تحت سن الخامسة (١،٥ مليون طفل) محرومون بشدة من الغذاء، وفقاً لتعريف منظمة الصحة العالمية. ووفقاً للمسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨، يكون وقع الحرمان من الغذاء أعلى في المناطق الريفية بالوجه القبلي، بينما تبلغ نسبة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين (٧ - ١٨ سنة)، الذين لم يلتحقوا بالمدرسة على الإطلاق ٣،٢٪ على المستوى القومي (٤٩٠ ألف طفل). وتبلغ التفاوتات الإقليمية فيما يتعلق بعدم الحضور إلى المدرسة ما بين ١،٤٪ في المحافظات الحضرية و ٦،٧٪ في المناطق الريفية بالوجه القبلي. وعلاوة على ذلك، تبلغ نسبة الحرمان من المعلومات بين الأطفال الذين يزيد عمرهم عن سنتين ٢،٤٪ (أي ٥٥١ ألف طفل)، وهؤلاء الأطفال ليس لديهم أي سبل للحصول على التلفزيون أو الراديو أو التلفزيون أو الصحف. ويُرحل الكثير من أوجه الحرمان هذه من مرحلة الطفولة إلى مرحلة المراهقة ومنها إلى مرحلة الشباب.

توضح البيانات الواردة في جدول ٦-٤ أن وضع ثروة الأسرة، التي يمثلها منهج الأصول، لها أثر ملموس على الحرمان الذي يعاني منه الشباب. وفي الواقع، تشير نتائج مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة إلى أن مؤشر الثروة يرتبط ارتباطاً قوياً بالفقر الناجم عن تدني الدخل، فنصف الشباب تقريباً في الخميس الأول يعانون من هذا الفقر، ويقل معدل انتشار الفقر مع ارتفاع مؤشر الثروة ليصل إلى ٢،٦٪ فقط بين الشباب في الخميس الأغنى.

وتتفاوت المعاناة من الازدحام تفاوتاً كبيراً بين فئسيات الثروة، حيث يعاني نحو ٥٪ من الشباب في فئة الخميس الأفقر من الازدحام. مقابل أقل من ١٪ بالنسبة للشباب غير الفقير. وهناك احتمال قوي لأن يتعرض الشباب عند المستوى الأدنى من الثروة لكافة أشكال الحرمان.

شكل ٥-٦ أ: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات منخفضة - مقبول



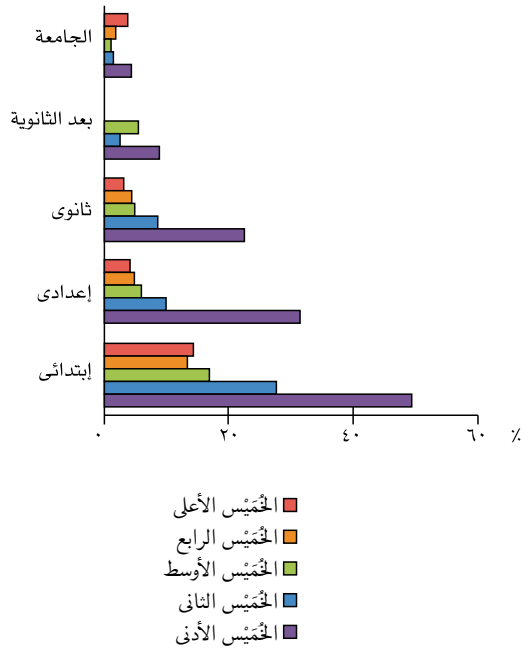
ويعتبر الشباب الذين يعيشون في أسر فقيرة أكثر احتمالاً للحرمان من المعلومات، وتبلغ نسبة هؤلاء الشباب ١١٪ مقابل أقل من ١٪ بالنسبة للشباب غير الفقير.

التعليم

أسفر مسح النشء والشباب في مصر عن نتيجة أخرى لافتة للنظر وهي أن الشباب الفقير في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) كانوا أكثر الفئات حرماناً فيما يتعلق بالالتحاق بالتعليم في مرحلة ما قبل المدرسة، كما يتضح من الشكل ٦-٣. فبينما التحق أكثر من ٧٠٪ من الشباب المصري في فئة الثروة الأعلى برياض الأطفال، فإن هذه النسبة تنخفض بصورة حادة عبر فئات الثروة حتى تصل إلى ١١٪ بالنسبة للشباب في فئة الخُمس الأدنى. وهذا يؤكد التفاوت في الحصول على الفرص المتكافئة، حيث إن هناك ارتباط قوي بين الالتحاق بمرحلة ما قبل المدرسة وبين الحصول على درجات أفضل على مدار سنوات التعليم الإلزامي.

بالنسبة للفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) كانت هناك تفاوتات كبيرة في الالتحاق بالتعليم والإنجازات التعليمية. وقد أسفر مسح النشء والشباب في مصر عن نتائج صارخة حيث تبين أن ٣٩٪ من الشباب في الخُمس الأدنى (٢٠٪ الأفقر) مازالوا أميين، والقليل منهم استطاع مواصلة تعليمهم حتى وصلوا إلى مرحلة الثانوية العامة، وعدد أقل وصل إلى مرحلة التعليم الجامعي (شكل ٦-٤). وتعتبر الأمية ظاهرة ريفية حيث إن ٧٦٪ من جميع الشباب الأميين، بالإضافة إلى ٧٠٪ ممن يستطيعوا القراءة والكتابة، يعيشون في الريف.

شكل ٥-٦ ب: نسبة الشباب الحاصلين على تقديرات



وعلى العكس من ذلك، يحقق الشباب في فئة الخُمس الأغنى مستويات تعليم عالية للغاية، حيث إن ٢٧٪ منهم يحملون شهادة الثانوية العامة، و ٤٣٪ منهم حاصلون على درجات جامعية. وفي الواقع، يكون التفاوت في مستويات التعليم بين شرائح الثروة الخمس من الأمور التي تسترعي الانتباه. وتاريخياً يعكس هذا التفاوت أيضاً السمة المزمنة لظاهرة الفقر في مصر وهي: الأمية.

إن ما يثير القلق بصفة خاصة هو دلالة هذا الوضع بالنسبة للحراك الاجتماعي، الذي يعرقله تدني نوعية التعليم العام، وللجوء إلى الدروس الخصوصية التي تنفق عليها الأسر من جيبها الخاص. ويعكس الانتقال من المدرسة إلى ما بعد المرحلة الثانوية وإلى الجامعة التفاوت في فرصة الحصول على تعليم جيد في مصر. وكما يوضح شكل ٦-٤، إذا كنت فقيراً (في شريحة الخُمس الأدنى من الثروة) فإن احتمال الحصول على درجة علمية من معهد متوسط أو من الجامعة يكون ضعيفاً للغاية، بينما يحصل ٤٣٪، ٢١٪ - على التوالي - من الشباب في شريحة الثروة الأعلى على هذه الدرجات العلمية.

وإذا انتقلنا من بحث المستوى التعليمي إلى بحث الإنجاز التعليمي، مقيساً بالتقديرات والدرجات، تتضح التفاوتات الأخرى بين الأغنياء والفقراء. فما تعرضه البيانات هو أن نسبة ضئيلة من الشباب الفقير يمكنها الوصول إلى مستويات مختلفة من التعليم وفي نفس الوقت يزداد

إطار ٦-٢: العمل والتعليم مرتبطان ارتباطاً وثيقاً

تحدث أحد الشباب عن تجربته عندما أضطر لترك المدرسة لأنه كان يعمل أيضاً، ولذلك كانت درجاته ضعيفة، ولو كانت أتاحت له الفرصة لكان استمر في مواصلة تعليمه. ويتطلب التعليم الحصول على درجات عالية، ولكن من يحصل على هذه الدرجات هم الأشخاص الذين يعيشون في ظروف مريحة تسمح لهم بالذاكرة والتركيز في دروسهم. وعبر شاب آخر عن أسفه على كل دقيقة قضاها في المدرسة، وعن غضبه من كل مدرسه، ومن والده الذي اعتاد على دفعه على المذاكرة. لقد ذكر وعمل بجهد، ولكن ما الذي جناه في النهاية؟ لا شيء. لقد أعلن أنه مستعد لقبول أي عمل. وعندما سئل عما إذا كان سيرسل أولاده للمدرسة رد بالإيجاب وأعرب عن أمله في أن يحصلوا على تعليم ذي جودة عالية يمكن أن يعود عليهم بالفائدة.

المصدر: هبة الليثي، استناداً لمناقشات الشباب في مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧)، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولي لجودة البيئة

جدول ٥-٦: معدل البطالة بين الشباب حسب مستوى التعليم
ووضع الشباب بالنسبة للفقر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩

وضع الشباب	تعليم ثانوي	تعليم فوق الثانوي	تعليم جامعي
فقراء	١٦,١	٢٨,٧	٢٩,٤
غير فقراء	١٤,٣	٢١,٣	٢٥,٣
كل الشباب	١٤,٧	٢٢,٣	٢٥,٦

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

جدول ٦-٦: توزيع الشباب المشتغلين حسب الوضع بالنسبة
للفقر، ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (%)

عمل دائم	عمل مؤقت	عمل موسمي	عمل عارض
٦١,٩	٧,٢	١,١	٢٩,٨
٧٦,٤	١٠,١	٠,٦	١٢,٩

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

معدل القيد لدى الشباب الفقير. والأكثر من ذلك، كانت الفجوة بين الفقراء وغير الفقراء أوسع بالنسبة للفتيات بالمقارنة بالبنين، ولكن فجوة الفقر كانت أوسع من فجوة النوع. ففي سن العشرين، كان ١١,٧٪ من الإناث الفقيرات و ١٣,٦٪ من الذكور الفقراء مقيدين في التعليم، مقابل ٣١٪ من الإناث و ٣٦,٧٪ من الذكور الذين يعيشون في الأسر غير الفقيرة. وقد كانت هناك أيضاً فجوة واسعة في القيد بالمدارس بين المناطق الحضرية والريفية، وقد تبين أن فقراء الريف هم أكثر الفئات حرماناً من التعليم.

تعتبر معدلات البطالة بين الشباب الفقير منخفضة عنها بالنسبة للشباب غير الفقير عند أي سن، حيث لا يستطيع الشباب الفقير أن يبقوا بلا عمل. ولذلك، قد تكون معدلات البطالة بينهم منخفضة،

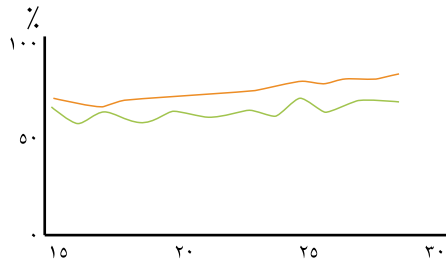
هذا الوضع سوءاً بحصول هؤلاء الشباب على تقديرات أقل. وكما يوضح شكل ٥-٦ أ يشكل الشباب في فئة الخُميس الأدنى من الثروة (١٠-٢٠٪ الأوفر) ما بين ٢٧٪ و ٥٠٪ ممن حققوا أداءً ضعيفاً حيث حصلوا على تقدير مقبول (د). وعلى العكس هناك احتمال بأن يحصل الشباب في الخُميس الأعلى من الثروة (١٠-٢٠٪ الأغنى) على أفضل التقديرات عبر مراحل التعليم المختلفة. فمثلاً، كما يتبين من الشكل ٥-٦ ب، حصل ٤٩٪ من الشباب في الخُميس الأغنى على تقدير ممتاز (أ)، مقابل ١٤٪ فقط للشباب في فئة الخُميس الأوفر. وهذا الوضع يعني أن نتائج التعليم، التي تتفاوت كثيراً بتفاوت مستوى الدخل، تترجم إلى تفاوت بنفس القدر في فرص العمل وعلى مدار حياة الشباب المصري.

إن انخفاض مستوى التعليم يعتبر العامل الأساسي وراء انتقال الفقر عبر الأجيال. وتدل كافة الدراسات التي أجريت عن الفقر في مصر على أن التعليم هو أقوى عامل له علاقة بالفقر، حيث إنه يحدد مدى تمكن الأفراد من الحصول على فرص عمل مدرة للدخل. كما وُجد أن التعليم له تأثير قوي على أنماط الفقر. والارتباط بين التعليم والرفاهة له آثار مهمة على السياسة، وبخاصة فيما يتعلق بالآثار الناتجة عن التوزيع. ويعد التحصيل العلمي للشباب الفقير منخفضاً، كما سيتضح فيما بعد، كما أن مستوى تعليمهم ليس كافياً بالدرجة التي تمكنهم من الإفلات من شرك الفقر، وبالتالي ينتقل الفقر عبر الأجيال. وتؤكد أمية الشباب من الجنسين أهمية التعليم (أنظر إطار ٦-٣)، وهم يرون أن الأمية هي السبب الأساسي للفقر.

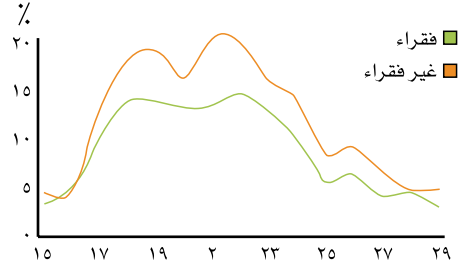
الشباب الفقير – وبخاصة الفتيات – يكون احتمال التحاقهم بالمدارس ضعيفاً. فقد بلغ معدل القيد الصافي في التعليم ٢٩,٧٪ بالنسبة للشباب غير الفقير مقابل ١٣,٩٪ للشباب الفقير في الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة. وقد تراجعت معدلات القيد في التعليم بصورة حادة عند سن التعليم العالي. وقد بلغ معدل القيد للشباب غير الفقير نحو ضعف

شكل ٦-٦: معدل البطالة حسب السن، ٢٠٠٩/٢٠٠٨

شكل ٦-٧: نسبة الوظائف الدائمة حسب السن، ٢٠٠٩/٢٠٠٨



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨.



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

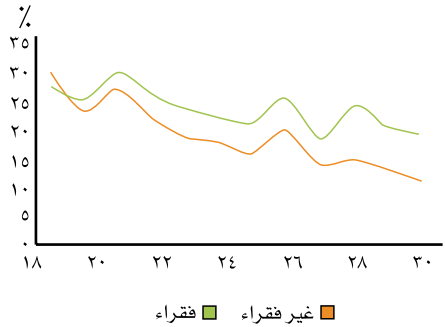
جدول ٦-٧: توزيع الشباب في قوة العمل حسب فئات العمالة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨ (%)

عامل بأجر	صاحب عمل	يعمل لحسابه	عامل بدون أجر	متعطّل
الفقراء	٥٦,٦	٢,١	٧,١	٢٤,٧
غير الفقراء	٥٤,١	٣,٨	١٠,٩	١٩,١

المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

شكل ٦-٨: نسبة العاملين بدون أجر حسب السن والوضع

بالنسبة للفقراء، ٢٠٠٩/٢٠٠٨



المصدر: حسابات المؤلفين باستخدام مسح دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

فإن التشغيل هنا يعتبر خارج القطاع المنظم إذا كان الشاب يعمل بدون أجر، وإذا كان لا يحصل على أي مزايا مثل الضمان الاجتماعي. فإن التشغيل هنا يعتبر خارج القطاع المنظم ويعني ارتفاع معدلات التوظيف في القطاع غير المنظم أن الشباب يحصلون على وظائف غير مستقرة وذات جودة منخفضة.

والبطالة الجزئية تسود أكثر بين الشباب الذين لديهم عمل، ويكون عدد الفقراء مرتفعاً جداً بين الفئات التي تعمل في مهن موسمية أو عارضة. وتعرف البطالة الجزئية بأنها القيام بأعمال مؤقتة أو موسمية أو عارضة وبأجور منخفضة. وبوجه عام، كان أكثر من ٨٤٪ من الأشخاص العاملين لديهم عمل دائم، و ١٠,٨٪ لديهم عمل عارض، و ٤,٥٪ لديهم عمل مؤقت، وأقل من ١٪ لديهم عمل موسمي. أما بالنسبة لفئة الشباب فقد كان ٧٢٪ منهم لديهم عمل دائم، و ٩,٢٪ لديهم عمل مؤقت و ٠,٨٪ لديهم عمل موسمي و ١٨٪ لديهم عمل عارض. كما كان أكثر من ثلث الشباب الفقير لا يعملون في عمل دائم، مقابل أقل من الربع بالنسبة للشباب غير الفقير. وكان الأفراد الذين يشغلون وظائف دائمة أقل تواجداً بين الفقراء على عكس الوضع بين غير الفقراء (بنحو ١٧ نقطة مئوية) ومن الملاحظ تزايد انتشار الوظائف الدائمة مع تزايد السن بالنسبة لغير الفقراء، بينما لا يوجد نمط معين للوظائف مرتبط بالسن بالنسبة للفقراء.

بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء تتناقص نسبة الأفراد الذين يعملون بدون أجر مع تزايد السن ولكن الفجوة بينهما تأخذ في الاتساع. يسعى الشباب الأكبر سنّاً إلى الحصول على وظائف في القطاع الرسمي

وإن ظلوا يعيشون في فقر. وكما يشير شكل ٦-٦، يزيد معدل البطالة مع ارتفاع السن ويصل لدروته في سن ١٨، ١٩ سنة ثم يتراجع بعد ذلك. ويصدق هذا بالنسبة للشباب الفقير وغير الفقير، ومع هذا تكون معدلات البطالة لدى الفقراء دائماً أقل منها بالنسبة لغير الفقراء.

تستمر معدلات البطالة عند مستوى مرتفع بالنسبة لخريجي المدارس الثانوية والجامعة، وبخاصة لدى الخريجين الفقراء. وكما يتضح من جدول ٦-٥، كانت البطالة أكثر وضوحاً بين المتعلمين الفقراء حيث بلغت نسبة المتعلمين منهم، في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة)، ٢٩٪ بينما كان هناك شاب واحد متعطّل من بين أربعة شباب غير فقراء. ويبدو أنه حتى إذا استطاع الشاب الفقير أن يكسر الحلقة المفرغة للتعليم والفقر، فإنه مازال لا يستطيع أن ينافس في سوق العمل نتيجة انخفاض مستوى جودة تعليمه، أو لاختلال سوق العمل أو لأنه يفتقد الصلات التي تمكنه من التعرف على فرص العمل.



لخفض جودة فرص العمل مدى الحياة، وبالتالي تتواصل حلقة الفقر. منذ عام ١٩٩٤، توضح تقارير التنمية البشرية لمصر، والعدد المتزايد من مؤشرات الرفاهية استمرار مستوى الحرمان في المجتمعات الريفية. كما تبين أن الشباب الذين يعيشون في المناطق الريفية محرومون من خدمات البنية الأساسية المادية بالإضافة إلى الحرمان من الحصول على التعليم وما يسفر عن ذلك من نتائج. وعلاوة على ذلك، تكون فرص العمل قليلة وتنوعها محدودًا بدرجة أكبر كثيرًا في ريف مصر، وهو ما يمكن أن يفسر الميل الشديد للهجرة من الريف إلى الحضر، والتوسع السريع للغاية في العشوائيات التي توفر ظروفًا معيشية ومصادر رزق وسيطة بين المناطق الريفية والحضرية.

ومع هذا، تجدر الإشارة إلى أن هناك عددًا من الخصائص الخاصة بالرفاهية لا تؤخذ في الحسبان في مقاييس الفقر، وتعد في صالح سكان الريف، حيث تشمل المتغيرات الإيجابية التي يتسم بها الريف: التلوث الأقل، والقرب من مكان العمل (وبالتالي تكون تكلفة المواصلات أقل وكذلك الوقت الذي يستغرق في الانتقال)، وتوجد أيضًا فرصة أكثر لتملك المساكن (سعر الأرض أقل)، وبتاح أمن أوفر، والازدحام أقل، وتكديس المنازل أقل، وهناك فرصة أكثر لممارسة المجهود البدني لكل من الذكور والإناث.

الملامح الأساسية للشباب في العشوائيات

يقدر عدد السكان الذين يعيشون في العشوائيات في مصر بنحو ١٥ مليون نسمة على الأقل، سواء كانت هذه العشوائيات في المناطق الحضرية أو الريفية. وعلى الرغم من أن العشوائيات ظهرت منذ فترة

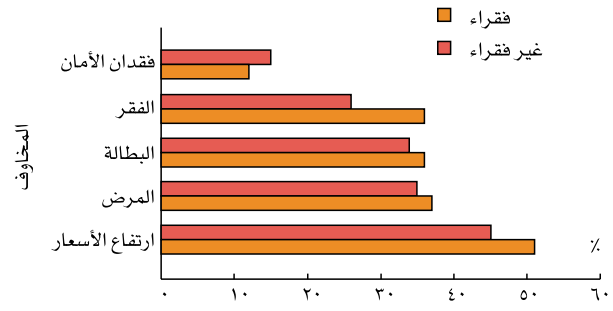
كعاملين بأجر أو يقومون بإنشاء مشروعات خاصة بهم. وبطبيعة الحال، يكون احتمال نجاح غير الفقراء أكبر حيث يتمتعون بمهارات أعلى ولديهم أصول وصلات أكثر. وتبلغ نسبة العمالة بأجر ٥٦,٦٪ لدى الفقراء مقابل ٥٤,١٪ بالنسبة لغير الفقراء (جدول ٦-٧)، وتكون العمالة بدون أجر أكثر شيوعًا بين الفقراء عنها بين غير الفقراء، حيث تبلغ نسبة العمالة بغير أجر إلى إجمالي العمالة ٢٤,٧٪، ١٩,١٪ لكل من الفئتين على التوالي. وقد يرجع هذا إلى حقيقة أن سكان الريف يعملون أساسًا في الزراعة وأن الفقر يسود أكثر في المناطق الريفية (أنظر شكل ٦-٨).

الملامح الأساسية للشباب الفقير في الريف

وفقًا لجغرافية مصر، فإنه من المؤكد أن الفقراء يتركزون في المناطق الريفية، وبخاصة في الوجه القبلي. وتقدم خريطة الفقر في مصر ما يدل دلالة واضحة على ارتفاع مستويات التمييز عبر المناطق الريفية نفسها. وتضم الألف قرية الأكثر فقرًا (من إجمالي عدد القرى المصرية البالغ عددها ٤٧٠٠ قرية) ٥٤٪ من إجمالي عدد فقراء الريف في مصر^١. ويعزي هذا إلى التوزيع غير العادل للسلع العامة، بما في ذلك البنية الأساسية المادية (المياه، الصرف الصحي، الطرق) بالإضافة إلى الخدمات العامة وعلى الأخص الخدمات التعليمية والصحية.

ووفقًا لمسح النشء والشباب في مصر، يتبين أنه بينما يشكل شباب الريف ٥٩٪ من إجمالي عدد الشباب في مصر، فإنهم يشكلون أيضًا ٨٥٪ من عدد الشباب الفقير. ولهذا يتضح أن الفقر سمة مميزة لمن يعيشون في الريف المصري، وبذلك تقل إمكانية الحصول على السلع والخدمات العامة. كما أن ضعف فرصة الحصول على التعليم تعتبر محددًا أساسيًا

شكل ٦-٩: إيه الحاجات اللي بتقلقك من بكرة ؟



المصدر: بحث "بماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال السابع.

قصيرة جداً، إلا أنها تنمو بمعدلات سريعة تفوق كثيراً معدلات النمو في المدن الجديدة. وعلى عكس الفكرة الشائعة عن العشوائيات، فإن هذه المناطق، التي بدأت تتكاثر خلال السبعينيات، ليست بالضرورة أحياء فقيرة ومتخلفة أو غير منظمة. ففي الغالب تصبح هذه المناطق في نهاية الأمر كيانات متأسكة تربطها شبكات اجتماعية قوية وعلاقات ثقافية تعتبر بمثابة الأساس لتطبيق المعايير الخاصة بها.

وترتبط ظاهرة نمو المناطق العشوائية غالباً بالتحول من الاقتصاد القائم على الزراعة، الذي دفع الناس بعيداً عن مساكنهم الريفية نحو المدن حيث توجد معظم الوظائف في قطاع الصناعة والخدمات. وقد خلق البناء غير المخطط والعشوائي - لحد ما - في المجتمعات الحضرية العشوائية مشاكل تتمثل في صعوبة الوصول إليها، والشوارع الضيقة، والكثافة السكانية العالية وعدم توفر البنية الأساسية. وتشمل الخصائص السلبية الأخرى نقص البنية الأساسية المادية خاصة الصرف الصحي، وسوء حالة الطرق، ووسائل المواصلات العامة غير الآمنة، والمساكن سيئة التهوية (أنظر الفصل الرابع عشر). ولعل أخطر مشكلة تواجهها المناطق العشوائية هي الممارسات غير الأخلاقية للسكان من الشباب. فقد "أدى العجز عن حماية الشباب من إدمان المخدرات، والسلوكيات العدوانية إلى أن أصبحت هذه الأماكن جاذبة للأنشطة غير المشروعة بالمقارنة بالإحياء الأخرى التي تتوفر لها حماية أفضل. وقد ساهم هذا في تهيمش أكثر هذه المناطق وسكانها". وعلاوة على ذلك، تزيد فرصة تعاظم المخدرات بين الشباب في العشوائيات بنسبة ٥٠٪ عن المتوسط العام في مصر^٧.

لا يجب افتراض أن الذين يعيشون في المناطق العشوائية - سواء كانوا من الشباب أو من كبار السن - فقراء، حيث أن الملامح الأساسية لهذه المناطق تشير إلى أنها تشمل جماعات كثيرة من الأفراد ذوي الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة^٨. وبحث نتائج مسح النشء والشباب في مصر، فيما يتعلق بالشباب الذين يعيشون في العشوائيات، يلاحظ

على نحو مثير للدهشة أن ١٠٪ فقط من السكان الشباب ينتمون إلى خميس الثروة الأدنى، وأن ١٢٪ ينتمون إلى الخميس الأدنى الثاني. وعلى العكس من ذلك، ينتمي ٥٨٪ من السكان الشباب إلى الخمسين الرابع والخامس من الثروة. وهناك سمة أخرى للشباب في العشوائيات الحضرية وهي أن نتائج تعليمهم أفضل كثيراً من المتوسط العام لمصر. فبينما يشكل الشباب من سكان العشوائيات الحضرية ٩,٤٪ من إجمالي الشباب الذين شملتهم العينة، فإنهم متواجدون بشكل جيد بين خريجي المعاهد المتوسطة والجامعة (١٢٪، ١٣٪ على التوالي) إلى جانب أنهم يشكلون ٦٪ فقط من إجمالي عدد الشباب الأميين. وهذا يؤكد أن الشباب في العشوائيات لا يعانون من الأشكال المعتادة للحرمان التي يعاني منها الفقراء. وفي الواقع، يعزى انتشار الأمية، التي يبلغ معدلها ١٦,٧٪ من إجمالي عدد الشباب الذين شملتهم العينة إلى الشباب الذين يعيشون في ريف الوجه القبلي.

وبوجه عام، يعتبر تمثيل الشباب الذين يعيشون في العشوائيات في إجمالي العينة متقارباً جداً لوزنهم في العينة بالنسبة لكل الخصائص الأخرى مثل نوعية الوظيفة، وملكية الأصول (التليفون المحمول، الغرف، الأسرة). وعلى الصعيد الاجتماعي، تزيد فرصة الشباب المتزوج في العشوائيات في تكوين أسرة نووية بنسبة ٤٠٪ عن المتوسط لدى جميع الشباب في مصر.

ووفقاً للمتغيرات المستخدمة في قياس الفقر، يبدو أن نوعية حياة الشباب الذين يعيشون في العشوائيات ليست بالسوء الذي يفترضه الكثيرون. وعلى الرغم من ذلك، تبين المسوح التي أجريت حديثاً عن هذه المناطق أنه يتعين تحري الدقة والتمييز بين الذين يعيشون في المناطق الجغرافية المتاخمة للمراكز الحضرية الغنية والذين يعيشون بعيداً عنها، ويبدو الفرق في فرص العمل الأفضل في المناطق الأولى وبالتالي في الظروف المعيشية الأحسن.

أحلام وتطلعات الشباب في الأسر المحرومة

اشتقت البيانات الواردة هنا من بحث "بماذا يحلم المصريون؟" الذي أعده مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بالاشتراك مع المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية عام ٢٠٠٩. وهو بحث بالعينة المثلة للجمهورية، ويبلغ حجمها ٣٠٠٠ فرد من سن الثامنة عشر فأكثر (ويمثل كل منهم أسرة معيشية). ويبلغ عدد الشباب في هذه العينة في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ١٧٧٦ ويتكون البحث من ٦٨ سؤالاً، ومعظمها أسئلة يتم الإجابة عليها من بين عدة اختيارات.

إطار ٦-٣: أسباب الفقر كما يراها الفقراء

- ذكرت إحدى العاملات الريفيات الأميات أن الفقر هو سبب الفقر، مشيرة بذلك إلى الحلقة المفرغة للفقر التي لم يستطع معظم الفقراء كسرها.
- يرى بعض الرجال الذين يعيشون في الحضر - متعلمين وأمينين - أن الفقر متعدد الأسباب. وهم يعتقدون بأن هذه الأسباب تتفاعل مع بعضها وتؤدي إلى تفاقم الشعور بالحرمان. فالدخل يتأثر بالكساد الاقتصادي، لأن ارتفاع الأسعار يؤثر على السوق، وهو بدوره يؤدي - مع ثبات أو تناقص الدخل - إلى المزيد من الركود، ويضطر أصحاب الأعمال إلى طرد بعض العاملين لديهم. وقد ذكر أحد الحاددين أنه اضطر أحياناً إلى الاقتراض لدفع أجور العاملين لديه، ويعتقد هؤلاء الرجال أن الفقراء أكثر تأثراً بارتفاع الأسعار من الأغنياء.
- يفسر الشباب أسباب الفقر - سواء الذين يعيشون في الحضر أو الريف - على أساس فشل سياسات الدولة في حماية الفئات ذات الدخل المنخفض من آثار التوجه نحو خصخصة الاقتصاد. وقد ذكر أحد الشباب الأميين، الذي كان يعمل في أحد المحاجر، أن كبار رجال الأعمال يحتكرون مختلف الأنشطة في السوق. وذكر أنه كان يعمل في هذا المحجر ولكن أحد كبار رجال الأعمال اشتراه واحتكره وطرد العمال الذين كانوا يعملون فيه من قبل. وقد حاول هذا الرجل أن يجد عملاً لدى المالك الجديد ولكنه فشل لأن العمل في المحجر لم يعد كما كان من قبل، حيث يتم حالياً استخدام آلات متقدمة ولا يوجد مكان لأي مثله وبخاصة أنه ليس لديه "واسطة".
- استمرار الفقر كان أيضاً واضحاً في الإجابات. وقد ذكر أحد المبحوثين أن أجدادهم مسؤولون عن استمرار الفقر، فهم لم يرسلوا أبناءهم أبداً للمدرسة (المقصود هنا آباء المبحوثين) وهذا أدى إلى فقر أبنائهم.
- من الواضح أن الشخص المتعطل يعطي قيمة مرتفعة للعمل. ولهذا يؤكد الشباب الأمي من الجنسين على أهمية التعليم. وهم يعتبرون الأمية هي السبب الأساسي لفقرهم. وبالنسبة لمن يعمل منهم فإنهم يعتقدون أنه كان من الممكن تحسين وضعهم ووضع أسرهم لو أنهم حصلوا على تعليم أفضل، وهو ما كان سيمنحهم من الحصول على وظائف أفضل، فوظائفهم الحالية متواضعة لحد ما نتيجة انخفاض مستوى تعليمهم أو نتيجة عدم التحاقهم بالتعليم. وفي كلتا الحالتين يلام الفقر لفقدانهم مزايا كل من التعليم أو التشغيل.
- يرى الفقراء أن التنبؤ بما سيحدث في الغد لا يمكن أن يخضع لقواعد، فالحصول على وظيفة أمر غير مؤكد، كما أن الدخل غير ثابت. ويبدو عدم التأكد بما سيحدث في المستقبل جزءاً لا يتجزأ من تجربة الفقر في مصر، فهي تخلق شعوراً بعدم الأمان وإمكانية تعرض حياة الفقراء للخطر بشكل لا يمكن التغاضي عنه. وهم يشعرون بأنهم أكثر تأثراً بالأحداث النافهة والعرضية.
- يرتبط عدم الأمان بعدم وجود تأمين صحي، كما أشار إلى ذلك الفقراء عندما عبروا عن مخاوفهم بشأن الغد. فالخوف من المرض، وعدم القدرة على علاجه يأتي في مقدمة هذه المخاوف. ويرى جميع المبحوثين في مجموعات النقاش المتخصصة أن الصحة هي الأصل الأساسي الذي يؤدي فقده إلى الفقر. وقد ذكر أحد الشباب: أن والده مريض وملازم المنزل ووالدته متوفاة، من إذن سيقدم المساعدة؟ لقد اضطر لترك المدرسة للحصول على دخل لأسرته.

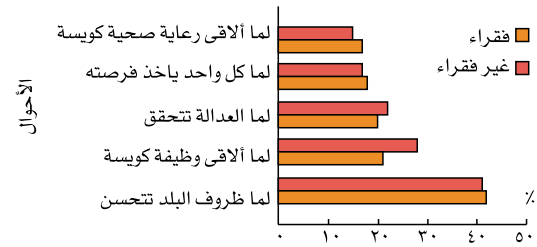
المصدر: هبة اللبني، استناداً إلى مناقشات مجموعات النقاش المتخصصة التي نظمت لدراسة مستويات المعيشة في مصر (٢٠٠٧)، التي تمت من قبل مركز الأبحاث الدولي لجودة البيئة.

الأجهزة و أشياء أخرى^{١٠}. لا يملك أحد - من هؤلاء الأفراد الذين يعتبروا فقراء - جهاز تكييف، أو بطاقة ائتمان، أو ديب فريزر، أو غسالة أطباق، وكان ٢,٦٪ فقط منهم يملكون غسالة فول أوتوماتيك مقابل ٣٢,٤٪ من غير الفقراء.

وقد أوضحت النتائج عدم وجود فرق معنوي بين موقف الفقراء وغير الفقراء بالنسبة للأهمية التي تعطي لكون الشخص غنياً، حيث أشار إلى ذلك ما يقرب من ١٨٪ من كل من الفقراء وغير الفقراء، بينما أعطيت أهمية أكبر للحصول على وظيفة والانشغال بعمل حيث أشار إلى ذلك ٣٦٪ من الفقراء و ٢٥٪ من غير الفقراء. وقد كان أكثر من

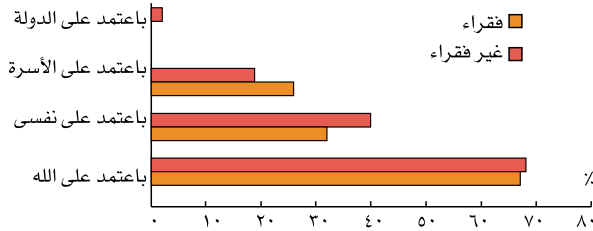
وحتى يمكن قياس الفرق في المواقف ووجهات النظر بين الشباب الفقير وغير الفقير تم تقسيم العينة إلى فقراء وغير فقراء وفقاً للإجابة على السؤال الآتي: "تقدر تقولي أنت بتعتبر نفسك من أي طبقة في المجتمع؟"، وكانت الاختيارات هي: طبقة عليا، طبقة متوسطة، طبقة أقل من المتوسطة، طبقة دنيا، طبقة معدمة^٩. وقد افترض أن الطبقتين الأخيرتين تمثلان الفقراء، بينما افترض أن الطبقات الثلاث الأولى تمثل غير الفقراء. والملاحظة الأولى المثيرة للاهتمام في عينة الشباب أن ١٠٪ فقط من إجمالي العينة يعتبرون أنفسهم فقراء (الطبقة الدنيا والمعدمة معاً في العينة)، وهذا رقم أقل بكثير من الرقم الذي يشير إلى نسبة السكان تحت خط الفقر الأدنى التي تبلغ ٢٠٪. وفيما يتعلق بملكية

شكل ١٠-٦: يا ترى إيه الحاجات اللي تخليك مطمئن لبكرة؟



المصدر: بحث "بماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال الثامن.

شكل ١١-٦: أنت بتعتمد على مين في تحقيق أحلامك دي؟



المصدر: بحث "بماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال العاشر.

الظروف على المستوى القومي تدهورت بالنسبة لجيلهم بصفة خاصة بالمقارنة بظروف آبائهم، وذلك فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية وتوفير الوظائف الجيدة بصفة خاصة.

وفيما يخص أحلام وتطلعات الشباب يوضح البحث أن الشباب المصري ينشد الأمان في الدخل والصحة والوظيفة الجيدة. ويتأثر الفقراء وغير الفقراء في كل الأحلام والتطلعات فيما عدا الحماية من الفقر حيث أجاب على ذلك ٤٩٪ من غير الفقراء و ٥٧٪ من الفقراء. وبالنسبة للسؤال الذي يتعلق بعلى من يعتمد الشباب لتحقيق أحلامهم (شكل ١١-٦، السؤال العاشر في البحث)، توضح الإجابات النزعة القدرية لدى الشباب حيث أشارت معظم الإجابات إلى أنهم يعتمدون على الله، يلي ذلك اعتماد الشباب على أنفسهم، وأخيرًا على الأسرة. ومن المثير للاهتمام أن الاعتماد على الدولة يشكل حاليًا ٢٪ فقط من إجابات غير الفقراء ولا شئ من إجابات الفقراء.

وبالنسبة للأنشطة التي يفضل قضاء الوقت فيها، يفضل الشباب قضاء وقت أكثر للعبادة (٥٨٪ من الفقراء و ٦٢٪ من غير الفقراء)، ويأتي في المرتبة الثانية من الأهمية قضاء الوقت مع الأسرة، وتخصيص وقت لصلة الرحم (٣٢٪، ٣٣٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء). وقضاء وقت أكثر من الأسرة النووية (الصغيرة) (٢٤٪ من الفقراء و ٢٥٪ من غير الفقراء). ويبدو التناقض الواضح بين الشباب الفقير وغير الفقير في اختيار الفقراء قضاء وقت أكثر في الراحة حيث أجاب على ذلك ٣٢٪ من الفقراء، ويتساوى هذا مع ثاني أهم اختيار، مقابل ١٣٪ من غير الفقراء، ويشير ذلك إلى أن الفقراء يفتقدون بشدة الراحة البدنية.

فيما يتعلق بتفضيل الأسرة النووية أم الأسرة الممتدة كنموذج لحجم الأسرة في مصر، كان تفضيل الأسرة الممتدة ضعف الأسرة النووية تقريبًا (٦٣٪، ٣١٪ على التوالي)، وذلك في عينة الشباب ككل، وكان الفرق بين الفقراء وغير الفقراء ضئيلاً. ويصدق هذا أيضًا بالنسبة

٧٠٪ من الشباب الفقير وغير الفقير متفائلين بشأن المستقبل. أما بالنسبة لفئة المتشائمين فقد كان سبب هذا التشاؤم هو الأحوال العامة السيئة التي يعتقدون أنها متدهورة بما في ذلك مستقبل التشغيل. وقد كان ارتفاع الأسعار من أكثر المخاوف التي تتناب كل من الفقراء وغير الفقراء، حيث أشار إلى ذلك نصف الفقراء و ٤٥٪ من غير الفقراء، يليه المرض، والبطالة والفقر (أنظر شكل ٩-٦).

وتوضح النتائج أنه بالنسبة لكل من الفقراء وغير الفقراء كان ترتيب المخاوف متماثلًا فيما يتعلق بمستوى الأسعار (التضخم)، والصحة والبطالة، ولكنها اختلفت بالنسبة لترتيب الفقر، حيث ينظر الفقراء إلى توقع الوقوع في براثن الفقر بتخوف أكثر بكثير. وهذا يبين وعي الشباب الكبير بتدهور الظروف الاقتصادية لجيلهم بالمقارنة بجيل آبائهم، وبخاصة فيما يتعلق بتوفر فرص العمل الجيدة (أنظر إطار ٣-٦).

فيما يتعلق بالعوامل التي تمنح الثقة في المستقبل كانت هناك خمسة عوامل - من بين عشرة عوامل اختيارية - تبدو ذات أهمية بالنسبة للشباب ١١ كانت أهم هذه العوامل: عندما تتحسن الأوضاع العامة للبلد (أشار إلى ذلك ٤٢٪ من الفقراء و ٤١٪ من غير الفقراء). وجاء في المرتبة الثانية في الأهمية إيجاد وظيفة جيدة (أشار إلى ذلك ٢١٪ من الفقراء و ٢٨٪ من غير الفقراء) وجاء في المرتبة الثالثة عندما تسود العدالة في البلد (أشار إلى ذلك ٢٠٪، ٢٢٪ من الفقراء وغير الفقراء على التوالي)، أما العامل الرابع فكان أن يحصل كل شخص على فرصته/فرصتها (١٨٪ و ١٧٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء على التوالي)، والخامس كان عندما يجد الفرد خدمات صحية جيدة (١٧٪، ١٥٪ لكل من الفقراء وغير الفقراء على التوالي). (أنظر شكل ١٠-٦)

أما بالنسبة للمتغيرات الأقل الأهمية - لدى كل من الفقراء وغير الفقراء - فإنها تشمل استكمال التعليم، والحصول على التعليم، والحصول على مسكن. وهذا يوضح وعي الشباب الكبير في مصر بأن



أوضحت نتائج مسح النشء والشباب في مصر أنه لا يوجد فرق معنوي بين تجمّسات الثروة بالنسبة للسن عند الزواج الأول. فبالنسبة للإناث في الفئة العمرية (١٨-٢١ سنة) يتراوح وسيط سن الزواج بين ١٧ سنة بالنسبة لفئة الخمّيس الأفقر و ١٨ سنة في الخمّيس الأغنى. وبالنسبة للإناث في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) يتراوح وسيط سن الزواج بين ١٨ سنة في الخمّيس الأفقر و ٢١ سنة في الخمّيس الأغنى.

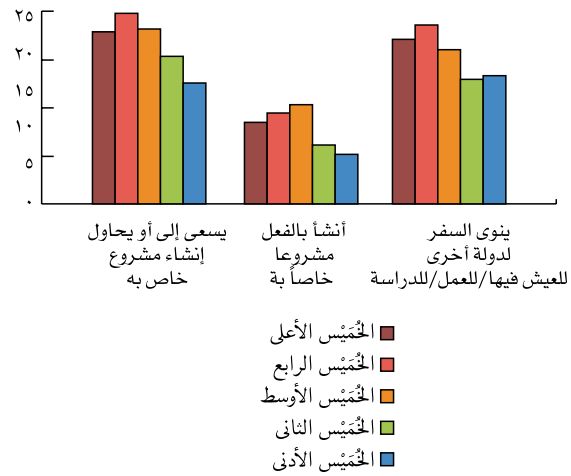
وهناك سمة أخرى متماثلة في جميع التجمّسات في مسح النشء والشباب في مصر وهي الرغبة في السفر إلى دولة أخرى للعيش فيها أو للعمل أو للدراسة. وتراوح نسبة من أشاروا إلى ذلك من ١٣٪ في الخمّيس الثاني إلى ١٩٪ في الخمّيس الرابع. وبالنسبة للهجرة كآلية للتعامل مع الفقر، تبين أن الشباب والفقراء في مصر (في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة) لديهم رغبة متساوية أو متساوية تقريباً للسفر والهجرة للبحث عن فرص عمل في مصر والخارج. وبالنسبة للذين يسافرون إلى الدول العربية أو للخارج فإن فرص عملهم تتركز في قطاعي الزراعة والتشييد باعتبارهم عمالة غير ماهرة، وقد كانت فرص العمل هذه هي المصدر الرئيسي للمدخرات التي تم تحويلها لمصر واستخدامها بعد ذلك في إقامة مشروعات من جانب أصحاب الأعمال الشباب. وعلاوة على ما تقدم، بالنسبة لمبادرات الأعمال، تشير نتائج مسح النشء والشباب إلى سلوك مماثل تجاه تنظيم الأعمال حيث بلغت نسبة تملك الشباب لمشروعات خاصة بهم ما بين ٥٪ في فئة الخمّيس الأفقر و ١٠٪ في فئة الخمّيس الأغنى (أنظر شكل ٦-١٢). وبالنسبة " لمحاولة إقامة مشروع جديد"، تراوحت نسبة من أشاروا إلى ذلك ما بين ١٢٪ في الخمّيس الأفقر إلى ٢٠٪ في الخمّيس الرابع.

للسعادة، التي تبدو أنها الاختيار الذي اتفق حوله كل من الفقراء وغير الفقراء فيما يتعلق بما يتمنونه لأسرهم. وبالنسبة لما يتمنونه لأطفالهم^{١٢} تتنوّى ٩٥٪ أو أكثر من الفقراء وغير الفقراء أن يحصل أبنائهم على درجة جامعية أو أعلى من الجامعية، كما أشار ٧٣٪ من الفقراء إلى أنهم يأملون في حصول أبنائهم على وظائف في الحكومة أو القطاع العام وذلك مقابل ٦٣٪ من غير الفقراء.

آليات تعامل الشباب والفقراء مع الفقر

يشير تحليل عادات واستجابات الشباب الفقير إلى أنهم مهرة في إيجاد حلول للمشاكل، وأنهم يستفيدون من آليات التكافل الاجتماعي التقليدية، ومن السبل المبتكرة للتعامل مع الفقر. فبالنسبة للاستفادة من الشبكات الاجتماعية، من المرجح أن يستمر الشباب في العيش مع آبائهم، بل وتكوين أسرة في إطار نظام الأسرة الممتدة. وهذا يرتبط بحقيقة أن الآباء في المجتمع المصري يساعدون أبنائهم حتى بعد بلوغهم سن النضج، كما تدل الأدبيات على ذلك. وتؤيد الثقافة في مصر استعداد الآباء لأن يساهموا بدخلهم ومدخراتهم في تعليم أبنائهم في جميع المراحل، وفي الإعداد لزوج الأولاد والبنات (أنظر ديان سنجerman Diane Singerman) وبذلك يحظى الشباب بالحماية الاجتماعية من الأسرة بصفة أساسية وليس من الدولة، حيث لا تمنح إعانات للبطالة، ولا يحتمل أن يكون لدى الشباب مدخرات أو أصول.

شكل ٦-١٢: آليات التعامل مع الفقر وفقًا لخصائص الثروة



المصدر: بحث "ماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال السابع.

إن ما يُفتقد فعلاً في سياق التعامل مع الفقر هو قيام الحكومة بتقديم حزمة كافية من الحوافز للشباب لمساعدتهم. وفي الوقت الحالي، تقتصر البرامج الاجتماعية والاقتصادية التي تساعد الشباب على مساعدة أنفسهم على تقديم القروض متناهية الصغر التي يمنحها الصندوق الاجتماعي للتنمية، كما أن عدم وجود معلومات عن الأسواق التي تباع فيها منتجات معينة لفئات معينة أو عن أسواق السلع والخدمات عمومًا يرجع إلى ضعف البرامج الترويجية والخدمات الإرشادية.

ويتمثل السيناريو الأفضل الذي يجمع بين تحقيق اعتبارات العدالة ومنح حوافز للمشروعات التجارية في قيام الدولة بوضع برنامج قومي يتم بموجبه منح الشباب أراض غير زراعية مرفقة لتكون بمثابة أصل أساسي للجيل القادم، وذلك حتى يمكن تخفيف الضغط على الأراضي في القطاعات الإنتاجية، بالإضافة إلى استخدامها من جانب الشباب كضمان عندما يتقدموا للبنوك أو للحصول على شريك في المشروع. وهذا البرنامج القومي يشبه برامج توزيع الأراضي التي كانت تطبق في الماضي، من حيث أن الحد الأدنى من مساحة قطعة الأرض التي يتم توزيعها وتخصيصها للمشروع ستكون مساوية في قيمتها لقيمة أصل مدر للدخل، مثل قطع الأراضي الزراعية التي وزعت على الشباب بمساحة خمسة أفدنة لكل منها.

هناك ثلاث توصيات مهمة بالنسبة لمجموعات الشباب الفقير الثلاث - الشباب الفقير في المناطق الريفية، والشباب الفقير في المناطق العشوائية، والشباب الفقير في المناطق الحضرية. فبالنسبة للمناطق الريفية في مصر، يجب وقف عملية الهجرة الداخلية إلى المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة، إن لم يكن العمل على تشجيع الهجرة العكسية. إن مبادرة الألف قرية الحالية هي أفضل وسيلة ممكنة لتوفير بيئة جاذبة

داخل المناطق الريفية الأكثر فقرًا حتى يمكن تحويلها لأقطاب جذب. وإلى جانب الخطط الحالية التي تستهدف تقديم خدمات أفضل للألف قرية في مجال البنية الأساسية المادية، والصحة، والتعليم، فإنه يجب على هذه القرى إدماج برامج لخلق وظائف يتم تصميمها خصيصًا لتشمل كل من الأنشطة التي تخدم المجتمعات المحلية والأنشطة التي يمكن تسويقها خارج هذه القرى. وفي المناطق العشوائية، يعتبر تطوير الأحياء الفقيرة هو أحد الحلول، وبخلاف ذلك يجب توفير الأمان التي يستطيع فيها الشباب إقامة مشروعاتهم. وبالنسبة للأراضي المخصصة لمشروعات الشباب في كل من المناطق الريفية والعشوائية، تعتبر المباني متعددة الطوابق التي توجد بها ورش بأحجام مناسبة من أنجح النماذج التي أبرزتها التجارب الدولية، التي تتناسب مع جغرافية مصر نظرًا لنقص الأراضي المرفقة المتاحة. ويجب أن تركز هذه المشروعات على احتياجات المجتمعات المحلية، وأن تستفيد من ميزة قربها من المدن والمناطق الحضرية المنظمة. ويتمثل الدعم الذي يمكن تقديمه للفقراء في المجتمعات المحلية الحضرية في توفير التدريب المهني وفرصة أخرى للتعليم حتى يمكن تحسين فرص الحصول على وظائف لائقة.

الخلاصة

إن فقراء مصر - جيل بعد جيل - تعرضوا للتمييز، وحرما من الحقوق التي ثبت أنها تستطيع كسر حلقة الفقر. وفي الواقع، مازالت مصر متأخرة عن البلدان متوسطة الدخل - إذا تجاوزنا عن ذكر الاقتصادات الصاعدة - في النهوض بالمستويات الأساسية للصحة، والتغذية، والتعليم لمعظم الفئات الأكثر تأثرًا بهذه الأوضاع، أي الأطفال والشباب. ولا يمكن في الواقع تغيير مزاج الشباب المكتئب ولا توقعاتهم غير المتفائلة إلا من خلال تبني حزمة قوية من تدخلات السياسة العامة،

وهناك ثنائي سياسات - جديرة بالاهتمام - انتهى إليها تحليلنا لفقر الشباب.

١. الشباب المعوق هم صنعة الأطفال المعوقين : أطفال الفقراء هم أكثر الفئات التي يحتمل أن تظهر عليها كل أعراض الفقر. والشباب الذين يعيشون في فقر هم ضحايا طفولتهم، والقليل منهم هو الذي استطاع الإفلات من شرك الفقر. ومن الصعب كسر حلقة الفقر، ويحتاج هذا إلى شحنة من التدخلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما يحتاج إلى تدخلات تعمل على تحقيق التكامل والتوافق بين ما هو مستهدف للأطفال وما هو مستهدف للشباب.
٢. استهداف المناطق الريفية في الوجه القبلي إجراء سليم اقتصاديًا

إطار ٦-٤: أنشطة لتشجيع الهجرة المنظمة وإيجاد بدائل إيجابية

استناداً إلى التعاون المصري الإيطالي في مجال الهجرة بصفة خاصة ، وبهدف مواجهة الهجرة غير المنظمة التي يقوم بها قُصر بدون مرافقة ذويهم ، وقعت وزيرة الدولة للأسرة والسكان المصرية والسفير الإيطالي في مصر - في ٢٢ ديسمبر ٢٠٠٩ - اتفاقية مهمة لإطلاق برنامج للتنمية مدته ثلاث سنوات. ويعمل البرنامج من وزارة العمل والسياسات الاجتماعية الإيطالية ببلغ ٢ مليون يورو. ويهدف البرنامج إلى خلق فرص جديدة للتعليم والتدريب للشباب المصري لتعزيز إمكانيات تشغيلهم في مصر والخارج. وقد ذكر طرفا الاتفاقية أنها يتطلعان للتعاون الوثيق مع المنظمة الدولية للهجرة التي عُينت كوكيل منفذ بالاشتراك مع المجلس القومي للطفولة والأمومة.

ولتحقيق ذلك، قامت المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة في أواخر عام ٢٠٠٩ بتصميم وتنظيم حملة معلومات تجريبية لتشجيع الهجرة الآمنة وإيجاد بدائل إيجابية في محافظة الفيوم، وهي منطقة معروفة بارتفاع معدلات الهجرة منها. وقد تم القيام بعدة أنشطة متنوعة. فعلى سبيل المثال، قامت المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة في يومي ٨، ٩ ديسمبر ٢٠٠٩ بعقد ورشة عمل ناجحة في قرية تاتون للدعوة والتخطيط (من أجل بناء قدرات ٣٨ من قيادات المجتمع والقيادات الدينية لنشر رسالة الحملة الأساسية). وتم أيضاً تنظيم ندوات فنية ومباريات كرة قدم لإشراك الشباب الفقراء وأسرهم. وقد لعبت الشهادة التي أدلى بها أحد الممثلين المشهورين - عمرو واکد - دوراً مهماً في تعزيز استجابة المستفيدين لهذه الحملة. ويتاح مزيد من المعلومات عن هذه الحملة على الموقع الإلكتروني :

"http://www.egypt.iom.int/UAMCampain.htm"

وخلال الثمانية عشر شهراً القادمة، وفي ظل الاتفاقية السابق الإشارة إليها، وبالتكامل مع أنشطة المرحلة التجريبية، سوف تسعى كل من المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة إلى خلق فرص للتعليم والتدريب الموجه للسوق للشباب الفقراء لتعزيز قابليتهم للتوظيف في مصر وإيطاليا من خلال تطوير وتشغيل مركزين للتدريب الفني والمهني في محافظة الفيوم. يلي ذلك، تنظيم تدريب شامل لموظفي المركز (يتم اختيارهم وفق معايير محددة مسبقاً) كما سيتم تطوير المناهج مع الأخذ في الاعتبار متطلبات سوق العمل في مصر وفي الدول الرئيسية المستقبلية للمهاجرين. وسوف يقدم المركز أيضاً دورات لتعليم اللغة الإيطالية، ومعلومات عن المسارات القانونية للتوظيف والإقامة في إيطاليا، وبذلك سيتم تشجيع الهجرة المصرية (سواء الهجرة الدائمة أو المؤقتة). وإلى جانب مكون المشروع الأساسي، قد تقوم المنظمة الدولية للهجرة والمجلس القومي للطفولة والأمومة بتحديد وتنفيذ أنشطة أخرى ذات أولوية للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في مصر، تكمل أنشطة المركز وتستفيد من التعاون معه.

المصدر: المنظمة الدولية للهجرة ، مصر ، أعد هذا الجزء لتقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠.

٤. التعليم هو أكثر الخطوط الفاصلة التي تميز بين من يملك ومن لا يملك في المجتمع. لذلك يعتبر إصلاح نظام التعليم الأساسي والتدريب المهني هو الوسيلة الوحيدة التي تمكن مصر من استعادة قوتها الاجتماعية، من حيث الانتقال - القائم على الاستحقاق - من الفقر المدقع إلى الغنى وفقاً لنتائج التعليم. وقد تم الإشادة باستراتيجية وزارة التعليم لما تتسم به أجندة الإصلاح - التي يجري إعدادها - من شمولية وتكامل، وإن كانت تحتاج لمزيد من الموارد. ومن ناحية أخرى، مازالت سياسات وبرامج نحو الأمية قاصرة. وعلاوة على ذلك، مازال التسرب من نظام التعليم الأساسي مستمراً بمستويات غير مقبولة، وهو ما يحتاج فعلاً لعلاج، ويفضل أن يتم هذا من خلال استهداف الفقراء في المناطق الريفية الذين سجلوا أعلى معدل للتسرب من نظام التعليم.

٥. إن "البرنامج القومي لأراضي المشروعات" يتم تطويره ليتوافق مع نفس خطوط رؤية مصر القومية للنمو وتنويع الاقتصاد. وكلاهما

واجتماعياً. أكدت خريطة الفقر في مصر، بالإضافة إلى الجهود الأخرى لرصد التنمية البشرية، أن المجتمعات الأكثر فقراً والأولى بالرعاية تتركز في ثلاث أو أربع محافظات في الوجه القبلي. ويجب وضع أدوات استهداف فعالة وأن تشمل برامج مثل برامج المكملات الغذائية في المدارس، وبرامج التدريب وإعادة التدريب. وهذه البرامج تؤدي إلى الحد من تسربها إلى غير الفقراء، وفي نفس الوقت تضمن إتاحة الفرصة للأطفال والشباب لكسر حلقة الفقر.

٣. المناطق العشوائية والأحياء الفقيرة هي التي تولد السلوكيات العشوائية والخطيرة. إن غياب الحد الأدنى من معايير الأمان والانضباط في المناطق العشوائية يؤدي إلى انتشار المخدرات وغيرها من مختلف أشكال الجرائم. والشباب في المناطق العشوائية ليسوا في حاجة فقط إلى المساعدات التي تركز على الفقر حيث إنهم في وضع يمكنهم من المشاركة في تحقيق رفاهية مجتمعاتهم، والفرصة متاحة لهم للقيام بذلك.



في ذلك مثل الشباب الغني والمتعلم تعليمًا عاليًا. وكانت المدخرات المحولة خلال الثلاثين عامًا الماضية أهم مصدر للاستثمار الخاص في الريف وفي الحضر أيضًا، وفي التحول من المهن منخفضة المهارة إلى المهن مرتفعة المهارة. وعلى الحكومة أن تسرع بإرساء أسس أدوات وآليات المساندة لتوجيه مدخرات المهاجرين نحو الاستثمار المنتج. وما زال أمام الصندوق الاجتماعي للتنمية مجال هائل للتوسع في منح الائتمان، وتقديم الخدمات غير المالية للوصول إلى صغار المدخرين والمستثمرين، وبخاصة في الريف. ٨. حصول رواد الأعمال الشباب على الأصول المادية، والائتمان هو الحل أمام عدم وجود وظائف لائقة. وتشغل مصر المركز ١١ من بين ٤٣ دولة مدرجة في مسح مبادرات الأعمال في العالم Global Entrepreneurship Monitor (GEM)، حيث يقوم ٢٠,٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٤ سنة) بإنشاء أو إدارة أعمال خاصة بهم. وبالنسبة لجميع الدول المدرجة في هذا المسح، كانت أعلى نسبة للسكان الذين أقاموا مشروعات وليدة، أو تملكوا أو أداروا مشروعات جديدة تقع في الفئة العمرية (٢٥-٣٤ سنة). ولكن في مصر كانت ثاني أعلى نسبة في هذا الشأن تقع في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) وهو أمر غير شائع في كل الدول الأخرى. ولهذا يعطي الشباب المصري للبلد ميزة قوية في مجالات مبادرات الأعمال. راجع الفصل العاشر لمزيد من التفصيل عن نتائج مسح مبادرات الأعمال في العالم.

يغطي جميع الأقاليم والقطاعات. وفي إطار البرنامج يتم توزيع قطع أراضي المشروعات في الأقاليم الجديدة - مثل الأراضي الواقعة على طول السواحل - على الشباب الذين يرغبون في الاستقرار هناك والعمل في مشروعات السياحة والزراعة صديقة البيئة، والطاقة المتجددة وغيرها من القطاعات المناسبة. كما سيتم توزيع أراضي المشروعات على الشباب في الوجه القبلي على طول ممر الصحراء المتاخم لوادي النيل (الظهير الصحراوي) للعمل في مشروعات الإسكان والمشروعات الصغيرة والمتوسطة لتوفير السلع والخدمات للمجتمعات الحضرية في الإقليم الجنوبي بمصر. وسوف تظل خدمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحقق أعلى معدلات للنمو بمساندة الحكومة وقطاعات الأعمال الكبيرة. ٦. مازال الشباب يحملون بالالتحاق بالتعليم الجامعي والحصول على وظيفة حكومية، ليس فقط لأنفسهم ولكن أيضًا لأبنائهم. ويجب على الحكومة الآن أن تستثمر في قدرات شبابها وتوفر بيئة داعمة لتحقيق معدل عائد مرتفع على التعليم والمهارات في القطاع الخاص، ويجب على القطاع الخاص أن يقوم بإصلاح عقود العمل واشتراكات الضمان الاجتماعي لتحسين ظروف العمل، وتوفير وظائف لائقة، ووضع حد أدنى للأجور، وتحديد حد أقصى مقبول لساعات العمل. ٧. الهجرة كانت أكثر المتغيرات فاعلية في تحقيق تكافؤ الفرص. أتيح للشباب الفقير فرصة الحصول على وظائف مؤقتة في الخارج مثله

الهوامش

١. نتوجه بالشكر لدينا أرمانوس لمشاركتها هبة الليثي في تأليف الورقة الخلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر لعام ٢٠١٠ عن الفقر والشباب.
٢. تشير نتائج مسح النشء والشباب في مصر أيضًا إلى تدني نوعية غذاء الشباب الفقير حتى ولو لم يختلف كثيرًا هذا الغذاء عن غذاء الفئات في الخمس الأعلى من الثروة. وتبلغ نسبة الشباب (في الخمس الأدنى) الذين لم يستهلكوا الأسماك، أو الطيور، أو اللحوم، أو الفواكه، أو البيض خلال الأسبوع السابق على إجراء مسح النشء والشباب في مصر ٤٧٪، ٣٦٪، ٢٩٪، ٢٤٪، ٢٠٪ على التوالي.
٣. أنظر دراسة اليونيسف ومركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والمالية بعنوان "فقر الأطفال والتفاوت في مستوى معيشتهم ٢٠١٠". ويندرج تحت فئة الأطفال من يقل عمرهم عن ١٨ سنة. وقد اتبعت الدراسة منهجية جامعة Bristol التي تستخدم مقياسًا للفقر متعدد الأبعاد يستند إلى سبعة مؤشرات فرعية تشمل: المأوى، والغذاء، والتعليم، والصحة، والمعلومات، والمياه، والصرف الصحي.
٤. تجدر الإشارة إلى أن نوعية هذه الخدمات متدنية.
٥. مؤشر الحرمان الشديد من الغذاء هو نسبة الأطفال تحت سن الخامسة الذين يكون طولهم ووزنهم تحت ثلاثة انحراف معياري من وسيط المجتمع المرجعي الخاص بنمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية المطبق عام ٢٠٠٦.
٦. أنظر الفصل الثاني، القسم الثالث.
٧. مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.
٨. أنظر الفصل الرابع عشر.
٩. بحث "بماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال ٦٨.
١٠. بحث "بماذا يحلم المصريون؟"، ٢٠٠٩، السؤال ٦٦.
١١. أسئلة "بحث بماذا يحلم المصريون؟" تنطوي بطبيعتها على إجابات متعددة الاختيارات.
١٢. ٤٠٪ من الفقراء، ٣٣٪ من غير الفقراء في العينة لديهم أطفال.

المراجع

- Central Agency for Public Mobility and Statistics (CAPMAS). *Household Income, Expenditure and Consumption Survey (HIECS)*, 2008.
- Egypt Demographic and Health Survey, (EDHS), 2008.
- Egypt Household Education Survey (EDES), 2007.
- Information and Decision Support Center (IDSC), *Dream of Egyptians Survey*, 2009.
- Population Council. Preliminary survey findings of the *Survey of Young People in Egypt (SYPE)*, 2009.
- Population Council. *Survey of Young People in Egypt Preliminary Report*. February, 2010.
- UNICEF and CEFERS. *Child Poverty and Disparities in Egypt*, 2010.

الفصل السابع



مما لا شك فيه أن المساواة بين النوع الاجتماعي في مصر شهدت تحسناً خلال العقد الماضي خاصة في مجال التعليم. فوفقاً لمسح النشء والشباب في مصر (٢٠١٠)، تشكل الفتيات أكثر من نصف عدد الملتحقين بالجامعة، كما أن ٧٤٪ من المبحوثات اللاقي شملهن المسح استكملن التعليم الأساسي، أو المرحلة التعليمية الأعلى (أنظر الفصلين الثالث والرابع). وعلى الرغم من ذلك، يشير نفس المسح إلى أن ١٣٪ من الإناث، و٣٪ من الذكور المبحوثين في الفئة العمرية (١٠ - ٢٩ سنة) لم يسبق لهم الالتحاق بالمدرسة. وتتفق هذه الأرقام مع نتائج التعداد العام لسنة ٢٠٠٦، لذا تبرز الحاجة إلى بذل جهود مكثفة لتوفير الخدمات التعليمية - خاصة في المراحل الابتدائية - للفتيات الصغيرات اللاقي يكن في الغالب من الريف، واللاقي يعانون أكثر من الأمية.

قد تتطلب التواجد في الأماكن العامة مثل استخدام المواصلات العامة (أنظر إطار ٧ - ٥). وفيما يتعلق بالشابات في المناطق الريفية، هناك قيود ثقافية واسعة النطاق على الانتقال أو العمل خارج المنزل، أو على التعليم. وفي الواقع، ترتبط هذه العوائق ارتباطاً قوياً بالفقر، خاصة الفقر في الريف، وفي الوجه القبلي بصفة خاصة^٧.

باختصار، إذا كان أمام الشابة المتعلمة فترة قصيرة بين إتمام التعليم والزواج والأمومة، فإن الشابة غير المتعلمة ليس لديها في الواقع هذه الفرصة. لذلك يكون الزواج هو المنفذ المتاح لمعظم الشابات. وقد لا يكون الزواج هو الطريق إلى تحقيق المزيد من الاستقلال، أو تقرير المصير، إلا أنه يوفر بالفعل درجة من الاندماج والوضع الاجتماعي. وهذه الأسباب يجدر استعراض مؤسسة الزواج في مصر.

الزواج الرسمي

على الرغم من أن زواج المسلمين في مصر يخضع لعقد مدني يبرم بين الزوجين الشابين وأسرهم، إلا أنه عادة ما يقترن بمراسم دينية قصيرة^٨. ورغم أن الزواج المرتب هو الشائع، إلا أن العروس ووليها يجب أن يوافقا على الزواج. وإذا لم يوافق أي منهما على ذلك، لا يجوز قانوناً إتمام الزواج، على الرغم من أن الفتاة يجب أحياناً أن تأخذ رأي وليها. ويجب أن يتم الزواج رسمياً في حضور الشهود. وبعدها يمكن أن تبدأ الحياة الزوجية. وبوجه عام يعتبر الطلاق حقاً مقصوراً على الرجل، على الرغم من أن حق طلب الطلاق يمكن أن يسجل في عقد الزواج للسماح للمرأة بأن ترفع دعوى الطلاق. ومع هذا، فإن هذا الاختيار نادراً ما يتم اللجوء إليه، حيث أنه يعتبر إساءة إلى النوايا الطيبة للعريس. وهناك نصوص دينية وقانونية تسمح للمرأة برفع دعوى الطلاق، والحصول عليه مثل قانون الخلع الذي صدر حديثاً، ولكنه قانون معقد ومكلف، ولا تلجأ إليه أساساً إلا الفئات ذات الدخل المرتفع.

وبالنسبة للمسيحيين، يعتبر الزواج عقداً مدنياً ودينياً، فالزواج هبة من الله، وهدفه الأساسي هو الإنجاب وتكوين أسرة، لذلك من النادر أن يقع الطلاق، ولا يسمح به إلا من خلال الكنيسة فقط، وفي ظروف محددة. ويتناول كل من الدين الإسلامي والمسيحي مسألة الدور الصحيح للنشاط الجنسي، وينظما هذا النشاط، أو يضعاً قيماً وقواعد تحكم بعض الأعمال أو الأفكار التي تنتهك هذا الدور. ويحظر كل من الشريعة الإسلامية والقانون القبطي تماماً ممارسة العلاقات الجنسية خارج الزواج والزنا. وتشير الدلائل إلى أن المرأة التي تفعل ذلك تتعرض لعقوبة أشد قسوة مما يتعرض لها الرجل، وفي حالات نادرة قد تصل هذه العقوبة إلى حد القتل للاخلال "بالشرف".

وعلى صعيد آخر، تعتبر معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل هي الأدنى على مستوى العالم^٩، كما تشغل مصر المركز ١٢٠ من بين ١٢٨ دولة بالنسبة لفجوة النوع الاجتماعي^{١٠}. وتعتبر مشاركة الشابات في الحياة العامة أو السياسية ضعيفة؛ فنسبة الشابات اللاتي يشاركن في العمل التطوعي تقل عن ١٪ وفقاً لمسح النشء والشباب، و١١٪ فقط أدلين بصوتهن في الانتخابات الماضية^{١١}. وهذا يؤكد التقارير التي تشير إلى استبعاد وتمييز الشباب^{١٢}. كما يشير هذا أيضاً إلى أن العوائق الثقافية تلعب دوراً في عزل النساء عن الحياة العامة.

في مصر، تعمل التنشئة الاجتماعية على تهيئة كل من البنين والبنات للعب أدوار مختلفة؛ فالمطلوب من البنات أن يكن مطيعات، وأن يراعين مشاعر وحقوق الآخرين، ومستعدات لتلبية حاجات الأسرة، بينما يهيأ البنون للتفاعل مع الساحة العامة. ويشير مسح النشء والشباب أيضاً إلى أن وسيط عدد الساعات التي تقضيها الإناث في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) في الأعمال المنزلية يبلغ ٣ ساعات يومياً (مقابل ثلاثين دقيقة من جانب نظرائهن من الذكور). والأكثر من ذلك، كانت نسبة الإناث المتزوجات في العينة التي شملها المسح في الفئة العمرية (١٨-٢٤ سنة) تبلغ ٤٠٪، وعند سن التاسعة والعشرين كانت ٨١٪ منهن متزوجات^{١٣}. كما كان لدى جميع الإناث المتزوجات في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، والبالغ عددهن ٢٤٩٦ في المسح، طفل واحد على الأقل ما عدا سيدة واحدة. لذا تواجه الشابات عدداً من العقبات أمام المشاركة في أنشطة المجال العام. فأولاً وقبل كل شيء، هناك الضغوط الاجتماعية من أجل زواجهن، حيث يأتي تكوين أسرة وإنجاب أطفال في المقام الأول قبل الاستقلال النسبي الذي يمنحه العمل والحصول على دخل.

وتشير العوامل الثقافية السائدة الأخرى إلى الرغبة في الحد من النشاط الجنسي للمرأة. وعلى الرغم من أن عدداً من المسوح القومية، والمسوح التي تمثل فئات معينة سجلت انخفاضاً في حالات ختان الإناث، إلا أن هذه العادة مازالت تمارس على نطاق واسع في مصر^{١٤}. وهذا النمط من التنشئة الاجتماعية يمارس على مستوى الأسرة، أو المؤسسات التعليمية والدينية، ويحكمه توجهات المجتمع بصفة عامة.

بالنسبة لكثير من الشابات يعتبر الانخراط في المجال العام صعباً خارج الزواج. وهناك عدد كبير من النساء لم يلتحقن أبداً بعمل حتى لو كان هذا مرغوباً فيه، وذلك نتيجة العوائق الثقافية، والقيود الموجودة في سوق العمل (أنظر أدناه). فمثلاً، يؤدي تنامي حالات التحرش الجنسي في الأماكن العامة في مصر، خاصة في المناطق الحضرية حيث توجد فرص العمل، إلى عدم الإقبال على المشاركة في الأنشطة التي

النساء الفقيرات بصفة خاصة هن أكثر تأثرًا بهذا الوضع حيث يفتقدن إلى المهارات التي تمكنهن من عرض قضاياهن بصورة واضحة.

- كثرة تدخل الأجهزة الدينية في مقار المحاكم لا يرحب به الجهاز القضائي، وعلى أي حال غالبًا ما يكون الرأي الديني متحفظًا وتقليديًا فيما يتعلق بالمرأة. وقد يرجع هذا إلى أن الدستور ينص على أن "الإسلام هو دين الدولة، وأن مبادئ الشريعة هي المصدر الأساسي للتشريع" ولهذا غالبًا ما تصدر المحاكم أحكامها استنادًا للشريعة.

- مكاتب تسوية المنازعات الملحقه بالمحاكم لا تعفي الأسر من عبء اللجوء إلى المحاكم، فعرض المنازعات أمام هذه المكاتب يعد بمثابة إجراء مبدئي من بين سلسلة الإجراءات التي تقود في آخر الأمر إلى عرض المنازعات على المحاكم. كما أن عدد هذه المكاتب غير كافٍ في غالب الأحوال. ويعتمد المحامون تجاهل هذه المكاتب، وينصحون عملاءهم بالتوجه إلى المحاكم مباشرة بدلًا من مكاتب تسوية المنازعات من أجل الحصول على الأتعاب. وفي الغالب، لا تستطيع النساء الفقيرات دفع تكاليف التقاضي نظرًا لعدم توفر دخل مستقل وخاص بهن.

الزواج غير الرسمي^٤

نظرًا لقوة النشاط الجنسي لدى الشباب، يأخذ الزواج أحيانًا شكلًا غير رسمي، أو ما يطلق عليه "الزواج العرفي" الذي يتيح القليل من المزايا الاجتماعية التي تتوفر للزواج الرسمي. والزواج العرفي لا يسجل رسميًا، ويشجع على هذا الزواج - في المناطق الحضرية - طول المدة التي تنقضي بين مرحلة الشباب وبين المرحلة التي يصبح فيها الشاب شخصًا بالغًا ومندمجًا في المجتمع.

ومما لا شك فيه أن هناك تناميًا لظاهرة الزواج العرفي في مصر. وقد يعتبر هذا الزواج وسيلة من وسائل التغلب على تكاليف الزواج الرسمي، التي تسمح بالتفاف حول القيود المفروضة على ممارسة الجنس قبل الزواج، حيث يتم الزواج الرسمي في مرحلة متأخرة نتيجة العوائق الاجتماعية والاقتصادية الكثيرة. ويعتبر الشباب هم أكثر فئة تقبل على الزواج العرفي نظرًا لأن نشاطهم الجنسي يكون في ذروته بينما تكون الوسائل المشروعة لممارسته غير متاحة في الغالب.

ويعرف القانون الحديث الزواج العرفي بأنه مصطلح يعني أن عقد الزواج، سواء تم توثيقه على المستوى الشخصي أو المستوى الخاص أو لم يتم توثيقه، لا يوثق ولا يسجل رسميًا.

وعلى أي حال، يعتبر الجنس في الإسلام داخل مؤسسة الزواج نشاطًا مشروعًا، بل وروحياً وواجبًا. وهناك حديث واحد على الأقل يذكر بصراحة أن العلاقة الجنسية بين الزوجين يؤجران عليه، كما يشير حديث آخر إلى أن إشباع الرغبة الجنسية للمرأة هو حق لها مثلما هو حق للرجل. وتطبق كل أحكام الشريعة، التي تنظم السلوك الجنسي، على كل من الرجل والمرأة دون تفرقة، بالإضافة إلى الأحكام التي تتعلق بالدورة الشهرية.

في الواقع ترجح القيم والممارسات المتعلقة بالزواج كفة الرجل. ويشير مسح النشء والشباب إلى أنه في العينة الكبيرة التي شملها المسح، وافق ثلاثة أرباع الشباب، و٨٦٪ من الشبان على أن المرأة المتزوجة يجب أن تحصل على إذن زوجها في معظم الأمور. والأكثر من ذلك، وافق أكثر من ٧٠٪ من الشبان، و٤٠٪ من الشباب على أن الفتاة يجب أن تطيع أخيها حتى لو كان أصغر منها. كما أن التصرفات والتفاعلات المتعلقة بالنوع الاجتماعي داخل الأسرة، أو في علاقة الزواج تضع المرأة في وضع التابع بالنسبة لسلطة اتخاذ القرار، وما يؤدي إلى تفاقم هذا الوضع تحيز الأسرة، وقوامه الذكور منذ أن تبدأ الخطبة، وفي ظل بعض الظروف يمكن للزوج أن يتزوج بأخريات.

أنشئت محاكم الأسرة في مصر بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٤ كأول محاكم متخصصة للنظر في المنازعات التي تنشأ بين أفراد الأسرة، ولتسوية الخلافات القانونية حول الطلاق، وحضانة الأطفال ومدفوعات النفقة. وتمثل الأهداف الأساسية لهذه المحاكم في العمل على سرعة البت في القضايا، وتمكين كل من أفراد الأسرة من التعامل مع المشاكل في مناخ آمن ومحيد وميسر. ويرأس المحاكم فريق من ثلاثة قضاة، ويعاونهم أخصائي اجتماعي وإخصائي نفسي، اللذان يعملان كوسيطين ومستشارين. وتدرس وزارة العدل حاليًا إنشاء مكاتب للمساعدات القانونية في محاكم الأسرة، على أساس تجريبي، لتدعيم القدرة على تسوية المنازعات،

وعلى الرغم مما تقدم، أشارت دراسة أجراها مكتب شكاوي المجلس القومي للمرأة إلى العقبات والتحديات التي تواجهها الأطراف المعنية صاحبة المصلحة مثل:

- مقار المحاكم تقع في أماكن يصعب الوصول إليها من جانب الأمهات والأطفال، كما أن هذه المحاكم موزعة بصورة غير متساوية في أنحاء مصر، وبعضها سئ التجهيز.
- العاملون في المحكمة، مثل الأخصائيين النفسيين والاجتماعيين غير أكفاء، وغير مدربين تدريبًا جيدًا، ولهذا السبب قد يسيئوا تفسير الأدلة مما يؤثر على الحكم الذي يصدره القاضي، كما أن

الوطنية والعالمية، وبين واقع النساء على المستوى العالمي خاصة في مجال إدارة شؤون الدولة والشؤون السياسية^{١٢} ومن أمثلة ذلك ما يأتي :

- عدد النساء يفوق عدد الرجال في الحكومة حيث يبلغ المعدل ٤ : ١ ومع هذا كانت نسبة النساء اللاتي يشغلن مناصب وزارية ٦,٥٪ في يناير ٢٠٠٨ في مصر، وفقاً لتقرير الاتحاد البرلماني الدولي^{١٣}.

- في مصر بلغت نسبة النساء في البرلمان في آخر انتخابات ١,٩٪ مقابل ٢٤,٧٪ في أفغانستان، و ٢٥,٥٪ في العراق، و ١٨,١٪ في السودان، و ١٩٪ في تونس، و ٤٧٪ في السويد.

- هناك ١٨ دولة من بين ٢٢ دولة - من الدول التي تفخر بأن النساء فيها يشكلن ٣٠٪ أو أكثر في المجالس القومية - تحدد حصة للمرأة في مقاعد البرلمان. وقد تم الأخذ بهذا النظام في مصر مؤخراً (أنظر إطار ٧ - ١).

- على المستوى العالمي، تبلغ نسبة النساء في عضوية نقابات العمال ١٩٪، بينما تبلغ هذه النسبة في مصر ٧٪.

وهناك أمور تحد من توفير بيئة داعمة للمشاركة الديمقراطية مثل إجراء الاقتراع في جو عدائي، وعدم سلامة القوائم الانتخابية، والموارد المحدودة المطلوبة لتنظيم الحملات الانتخابية. هذه الأمور لا تشجع النساء - وفي الواقع الرجال أيضاً - على المشاركة فيما يتصورون أنه نشاط وعر ومعيب. إلى جانب ذلك، لا تشجع الأطر الاجتماعية المحافظة على مشاركة المرأة فيما يرونه أنه مجال يقتصر على الذكور فقط، كما تحرمها من مساندة الأسرة حتى يمكنها أن تجمع بين طموحها العام وأدوارها المنزلية. إلى جانب ذلك تعتبر مناصب صنع القرار، مثل المحافظ أو رئيس النقابة أو رئيس الجامعة، مجالات خاصة بالرجال فقط، هذا على الرغم من تحقيق بعض التقدم في تعيين المرأة للقيام بأدوار داعمة مثل عميدة كلية أو نائب رئيس الجامعة.

بالإضافة لما تقدم، تم في عام ٢٠٠٣ انتخاب أول قاضية في المحكمة الدستورية العليا، وهذا سبق مهد الطريق لتعيين ٣٠ سيدة أخرى للعمل كقاضيات. وتشكل المحاميات نحو سدس خريجي كليات الحقوق. وتتراوح نسبة النساء في عضوية الأحزاب السياسية ما بين ١٣٪ في الحزب الوطني الديمقراطي، و ٩٪ في حزب الوفد المعارض. والقضية الأساسية التي تثار هنا لا تتعلق فقط في انخفاض نسبة المشاركة، ولكنها تتعلق بموضوع السن : فالنساء الأكبر سناً، والأكثر خبرة هن اللاتي يتطلعن إلى مقعد البرلمان، بينما يرتفع مستوى عدم المشاركة بين الجيل الأصغر، وهذا يمكن أن يطلق عليه الفجوة بين الأجيال التي تؤثر على كل من الجنسين.

وهناك نوعان من الزواج العرفي، الأول الزواج العرفي الذي ينص العقد فيه على كافة عناصر الزواج مكتمل الأركان، والذي يستوفي كافة الشروط والعناصر القانونية ولكنه يفتقد إلى التوثيق الرسمي للزواج. هذا النوع من الزواج لا يحمي حقوق المرأة. أما النوع الثاني من الزواج العرفي فهو مجرد ورقة يوقع عليها كل من الشاب والفتاة دون حضور أي شهود، ودون أن يتم توثيقها. وهذا لا يمكن اعتباره زواجاً مكتمل الأركان. وقد ظهرت أشكال مختلفة من هذا النوع من الزواج مثل "زواج الكاسيت"، "زواج الوشم" وكلاهما من ترتيبات الزواج العرفي غير الرسمي.

وعلى أي حال، تبدو الآثار القانونية للزواج العرفي فيما يلي :

- لا تستطيع الزوجة أن تطلب حقوقها القانونية إذا أنكر الزوج العلاقة الزوجية. ولا تستطيع أيضاً الحصول على نفقة أو الحصول على حقوق أطفالها من هذا الزواج.
- لا تستطيع الزوجة أن ترث في زوجها، ولا يستطيع أطفالها أن يرثوا في أبيهم في حالة الوفاة.
- في بعض الأحوال، خاصة في الزواج "السري" يمكن أن ينكر الزوج أبوته إذا لم يتوفر أي دليل يثبت الزواج.
- لا تستطيع الزوجة أن تحصل على حقها في معاش زوجها إذا كان موظفاً وله دخل ثابت.
- يفقد الزوج أحد أهم الحقوق الزوجية وهي القوامة.

تأتي المشاركة العامة النشطة والفعالة في المرتبة الثانية بعد الزواج باعتبارها نقطة تحول هامة نحو المواطنة الكاملة. ومع هذا تشير الدلائل إلى أن الشباب في مصر لا يشاركون في المجتمع. ووفقاً لتقرير مسح النشء والشباب تعتبر نسبة مشاركة الشباب في مراكز الشباب، والأحزاب السياسية والاتحادات، والجمعيات ضئيلة للغاية حيث أنها لا تتجاوز ٥٪، كما أن ٣٪ فقط من الفتيات تنتمي إلى عضوية جماعية مقابل ٦٪ للشبان^{١٤}. وهذا يشير إلى تهميش الشباب وعدم اندماجهم في المجتمع وخاصة الفتيات.

العوائق أمام المشاركة في المجال العام

حتى يمكن للفتيات والشابات أن يصبحن أكثر نشاطاً في المجتمع، فإنه يتعين تعديل دورهم الحالي خاصة في المجال العام حيث أن غيابهم عن هذه الساحة ملحوظ بصورة خطيرة^{١٥}.

وفي ضوء النتائج التي كشف عنها تقرير صندوق الأمم المتحدة للمرأة (UNIFEM)، يعتبر التمييز ضد النوع مشكلة عالمية، ولا ترتبط بالدول النامية، أو المتخلفة فقط. وهناك فجوات شاسعة بين الالتزامات

إطار ١٠-٧ : التقدم على الجبهة السياسية

في ١٦ يونيو ٢٠٠٩ صدر القانون رقم ١٤٩ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الشعب. بموجب هذا القانون يخصص ٦٤ مقعداً للمرأة في البرلمان كحصة لها في الهيئة التشريعية ، وبذلك يصل نصيبها إلى أكثر من ١٢٪ من المقاعد. ويسري هذا التعديل التشريعي لفصلين تشريعيين مدة كل منهما خمس سنوات، اعتباراً من الانتخابات البرلمانية القادمة (٢٠١٠)، وذلك لدعم قدرة المرأة على المنافسة في الانتخابات بعد هذه المدة.

وقد أتاح التعديل دوائر انتخابية جديدة يقتصر الترشيح فيها على المرأة فقط ، وهذا التعديل يتفق مع المادة ٦٢ من الدستور المصري، المعدل في عام ٢٠٠٧، الذي يتيح للمشرعين مرونة لتطبيق نظام انتخابي يضمن حدًا أدنى من تمثيل المرأة في البرلمان.

في عام ٢٠٠٦، بلغت نسبة النساء الأعضاء في نقابات العمال، على مستوى اللجان التنفيذية، ٧٪، حيث بلغ عدد العضوات ١٠٤ من بين ١٨,٢٢٢ عضوًا. وعلى مستوى أعلى - في اتحادات العمال القومية - بلغ عدد المقاعد التي فازت بها العضوات المنتخبات ٣٢ مقعدًا من بين ٤٨١، مقابل ١٠ مقاعد فقط من بين ٤٧٨ في الدورة السابقة.

المصدر: الجريدة الرسمية، العدد ٢٤٤ مكرر (ج) في ١٧ يونيو ٢٠٠٩، ووزارة القوى العاملة والهجرة ٢٠٠٦.

بالسيدات ذوات الخبرة اللاتي يعملن في المجال السياسي يمكن أن يساعد الشابات على التغلب على تحفظهن، ويكسبن المهارات المطلوبة للترشيح في مراكز المسؤولية. ويمكن أن يكون التركيز أيضًا على السيدات المرشحات في الانتخابات المحلية، حيث أن تولي مناصب بالانتخاب على المستوى المحلي غالبًا ما يكون نقطة البداية لمستقبل سياسي ناجح على المستوى القومي.

لا يمكن التقليل من أهمية تكوين الشبكات، ليس فقط بالنسبة للنساء اللاتي يشاركن فعلاً في الحياة العامة، ولكن أيضًا بالنسبة لمن لا يقمن بالتمثيل السياسي، فالتشبيك والتحالف بين النساء والقيادات السياسية، وبين منظمات الشباب والسلطات على المستوى الإقليمي والمحلي يعتبران شرطين أساسيين لتكوين جماعات ذات مصالح مشتركة، وجماعات ضغط، وجماعات مصالح، مما يؤدي إلى تدعيم صوت وتأثير كل من السيدات الشابات والأكبر سنًا.

وعلى أي حال، هناك مهارات مطلوبة من كل من الشابات والشبان يجب العمل على اكتسابها من أجل الظفر بمساحة في المجال العام مثل: تعلم كيف يعرض الفرد أفكاره علانية، وكيف يستأثر بانتباه المستمعين، وكيف يستمع للآخرين ويتعلم معهم، وكيف يشارك ويمارس حقوقه، ويحصل على المعلومات ويتبادلها، وكيف يعبر عن رأيه، وأن يتخذ القرار وكيف يجادل ويتواصل مع الآخرين ويدير الصراعات.

وتنسم الهياكل الإدارية عادة بسيطرة الذكور الذين يعملون بأسلوب رسمي، ويستخدمون لغة السلطة. ومواجهة هذه العقبة يتطلب تبني أساليب أكثر ترحيبًا بالمرأة في المجالات التي يسيطر عليها الرجال. وتعتبر المساواة جزءًا لا يتجزأ من العقد الاجتماعي كما يعبر عنه

ويعد تعزيز مشاركة المرأة في الحياة العامة جزءًا أساسيًا من إصلاح وضع النوع الاجتماعي. ففي انتخابات عام ٢٠٠٥ كانت نسبة تمثيل المرأة في البرلمان أقل من ٢٪ ، وهو رقم منخفض للغاية. وبالمثل في انتخابات المجالس المحلية عام ٢٠٠٢ حيث كانت نسبة تمثيل المرأة في المجالس الشعبية المحلية ٢٪ فقط ، وإذا كان هذا الرقم قد ارتفع إلى ٦٪ في عام ٢٠٠٧، إلا أنه مازال منخفضًا. وقد زادت نسبة النساء في القطاع العام من ٧٪ عام ١٩٨٨ إلى ٢٣,٥٪ عام ٢٠٠٥، وربما يعكس هذا حقيقة أن التوظيف في هذا القطاع يتم بالتعيين وليس بالانتخابات. وفي الوقت الحالي، تمثل النساء ٣٨٪ تقريبًا في القوائم الانتخابية، وقد وصل هذا الرقم إلى ٤١٪ تقريبًا في بعض المحافظات، وفقًا لبيانات وزارة الداخلية عن عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧. وقد كانت هناك زيادة ملحوظة في مشاركة النساء في العملية السياسية كمنظمات. وفي عام ٢٠٠٨، كانت المرأة المصرية تمثل ٤٠٪ من الناخبين مقابل ١٨٪ فقط في عام ١٩٨٦، وهذا يعتبر تقدمًا حقيقيًا، كما أن نظام الحصة الذي استحدث أخيرًا الذي يضمن تمثيل النساء في البرلمان، سوف يشجع على تحقيق مزيد من مشاركة المرأة في المجال السياسي العام.

وإذا كانت المشاركة في الحياة السياسية سوف تؤخذ على أنها نقطة البداية نحو تمكين المرأة، فإن أول خطوة يجب اتخاذها هي تضيق الفجوة بين دورها في كل من المجالين العام والخاص من خلال تشجيع القيد في الجداول الانتخابية، وزيادة عدد النساء اللاتي يمكن انتخابهن، وتمكينهن من خوض المجال السياسي. وهذا قد يتطلب أولاً تطبيق التمييز الإيجابي مثل نظام الحصة الذي تم إقراره أخيرًا، وقد يتطلب أيضًا تشجيع المرأة علانية على خوض الانتخابات، من خلال وضع نظام حوافز يشجع على الانضمام للأحزاب السياسية. كما أن الاحتكاك

وأخيراً، يجب أن يترجم تعليم الفتيات إلى إنجازات اجتماعية، فالتعليم من أجل تحقيق المساواة بين المواطنين، إذا ما تم إدماجه في المناهج الدراسية، يمكن أن يثير الاهتمام بالحياة العامة، وأن يجعل عملية صنع القرار على المستوى العام والمستوى السياسي أمراً مألوفاً للفتيات، ويشجع المشاركة الديمقراطية فيما يتعلق بالشراكة بين الجنسين. وحتى يتحقق ذلك، يجب توفير الموارد التي يحتاجها التدريس والأدوات صديقة الفتيات حتى يمكن خلق ثقافة المساواة وتكافؤ الفرص. إن الدروس المستفادة من الحياة المدرسية يمكن أن يكون لها تأثير من خلال زيادة المشاركة في الأنشطة التطوعية داخل وخارج الفصل الدراسي، أو في المجتمع المحلي، أو في الجمعيات التطوعية، مثل المنظمات غير الحكومية، ومنظمات الشباب. وفي هذا الصدد، تعتبر النوادي العامة التي أنشئت للفتيات قليلة (أنظر الفصل الثامن عشر).

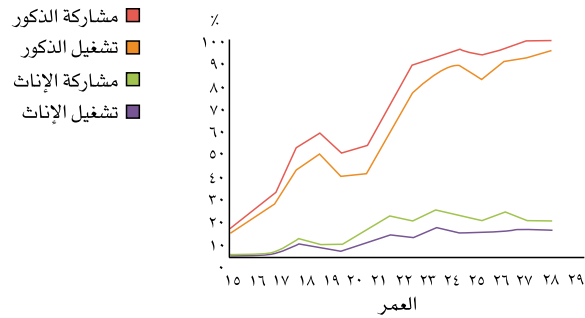
الفتيات في سوق العمل

كما ورد في الفصل الحادي عشر، يعتبر ضعف مشاركة النساء في قوة العمل في مصر من أحد الملامح التي تلفت النظر. فعلى الرغم من أن النساء استطعن اللحاق بسرعة بكافة مستويات التعليم خلال الفترة من عام ١٩٨٠ وحتى الوقت الحاضر، إلا أن سد الفجوة النوعية في التعليم لم يقرن بتحسين موازٍ في تواجد المرأة من كافة الأعمار في قوة العمل. وعلاوة على ذلك، تقدم البيانات الدليل على أن غياب المرأة عن قوة العمل لا يمكن تفسيره بالزواج، أو بتفضيل عدم العمل. ويمكن إثبات عدم تكافؤ الفرص في سوق العمل بتحليل بيانات التشغيل لكل من الشابات بالمقارنة بالشبان وفقاً للسن والمستوى التعليمي.

وكما يتبين من سلسلة مصادر البيانات التي وردت في الفصل الحادي عشر، تكون معدلات البطالة متماثلة للغاية بين الإناث والذكور حتى سن التاسعة عشر، وهو السن الذي يبحث عنه خريجو المدارس الثانوية عن عمل. وفي سن الواحدة والعشرين تقفز معدلات البطالة بين النساء لتبلغ ضعف معدل البطالة بين الرجال في نفس السن. وهنا يثبت أن المشكلة لا ترجع ببساطة إلى الزواج، ولكنها تعزي أكثر إلى ثقافة الأسرة، وصاحب العمل. وفي الحقيقة يتزوج عدد كبير من الفتيات بعد سن الواحدة والعشرين.

ويكشف تحليل اتجاهات التشغيل وفقاً للجنس مسارات مختلفة نحو سوق العمل لكل من الشبان والشابات. فكما يوضح (شكل ٧ - ١)، يحصل الغالبية العظمى من الشبان على عمل ما بحلول سن التاسعة والعشرين، حيث يبلغ معدل التشغيل عندئذ ما يقرب من ٩٢٪. أما بالنسبة للشابات، يتحقق أعلى معدل للتشغيل، وهو ١٥٪، عند سن الرابعة والعشرين.

شكل ٧-١: معدلات المشاركة والتشغيل حسب السن والجنس للفتة العمرية (١٥-٢٩ سنة) في ٢٠٠٩



المصدر: مسح النشء والشباب، ٢٠٠٩.

شكل ٧-٢: اتجاهات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي للفتة العمرية (١٥-٢٩ سنة)



المصدر: مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع.، ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب، ٢٠٠٩.

شكل ٧-٣: اتجاهات نسبة الإناث العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمي في الفتة العمرية (١٥-٢٩ سنة)



المصدر: مسح سوق العمل في مصر، ١٩٩٨، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع.، ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب، ٢٠٠٩.

الدستور المصري. وهذا الحق، إذا ما تم تأكيده، يمكن أن يدعم بتشكيل أجهزة أو وحدات لترسيخ مبدأ المساواة داخل الإدارات الحكومية، والوزارات، والأحزاب السياسية، والبرلمانات. وغالباً ما تقتصر مشاركة المرأة على المجالات التي لا تبرز دورها بوضوح، كما أن تكليفها بوظائف معاونة لا تتطلب مهارات عالية تعتبر مسألة تحتاج للتصدي لها، وإلقاء نظرة عن قرب على الموازنات المخصصة لقضايا المساواة سوف تعطي تقييماً أكثر دقة لمدى الالتزام بالنهوض بمشاركة المرأة.

إطار ٧-٢: حقائق تبرزها الأرقام

ذكرت ٥٦٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) أن أجورهن كانت منخفضة.
ذكرت ٣٨,٥٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) أنهن عانين من طول ساعات العمل.
ذكرت ١٩٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢ - ٢٩ سنة) أنهن عانين من المعاملة القاسية في العمل.
المصدر: مسح النشء والشباب، ٢٠١٠.

إطار ٧-٣: التمييز ضد المرأة في العمل

على الرغم من التعاون المستمر والمثمر بين مكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة، ومختلف الأجهزة الحكومية وغير الحكومية، مازالت هناك شكاوي تتكرر باستمرار بشأن مسائل متعلقة بالعمل. فمثلاً، عدم القدرة على النقل أو الانتداب إلى مكان عمل آخر له آثار سلبية على استقرار الأسرة، وعلى أداء المرأة لوظائفها، كما أن رفض النقل أو الانتداب يحرم الكثير من النساء من الاحتفاظ بوظائفهن خاصة إذا تزوجن واضطرن إلى الانتقال مع أزواجهن إلى محافظات أخرى. وتضطر العاملات الشابات لترك العمل إذا رُفضت طلبات نقلهن أو نديهن.

وتواجه النساء أيضاً أشكالاً واضحة من التمييز. فعلى سبيل المثال، كانت هناك شكوى جماعية من الموظفات في قطاع الهندسة الإذاعية بالقناة الثامنة تتضمن أنهن يحصلن على مزايا شهرية تقل كثيراً عن تلك التي يحصل عليها زملاؤهم الذكور، على الرغم من حقيقة أن هؤلاء الموظفات يؤدين نفس نوع العمل بالضبط ونفس مستوى الجهد. وعلاوة على ذلك، هناك تمييز ضد الموظفات في منح علاوة الحافز.

وهناك شاكية أخرى تعرضت للتمييز ضدها عندما نقلت من عملها كمدير إدارة المحاجر بأمر من المحافظ الذي اعتبر هذا العمل خاص بالرجال ولا يناسب المرأة، متجاهلاً تماماً تخصصها الأكاديمي، ورغبتها في الاستمرار في العمل في هذا المجال.

وتواجه المحاميات غير المتزوجات أشكالاً أخرى من التمييز، ففوائح نقابة المحامين لا تمنح والدي المحامية غير المتزوجة حق الحصول على معاشها في حالة وفاتها، باعتبار أنها لا تعولها، بينما يدفع المعاش في حالة وفاة المحامين الذكور. والأكثر من ذلك، لا يسمح للمحاميات الجمع بين معاش النقابة ومعاش أحد الوالدين على الرغم من أن جميع النقابات تسمح بالجمع بين معاش النقابة والمعاشات الأخرى.

المصدر: النشرة الإخبارية لمكتب شكاوى المجلس القومي للمرأة.

عام ١٩٩٨. فمثلاً، بلغ معدل مشاركة الشابات الحاصلات على التعليم الثانوي الفني ٥١٪ عام ١٩٩٨، ولكن هذا المعدل أخذ في الانخفاض باطراد حتى بلغ ١٨٪ عام ٢٠٠٩. وبالمثل، كان الانخفاض في معدل المشاركة ملحوظاً - وإن كان بدرجة أقل - بالنسبة للشابات الأعلى تعليماً. وهكذا، أصبح دور التعليم أضعف وهو الذي كان أحد العوامل القوية وراء الارتفاع في معدل مشاركة المرأة في قوة العمل في مصر، في الوقت الذي يتزايد فيه عدد الشابات اللاتي بلغن هذه المستويات التعليمية.

وتوضح المقارنة بين شكلي ٧-٢ و ٧-٣ أن نسبة مشاركة العاملات في الحكومة على مر الوقت، وفقاً للمستوى التعليمي، تعطي تفسيراً مباشراً لهذا التراجع في معدلات المشاركة. وحيث أن فرص الحصول على وظائف بالحكومة تقلصت بالنسبة للشابات المتعلات، تراجعت بالضرورة معدلات مشاركتهن في قوة العمل. والأكثر من ذلك، تشير

ويشير هذا إلى أنه بينما يجد معظم الشبان عاطلين عملاً في النهاية، فإن جزءاً كبيراً من الشابات عاطلات لا يجدن عملاً على الإطلاق، ولكن ينتقلن ببساطة من حالة البطالة إلى حالة انعدام النشاط الاقتصادي. وتوضح المقارنة بين منحى المشاركة ومنحى التشغيل في (الشكل ٧-١) إلى أن نصف النشاطات اقتصادياً، اللاتي يتراوح عمرهن بين ٢١ و ٢٧ سنة، يبحثن فعلاً عن عمل. ولكن لا يعملن. كما أن أحداث الحياة الأخرى - مثل الزواج - تأخذهن بعيداً عن سوق العمل تماماً.

ويبدو الأثر الأكبر لتراجع فرص التشغيل في القطاع العام على عالة الشباب في تراجع معدل مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي. فكما يوضح (شكل ٧-٢) كان من المعتاد أن يزيد معدل مشاركة الشابات بدرجة ملحوظة بمجرد استكمال التعليم الثانوي، وأن يستمر هذا المعدل في الارتفاع من هذه النقطة وما بعدها. ولكن كما يتبين من هذا الشكل أخذت معدلات المشاركة بين الشابات المتعلات في التراجع بشدة منذ

إطار ٤-٧ : حوادث التحرش الجنسي في مصر

من بين الأسئلة التي وجهت للشباب في الفئة العمرية (١٠-٢٤ سنة) في مسح النشء والشباب في مصر، ركز قسم خاص على الأسئلة المتعلقة بالتحرش الجنسي

- ٥٠٪ من المبحوثات تعرضن لبعض أشكال التحرش الجنسي.
- ٩٨,٩٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش بالقول.
- ٤,٥٧٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن لملاسة مناطق حساسة، أو أجبرن على ملاسة الآخرين.
- ٩٧,٩٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش من غرباء.
- ٤٣,٢٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش في المواصلات العامة.
- ١٠٪ من المبحوثات ذكرن أنهن تعرضن للتحرش في الشوارع المظلمة.
- ٥٥٪ تقريبًا من المبحوثات لم يخبرن أي أحد عن تعرضهن للتحرش، بينما ذكرت ٤٥٪ من المبحوثات أنهن أخبرن أحد الأفراد.
- لم تقم أي مبحوثة - ممن قلن أنهن أخبرن أحد الأفراد - بإبلاغ الشرطة.
- ٨,٧٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهن تعرضن للتحرش من رؤوسائهم أو زملائهم في العمل.
- ٦,٦٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهن تعرضن للتحرش من الزبائن.
- ٤٪ من المبحوثات في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ذكرن أنهن تعرضن للتحرش عند ذهابهن وعودتهن من العمل.

المصدر : مسح النشء والشباب ، ٢٠١٠.

العنف ضد المرأة

تعتبر البحوث التي تناولت هذه القضية الحساسة محدودة للغاية. كما لا يُعرف إلا القليل عن مدى انتشار ظاهرة الضرب، أو الاغتصاب الزوجي. ومن الواضح أنه في بعض الأسر التقليدية تعتبر هذه الظواهر جزءًا من حق الزوج على زوجته. وفي هذا الصدد، يمكن القول أن العنف في المنزل هو قضية ثقافية. وهناك حالات خطيرة يتم إبلاغها للشرطة، ولكن نادرًا ما يحاكم الرجل على هذا السلوك، والأسلوب المفضل هو إجراء الصلح بين الزوج والزوجة. ويوجد في بعض المنظمات غير الحكومية دور لإيواء النساء اللاتي يتعرضن للضرب المبرح، ولكنها قليلة، وغير معروفة على نطاق واسع. وبالنسبة للعنف المرتبط بختان الإناث، يشير مسح النشء والشباب إلى أن أربع بنات من بين خمس مازال يجري لهن عملية الختان في مصر، على الرغم من أن هذه الظاهرة موجودة على نطاق أوسع بين الفئات الأكبر سنًا، وهو ما يشير إلى أن القانون الذي أصدرته الدولة مؤخرًا، والتعديلات التي أجريت على قانون الطفل عام ٢٠٠٨، كان لها آثار إيجابية^{١٦}. وتفرض هذه التشريعات عقوبات وغرامات على الأطباء وغير الأطباء الذين يجرون هذه العملية.

وتقوم الصحف المصرية حاليًا بنشر حوادث الاغتصاب العام. ولتجنب الشعور "بالعار" الذي يلحق بالضحية، والحرص على الخصوصية - قبل تعديل القانون - تتزوج المغتصب، وبهذا تقنن الجريمة. ويعتبر الاغتصاب في مصر الآن جريمة خطيرة تخضع لقانون العقوبات. وقد

الدراسات إلى أن معظم الشباب اللاتي كن يعملن بالحكومة في عام ١٩٩٨ تم تعيينهم على وظائف دائمة، وبحلول عام ٢٠٠٩، أصبحت الغالبية العظمى من النساء يعملن بعقود مؤقتة، وهو ما يضعف الحافز على المشاركة في قوة العمل.

لماذا تنسحب الشباب المتعلقات من قوة العمل بدلاً من أن يبحثن عن عمل في الاقتصاد غير المنظم، مثلما يفعل نظرائهن من الشباب؟. هناك عدد من التفسيرات التي يمكن تقديمها بشأن هذا التفاوت الصارخ في استجابة كل من الجنسين لتراجع التشغيل في القطاع العام. فأولاً، التشغيل في الحكومة يحقق مساواة أكثر بكثير بين الجنسين بالمقارنة بالتشغيل في القطاع الخاص. وبينما يمكن للنساء أن يتوقعن معاملتهن على قدم المساواة في الحكومة مع الرجال الحاصلين على نفس المؤهلات والخبرة، فإنهن يعانين من فجوة نوعية واسعة في الأجور، وفرص الترقى في القطاع الخاص^{١٧}، وثانيًا، بينما يمكن أن تتوقع النساء استمرارهن في الوظيفة مدى الحياة في القطاع العام، فإن النساء اللاتي يعملن في القطاع الخاص يملن إلى ترك الوظيفة عند الزواج، وهو ما يعني أن الأفق الزمني للمسار الوظيفي لهن قصير نسبيًا. وأخيرًا، يعني ارتفاع مستويات التفرقة الوظيفية في سوق العمل المصري أن المرأة تواجه عوائق كبيرة في الالتحاق بالوظائف مدفوعة الأجر، أو في العمل لحسابها حتى في الاقتصاد غير المنظم^{١٨}.

إطار ٧-٥ : الشباب والفتيات يدعون لتمكينهن^(١٨)

الوصول للعدالة	التعليم	الرفاهية	التوازن بين العمل والحياة	الإنصاف بين الجنسين	تنمية القدرات
الأمان في المجال الخاص والعام	التمكين الاجتماعي للمرأة	التوازن بين العمل والحياة منهج الصحة مدى الحياة	إجراءات مكافحة الفقر السلامة في مكان العمل	التمكين الاقتصادي للمرأة	خدمات لرعاية الأطفال خدمات لمساعدة الأسرة النفاذ لسوق العمل
سد الفجوة بين الأجيال	سياسات اجتماعية إيجابية	إجراءات احتياطية ووقائية ضد العنف ضد المرأة	السلامة في المكان العام	الحصول على الائتمان	الحصول على أرض الحصول على الموارد
* تحقيق الرفاهية للنساء والفتيات * المساواة في حق الحصول على الرعاية الصحية ، والتعليم رفيع المستوى على كافة المستويات ، وعلى كافة الأنشطة المجتمعية والرياضية والمحلية. * المساواة في إتاحة فرصة المشاركة في صنع القرارات الاجتماعية وفي اتخاذها. * تنمية المهارات، وإتاحة الفرص لتنظيم القدرات الجماعية واستخدامها للدفاع عن العدل، والإنصاف، والمساواة من أجلهن وبالنيابة عن الأخريات. * إعطائهن حق الاختيار بالنسبة للمعتقدات التقليدية، والممارسات الثقافية. * المساواة في اقتسام السلطة، وتغيير هيكل الفرص. * مناقشة العلاقة بين الجنسين. * الوصول لفهم مشترك (بين النساء والرجال) حول الرؤى والمناهج لتغيير مواقف المجتمع. * إتاحة الاختيارات أمام الشباب. * خلق آلية اجتماعية وخطاب شعبي. * اتخاذ الإجراءات الاحتياطية والوقائية للقضاء على كافة أشكال العنف ضد النساء والفتيات. * بناء الشعور بالمسؤولية . * خلق إطار للعلاقة بين الأجيال وسد الفجوة بينها.					
صوت ورأى قوى تكافؤ الفرص	بناء الثقة	فرص متساوية للمشاركة	* المساواة في المشاركة، وصنع القرار . * تحقيق تكافؤ الفرص. * وضع مناهج تعليمية مدنية تبدأ من السنوات الأولى من الدراسة. * اتخاذ إجراءات مؤقتة للتمييز الإيجابي (داخل الأحزاب في الانتخابات المحلية والقومية). * تشجيع الشباب على المشاركة في المجال السياسي. * إلقاء الضوء على دور المرأة في المشاركة السياسية. * الاهتمام باحتياجات المرأة. * ضمان ترجمة الإنجازات التعليمية للفتيات إلى إنجازات اجتماعية. * ضمان تخصيص موارد لتنمية قدرات المرأة. * المشاركة كمواطن يتمتع بالمساواة. * تعزيز المشاركة النشطة. * خلق صوت ورأى قوى. * سد الفجوة بين الأجيال. * إجراء تحليل لموازنات الأحزاب لتقييم مدى التزامها بتحقيق المساواة والاهتمام بقضايا المرأة.		
تشجيع الشباب	التمكين السياسي	المشاركة كمواطن يتمتع بحقوق متساوية			
سد الفجوة بين الأجيال	تطبيق مؤقت للتمييز الإيجابي	المساواة في عملية صنع القرار			



بأنثى - سواء بالقول أو بالفعل - في الطريق العام أو مكان مطروق، بطريقة تخدش حياءها، يعاقب بالسجن والغرامة أو بإحدى العقوبتين. ولا يشترط أن يكون التحرش تم ارتكابه علانية. فالجريمة قائمة حتى لو كانت الألفاظ المخادشة للحياء تم التلفوه بها همساً طالما تم ذلك في الشارع العام أو في مكان مطروق.

ويجب أن يكون هناك فعل ينطوي على التحرش الذي يمكن تعريفه بالمعنى الواسع، مثل اعتراض طريق امرأة وملاحقتها علانية. ويمكن أن يتضمن أيضاً ارتكاب أفعال - بالقول أو بالفعل - في إحدى المقاهي. ويشمل التحرش كل ذلك أيًا كانت الوسيلة التي يستخدمها مرتكب هذا الفعل، مثل الملامسة، والمكالمات التليفونية، والخطابات الغرامية، والرسائل عبر المحمول، والتليفونات المحمولة، والبريد الإلكتروني، وغير ذلك من الوسائل.

وتأخذ بعض المحاكم بالرأي القائل بأن الجريمة لا تعتبر قائمة إلا إذا كان الفعل يخدش حياء أنثى معينة، إلا أن المعيار الموضوعي يعني أن الفعل الذي ارتكب يجب اعتباره خادشاً للحياء بالنسبة لأي أنثى حتى لو ارتكب ضد أنثى من النوع الذي لا يخدش حياءها بمثل هذا الفعل مثل المومس. فهذا يمكن اعتباره جريمة في حد ذاتها، أو جريمة متعددة تم ارتكابها مع جرائم أخرى مثل التلفوه بألفاظ يقصد بها التحريض على البغاء (مادة ١ من القانون ١٠ لسنة ١٩٩٦)، أو فعل يخدش الحياء الذي يمكن اعتباره فعلاً فاضحاً يرتكب علانية (مادة ٢٧٨ من قانون العقوبات).

إن مشكلة التحرش لا تكمن بالضرورة في تجريم أكثر لهذا السلوك من خلال تدخل تشريعي جديد أو حتى فرض عقوبات أشد. ويبدو أنه يكفي

أدت الجرائم الأقل خطورة، مثل التحرش، الذي انتشر على نطاق واسع، إلى المطالبة بتطبيق أشد للمادة ٣٠٦ من قانون العقوبات (أنظر أدناه)، وذلك بعد عدد من الحوادث التي أثارت غضب الجمهور، خاصة عندما قامت مجموعة من الشباب بالتحرش بالفتيات في الشوارع المزدهمة، وأمام العديد من الشهود. وتعتبر هذه الأفعال ظاهرة جديدة على مصر، وكثيراً ما تعزي إلى انهيار القيم التقليدية (أنظر الفصل الثالث عشر).

إصدار تشريع لمكافحة الجرائم الجنسية^{١٧}

يعتبر التحرش الجنسي ظاهرة شائعة بدرجة تثير مخاوف الشباب بشأن أمانهن الشخصي. وعلى الرغم من أنه يجب مواجهة هذه الظاهرة في سياقها الأوسع، في حالة غياب الوسائل الاجتماعية التي تسيطر على هذا الشكل من السلوك، فإن رد الفعل هو المطالبة بوضع تشريع صارم وتجريم هذا الفعل. وقد تعامل الباب الرابع من قانون العقوبات مع كل أشكال التحرش الجنسي، سواء كان في شكل تجريم واقعة أنثى بغير رضاها (مادة ٢٦٩)، أو الاعتداء الجنسي (مادة ٢٦٧ و ٢٦٩)، أو ارتكاب سلوك بذئ أو خليع - سواء بالقول أو بالفعل - يكون من شأنه خدش حياء امرأة في الطريق العام أو في مكان مطروق (المادة ٣٠٦)، أو التحريض على الفسق (مادة ٢٦٩)، أو ارتكاب أفعال فاضحة مخلة بالحياء علانية (مادة ٢٧٨)، أو من يرتكب مع امرأة أمراً مخلاً بالحياء ولو في غير علانية (مادة ٢٧٩).

وفياً يتعلق بالجرائم العامة التي تخدش الحياء، تنص المادة ٣٠٦ من قانون العقوبات، المضافة بالقانون ٦١٧ لسنة ١٩٥٣، والمعدلة بالقانون ١٦٩ لسنة ١٩٨١، والقانون ٩٣ لسنة ١٩٩٥ أن: أي شخص يتحرش

تسمح للمرأة بالجمع بين عملها وأدوارها المنزلية، كما أن ضعف تمثيل المرأة في الأحزاب السياسية يحول دون قيامها بلعب دور في العمل العام بخلاف الدور الذي تتيحه المنظمات غير الحكومية والخيرية.

الطريق للمستقبل

إن تطبيق "منهج agency approach" مطلوب لتعزيز وضع المرأة للقيام بدورها كفاعل أساسي للتنمية، وكقوة دافعة للتغيير، ولتشكيل هذا التغيير من أجل مصلحة المجتمع ككل. وعلى المستوى الفردي، يتضمن هذا المنهج تقييم ما يمكن أن تقوم به الشابات في ضوء تصورهن لما يصلح لتحقيق رفاهتهن. وقد لا يتحقق التمكين للمرأة في قوة العمل، وقد تكون غير قادرة على الوصول إلى مراكز صنع القرار، أو على التحرك بحرية في المجتمع، إلا أنها قد تكون قادرة على تحديد مستوى تعليم أطفالها، وعلى اتخاذ القرارات المتعلقة بصحتهم نيابة عنهم، وعن باقي أفراد الأسرة.

وتعتبر المجالات التي يستطيع فيها الأفراد تطبيق هذا المنهج، وتلك التي لا يستطيعوا فيها القيام بهذا الدور قضايا هامة تحتاج لفهمها تمامًا، ودراستها، وتقديم حلول لها^{١٦}. إن تدعيم قدرات الأجهزة العامة والخاصة، ومواردها ومعارفها الفنية يضمن تنفيذ سياسات تحقيق المساواة بين الجنسين، وأخذ احتياجات المرأة في الحسبان عند اتخاذ الإجراءات، والقيام بالعمليات ذات الصلة، وفي تخصيص الموارد وتقديم الحوافز. وهذا يمكن تطبيقه بصفة خاصة في العمليات الإدارية الرسمية.

والهدف من كل ذلك هو ترجمة "قضايا المرأة" إلى موضوع يحظى "بالاهتمام العام" حتى يمكن تشجيع وضع السياسات الإدارية الإيجابية، بالإضافة إلى السياسات العامة الاجتماعية والاقتصادية، وضمان أن يكون الإنفاق العام والخدمات المقدمة مستجيبة للنوع. وسوف تؤدي الجهود المبذولة لضمان قدر أكبر من المشاركة السياسية، وإتاحة الفرصة للمرأة للتعبير عن رأيها، وتحديد اختياراتها - من أجل تحسين القدرة على مساءلة مقدمي الخدمات العامة - إلى استفادة المجتمع ككل، وضمان تحقيق الأمن العام والسلامة للنساء والفتيات. ويحتاج الأمر إلى وضع إطار لمتابعة وتقييم السياسات والإجراءات، والعمليات الخاصة بتحقيق المساواة بين الجنسين، إلى جانب إجراء المساءلة.

وصم الجاني ومعاقبته بمقتضى قانون العقوبات ليكون رادعًا له عن ارتكاب التحرش الجنسي مرة أخرى. ومع هذا سيكون تبني تنشئة اجتماعية فعالة أكثر صعوبة من التطبيق الجاد والصارم لمواد القانون الحالي.

حلم تحقيق المساواة بين النوع الاجتماعي لدى شباب مصر

هناك قوانين كثيرة لحماية وتشجيع المساواة بين الرجل والمرأة، ولكن التنفيذ الفعلي مازال يحد من هذا الحق، ويتعارض معه، على الرغم من أنه حق كفله الدستور. ويصدق هذا بصفة خاصة على قانون الأحوال الشخصية الذي ينظم العلاقات الأسرية في إطار الزواج، والطلاق، والآثار الاقتصادية المرتبطة بها، وحضانة الأطفال.

إن أي قيود تفرض على المرأة في المجال الخاص سوف تؤثر بلا شك على قدرتها على المشاركة الكاملة في المجال العام أيضًا. وعلى الرغم من الجهود العظيمة التي بذلت في مصر من جانب كل من الحكومة ومنظمات المرأة القومية، مازال هناك الكثير مما يتعين القيام به لإزالة التناقضات القائمة بين الشريعة، والعادات، والتشريعات، والواقع. وأحيانًا تستخدم الثقافة الدينية والأبوية، والبيئة الاجتماعية في مصر لتبرير التمييز ضد المرأة، كما أن المسؤولين في الحكومة لا يقومون بتنفيذ القوانين التي تحمي المرأة، مما يحول دون تحقيق المساواة في المعاملة وتكافؤ الفرص بالنسبة للمرأة في ظل القانون. ولهذا من الضروري أن تمثل كافة الأطراف المعنية لأحكام القوانين السارية. ويعد العنف ضد المرأة بصفة خاصة، سواء وقع في المنزل، أو في مكان العمل، أو في المجال العام، ظاهرة خطيرة. لذلك هناك حاجة لإصدار قانون للتصدي لهذه الظاهرة، وأن تكون هناك آلية قوية لإنفاذ هذا القانون، ومتابعة تطبيقه. وتؤثر القيم الثقافية السائدة على تنفيذ القانون على المستوى المحلي، مما يؤدي إلى ممارسة التمييز - خاصة في المناطق الريفية - ضد الشابات اللاتي يعتبرن عدم وعيهم بحقوقهن القانونية مثير قلق حقيقي. ويصدق هذا بصفة خاصة فيما يتعلق بعدم وجود ضمانات تكفل حقوق نقل الملكية والميراث، وتسهيل الإجراءات القانونية الشخصية، بما في ذلك إجراءات الطلاق، أو الحصول على البطاقات الشخصية، أو البطاقات الانتخابية. ولا تشجع الأطر التقليدية والمحافظة على مشاركة المرأة في المجالات العامة والسياسية، وتعزل المساندة الأسرية المطلوبة التي

ملحق أ- ٧-١ : الدستور المصري

ينص الدستور المصري على المساواة بين كافة المواطنين دون أي تمييز. وهو يكفل تحقيق تكافؤ الفرص لكل المصريين دون تمييز على أساس الجنس، أو الأصل العرقي، أو اللغة أو الدين أو العقيدة، كما يكفل الحق الكامل للمشاركة في الحياة السياسية والعامة خاصة الحق في التصويت والترشيح للانتخابات، ويكفل أيضًا التنسيق الصحيح بين واجبات المرأة نحو أسرتها وعملها في المجتمع، أخذًا في الاعتبار أن المرأة مساوية للرجل في الميادين السياسية والاجتماعية والثقافية وفي الحياة الاقتصادية. وفي التعديلات التي أجريت على الدستور عام ٢٠٠٧، أعطيت للمرأة حقوقًا أكثر وذلك بتحديد حد أدنى لحصة تمثيل المرأة في البرلمان. وقد ترجم قانون الانتخابات هذا إلى تخصيص ٦٤ مقعدًا للمرأة في البرلمان اعتبارًا من انتخابات عام ٢٠١٠.

الهوامش

1. Barsoum et al. 2009.
2. Housemann et al. 2008.
3. SYPE Preliminary Report, February, 2010
4. Assaad and Barsoum, 2009
٥. المرجع السابق، مسح النشء والشباب، ٢٠١٠.
٦. تشير بيانات النتائج الأولية لمسح النشء والشباب، ٢٠١٠ إلى أن نسبة حالات ختان الإناث بين البنات في الفئة العمرية (١٠-١٤ سنة) انخفضت إلى ٦٦٪، مقابل ٨٢٪ بين الإناث في الفئة العمرية (١٠-٢٩ سنة).
٧. أنظر الفصل الحادي عشر.
٨. يطبق قانون الأحوال الشخصية على جميع المصريين، ويغطي الزواج من بين أمور أخرى. وعلى الرغم من أنه يعتبر جزءًا من القانون المدني، إلا أنه يتضمن عناصر دينية مرجعيتها الشريعة بالنسبة للمسلمين، والمبادئ أو القواعد الدينية المناظرة لكل من الجماعات غير المسلمة.
٩. وردت هذه المادة العلمية في الورقة الخلفية المقدمة من مايا مرسى هذا الفصل من تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠.
10. SYPE Preliminary Report, February 2010
11. The World Bank (2007) "Development and the Next Generation" World Development Report 2007. Washington D.C. Page ١٥.
١٢. أخذت أسماء الدول والأرقام من صندوق الأمم المتحدة للمرأة :
- "Progress of the World's Women 2008/2009. who Answers to Women? Gender and Accountability, 2009.
13. International Herald Tribune 13 February, 2010
14. Ragui Assaad and Melanie Arnts (2005), "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment : Evidence from Egypt, World Development ٤٥٤-٤٣١: (٣) ٣٣.
١٥. Ragui Assaad and Fatma El-Hamidi (٢٠٠٩) "Women in the Egyptian Labor Market : An Analysis of Developments, ٢٠٠٦-١٩٨٨, In the Egyptian Labor Market Revisited, Ragui Assad (ed), Cairo, American University in Cairo Press, pp. ٢٥٧-٢١٩.
١٦. يشير مسح النشء والشباب، ٢٠١٠ إلى أن نسبة إجراء هذه العملية للفتيات في الفئة العمرية من ١٠-١٤ سنة تبلغ ٦٦٪، بينما تبلغ هذه النسبة للإناث في الفئة العمرية (٢٢-٢٩ سنة) ٩٣٪.
١٧. يستند هذا القسم على مقالات لماجد الشربيني قدمت كورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
١٨. معدل من :
- National Women's Strategy ٢٠١٦-٢٠٠٧, Government of Ireland, Department of Justice, Equality and law Reform under the direction of an Inter – Department Committee, ٢٠٠٧ and the Development and the Next Generation. World Development Report, World Bank, ٢٠٠٧, and the United Nation Fund for Women, Progress

of World's Women 2008/2009. Who Answers to Women? Gender and Accountability, New York, 2009.

19. Pillai n.Vijayamohanan and Alkire, Sabina (2007), "Measuring Individual Agency or Empowerment : A study in Kerala", Center for Development Studies, Kerala, India.

المراجع

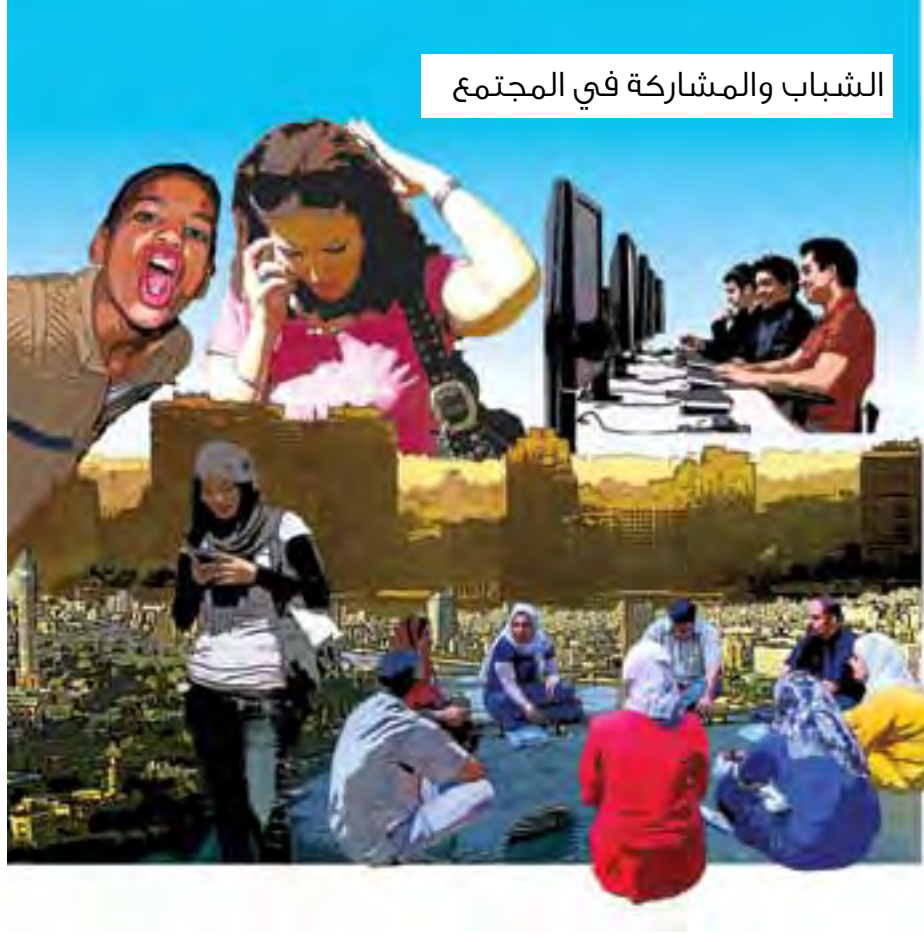
Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada, 2009, "Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt's Youth". In Navteej Dhillon and Tarek Yousef (eds) Generation in Waiting: Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East, Brookings Institute, Washington DC.

Barsoum, Ghada, Ali Rashed and Dalia Hassanein, 2009, At Work When There is No Respect: Job Quality Issues for Young Women in Egypt, The Population Council, MENA Gender and Work Working Papers, Cairo

Population Council and IDSC, 2010, Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report, Cairo.

Ricardo Hausemann, Laura Tyson and Saadia Zahidi, 2008, The Global Gender Gap Report, World Economic Forum, Geneva.

الفصل الثامن



يشير البحث الوارد - فيما بعد - في هذا التقرير إلى أن المواطنين الشباب في مصر هم الفئة الأقل رغبة في الانخراط في أي نوع من أنواع النشاط السياسي الرسمي. ويثير عدم الاكتراث بالشأن العام التساؤل حول الأسباب التي تقف وراء ذلك، وحول ما إذا كان لدى الشباب أفكار ورؤى حول أي وسائل بديلة للمشاركة في الحياة العامة. لأغراض هذا الفصل تم إعداد دراستين، الأولى، لتقييم تصورات ومواقف الشباب المصري تجاه المشاركة السياسية، والثانية، لتحديد مدى نجاح ما يطلق عليها "الديمقراطية الألكترونية"، حيث أن الشباب في مصر يشكلون أكبر عدد من مستخدمي الإنترنت في الوقت الحالي. وفي كلتا الحالتين تم استخدام منهج غير رسمي في إعداد هاتين الدراستين. ويدرك المؤلفان أن نتائج الدراستين لا يمكن تفسيرها بأنها نتائج علمية، حيث أن الوصول إليها لم يكن نتيجة استخدام مناهج البحث المتبعة في البحوث الميدانية. وعلى الرغم من أنه لا يمكن تعميم هذه النتائج، إلا أنها تعطي لمحة مفيدة عن تفكير شريحة من الشباب المصري الذين يدرسون في الجامعة أو الذين يستخدمون الإنترنت^١.

ذكرت نحو ٨٩٪ منهم "الأمن الذاتي"، و"الشهادة"، و"الزواج". وفيما يتعلق بالسؤال الثاني بشأن الحاجات التي يتطلب تلبيتها، أوضحت الإجابات أن الشبان يبحثون عن القدوة الحقيقية (٦٢٪)، بينما ذكرت الفتيات أنهم يبحثون إلى "التأمين والحماية" (٧٣٪). وعند هذه المرحلة، لم يأت ذكر دور السياسة في حياتهم.

"معظم الشباب لا يهتمون بالسياسة، كما أن الدراسة بمراحلها المختلفة لا تتيح للشباب الاهتمام بأشياء أخرى إلى جانبها ثم ينشغل بعد التخرج بالعمل وتكوين أسرة".

أحد المبحوثين الشباب.

الانشغال بالجنس

في السؤال عن أهم ما يشغل الشباب، لم يكن غريباً أن تكون الإجابة أن "الجنس" وما يرتبط به من جوانب نفسيه، وحاجات فسيولوجيه هو ما يشغلهم. وقد كانت هناك تعبيرات عديدة عن هذا الشاغل، نظراً لما يحيط بالأمور الجنسية من محظورات تدفع الشباب إلى اكتشاف عالم العلاقات الجنسية بأنفسهم، أو من خلال المحاولة والخطأ في غياب المعلومات والتوجيه، في الوقت الذي يتعرضون فيه لتغيرات نفسيه وفسولوجية.

وقد استجاب معظم الشبان لهذا الوضع بالاشتراك في مواقع "الدردشة" على الإنترنت بوجه عام، وفي الـ Facebook بوجه خاص لتكوين صداقات، خاصة مع الفتيات، وفيما بينهم فإنهم يتفاخرون بعدد الفتيات اللاتي تعرفوا عليهن من خلال هذا الوسيط الافتراضي. إلى جانب ذلك، تسود الموضوعات المتعلقة بالجنس أحاديث الشبان أثناء استعراضهم لأشد الأفلام سخونة، ويتبادلون المعلومات والنكات ذات الإيحاءات الجنسية، أو يتناقشون حول ما إذا كان سلوك معين يعد حراماً أم حلالاً.

"يعتقد بعض الشبان أن التكشيرة، والصوت العالي، والتلفظ بكلام قبيح، وطريقة الكلام السوقي تجعله يجوز على احترام من حوله، والبعض يحرص على التواجد وسط أكبر عدد من الزملاء اعتقاداً منه أن هذا سيجلب له القوة في مواجهة الغير".

طالبة شابة

شواغل الشباب : دراسة استكشافية غير رسمية

هناك ثلاثة مستويات لموقف الشباب تجاه الشأن العام. أدناها، عدم الاكتراث بالشأن العام، وثانيها، الانخراط في آليات وعمليات المشاركة، وذروتها السعي إلى القيادة والحكم. وهذه المستويات الثلاثة ليست منقطعة الصلة عن بعضها، بل تتداخل معاً. ومع هذا، يساعد هذا التصنيف على تقييم المستوى العام للمشاركة في المجتمع، أو بين شريحة معينة أو مجموعة ما من أجل التحليل والدراسة.

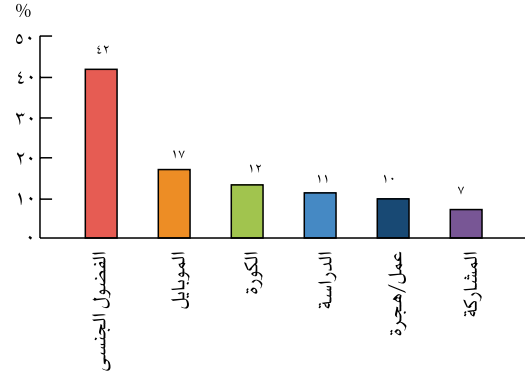
ولأغراض هذا الفصل تم إجراء مناقشات ومقابلات مع أكثر من ٤٠٠ طالب جامعي شاب. وكانت هذه المقابلات أقرب إلى دردشة حرة شفاهية، كما كانت غير رسمية في طبيعتها حتى يمكن إضفاء شعور بالارتياح لدى الشباب من أجل التعرف على شواغلهم الحقيقية. وفي نهاية الأمر، سمح هذا الأسلوب - للقائم على إجراء المقابلة - بتحديد توجهاتهم قبل الشؤون السياسية والعامة، في نطاق اهتماماتهم.

ولما كان هناك تركيز على الصفة غير الرسمية للدراسة، لم يتم تحديد حجم ومواصفات عينة الطلاب وفقاً للأساليب الأكاديمية المتبعة، ولم يؤخذ الانتفاء الديني في الحسبان، ولم يراع التوزيع وفق الريف والحضر، أو المتعلمين وغير المتعلمين، أو الفقراء والمقتدرين. وباختصار، لم يتم تبادل الأحاديث وفقاً للإجراءات المنهجية المتبعة في البحوث الميدانية، ولا يمكن الاستناد إليها للوصول إلى التعميم أو المقارنة.

وعلى الرغم مما تقدم، كانت المقابلات مصدراً ثرياً ومباشراً للتعرف على ردود الفعل التلقائية، والشخصية، حيث كانت المنهجية تضمن توفر عنصر الثقة والصراحة دون أي شعور بالخرج. وقد طلب من المبحوثين إعطاء إجابة واحدة للسؤالين التاليين: ما الذي يشغل الشباب في مصر اليوم أكثر من أي شيء آخر؟ وما أهم ما يحتاجه الشباب حالياً أكثر من أي شيء آخر؟ وقد وجهت الأسئلة لمجموعات مختلفة من الشباب الذين طلب منهم أن يقوموا بدورهم بتوجيه نفس الأسئلة لأصدقائهم ومعارفهم، ولكن دون إعداد مسبق، أو ترتيبات خاصة لإجراء المقابلة. وقد شملت المجموعات طلاب من جميع المراحل، بدءاً من طلاب السنة الأولى بالجامعة إلى طلاب السنة النهائية، إلى جانب الذين تخرجوا من الجامعة حديثاً.

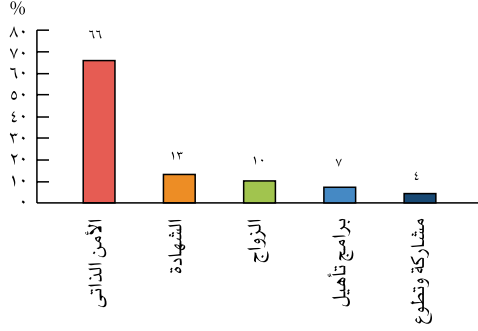
بالنسبة للإجابة على السؤال الأول الخاص بالاهتمامات ذات الأولوية، أجاب حوالي ٧٢٪ من الشبان بأن هذه الاهتمامات تتمثل في: "الفضول الجنسي"، و"التليفونات المحمولة"، و"كرة القدم". أما الشابات فقد

شكل ٨-١: شواغل الشباب (الذكور)



المصدر: علي الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

شكل ٨-٢: شواغل الشباب (الإناث)



المصدر: علي الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

المظهر الشخصي كمؤشر للمكانة

يعتبر المظهر والمقتنيات الحديثة أهم انعكاس للوضع الشخصي. فالحجاب بأشكاله الكثيرة من هذه الأمثلة، ونوع التليفون المحمول، وماركته، وطرازه يعتبروا مؤشرات لوضع وشخصية الشاب الذي يمتلك هذا الجهاز. ويقيم الكثير من الشباب الشخص على أساس طراز سيارته / سيارتها، وماركة الكمبيوتر، حتى أن الشاب قد يقبل أن يصبح مفلساً ولكنه يصير على اقتناء طراز جديد، فالماركات المتقدمة تعطي الانطباع بأن حائزها شخص ثري وهذا بدوره يعزز شعوره بالثقة أمام الشباب أمثاله.

الاهتمام بالرياضة والترفيه والسفر

بالنسبة للشبان، تعتبر لعبة كرة القدم، وأخبار نوادي كرة القدم، وانتقالات اللاعبين من نادٍ لآخر، وتحليل المباريات من أهم ما يشغلهم. ولا يدور هذا الاهتمام حول مشاهدة مباريات كرة القدم فقط، ولكن ينصب أيضاً على المسائل المتعلقة بالرياضة مثل انتخابات النوادي الرياضية، ومكافآت وأسعار اللاعبين، بالإضافة إلى أمور أخرى متنوعة يجري تناولها على صفحات المجلات الرياضية بوجه عام.

وبالنسبة للشابات، وأيضاً بالنسبة للشبان في الغالب، هناك اهتمام بأخبار الفنانين، والمطربين، والأفلام، والأغاني، وتحميل آخر أعمالهم على الكمبيوتر، أو التليفون المحمول. وعلى سبيل المثال، قد يستغرق الحديث عن فيلم جديد عدة ساعات. فالشخص الذي شاهد الفيلم قد يقصه على الآخرين بكل التفاصيل المتعلقة بالممثل النجم، وما كان يرتديه المطرب، وطريقة تصفيف شعره، أو شعرها، التي سرعان ما تصبح طريقة تصفيف الشعر السائدة.

على الجانب الآخر، كان هناك مجموعة أخرى ممن تم مقابلتهم لديهم اهتمامات عملية مثل: استكمال الدراسة (١١٪)، الحصول على عمل، أو تأشيرة سفر للخارج (١٠٪)، والمشاركة السياسية (٧٪).

الأمان يأتي أولاً بالنسبة للفتيات

من الملاحظ أن الفتيات تولي اهتماماً عظيماً باعتبارات الأمان. ويبدو أنهن يقصدن بذلك قلقهن بشأن أمور أشارت إليها بعض التعليقات، مثل التحرش، والاعتداء عليهن في الشوارع، وانتهاك حرمتهم في أماكن التسوق، بل الخطف أيضاً. وقد أشارت التعليقات إما إلى حوادث وقعت إلى أفراد يعرفوهن أو قرأن عنها، أو وقعت أو يمكن أن تقع لهن.

"..الناس مبترحمش..محجبة أو حتى منقبة، أو حتى لو كانت مع أمها أو أهلها... والبنت النهاردة لازم أهم شئ أن تحرّص على نفسها..من أول ما تخرج من باب بيتها لغاية ما ترجع"

إحدى المبحوثات.

الشهادة هي الرغبة المنشودة

يقول بعض الشباب "لعب طول السنة ثم لم المقرر في آخر شهر". هذا السلوك أقل شيوعاً لدى الفتيات، فعادة ما تشعر الشابات بأن التعليم يزودهن بسلاح في الحياة، أي الشهادات والدرجات العلمية التي يحصلن عليها. كما أن حصولهن على درجات علمية يتيح لهن فرصة اختيار شريك حياة أفضل، ويسمح لهن بأن يتمتعن بالاستقلال المالي. وهناك ملاحظة تكرر ذكرها وهي أن الفتاة بدون تعليم لا تمتلك شيئاً تعول عليه سوى مظهرها. ولهذا كانت معظم الفتيات تهتم اهتماماً كبيراً بأن يتجهدن في دراستهن الأكاديمية، وأن تجتزن الامتحانات بدون أي مشاكل.

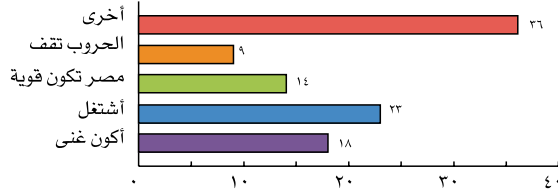
الزواج

ذكر الزواج كثيراً كأحد الشواغل، ويعتبر تحقيق الأمان والاستقرار أهم أهداف الزواج. والانشغال بالزواج لا يأتي من فراغ، نظراً لتطلع

إطار ٨-١ حول ماذا تدور الأحلام؟

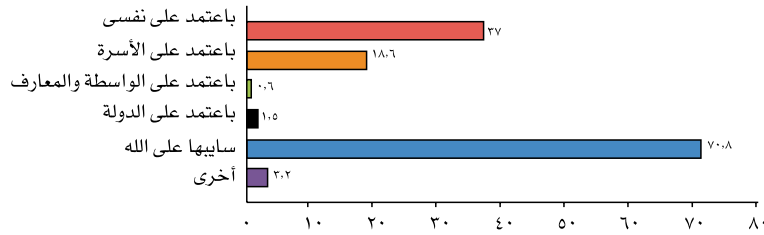
تبين دراسة أجراها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بعنوان "بماذا يحلم المصريون؟" كيف أجاب الشباب (تحت سن ٣٥ عامًا)، عن سؤال بشأن أهم ما تدور حوله أحلامهم وذلك على النحو الآتي :

شكل ٨-٣: أحلام الشباب (تحت ٣٥ سنة)



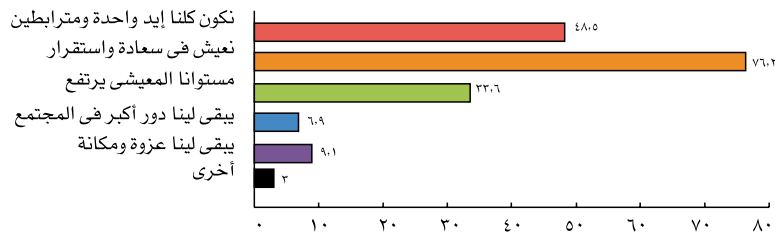
المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

شكل ٨-٤: بتعتمد على مين في تحقيق أحلامك؟



المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

شكل ٨-٥: إيه اللي بتتمناه ليكم: أنت وأسرتك؟



المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

ورايها وأوقع كثير في حبي وهناك من ينظر له على أنه "تسالي"، ولكن ما يجمع كل هؤلاء هو الرغبة في الإحساس بالحب.

تعقيب من أحد الشباب.

الشؤون السياسية : عزلة أم استقطاب

وفقاً للإجابات، قد ينقسم الشباب بالنسبة للشؤون السياسية إلى عدة فئات، أكبرها الفئات التي تم دفعها نحو الاستبعاد أو التي تم جذبها بالاستقطاب، بينما وقعت الفئات المعتدلة (الأقل) بين هاتين الفئتين.

تقوم بعض الجماعات الدينية الأصولية باستقطاب الشباب من خلال وضع شعار "نحن جميعاً سواسية ونواجه نفس المشاكل التي نبتع من ممارسات النظام القائم". كما تستقطب جماعة الإخوان المسلمين الشباب

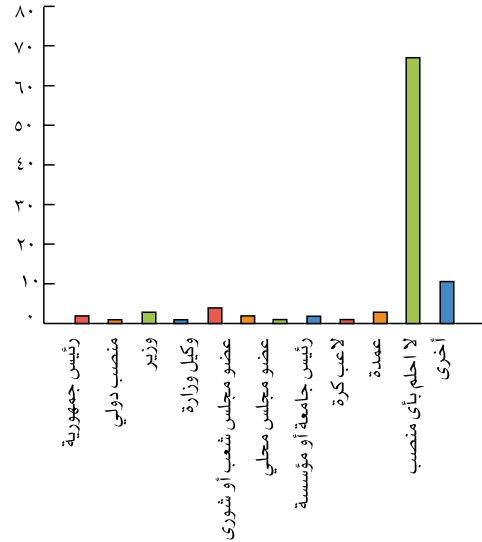
الشباب إلى هذا الوضع الذي يفره المجتمع، والذي يسمح في ظله بممارسة الجنس. ومع هذا يشكل الزواج إشكالية لكل من الشبان والشابات، نظراً لظروفهم الاقتصادية والاجتماعية، والنفسية الانتقالية التي تؤثر على الظروف الضرورية والملائمة للزواج، والاستقلال الاقتصادي، والبدء في تكوين أسرة وتحقيق درجة من الوضع الاجتماعي اللائق. وقد ذكرت إحدى الفتيات في تعقيب لها : "قد يكون الزواج من شخص مهم بديلاً عن الوساطة لكي يأخذ الإنسان حقه في المجتمع"

العاطفة والحب من أكثر الأمور التي تسيطر على الشباب، ولكن مفهوم الحب يختلف من شاب لآخر؛ فهناك من ينظر للحب من منطلق "لمسة يد وقبلة" ومن ينظر له من منطلق أكبر عدد من البنات يجري

والإحساس بالمسؤولية لتأتي في مؤخرة اهتمامات الأسرة، وبالتالي الشباب، حيث الاهتمام بالقيم الاقتصادية له الأولوية".
المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

إن الدلالة العامة من المقابلات هي أن الأمور التي تشغل الشباب تنطوي على مخاوف من هذه الشواغل أكثر من إنطوائها على طموحات سياسية، حيث يرى الغالبية العظمى من الشباب أن الأنشطة السياسية عديمة الجدوى، وغير قادرة على تغيير الوضع بالنسبة للمشاكل الأكثر إلحاحًا، أو على التعامل مع شواغلهم الحقيقية^٢. وقد كشفت إحدى الأسئلة التي وردت في مسح حديث أجراه مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار مؤخرًا أن تطلعات الشباب تتمثل فيما يوضحه شكل ٨ - ٦ :

شكل ٨-٦: إيه المنصب أو الموقع اللي أنت بتعلم تأخذه



المصدر : مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار (٢٠٠٩).

لقد كان للتعليقات السياسية معنى واضح. فقد ذكرت إحدى الشابات "أنا معنديش مانع من المشاركة، والذهاب للانتخابات مثلاً، والاختيار الحر بدون رشاي انتخاية، لكن من يضمن لي سلامتي وأن أعود بكرامتي؟. وذكر شاب آخر "أهلي دائماً يقولون لي أعمل كل شئ إلا السياسة،.. إبعد عنها تعيش مرتاح"، وقال ثالث "المدرسة علمتنا إن السياسة الصحيحة هي تقوى الله، والاعتصام بالدين، والابتعاد عن نفاق الأحزاب وكذب الحكومة"، وقال شاب رابع "الواحد ممكن يروح لحزب لو كان فيه فرصة عمل خلاص"، وذكرت فتاة أخرى "في البيت محاضرات، وفي الجامعة محاضرات، وفي السياسة محاضرات، وكلها كلام في كلام يخنق ولا يفيد...". وهناك تعليقات أخرى مماثلة لتلك التي يعبر عنها الشباب في المدونات، وعلى الإنترنت بوجه عام (أنظر أجزاء أخرى في هذا الفصل).

"لابد على الأسرة أن تكون أسرة شبكية لا هرمية، وأن تكون اللغة السائدة في الأسرة هي لغة حوار لا لغة الصوت العالي، وتكثيف الحملات الإعلامية التي تربى الأبناء على كيفية تربية أولادهم على الصدق، والتشجيع عليه، ونبز ثقافة العنف".
تعقيب من أحد الشباب.

لماذا تنعدم المشاركة ؟

إن ضعف المشاركة بصورة كبيرة في الشأن العام - كما تدل عليه إجابات الطلاب الذين تم مقابلتهم - قد ترجع إلى عوامل كثيرة مثل:
• عوامل ثقافية واجتماعية منها قيم الأسرة التي لا تنمي الرغبة في المشاركة، والتفاعل مع المجتمع. فبوجه عام تدعو الأسرة إلى

عن طريق الخدمات التي تقدمها، خاصة للطلاب المغتربين، مثل تقديم الكتب، والملازم الدراسية، وتنظيم حفلات اجتماعية، ومعارض في المناسبات الدينية. إلى جانب ذلك، تعبر الجماعة عن الدعم المعنوي العام للشباب بتقديم التهاني لهم في مناسبات معينة، وجذبهم تحت شعار "أحبك في الله"، وهذا يعطي الشباب الشعور بالأمان النفسي.

ومن ناحية أخرى، تحاول الأحزاب السياسية استقطاب الشباب. والإشارة إلى الأحزاب تعني أساساً الإشارة إلى الحزب الوطني الديمقراطي الرسمي. ويستخدم هذا الحزب إستراتيجية تشبه إستراتيجية جماعة الإخوان المسلمين من حيث تقديم الخدمات، وتنظيم الرحلات، وتقديم المنح الدراسية لتعلم اللغات، والكمبيوتر والحصول على الرخصة الدولية لقيادة الكمبيوتر ICDL، إلى جانب رعاية الأحداث الرياضية. ومع هذا تقدم خدمات الحزب الوطني الديمقراطي في إطار نشر فكره، وفكر قاده، وإنجازاته، ولكنه لا يشجع الفكر النقدي، على خلاف جماعة الإخوان المسلمين التي تشجع النقد السياسي.

أما الفئة المعتدلة فهي تمثل أقلية الشباب الذين يتجنبون العزلة أو الاستقطاب، ويشاركون بفاعلية في المجتمع، وغالبًا ما يتجهون إلى أنشطة المجتمع المدني والإنترنت.

"سبب عدم المشاركة هو غياب دور الأسرة والمدرسة في التنشئة السياسية، واختزال دور الأسرة في الإعاقة، والمدرسة في الحصول على الشهادة، وتأخر قيمة الاهتمام بمصالح الجماعة، والشأن العام.

إطار ٨-٢: شبكة تثقيف القرنين الشاب Y-PEER

أنشئت شبكة Y-PEER مصر عام ٢٠٠٥ بمساعدة صندوق الأمم المتحدة للسكان. وهي شبكة يقودها شباب، وتمثل صورة حية للشراكة بين الشباب والكبار، حيث يتولى الشباب أخذ المبادرات، ويقوم الكبار بدعمهم. وقد أنشئت الشبكة في أكثر من ٤٥ دولة على مستوى العالم. وتستند فلسفة Y-PEER مصر على إمداد المنظمات غير الحكومية بكوادرها من المدربين. وتقوم Y-PEER ببناء قدرات المنظمات غير الحكومية الأعضاء من خلال تدريب المدربين الذين يقومون بدورهم بتدريب مدربين على تثقيف القرنين باستخدام المسرح. وتكوين هذه الشبكة - التي تتألف من المنظمات غير الحكومية، والمعاهد الحكومية والأكاديمية- يتيح وجود منبر لتبادل الخبرات بين أعضائها، وربطهم بشركاء محتملين. ويتولى تنسيق الشبكة مجموعة من الشباب الذين يقومون بتنظيم تدريب مكثف على منهجية تثقيف القرنين على المستوى الإقليمي والعالمي. ويقوم هؤلاء بالأنشطة المتعلقة بالتخطيط، والتنفيذ، والمتابعة الخاصة بالشبكة. ويقدم صندوق الأمم المتحدة للسكان الدعم الفني والمالي للشبكة، والأنشطة المخططة. وتوفر Y-PEER لأعضائها كافة مستلزمات التدريب بما في ذلك أدلة التدريب، والبرامج الخاصة بتثقيف القرنين. ومن أمثلة ذلك التدريب على تثقيف القرنين باستخدام المسرح، والخدمات صديقة الشباب، والشراكة بين الشباب والكبار، ومكافحة مرض الإيدز بين السكان الأكثر تعرضاً لخطر هذا المرض، وكذلك تبني مشروع اعتماد وتعميم المعايير الخاصة بتثقيف القرنين. وتحرص الشبكة دائماً على الحفاظ على مستوى جودة أدواتها وبرامجها التدريبية. كما أقامت Y-PEER شراكة مع الجامعات والمعاهد المعروفة. ومن خلال هذه الشراكات تم تطوير معايير برامج تثقيف القرنين لتكون بمثابة دليل للمعاهد التي تعمل في مختلف جوانب البرنامج، ولوضع معايير الجودة. وتعمل كل من الشبكة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان في مصر على البدء في عملية وضع القواعد المؤسسية لبرنامج قومي لتثقيف القرنين في مصر.

وتضم الشبكة حالياً في مصر أكثر من ٤٠ منظمة غير حكومية في ١٦ محافظة، ومن أمثلة العمل الذي قامت به الشبكة في مصر ما يلي :

- تدريب أكثر من ١٠٠ مدرب قاموا بتدريب ٣٠٠٠ مُثقف قرين و ٨٠ مدرباً على استخدام المسرح في تثقيف القرنين.
 - العمل مع الشخصيات المشهورة والصحفيين، ومنهم السيدة هويدا أبو هيف، والسيد خالد أبو النجا للترويج للرسائل الإعلامية الصحية.
 - إنشاء اللجنة الاستشارية للشباب مع صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف.
 - العمل مع الجامعات لتنظيم حملة تعليمية عن الصحة الإنجابية، والجنسية، والقضايا السكانية.
 - العمل مع المجلس القومي للطفولة والأمومة في مشروع صحة المراهقين.
 - إعداد وتنسيق عملية ترجمة موقع MTV'S stayingalive.org للغة العربية لتقديم معلومات عن الصحة الإنجابية، والجنسية، والإيدز للشباب.
- لمزيد من المعلومات يمكن زيارة موقع الشبكة www.ypeeregypt.com

والاعتماد على القطاع الخاص. وقد ذكر الباحثون أن المشاكل الاقتصادية لا يمكن حلها من خلال الندوات، أو حملات التوعية، ولكن من خلال دور ملموس للدولة على أرض الواقع، والحصول على تعليم لائق، وتوفير الظروف الضرورية لخلق وظائف بمرتبات مناسبة، ومكافحة محاباة الأقارب في التوظيف، وضمان تكافؤ الفرص.

- تعتبر العوامل السياسية - خاصة عدم وجود قنوات للتواصل بين الشباب والنخبة الحاكمة والمتقنة - سبباً في هذا الشلل والعجز عن العمل من خلال القنوات الشرعية.

"المجتمع يعاني من انفصام، فبرغم الرفض، والامتناع والتشكيك في الحكومة، فلا حركة للمواطن إلا من خلال حكومته، ولكن في داخل هذه العلاقة هناك حلقة مفقودة هي غياب الثقة لأن الحكومة بتدني منوم عشان تشتغل براحتها"

تعقيب من أحد الشباب.

التعامل الفردي بدلاً من التعامل الجماعي. ولهذا ليس غريباً أن تنعدم ثقافة التعاون الطوعي بين الشباب، وتنامي ظاهرة "نفسى أولاً".

- لدى الشباب صورة ذهنية مثالية عن المجتمع، ولكن عندما ينخرطون فعلاً في الحياة الواقعية فإن المساومات الملتوية، والمشاحنات اليومية، والفساد يشيرون إلى أن الواقع السياسي يبعد كثيراً عن المثالية. هذا يقود إلى الاغتراب والانسحاب، وفي الحالات المتطرفة، يقود إلى الهروب أو الهجرة.
- لا يشعر الشباب أن الدولة تقدم لهم أية مساعدات، وهم يرون أن نوعية تعليمهم سيئة، وفرص تشغيلهم إما متواضعة أو مفقودة، وأن مستوى المعيشة الذي يمكنهم أن يتطلعوا إليه غير موجود. هذا يضعف من الارتباط بالدولة أو نظامها.
- يخشى الشباب من أن الرشوة، والمحسوبية، والتحايل على القانون هي الوسيلة الوحيدة للحراك الاجتماعي، وهذا ينمي فيهم الشعور باليأس، وبعضهم يلجأ إلى المخدرات، أو الجنس، أو الجريمة، أو العنف.
- تبدو العوامل الاقتصادية في ضعف دور الدولة في التوظيف

لماذا الانضمام للجماعات الدينية؟

هناك شواهد قد تشير إلى أن انخراط الشباب في الحركات الدينية (الإسلامية أو المسيحية)، الرسمية وغير الرسمية، هو أهم ظاهرة في الشؤون السياسية المعاصرة. وتختلف هذه الحركات من حيث خلفيتها، ومرجعيتها، ومناهجها، وأهدافها التي تتبناها. ومع ذلك نجحت هذه الحركات في جذب الشباب لأسباب كثيرة على رأسها ما يلي :

تبدد آمال الشباب في الشأن السياسي

يبدو أن الشباب الذين شملتهم العينة لا يرون أي ارتباط بين محتوى الخطاب السياسي للقادة، وبين ما يتوقعونه منهم. وفي هذا الصدد، عجز الخطاب السياسي المصري عن إقناع الشباب بالمبادئ التي يرددها هذا الخطاب، مما أدى إلى فقدان مصداقيته. وهناك أيضًا تصور بشأن ضعف الدور التنموي للدولة، ومحدودية دور الدولة، ومؤسسات الحزب في التنشئة السياسية والتمثيل الحقيقي. ومن ناحية أخرى، هناك تصور بأن الحركات الدينية تسعى جاهدة لتمثيل الناس، والدفاع عن مصالحهم. إن هذه الحساسية تجاه القاعدة الشعبية هي التي جعلت الولاء لمجموعة دينية فرعية يأتي قبل الولاء للوطن.

"لماذا تنتشر ياء الملكية بين المسؤولين، فيقول الوزير مثلاً - سواء بشكل واع أو غير واع - أن "وزارتي فعلت كذا"، أو "أنني عملت للناس تسهيلات كذا، وحققت كذا وكذا"، ولا يقولون "مصر حققت كذا..؟". تعقيب من إحدى الشابات .

إن فقدان الثقة في العملية الانتخابية، وفي المناورات السياسية أدى إلى زيادة جاذبية الدين، حيث يعتقد معظم الشباب أنه لا يوجد فساد في المنظمات الدينية، وأنها تتمسك بمبادئ العدالة والمساواة على عكس مؤسسات الدولة. والأكثر من ذلك، إن الدولة عندما تقوم بتهميش واحتواء دور المؤسسات الدينية التقليدية، مثل الأزهر، وعندما تحل آليات الأوقاف الدينية الخاصة، فإنها تلقى الشك في نفوس الكثير من الشباب بشأن نزاهة علماء الأزهر، وأسلوب تفكيرهم.

الأسباب الاقتصادية

ذكر الكثير من المبحوثين أن تزايد البطالة أدى إلى عدم الاطمئنان للمستقبل. وهي ترك للشباب متسعاً من الوقت لا يقومون فيه إلا بأعمال ضئيلة، كما تزيد من شعورهم بالإحباط، وكثيراً ما يتم ملء هذا الفراغ إما بأنشطة ترفيهية، أو بأداء الفروض الدينية. وتؤثر البطالة أيضاً على الولاء للدولة التي ينظر إليها على أنها السبب الجذري وراء

عدم وجود فرص للعمل. وهذا يؤدي إلى تكثيف التمرد ضد ما يعتقد أنه نظام حكم فقد القدرة على أداء وظائفه بكفاءة، ويعبر عن هذا إما من خلال العنف في مواجهة الواقع، أو الانسحاب إلى عالم روحي أكثر نقاء.

"المشكلة في خطاب المساجد الرسمية أنه موسمي، أي ينتظر المناسبة الدينية ثم يتحدث عنها في التاريخ.. لكن الناس في حاجة إلى إصلاح في حياتهم اليومية.. والمساجد "الشعبية" التي يخطب فيها عامة الناس غير مؤثرة غالباً.. أما خطاب الإخوان فله منهج مؤثر"

تعقيب لأحد الشباب.

العوامل الاجتماعية والثقافية

يشير المسح العالمي للقيم إلى أن القيم الدينية تأتي في المقام الأول بالنسبة للشباب المصري (أنظر الفصل الخامس). ويضاف لهذا البعد حقيقة أن الحركات الدينية تتناول ظواهر مثل عدم المساواة، والفوارق بين الطبقات، وانتشار الفساد، وتدهور التعليم كمعاملات لسوء الوضع الاجتماعي. ولهذا يصبح الانتفاء الديني بديلاً مقبولاً في عيون الكثير من الشباب. ويعتبر التوسع الحضري السريع، وتزايد العلاقات الأسرية غير المستقرة نتيجة التغير الاجتماعي، واتساع الهوة بين قيم ورؤية الشباب، وبين ما يرونه حولهم، من الأسباب التي تفسر الانجذاب نحو السلوك المستند للدين، كشكل من الأشكال التي تبعث على الطمأنينة النفسية.

"احنا طلعلنا وجدنا كل من حولنا يتحدث عن فشل الدولة وتخلف المجتمع.. في البيت شتيمة في الحكومة. وفي المدرسة تكذيب لما تعلنه الدولة، وفي الشارع سباب مستمر في المسؤولين وكل شئ.. فلا أمل إلا في الخروج من هذا الجو المحبط" تعقيب لإحدى الشابات

غياب الأحزاب السياسية صديقة الشباب

تطبق مصر نظام التعددية الحزبية، ولكن في الواقع يتمتع الحزب الوطني الديمقراطي - التابع للحكومة - بنفوذ واسع. وفي ظل الظروف الراهنة، من المفترض أن يقود الحزب الوطني الديمقراطي عملية التحديث وتفعيل الحياة الحزبية، فالأحزاب السياسية الناجحة تعمل دائماً على تطوير نفسها، والتكيف مع التغيير. ومع هذا لا يتيح الحزب

إطار ٨-٣: الانضمام إلى الأحزاب السياسية يتطلب بيئة داعمة

- ما هي الظروف اللازم توافرها لحث الشباب وتحفيزهم على زيادة مشاركتهم في الحياة السياسية؟. هناك عدد من الأسئلة الأساسية التي أثارها الشباب تشير إلى المجالات التي تعنيهم:
- هل يلقي الشباب التشجيع والترحيب عندما يدخلون المقر الرئيسي للحزب أم سيواجهون نفس المعاملة المفعمة بالريبة التي يلقونها من الأجهزة الحكومية البيروقراطية؟.
 - هل هناك معلومات موثوق بها عن الحزب، ومبادئه، وأفكاره، ونظام عضويته، وحقوق وواجبات أعضائه، وخطة عمل الحزب، أم أن كل المتاح هي الملصقات المعتادة عن رئيس الحزب وأنشطته؟.
 - هل يقوم المسؤولون في أي حزب بالتحاور مع الشباب حول تطلعاتهم، وتوجهاتهم بالنسبة للعمل العام، ونشاط الحزب قبل أن يطلبوا منه، أو منها، ملء استمارة العضوية؟.
 - هل هناك شبكة اتصالات مؤسسية تربط بين الحزب، وفروعه، وأجهزته؟، وهل هناك دليل يوضح وحدات الحزب، ولجانه، وقياداته، وعناوين مكاتبه وفروعه؟.
 - هل يمكن للشباب أن يتوجهوا إلى الإنترنت للحصول على معلومات كافية عن الأحزاب وأنشطتها، وأوضاعها، وأهدافها حتى يمكن اتخاذ قرار مدروس بشأن الاختيار من بينها؟، إن هذه المعلومات تتيحها بعض الشخصيات، أو الجماعات المحظورة.
 - هل هناك حوار أو تبادل للرأي بين قيادات الحزب، وشباب الحزب، أم يجدوا غرقاً بها الكل مستمعون والقادة الكبار متحدثون؟.
 - هل يستطيع الشباب أن يستمعوا إلى مناقشة حقيقية عن احتياجات، وقدرات الحي أو القرية التي يعيشون فيها، والتي يقع فيها مقر الحزب؟، أم أنهم يستمعون فقط للجدل، والشائعات، والتلميحات عن دهايز السلطة؟.
 - ألا يشعر الشاب حديث العهد بالأحزاب بالرهبة من كثرة الألقاب المتداولة داخل الحزب بين سعادة كذا، ومعالى كذا، وغيرها من الألقاب الفخمة القديمة التي تمنح لكبار الأعضاء معاملة الشخصية الهامة جداً VIP.
 - هل المناخ داخل الحزب يكفل وجود بيئة داعمة للمشاركة الفعالة لشباب الخريجين الذين يسعون لكسب الاحترام وأن يكون لهم صوت ورأى في مؤسسة ديمقراطية؟.

المصدر: على الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

(النوادي والاتحادات) تحقق أحياناً تقدماً في معدل المشاركة في التصويت وفي تداول السلطة، على عكس الانخفاض الحاد في معدلات المشاركة في التصويت، في الانتخابات السياسية (الانتخابات الرئاسية، والاستفتاءات، والانتخابات البرلمانية، والانتخابات المحلية). وعلى أي حال، يبدو أن هناك ارتفاع في مؤشرات المشاركة خارج مؤسسات السلطة والحكم الرسمية. ويشاهد هذا ليس فقط في الانتخابات غير السياسية، ولكن أيضاً من خلال المشاركة في الشؤون العامة بالوسائل السلمية من أجل إحداث التغيير، بما في ذلك التغيير في السلوك السياسي للأفراد، وفي محاولات التأثير على عمليات صنع القرار والسياسات الحكومية.

.. "النيواخوانزم" تعبير يستخدمه بعض الشباب للإشارة إلى شباب الإخوان المسلمين في هيتهم العصرية الجديدة، لا سيما في الجامعة، حيث بدلاً من الجلباب القصير، وإطلاق اللحية حل محلها الجينز والملابس العادية مع تقصير اللحية، بل وإزالتها تماماً في بعض الحالات ...، وتغلب عليهم نبرة صوت تشبه

الوطني الديمقراطي - مثله في ذلك مثل الأحزاب الأخرى - للشباب إلا مساحة ضئيلة من المشاركة. وعلى أي حال هناك ثلاث قضايا تعد من أكثر المجالات المتفق على إدراجها على جدول أعمال الحزب الوطني الديمقراطي، وتعكس بوجه عام وعي قيادات الحزب بخطورة اللامبالاة الحالية بين الشباب. القضية الأولى، الحاجة لإصلاح الهيكل المؤسسي للحزب، تلبيها الحاجة لتصحيح صورة قيادات الحزب، وكوادره في عيون المواطن العادي، وأخيراً، ضعف المشاركة السياسية الحقيقية في مصر بوجه عام، وعدم وجود الثقافة الحزبية بين الجمهور والناخبين.

ومع هذا، فإن الأهم من ذلك هو معرفة كيف سيتم الإصلاح خاصة فيما يتعلق بتشجيع الشباب على المشاركة في النشاط السياسي. إن أكبر التحديات التي تواجه رؤى الإصلاح وأوراق التطوير لا تتمثل في فكرها الرائع بقدر ما تتمثل في الأدوات المتواضعة المتاحة لتحقيق هذا الإصلاح. ويسرى نفس الشيء على الأحزاب السياسية، باعتبارها المؤسسات الشرعية التي تتم المشاركة من خلالها.

المشاركة خارج مؤسسات الدولة

حاليًا، هناك شواهد تشير إلى أن انتخابات منظمات المجتمع المدني

الإنترنت في مصر

وفقاً للإحصاءات المتاحة عن عام ٢٠٠٩، يقدر عدد مستخدمي الإنترنت في مصر حالياً بنحو ١٣ مليون مستخدم. وهذا معناه أنه من بين كل ٨ مواطنين يتوجه مواطنان إلى الإنترنت للحصول على المعلومات، أو لأداء أعمال، أو للاستخدام الشخصي. وبذلك زاد عدد المستخدمين بمقدار ثلاثة أمثال تقريباً بالقياس لعام ٢٠٠٥. وبالنسبة للكثيرين أصبح الدخول على الإنترنت من الممارسات اليومية، وهذا يعني - على سبيل المثال - أن عدد الذين يستخدمون الإنترنت يومياً في مصر أعلى بكثير من عدد قراء الصحف.

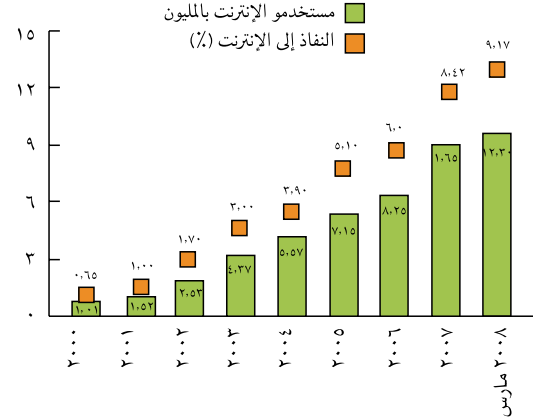
ومن المتوقع أن ترتفع هذه الأرقام لتغطي أكثر من ٥٠٪ من سكان مصر في العشر سنوات القادمة. وهذا يشير إلى أن الدولة يجب أن تواجه - في التوقيت المناسب - الآثار الفنية والقانونية لهذه الثورة الجديدة في أسلوب المواطن في التعبير عن نفسه.

المشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت : مخاطر في التحليل

هناك عدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر سلباً على أي تحليل للمشاركة السياسية للشباب عبر الإنترنت. ولهذا السبب على المرء أن يراعى الحيطه عند تحليل نتائج أي دراسة. فأولاً، يمكن لعالم المعلومات الافتراضي أن يعطي صورة للواقع قد تكون مختلفة عن الحقائق الفعلية، أو أن يتحدى المبادئ الراسخة عبر الزمن. وثانياً، قد تمكن التطورات التكنولوجية والقانونية المستمرة من فرض رقابة رسمية على بعض أنواع المحتوى. وثالثاً، يجب أن يكون مستخدمو الإنترنت متعلمين، بحكم الضرورة، وبذلك يمكنهم أن يمثلوا السكان بوجه عام، والشباب بوجه خاص.

وهكذا، بينما قد تكون الإنترنت أداة هامة لقياس الاتجاهات السياسية، والاجتماعية والاقتصادية، فإن الصورة التي تقدمها عن آراء الشباب أو أنشطتهم تعتبر جزئية ومحدودة، ويجب اعتبارها كذلك. ومع الأخذ في الاعتبار كل هذا، فإن أهمية الإنترنت تكمن في حقيقة أنها الوسيلة الألكترونية الوحيدة المتاحة لقياس المشاركة السياسية للشباب. وفي مصر أصبحت الإنترنت أداة ذات وزن كبير في الدعوة للقيام بأي إجراء، مثل الدعوة لمظاهرات ٦ أبريل ٢٠٠٦. في ذلك الوقت، كانت كل الدعوات التي تنادى باتخاذ إجراء مدني موجهة تقريباً من خلال الإنترنت، وكان لهذا أثر هائل استرعى الانتباه، حيث أن رد فعل المجتمع المدني لم يسبق أن واجهته الدولة مثله من قبل.

شكل ٧-٨ مستخدمو الإنترنت في مصر



Source: The Global Information Technology Report 2008/2009 :
Mobility in The Networked World, World Economic Forum, March, 2009

الداعية عمرو خالد ، ويستخدم كلمات إنجليزية مثل already أو whatever.. وكذلك الشباب في الملابس العادية مع وجود إشارات طويل له لغة مميزة ، وبرغم إن الفصل بين البنت والولد لا يزال قائماً ولكن حدث تغير في العلاقة بينهما، وأثبتت البنت وجودها بوضوح.

طالبة جامعية.

الإنترنت والمشاركة السياسية مشاركة الشباب عبر الإنترنت

تتخذ مشاركة الشباب بعض الأشكال التي لا تقل في أهميتها السياسية، أو تأثيرها، عن المشاركة في الأحداث الرسمية، وتعتبر الإنترنت على رأس هذه الأشكال. وتشير الإحصاءات، والتقارير الدولية إلى أن الشباب هم أكبر شريحة تستخدم الإنترنت كمصدر للمعلومات لأنها أرخص وأسرع أداة في متناول يدهم. ويقف حالياً النشاط الألكتروني والمدونون، إلى جانب المشتركين في الـ "Facebook" و "YouTube" وراء العمل السياسي في كثير من أنحاء العالم. ويبدو أن نجاح ما يطلق عليه "الديمقراطية الألكترونية" يعود بدرجة كبيرة إلى الشباب. ولكن النجاح في هذا المجال يرتبط بممارسات الحكومة من خلال قوانينها وتشريعاتها، التي - غالباً - لم تتطور بشكل كافٍ في الكثير من البلدان.

وعلى الرغم من ذلك، ساهم الإنترنت - في ظل الكثير من النظم بما فيها مصر - بصورة كبيرة في توسيع نطاق حرية التعبير لدى الأفراد، وعلى كسر احتكار المؤسسات الرسمية لقنوات الاتصال.

- ٥٧٪ منهم من الذكور، و٤٣٪ من الإناث.
- بلغ عدد مستخدمي الإنترنت من الشباب نحو ٢,٤ مليون شاب، ٦١٪ منهم من الذكور و٣٩٪ من الإناث.
- بلغ عدد الشباب الذين يستخدمون الإنترنت لأغراض أكاديمية نحو ربع إجمالي مستخدمي الكمبيوتر من الشباب (١,٣٩٨ مليون) منهم ٥٥,٤٪ من الذكور، مقابل ٤٤,٦٪ من الإناث.
- كان عدد مستخدمي الإنترنت من الحاصلين على درجات جامعية منخفضاً، حيث بلغ ٣٥٦ ألف، ٦١٪ منهم من الذكور و٣٩٪ من الإناث.
- بلغ عدد المشتغلين من مستخدمي الإنترنت الشباب ٤٤٣ ألف، ٧٥,٢٥٪ منهم من الذكور.
- كان عدد الشباب الذين يمتلكون تليفونات محمولة قريباً من عدد مستخدمي الكمبيوتر، حيث بلغ هذا العدد ٥,٦٥٦ مليون، ٦٩٪ منهم ذكور، و٣١٪ إناث.

وبالإضافة لما تقدم، أصدرت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات دليلاً للآباء بعنوان "مجموعة عمل أولياء الأمور للاستخدام الآمن للإنترنت"، ويشرح الدليل - المكون من صفحتين - طرق الاستخدام "الآمن" للإنترنت من جانب الأبناء والبنات. وهذا يعبر عن خوف أجهزة الدولة من سلطة الإنترنت^١. كما يوضح مدى الحذر الذي تتناول به الحكومة المصرية القضايا المتعلقة بحرية الكلام.

دراسة أعدت خصيصاً لهذا التقرير

تم عام ٢٠٠٩، إعداد دراسة غير رسمية عن الإنترنت لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠. تعتمد الدراسة على قياس عدد من المؤشرات المتعلقة بالمشاركة السياسية للشباب في العالم الافتراضي، وذلك بتحليل محتوى ١٩٥ موقعاً يمثلون حالياً شرائح الشباب على شبكة المعلومات الدولية. ويتكون هذا المحتوى من المدونات، والمجلات الإلكترونية الجماعية، والصفحات الشخصية على موقع الـ "Facebook"^٢. تضمنت الفئات التي غطتها الدراسة: المستقلين، والمنتسبين لأحزاب، والجماعات السياسية المختلفة. وتعتمد الدراسة أيضاً على عدد من المؤشرات التي تم التحقق منها بمختلف طرق تحليل المحتوى، إلى جانب أنها تعتمد على مناهج علم المعلومات. وتقاس هذه المؤشرات مدى تكرار ألفاظ معينة في النصوص الواردة على المواقع، ومدى الإقبال على الموقع من خلال عدد الروابط، وتحدد أيضاً كيف تؤثر المواقع على المشاركة السياسية، للشباب وتُقيّم إلى أي مدى يتفاعل الشباب مع المواقع. وقد خرجت الدراسة بعدة تفصيلات مهمة نختار منها الآتي :

هناك عدد من الأسئلة التي تحتاج لإجابة في هذا الشأن. فعلى سبيل المثال، هل هناك فروق بين العالمين التقليدي والافتراضي بالنسبة للولاء السياسي للشباب؟ ما هو السلوك السياسي الذي كشفه الشباب على الإنترنت بخصوص القضايا المتعلقة بالدين، أو الانتفاء الديني؟ هل تساعد الدولة على تفعيل المشاركة السياسية للشباب على الإنترنت؟ هل يجب أن يكون للدولة حضور أعظم أم أقل في توجيه مرجعية الشباب القومية أو السياسية كما يُعبر عنها الإنترنت؟ من المحتمل أن تشير الإجابة على هذه الأسئلة إلى أي مدى يُمكّن الشباب المصري من العمل في بيئة افتراضية.

وتحاول دراسة خلفية هذا التقرير أن تجيب على هذه الأسئلة^٣. ولكن سننظر أولاً إلى دراسات أخرى تم إعدادها بالفعل.

هل تشجع الحكومة استخدام الإنترنت؟

تم إعداد عدد من الدراسات من قبل أجهزة الدولة، وبالأخص مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، والمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

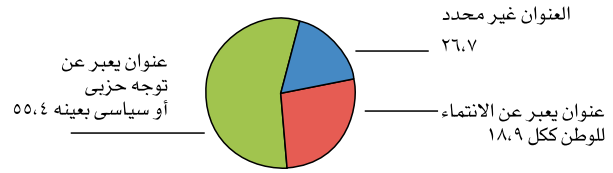
وفي تقرير نشره مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ورد قسم بعنوان "هوس الإنترنت" تناول العلاقة بين الشباب والإنترنت وكانت النتائج كالآتي^٤:

- كان أكثر من ٨٠٪ من رواد مقاهي الإنترنت من الشباب. ويعزى هذا إلى البطالة، والفراغ من ناحية، وإلى أن تكنولوجيا المعلومات أصبحت مألوفة لدى هذه الفئة العمرية من ناحية أخرى.
- يقضي ٦٠٪ من الشباب - الذين شملهم البحث - وقتهم في "الدردشة"، و٢٠٪ في تصفح المواقع الإباحية، و١٢٪ في أداء أعمال تجارية أو علمية، و٨٪ في زيارة المواقع السياسية.
- تناول التقرير أيضاً اللغة العربية الجديدة المستخدمة في الإنترنت والمستخدمة في معظمها من علاقتها بالتكنولوجيا، التي تستخدم الاختصارات بصورة كبيرة إلى جانب الحروف اللاتينية. ويشير التقرير إلى أن هذا قد يؤثر على اللغة العربية الفصحى سلباً، أو حتى على استخدام اللغة الإنجليزية.

ويقدم مسح إحصائي عن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نهاية عام ٢٠٠٨، صورة أشمل^٥:

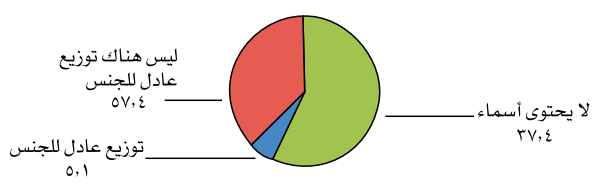
- بلغ عدد مستخدمي الكمبيوتر بين الشباب أكثر من ٦ مليون،

شكل ٨-٨ درجة الانتباه بالموقع %



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

شكل ٩-٨ درجة المسؤولية عن الموقع %



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-١ : درجة الانتباه

الفئة	العنصر	عدد المواقع	%
أ	عنوان يعبر عن الانتماء للوطن ككل	٣٥	١٧,٩
ب	عنوان يعبر عن توجه حزبي أو سياسي بعينه	١٠٨	٥٥,٤
ج	العنوان غير محدد	٥٢	٢٦,٧

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

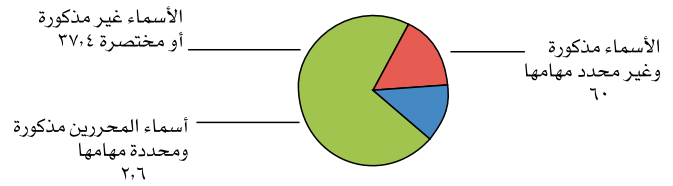
جدول ٨-٢ : التوزيع على مواقع شبكة الإنترنت حسب الجنس

الفئة	العنصر	عدد المواقع	عدد النقاط %
أ	توزيع عادل للجنس	١٠	٥,١
ب	ليس هناك توزيع عادل للجنس	١١٢	٥٧,٤
ج	لا يحتوى أسماء	٧٣	٣٧,٤

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

استخدام الإنترنت كوسيلة للتعبير عن آرائهم بالمقارنة بالذكور. وعلى الرغم من هذا، هناك أمثلة لبعض الشباب المصريين اللاتي وضعتن كتاباتهن في مواجهة مع مختلف الاتجاهات السياسية، وسياسة الدولة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بعض المجالات الإلكترونية كانت بحكم طبيعتها تعبر عن آراء النساء، وعلى الأخص مدونة "بنت مصرية" و"واحدة مصرية"، و"مصرية جداً".

شكل ٨-١٠ : درجة الشفافية %



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

ب- درجة الشفافية

كان معظم الشباب متحفزين تحفظاً شديداً بالنسبة للكشف بصراحة عن أسماؤهم، وبياناتهم الشخصية على الإنترنت. ربما يعود هذا إلى الخوف من المساءلة القانونية، أو لأن ما يقولونه قد يتعارض مع سياسات الدولة وممارساتها. وقد كانت هناك حالات في مصر تعرض فيها مدونون شباب للمحاكمة والسجن لآرائهم. والاحتمال الآخر هو أن المواقع تجد مساندة من جماعات مصالح معينة لا ترغب في الإفصاح عن هويتها. وبالنسبة للمواقع التي تذكر اسم الشخص، أو الجماعة المسؤولة عنها، أو تعطى تفاصيل كاملة كانت نسبتها لا تزيد عن 2.6% من العينة، بينما ذكرت 60% من المواقع التي تشملها العينة أسماء المسؤولين بها ولكنها لم تحدد مهمة كل شخص ورد ذكره. وعلى أي حال، كان 37% من المواقع بدون أسماء تماماً، أو ذكرت الحروف الأولى من الأسماء فقط. إلى جانب ذلك لا يمكن التحقق من أن الأسماء التي ذكرت هي بالفعل أسماء الأشخاص المسؤولين عن الموقع.

ج- درجة المخاطرة

يعكس تاريخ إنشاء المواقع مدى الاهتمام بالتعبير صراحة عن الآراء. ولم تكن هناك قواعد تنظيمية تحكم التعامل مع الإنترنت في مصر حتى عام ٢٠٠٣، عندما أقرت مصر المبادئ التي صدرت في قمة مجتمع

درجة الانتباه

تم استخدام مؤشر متعلق بعنوان كل موقع ليدل على درجة الالتزام بالانتماء لمصر (الوطن) في أشكاله المختلفة، أو الالتزام بالانتماء للحزب السياسي أو الجماعة السياسية. وقد أوضحت العينة المستخدمة في المسح - المكونة من ١٩٥ موقعاً - أن درجة الولاء للوطن متوسطة، بينما يأتي الانتماء للحزب، أو لاتجاه سياسي معين في المقدمة. وبعبارة أخرى، هناك ٣٥ موقعاً حصل كل منها على ثلاث نقاط للانتماء القومي، حيث كان هذا واضحاً من أسماء هذه المواقع، وحصل ١٠٥ مواقع على نقطتين، نظراً لأن عناوين المواقع كانت تعبر عن وجهات نظر حزب معين أو جماعة سياسية أو دينية معينة. وحصلت المواقع الباقية، وعددها ٥٢ موقعاً، على نقطة واحدة، وتمثل نحو ربع العينة المختارة.

المسؤولية والشفافية

أ- مسؤولية الموقع وتوزيع المحررين حسب الجنس :

تم دراسة توزيع المحررين حسب النوع الاجتماعي، من الناحية الأيدولوجية، والمسؤولية الإدارية للتحرير على الإنترنت. وقد لوحظ أن التوزيع حسب الجنس في العينة يوضح تحيزاً ضد الإناث، باستثناء نحو ٥% من المواقع. وقد تكون هناك أسباب ثقافية، أو أسباب أخرى تفسر لماذا لا تميل الشبابات المصريات إلى القيام بدور قيادي، أو إلى

جدول ٨-٣: درجة الشفافية في ذكر أسماء المحررين بالموقع

الفئة	العنصر	عدد النقاط	عدد المواقع	%
أ	أسماء المحررين مذكورة ومحددة مهامها	٣	٥	٢,٦
ب	الأسماء مذكورة وغير محددة مهامها	٢	١١٧	٦٠
ج	الأسماء غير مذكورة أو مختصرة	١	٧٣	٣٧,٤

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٥: اللغة المستخدمة في مواقع الشباب على الإنترنت

الفئة	بيان	عدد المواقع	%
أ	تُستخدم اللغة الفصحى والعامية	١٠٥	٥٣,٨
ب	تُستخدم اللغة العامية فقط	٥١	٢٦,١
ج	تُستخدم اللغة الفصحى فقط	٣٩	٢٠

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٤: تطور ظهور مواقع الشباب على الإنترنت

الفئة	بيان	عدد المواقع	%
أ	منذ ظهور الإنترنت في مصر حتى عام ٢٠٠٥	٢٤	١٢,٣
ب	من عام ٢٠٠٥ حتى عام ٢٠٠٨	١٤٠	٧١,٨
ج	بعد عام ٢٠٠٨	٣١	١٥,٩

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٦: التفاعل على مواقع الشباب

الفئة	بيان	عدد المواقع	%
أ	تتاح التعليقات والأسماء والبريد الإلكتروني	١٦٦	٨٥,١
ب	تتاح التعليقات فقط	٢٢	١١,٣
ج	لا تتاح التعليقات	٧	٣,٦

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

ترتبت على ذلك، حيث اتسع نطاق القراء الشباب. وهناك نحو ٧٩٪ من المواقع التي شملتها العينة تستخدم إما اللغة العربية العامية فقط، أو تستخدم مزيج بين اللغتين العامية والفصحى. وهذا التطور يستحق المزيد من الدراسة بالنظر إلى نتائجه المحتملة، بما في ذلك سهولة وإمكانية قبول لغة الدولة الرسمية في الخطاب السياسي.

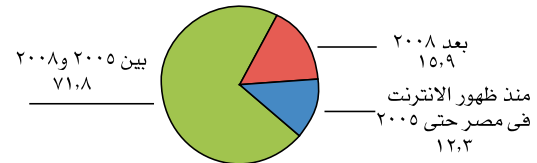
هـ - التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ

من الممكن طرح الآراء والتعليقات، واستقبالها على شبكة الإنترنت. ويعد هذا مظهرًا ديمقراطيًا قد لا يتوفر مثله في أي وسيلة اتصال أخرى وقياس هذا المظهر يمكن أن يشير إلى تنامي الممارسات الديمقراطية والتفاعل بين الشباب. وقد أتاح أكثر من ٩٥٪ من أفراد العينة تعليقاتهم، وبريدهم الإلكتروني على الإنترنت، ودعوا لتلقى الرد على هذه التعليقات والتحاو حول الموضوعات والقضايا الكثيرة المثارة. ومع هذا، من الممكن أن تقوم بعض المواقع بفرض رقابة على التعليقات التي تعترض على معتقداتها السياسية، أو التي تتعارض مع القيم الأخلاقية السائدة. هذا الجانب يحتاج لمزيد من التقييم، ويمكن بحثه في دراسة مستقلة.

و - الشخصيات التي تستضيفها مواقع الإنترنت

غالبًا ما تستضيف المجالات الإلكترونية وغيرها من المواقع ضيوفًا يمثلون مختلف التيارات السياسية مثل أعضاء جماعة الإخوان المسلمين، ومسيحيين، ومستقلين، وعنصريين، أو حتى يمينيين محافظين. وكلما كان الضيوف الذين تستقبلهم المواقع أكثر تنوعًا في توجهاتهم كان هذا أكثر دلالة على أن الموقع يتبنى منهجًا ليبراليًا. وقد يُفسر عدم قيام الكثير من مواقع الشباب باستضافة كبار الكتاب، ورجال الفكر بعدم الإيمان بأيدولوجيات هذه الشخصيات، أو ربما لصعوبة إقناع هذه الشخصيات التقليدية بالمشاركة في هذا الوسيط الجديد.

شكل ٨-١١: درجة المخاطرة %



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

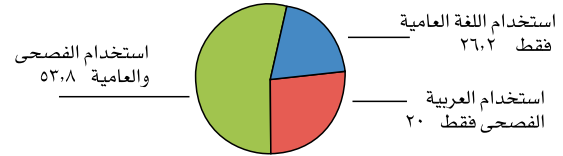
المعلومات والإنترنت التي عقدت في جنيف. ويبدو أن هذا تزامن مع تنامي الاهتمام بإنشاء مواقع شخصية على شبكة الإنترنت، وإنشاء مجلات إلكترونية، وانتشار المدونات التي أطلقتها في أول الأمر، على نطاق واسع، شركات دولية وعربية، وقد شجعها على ذلك اعتبارات اقتصادية وتكنولوجية. وعلى أي حال، ساعد هذا في زيادة الاهتمام بالتعبير عن الذات والكتابة ومنها إلى المشاركة السياسية عبر الإنترنت.

د - لغة الخطاب السياسي على المواقع

مما لا شك فيه أن استخدام اللهجة العامية العربية المصرية على المواقع هو أحد سمات استخدام الإنترنت في مصر. وقد أصبحت الكثير من المجالات الإلكترونية، والمواقع الشخصية على الإنترنت، والمنديات، وصفحات الـ Facebook الساحة التي تحطمت عليها الحواجز بين اللغة العامية والفصحى. وقد تخلّى الشباب عن لغة الصحافة، القومية والحزبية أو حتى المستقلة، أي اللغة وقواعد اللغة التي تستخدمها النخبة المثقفة، التي تعتبر قيدًا يعرقل ويعقد نقل المفاهيم السياسية، وفحوى المضامين السياسية إلى باقي المجتمع.

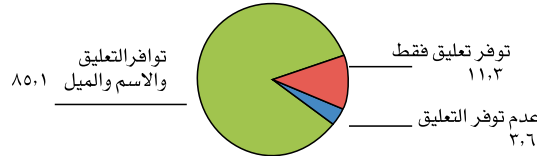
يشير التحليل إلى تزايد اختيار اللغة العربية العامية (خاصة اللهجة القاهرة) في الخطاب السياسي للشباب، ويؤكد على الفائدة التي

شكل ٨-١٢: لغة الخطاب السياسي على المواقع (%)



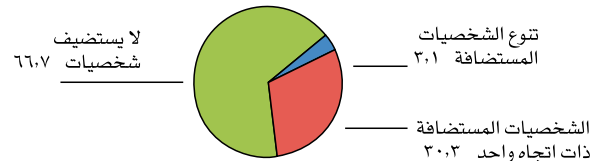
المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٣: التفاعل مع المجتمع المتصفح والقارئ (%)



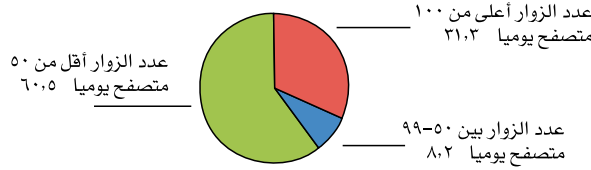
المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٤: الشخصيات التي يستضيفها الموقع (%)



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

شكل ٨-١٥: مدى الإقبال على الموقع (%)



المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٧: التفاعل مع مواقع الشباب

الفئة	بيان	عدد المواقع	%
أ	تنوع الشخصيات المستضافة	٦	٣,١
ب	الشخصيات المستضافة ذات اتجاه واحد	٥٩	٣٠,٣
ج	لا يستضيف شخصيات	١٣٠	٦٦,٧

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

جدول ٨-٨: عدد زوار مواقع الشباب

الفئة	بيان	الدرجة	عدد المواقع	%
أ	عدد الزوار أكثر من ١٠٠ زائر يوميًا	٣	٦١	٣١,٣
ب	عدد الزوار بين ٥٠-٩٩ زائرًا يوميًا	٢	١٦	٨,٢
ج	عدد الزوار أقل من ٥٠ زائرًا يوميًا	١	١١٨	٦٠,٥

المصدر: زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

ز - شهرة الموقع أو الصفحة

يعتبر عدد زوار الموقع مؤشراً كمياً بالغ الأهمية يبين مدى الإقبال على الموقع أو الصفحة، وبالتالي مدى تأثيره على متصفح الموقع، خاصة إذا كان للموقع جهاز لعد الزوار. وعلى الرغم من صعوبة الاعتماد على هذا المؤشر - نظراً لأن أصحاب المواقع يمكن أن يزوروا في عدد المسجلين عليها بهدف الدعاية لمواقعهم أو صفحاتهم - فإن الملاحظة اليومية للموقع، ولحجم التعليقات اليومية التي يستقبلها يمكن أن تعطي مؤشراً عن العدد الحقيقي للزوار.

ح - الآراء السياسية لبعض شباب الجماعات الدينية

ليست هناك آراء معينة يختص بها الشباب الذين ينتمون لجماعات دينية، سواء كانت جماعة الإخوان المسلمين، أو المنظمات القبطية. ومع هذا، من الملاحظ بوجه عام أن شباب جماعة الإخوان المسلمين يكرسون خطابهم لما يرون أنه مسموح به دينياً. ووفقاً لهذا، يعد الإنترنت مفسدة، والحكومة غير جديرة بقيادة الدولة، وأنه لا بد من الحكم بالشريعة الإسلامية.

وتتحدث معظم المواقع القبطية عن عزلة الشباب القبطي داخل المجتمع المصري، وقد أشار "موقع الأقباط المتحدون" إلى هذه الملاحظة على إحدى صفحاته... "إن تجمعاتنا صغيرة ومرفوضة"،

وتتشغل مواقع الشباب القبطي غالباً بالتمييز الذي يقال أنه يمارس ضدهم. وعلى الرغم من هذا هناك مواقع تعبر عن آراء أكثر اعتدالاً.

ط - الآراء حول القضايا المتعلقة بالدولة

تم تحليل عدد من التعبيرات المتعلقة ببعض القضايا الخاصة بالدولة. ويؤكد قياس المصطلحات التي تستخدم بصورة متكررة على المواقع أن هناك قضايا معينة تحظى باهتمام الشباب، وقضايا أخرى لا تثير الاهتمام، أو لا يعبر عنها بدقة. فعلى سبيل المثال، لوحظ أن الغالبية تتكلم عن فساد الدولة كأنه أمراً مسلماً به. ويبدو أن الدولة تفتقر غالباً إلى الإرادة السياسية لتتمكن من نفي هذا التصور. وللحكومة حضور ضعيف للغاية على الإنترنت، كما أن حضورها غير فعال. وهذه إحدى القضايا التي تتطلب إعادة نظر، ومعالجة جادة إذا ما أرادت الدولة أن تشارك في حوار ديمقراطي.

التعامل مع قضايا سياسية معينة

اللامركزية

عدد كبير من الشباب يؤيدون اللامركزية. وقد صوّت ١٦ موقعاً لصالح لامركزية الدولة، واعتراض أحد المواقع، واتخذت أربعة مواقع محاذياً،

الأحزاب السياسية

- كانت هناك نسبة كبيرة بين الشباب من المعارضين للحزب الوطني الديمقراطي الحاكم وتوجهاته، وكان عدد المؤيدين للحزب يقل عن نصف عدد المعارضين له. وبنى المعارضون رأيهم على أساس تصوراتهم عن الفساد، والمركزية، وعدم موافقتهم على الرؤية السياسية للحزب.
- بالنسبة لمن كان لهم موقف محايد تجاه الحزب فإنهم أثاروا - رغم ذلك - عدة أسئلة بشأن الاستراتيجية القومية للحزب. فمثلا تساءلوا عما يمكن توقعه من الحزب الوطني الديمقراطي القادم بعد الانتخابات القادمة. وكانت هناك أيضًا أسئلة عن السياسات التي يجب أن يتبناها الحزب في حالة ظهور شباب لهم توجهات اشتراكية، وعلمانية، وكذلك تجاه مساندي الاضرابات.
- تضمن الخطاب السياسي بين الشباب دعوات لإنشاء أحزاب جديدة، وهو ما يعنى فقدان الثقة في الأحزاب القائمة وبرامجها.

الجماعات الدينية

- يحظر على الجماعات الدينية في مصر الانخراط في الشؤون السياسية. ولهذا أثرت فكرة تقنين النشاط السياسي للجماعات الدينية بهدف تمكين بعض الجماعات من تدعيم وجودها، حتى لو كانت تضم أتباع ديانات أخرى. وقد برزت هذه الفكرة لدى بعض الشباب. ومع هذا، تضمنت رسائل أخرى تحذيرًا من هذه الفكرة، فعلى حد قول أحد الشباب "أنتم لا تعرفون معنى أن تصبح مصر دولة إسلامية، ويتم تطبيق الشريعة، وأغلب المصريين لا يعرفون هذا، صدقوني إذا استمر الوضع كما هو عليه الآن فإن مصر تتجه إلى الدولة الإسلامية، إلى الظلام والتخلف أكثر مما تعيشه الآن".
- لوحظ أيضًا وعي الشباب بالتعددية الدينية في مصر. وقد ذكر أحد الشباب في رسائله "وعندما نطبق الشريعة في دولة بها ١٣ مليون مسيحي، هل يرضى الله عن ذلك؟ لا أعتقد أن تطبيق شريعة دين بعينه على أفراد لا يدينون بهذا الدين بها أي عدالة من أي نوع، ولو عكسنا الأمر لوضحت الرؤية أكثر.."

الانتخابات

- هناك اتفاق عام على أن المشاركة السياسية للشباب تعتبر ضعيفة، وغير مجدية، أو منعومة نتيجة تزوير الانتخابات، وعدم اهتمام المرشحين بالحاجات الحقيقية للمواطنين والشباب.
- أكدت الكثير من المواقع الحاجة إلى تطبيق نظام التعددية الحزبية الذي يسمح بتكافؤ الفرص، ويحول دون سيطرة حزب واحد.

بينما سخرت أربعة مواقع أخرى من مسألة اللامركزية بدعوى أن الأوضاع لن تتغير، سواء كانت الدولة مركزية، أو لا مركزية. ويبدو أن هذه الآراء تمثل وجهات نظر فردية، ولم يكن من الممكن التأكد من أنها تمثل أى مجموعة واحدة. وهذه القضية تحتاج لمزيد من الدراسة.

وبوجه عام يمكن تجميع الآراء التي أبدت حول اللامركزية تحت الموضوعات التالية :

- كانت هناك مناقشات كثيرة حول اللامركزية من منظور القومية العربية، وقد أكد هذا الحاجة إلى استقلال السلطة الحاكمة بدون فرض أي وصاية من الخارج، كما هو الحال بالنسبة لحكومة حماس في غزة. وقد دارت بعض الأفكار حول إحياء القومية العربية والإسلامية، أي بإيجاد تحالف عربي / إيراني.
- عرضت كثير من المنتديات الألكترونية، والجماعات، والمجلات الألكترونية مناقشات تنطوي على الإحباط، والتهكم، والاستياء من الحكومة، والسلطة المركزية، والحزب الواحد الحاكم في مصر. وهم يرون أيضًا أنه لا أمل في التغيير.
- تناولت الكثير من الآراء الاحتكار الاقتصادي في مصر، والدعم المقدم لرجال الأعمال الذين ينتمون إلى حزب سياسي واحد. وفي بعض الأحيان يأتي ذكر أساء رجال الأعمال الذين يحتكرون صناعات معينة. ويشير تركيز رجال الأعمال في حزب معين واحد إلى الفساد الحزبي وتركز هذا الفساد.
- دعت الكثير من المواقع إلى ضرورة قيام الدولة برفع قبضتها عن الإعلام، وأكدت أهمية استقلاله.
- طلبت بعض المواقع أيضًا استقلال الأجهزة الإدارية المحلية، وتطبيق مبدأ لامركزية صنع القرار عند هذا المستوى.
- كانت هناك بعض المقترحات لنقل بعض الوزارات إلى الإسكندرية نظرًا لما يتوفر بها من تراث تاريخي وثقافي.

السلطات والمجالس الشعبية

- عبرت الكثير من مواقع الشباب عن اعتقادها بأن السلطة التنفيذية هي المسؤول الأول والأوحد عن الحكم في مصر، وشككوا في دور السلطين التشريعية والقضائية، حيث يبدو أن استقلالهما تراجع كثيرًا. وقد عبرت الكثير من المواقع بوضوح عن الحاجة للإصلاح.
- يبدو أن العلاقة بين المجالس الشعبية والشباب منقطعة تمامًا تقريبًا، وليست هناك آليات معينة تضمن مشاركة الشباب في هذه المجالس، وبوجه عام ترتبط المشاركة بالانتهاء للحزب الوطني الديمقراطي.

YouTube، بدلا من مجرد القيام بدور دفاعي ضد الاتهامات التي توجه لها.

- إلقاء الضوء بصورة منتظمة على الإنجازات، والاستشارات المادية والمعنوية التي حققتها الدولة، وذلك على مواقع الإنترنت التي تمتلكها، وإعداد مؤشرات عن الإنجازات الفعلية مع التركيز على جهود الدولة في مكافحة الفساد المؤسسي، ونشر الأخبار المتعلقة بذلك.

- تدعيم دور المؤسسات التشريعية والقضائية، والتقليل من دور السلطة التنفيذية في سن القوانين واللوائح.

- اهتمام الدولة بالتطبيق السليم للقانون، وتطبيقه على المسؤولين قبل تطبيقه على المواطنين، ونشر الأخبار ذات الصلة بشفافية تامة في الصحف.

- نشر الثقافة الدينية، والسياسية، والجنسية على المواقع التابعة للدولة، وتقييم أثر ذلك على شرائح الشباب.

- النهوض بدور الدولة في تدريب الشباب على الاستخدام الفعال للإنترنت، والتوعية بفوائدها الاقتصادية من أجل توفير فرص عمل أمامهم في هذا المجال.

- توفير فرص عمل للشباب في مجال الإعلام، وإعطائهم الفرصة لتقديم برامج تحقق أحلامهم، وتطلعاتهم، وتنهض بالممارسات الديمقراطية.

- تقديم أمثلة عن الشباب المتميز لتكون بمثابة نموذج يحتذى به، وإسناد وظائف في مواقع المسؤولية للشباب كدليل لمصداقية الدولة في الاهتمام بهم.

- تنظيم زيارات للشباب وقياداتهم للأماكن والمؤسسات والمجتمعات العلمية، والحضارية المصرية لغرس الشعور بالانتماء، والإخلاص للوطن.

- الترويج لمصر وحضارتها على كل موقع تملكه الدولة وتشرف عليه، أو تابع للمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات القطاع الخاص، من أجل تقوية الالتزام بأداء الواجبات والالتزامات القومية.

- تحويل القرى إلى مدن صغيرة، والاهتمام بمراقبتها، ومؤسساتها الخدمية للحيلولة دون الهجرة للمدن أو للخارج.

- إن الاهتمام الحالي بالإنترنت من جانب شريحة كبيرة من الشباب يحتم على الدولة أن تنشئ هيئة أو جهازاً مسؤولاً عن دعم مواقع الإنترنت المصرية والنهوض بها، ويكون الهدف من هذا الجهاز تقديم الدعم لمواقع الشباب، وتدريب المسؤولين عنها، وإجراء مسح لهذه المواقع، وتحليل خطاباتها السياسية والرد عليها، وزيادة تواجد الدولة على شبكة الإنترنت. ومن أهدافه أيضًا تحديد المعايير والعناصر اللازمة لقيام الوزارات والمؤسسات

إطار ٨-٤ : الرئيس مبارك والشباب

ما المطلوب للشباب ؟

- إفساح المجال أمامه.
- إزالة العقبات من طريقه.
- رفع الوصاية عنه في التفكير والحركة.
- عدم التهوين من قدراته، والطاقة الكامنة في أعماقه للقيام بدور طليعي رائد وفعال.

ما المطلوب من الشباب ؟

- ألا ينتظر دعوة من أحد لدخول ساحة العمل الوطني.
- التقدم لتحمل المسؤولية.
- تأهيل نفسه للنجاح.

المصدر : من كلمة الرئيس مبارك أمام شباب الجامعات بالإسكندرية ، ٢٧ أغسطس ٢٠٠٢.

- عبر بعض الشباب أيضًا عن الرغبة في الحد من سيطرة الأمن على الانتخابات، وضرورة حضور مراقبين دوليين، وأن تكون العملية الانتخابية أكثر تنظيمًا.

مقترحات للإصلاح

* تم الإطلاع على عدد كبير من المقترحات التي وردت على الإنترنت، والتي قدمها الشباب كحلول للمشاكل التي تواجه الدولة. وقد تم التركيز على المقترحات العملية، حيث كان من الضروري استبعاد المقترحات غير العملية، أو ذات الطابع الفردي، أو التي تقتند إلى الرؤية، أو التي لا تنطوي على حلول تفيد المجتمع، أو لأنها لا تتعلق بالقضايا التي تخص مصر.

وقد شملت المقترحات التي وردت على الإنترنت ما يلي :

- ضمان تطبيق مختلف أشكال الديمقراطية في التعليم، والعودة للانتخابات التي كانت تجرى في الفصول الدراسية والجامعة.
- تعزيز نظام تعدد الأحزاب، والاهتمام بالمرأة، وتحقيق المساواة، وترسيخ مبدأ التسامح الديني في كافة وسائل الإعلام التابعة للدولة.
- زيادة وتكثيف تواجد الدولة ومؤسساتها على الإنترنت، بالإضافة إلى التعامل مع الإنترنت باعتبارها وسيلة إعلامية ذات تأثير قوى، وليست مجرد وسيلة لحرية التعبير.
- عرض مقتطفات من قصص النجاح التي حققتها الدولة على

وتسعى المدرسة الثانية إلى إعادة صياغة فكر الشباب، ودفعهم نحو اعتناق توجهات أيديولوجية، أو دينية، أو نحو البراجماتية السياسية. وهذا يمكن أن ينطوي بداهة على محتوى سياسي براجماتي رشيد، مثل التركيز على الاحتياجات في عصر العولمة، ويمكن أن يعنى أيضًا - من خلال القنوات الدينية - إعطاء الفرصة للقيام بأعمال لها أثر بعيد المدى على المجتمع (مثل الدعوة، الإصلاح، العدالة ...)

أما المدرسة الثالثة فإنه يمكن اعتبارها مدرسة إصلاحية. فعلى سبيل المثال، تدعو هذه المدرسة إلى إصلاح التعليم المدرسي، وتحسين مستوى جودة الأداء المدرسي، والنهوض بمهارات المعلم والإشراف على المعلمين. ويبدو أن هذه النزعة لاقت صدى قويًا لدى النخب الجديدة في السلطة والثروة. ومع هذا، مازالت المدرسة الفكرية المحافظة، والأبوية هي السائدة، تليها المدرسة التي تعتنق الأيديولوجية "الثورية".

على أي حال، مازالت هناك مسائل هامة تتعلق بصياغة السياسات الخاصة بالشباب. وتثير هذه المسائل الأسئلة التالية :

- هل الدولة مسؤولة بصفة أساسية عن تحقيق التناغم، والتنسيق بين برامج المؤسسات الحكومية والخاصة في مجال تمكين الشباب ؟.
- هل نتحدث عن الخدمات التي تقدمها الدولة للشباب، أم عن سياسات للشباب ؟ من المهم أن تكون هناك سياسة قومية للشباب يتم وضعها في إطار من التشاور، وأن تكون لها أهداف واضحة، ومعلنة، ومستقرة، وطرق لتقييمها. وسواء تم تنفيذ هذه السياسة من خلال وزارة للشباب، أو مجلس أعلى، أو مؤسسات الدولة، فإنه من الواضح أن هناك حاجة لوضع هذه السياسة.
- مما لا شك فيه أن التشغيل هو قضية محورية في السياسات المتعلقة بالشباب، وهو يتضمن التوسع في خلق فرص العمل، وأنشطة إعادة التأهيل والتدريب من أجل التأهل للعمل، وتحقيق تكافؤ الفرص في التوظيف، والاهتمام بتنمية القدرات الابتكارية والروابط بين أصحاب المشروعات الصغيرة، والحفاظ على البيئة، والوصول إلى المستبعدين من خلال تمكينهم من توصيل صوته.
- هل يعتبر عنصر الأجيال عنصراً هامشياً وبلا أثر جوهري على سلوك الأفراد، لدرجة أنه ليست هناك حاجة للتحديث عن خصوصية الشباب ؟. يبدو أنه من الأفضل إبداء الثقة في اختيارات الشباب، وتركهم يحددون أولوياتهم بأنفسهم، وإقناعهم بأن الخبرة تأتي مع الممارسة والصبر. من الضروري أيضًا إعطاء الفرصة للشباب ليخوضوا التجربة ويتعلموا من أخطائهم.
- السؤال الرئيسي هو : "ماذا يريد الشباب لأنفسهم ؟" هذا يتطلب التواصل مع الشباب بالوسائل المباشرة للتعرف على أولوياتهم،

الأخرى بإنشاء مواقع على الإنترنت. ويقترح أن يكون هذا الجهاز مستقلاً عن المؤسسات القائمة التابعة للدولة حتى يمكن ضمان استقلاليته.

إن الإنترنت يحتم أيضًا إعادة تشكيل مكون المعلومات والاتصالات، والمكون السياسي على مواقع شبكة الإنترنت التابعة للدولة بطريقة تؤدي إلى تصحيح المفاهيم الخاطئة، وتبين كيف تدير الدولة أعمالها، ومواقفها السياسية من القضايا الهامة من أجل مصلحة المواطنين.

ويجب على مواقع مؤسسات الدولة أن تغطي ما تحقق من إنجازات بوضع قائمة من المؤشرات التي توضح التطورات التي تحققت، والمهام التي تم إنجازها. وهذا سيحقق الشفافية ويواجه الدعاوى الخبيثة.

ومن الممكن أن تساعد الدولة على إنشاء منظمات غير حكومية تختص بتشجيع استخدام الإنترنت على نحو أفضل، وتحول دون إساءة استخدامه من جانب المجتمع. كما أن قيام الدولة والمنظمات غير الحكومية، أو الخاصة بتنظيم دورات تدريبية لتصميم، وإنشاء مواقع على الإنترنت باللغتين العربية والإنجليزية يمكن أن يرفع من مستواها، وينهض بصورة مصر من ناحية، ويعطي الشعور بأن كافة الفاعلين يساندون هذه الأنشطة من ناحية أخرى.

وتلعب النماذج التي يُقتدي بها من الشباب دورًا هامًا في توجيه طاقات وأهداف مجتمع الشباب، وتبين أن تحقيق النجاح أمر ممكن. ويجب الاستمرار في استخدام هذه الآلية. ويمكن تحديد اتجاهات الرأي العام من خلال إجراء دراسات مستقلة، وتحليل النشاط السياسي بين الجماعات، خاصة بين الشباب القبطي، الذي يشعر بأنه مهمش، وذلك من أجل التعامل مع القضايا التي تهمة وإرشاده إلى الحلول المناسبة. وتتطلب ظاهرة العزلة في مواجهة الجماعات الإسلامية النشطة - كما تم التعبير عنها على شبكة الإنترنت - دراسة عاجلة وجادة.

ويعد زيادة وعي رجال الدين بأهمية التسامح، واتساع الأفق، وقيامهم بهذا الدور أيضًا، عن طريق الخطب الحديثة، ومواقع الإنترنت، شرطًا أساسيًا لترسيخ الوحدة الوطنية.

ماذا يحمل المستقبل ؟

هناك ثلاث مدارس فكرية في هذا المجال. الأولى، تسعى إلى زيادة الوعي، وتؤمن بأن المقدمات يجب أن تسبق النتائج. وبعبارة أخرى، يجب أن يبدأ الشباب بالمشاركة أولاً. ويُنظر إلى هذه المدرسة باعتبارها مدرسة تقليدية ومحafظة.

وتقييم قدراتهم، وتنمية مهاراتهم. هناك قصور في المعلومات اللازمة لتحديد واقعهم، وأهداف كل شريحة، وخطة تنمية قدراتهم. وهنا يمكن أن تقوم إدارات البحوث في الوزارات ذات الصلة بوضع قواعد للبيانات. والأمر يحتاج أيضاً إنشاء وحدة لبحوث الشباب في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية. كما أن إجراء بحوث ميدانية، ومحاولة التعرف على آراء الشباب من خلال استطلاعات الرأي العام، مثل التي يجريها مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، لها قيمة عظيمة.

الهوامش

١. علي الصاوي وزين عبد الهادي، ورقتان خلفيتان لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٢. علي الصاوي، دراسة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٣. علي الصاوي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٤. المصدر السابق.
٥. زين عبد الهادي (٢٠١٠).
٦. زين عبد الهادي، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.
٧. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، ٢٠٠٦ (هوس الإنترنت).
٨. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (٢٠٠٨).
٩. وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، ٢٠٠٨.
١٠. زين عبد الهادي، ٢٠٠٩.

المراجع

Assaad, Ragui and Barsoum, Ghada, 2009, "Rising Expectations and Diminishing Opportunities for Egypt's Youth". In Navteej Dhillon and Tarek Yousef (eds) Generation in Waiting: Unfulfilled Promise of Young People in the Middle East, Brookings Institute, Washington DC.

Barsoum, Ghada, Ali Rashed and Dalia Hassanein, 2009, At Work When There is No Respect: Job Quality Issues for Young Women in Egypt, The Population Council, MENA Gender and Work Working Papers, Cairo

Population Council and IDSC, 2010, Survey of Young People in Egypt: Preliminary Report, Cairo.

Ricardo Hausemann, Laura Tyson and Saadia Zahidi, 2008, The Global Gender Gap Report, World Economic Forum, Geneva.

الفصل التاسع

دور الشباب فى تحقيق الإدارة الرشيدة



فى هذا الفصل نبحث وضع ودور الشباب فى مصر فى تحقيق الإدارة الرشيدة، مع التركيز بصفة خاصة على دورهم فى ضمان أداء أفضل للجهاز الحكومى، بحيث يكون أكثر كفاءة وفعالية وتجاوباً مع المواطن. وثمة أسباب كثيرة تتعلق بدواعى توسيع مشاركة الشباب فى تحقيق الإدارة الرشيدة، ربما كان أهمها الأسباب الثلاثة التالية:

- حينما يشارك الشباب مبكراً فى عملية صنع السياسات، وصنع القرارات، فإن ذلك من شأنه إعداد الجيل القادم من القيادات لتحمل مسئولية إدارة شئون الدولة.
- المشاركة تتيح الفرصة لهذه الشريحة الكبيرة من المجتمع للتعبير عن احتياجاتها الخاصة وطموحاتها، وضمان تمثيل تلك الشريحة فى المنظومة السياسية.
- استفادة المجتمع من طاقات الشباب وإمكانياتهم - عن طريق المشاركة وليس الاستبعاد- حيث يضيف منظوراً جديداً بشأن كيفية معالجة المشكلات، ومن ثم يتوصل إلى نتائج ذات جودة أفضل فى الأجل الطويل.

لا وجود لهم في أى منصب قيادى من مناصب الإدارة العليا في الحكومة المصرية، سواء كان منصب وكيل أول وزارة، أو وكيل وزارة أو مدير عام، ولا في الحكومة المركزية أو المحلية، أو الهيئات الخدمية أو الهيئات الاقتصادية العامة (أنظر جدول ٩-١). ونجد أن توزيع العاملين في الحكومة في وظائف المستويات العليا، لا يوجد به أى شخص يقل سنه عن ٣٥ سنة. ويندرج متوسط عمر العاملين في الحكومة بمصر، ضمن الشريحة العمرية ما بين ٤١-٤٥ سنة.

من الجدير بالذكر أن معظم الشباب فيما بين ٢٠-٣٥ سنة، والذين يعملون في الجهاز الإدارى للحكومة، يعمل ٧٧٪ منهم في أجهزة الإدارة المحلية و٨٪ منهم في الأجهزة الاقتصادية، و٧٪ منهم في الجهاز الإدارى (أنظر جدول ٩-٣ وشكل ٩-٢).

بلغ العدد الإجمالى للشباب في القطاع الحكومى ٥٦٧,٤٦٨ فرداً في أول يناير ٢٠٠٩. ويستحوذ قطاع التعليم على أكبر نصيب من الشباب في القطاع الحكومى، حيث يبلغ عددهم ٣٠٣,٣٢٥ موظفاً يمثلون ٥٣,٥٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين. ويستحوذ قطاع الصحة على ثانى أكبر نصيب حيث يصل إلى ٣٠,١٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٤).

وقد بلغ إجمالى عدد الشباب في الهيئات الاقتصادية ٤٨,٥١٢ في الأول من يناير ٢٠٠٩، ويستحوذ قطاع النقل والمواصلات والطيران المدنى على أكبر نصيب من الشباب في الهيئات الاقتصادية، حيث يصل إلى ٦٤,٢٪ من إجمالى عدد الشباب العاملين. وفي نفس الوقت، فإن قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة، يستحوذ على ثانى أكبر نصيب من الشباب العاملين حيث يبلغ ١٨,٢٪ من إجمالى الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٥ وشكل ٩-٣).

وإذا ما نظرنا إلى توزيع الشباب العاملين في القطاع الحكومى طبقاً للدرجات المالية، بما في ذلك العاملون طبقاً للكادر العام أو الخاص –فإن البيانات توضح أن معظم الشباب في القطاع الحكومى يشغلون الدرجة الثالثة، حيث يبلغ عددهم ٣٦١,٤١٥ عاملاً ويمثلون ٥٩,٧٪ من العدد الإجمالى للشباب العاملين. لشغل درجة المدير العام أقل شريحة من الشباب في القطاع الحكومى، حيث يبلغ إجمالى الشباب الشاغلي لتلك الدرجة ٢,١٨٧ عاملاً بما يمثل ٠,٢٪ من إجمالى الشباب العاملين (أنظر جدول ٩-٦، وشكل ٩-٤).

وإذا ما أمعنا النظر في توزيع الشباب العاملين طبقاً للكادر الخاصة،

إن الإدارة الرشيدة تستلزم إقامة روابط وثيقة، وشراكات قوية، بين الأطراف الفاعلة الرئيسية الثلاثة في أى مجتمع من المجتمعات: منظمات المجتمع المدنى، والقطاع الخاص، والحكومة. وفي كل طرف من هذه الأطراف الثلاثة هناك دور للشباب، وهذا الدور يمكن أن يأخذ عدة أشكال، وعندما يصبح الشباب مندمجين في مجتمعاتهم، من خلال العمل التطوعى مثلاً، فإنهم يفيدون البيئة الاجتماعية المحيطة، فضلاً عما يستفيدونه على المستوى الشخصى والمهنى، إلى جانب بناء الثقة في قدراتهم والاطمئنان إليها، بما يؤثر على عملية التنمية. والقطاع الخاص يتيح الفرص لشحذ المهارات، وعرض المقاربات الإبداعية، وتحقيق الاستقلال المالى.

ولكن الحكومة هى المنوطة بالدور القيادى في تهيئة بيئة مواتية من أجل تحقيق مكاسب اجتماعية لاندماج الشباب. وفي هذا الخصوص، فإن منظور "الإدارة المتجاوبة" يعتبر مفيداً كأداة لإصلاح الأداء الحكومى، وفي تصور دور إيجابى للشباب في عملية الإصلاح. ومن هذا المنطلق، توجد ثلاثة وسائط رئيسية للإصلاح:

- الأول، التحسين الداخلى للقواعد والإجراءات والعمليات الحكومية، حيث يستطيع الشباب أداء دور أكثر أهمية من خلال تنفيذ نظام إدارة الموارد البشرية المستند إلى الكفاءة، وتنفيذ نظام الأجر مقابل الأداء، والاستثمار المكثف في تدريب القدرات البشرية المتاحة.
- الثانى، أنه عن طريق توسيع دور القطاع الخاص، وتمكينه من منافسة الحكومة في توفير السلع والخدمات للمواطنين، وعن طريق إجبار الحكومة على التجاوب مع المنافسة، تتحسن جودة السلع والخدمات. وهنا يمكن للشباب أداء دور مهم من خلال العمل في القطاع الخاص، وإدارة مؤسسات القطاع الخاص التى تقوم بدور المنافس للحكومة، والعوامل المحركة لتحسين الجودة.
- الثالث، أن منظمات المجتمع المدنى ووسائل الإعلام يمكن أن تضغط من أجل إصلاح القطاع الحكومى، بأن تضعه موضع المساءلة، وهنا يمكن للشباب بكل تأكيد أن يقدموا يد العون في عملية متابعة أداء الحكومة من خلال القنوات الإعلامية التقليدية وغير التقليدية.

الوضع الراهن وعلاقته بالقطاع الحكومى

الشباب مثل حالياً في الجهاز الحكومى في مصر

من الناحية العملية، نجد أن الشباب - وهم الفئة التى تنحصر فيها بين سن ١٨ - ٢٩ سنة حسب تعريف تقرير التنمية البشرية لمصر ٢٠١٠ -

جدول ٩-١ عدد العاملين من القيادات العليا في الحكومة المصرية والتوزيع العمري حسب الدرجة الوظيفية في ٢٠٠٨/١/١

الدرجة الحكومية/الفئة العمرية	٤٠-٣٥	٤٥-٤٠	٥٠-٤٥	٥٥-٥٠	٦٠-٥٥	٦٥-٦٠	تاريخ الميلاد غير معلوم	الإجمالي العام للدرجة
الحكومة المركزية								
وكيل أول وزارة	٢	٥	٣٢	١٣٢	٢٥		١٠	٢٠٦
وكيل وزارة	٣	٢٩	١٧٣	٦٨٨	٨٧	١	١٨	٩٩٩
مدير عام	٤٦	٣٣٢	١٢٠٣	١٧١٣	١٢١	٣	٥٩	٣٤٧٧
إجمالي فرعى (١)	٥١	٣٦٦	١٤٠٨	٢٥٣٣	٢٣٣	٤	٨٧	٤٦٨٢
الحكم المحلي								
وكيل أول وزارة		١	٣	٩	١		٧	٢١
وكيل وزارة	٣	٢٦	١٣٧	٣٥٣	٢٦		٧	٥٥٢
مدير عام	٣	٢٧	١٤٠	٣٦٢	٢٧	٠	٧	٥٦٦
إجمالي فرعى (٢)								
الهيئات الخدمية								
وكيل أول وزارة	١	٦	٨	٤٢	١٠		٧	٧٤
وكيل وزارة	١	٣	٥٧	١٤٧	٧	١	٤	٢٢٠
مدير عام	٢٨	١١٢	٣٦٠	٥٦٩	٨٤	٢	٢٦	١١٨١
إجمالي فرعى (٣)	٣٠	١٢١	٤٢٥	٧٥٨	١٠١	٣	٣٧	١٤٧٥
الهيئات الاقتصادية العامة								
وكيل أول وزارة	٢	٥	١٣	٥٧	٦		٣	٨٦
وكيل وزارة	٢	١٢	٩٥	٢٧٨	٢٦		٣	٤١٦
مدير عام	١٤	١٣٥	٤٣٨	٥٤٥	١٧		٤	١١٥٣
إجمالي فرعى (٤)	١٨	١٥٢	٥٤٦	٨٨٠	٤٩	٠	١٠	١٦٥٥
الإجمالي العام (أعداد كل الدرجات)= إجمالي فرعى ((١)+(٢)+(٣)+(٤))	١٠٢	٦٦٦	٢٥١٩	٤٥٣٣	٤١٠	٧	١٤١	٨٣٧٨
الإجمالي العام (العدد حسب الدرجة)								
وكيل أول وزارة	٥	١٧	٥٣	٢٣١	٤١	٠	٢٠	٣٦٧
وكيل وزارة	٦	٤٥	٣٢٨	١١٢٢	١٢١	٢	٣٢	١٦٥٦
مدير عام	٩١	٦٠٥	١٠٣٨	٣١٨٠	٢٤٨	٥	٩٦	٥٢٦٣
النسبة المئوية للتركيز إلى إجمالي كل درجة								
وكيل أول وزارة	١,٣٦	٤,٦٣	١٤,٤٤	٦٢,٩٤	١١,١٧	٠	٥,٤٥	
وكيل وزارة	١,٦٣	٢,٧٢	١٩,٨١	٦٧,٧٥	٧,٣١	-٠,١٢	١,٩٣	
مدير عام	١,٧٣	١١,٥٠	١٩,٧٢	٦٠,٤٢	٤,٧١	-٠,٠٩	١,٨٢	
النسبة المئوية إلى إجمالي الفئات العمرية	١,٢٢	٧,٩٥	٣٠,٠٧	٥٤,١١	٤,٨٩	-٠,٠٨	١,٦٨	

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة مقتطف من: Doha Abdel Hamid and Laila ElBaradei (2009), «Reforming the Pay System for Government Employees in Egypt», Working paper series 151, June 2009, ECES

البيانات الأخرى مأخوذة من الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، التي تظهر إن إجمالي نسبة الشباب في الجهاز الحكومي في الفئة العمرية ما بين ٢٠-٣٥ سنة، يبلغ ١٨,٥٪، ٥١,٣٪ منها ذكور، و٤٨,٧٪ منها إناث (أنظر جدول ٩-٢)

توضح أرقام التعيينات الجديدة في الحكومة خلال السنوات الماضية (جدول ٩-٨) أن العدد الأكبر في التعيينات قد تحقق عام ٢٠٠٢، حتى وصل الإجمالي إلى ١٢٠,٨٣٩ موظفاً جديداً (شكل ٩-٦). ونقدم فيما يلي كافة التعيينات الوظيفية.

لوجدنا أن معظم الشباب يعملون كمساعدى تدريس (٨١,٩٪)، حيث يبلغ عددهم الإجمالي ٨,٣٦٩، يلي ذلك منصب معلم مساعد في الفئة الثانية، ويمثلون ١٠,٣٪ من إجمالي عدد الشباب العاملين طبقاً لكوادر خاصة (أنظر جدول ٩-٧ وشكل ٩-٥).

جدول ٩-٢: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع في الحكومة المصرية (بيانات من عينة مكونة من ٥٥٧ وحدة من إجمالي ٦٧١ وحدة)

النوع/ السن	من ٢٠-٢٥ سنة	من ٢٦-٣٠ سنة	من ٣١-٣٥ سنة	إجمالي مجموعات الشباب من ٢٠-٣٥ سنة	إجمالي اعداد الموظفين	إجمالي النسبة المئوية للشباب
ذكور	١٤,٠٣٣	٨٣,٤٧٥	٢١٨,٤٩٦	٣١٦,٠٠٤	٢,١٥٩,٥٥٠	١٤,٦٠٪
إناث	٢٥,٣٨٩	٩٦,٩٥٣	١٧٧,٦٣٤	٢٩٩,٩٧٦	١,٢٣٤,٧٤٠	٢٤,٢٩٪
الإجمالي	٣٩,٤٢٢	١٨٠,٤٢٨	٣٩٦,١٣٠	٦١٥,٩٨٠	٣,٣٩٤,٢٩٠	١٨,١٥٪
النسبة المئوية	١,١٦٪	٥,٣٢٪	١١,٦٧٪	١٨,١٥٪	١٠٠٪	

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩.

وعلى الرغم من أن حوالي ١٨,٥٪ من موظفي الحكومة في الفئة العمرية ٢٠-٣٥ إلى أن الأغلبية منهم في السن الأكبر لهذه الفئة العمرية. حيث إن قرابة ٦٤,٣٪ منهم في الشريحة العمرية ٣٥-٣١ سنة (انظر الشكل ١-٩)

جدول ٩-٣: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية ٢٠-٣٥ سنة في القطاع الحكومي بمصر في أول يناير ٢٠٠٩.

القطاع الحكومي	عدد الشباب
الجهاز الإداري	٤٤,٣٠٥
الإدارة المحلية	٤٧٢,٦٥٥
الأجهزة الخدمية	٥٠,٥٠٨
الأجهزة الاقتصادية	٤٨,٥١٢
الإجمالي	٦١٥,٩٨٠

شكل ١-٩: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية وحسب النوع في الجهاز الإداري المصري



فإن الترقية في الوظائف المدنية تتركز في الغالب على الأقدمية (القانون ١٩٧٨/٤٧، الفصل ٤)، باستثناء المناصب القيادية، حيث يطبق عليها القانون ١٩٩١/٥، الذي يفسح مجالاً لترقية أكثر العناصر تأهيلاً، وأفضلها أداءً. ومع ذلك فإن الواقع يشهد على أنه حتى عند البت في ترقية القيادات في القطاع الحكومي، فإن معيار الأقدمية هو الذي يسود.

وعلى العموم، فإن الشباب في القطاع الحكومي لا يحصل على فرص كافية في قيادة عملية الإصلاح أو تنفيذها، حيث إن معظمهم يتركز في المستويات الدنيا من السلم الوظيفي. وعلى الرغم من النفقات الحكومية على الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالشباب، فإنه لا يزال هنالك الكثير الذي يتعين فعله، حيث إن العرض لا يفي بالطلب من جانب الشباب من أجل الحصول على خدمات أفضل.

إن الانتقال إلى نظام يركز على الجدارة في التوظيف يمثل تحدياً حيث، يواجه عدة عقبات، منها العوائق الثقافية التي نشاهدها في الممارسات الواسعة للمحسوبية والمحابة، كما أن عدم وجود حكومة قوية، يسفر أيضاً عن تعيينات تناقض تماماً قاعدة الجدارة وذلك لتهدئة فئات المصالح أثناء الدورات الانتخابية، ومن أجل تحقيق مكاسب سياسية.

هل يتيح الجهاز الحكومي فرصاً للشباب من أجل النهوض بهم وتدريبهم؟

- إن ميزانية التدريب متدنية للغاية، ذلك أن متوسط ميزانية التدريب المتاحة للفرد في خدمة الحكومة المصرية، يبلغ ١٠ جنيهات تقريباً في السنة.
- أن تقييم الأداء غير فعال، والمشكلة أنه في كثير من المصالح والإدارات الحكومية، يحصل جميع العاملين تقريباً على درجة ممتاز في التقييم، ويرجع تبرير القيادات للمبالغة في تقييم أداء مرءوسيهيم والمبالغة في درجاتهم، إلى أن العاملين في الحكومة يحصلون على رواتب ضعيفة، ومن ثم لا يجب أن يُجرموا من أية فرصة لزيادة ما يحصلون عليه من رواتب وأجور.
- أن الترقية تتركز على الأقدمية: طبقاً للقانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨،

المجالات المتاحة في القطاع الحكومي للشباب الكفاء

ثمة مجالات محدودة في القطاع الحكومي للشباب الكفاء الممثل أساساً في المكاتب الفنية للوزارات، والأجهزة الحكومية، والهيئات، حيث يتم استخدام الشباب المؤهل على أساس تعاقدى، ويتم دفع رواتب ضخمة لهم بفضل دعم الجهات المانحة الدولية. وهذه المكاتب الفنية التي تمثل نظاماً موازياً للجهاز الإداري التقليدي للحكومة، مسئولة عادة عن

جدول ٩-٤: عدد الشباب في القطاع الحكومي طبقاً لميزانيات الجهاز الإداري، والإدارة المحلية، وأجهزة الخدمات.

الشباب حتى سن ٣٥ سنة في الأول من يناير ٢٠٠٩

القطاع	الأعداد	%
القطاع العام للخدمات العامة	٣٠,٧٥٥	٥,٤
قطاعات الدفاع، والأمن، والعدالة	٨٣	٠,٠
قطاع شئون السلامة العامة والنظام العام	٤,٥٨٢	٠,٨
قطاع الشئون الاقتصادية	٢٤,٣٤٤	٤,٣
قطاع الحماية البيئية	١,٠٧٤	٠,٢
قطاع الإسكان والمرافق العامة	٤,٢٢٠	٠,٧
قطاع الصحة	١٧٠,٧٥٧	٣٠,١
قطاع الشباب، والثقافة، والشئون الدينية	٢٢,٠٣٥	٣,٩
قطاع التعليم	٣٠٣,٣٢٥	٥٣,٥
قطاع الحماية الاجتماعية	٦,٢٩٣	١,١
الإجمالي	٥٦٧,٤٦٨	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

جدول ٩-٥: عدد الشباب في القطاع الحكومي كما ورد في ميزانيات الهيئات الاقتصادية

حتى سن ٣٥ سنة في الأول من يناير ٢٠٠٩

القطاع	الأعداد	%
قطاع الزراعة والري	٣١٠	٠,٦
قطاع الصناعة والبترول والثروة المعدنية	٩٧٠	٢,٠
قطاع الكهرباء والطاقة	١,٠٤٢	٢,١
قطاع النقل والمواصلات والطيران المدني	٣١,١٤٠	٦٤,٢
قطاع التموين والتجارة الداخلية	٧١	٠,١
القطاع المالي والاقتصادي	٧٧	٠,٢
قطاع الإسكان والبناء والمجمعات الجديدة	١,٠١٩	٢,١
قطاع الخدمات الصحية والدينية والقوى العاملة	٨,٨٢٤	١٨,٢
قطاع الثقافة والإعلام	١,٥٧٦	٣,٢
قطاع السياحة	٢	٠,٠
قطاع التأمين والشئون الاجتماعية	٣,٤٨١	٧,٢
الإجمالي	٤٨,٥١٢	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

جدول ٩-٦: عدد الشباب في القطاع الحكومي موزعين طبقاً للدرجات المالية بما في ذلك الكادر العام، والنظم الخاصة

حتى سن ٣٥ سنة في الأول من يناير ٢٠٠٩

الدرجة	الأعداد	%
مدير عام	٩٤٦	٠,٢
الدرجة الأولى	٢,١٨٧	٠,٤
الدرجة الثانية	٢٣,٧٩٥	٣,٩
الدرجة الثالثة	٣٦١,٤١٥	٥٩,٧
الدرجة الرابعة	١٥٤,٠٤٤	٢٥,٤
الدرجة الخامسة	٣٥,٦٥٢	٥,٩
الدرجة السادسة	٢٧,٧٢٥	٤,٦
الإجمالي	٦٠٥,٧٦٤	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

تقديم المشورة في مجال السياسات، ومساعدة الوزراء، أو القيادات الوظيفية العليا. ولقد تم إنشاء المكاتب الفنية في معظم الوزارات خلال العقدين الماضيين. ولما كان تمويل تلك المكاتب يتم من جانب الوكالات المانحة، فإنهم يقومون بتنفيذ نظم أجور مختلفة، ولا يتقيدون بقواعد ولوائح الوظيفة المدنية. والمكاتب الفنية في الجهاز الإداري المصري تفتح مجالات لعدد صغير من الشباب، ولا سيما الذين يتمتعون بمهارات لغوية عالية، ومهارات التعامل مع أجهزة الكمبيوتر. ولم يتحدد الرقم الفعلي للشباب العاملين في المكاتب الفنية للوزارات بمصر، وعلى الرغم من أن متوسط الرقم المطلوب هو أن يتوفر لدى كل وزارة ما بين ٢٠-٣٠ موظفاً كل وزارة من خلال هذا النظام الموازي. ويقتضى الأمر، وضع نظام أكثر شفافية في تدبير تعيين موظفي المكاتب الفنية، وتنفيذ ذلك النظام.

جدول ٩-٧: عدد الشباب في القطاع الحكومي موزعين طبقاً للدرجات المالية الكادر الخاص

حتى سن ٣٥ سنة في الأول من يناير ٢٠٠٩

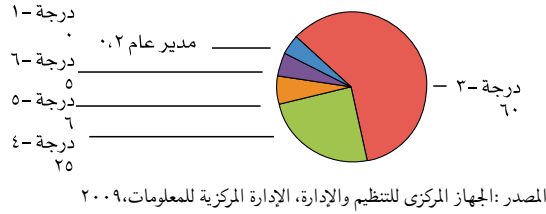
الدرجة	الأعداد	%
استشاري	٥	٠,٠
مساعد استاذ باحث	٢	٠,٠
استاذ مساعد	٧	٠,١
باحث (مدرس)	١٩	٠,٢
باحث أول /أستاذ باحث	٢	٠,٠
مساعد باحث	٢٤٢	٢,٤
باحث/مدرس باحث	١٧	٠,٢
مدرس	٣٩	٠,٤
مدرس مساعد	١,٠٥٣	١٠,٣
باحث مساعد	٢٠١	٢,٠
فني ثالث /مبتدئ تحت الاختبار	٦٣	٠,٦
مساعد باحث /مساعد تدريس	١٩٧	١,٩
مساعد تدريس	٨,٣٦٩	٨١,٩
الإجمالي	١٠,٢١٦	١٠٠

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

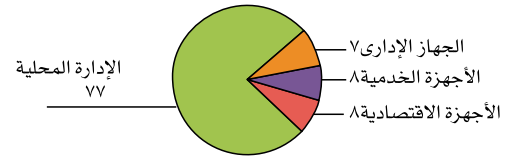
مبادرات إيجابية للشباب من أجل إدارة أفضل جودة

إن عدداً من المبادرات الإيجابية المختارة من جانب الشباب في مصر، تسعى إلى مزيد من المشاركة، وإلى إدارة أفضل جودة في البلاد، على الرغم من العقبات والعوائق القائمة. والغرض من اختيار مبادرات مختلفة هو البرهنة على أن الشباب باستطاعته القيام بدور عناصر التغيير، وأن التغيير ممكن من خلال مختلف الوسائل والأساليب.

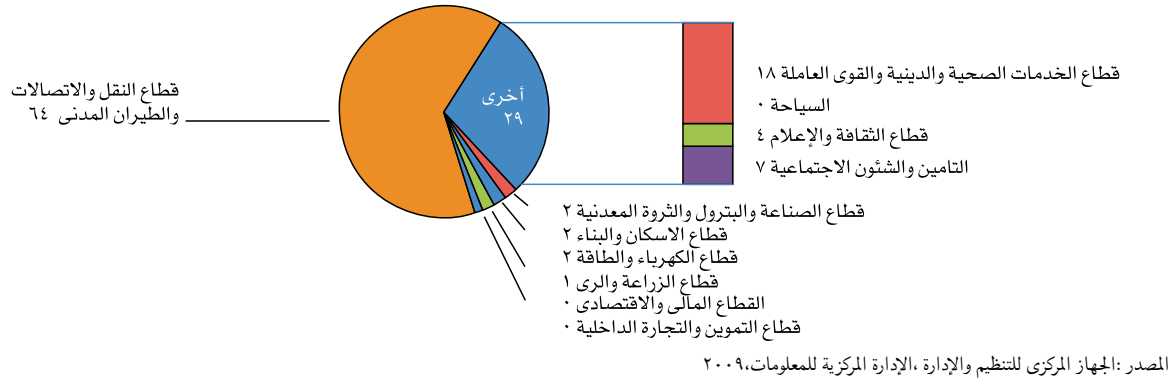
الشكل ٩-٤: التوزيع طبقاً للدرجات المالية (الكادر العام والخاص) (%)



الشكل ٩-٢: توزيع الشباب حسب الفئة العمرية (٢٠-٣٥ سنة) بين مختلف أنواع الأجهزة الحكومية في عام ٢٠٠٩ (%)



الشكل ٩-٣: توزيع الشباب في القطاعات الحكومية على الهيئات الاقتصادية (%)



جدول ٩-٨: عدد الشباب المعينين في القطاع الحكومي في السنوات العشر الأخيرة

الدرجة	الأعداد
شباب عُيِّن في عام ٢٠٠٤	١١٢,٠١٩
شباب عُيِّن في عام ٢٠٠٢	١٢٠,٨٣٩
الخريجون المتميزون المعينون ٢٠٠٢/٢٠٠١	٦,٧٥٠
الخريجون المتميزون المعينون ٢٠٠٠	٤,٩٧٦
الخريجون المتميزون المعينون ١٩٩٨/١٩٩٩	٤,٤٦٥
الإجمالي	٢٤٩,٠٤٩

المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

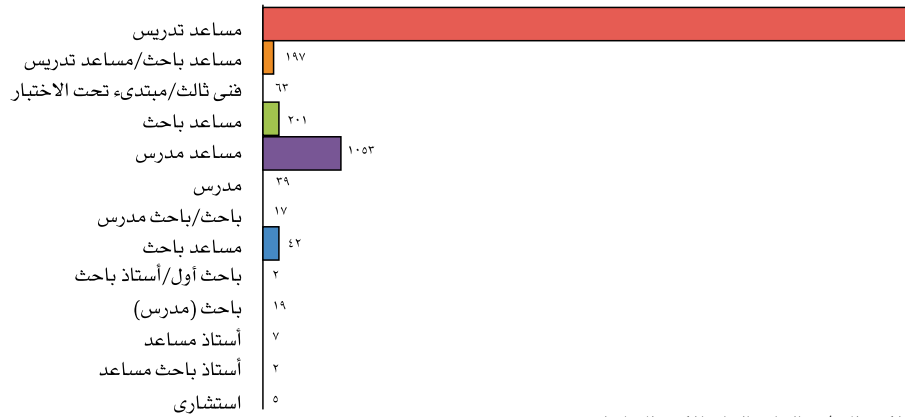
ومع ذلك، فإنه قبيل وقوع الحدث، ثم إلقاء القبض على فئتين صغيرتين وهما توزعان منشورات تنادى بالدعوة إلى الحدث، وفي اليوم المقرر لتلك التظاهرة، جرى انتشار للشرطة كثيف في جميع شوارع القاهرة. ونتيجة لذلك، كانت أنشطة السادس من أبريل ٢٠٠٩ هادئة نسبياً، مع وجود تجمعات متفرقة للمواطنين في عدد من النقابات والجامعات الحكومية. ومن الدروس المهمة المستفادة من حركة السادس من أبريل للشباب، أنه على الرغم من قيام الحكومة بقمع الحركة، إلا أنها لفتت أنظار وسائل الإعلام المحلية والعالمية، ولفتت الأنظار إلى كيفية استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خصوصاً من جانب الشباب، في تنظيم حركات المعارضة السياسية، والتعريض بالأداء "غير المرضي" للحكومات المستبدة.

حركة السادس من أبريل

إن شباب السادس من أبريل يعرفون أنفسهم في موقعهم على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بأنهم: "مجموعة من الشباب المصريين، تلاقوا معاً على حب مصر، والرغبة في الإصلاح... والغالبية الساحقة لا تنتمي إلى أية اتجاهات سياسية.... ونحن واثقون في قدرتنا على التغيير، ومقتنعون بحقنا فيه". وكانت حركة السادس من أبريل قد بدأت بجهود إحدى الشباب وزميل لها في عام ٢٠٠٨، وقد أطلقت الحركة صفحة على الفيس بوك، ودعت إلى احتجاج موحّد ضد الحكومة المصرية. وقد انتشرت "الدعوة" من خلال رسائل الهواتف المحمولة، والمدونات. وفي مدينة المحلة تظاهر عمال الغزل والنسيج في ٦ أبريل سنة ٢٠٠٨، وانضم إليهم مواطنون آخرون من مختلف الحلفيات والانتدات، وقادوا مواجهة كبرى مع قوات الشرطة. وقد توفي ثلاثة أشخاص بعد إطلاق الرصاص عليهم، وجرح أشخاص آخرون كثيرون.

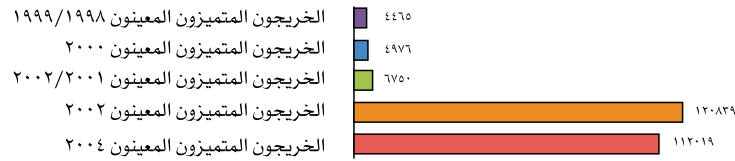
وفي نفس التاريخ في عام ٢٠٠٩، انتشرت "الدعوة" عن طريق الفيس بوك، ومختلف المدونات من أجل تنظيم يوم وطني للغضب، وتقدر بعض المصادر أن ٧٥,٠٠٠ من شباب مصر قد وقّعوا على موقع الفيس بوك، داعين إلى "يوم الغضب"، وتم تقديم عدة طلبات قانونية، منها ألا يقل الحد الأدنى للأجور عن ١٢٠٠ جنيه في الشهر، وتحسين نظم المعاشات، وتقديم خدمات صحية وتعليمية أفضل، ووضع حد لأعمال القمع التي تقوم بها الشرطة. ووضع حد لعمليات التزوير في الانتخابات، ووقف تصدير الغاز الرخيص إلى إسرائيل.

شكل ٩-٥: عدد الشباب في القطاع الحكومي، موزعين طبقاً للدرجات المالية (كادر خاص)



المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

شكل ٩-٦: عدد الشباب المعيّنين في القطاع الحكومي في السنوات العشر الأخيرة



المصدر: الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة، الإدارة المركزية للمعلومات، ٢٠٠٩

ومن حيث المبدأ، لا تولى الحكومة في مصر اهتماماً كبيراً لما ينشره الشباب على مدوناتهم في مصر، على افتراض أن تأثيرها محدود. ولكن ابتداء من عام ٢٠٠٦، عندما بدأت وسائل الإعلام الدولية نشر تقارير عن المدونات المصرية، تغير الموقف، ومنذ ذلك الحين، أصبحت معظم المدونات (ومنها مدونة وائل عباس) هدفاً "للقرصنة" المستمرة من جانب السلطات الحكومية.

ولقد وصفت مجلة الإكونوميست التي تصدر في المملكة المتحدة، أنشطة المدونات في مصر بأنها تطورت تطوراً مثيراً خلال العامين الماضيين، من كونها: "رياضة صالونات ذاتية النزعة إلى عامل أصبح يشكل الأجندة السياسية". ولا يزال أصحاب المدونات يبثون الأخبار مدعومة بالصور، ولقطات الفيديو بشأن عدد من القضايا التي تثير حساسية الحكومة المصرية، مثل التعذيب في أقسام الشرطة، والتحرش بالمرأة في الشارع، وتزوير الانتخابات.

جمعية علشانك يا بلدى

تعني عبارة علشانك يا بلدى "من أجلك يا بلدى" باللغة العربية الفصحى، وتمثل الجمعية قصة نجاح لما يمكن للشباب المصري القيام به من تنظيم فعال من خلال المنظمات غير الحكومية، وما يمكن أن يشكوه من أثر إيجابي على تنمية البلاد وتطورها. وتنصرف رسالة الجمعية إلى تمكين

"حركة شايفينكم"

الترجمة الحرفية لكلمة "شايفينكم" باللغة العربية الدارجة، هي: "نستطيع أن نراكم". وهذا مثال آخر على الحركات السياسية القاعدية في مصر التي تستخدم الانترنت بكثافة من أجل التنسيق والتنظيم بين أنشطتها. والغرض الرئيسى للحركة هو متابعة الانتخابات ورصد ما يدور فيها، عن طريق إرسال مندوبين إلى اللجان الانتخابية، وكبائن الإدلاء بالأصوات، ومراقبة وتوثيق ما يجرى. وكانت الحركة نشطة أثناء انتخابات رئاسة الجمهورية في عام ٢٠٠٥. وكان النداء العام لحركة "شايفينكم" أثناء الانتخابات يتمثل في دعوة الجماهير إلى أن تكون إيجابية وفعالة، وأن تبلغ عن أية انتهاكات للانتخابات، على مواقعها على الانترنت مباشرة، أو عن طريق الهواتف المحمولة.

موقع وائل عباس

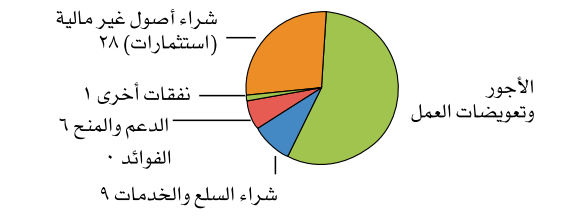
هذه المدونة التي أنشأها شاب يدعى وائل عباس - هي موقع يسجل عليه عباس أفكاره الانتقادية وتعليقاته على الأحداث المختلفة التي تجرى في مصر، ولا سيما ما يجرى في أقسام الشرطة من عمليات تعذيب، كما يقوم عباس أيضاً ببث الصور ولقطات الفيديو باعتبار أن الصورة تغني عن ألف كلمة. يزعم عباس أن مدونته تجتذب قرابة ٣٠,٠٠٠ زائر كل يوم. ونتيجة للقطات التلفزيونية التي صور من خلالها وحشية الشرطة، صدر حكم بالسجن على إثنين من ضباط الشرطة، وهي واقعة نادرة الحدوث.

جدول ٩-٩: المبالغ المخصصة من جانب الحكومة للأنشطة المتعلقة بالشباب بناء على تقديرات وزارة المالية

٢٠١٠/٢٠٠٩	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧/٢٠٠٦	٢٠٠٦/٢٠٠٥	
٦٩٧٩٥٩٨	٥٩٦٥١٠٦	٥٥٠٤١٣٢	٤٩٣٣٨١١	٤٣٧٠٥١٥	الأجور وتعويضات العمل
١١٦٧٠٤٦	١٠٦٤٥٩١	٩٨٩٨٦٠	٩٨٢٨٥٧	٥٨٨٠٩٩	شراء السلع والخدمات
١١٦٦٦	١٧٧١٤	١٩٤٢٧	١٥٩٣٥	١٧٠٧٠	الفوائد
٧٢١٠٠٧	٧٠٨٥٠٠	٦٩٨٤٠٠	٥٤٦٣٤٤	٤٢٦٧٤٣	الدعم والمنح
٥٨٤٣٤	٧٣٣٣٩	٤٣٥٢٠	١٩٧٩٥٩	٢١٧٣	نفقات أخرى
٣٤٣٠٤٠٠	٢٨٩٨٩٠٠	٣٠٤٥٥٠٠	٢٣١٢٦٠٠	١٤٦٨٨٠٠	شراء أصول غير مالية (استثمارات)
١٢٣٦٨١٥١	١٠٧٢٨١٥٠	١٠٣٠٠٨٣٩	٨٩٨٩٥٠٦	٦٨٧٣٤٠٠	إجمالي

المصدر: وزارة المالية، ٢٠٠٩.

الشكل ٨-٩: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠١٠/٢٠٠٩ (%)

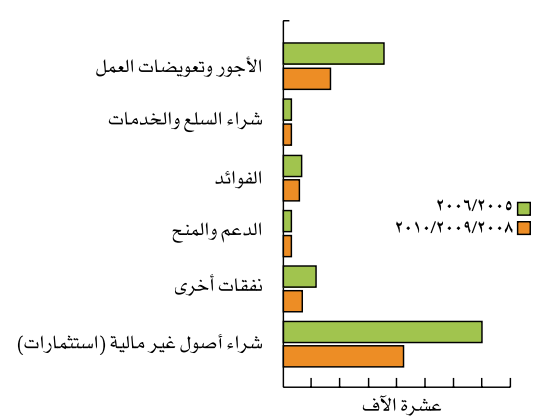


ومؤسس الجمعية ورئيس مجلس إدارتها، واحد من أربعة شباب عرب، حصلوا على جائزة الملك عبد الله الثاني لإبداعات الشباب وإنجازاتهم، وكان قد وقع الاختيار على هؤلاء الأربعة من بين ٥٠٠ متقدم. وشملت الجوائز الأخرى: جائزة ريادة الأعمال الاجتماعية في ماليزيا، وجائزة ريادة الأعمال الاجتماعية في لندن وجائزة الإبداع الاجتماعي التكافلي في العالم العربي، وزمالة الشبكة العالمية للعمل الشبابي في الولايات المتحدة.

توصيات: تعزيز مشاركة الشباب في الإدارة ذات الجودة دور الحكومة

- تنفيذ إدارة الموارد البشرية استناداً على الكفاءة. ويتضمن ذلك التعرف على المهارات، والقدرات، والتوجهات، والخصائص الشخصية التي تميز ذوي الأداء الرفيع، عن ذوي الأداء العادي، واستخدام ذلك التصنيف كأساس للقيام بمهام إدارة الموارد البشرية المختلفة، بما في ذلك: التوظيف، والانتقاء، والتدريب، والتنمية، والمكافآت. وعلى سبيل المثال، فإن التوظيف على أساس الكفاءة، يعني التوظيف في المنظمات العامة بناءً على درجة المفاضلة في التوافق بين الكفاءات المطلوبة من أجل أداء العمل بطريقة ناجحة، وتوفير الكفاءة في المتقدمين للوظيفة. ولم تعد الكفاءة تعني التركيز على الشهادات التعليمية والدرجات العلمية، ولكن العامل المهم هو المهارات التي يتمتع بها العاملون، حيث إنها تمكنهم من إتقان أعمالهم.

الشكل ٧-٩: المبالغ المخصصة للشباب ٢٠٠٦/٢٠٠٥ و ٢٠١٠/٢٠٠٩



الشباب المهمشين والنساء المهمشات، اقتصادياً واجتماعياً. والمهم في الأمر، أنها منظمة مصرية غير حكومية تدار كلية بمعرفة شباب متحمسين يؤمنون بضرورة الإيجابية الفعالة والتميز في تنمية مجتمعاتهم وتطويره.

وكانت الجمعية قد أنشئت في البداية كناد للطلبة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في عام ٢٠٠٢، وكان لها برنامجا وحيداً فقط: يتعلق الأول بمحو الأمية - والثاني بتقديم القروض متناهية الصغر، ولكن الجمعية وسعت من نطاق أنشطتها الآن، وضاعفت من عملائها، ففى عامي ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ثم فتحت فروع جديدة لها في جامعة عين شمس، وجامعة القاهرة، والجامعة الألمانية، والجامعة الفرنسية، وتم توسيع الأنشطة في جميع الجامعات حتى أصبحت تضم ستة برامج أخرى: فصول لتعليم اللغة الإنجليزية، والتنمية البشرية للأطفال والفتيان، والتعبير الفني للأطفال والفتيان، والتدريب المهني، والتوعية الصحية، وتعليم الفتيان في سن المراهقة. وبحلول عام ٢٠٠٥ جرى تسجيل الجمعية كمنظمة رسمية غير حكومية لدى وزارة التضامن الاجتماعي. ولا تزال الجمعية تمد عملياتها حالياً إلى جامعات أخرى من خلال نظام إبداعي للفرانشيز.



التدريب المكثف وبناء القدرات: يجب تخصيص استثمارات أكبر لتدريب الشباب في المؤسسات الحكومية، ويجب منح الشباب الأفضلية عندما تبت الحكومة في تخصيص فرص التدريب. أما في كثير من الحالات في الوقت الراهن، عندما تكون هناك فرص قيمة للتدريب، فإنها تخصص للمديرين من المستويات العليا الذين قد لا يستمرون في أعمالهم الحكومية إلا لسنوات معدودة.

والبديل الأكثر منطقية هو الاستثمار في الشباب وبناء قدراتهم لأنهم الأكثر بقاءً، على الأرجح، لفترة طويلة من الزمن في الجهاز الإداري للحكومة، وذلك بافتراض اتخاذ الإجراءات الاحترازية للحد من إمكانية استنزاف العقول، بعد الاستثمار في التدريب.

إعداد الصف الثاني من المديرين الشباب: من الآليات الممكنة لتحقيق نتائج في الأجل القصير، إعداد الصف الثاني من القيادات في الحكومة، وأن يكون ذلك إجبارياً على صعيد أجهزة الحكومة المركزية والمحلية، التي بموجب تلك الآلية، يمكن التعرف على القيادات الشبابية والنهوض بها، ووضع التقارير عن أدائها المحقق.

استخدام الحكومة الإلكترونية من أجل مكافحة الفساد: يمكن الاستفادة كثيراً من التجربة الهندية في مجال الحكومة الإلكترونية. وفي جميع التطبيقات المختلفة للحكومة الإلكترونية يمكن للشباب أن يلعبوا دوراً مهماً، لأن الأجيال الشابة أكثر قدرة وكفاءة في التعامل مع التكنولوجيا الجديدة.

الفضيحة الإلكترونية: بدأت المفوضية المركزية لليقظة، المسؤولة عن مكافحة الفساد، في بث أخبار كثيرة على مواقعها على الانترنت عن الموظفين المتهمين بالفساد، أو الذين صدرت ضدهم أحكام بالفساد. وكانت مجلة "النيوزويك" قد أشارت إلى تلك التجربة وأطلقت عليها اسم "الفضيحة الإلكترونية". وعلى الرغم

• وهذا الأمر فرصة سانحة لاستبعاد السن كمعيار أساسي للاختيار، ويتيح فرصة أكبر أمام الشباب المؤهل للتقدم لأية وظيفة حكومية قد تناسبهم. ومن جانب آخر، فإن التحول من الدرجة العلمية كأساس للتوظيف من شأنه الضغط على المؤسسات التعليمية في النهاية، لكي تولى اهتماماً أكبر لتطور احتياجات الطلاب، والنظر بعين الاعتبار إلى متطلبات سوق العمل.

ولقد تم استعارة "إدارة الموارد البشرية استناداً على الكفاءة" من القطاع الخاص وتنفيذها في المؤسسات الحكومية، منذ بداية التسعينيات، وثمة أمثلة كثيرة عن التأثير الإيجابي لإدارة الموارد البشرية على أساس الكفاءة، تتجلى في الأداء التنظيمي الشامل في الخدمة المدنية البريطانية، وفي كوريا، كمثالين على دولتين إحداهما متقدمة والأخرى نامية. وفي كوريا، من بداية عقد التسعينيات، قررت الحكومة الكورية التحول من طرق الاختيار على أساس التعليم. إلى طرق الاختيار على أساس المهارات والأداء. ولتفعيل هذا النظام لن يتوقف الاختيار فقط على الطرق القياسية للاختيار، ولكنه سوف يشمل أيضاً على نظام جديد يعرف بـ "بالمقابلة العمياء" (blind interview). وفي تلك المقابلة العمياء، يقوم فريق من القائمين بالمقابلة "Interviewers" يتألفون من موظفين حكوميين، وأكاديميين، بإجراء المقابلة، دون أن تُقدّم إليهم أية معلومات عن من تجري معهم المقابلة، وإنما تُترك لهم فرصة تقييم أدائهم وبناء على قدرتهم على مناقشة موضوع معين يتطلب درجة معينة من الإبداع من أجل حسم ذلك الموضوع.

• تطبيق مبدأ الأجر حسب الأداء، وبموجب هذا المبدأ يتم ربط نسبة معينة كمكافأة خلاف الأجر الأساسي، بأداء الموظف في العمل، ولا ترتبط بالأقدمية وعدد السنوات. وهذا يتيح للشباب الأمل والحافز من أجل تحسين أدائهم.

الذين يتمتعون بالكفاءة المطلوبة، يمكن أن تتاح لهم فرصة التقدم للوظائف المتاحة.

دور الشباب:

- إطلاق صفارة الإنذار: يجب تشجيع الشباب على الإبلاغ عن أى فساد يجرى في المؤسسات الحكومية، بشرط أن تكفل لهم الحكومة حماية كافية.
- استخدام الإنترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنظيم العمل: يستطيع الشباب براءة استخدام الانترنت وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولتنظيم متابعتهم للأداء في القطاع الحكومي. وبعض الإجراءات التي يعرضها المدونون النشطاء في مصر، تعتبر أمثلة على الاستخدام الإيجابي الفعال للانترنت، لوضع الحكومة موضع المساءلة.
- النهوض بالمهارات: ينبغي على الشباب العمل من أجل النهوض بكفاءاتهم والارتقاء بمهاراتهم لتلبية متطلبات سوق العمل، وإدراك أن الاتجاه الجديد في إدارة الموارد البشرية على أساس الكفاءة، يتطلب تحديثاً مستمراً للمهارات- لأن التعلم عملية مستمرة.
- العمل من خلال القطاع الخاص: إن العمل في القطاع الخاص من شأنه إثارة المنافسة مع الخدمات التي تقدمها الحكومة، مثل الخدمات الصحية والتعليمية، كما أن من شأنه رفع مستوى جودة هذه الخدمات.
- الانخراط في الأنشطة التنموية: يمكن للشباب تبني أهداف تنموية أكثر، والانخراط أكثر في العمل التطوعي، من خلال المنظمات غير الحكومية التي تشترك مع الحكومة من أجل تحقيق التنمية المستدامة.

من أن لهذه الطريقة نقائصها حيث إنها تذكر أساء الموظفين حتى عندما يكونون مجرد متهمين بالفساد، وقبل صدور الحكم لهم أو عليهم، إلا أنها أدت إلى زيادة الوعي العام حول ضرورة مكافحة الفساد ومحاربهته.

- مركز "فيجاى وادا vijaywada" للمعلومات الالكترونية (VOICE): وهو مثال على استخدام آلية الكمبيوتر في مراكز الخدمات، على مستوى البلديات، لتقديم الخدمات المتعلقة بإصدار تراخيص البناء، وشهادات الميلاد والوفاة، ومن خلال إقامة أكشاك في المناطق القريبة من السكان، وربط تلك الأكشاك بالمكاتب الأصلية في المجالس البلدية عن طريق شبكة اتصالات واسعة، تم الحد من الفساد، وتقديم الخدمات للمواطنين بطريقة أكثر ملاءمة.
- - تغيير العقد السيكلوجي: لجيل الشباب احتياجاته وتطلعاته المختلفة، فهم يريدون حلولاً مثلى لقضايا العمل/الحياة، وخيارات لأداء العمل تتسم بالمرونة من حيث توقيت ومكان أدائه، ويريدون مزيداً من حرية التصرف وسلطة صنع القرار، وفرصة للسير قدماً في مسارهم المهني بناء على الكفاءة والأداء. ولكي تستطيع الحكومة المصرية اجتذاب الشباب الكفاء إلى العمل في القطاع الحكومي، فإنه يتعين عليها أن تأخذ بعين الاعتبار التغيير في احتياجات الأجيال الجديدة وطموحاتها. ولقد قامت الحكومة مؤخراً بتلبية بعض احتياجات الشباب وطموحاتهم، ومن ذلك مثلاً السماح لهم بالعمل بعض الوقت، وما أعلن عنه مؤخراً من السماح لبعض العاملين بأداء العمل من منازلهم باستخدام وسائل الاتصال الحديثة.
- توظيف الكوادر: يجب أن يكون هناك مزيد من الشفافية بالنسبة لعملية تعيين وتوظيف العاملين، في المكاتب الفنية. والشباب

الهوامش

١. المزيد من التفاصيل بشأن "الإدارة المستجيبة" كأداة للإصلاح أنظر World Bank, 2003
٢. الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٠٩
3. Nahas S, 2006
4. <http://shabab6april.wordpress.com>
5. The Independent Website. "Fraud claims prompt demands for Egyptian election monitors". HYPERLINK "http://license.icopyright.net/user/viewFreeUse.act?fuid" <http://license.icopyright.net/user/viewFreeUse.act?fuid> Accessed on 3 May 2009.
6. misrddigital.blogspot.com
7. Egypt Today. "Wael Abbas: One of Egypt's most vocal bloggers is candid about his past, his present and his hopes for the future". <http://www.egypttoday.com/printerfriendly.aspx?ArticleID=8089> Accessed on 3 May 2009.

8. Alshaneek Ya Balady website. General Background and History. HYPERLINK "<http://www.ayb-sd.org/successful.html>" <http://www.ayb-sd.org/successful.html> Accessed on 7 June 2009.
9. Hughes, 2001
10. Kim, 2000
11. Bhatnagar, 2004

١٢. جريدة الأهرام، ٢٠٠٩.

المراجع

- "6 April Day of Anger – Call from activist for jobs and democratic rights". Website of the Committee for a Workers' International (2009), 24 April. <http://socialistworld.net>
- "Shabab 6 April Youth Movement, About us in English". <http://shabab6april.wordpress.com/shabab-6-april-youth-movement-about-us-in-english> Accessed on 5 May 2009.
- Bhatnagar, Subhash (2004). *E-Government: From Vision to Implementation A Practical Guide with Case Studies*. New Delhi: Sage Publications.
- CAOA (2009). Data from the Central Information Department at the Egyptian Central Agency for Organization and Administration. CAPMAS, 2009
- Committee to Protect Bloggers (2007). <http://committeetoprotectbloggers.org/2007/12/01/wael-abbass-youtube-account-restored/> Accessed on 10 June 2009.
- Horton, Sylvia (2000). "Competency Management in the British Civil Service". *The International Journal of Public Sector Management*, Vol. 13, No. 4, pp. 354-368.
- Hughes, R. Eugene (2001). "Skill or Diploma? The Potential Influence of Skill-based Pay Systems on Sources of Skills Acquisition and Degree Programs". *Work Study*, Vol. 52, Number 4, pp. 179-183.
- Kim, Pan S. (2000). "Human Resource Management Reform In the Korean Civil Service". *Administrative Theory & Praxis*, Vol. 22, No. 2, pp. 326-344.
- Law Number 47 for 1978 Concerning the State Civil Employees. Cairo: Al Amiria Press, Edition 23, 2005.
- Nahas, S. (2006) 'Director of the Egyptian Central Agency for Organisation and Administration', *Public Policy Workshop*, Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, Public Administration Research and Consultation Center, 12 December (in Arabic).
- The Economist* (2007). "Bloggers may be the real opposition", Vol. 383, Issue 8524, p.54, dated 14 April.
- World Bank (2003), *Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy Implementation Update*, Washington, DC: Public Sector Group, Poverty Reduction and Economic Management Network.

الفصل العاشر



الشباب وريادة الأعمال

يشير اصطلاح ريادة الأعمال عند الشباب إلى انخراط شباب مصر في السعى وراء فرص أنشطة الأعمال في السوق، إما من خلال الاشتغال بالأعمال الحرة أو القيام بمشروعات تقوم بتشغيل آخرين. وريادة الأعمال بهذا المعنى هي انعكاس وتعبير عن قدرة الشباب على المخاطرة والبحث عن فرص خارج القنوات التقليدية، والتحدى بروح التفاؤل، والجسارة على ولوج عالم واعد. وبهذا المعنى فإن روح المبادرة لا تنصرف فقط إلى دور القوانين واللوائح والإجراءات، ولكن الأهم من ذلك، أنها تتعلق بوجود الولع بالمخاطرة والثقة في إمكانية تحقيق النجاح بناءً على الجدارة، والجهد، والفتنة.

بين الذكور، بينما تكون أعلى ما يمكن في الحُميس الأدنى من الثروة بين الإناث. والمشاركة في الأنشطة المستقلة، يبدو أنها تنخفض فعلاً بعض الشيء عند المستويات العليا من التعليم، وإن كانت لا توجد علاقة قوية بين الأمرين.

الاتجاهات نحو ريادة الأعمال

وقد سُئل جميع الشباب عمن هو المسؤول، في رأيهم، عن تزويدهم بفرص العمل. فأجاب أكثر من ٨٠٪ منهم أن المسؤولية تقع على عاتق الحكومة أو صانعي السياسات، بينما أجاب ٩٪ فقط بأن المسؤولية هي مسئوليتهم "أنفسهم"، وذكر ٣٪ بأن المسؤولية تقع على "أُسْرهم". إلا أنهم عندما سُئلوا بأنه لو كان لهم الخيار بين العمل بمرتب أو بأجر، أو العمل بشكل مستقل أجاب ٥٣٪ بأنهم يفضلون العمل المستقل، مع تفاوتات طفيفة في هذه النسبة حسب النوع، ومستوى التعليم، والإقامة في الحضر/ الريف، والفئة التي تندرج فيها الأسرة من حيث الثراء. وعندما سُئلوا عن أسباب تفضيلاتهم، أجاب ٦٦٪ من أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل المستقل، بأنها الرغبة في المزيد من الاستقلال، وأجاب ٩٪ بأن السبب يرجع إلى عدم وجود فرص عمل أخرى. ومن بين أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل بأجر أو بمرتب، برر ٦١٪ منهم اختيارهم، بالرغبة في مزيد من الاستقرار، وذكر ٢٦٪ منهم بأن اختيارهم يرجع إلى عدم وجود مسئولية كبيرة.

ولقد سُئل جميع الشباب حول ما إذا كانوا قد فكروا أصلاً، أو حاولوا، القيام بأحد المشروعات الخاصة بهم، أجاب ١٥٪ من جميع الشباب بالإيجاب، بينما أجاب ١٩٪ فقط من الذين أعربوا عن تفضيلهم للعمل المستقل، بأنهم فكروا في مشروع خاص بهم، أو حاولوا القيام بذلك، مقارنة بـ ١٠٪ من أولئك الذين ذكروا أنهم يفضلون العمل بأجر أو بمرتب. بل إنه من المثير للدهشة، أن ٦٥٪ فقط من بين أولئك الذين يمارسون بالفعل أنشطة مستقلة، قد ذكروا أنهم كانوا قد فكروا بالفعل أو حاولوا القيام بمشروعات خاصة، أما البقية، فإنهم على أرجح الأحوال، قد حصلوا على مشاريعهم عن طريق تولى إدارة مشروعات الأسرة. وكما هو متوقع، فإن نسبة الشبان (٢٣٪) الذين فكروا أو حاولوا القيام بمشروعات خاصة كانت أكثر من نسبة الشابات (٨٪)، ولكن المدهش، أن النسبة بين الشبان الذين نجحوا بالفعل في القيام بمشروعات (٧،٨٪) تزيد زيادة طفيفة عن نسبة الشابات اللاتي نجحن في القيام بالمشروعات (٧،١٪). ومن الناحية الفعلية، نجد أن الشابات - من بين الشباب المشغلين - اللاتي فكرن في القيام بمشروعات خاصة، كن ضعف الشبان، الأمر الذي يوحي بعدم وجود عقبات تذكر أمام الشابات للقيام بمشروعات مستقلة، بل إن تلك العقبات أقل من

لقد تحسنت البيئة القانونية لتعاملات قطاع الأعمال في مصر، ومن ثم روح ريادة الأعمال، تحسناً ملحوظاً، حيث شهدت مصر، خلال السنوات القليلة الماضية، تحسناً ملحوظاً في المناخ القانوني والإجرائي الخاص بممارسة نشاط الأعمال. وابتداءً من النصف الثاني لعام ٢٠٠٤ (مع تعيين حكومة جديدة)، بُذلت جهود متسقة لتحسين المناخ العام لممارسة نشاط الأعمال على عدد من الجبهات، وخصوصاً بعد ما طرأ على الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة (والمعروفة اختصاراً باسم جافي GAFI) من إصلاحات جديدة، وكانت تلك الإصلاحات المنفذة تستهدف خلق بيئة إيجابية مواتية للأعمال، تعالج المعوقات الكبرى أمام الاستثمار، وتبسط الإجراءات المطلوبة لتيسير عملية دخول الأسواق.

شروع روح ريادة الأعمال بين الشباب في مصر

وعلى الرغم من ذلك، فإن روح ريادة الأعمال ليست شائعة على نطاق واسع بين الشباب في مصر. فطبقاً لأرقام مسح النشء والشباب في مصر SYPE، نجد أن ١٪ فقط من الشباب فيما بين سن ١٥-٢٠ سنة إما أنهم أصحاب أعمال، أو أنهم يعملون لحساب أنفسهم. وعلى الرغم من أن نسبة الاشتغال بالأنشطة المستقلة بين الشابات أقل بدرجة ملحوظة منه بين الشبان (٣،٠٪ مقابل ١،٩٪) فإن الفرق يرجع كليةً إلى اختلاف نسبة المشاركة بينهما في الوظائف، فمن بين الشباب العاملين، نجد نسبة مساوية من الشباب والشابات إما أصحاب أعمال أو يعملون لحساب أنفسهم (٣،٦٪)، وكما هو متوقع، تتزايد نسبة أصحاب المشروعات باضطراد مع السن بين السكان عموماً، وبين المشغلين أيضاً. وترتفع نسبة الشباب من أصحاب المشروعات من أدنى المستويات عند سن ١٥ - ١٨ سنة إلى ما يزيد على ٤٪ عندما يكونون في نهاية العشرينيات من العمر أيضاً، وتصل أعلى نسبة لدى الشابات عند نهاية العشرينات أيضاً، ولكنها مازالت أقل من ١٪ لكل الشابات في تلك السن عموماً ونحو ٠،٥٪ من كل المشغلين.

إن شيوخ ظاهرة العاملين المستقلين سواء بين السكان أو بين المشغلين، هي أعلى ما تكون في الأحياء الحضرية الفقيرة. يليها المناطق الريفية ثم المناطق الحضرية غير الفقيرة ومن الواضح أنه من السهولة بمكان قيام الشخص بإقامة نشاط خاص في المناطق العشوائية، أو في القرى، منه في المناطق الحضرية الأكثر تخطيطاً وتنظيماً. ويلاحظ أيضاً أن شيوخ الأنشطة المستقلة، أعلى ما يكون في شرائح الثروة الوسطى، حيث نجد أن ظاهرة الأنشطة المستقلة لدى الأسر التي تنتمي إلى حُميس الثروة الأوسط، إلا أن ذلك يختلف تبعاً للنوع، حيث نجد أن شيوخ ظاهرة الأنشطة المستقلة أعلى ما يكون عند شريحة الثروة الوسطى

إطار ١٠-١: الكيانات المنخرطة في عملية الاستثمار في مصر:

إن الإطار الحالي للاستثمار في مصر - الذي يعكس اتجاهها لتيسير الاستثمار - يضم عدة أطراف فاعلة، كل طرف منها له دوره المحدد ووظيفته. ولا يقتصر دور أى كيان على احتياجات استثمارية محددة، باستثناء عدد محدد من الكيانات التي تركز على أحجام معينة من الاستثمارات، مثل "الصندوق الاجتماعي للتنمية"، و"وحدة المشروعات الصغيرة والمتوسطة" بوزارة التجارة والصناعة.

واللاعب الرئيسي في تلك المنظومة هو: الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI. وباعتبارها الهيئة الوحيدة المسؤولة عن الاستثمار، فقد وسعت دورها في اتجاه الترويج للاستثمار وتيسيره، بالإضافة إلى ما تضطلع به من أدوار تقليدية في مجال التنظيم والإشراف. وقد أكد الدور الجديد على موضوعين رئيسيين:

- الأول، برنامج تيسير الإجراءات، الذي أسفر عن اختصار الوقت والجهد والتكلفة، للقيام بالمشروعات من خلال نظام "النافذة الواحدة".
- الثاني، مفهوم تيسير الاستثمار، حيث أصبحت الهيئة GAFI هي المنسق بين المستثمر والهيئات الحكومية المعنية الأخرى. ويتكامل مع دور هيئة الاستثمار، الدور الذي تقوم به هيئة التنمية الصناعية (IDA) الذي ينصرف إلى مسؤوليتها عن استراتيجية الصناعة في مصر، وقد انطلقت في مجال الترويج للمناطق الصناعية. وباعتبارها المالكة الوحيدة للأراضي الصناعية الجديدة، فقد قامت هيئة التنمية الصناعية بوضع خريطة قومية للصناعة تعكس سياساتها الصناعية، وتضع القواعد لعملية تخصيص الأراضي، وتعتبر هذه الهيئة مسؤولة عن التنسيق مع الجهات المعنية لضمان عرض الأراضي الصناعية على المستثمرين مزودة بالبنية الأساسية الملائمة. وبينما تتعامل هيئة الاستثمار GAFI وهيئة التنمية الصناعية IDA، مع المستثمرين بغض النظر عن حجم مشروعاتهم، فإن الصندوق الاجتماعي للتنمية SFD يتعامل أساساً مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة (SMEs).

ويضطلع مركز تحديث الصناعة (IMC) بدور مختلف، حيث يقوم بتقديم المساعدات الفنية المطلوبة لتطوير وتحديث الصناعات القائمة تمشياً مع السياسات الحكومية القومية للتصنيع. ويقدم المركز الدعم المالي مصحوباً بالمساعدات الفنية للحفاظ على المستوى المطلوب للأداء بشكل يسمح للشركات بالمنافسة في المحيط العالمي. ويحظى تدريب الموارد البشرية بدعم المركز (IMC)، حيث تعمل الصناعات الجديدة أو القائمة، على إجراء هذا التدريب بغرض توفير قوة عمل ملائمة والحفاظ عليها، بحيث تكون قوة العمل هذه مهياً وقادرة على التقدم بالصناعة إلى الأمام. ومن الكيانات التي يمكن أن تكون جزءاً من منظومة الاستثمار هذه: مكاتب الاستثمار في المحافظات في جميع أنحاء مصر، التي يمكن أن تكون بمثابة نافذة لاستثمارات المشروعات متناهية الصغر، والصغيرة، والمتوسطة، في مناطق لا تغطيها الهيئتان المذكورتان أعلاه. وفي واقع الأمر، فإن دور تلك المكاتب محدود للغاية مع كل ذلك، بل إنها في حاجة إلى مراجعة استراتيجية جادة.

المصدر: زياد بهاء الدين، ورقة خلفية، تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

يدل على أن ارتفاع معدلات الأنشطة المستقلة، التي لاحظناها من قبل بالنسبة للشابات الفقيرات للغاية، هي نتيجة لعدم وجود فرص عمل أخرى أمامهن، أكثر مما هي نتيجة لاستراتيجية مدروسة للقيام بنشاط خاص. والغالب أن كثيراً من الشابات الفقيرات اللاتي نراهن في الأنشطة المستقلة ينخرطن ببساطة في الأنشطة الهامشية التي تتعلق بأدوراهن التقليدية، مثل تربية الدواجن، وتربية الحيوانات، وبيع ناتج تلك التربية.

إن تماشي رغبة الشباب في القيام بمشروعات خاصة مع مستوى الثراء أمر لا يثير الدهشة، ولكن المثير للدهشة حقاً، هو تدنى الرغبة عند المستوى الأعلى لتوزيع الثروة. والتفسير الذي يحظى بقبول أكبر، في هذا الشأن، هو أن الشباب في قمة توزيع الثروة، تتوفر أمامهم، على الأرجح، خيارات كثيرة للعمل بمرتبات أو أجور مجزية، مما يجعل المخاطر وعدم اليقين اللذين تنطوي عليها المبادرات الخاصة، أقل جاذبية.

العقبات التي يواجهونها للحصول على فرصة عمل نظير أجر أو مرتب. ويدعم هذا التفسير، أن نسبة الشابات - وهي أكبر من نسبة الشباب - اللاتي قمن بمشروعات خاصة، ذكرن أن دافعهن الأساسي لذلك، يرجع إلى عدم قدرتهن على العثور على عمل مدفوع الأجر (٤١٪) للإناث مقابل ٣٥٪ للذكور).

إن النسبة التي فكرت في القيام بمشروعات خاصة ترتفع في البداية مع ارتفاع شريحة الثروة - شأنها شأن شيوخ الأنشطة المستقلة التي تصل إلى ذروتها عند الخميس الثالث من الثروة - وتصل تلك النسبة إلى ذروتها عند الخميس الرابع من الثروة، ثم تأخذ بعد ذلك في الانخفاض. ومع هذا، فإن النمط النوعي هو أكثر تماثلاً الآن مما كان عليه في الانتشار الفعلي للأنشطة المستقلة، وبالمثل، فإن نسبة الذين ينفذون خططهم بالفعل وقيموهم مشروعاتهم تصل إلى الذروة مع الخميس الثالث من الثروة، ولكن، مرة أخرى، مع عدم وجود فوارق بين الجنسين. وهذا

جدول ١٠-١: ترتيب مصر فيما يتعلق بتيسير ممارسة نشاط الأعمال كما جاء في التقرير

الترتيب	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	المؤشر
١٠٦	١١٤	١٢٦	١٦٥	الترتيب العام
٢٤	٤١	٥٥	١٢٦	١ بدء المشروعات
١٥٦	١٦٥	١٦٣	١٦٩	٢ التعامل مع تراخيص البناء
١٢٠	١٠٧	١٠٨	١١٤	٣ استخدام العقالة
٨٧	٨٥	١٠١	١٤١	٤ تسجيل الملكية
٧١	٨٤	١١٥	١٥٩	٥ الحصول على الائتمان
٧٣	٧٠	٨٣	١١٨	٦ حماية المستثمرين
١٤٠	١٤٤	١٥٠	١٤٤	٧ دفع الضرائب
٢٩	٢٤	٢٦	٨٣	٨ التجارة عبر الحدود
١٤٨	١٥١	١٤٥	١٥٧	٩ تنفيذ العقود
١٣٢	١٢٨	١٢٥	١٢٠	١٠ تصفية الأعمال

المصدر: البنك الدولي: تقرير ممارسة نشاط الأعمال (إصدارات مختلفة)

بهم، تلقى ٤٪ فقط منهم تمويلًا من مؤسسات رسمية، وأقل من الخمس تلقوا مساعدات من نوع آخر تتعلق بدعم تنمية أعمالهم.

إن ترتيب مصر - كما هي عليه الآن - من حيث مناخ الأعمال، قد تحسن كثيرًا على الصعيد الدولي. ومن حيث ترتيب مصر وفقًا لـ "تقرير ممارسة نشاط الأعمال لعام ٢٠١٠" للبنك الدولي، تشغل مصر المرتبة ١٠٦ من بين ١٨٣ دولة، بعد أن كان ترتيبها ١٦٥ وفقًا لتقرير ٢٠٠٧. وكما يتبين لنا من الجدول ١٠-١ فقد حدث تحسن ملحوظ في مجال بدء المشروعات، وتسجيل الملكية، وحماية المستثمر، والتجارة عبر الحدود، وكانت مصر على قمة الدول القائمة بالإصلاح، وفقًا لتقرير ٢٠٠٨، ونجحت في الحفاظ على موقعها من بين أكبر عشر دول حققت إصلاحات، كما جاء في التقريرين التاليين.

المعوقات والعقبات الأساسية

على الرغم من التحسن في مناخ الأعمال، إلا أنه مازال هناك عدد من المعوقات الأساسية التي تكتنف مناخ الاستثمار بصفة عامة، ويصدق ذلك بصفة خاصة على المشروعات الصغيرة التي غالبًا ما يفضلها الشباب أكثر من غيرها.

ومفهوم رعاية جهود ريادة الأعمال عند الشباب، لم يتأصل بعد بشكل جيد في الاستراتيجيات الحكومية، وكان قد نوقش موضوع ضالة مشاركة الشباب في بيئة الأعمال، في "المسح العالمى لمتابعة ريادة الأعمال" والمعروف باسم جيم GEM، حيث لوحظ أن المجموعات الأكبر سنًا (٤٥-٥٤ سنة) كانت مشاركتهم أعلى كأصحاب مشروعات ذوى أقدام راسخة في هذا المجال، وإن مجموعات الشباب الأصغر سنًا كانت مشاركتهم عالية في المراحل الأولى لإنشاء المشروعات، كرواد

ونجد أن أولئك الموجودين على قمة توزيع الثروة، والذين يصبحون أصحاب مشروعات بالفعل، إنما يتحقق لهم ذلك على الأرجح، عندما يقومون بإدارة مشروعات العائلة، بدلاً من البدء بمشروعات جديدة خاصة بهم.

وقليل جدًا من الشباب الذين بدأوا مشروعاتهم الخاصة، هم الذين حصلوا على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية، أو الجهات التي تقدم القروض متناهية الصغر. وقد ذكر ٦٪ من هؤلاء الشباب أنهم لم يحتاجوا إلى أى تمويل. ومن بين أولئك الذين احتاجوا إلى تمويل، استخدم أقل من النصف بقليل مدخراتهم الخاصة، واستخدم ربعهم مدخرات لأفراد الأسرة، وأكثر قليلًا من الخمس حصلوا على قروض من الأسر أو من الأصدقاء. وذكر أقل من ٤٪ أنهم لم يتلقوا أى تمويل من أى مؤسسة رسمية مثل الوكالات الحكومية، أو الصندوق الاجتماعي للتنمية، أو أى منظمة أخرى غير حكومية.

إن الغياب النسبي للمصادر الرسمية للتمويل، على أرض الواقع، لا يرجع إلى ضعف الطلب من جانب الشباب أصحاب المشروعات. وكان غياب التمويل هو إحدى العقبات التي واجهت الشباب من أصحاب المشروعات عند إدارة مشروعاتهم، حيث وضعها حوالى ثلث أصحاب المشروعات على رأس القائمة، أما العقبتان الثانية والثالثة، واللذان ورد ذكرهما كثيرًا، فتتصرفان إلى غياب خدمات التسويق، والمعلومات المتعلقة بالأعمال التجارية. وتجدر ملاحظة أنه قد طُلب إلى المبعوثين اختيار أهم عقبتين من بين إحدى عشرة عقبة وردت في قائمة واحدة، منها: عدم وجود تدريب على الأعمال أو المهارات، والنصح والمشورة، والخدمات القانونية، والوصول إلى التكنولوجيا، ودعم تنمية المنتجات.

وإلى جانب محدودية الوصول إلى المصادر الرسمية للتمويل، فإن الشباب أصحاب المشروعات نادراً ما يحصلون على أى نوع من الدعم، من أية مؤسسات رسمية لتنمية أعمالهم. وقد أفاد ٢٠٪ فقط من أصحاب المشروعات من الشباب، أنهم تلقوا مساعدات أو حصلوا على معلومات في مجالات إدارة المشروعات وتنمية المهارات الفنية التي تتطلبها مشروعاتهم. ومن بين هؤلاء الشباب، حصل ثلثاهم على مساعدات من المنظمات غير الحكومية، وأقل من الخمس من وكالات حكومية. ومن ثم، فإنه على الرغم من أهمية الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لتدعيم المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر بقروض، ودعم لتنمية أعمالهم، فإن هذا التحليل يشير إلى استفادة عدد محدود فقط من الشباب أصحاب المشروعات من تلك البرامج. ومن بين ٣٪ من الشباب أصحاب الخبرات السابقة في العمل، الذين استطاعوا القيام بمشروعات خاصة



تبدو أشبه بدولة متقدمة، وليس مجرد دولة ذات اقتصاد يعتمد على عوامل الإنتاج.

وقد استقصى عدد من المسوح، الاختناقات الرئيسية الموجودة في بيئة الاستثمار، وبدأ يظهر نوع من التوافق في الآراء بصورة تدريجية، على الرغم من اختلافات وزنها، واختلافات المجالات التي أكدت عليها. وطبقاً لنتائج المسح الذي أجراه البنك الدولي عام ٢٠٠٦، بغية تقييم مناخ الاستثمار في مصر، كانت العقبات الرئيسية تتمثل في: عدم استقرار الاقتصاد الكلي، والممارسات العشوائية، والمنافسة غير المشروعة، والفساد، وعدم اليقين بالنسبة للسياسات التنظيمية، ومعدلات الضريبة، وتكلفة التمويل، وإدارة الضرائب، وعدم توفر العمالة الماهرة والمتعلمة تعليمًا جيدًا، وقوانين العمل. أما الحصول على الأراضي، والتراخيص، والتصاريح، والنقل، والمياه، والكهرباء، والاتصالات فقد جاءت في ذيل قائمة الأولويات بالنسبة للشركات موضوع البحث. ومع ذلك فإن هذا يختلف مع وجهة نظر المستثمرين، كما ورد في تقرير صدر مؤخرًا عن مجلس أمناء الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI، تحت عنوان: "نحو توزيع عادل لعوائد الاستثمار"، وقد خلص التقرير إلى القائمة التالية من المعوقات: غياب الدعم الحكومي، وارتفاع أسعار الفائدة، وعدم استقرار أسعار مستلزمات الإنتاج، والتمويل، والفساد، وعدم توفر العمالة الماهرة. وقد جاء في ذيل الأولويات: ندرة مستلزمات الإنتاج، والتخطيط الفاشل، وارتفاع أجور العمالة، والقصور في قنوات التوزيع، والقصور في الطلب.

إن وجود بعض الاختلاف في إجابات المستثمرين أمر عادي يعكس اختلاف المناهج التي شملها المسح، ويعكس كذلك النهج العام. أما

أعمال ناشئين. ومازال المعدل المرتفع للاشتراك في المراحل الأولى لأنشطة المبادرات الخاصة أقل من المتوسط للاقتصادات التي تعتمد على عوامل الإنتاج، حيث نجد أن المتوسط أعلى قليلاً من ١٥٪ للفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة، ١١,٦٪ للفئة العمرية ٣٥-٤٤ سنة.

وعلى أي حال، فإن الصورة العامة توضح أن مصر أفضل كثيرًا في أدائها من غالبية الدول في "المسح العالمي لمتابعة ريادة الأعمال" GEM. ومن حيث الترتيب العام، تحتل مصر المرتبة الحادية عشرة من بين ٤٣ دولة، إذ نجد أن ٢٠,٢٪ من السكان في سن العمل (١٨-٦٤) يشتركون في أنشطة المشروعات، وأن ١٣,١٪ من هذا الرقم عبارة عن أصحاب مشروعات في المرحلة الأولى (٧,٩٪)، و٥,٥٪ في أنشطة ناشئة، ثم أصحاب مشروعات جدد، على التوالي)، أما النسبة الباقية وهي ٨٪ فهم أصحاب مشروعات راسخون، يزيد عمر مشروعاتهم عن ٤٢ شهرًا. وبالنسبة لجميع الدول في "المسح العالمي لمتابعة ريادة الأعمال" GEM، لوحظ أن الفئة العمرية ٢٥-٣٤ سنة كانت تمثل أعلى نسبة في أنشطة المشروعات في مراحلها المبكرة (بغض النظر عن نوع الاقتصاد)، وكانت الفئة التالية الأعلى من حيث معدل المشاركة، في مصر، هي الفئة العمرية ١٨-٢٤ سنة، وهذا أمر ليس مألوفًا في جميع البلدان الأخرى. وعلى هذا فإن جيل الشباب في مصر، يعطيها ميزة قوية من حيث ريادة الأعمال في المشروعات الخاصة. وعلاوة على ذلك، فإن ٦٢٪ من أصحاب المشروعات في مراحلها الأولى، في مصر، تتراوح أعمارهم ما بين ١٨-٣٥ سنة، بينما نجد أن ٥٣٪ فقط من السكان البالغين يندرجون ضمن تلك الفئة. وأخيرًا، فإن كون ٨١٪ من المصريين، قد افادوا بأن دوافعهم وراء البدء بأنشطة مشروعات خاصة، كانت تتعلق بـ"الفرصة" أكثر منها بـ"الضرورة"، ما يجعل مصر

إطار ٢-١٠: كندا وطريق الفرصة الثانية: نموذج للمحاكاة

إن برنامج الفرصة الثانية لـ: "مركز تعليم تنمية ريادة الأعمال" (CEED) يساعد الشباب الخارجين على القانون على أن يصبحوا مواطنين منتجين، عن طريق الاستفادة من نشاط ريادة الأعمال كأداة للتعليم. وفي غضون السنوات العشر من بدء البرنامج، استفاد أكثر من ١٠٠ شاب من تطوير المهارات والقدرات اللازمة لكي يصبحوا شبابًا منتجين، وأعضاء مشاركين ونافعين في المجتمع. وهذا البرنامج فريد من نوعه من حيث إدراكه أن الشباب الخارجين على القانون، غالبًا ما يتمتعون بقدرات على القيام بالمشروعات، ولكن يساء توجيهها. وتكمن مواطن قوة البرنامج في إدماج عملية الإرشاد والتوجيه كجزء من استراتيجية البرنامج للتنمية، والأخذ بأسباب الكفاءة الاجتماعية ومهارات الحياة، والتأكيد على قيمة التعلم من خلال التجربة. ويعمل القائمون على "برنامج الفرصة الثانية" مع المشاركين، على أساس فردي، لتوجيههم وإرشادهم من خلال عملية النمو الشخصي والمهني، التي أسفرت عن برنامج يشهد انخفاض المعدلات السنوية للارتداد إلى الجريمة بين المشاركين السابقين.

العامل الحاسم في نجاح البرنامج:

يعتمد نجاح البرنامج على انخراط المشاركين في تنمية للمشروعات المجتمعية، وتحديد الأهداف الشخصية، والعمل على بناء المهارات في مجال تنمية الأنشطة بحيث تساهم مساهمة إيجابية في شئون المجتمع وتشهد عودتهم إليه. ويتم تشجيع كل شاب على استخدام مهاراته ومواهبه ابتغاء تحسين أسلوب الحياة في تحقيق الذات. إن الالتحاق بهذا البرنامج يتيح للشباب "فرصة ثانية" ثمينة لتحويل مجرى حياتهم، والعمل على تحقيق أهدافهم، ويجري تنفيذ جميع الأنشطة المنوه عنها أعلاه، باستخدام نموذج تخطيط الأعمال. وفي النهاية، فإن برنامج "الفرصة الثانية" يعلم المشاركين "أعمال الحياة" – ويعلمهم كيف يديرون حياتهم كما يديرون مشروعات ناجحة. وعندما ينتهي خريجو البرنامج منه، يكونون قد تزودوا بمهارات قيادية عالية، فضلاً عن مهارات الحياة التي لا غنى عنها لتنميتهم الشخصية، وغرس عقلية ريادة الأعمال فيهم، وهي مسألة حيوية لكي يكونوا أعضاء ناجحين منخرطين في شئون المجتمع، بل وأصحاب مشروعات صغيرة في بعض الحالات. ويلتحق كثير من الخريجين الناجحين، ببرامج ما بعد الثانوية، ويجدون فرص العمل، ويبدأون في بناء وتطوير مجموعة المهارات الواسعة التي اكتسبوها لإضافتها إلى رصيدهم من المهارات.

تقييم البرنامج:

في صيف عام ٢٠٠٩، كلف "مركز تعليم وتنمية ريادة الأعمال" CEED الدكتور/ ستيفن شنيدر بمراجعة البرنامج، وهو أستاذ علم الاجتماع والإجرام بجامعة سانت ميري في هاليفاكس، بمقاطعة نوفاسكوشيا في كندا. وقد أبرزت تلك المراجعة مواطن القوة والنجاح في البرنامج، وخرجت بعده توصيات بشأن تلبية احتياجات المشاركين في البرنامج بصورة أفضل. وجاءت توصيات تلك المراجعة في حينه تمامًا بالنظر إلى التوسعات الأخيرة في البرنامج وامتداده إلى مراكز إضافية في المقاطعات (كان البرنامج يمارس نشاطه في السابق من مكاتبه في هاليفاكس، نونافاسكوشيا).

وقد تعرّف التقرير على بعض مواطن القوة ومنها: قيمة إدراج عنصر الإرشاد والتوجيه كجزء من استراتيجية تنمية البرنامج، ودور المركز في إقامة شبكات لدعم المشاركين، والطبيعة الفردية المستقلة للمشاركين (التعرف الذاتي على الأهداف، مجموعة المهارات، والخبرات الشخصية المكتسبة مع سير العمل في البرنامج)، وفعالية العمل على تنمية الكفاءة الاجتماعية، وتنمية مهارات الشباب المعرضين للخطر، والطبيعة المتنوعة الشاملة والتجريبية للبرنامج، وبيئة التعلم.

ونتيجة للتقرير، سوف يقوم المركز بإدراج بعض التغييرات على البرنامج، ومنها:

- إدراج البحوث بصفة مستمرة لكي يكون محتوى البرنامج مواكبًا للتطور.
- تقييم المشاركين بشكل أكثر عمقًا قبل بدء البرنامج.
- استئجار نجاح النهج الفردي الذي يتبعه البرنامج.
- العمل على زيادة دعم المشاركين عند استكمال البرنامج بنجاح.
- إقامة تجمع رسمي للموجهين والمرشدين، بحيث يتسنى للمشاركين التوصل إلى موجهيهم بسهولة.
- إضفاء الطابع الرسمي على نظام تقييم البرنامج.

ولمزيد من المعلومات، يرجى الرجوع إلى موقع المركز على شبكة المعلومات الدولية: <http://www.ceed.ca>

جدول ١٠-٢: أنشطة الفرانشيز حسب القطاع

القطاع	عدد النظم	النسبة المئوية من الإجمالي
قطع غيار السيارات والخدمات	٥	١,٣٧
خدمات المكاتب والخدمات المنزلية	١	٠,٢٧
خدمات فيما بين مشروعات الأعمال	١	٠,٢٧
مبيعات السيارات	٢	٠,٥٥
التعليم والتدريب	١٢	٣,٣٠
التسليّة والترفيه	١١	٣,٠٢
تصنيف الشعر والتجميل	٦	١,٦٥
تجارة المنتجات البترولية بالتجزئة	٩	٢,٤٧
خدمات الطباعة والتصوير	٢	٠,٥٥
خدمات العقارات	١	٠,٢٧
تجارة التجزئة	١٧٨	٤٨,٩٠
المستشفيات	٢	٠,٥٥
الخدمات الطبية والصيدلانية	١٦	٤,٤٠
الأغذية	٨٢	٢٢,٥٣
أخرى	٣٦	٩,٨٩
الإجمالي	٣٦٤	١٠٠

المصدر: البنك الدولي: تقرير ممارسة نشاط الأعمال (إصدارات مختلفة)

مشكلة حقيقية، وقد أوضح حوالي ٧٠٪ من العينة موضوع البحث، أن البيروقراطية الحكومية عقبة حقيقية، بينما رأى ٣٠٪ فقط أن المسألة سهلة من حيث الأعمال الورقية والتراخيص اللازمة للبدء في إقامة المشروع. والبيروقراطية مثبط شديد للشباب الذين يريدون إقامة المشاريع، ويمكن أن تشكل عبئاً لا يحتمل على مشروعاتهم الجديدة. وعلى الجانب الآخر، فإن تقرير GEM، الذي أشرنا إليه سلفاً، يشير إلى عوائق وعقبات أخرى تعترض الاستثمار، وهي على النحو التالي: الافتقار إلى الدعم المالي، وقصور السياسات الحكومية، وعدم وجود البرامج الحكومية التي تساعد أصحاب المشروعات، ومشكلات التعليم والتدريب، وعدم نقل البحوث والتطوير، وضعف في البنية الأساسية للخدمات التجارية والمهنية الأعراف الاجتماعية والثقافية.

وعلى العموم، فإن العقبات التي يواجهها الشباب تشمل على ما يلي: قصور الوعي، وعدم توفر التدريب اللازم المطلوب لبدء القيام بالمشروعات والحفاظ عليها، وكذلك قصور الدعم الحكومي، وغياب الاهتمام اللازم باحتياجات هذه الفئة من أصحاب المشروعات. ومفهوم ريادة الأعمال بين من الشباب ليس معروفاً معرفة كاملة في الثقافة المصرية، ولا يزال المفهوم السائد هو مفهوم توظيف الشباب، ولم ترسخ بعد أساليب التوعية بأهمية ريادة الأعمال لدى الشباب التي تعززها آليات فعالة. ومن الأمور الأخرى التي تثير القلق أيضاً عدم قيام الحكومة بتوجيه الشباب، أو توفير الفرص لهم، ولا يقل عن ذلك أهمية، مسألة الوصول إلى التمويل، وكذلك عدم وجود الضمانات المطلوبة، ومن ثم حرمان المشروعات المرتقبة من دخول السوق، كما أن ثمة حاجة إلى قيام مؤسسات ترغب في تقديم المساعدة المالية للشباب من ريادة الأعمال. ويقوم بهذا الدور الآن، عدد محدود من المنظمات غير الحكومية التي تيسر الوصول إلى عملية التمويل، وإن كان الأمر يتطلب إطاراً أكثر تنظيمياً من الناحية المؤسسية، يستطيع الشباب من خلاله ريادة الأعمال، والحصول على الدعم المالي اللازم لدخول مجال الأعمال.

وعلى جبهة أخرى، فإن أي قانون للمنافسة غير فعال يمكن أن يغلق الأسواق أمام الشركات الجديدة المبتدئة، وخصوصاً مشروعات الشباب، خارج شبكة المشروعات المحلية. وإقامة مشروعات ليس لها الصبغة الرسمية مازالت تمثل مشكلة كبرى، حيث يلجأ أصحاب المشروعات من الشباب، أحياناً، للعمل تحت مظلة الاقتصاد غير الرسمي، هرباً من الضرائب والمعوقات الأخرى، ولكنهم يكونون غير قادرين على النمو والتوسع بسبب تعذر الوصول إلى مصادر تمويل معقولة، فضلاً عن الخوف من اللوائح التنظيمية والضرائب.

منهج البنك الدولي فيميل إلى توجيه بحوثه نحو المسائل القابلة للتقدير الكمي والقياس - بغرض المقارنة أساساً مع الدول الأخرى - ويؤكد تبعاً لذلك على عدد من الإجراءات، وتكلفة إجراء معاملات رسمية، والوقت الذي تستغرقه. ولكن ذلك، في الغالب، يخطئ الهدف، ألا وهو العقبات الحقيقية التي تعترض المشروعات الصغيرة بصفة خاصة، والسؤال: لماذا يتجه أصحاب المبادرات الخاصة إلى الاستثمار وقبول المخاطرة؟ ولماذا ينتهي بهم الحال إلى النجاح أو الفشل؟ ولكي تكتمل الصورة لا بد من إجراء بحوث تهتم بالكيف أكثر، ولا بد من إجراء تحليل متعمق لأمثلة محددة، هذا ما حاول القيام به تقرير الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة GAFI، الذي أستخدم كدراسة حالة منطقة صناعية متعثرة في محافظة سوهاج بصعيد مصر (مركز الكوثر)، وهي تعتبر نموذجاً كلاسيكياً لمنطقة مشروعات صغيرة ومتوسطة، حيث يفترق معظم المستثمرين إلى الوعي بطريقة التعامل مع المؤسسات المالية، وإلى معلومات عن الاستثمار، وإلى التخطيط الصحيح من أجل استمرارية المشروعات. وقد لا تكون النتائج التي خلص إليها التقرير بشأن تلك المسألة قاطعة وحاسمة مثل النتائج التي خلص إليها البنك الدولي (محدودية العينة على الأقل)، ولكن الجمع بين هذا البحث الكمي الواسع النطاق وبين تلك التقارير المقلوبة، يمكن أن يؤدي إلى أبعاد استشارية مختلفة للمشكلة.

وفي بحث آخر أجراه معهد جالوب Gallup على الشباب في مختلف البلدان العربية، اعتبر الشباب أن البدء في إقامة مشروع جديد يمثل



نحو بيئة داعمة

في مصر، عمومًا، لا توجد معاملة خاصة، أو مسار خاص لرواد الأعمال من الشباب من أجل البدء في إقامة المشروعات. والشباب في حد ذاتهم ليسوا عاملاً من العوامل، في القانون أو الواقع العملي، التي يتحقق لها مزايا خاصة أو فوائد معينة، عندما يتطرق الأمر إلى إقامة مشروع من المشروعات (وإن كان ذلك يتحقق، على أية حال، في مجالات أخرى مثل: أحقية تملك الأراضي المخصصة للاستصلاح أو للإسكان المدعم)، وربما كان القانون هو النهج الصحيح. ومن الصعب أن نتخيل منح رواد الأعمال الشباب، مزايا خاصة ومكاسب معينة، لا تمنح للآخرين الذين يسعون إلى البدء في إقامة مشروعات، ومن ثم فإن الوسيلة المثلى لتشجيع وتمكين الشباب على أن يصبحوا رواد أعمال، هي تحسين المناخ العام للأعمال، وقيام الشباب بالعمل لحساب أنفسهم.

ومع ذلك، فإنه مازال هنالك مجال ما لبعض الإجراءات المستجيبة للشباب، والتي على الرغم من أنها تسرى على الجميع، إلا أنها في الغالب تفيد الشباب بدرجة أكبر من الفئات العمرية الأخرى. ونورد فيما يلي العناصر الأولى التي تعتبر جزءاً من المناخ العام للأعمال، يعقبها مناقشة أكثر تحديداً للإجراءات المستجيبة للشباب.

أولويات الإصلاح

تم إقترح معظم التوصيات التالية، من أجل تحسين مناخ الأعمال بصفة عامة، وجرى مناقشتها وتبادل وجهات النظر بشأنها بكل اهتمام وجدية في مناسبات عديدة، وكذلك في بعض المطبوعات أثناء السنوات القليلة الماضية، ولا يوجد مجال كبير للإبداع أو الابتكار في هذا الشأن. ومجال

الاهتمام واسع دون تركيز خاص على الشباب، ومع ذلك فإن تجميع كافة العناصر الأساسية معاً يجب أن يشكل أساساً للتوافق، بالإضافة إلى تقديم بعض الإرشادات العملية فيما يتعلق بتطبيق الإجراءات المقترحة، والرجاء معلق على الأثر "المتواتر" الذي تبدو بصماته في اتساع نطاق ريادة الأعمال بين الشباب.

- الإصلاح القانوني: في هذا المجال، هناك حاجة ماسة ومُلحة لاستحداث قانون جديد يتناول موضوع الإفلاس والحماية من الدائنين، بحيث نحد من المخاطر المتعلقة بالبدء في إقامة مشروع جديد. وكان ذلك يعتبر منذ فترة طويلة جانباً أساسياً لتحسين مناخ الأعمال في مصر، لأنه يسمح بسهولة الخروج من السوق، ويحقق كفاءة تدوير الموارد والقدرات الإنتاجية بشكل أكبر، وحماية أفضل للإقراض، ومن ثم سهولة الوصول إلى التمويل.
- الإصلاح المؤسسي: وهنا نجد أن أهم عنصر هو إضفاء الطابع الرسمي على ملكية العقارات في مصر، الأمر الذي يسمح لملاك العقارات ببيع أو تأجير أو تبادل أو تأمين ملكيتهم للأصول العقارية، كما يسمح بالحصول على قروض عن طريق الرهن العقاري. ويمثل أصلاً من أصول الضمان الرئيسية، وهذه مسألة لا يمكن أن تتحقق بموجب القانون وحده، وإنما تحتاج إلى بناء مؤسسي، وإلى برنامج سجل عيني راسخ وشامل.
- الحصول على الأراضي: وهذه النقطة تشير إلى حاجة المستثمرين المستمرة، ولا سيما أصحاب المشروعات الصغيرة المبتدئة، إلى العثور على قطع أراضٍ مناسبة، وميسورة السعر، ومزودة بالخدمات. على أن عدم توفر الأراضي في مصر ليس هو سبب كل تلك المشاكل والمتاعب، وإنما يتطلب الأمر في واقع الحال: (١)

عمرية محددة (القروض، والضمانات، والأراضي الرخيصة، والائتمان، والمعاملة الضريبية الأفضل، إلخ)، ولكن تنفيذ تلك الشروط الشكلية ينطوي على تشوهات لا لزوم لها، وإتاحة الفرصة للفساد، وفي النهاية لا تتحقق أية مكاسب. والنهج الأفضل هو تبني استراتيجية قومية لريادة الأعمال عند الشباب "تنطلق من عدد من المحاور، وتعالج كافة القضايا المطلوبة.

وتطرح الاستراتيجية القومية هذه، كافة الحوافز المطلوبة من أجل إقامة مجتمع رواد الأعمال الشباب. ونورد فيما يلي القضايا الرئيسية التي يجب أن تشملها الإستراتيجية المقترحة:

- توعية شاملة / حملة علاقات عامة، لنشر مفهوم ريادة الأعمال عند الشباب، والحد من مخاوف الفشل، وتعزيز فهم قيمة رواد الأعمال لدى المجتمع، باستخدام دراسات حالة، والتعرف على الأبطال والمتميزين من بين الشباب، رواد الأعمال الناجحين، واستغلال ذوى الخبرة من رجال الأعمال المتمرسين للترويج لفكرة العمل الحر كاختيار حقيقي للعمل بين الشباب. ومنح جوائز رفيعة المستوى لرواد الأعمال الناجحين احتفاءً بهم، والإعلان عن المتميزين منهم. ويمكن أن تستفيد الحملة من الجهود القائمة التي تبذلها مؤسسات أخرى (مثل: برنامج "ماذا تعرف عن الأعمال" لمنظمة العمل الدولية).
- إقامة المشروعات والأجهزة المساندة التي تقدم المشورة الفنية الميسرة والمستمرة، وتقدم التدريب بشأن بعض الموضوعات مثل: التسويق، والنظام الضريبي، والمبيعات، والموارد البشرية، والمحاسبة، والقوانين واللوائح، وتقييم المشروعات والتعامل مع المؤسسات الإثنائية الخ.
- توفير الحضانة، حيث يمكن لمشروعات الشباب الحصول على خدمات ميسورة والمشاركة في المكاسب، وأن تجد الدعم المتبادل من مشروعات أخرى جديدة.
- متطلبات التدريب المهني والتدريب على المهارات.
- سهولة الوصول إلى المعلومات والحصول عليها.
- الوصول إلى الائتمان، وخلق قنوات جديدة للتمويل، بما في ذلك إمكانية استخدام التأجير التمويلي كأداة لتمويل المشروعات.
- توفير الفرص الرامية إلى إشراك الشباب في الحوافز الخاصة للمشروعات، من حيث الوصول إلى الأراضي والبنية الأساسية.
- إقامة شبكات اجتماعية، ومؤسسات وغرف للشباب.
- العمل على إشراك صغار المنتجين في سلاسل القيمة لبعض المنتجات.

أن تكون الأراضي متاحة بشكل قانوني. (٢) وأن تكون مناسبة من حيث السعر لمشروع مبتدئ. (٣) وأن تكون مزودة بالخدمات والمرافق المطلوبة من مياه، وكهرباء، وطرق، وآلية للتخلص من النفايات. (٤) أن تكون قريبة نسبياً من مناطق السكنى، والأسواق، ومصادر مستلزمات الإنتاج.

- ترخيص الأنشطة: تحسنت عملية إنشاء الشركات تحسناً جذرياً خلال السنوات القليلة الماضية، ومع ذلك، فإن نفس هذا التحسن لم يحدث بالنسبة لترخيص مختلف الأنشطة التي من المفترض أن باستطاعة الشباب القيام بها. وذلك للأسباب الآتية: تداخل الاختصاصات، وعدم وضوح القواعد المتطلبات، والعجز عن تغيير العقلية السائدة بما يتمشى مع الرؤية القومية.
- الوصول إلى التمويل: ومرة أخرى، فإن استحداث إطار جديد لحسم مشكلات الإفلاس هو أهم إجراء مطلوب على الإطلاق، لتحسين الوصول إلى التمويل بالنسبة للمشروعات المبتدئة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن توسيع نطاق التصنيف الائتماني ينطوي على أثر بالغ الأهمية، كما أن السماح بإقامة المؤسسات المتخصصة التي تقدم التمويل متناهي الصغر والصغير أيضاً والترخيص لها بالعمل يكون له أثر إيجابي ولاسيما بالنسبة للشباب. وأخيراً، فإن النمو المستمر للخدمات المالية غير المصرفية، والتأجير التمويلي، وقبول الرهن العقاري، والتخصيم (Factoring) سوف يفيد الشركات الصغيرة، ويسمح بسهولة التمويل.
- الوصول إلى المعلومات: وهنا يتطلب الأمر جهوداً منسقة على المستوى القومي لضمان إتاحة معلومات كافية من أجل المستثمرين المرتقبين ورواد الأعمال، حول كافة جوانب القيام بالأعمال، مثل: المعلومات الديموجرافية، ومعلومات عن السوق والأسعار، والتغيرات في القوانين واللوائح، وإتاحة الأراضي الخ. وهذا هو الشيء الوحيد الذي يسمح بخلق وضع يحصل فيه الجميع على نفس الفرص وقادر على اجتذاب وتشجيع الوافدين الجدد إلى السوق.
- تحسين البيئة التنافسية: وهذا يشير ببساطة إلى ضرورة توسيع اهتمام السلطات المسؤولة عن حماية البيئة التنافسية والجمهور بصفة عامة، بحيث تحد من عوائق الدخول، وتقضي على القيود التي تحد من قدرات اللاعبين الجدد على دخول السوق.

تمكين الشباب:

إن تحديد الإجراءات المستجيبة للشباب، على وجه التحديد، بغية تحسين مناخ الاستثمار، ليس أمراً سهلاً، فالخيار الأسهل هو التوصية ببعض المزايا الخاصة والامتيازات لأولئك الذين يندرجون ضمن شريحة

إطار ٣-١٠ احتمالات نمو الفرانشيز في مصر

بُذِلَ في مصر جهود ملحوظة، تقوم بها "الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز" لتشجيع ريادة الأعمال والترويج لها من خلال نشاط الامتياز التجاري (الفرانشيز)، ومن الخدمات المتميزة التي تقوم بها هذه المنظمة غير الحكومية: زيادة الوعي، والتدريب، والخدمات الاستشارية، بشأن قضايا الفرانشيز للأعضاء وغير الأعضاء على السواء. ومع ذلك، فإن الوصول إلى المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تشمل على الفرانشيز يُعد أحد التحديات الرئيسية التي تواجهها الجمعية المصرية لتنمية الفرانشيز، شأنها في ذلك شأن الحكومة في مصر.

وحتى الآن، فإن معظم أنشطة الفرانشيز في مصر تتركز في خدمات التجزئة، يليها فرانشيز الأغذية (٤٨,٩٪، ٢٢,٥٣٪ لكل منها على التوالي). ويوجد الآن عدد محدود من شركات الفرانشيز في إدارة الفنادق، وتأجير السيارات، وتعليم اللغات، والصحة واللياقة البدنية، والألكترونيات، والتدريب على الكمبيوتر.

وأما الاتجاه في مشروعات الفرانشيز على المستوى العائلي، فهو مشجع أيضًا، على سبيل المثال، قام "محمد مؤمن" بافتتاح أول مطعم له للوجبات السريعة في عام ١٩٨٨، ثم بدأ التوسع، في نهاية الأمر، في سلسلة مطاعم مؤمن في جميع ربوع مصر. واليوم أصبح مؤمن اسماً له وزنه في السوق، وقد نجح في منح حق الامتياز (الفرانشيز) لسلسلة مؤمن، في الأردن وليبيا والسودان، مع وجود خطط لامتداد سلسلته إلى أسواق مجلس التعاون الخليجي.

وبعد ما ذكرناه، فقد أصبح من الضروري توفير بيئة شاملة لمشروعات الأعمال، يزدهر فيها الفرانشيز. وثمة عقبات قائمة منها: أن الوعي لا يزال محدودًا بخصوص مفهوم الفرانشيز، وكيف يؤدي دوره بين القطاع العام والخاص، والمهنيين، والمجتمع الأكاديمي. ويتصل بذلك مشكلة أخرى وهي ضالة المعلومات حول الفرص الملائمة في السوق. وكخطوة أولى في هذا الشأن قامت حكومة مصر بوضع إطار شامل للسياسات، وقام بنك التنمية الإفريقي بتقديم مساهمة كبيرة لصالح برنامج الفرانشيز، حيث قدم قرضًا قدره ٤٠ مليون دولار أمريكي، يتولى إدارته الصندوق الاجتماعي للتنمية (ويمثل هذا المبلغ حوالي ٧٠٪ من رأسمال البرنامج). ويعمل الصندوق على تشجيع نشر فكرة الفرانشيز والتوسع فيها على الصعيد المحلي، مع تخصيص الأموال لزيادة الوعي حول الفرانشيز وتطوير الأدوات المالية في مصر.

وتوضح الأرقام المعنية بتوزيع أنشطة الفرانشيز حسب الفئة العمرية، أنها تميل نحو الفئة التي تزيد أعمارها على ٣٥ سنة، بينما يمثل من اتجهوا للفرانشيز من الفئة الأصغر سنًا حوالي ٦,٦٪ طبقًا لأرقام إحصاء عام ٢٠٠٤. وفي هذا الصدد، نجد أن مشكلة التمويل هي في الغالب المشكلة التي يواجهها رواد الأعمال من الشباب، ويشكل عدم وجود ضمانات أو مصادر لرؤوس الأموال، عقبة كبيرة أمامهم. ويقدم الإقراض القائم على التدفق النقدي أحد الحلول الممكنة، وكذلك الضمانات الحكومية لتشجيع القطاع المصرفي على إقراض المشروعات الصغيرة.

ومن العقبات الخطيرة كذلك، ضعف القدرة على الإبداع، ومحدودية القدرة التسويقية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، إلا أن تلك المشكلة ليست مشكلة قاصرة على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لكنها تنجلي في ضعف عمليات البحوث والتطوير، وتواضع النتائج التعليمية، والدليل على ذلك أنه طبقًا، لمسح متابعة ريادة الأعمال في العالم GEM (٢٠٠٨)، احتلت مصر المرتبة الأخيرة بين إحدى وثلاثين دولة في مجال البحوث والتطوير والدعم التكنولوجي الذي يقدم للشركات الجديدة النامية.

وتوضح إحدى الدراسات أن وجود بعض النظم المؤسسية مثل حماية العلامة التجارية، ولوائح العمل، يمكن أن يكون لها أثر إيجابي على أنشطة الفرانشيز داخل البلاد. ويتسم إنفاذ حماية العلامة التجارية بالفعالية الشديدة في مصر، ولكن العامل المثبط للفرانشيز وأنشطة المشروعات في مصر يرجع إلى نظام فض المنازعات الذي يستغرق وقتًا طويلاً، ولهذا بات لزاماً تدعيم إمكانيات محاكم فض المنازعات الاقتصادية، التي أنشئت مؤخرًا.

وعلى الجانب الإيجابي، نجد أن مصر الآن، بصدد وضع سياسات وقوانين شاملة بخصوص الفرانشيز، ويجب أن يكون الغرض من القانون حماية حق الحاصل على الفرانشيز، وحماية الاقتصاد من احتكارات الفرانشيز، وضمان إنفاذ قواعد إجراءات الفرانشيز إنفاذاً فعالاً. ويمكن أن تسفر نظم الفرانشيز عن فوائد جمة إذا ما اشتملت على تعريف للفرانشيز، وشرط تقديم النصح قبل البيع، وشرط أن يتصرف كل من مانح الفرانشيز والمنح له من منطلق النوايا الحميدة تجاه بعضها بعضاً، والالتزام بروح ومضمون العقد.

المصدر: هبة أبو شنيف، ورقة مرجعية، تقرير التنمية البشرية-مصر، ٢٠١٠.

الوجوه العديدة للفرصة

إن كل مشروع جديد يعتبر من حيث الفرص منجم ذهب للمصريين، ذلك أن مشروعاً جديداً يعني مجموعة جديدة من فرص العمل، ويعنى استثماراً جديداً في السوق، وإمكانيات كبيرة للإبداع والتنمية التي تساهم في الاقتصاد برمته. وتقدم المشروعات الصغيرة والمتوسطة حلولاً لكثير من مشكلات اقتصاد السوق الذي تضطر المشروعات الكبرى فيه - مثلاً - إلى انتهاج سياسات صارمة بخصوص الإنفاق والعمالة. وبمعنى آخر، فإن المشروعات الكبرى أقل مرونة، وأكثر جموداً، على الرغم من أنها تساهم بقدر كبير من الأموال وفرص العمل في الاقتصاد، إلا أنها لا تزال محدودة من حيث المبادرة بأفكار جديدة، ومن ثم أعمال جديدة.

ومن الناحية الأخرى، فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تنسجم بالحركة والمرونة وصغر حجم عملها، وهي أميل كثيراً إلى التغيير، وأكثر قابلية للنمو، وتستطيع خلق تجمعات وشراكات بوتيرة أسرع من شقيقاتها من المشروعات الكبرى. وتعرف المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بأنها المنشآت التي يقل رأسها عن ٥ مليون جنيه مصري (المشروعات الصغيرة يتراوح رأسها ما بين ٥٠,٠٠٠ - ٥٠٠,٠٠٠ جنيه مصري) وتكون قوة العمل بها أقل من ٥٠ مستخدماً. وطبقاً لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠٠٨، تضم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ٧٥٪ من العمالة، وتساهم بحوالي ٨٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي في مصر. وعلاوة على ذلك، فإن تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة تعتمد على الشباب كرسيد رئيسي للعمالة، بالإضافة إلى أن عدداً كبيراً من المشروعات الصغيرة والمتوسطة قام رواد الأعمال الشباب بإنشائها.

ولقد ظهر مؤخراً خيار آخر، ألا وهو نشاط الامتياز التجاري (الفرانشيز Franchising) كنموذج للمشروعات يمكن أن يقدم الكثير من ناحية تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع ريادة الأعمال، وخلق فرص العمالة. وأهم مواطن القوة في نظام حق الامتياز، كاستراتيجية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو نجاحه الثابت بالدليل، عند المقارنة بالمشروعات المستقلة. وتوضح معظم الإحصاءات المتحفظة أن المشروعات الحاصلة على حق الامتياز (الفرانشيز) حظها في النجاح أعلى كثيراً من المشروعات الصغيرة ذات الملكية المستقلة. وفي استراليا تكون مشروعات الفرانشيز أكثر نجاحاً من المشروعات الصغيرة الأخرى نحو مرتين ونصف طبقاً لما أورده "معهد إفريقيا المشترك" (٢٠٠٤) أن الولايات المتحدة تزعم أن ٩٠٪ من الوحدات الحاصلة على الفرانشيز يكتب لها النجاح، بينما تذكر جنوب إفريقيا أنها تقر عمومًا بأن نسبة النجاح تدور حول ٨٥٪ في المشروعات الحاصلة على الفرانشيز في غضون فترة تتراوح ما بين ٣-٥ سنوات.

والذي يجعل حالات الفرانشيز أكثر نجاحاً من المشروعات المستقلة، هو نقل الخبرة من مانح الامتياز إلى الحاصل عليه. وعلى سبيل المثال، فإن مانحي الامتياز الراسخين في مجال الأعمال عادة ما يكون لديهم ما يعرف بدليل التشغيل الذي نجد فيه تفاصيل ما قبل افتتاح المشروع، وتفاصيل تشغيل وتسويق المشروعات الحاصلة على حق الامتياز. ويستفيد أصحاب مشروعات الفرانشيز، أيضاً من خطة أعمال كاملة، فضلاً عن التدريب، واستخدام العلامة التجارية، والسمة التجارية، والتصميم المعاري، والدعم الإعلاني، ودعم التسويق. وثمة أمثلة - أيضاً - على قيام مانح الفرانشيز بمساعدة الحاصل على الفرانشيز في الوصول إلى مصادر للتمويل.

وإذا كان من الصحيح أن مشروعات الفرانشيز تميل إلى أن تكون كثيفة رأس المال، وتتعامل مع سكان الحضر من خلال الدخل المتاح، إلا أن هنالك طلباً متنامياً غير مشبع على السلع والخدمات من جانب السوق الديموجرافي الأدنى، ولنذكر بعض الأمثلة المحددة: محلات البقالة، ومحلات الأجهزة والمعدات، ومحلات تجدييد البيوت، وورش إصلاح السيارات، ومحلات الأقمشة، وتجارة السلع المستعملة (مثل: السيارات، والملبوسات، والأجهزة) هي بعض أمثلة الفرانشيز التي تخدم الشريحة الدنيا من السوق الديموجرافي.

ولكن تبقى المعوقات المالية قائمة، وهي المعوقات التي تعترض البدء في إقامة أي مشروع عن طريق الفرانشيز، شأنه شأن أي نموذج آخر للمشروعات، ويمكن أن يكون ذلك عاملاً مثبطاً في ضوء القيود الواضح في نظام تمويل القروض متناهي الصغر. ويصدق نفس الشيء على الشباب الذين يواجهون صعوبات في الوصول إلى القنوات الرسمية للتمويل. ومع ذلك، فإن مشروعات الفرانشيز التي تدار على أساس الخدمات أو على أساس منزل، أثبتت أنها أيسر منالاً، وتتمتع بقدر كبير من المرونة، حيث يمكن أن تدار من مكتب غير مكلف، أو من البيت. ونجد أن خدمات النظافة، وخدمات الرعاية المنزلية، والأمن الشخصي ونظم الإنذار، وخدمات توظيف العاملين، ونشر المجلات، وتوزيع السلع ذات العلامة التجارية، والديكورات الداخلية، وتخطيط مشروعات الأعمال، والخدمات المحاسبية والخدمات الضريبية، ماهي إلا بعض الأمثلة لمشروعات الفرانشيز ذات العمالة الكثيفة والاستثمارات المحدودة. وبالنظر إلى سجل نجاح مشروعات الفرانشيز الصغيرة، فإن السياسات الحكومية في مصر يجب أن تركز على تهيئة بيئة تنظيمية مواتية لممارسات الفرانشيز وتطبيقاته، فضلاً عن رفع مستوى الوعي، ووضع البرامج المالية اللازمة من أجل إقامة وزيادة تلك المشروعات، ولا بأس أن يكون ذلك من خلال النظام المصري الرسمي.

الهوامش

١. راجى أسعد، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.
٢. زاد عدد الدول فيها بين عامي ٢٠٠٧، ٢٠١٠ على النحو التالي: ١٧٥ دولة في ٢٠٠٧، و١٧٨ دولة في ٢٠٠٨، و١٨١ دولة في ٢٠٠٩، و١٨٣ دولة في ٢٠١٠.
٣. GEM عبارة عن مبادرة دولية للبحوث تجريبها "الرابطة العالمية لأبحاث ريادة الأعمال" (GERA)، وهي بمثابة تجمع دولي يضم كلا من مدرسة لندن للأعمال، وكلية بابسون Babson اللتين أنشأتا شركة مستقلة غير هادفة إلى الربح. وتقوم جيم GEM بقياس مستوى أنشطة ريادة الأعمال عن طريق تجميع البيانات المنسقة من عدة دول مشاركة، على أساس سنوي.
٤. سيلاتيك Silatech بالاشتراك مع جالوب، يونيو ٢٠٠٩.
5. Business Today Magazine, February 2009

٦. تقرير التنمية البشرية لمصر، 2008.
٧. سيف أبو زيد، ورقة خلفية بشأن تقرير التنمية - مصر، ٢٠٠٨.
٨. القسم الخاص بنشاط الامتياز التجارى، إعداد هبه أبو شنيف، ورقة خلفية بشأن تقرير التنمية البشرية - مصر، ٢٠١٠.

المراجع

- Silatech, 2009, "The Silatech Index : Voices of Young Arabs," in partnership with Gallup.
- L. Martin, Roger and Sally Osberg. "Social Entrepreneurship: The Case for Definition." *Stanford Social Innovation Review* 2007, 30/03/2009.
- Langlois, Richard N. *Schumpeter and the Obsolescence of the Entrepreneur* <http://langlois.uconn.edu/SCHUMPET.HTML> Pfister et al. (2006) "Institutions and Contracts: Franchising." *European J Law Econ*, 21: 53-78. The study was conducted on 546 franchise chains in 9 developed countries.
- Schumpeter, Joseph A. 1934. *The Theory of Economic Development*. Cambridge: Harvard University Press. (New York: Oxford University Press, 1961.) First published in German, 1912.

الفصل الحادي عشر



التنمية البشرية وأسواق العمل

من بين المراحل الانتقالية الخمس التي تقود إلى انتقال الشاب إلى مرحلة البلوغ - التي سبق تحديدها في الفصل السادس - من المرجح أن يكون الانتقال من مرحلة الدراسة إلى سوق العمل هي المرحلة التي تجذب القدر الأعظم من الاهتمام العام، فارتفاع معدلات البطالة بين الشباب لا يعد فقط مصدر قلق للكثير من الأسر المصرية، ولكنه بلا شك يعتبر أيضاً أحد أولويات السياسة المهمة لدى النظام السياسي المصري. وقد أدت عملية إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بشكل جوهري خلال العقود الأخيرة، إلى جانب تضخم شريحة الشباب، إلى تعقد انتقال الشباب إلى سوق العمل. وعلى الرغم من أن الضغوط الديموجرافية بدأت في الانخفاض مع تحرك ظاهرة تضخم شريحة الشباب نحو الأعمار الأكبر، إلا أن إعادة هيكلة الاقتصاد والتحول المؤسسي الذي صاحب هذه العملية مازالت غير مكتملة إلى حد كبير.

طُرأت على وضع الشباب على مدار فترة تزيد قليلاً عن عشر سنوات^١. وقد استخدمت هذه المسوح نفس التعريفات والمنهجيات مما يجعل المقارنة بينها موثوقاً بها. وقد استخدمت في بعض التحليلات بيانات من مسح قوة العمل الرسمي الذي يعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء على أساس ربع سنوي. وهذه البيانات تنطوي لحد ما على بعض القصور عند استخدامها حيث لا تتوافر على المستوى الجزئي بالنسبة للباحثين، مما يجعل من الصعب عرضها بالأساليب التوضيحية التي تبرز وضع الشباب، كما تغيرت أيضاً المنهجيات التي يستخدمها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في إجراء المسوح في نهاية عام ٢٠٠٦، مما يجعل من الصعب إجراء مقارنات موثوق بها عبر الزمن.

الانتقال إلى مرحلة التوظيف

تعد بطالة الشباب الشكل السائد لظاهرة البطالة في مصر. ففي عام ٢٠٠٦ كان أكثر من ٨٠٪ من المتعطلين تحت سن التاسعة والعشرين، ومنهم ٨٢٪ لم يسبق لهم الالتحاق بعمل. ولهذا تعتبر البطالة مؤشراً مهماً لوجود مشاكل في دخول الشباب لسوق العمل عندما ينتقلون من مرحلة الدراسة إلى العمل^٢، وحيث تختلف التوقعات بشأن الأدوار التي يلعبها كل من الجنسين في المجتمع المصري، كما أن هناك تركيز كبير للنوع الاجتماعي في هيكل سوق العمل، فإن الانتقال إلى مرحلة التوظيف يتفاوت لحد كبير مع اختلاف النوع الاجتماعي^٣. فبينما يحصل كافة الشبان تقريباً على وظيفة في نهاية الأمر، فإن هذا الأمر يصدق على أقل من خمس الشابات فقط، وهو رقم يتراجع - لسوء الحظ - حيث تقلصت فرص الإناث في التوظيف في الحكومة.

وتعتبر بطالة الشباب في مصر مرتفعة بكل المقاييس، ولكن هناك ما يشير إلى أنها بدأت في الانخفاض على الرغم من الأزمة المالية الأخيرة. وقد بلغ معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) ٢٤,٥٪ في عام ٢٠٠٧، وذلك مقابل المتوسط العالمي الذي بلغ ١١,٩٪ في العام نفسه، و ٢٣,٨٪ في شمال أفريقيا، وهو الإقليم الذي يحقق أعلى معدلات للبطالة في العالم^٤. ويستند التحليل التالي لاتجاهات معدلات البطالة على تعريفين بديلين للبطالة وهما: التعريف المتعارف عليه (Standard) والتعريف الواسع. وكلا التعريفين يستند إلى توصيات المؤتمر الدولي لخبراء إحصائيات العمالة الذي عقد تحت رعاية منظمة العمل الدولية.

- يتطلب التعريف المتعارف عليه للبطالة ألا يكون الشخص قد عمل ساعة واحدة خلال الأسبوع المرجعي، ولديه الرغبة في العمل، ومستعد ومتاح للبدء في العمل خلال أسبوعين، وأن يكون

لقد تراجع بصورة صارخة توظيف خريجي المدارس الثانوية والجامعات في الحكومة خلال السنوات الأخيرة، ومع هذا لم يتوسع القطاع الخاص المنظم في التوظيف بدرجة كافية حتى يمكن امتصاص العدد الكبير من المتعلمين الذين يدخلون سوق العمل سنوياً. والأهم من ذلك، ما زال النظام التعليمي مستمراً في منح شهادات تصلح للتوظيف في الحكومة بدلاً من توفير مهارات ذات قيمة في اقتصاد السوق. ولما كان احتمال حصول الشباب على وظائف في القطاع المنظم، سواء القطاع العام أو الخاص، ضعيفاً، فإنهم يضطرون إما إلى قبول أى وظائف يستطيعون الحصول عليها في قطاع الاقتصاد غير المنظم، كما هو الحال بالنسبة للشابات، أو إلى التخلي تماماً عن فكرة المشاركة في سوق العمل.

لقد أعطت هذه الاتجاهات صورة بالغة التعقيد عن تطورات سوق العمل بالنسبة للشباب لا يمكن تأكيدها من خلال مؤشرات بسيطة وقليلة. فعلى سبيل المثال، يعد معدل البطالة، الذي استحوذ على قدر كبير من الاهتمام في دوائر السياسة والإعلام خلال السنوات الأخيرة، يعد في حد ذاته مقياساً غير كاف للإشارة إلى أي مدى ينجح الشباب في سوق العمل. وقد استخدمت في بعض الأحيان معدلات البطالة المرتفعة للغاية للإنذار عن حجم مشكلة بطالة الشباب، وإن كانت هناك قرائن تدل على اتجاه هذه المعدلات نحو الانخفاض، ولكن هل هذا يعني أن هذه المشكلة في سبيلها للحل؟.

يعد معدل البطالة مقياساً جزئياً للغاية لمدى سلامة سوق العمل حيث يعتمد كثيراً على مستوى التوقعات بشأن الحصول على وظائف في القطاع المنظم مثلاً يعتمد على معدل خلق تلك الوظائف. فمن الممكن أن ينخفض معدل التوظيف ببساطة نتيجة أن الناس يكفون عن توقع التوظيف في القطاع المنظم، أو عندما يحصلون على أي وظيفة في الاقتصاد غير المنظم أو نتيجة العمل لحسابهم أو الخروج من سوق العمل تماماً. وهذا يمكن أن يحدث دون أن يطرأ أى تحسن حقيقي في أوضاع التوظيف في الاقتصاد. ولهذا، حتى يمكن التأكد مما يعنيه انخفاض معدلات البطالة، فإن على المرء أن يبحث عدداً من مؤشرات سوق العمل الأخرى، بما في ذلك تعريفات البطالة البديلة، ومعدل المشاركة في قوة العمل، وكذلك المؤشر الذي استحدث مؤخراً، الذي يطلق عليه "معدل الخارجين من قوة العمل" Jobless rate^٥، هذا بالإضافة إلى المعلومات المتعلقة بنوع الوظائف التي يحصل عليها الشباب فعلاً. وفيما يلي عرض لما يتم عمله تحديداً للحصول على صورة كاملة بدرجة أكبر عن تطور سوق العمل بالنسبة للشباب في مصر. ويعتمد التحليل التالي على عدد من مصادر البيانات. وقد استخدمت المسوح المقارنة التي أجريت في الأعوام ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ في تتبع التغيرات التي



في الواقع ، زاد معدل البطالة وفقاً للتعريف الواسع بين عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ بينما تراجع قليلاً معدل البطالة وفقاً للتعريف المتعارف عليه. ويشير معدل البطالة البالغ ٢٢,٩٪ في عام ٢٠٠٩ وفقاً للتعريف الواسع إلى أن ٦,٢٪ من قوة العمل من الشباب يشكلون المتعطلين المحبطين الذين كفوا عن البحث عن عمل. وقد ارتفعت هذه النسبة من أقل من ٣٪ من المتعطلين المحبطين في كل من عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٦. وتشير حقيقة أن معدل البطالة وفقاً للتعريف الواسع تراجع بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ إلى أن هناك بعض التحسن في توقعات توظيف الشباب خلال الفترة السابقة على الأزمة المالية العالمية.

من المعروف- لبعض الوقت - أن معدلات البطالة بين الشابات أعلى بكثير من معدلاتها بين الشبان. وفي الواقع ، فإنه وفقاً لكل المقياسين، كانت هناك أكثر من امرأة بلا عمل عام ٢٠٠٩ من بين كل امرأتين نشيطتين اقتصادياً " ووفقاً لنفس السنة، فإن احتمال تعطل الشابات يصل إلى ما يتراوح بين ٢,٥-٤ أمثال تعطل الشبان.

وبقدر ما كان هناك تحسن في توقعات التوظيف بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٦ فإن هذا التحسن كان أكثر وضوحاً بالنسبة للشبان حيث تراجع معدل البطالة بالنسبة لهم (وفقاً للتعريف الواسع) بنسبة ٤٢٪ (من ١٨,٤٪ إلى ١٠,٦٪) مقابل انخفاض بنسبة ٢٦٪ فقط بالنسبة للشابات (من ٥٥,٧٪ إلى ٤٠٪)، وقد شهد كل من الشبان والشابات تدهوراً في توقعات التوظيف خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ إلى عام ٢٠٠٩، وهي الفترة التي تزامنت مع بدء الأزمة المالية العالمية، ولكن التدهور النسبي كان أسوأ بالنسبة للشبان.

قد بحث عن عمل بجدية خلال فترة مرجعية سابقة، هي الشهر السابق.

- في الحالات التي تكون فيها أسواق العمل أقل تنظيماً، أو عندما يبدو البحث عن عمل بلا طائل، تسمح التوصيات الدولية بالتعريف الواسع الذي يسقط معيار البحث الجدى من الحساب. ولهذا يشمل التعريف الواسع للبطالة - داخل صفوف المتعطلين - الأفراد الذين لا يعملون ومستعدين للعمل ومتاحين ولكنهم لم يقوموا بأى نشاط للبحث عن عمل. وغالباً ما يشار إلى هذه المجموعة بأنهم المتعطلون المحبطون.
- لا يتضمن أى من التعريفين الأفراد الذين عملوا لمدة ساعة أو أكثر خلال الأسبوع المرجعي ولكن يتضمن الأفراد الذين يرغبون في العمل لساعات أكثر ، وهذه المجموعة الأخيرة تعتبر من المشتغلين إلا أنهم في الواقع يعملون بأقل من طاقتهم.

وتشير مسح سوق العمل في مصر التي أجريت عامي ١٩٩٨، ٢٠٠٦ ومسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩ إلى أنه باستخدام التعريف المتعارف عليه للبطالة يتبين أن هناك انخفاضاً ملحوظاً في معدل بطالة الشباب خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦ ثم ثبات نسبي لهذا المعدل بين عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٩. ووفقاً لهذا المقياس، تراجع معدل بطالة الشباب في الفئة العمرية (١٥ - ٢٩ سنة) من ٢٥,٦٪ في عام ١٩٩٨ إلى ١٦,٩٪ في عام ٢٠٠٦ وإلى ١٦,٧٪ في عام ٢٠٠٩ (جدول ١١ - ١). ومع هذا تشير المقارنة بين التقديرات وفقاً لكل من التعريف المتعارف عليه والتعريف الواسع إلى أن جانباً كبيراً من الانخفاض في معدل البطالة وفقاً للتعريف المتعارف عليه يعود إلى الإحباط وليس إلى زيادة معدلات التوظيف.

جدول (١١-١): معدلات بطالة الشباب (١٥-٢٩ سنة) وفقاً لكل من التعريف المتعارف عليه، والتعريف الواسع وحسب بعض الخصائص المختارة في الأعوام ١٩٩٨، و٢٠٠٦، و٢٠٠٩ (%)

	التعريف المتعارف عليه			التعريف الواسع		
	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩	١٩٩٨	٢٠٠٦	٢٠٠٩
الجميع	٢٥,٦	١٦,٩	١٦,٧	٢٨,٨	١٩,١	٢٢,٦
وفقاً للنوع						
الذكور	١٥,٩	٩,٧	١٢,٤	١٨,٤	١٠,٦	١٦,١
الإناث	٥١,٩	٣٦,٧	٣٢,٠	٥٥,٧	٤٠,٨	٤٢,٨
وفقاً للفئة العمرية						
١٩-١٥	٢٦,٣	١٤,٦	١٦,٧	٣١,٢	١٨,٤	٢٣,٣
٢٤-٢٠	٣٣,٦	٢٢,٩	٢٠,٦	٣٦,٩	٢٥,٦	٢٨,٠
٢٩-٢٥	١٦,٥	١٢,٨	١٢,٩	١٨,٠	١٣,٦	١٦,٧
وفقاً للنوع والفئة العمرية						
الذكور ١٩-١٥	١٧,٩	١٠,٢	١٦,٤	٢١,٤	١٢,٢	٢١,٤
الإناث ١٩-١٥	٥٤,٧	٢٧,٠	١٩,٠	٦١,٠	٣٤,٧	٣٣,٣
الذكور ٢٤-٢٠	١٩,٩	١٤,٣	١٥,٠	٢٢,٧	١٥,٣	١٩,٧
الإناث ٢٤-٢٠	٦١,٦	٤٢,٦	٣٨,٢	٦٤,٦	٤٧,٤	٥٠,١
الذكور ٢٩-٢٥	١٠,٧	٥,٩	٧,٥	١٢,٠	٦,٣	٩,٣
الإناث ٢٩-٢٥	٣٥,٣	٣٤,٤	٣٠,٢	٣٧,٣	٣٦,٠	٣٨,٣
وفقاً لمحل الإقامة						
حضر	٢٦,٦	٢١,٥	١٧,٩	٣٠,٢	٢٤,٢	٢٣,٠
ريف	٢٥,٠	١٣,٩	١٥,٨	٢٧,٩	١٥,٥	٢٢,٢
وفقاً لثروة الأسرة						
الخميس						
الأدنى	١٧,٥	٩,٥	١٢,٥	٢٢,٤	١١,٧	١٩,٨
الثاني	٢٦,٣	١٣,٣	١٥,٢	٢٩,٧	١٥,٦	٢١,٥
الأوسط	٢٥,٩	١٨,٣	١٦,٥	٢٨,٢	٢٠,٣	٢٢,٠
الرابع	٢٨,٩	٢١,٦	٢٠,٤	٣١,٨	٢٣,٩	٢٥,٩
الأعلى	٢٩,٥	٢٤,٨	١٨,٦	٣٢,٢	٢٦,٦	٢٣,٦

المصدر: مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النساء والشباب ٢٠٠٩.

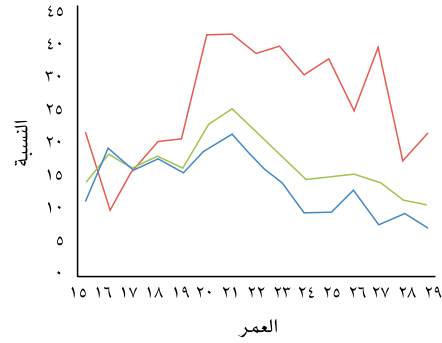
٩٢٪ تقريباً عند هذه السن. هذا بينما يصل معدل التوظيف بين الشباب إلى أقصاه (١٥٪) عند سن الرابعة والعشرين ثم يتوقف عن الارتفاع حيث تتجه الإناث إلى الزواج بشكل متزايد. وهذا يشير إلى أنه بينما يجد معظم الشباب المتعطلين عملاً في نهاية الأمر، فإن جانباً كبيراً من الشباب المتعطلات لا يجدن عملاً على الإطلاق، ولكن ينتقلن من وضع البطالة إلى عدم المشاركة في النشاط الاقتصادي. وتشير المقارنة بين منحنيات مشاركة وتوظيف الإناث في شكل ١١ - ٢ إلى أن نصف الإناث الناشطات اقتصادياً تقريباً في الفئة العمرية (٢١ - ٢٧ سنة) يبحثن فعلاً عن عمل ولكن لا يعملن. ولهذا يتاح للشابات فرصة لفترة قصيرة بين الانتهاء من الدراسة والزواج، يكن خلالها متاحات للعمل، ولكن غالباً ما لا يستطعن الحصول على وظيفة. وتنعدم هذه الفرصة تماماً عندما تضطرهن أمور الحياة - مثل الزواج - إلى الخروج من سوق العمل.

ويبدو أن هناك علاقة موجبة بين البطالة (سواء بالمفهوم المتعارف عليه

وتشير بيانات البطالة أيضاً إلى أن بطالة الشباب تبلغ أقصاها في سن الواحد والعشرين ثم تتراجع بدرجة ملموسة بعد ذلك (أنظر شكل ١١ - ١). وتعتبر معدلات البطالة متائلة لحد كبير لدى كل من الشباب والشابات حتى سن التاسعة عشر، وهي السن التي يبدأ عندها معظم خريجي المدارس الثانوية في البحث عن عمل، وعند هذه السن ترتفع معدلات البطالة بالنسبة للشابات بدرجة سريعة لتصل إلى أقصاها عند سن الواحد والعشرين حيث تبلغ ضعف معدل البطالة لدى الشباب من نفس السن. وبعد هذه السن تتراجع معدلات البطالة لكل من الجنسين، وإن كان التراجع أسرع بكثير بالنسبة للشباب.

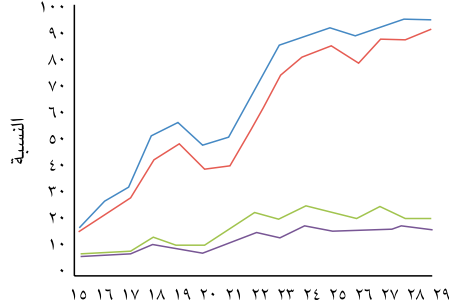
تكشف اتجاهات معدلات البطالة - حسب النوع - عن أن مسارات كل من الشباب والشابات نحو سوق العمل مختلفة للغاية. وكما يوضح شكل (٢-١١) فإن الغالبية العظمى من الشباب يحصلون في النهاية على نوع ما من الوظائف عند سن التاسعة والعشرين، وتبلغ معدلات التوظيف

شكل ١١-١: معدلات البطالة وفقاً للتعريف المتعارف عليه
حسب السن والنوع للأعمار من (١٥-٢٩ سنة) عام ٢٠٠٩ (%)



المصدر: مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

شكل ١١-٢: معدلات المشاركة في قوة العمل والتوظيف وفقاً
للجنس والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٩ (%)



■ مشاركة الذكور ■ مشاركة الإناث
■ تشغيل الذكور ■ تشغيل الإناث

المصدر: مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

١٩٩٨ إلى ٢١٪ عام ٢٠٠٦، ثم زاد بثلاث نقاط مئوية فقط حيث بلغ ٢٤٪ عام ٢٠٠٩. وعلى العكس، تراجع المعدل بالنسبة للإناث بدرجة متواضعة خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦، من نحو ٨٦٪ إلى ٨١٪ ثم ارتفع خلال فترة الأزمة ليصل إلى ٨٧٪ عام ٢٠٠٩، وهو مستوى يتجاوز ما كان عليه عام ١٩٩٨. وكما يتضح من شكل ١١-٣، فإنه كما هو الحال بالنسبة للبطالة، تبلغ عدم المشاركة في قوة العمل بالنسبة للشباب أقصاها عند سن ٢١ سنة، ثم تراجع سريعاً بعد ذلك. وبالنسبة للإناث تبلغ عدم المشاركة أقصاها عند سن العشرين ثم تراجع تدريجياً بعد ذلك ولكن معدل عدم المشاركة لا ينخفض أبداً عن ٨٥٪.

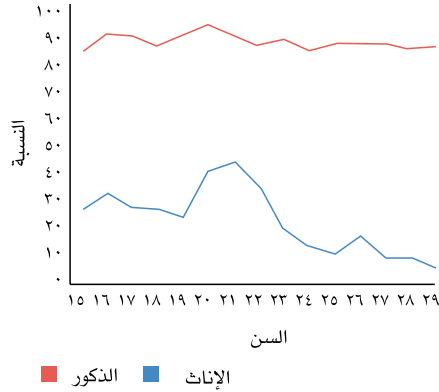
وعلى خلاف البطالة، التي يبدو أنها تزيد مع زيادة مستويات الثروة، لا يشير عدم المشاركة في قوة العمل إلى وجود علاقة واضحة بينها وبين ثروة الأسرة. فكما يتضح من جدول ١١-٢ لا يتبين أن هناك علاقة واضحة بين معدل عدم المشاركة في قوة العمل والثروة في عام ١٩٩٨، ولكن هذا المعدل كان يزيد مع الثروة في عام ٢٠٠٦ وينخفض مع الثروة في عام ٢٠٠٩، كما يلاحظ ثبات التفاوت في عدم المشاركة بين الريف والحضر.

إلى جانب التفاوت الكبير بين النوع الاجتماعي في الانتقال إلى التوظيف فإن هناك تفاوتاً أيضاً وفقاً للمستويات التعليمية. ومن الملامح المعروفة للبطالة الظاهرة في مصر إنها ظاهرة تؤثر أساساً على الشباب المتعلم. وكما يبين شكل ١١-٤، تكون معدلات البطالة منخفضة للغاية بين الشبان والشابات الأقل تعليمياً. وعلى مستوى التعليم الثانوي، تقفز هذه المعدلات لكل من الجنسين. وقد سُجلت أعلى معدلات

أو المفهوم الواسع) وبين مُحمّس ثروة الأسرة (جدول ١١-١). فعلى سبيل المثال، ترتفع معدلات البطالة - وفقاً للمفهوم المتعارف عليه - من حوالي ١٢,٥٪ للشباب عند مُحمّس الثروة الأدنى في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٠٪ تقريباً للشباب في مُحمّس الثروة الأعلى. وتتضح مثل هذه الزيادة في السنوات الأخرى وفي معدل البطالة بالمفهوم الواسع. وقد يبدو هذا في أول الأمر متناقضاً حيث يربط الكثيرون بين معدلات البطالة المرتفعة والفقر. وعلى الرغم من ذلك، يتفق هذا تماماً مع التفسير الوارد هنا الذي يربط بين البطالة وتوقعات الحصول على وظائف في القطاع المنظم، فالشباب الفقير لا يتحمل البقاء في حالة بطالة لمدة طويلة، ولهذا يتخلى عن فكرة الحصول على وظيفة في القطاع المنظم بصورة عاجلة، ويلتحق بأى وظيفة يمكنه الحصول عليها. ونتيجة لذلك تكون معدلات البطالة أقل من معدلاتها بين الشباب في الأسر الأكثر غنى.

يوضح معدل عدم المشاركة في قوة العمل نتائج انخفاض معدلات التوظيف بين السكان الذين لا يلتحقون بالمدارس بصرف النظر عن رغبة الأفراد في المشاركة في قوة العمل. ولهذا يوضح هذا المعدل كم من السكان الذين لا يلتحقون بالمدارس يعتبروا إما متعطلين أو غير نشطين اقتصادياً. وكما يتبين من جدول ١١-٢، فإنه، كما هو الحال بالنسبة لمعدل البطالة بالمفهوم الواسع، انخفض معدل عدم مشاركة الشباب في قوة العمل من نحو ٥٩٪ في عام ١٩٩٨ إلى ٥٣٪ في عام ٢٠٠٦ ثم قفز إلى أكثر من ٦٠٪ في عام ٢٠٠٩. وعلى الرغم من أن معدل عدم مشاركة الشبان في قوة العمل يمثل منحنى على شكل (U)، كان الارتفاع في هذا المعدل خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩ محدوداً بدرجة تفوق المعدل بالنسبة للشابات، فقد انخفض معدل عدم مشاركة الذكور في قوة العمل بنحو الثلث، من ٣٢٪ عام

شكل ١١-٣: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل حسب السن والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ٢٠٠٩ (%)



المصدر: مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

إنه في وقت ما في الماضي كان هؤلاء مؤهلين للعمل في القطاع العام، فإن الوافدين الجدد لسوق العمل من ذوي التعليم الثانوي والأعلى يتوقعون الحصول على وظائف في القطاع المنظم، ولهذا يرغبون في البقاء خارج قوة العمل، وفي نفس الوقت يبحثون عن هذه الوظائف، وبذلك يدخلون في زمرة المتعطلين. وفي الواقع ليس لدى الفئات الأقل تعليمًا تاريخ للتوظيف في القطاع المنظم في مصر، وبذلك تتضاءل تطلعاتهم إلى ذلك. ويتجه الشباب الأقل تعليمًا بسرعة نسبيًا إلى الاقتصاد غير المنظم عقب تسربهم من المدرسة مباشرة - أو حتى قبل ذلك - بينما يسعى عدد قليل من الشابات الأقل تعليمًا - في المقام الأول - للحصول على وظائف مدفوعة الأجر. ولهذا يكون التطلع إلى الحصول على وظيفة في القطاع المنظم هو وراء انضمام الشباب المتعلم إلى صفوف المتعطلين.

هذه الرؤية يمكن استخدامها لإيجاد تفسير عن سبب اتجاه معدلات البطالة بين الشباب المتعلم نحو الانخفاض خلال الآونة الأخيرة. فمع انحسار الآمال في التوظيف في القطاع العام بشكل كبير خلال السنوات الأخيرة، ومحدودية فرص التوظيف في القطاع الخاص المنظم، تقلصت كثيرًا فرص الحصول على وظائف في القطاع المنظم. وفي أول الأمر كان رد الفعل من جانب الشباب المتعلم تجاه هذه التطورات هو البحث عن وظائف بجديّة أكثر وفي وقت أطول مما أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة. ولكن عندما أصبح من الواضح أن الحكومة لم تعد توفر وظائف، أو أن الحصول على وظائف في القطاع الخاص المنظم أصبح أكثر صعوبة، كان رد الفعل الأساسي من جانب الشباب المتعلمين هو تقليص جهودهم في البحث عن وظائف والحصول على عمل في الاقتصاد غير المنظم. ومن ناحية أخرى، استجابت المتعلّقات لتوقف فرص التوظيف في القطاع العام بالانسحاب من قوة العمل أو عدم دخولهن فيها على الإطلاق. وقد كان الأثر النهائي لاستجابة كل من الشباب والشابات هو انخفاض معدل البطالة للشباب المتعلم.

جدول ١١-٢: معدلات عدم مشاركة الشباب (١٥-٢٩ سنة) في قوة العمل وفقًا لبعض الخصائص المختارة ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ (%)

معدل عدم المشاركة في سوق العمل	٢٠٠٩	٢٠٠٦	١٩٩٨
المجموع	٦٠,١	٥٢,٧	٥٨,٦
وفقًا للنوع			
الذكور	٢٣,٧	٢١,٢	٣٢,٨
الإناث	٨٧,٥	٨١,٤	٨٥,٥
وفقًا للسن			
١٩-١٥	٥٨,٧	٥٥,٦	٦١,٦
٢٤-٢٠	٦٣,٩	٦٠,٠	٦٤,٠
٢٩-٢٥	٥٦,٩	٤٣,٣	٤٩,٧
وفقًا للسن والنوع			
ذكور ١٩-١٥	٢٨,٥	٢٣,٩	٣١,٧
إناث ١٩-١٥	٨٨,٤	٨٢,١	٨٩,٥
ذكور ٢٤-٢٠	٣٠,٤	٣٢,٦	٤٤,١
إناث ٢٤-٢٠	٨٨,٣	٨٣,١	٨٥,٧
ذكور ٢٩-٢٥	١٣,٢	٩,٠	١٨,٢
إناث ٢٩-٢٥	٨٦,٣	٧٩,١	٨١,٦
وفقًا لمكان الإقامة			
حضر	٥٦,٢	٥٣,٣	٥٧,٠
ريف	٦٢,٣	٥٢,٣	٥٩,٦
وفقًا لخميس ثروة الأسرة			
الأدنى	٦٤,٧	٤٧,٩	٥٩,١
الثاني	٦٢,١	٥١,٢	٥٨,٥
الأوسط	٥٩,٠	٥٤,٢	٥٩,٣
الرابع	٥٨,١	٥٦,٣	٥٨,٩
الأعلى	٥٤,٢	٥٥,٠	٥٦,٧

المصدر: مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع. ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب، ٢٠٠٩.

للبطالة في عام ٢٠٠٩ بين خريجي المعاهد فوق المتوسطة يليهم خريجو الجامعات من الشباب، ثم خريجات المدارس الثانوية الفنية. وقد انخفضت معدلات البطالة بين الذكور في كافة المستويات التعليمية - خلاف خريجي الجامعات - انخفاضًا كبيرًا خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠٠٩. وبما يثير الدهشة، أن معدلات البطالة بين خريجي الجامعات من الذكور انخفضت خلال هذه الفترة كما انخفضت بالفعل معدلات البطالة بين كل المتعلّقات خلال الفترة نفسها، ولكن هذا يعزى تقريبًا إلى الإحباط وليس إلى زيادة فرص العمل.

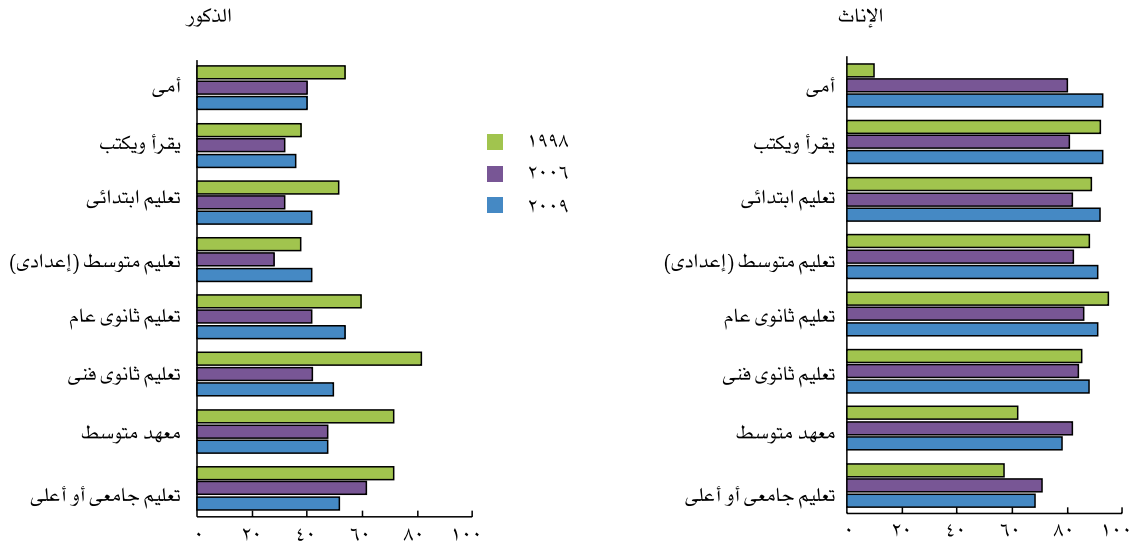
لماذا تكون معدلات البطالة بين الشباب المتعلم أعلى بكثير عنها بالنسبة للشباب الأقل تعليمًا الذين من المفترض أن يكونوا أقل مهارة؟ ولماذا يكون هناك انخفاض حاد على مستوى التعليم الثانوي؟. تكمن الإجابة في نوع الوظائف التي تتوقع كل فئة الحصول عليها. وحيث

شكل ١١-٤: معدلات البطالة وفقاً للمفهوم المتعارف عليه حسب المستوى التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ (%)



المصدر: مسح النشء والشباب عام ٢٠٠٩.

شكل ١١-٥: معدلات عدم المشاركة في قوة العمل وفقاً للمستوى التعليمي والنوع في الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة)، ١٩٩٨، ٢٠٠٦، ٢٠٠٩ (%)



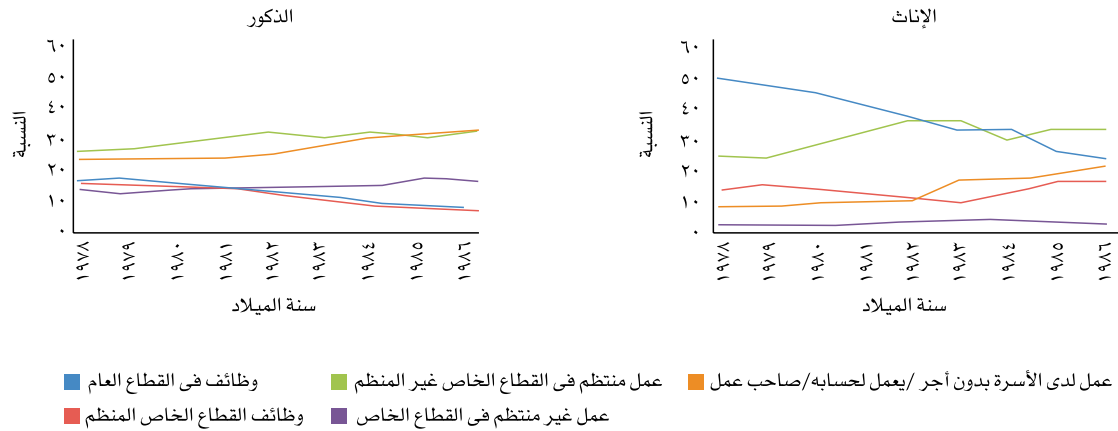
المصدر: مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

الأرجح إدراك الشبان المتعلمين بأن العمل في القطاع المنظم لم يعد ميسوراً، وأنه من الأفضل الحصول على وظيفة في القطاع غير المنظم بدلاً من البقاء بدون عمل. وقد أدى تباطؤ الاقتصاد في بداية الأزمة المالية العالمية عام ٢٠٠٨ إلى زيادة عدم مشاركة الذكور في كافة المستويات التعليمية - بخلاف خريجي الجامعة - في قوة العمل، وهو نفس الاتجاه الملحوظ بالنسبة للبطالة.

أما بالنسبة للإناث فإن أنماط عدم المشاركة في قوة العمل تختلف

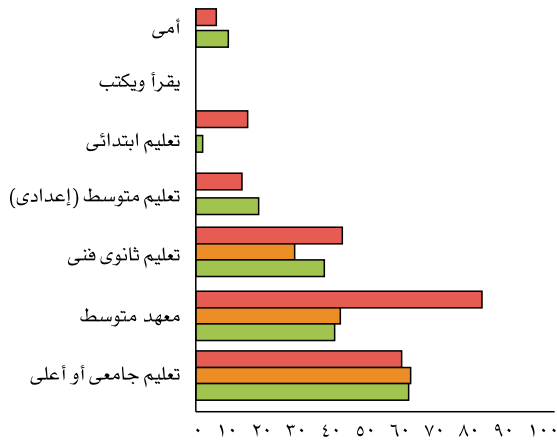
إن دراسة البيانات الخاصة بمعدلات عدم المشاركة في قوة العمل تدعم هذه الفروض، فأولاً، تزيد معدلات عدم مشاركة الشبان في قوة العمل، مثلها في ذلك مثل معدلات البطالة، مع زيادة المستوى التعليمي ومع هذا لا يعتبر الفرق بين الأفراد الأكثر تعليمياً والأقل تعليمياً كبيراً. ومن الملاحظ أيضاً أن معدلات عدم المشاركة في قوة العمل بالنسبة للشبان انخفضت خلال الفترة من عام ١٩٩٨ حتى عام ٢٠٠٦ بالنسبة لكافة المستويات التعليمية، ولكنها كانت أكثر وضوحاً بالنسبة للتعليم الثانوي الفني والتعليم فوق المتوسط. وهذا الانخفاض يعكس على

شكل ١١-٦: توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقاً لسنة الميلاد ونوع الوظيفة الأولى عام ٢٠٠٦ (متوسط متحرك لثلاث سنوات)



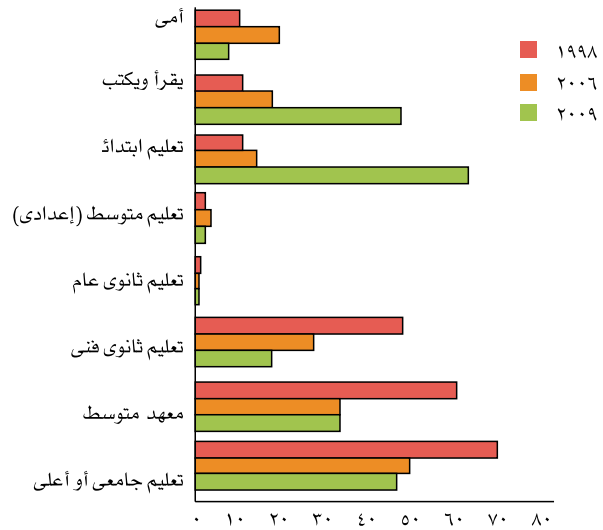
المصدر: المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦.

شكل ١١-٨: نسبة الشابات العاملات (١٥-٢٩ سنة) في الحكومة حسب المستوى التعليمي ١٩٩٨، ٢٠٠٦، و٢٠٠٩ (%)



المصدر: مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

شكل ١١-٧: معدلات مشاركة الإناث في قوة العمل حسب المستوى التعليمي ١٩٩٨، ٢٠٠٦، و٢٠٠٩ (%)



المصدر: مسح سوق العمل في مصر ١٩٩٨، المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع ٢٠٠٦، مسح النشء والشباب ٢٠٠٩.

نوع الوظائف التي حصل عليها الشباب المتعلم عند دخولهم سوق العمل عبر الزمن. ولإجراء هذا تم أولاً تقسيم الوظائف إلى خمس مجموعات:

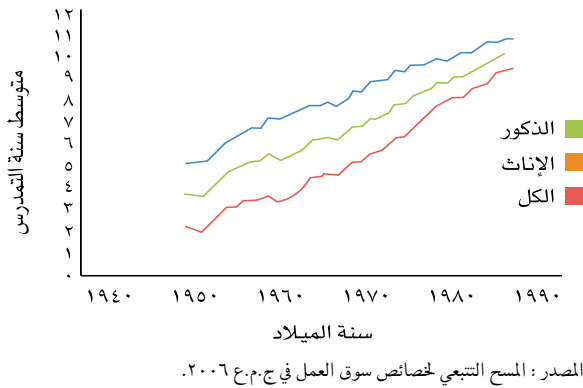
- وظائف القطاع العام.
- عمل بأجر ومرتب في القطاع الخاص المنظم.
- عمل منتظم بأجر ومرتب في القطاع الخاص غير المنظم.
- عمل غير منتظم بأجر في القطاع الخاص.
- عمل لحساب الشخص أو لدى الأسرة بدون أجر.

ويوضح (شكل ١١ - ٦) توزيع الوافدين الجدد لسوق العمل من المتعلمين وفقاً للنوع وسنة الميلاد، ونوع الوظيفة الأولى. وتبدأ الأرقام

كثيراً عن غط البطالة. فبينما تزيد البطالة بصورة ملموسة مع التعليم، تنخفض عدم المشاركة في قوة العمل مع التعليم بدءاً من انتهاء مرحلة التعليم الثانوي. ومرة أخرى، فإنه على خلاف معدلات البطالة بين الشابات المتعلّبات التي اتجهت للانخفاض من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٩، اتجهت معدلات عدم المشاركة في قوة العمل للزيادة مما يشير إلى حدوث إحباط أكثر كلما زاد عدد الإناث اللاتي يخترن عدم المشاركة في قوة العمل.

وحتى يمكن تقديم دليل يؤيد الفرض القائل بأن البطالة تعكس جزئياً تطلعات الشباب في الحصول على وظيفة في القطاع المنظم، تم دراسة

شكل ١١-٩: متوسط سنوات الدراسة حسب سنة الميلاد والنوع، متوسط متحرك لأربع سنوات



لوحظ تراجع معدلات المشاركة بالنسبة للشابات الأعلى تعليمًا، وإن كان بسرعة أقل. وهكذا أصبح التعليم، الذي كان أحد العوامل التي ساهمت بقوة في زيادة مشاركة الإناث في قوة العمل في مصر، ذا تأثير ضعيف في الوقت الذي زاد فيه عدد الشابات المتعلّقات.

إن مقارنة (شكل ١١ - ٧) بشكل ١١ - ٨ الذي يوضح نسبة العاملات في الحكومة حسب المستوى التعليمي تعطى تفسيراً واضحاً للتراجع في معدلات المشاركة، فحيث تتضاءل فرص الشابات المتعلّقات في الحصول على وظائف حكومية تتراجع أيضاً معدلات المشاركة. ويكشف بحث آخر أن معظم الشابات اللاتي عملن في الحكومة عام ١٩٩٨ حصلن على وظائف دائمة، بينما نجد أنه بحلول عام ٢٠٠٩ تعمل الغالبية العظمى من الشابات بعقود عمل مؤقتة مما يضعف الحافز على المشاركة.

لماذا تتسرب الشابات المتعلّقات من قوة العمل بدلاً من البحث عن وظيفة في الاقتصاد غير المنظم مثلما يفعل نظائرهن من الذكور؟ هناك عدد من التفسيرات الممكنة التي يمكن تقديمها بشأن هذا التفاوت الصارخ بين الجنسين في الاستجابة لتراجع التوظيف في القطاع العام. أولاً، هناك مساواة أكثر بكثير في التوظيف في الحكومة بالمقارنة بالتوظيف في القطاع الخاص، فبينما تتوقع الإناث معاملتهن على قدم المساواة مع الذكور، الذين يتساوون معهن في المؤهلات والخبرات، تعاني الإناث من وجود فجوة نوعية كبيرة في الأجور وفرص الترقى في القطاع الخاص^٦. ثانياً، بينما يمكن أن تتوقع الإناث أن تستمر مدى الحياة في العمل في القطاع العام، فإن الإناث اللاتي يعملن في القطاع الخاص يملن إلى ترك العمل بعد الزواج وهو ما يجعل الأفق الزمني للوظيفة قصيراً نسبياً. وأخيراً، يشير ارتفاع مستويات التفاوت الوظيفي في سوق العمل المصري إلى أن الإناث يواجهن عوائق كبيرة في الالتحاق بالوظائف مدفوعة الأجر أو للعمل لحسابها حتى في الاقتصاد غير المنظم^٧.

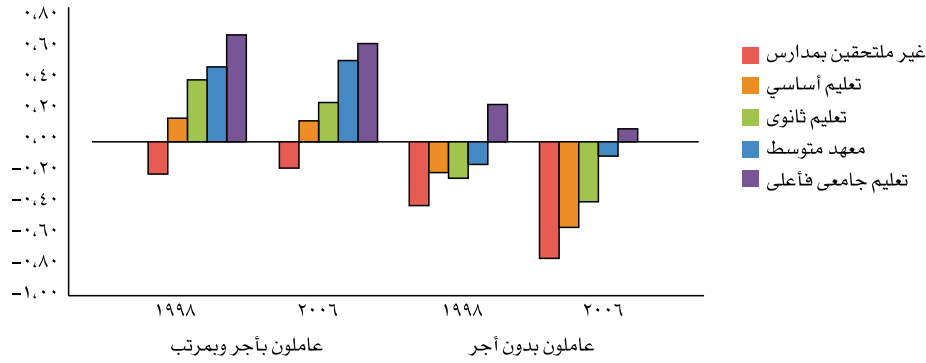
بمن ولدوا في عام ١٩٧٨، الذين يتوقع أن يكونوا دخلوا سوق العمل في عام ٢٠٠٠ تقريباً، أي بعد حدوث التباطؤ الكبير في التعيين في الحكومة. وعلى الرغم من هذا، تضاعف احتمال الحصول على عمل في القطاع العام لدى كل من الذكور والإناث، فقد كان خمس الذكور وأكثر من نصف الإناث المولودين عام ١٩٧٨ يتوقعون أن تكون الوظيفة الأولى في القطاع العام. وقد تضاعفت هذه الاحتمالات إلى ٥٪ بالنسبة للذكور وأقل من ٢٥٪ من الإناث الذين ولدوا في عام ١٩٨٦. وقد عجز القطاع الخاص المنظم عن أن يعوض تراجع القطاع العام في توظيف هاتين الفئتين. وفي الواقع، تراجع أيضاً بصورة كبيرة توظيف الوافدين الجدد لسوق العمل من الذكور في القطاع الخاص المنظم، كما لم تتغير لحد كبير نسبة توظيف الوافدات الجدد لسوق العمل في هذا القطاع حيث استقرت عند ما يتراوح بين ١٠-١٥٪ بالنسبة للوظائف الأولى.

هناك فئتان فقط من الوظائف التي تتزايد أهميتهما وهما: العمل المنتظم بأجر في القطاع الخاص غير المنظم، والعمل لحساب الشخص أو العمل لدى الأسرة بدون أجر، وكلاهما نوع من الوظائف غير المنظمة. وحالياً، يشكل العمل المنتظم بأجر في القطاع غير المنظم حوالي ثلث جميع الوظائف الأولى لكل من الذكور والإناث. كما يشكل العمل لحساب الشخص والعمل لدى الأسرة بدون أجر ثلثاً آخر بالنسبة للوافدين الجدد من الذكور، وذلك مقابل الخمس فقط بالنسبة للوافدات الجدد، وقد زاد قليلاً العمل غير المنتظم بأجر أو العمل العارض بالنسبة للذكور، ولكن هذا الشكل من التوظيف منعدم فعلاً بالنسبة للشابات. وباختصار، نتيجة تقلص فرص التوظيف في القطاع العام بالنسبة للوافدين الجدد لسوق العمل من الشباب، تتزايد فرصهم في التوظيف في الاقتصاد غير المنظم حيث تكون نوعية الوظائف أدنى بكثير بالمقارنة بالقطاع المنظم.

ومما لا شك فيه أن الأثر الأعظم لتراجع فرص توظيف الشباب في القطاع العام يبدو في الانخفاض الحاد في معدل مشاركة الشابات في النشاط الاقتصادي. وكما يتضح من (شكل ١١ - ٧)، كان معدل مشاركة الشابات يزيد بدرجة ملموسة عقب انتهاء مرحلة التعليم الثانوي ويستمر في الارتفاع من هذه النقطة فصاعداً.

ولكن كما يوضح الشكل تراجعت بشدة معدلات مشاركة الشابات منذ عام ١٩٩٨. فعلى سبيل المثال، بلغت معدلات مشاركة الشابات خريجات المدارس الثانوية الفنية ٥١٪ في عام ١٩٩٨، ثم أخذت هذه المعدلات في التراجع باطراد لتصل إلى ١٨٪ عام ٢٠٠٩. وبالمثل،

شكل ١١-١٠: متوسط جودة الوظائف وفقاً للمستوى التعليمي للعاملين بأجر وبدون أجر



Source: Assaad, Roushdy and Rashad 2009

تكمّن إحدى الإجابات الواضحة على هذا السؤال في أن القضية هنا لا تتعلق بحجم الطلب على التعليم أو المعروض منه بل بنوع التعليم ونوعيته. ومثلاً يحدث في أماكن أخرى في العالم، يتزايد الطلب على المهارات في مصر استجابة لما تفرضه العولمة والتغير التكنولوجي، ولكن السؤال هو: هل يوفر النظام التعليمي في مصر هذه المهارات لسوق العمل؟ على مدار عدة عقود كان معظم العاملين المتعلمين في مصر يسعون إلى التوظيف في القطاع العام حيث لم يكن مستوى المهارة هو الذى يهم من أجل الحصول على الوظيفة بل شهادات الشخص الرسمية. وكاستجابة للإشارات التى يحصل عليها أولياء الأمور من سوق العمل، فإنهم كانوا يسعون جاهدين لحصول أولادهم على هذه الشهادات وذلك بالاستثمار في قدراتهم على تحقيق النجاح في الامتحانات الرسمية والحصول على الدرجات العلمية^٨، وعلى مدى عدة سنوات، تشكل النظام التعليمي بدوره على أساس نفس الهدف الذى يرمي إلى تعظيم عدد الطلاب الذى يتخرجون من التعليم على كافة المستويات دون التركيز بدرجة كبيرة على المهارات التى يتعلمونها فعلاً، أو على إدراك إلى أي مدى تكون هذه المهارات مفيدة لسوق العمل الخاص.

ومع تقلص التوظيف في القطاع العام سوف تستمر مصر في تحمل عبء نظام تعليمي يفرز عدداً كبيراً من الدرجات العلمية ذات قيمة محدودة في سوق العمل بالقطاع الخاص.

إن عائد التعليم لم ينخفض فقط من حيث المردود النقدي ولكنه تراجع أيضاً من حيث نوع ونوعية الوظيفة التى يمكن أن يحصل عليها الشاب. وكما يتضح من (شكل ١١ - ٦) هناك تراجع كبير في احتمال حصول الشباب على وظيفة منظمة سواء في القطاع العام أو الخاص. وهذا الاتجاه يبرز بصورة أكثر حدة بالنسبة للشباب المتعلم الذين كانوا في الماضي يعتمدون اعتماداً كبيراً على الوظيفة الحكومية. وحالياً يلجأ

لماذا لم يؤت التعليم بثماره بالنسبة للشباب؟

مما لا شك فيه أنه طرأ تقدم ملموس في مستويات التحصيل التعليمي بالنسبة للشباب في السنوات الأخيرة. فكما يبين شكل ١١ - ٩ زاد متوسط سنوات الدراسة في مصر خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغ هذا المتوسط بالنسبة للمصريين الذين ولدوا عام ١٩٨٥ عشر سنوات مقابل أربع سنوات فقط لمن ولدوا عام ١٩٥٠. ويمكننا أن نلاحظ أيضاً أن الفجوة بين الجنسين ضاقت كثيراً مع زيادة مستويات التحصيل التعليمي، حيث انكمش الفرق بين الذكور والإناث في المتوسط من ثلاث سنوات لمن ولدوا عام ١٩٥٠ إلى سنة ونصف لمن ولدوا عام ١٩٨٥.

وعلى الرغم من هذه الانجازات الملموسة في مستويات التحصيل التعليمي، هناك قلق متزايد بين الشباب وأسرهم من أن عائد التعليم الذي يحصلون عليه في سوق العمل يتراجع سريعاً. ويأخذ هذا التراجع في عائد التعليم أشكالاً كثيرة، منها انخفاض العائد النقدي في شكل انخفاض الدخل، وتضاؤل إمكانية الحصول على وظائف بالقطاع المنظم بالنسبة لمستوي معين من التعليم، وتدنى نوعية الوظائف عموماً. ويرى البعض أن انخفاض العائد أمر لا مفر منه كلما زاد عدد الأفراد الذين يحصلون على التعليم، وزاد عرض العاملين المتعلمين. ومع تزايد حدة المنافسة بين هؤلاء العاملين فإنه من المحتمل أن يقل المقابل الذى يحصل عليه العاملون من تعليمهم. ويفترض هذا الرأي ضمناً أن نمو الطلب على التعليم والمهارات أكثر بطأً من نمو المعروض من التعليم، وهو ما قد لا يتحقق في ظل تزايد الاقتصاد المعولم. وقد شهدت أجزاء أخرى من العالم زيادة ملموسة في العائد على التعليم حيث أن التطور الفنى كثيف المهارات أدى إلى زيادة الطلب على العمالة المتعلمة على الرغم من زيادة المعروض من هذه العمالة. والسؤال الذى يثار الآن هو لماذا لا تحدث هذه الديناميكية في مصر؟

إطار ١١-١: هجرة الشباب المصري: الأنماط، والتطلعات، والدوافع

على الرغم من أن الكثير من الشباب المصري يتطلعون إلى الهجرة إلا أن قليلاً منهم ينجح فعلاً في ذلك. ووفقاً لمسح النشء والشباب، يتطلع ١٥٪ من الشباب المصري في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) للذهاب للعيش أو العمل بالخارج، ولكن ١,٦٪ منهم فقط ينجحون في ذلك (تجدر الإشارة إلى أن المسح غطي الشباب الذين يعيشون في مصر وقت إجراء المسح، ولهذا فهو يشمل معلومات عن غير المهاجرين والمهاجرين العائدين فقط). ومن المعروف حالياً أن الهجرة من مصر تتمثل أساساً في المهاجرين المؤقتين إلى البلاد العربية بينما تعتبر نسبة العائدين من الشباب المهاجر إلى الدول الأوروبية ضئيلة للغاية، ربما لأنهم لا يعودون إلى مصر.

ويعتبر النوع الاجتماعي عاملاً مهماً وحاسماً لكل من الهجرة والتطلع إلى الهجرة. فنسبة من يتطلعون للهجرة تتراوح بين ٢٧٪ بالنسبة للرجال و ٦٪ بالنسبة للنساء. كما يعتبر التعليم دافعاً قوياً آخر للهجرة بالنسبة للشباب والشابات. وتزايد باطراد نسبة من يتطلعون للهجرة مع تزايد مستوى التعليم حيث تتراوح هذه النسبة بين ٤,٥٪ لغير الحاصلين على شهادات دراسية رسمية و ٢٠,٩٥٪ للحاصلين على تعليم جامعي. ويبدو الفرق غير مستويات التعليم أكثر وضوحاً بالنسبة للنساء بالمقارنة بالرجال حيث تتراوح هذه النسبة بين ١٪ لغير الحاصلات على شهادات و ١٢,٥٪ للحاصلات على تعليم جامعي. كما يتطلع الشباب الأصغر سناً إلى الهجرة أكثر من الشباب الأكبر سناً، وقاطنو العشوائيات في الحضر أكثر من سكان الريف أو سكان الحضر الذين لا يعيشون في العشوائيات، ولكن الفروق ليست كبيرة. وأخيراً ليس هناك اتجاه واحد بالنسبة لعلاقة الهجرة بثروة الأسرة لدى الشباب، بينما تتزايد التطلعات للهجرة بصورة مطردة مع زيادة الثروة بالنسبة للشباب.

وعلى غرار التطلع للهجرة، تتفاوت كثيراً معدلات الهجرة الفعلية حسب النوع الاجتماعي، حيث بلغت نسبة الرجال الذين هاجروا ثم عادوا في الفئة العمرية (١٨-٢٩ سنة) ٢,٥٪ مقابل ٠,٩٪ من النساء. وعلى نفس المنوال يزيد معدل الهجرة الفعلية بدرجة كبيرة مع زيادة مستوى التعليم، فعدد الشباب الحاصلين على تعليم جامعي، والذين يرجح هجرتهم يبلغ ٣,٥ أمثال عدد الشباب غير الحاصلين على شهادات دراسية، وبالمثل يبلغ عدد الشباب الحاصلات على تعليم جامعي واللاتي يرجح هجرتهم ٨ أمثال نظيرتهن غير الحاصلات على شهادات دراسية. ومع هذا فإنه على عكس التطلع للهجرة، تعتمد القدرة على الهجرة بدرجة كبيرة على السن، ومكان الإقامة، وثروة الأسرة، ويختلف هذا الاعتقاد اختلافاً كبيراً حسب النوع الاجتماعي، فالشباب في سن الرابعة والعشرين فأكثر يحتمل أن يهاجروا أكثر من الشباب الأصغر سناً، ولكن في الواقع ليس هناك فرق في معدلات الهجرة حسب السن بالنسبة للنساء. وبالمثل من المرجح أن يهاجر الرجال الذين يعيشون في عشوائيات الحضر والمناطق الريفية أكثر من الشباب الذين لا يعيشون في المناطق العشوائية بالحضر، ومع هذا من المرجح أن تهاجر النساء في المناطق الحضرية غير العشوائية أكثر من النساء في العشوائيات الحضرية أو المناطق الريفية، وأخيراً من المرجح أن يهاجر كل من الرجال والنساء في الأسر الأكثر غنى أكثر من نظرائهم في الأسر الأكثر فقراً. ويتزايد التفاوت بالنسبة للنساء.

ويعكس تزايد كل من التطلع للهجرة والهجرة الفعلية مع تزايد المستوى التعليمي دور التعليم في رفع مستوى التطلعات المهنية للشباب، بالإضافة إلى دوره الداعم في تيسير الهجرة. وبينما لا يعتمد التطلع للهجرة كثيراً على الثروة ومكان الإقامة - سواء في الريف أو الحضر - فإن الهجرة الفعلية تعتمد على ذلك، وهو ما يشير إلى أنه - على عكس التعليم - تساهم هذه العوامل على زيادة قدرة الشباب على تحقيق آمالهم أكثر من مساهمتها في تشكيل تطلعاتهم.

وبالنظر إلى الدوافع التي أشار إليها كل من المتطلعين للهجرة والمهاجرين فعلاً، يجب التمييز بين العوامل الدافعة للهجرة التي تتعلق بالظروف في مصر، والعوامل الجاذبة التي تتعلق بدول الهجرة. ومرة أخرى، كان اختلاف الدوافع التي أشار إليها كل من الشباب والشابات العائدين من الهجرة من أهم النتائج المثيرة للاهتمام. وفيما يتعلق بالدوافع المرتبطة بالظروف في مصر، أشار المهاجرون الذكور العائدون إلى عدم وجود فرص عمل (٥١٪)، والظروف المعيشية الصعبة (٣٣,٩٪)، وانخفاض الدخل نسبياً في مصر بالمقاييس للدول الأخرى (٣٣,٠٪) والحاجة إلى مساعدة الأسر مالياً (١٤,٧٪)، والحاجة إلى الحصول على المال (١٢,٧٪). ولما كان من الممكن أن يذكر كل فرد أكثر من دافع فإن مجموع النسب قد لا يساوي ١٠٠٪. أما بالنسبة للإناث العائدات من الهجرة فقد ذُكر دائماً - تقريباً - أسباباً تتعلق بالأسرة منها: الهجرة مع الأسرة (٦٢,٩٪)، وجمع شمل الأسرة (٤٠,٤٪). وبالنسبة للدوافع التي تتعلق بدول الهجرة، فإنه من المرجح أن يذكر المهاجرون الذكور أسباباً تتعلق بالعمل مثل الحصول على عرض للعمل (٧٠,٩٪)، بينما أشارت الإناث اللاتي عدن من الهجرة إلى وجود أقارب هناك (٧٧,١٪). وقد تساوت نسبة الذكور والإناث الذين ذكروا أنهم يرغبون في العيش في هذه الدول (١٠٪).

كانت الدوافع الاقتصادية أساساً هي التي تقف وراء تطلع الذكور للهجرة. فعندما تم سؤالهم عن العوامل التي تجذبهم للهجرة، ذكر ٩٥٪ منهم أن الدافع هو الحصول على المال. هذا بينما كانت الدوافع وراء تطلع الإناث إلى الهجرة متنوعة منها: تعلم أشياء جديدة، وزيادة المعارف والخبرات (٤٤٪) والحصول على المال (٣٥٪) والرغبة في رؤية بلدان أخرى (٢٦٪) والرغبة في العيش في الخارج (١٤٪). وفيما يتعلق بالعوامل التي تدفع للهجرة، ذكر ثلثا الذكور الذين يتطلعون للهجرة أن الدافع هو نقص فرص العمل في مصر كما أشار ٤٤٪ إلى انخفاض الدخل. ولهذا تعتبر العوامل التي تدفع الذكور إلى التطلع للهجرة هي نفسها تقريباً الدوافع وراء الهجرة الفعلية. ولا يصدق هذا بالنسبة للإناث. وتشابه كثيراً العوامل التي تدفع للهجرة بين الإناث

المتطلعات للهجرة مع نظرائهم من الذكور، ولكن كما رأينا من قبل تختلف الدوافع كثيرًا بين الذكور والإناث الذين يهاجرون فعلاً، وهذا يشير إلى أن الإناث اللاتي يتطلعن إلى الهجرة أقل قدرة على التصرف وفق دوافعهن، بل إن هجرتهم تعتمد بدرجة كبيرة على قرارات الهجرة التي يتخذها أعضاء الأسرة من الذكور.

وقد كشفت الدراسات التي أجريت عن أثر الهجرة الدولية أن هذه الهجرة يمكن أن يكون لها آثار على رفاهية الأسر التي يتركها المهاجرون، وعلى المهاجر نفسه أو المهاجرة. وقد أوضحت رشدي وآخرون أن الهجرة تساهم كثيرًا في تخفيض الفقر لدى أسرة المهاجر، كما أوضحت البدوي وأسعد أن الهجرة وتحولات المهاجرين تساهم في زيادة الالتحاق بالمدارس، والحد من عمالة الأطفال. وبين أسعد وآخرون أن الهجرة تمكن من تخفيض سن الزواج لدى الشبان غير المتزوجين حيث توفر فرصة عمل جيدة.

والخلاصة، نلاحظ أن هجرة الشباب من مصر هي ظاهرة تتفاوت اتجاهاتها كثيرًا وفقًا لاختلاف النوع الاجتماعي والتعليم والطبقة الاجتماعية، ومازالت أيضًا ظاهرة نادرة لحد ما على الرغم من أن جانبًا كبيرًا من الشباب، وبخاصة الشبان، يتطلعون للهجرة. وتعتبر التطلعات المهنية التي تأتي مع التعليم أهم العوامل التي تدفع للتطلع للهجرة، ولكن تحقيق هذه الآمال يعتمد على الطبقة الاجتماعية والموارد الاجتماعية والاقتصادية والمعلوماتية التي تفتقر بها.

المصدر: راجي أسعد، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

فوق المتوسطة. وقد كان أسوأ تدهور في جودة الوظائف بين العاملين الحاصلين على التعليم الأساسي وشهادات الثانوية الفنية.

وأمام هذا الانخفاض في عائد التعليم في مصر هل هناك مخاطر من قيام الشباب وآبائهم بتخفيض استثماراتهم في التعليم مستقبلاً؟ وهل مع تراجع معدلات مشاركة الإناث المتعلات في قوة العمل يصبح الاستثمار في تعليم الفتيات مهددًا؟. على الرغم من وجود هذه المخاطر حاليًا فإن هذا أمرًا غير محتمل نظرًا للقيمة الاجتماعية الكبيرة التي يعطيها السكان المصريون للتعليم. وتبرز هذه القيمة بوضوح في سوق الزواج حيث يقدر كلا الجانبين كثيرًا الشريك الأعلى تعليمًا^١، كما أن القول بأنه يمكن أن يكون هناك مخاطر من تخفيض الاستثمار في التعليم يتعارض مع حجم الإنفاق الكبير الذي تدفعه الأسر المصرية من جيبها الخاص على الدروس الخصوصية لتضمن نجاح أبنائها في النظام التعليمي.

وفي ظل هذا الواقع كيف يمكن للسياسة العامة أن تضمن أن تأتي الاستثمارات العامة والخاصة التي يوجهها المجتمع المصري إلى التعليم بعائد أفضل في سوق العمل وفي الاقتصاد بوجه عام؟. بكل تأكيد تكمن الإجابة في ضرورة إجراء إصلاحات مؤسسية كبيرة في نظام التعليم تهدف إلى العمل على توافق مخرجات التعليم مع المهارات المطلوبة. ويمكن تحقيق ذلك بعدة طرق:

- أولاً: يجب أن يحصل الآباء من سوق العمل على الإشارات الصحيحة بالنسبة للمهارات المطلوبة والمجزية. لقد ظلت هذه الإشارات مشوشة لسنوات طويلة نتيجة انخراط القطاع العام على نطاق واسع في عملية التوظيف مما شجع الآباء على الاستثمار

الشباب المتعلم إلى العمل في الاقتصاد غير المنظم في وظائف كان من الممكن أن يحصلوا عليها عند مستويات تعليم أدنى بكثير. وبالنسبة للإناث برز عائد التعليم من قبل في قدرتهن على الدخول في سوق العمل والالتحاق بوظائف مدفوعة الأجر. ويوضح (شكل ١١ - ٧) أن معدلات المشاركة في قوة العمل كانت تزيد زيادة كبيرة بمجرد استكمالهن مرحلة التعليم الثانوي. ومع هذا فإن هذا النمط الذي يتمثل في زيادة المشاركة في قوة العمل مع زيادة مستوى التعليم أخذ يتلاشى حيث تراجعت معدلات مشاركة الإناث المتعلات نتيجة تقلص فرص التوظيف في الحكومة، وهذا يعني أن تراجع عائد التعليم بالنسبة للإناث يعتبر أكثر حدة مما تؤكد بيانات الأجور.

وقد حاول مشروع بحثي حديث نفذه مجلس السكان أن يضع مفهومًا إجرائيًا لمصطلح جودة الوظيفة في الاقتصاد المصري وذلك بإدماج مختلف الأبعاد المرتبطة بجودة الوظائف في مؤشر واحد للجودة. ويشمل المؤشر عدة جوانب مثل: الصبغة الرسمية للوظيفة أو الدخل، وجودة مكان العمل، والتشغيل الزائد، والتشغيل غير الكامل^٢. وقد كانت أهم نتيجة خلص إليها هذا البحث هي أنه على الرغم من أن مستوى جودة الوظائف في الاقتصاد المصري ظل ثابتًا لحد كبير عبر الزمن، إلا أنه لم يواكب الارتفاع في مستويات تعليم قوة العمل. ونتيجة لذلك كان هناك تدهور كبير في جودة الوظائف بمرور الوقت. وكما يتضح من (شكل ١١ - ١٠) تدهورت جودة الوظائف خلال الفترة من عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠٦ بالنسبة للعاملين بأجر ومرتب عند كل المستويات التعليمية - بخلاف العاملين الأميين وخريجي المعاهد فوق المتوسطة - وكذلك بالنسبة لجميع العاملين بدون أجر - بخلاف خريجي المعاهد



الأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، و٢٠٠٧. وتبدو ميزة استخدام هذه المسوح، إلى جانب مصادر البيانات المستخدمة من قبل، في أن أحجام العينات أكبر كثيراً بحيث تسمح بإجراء تصنيف أكثر دقة وتفصيلاً للمهن عبر الزمن. وقد تم بحث ١٣٠ مجموعة مهنية مختلفة في كل سنة من السنوات الثلاث^{١١} التي تتوافر بيانات عنها. وفي هذا التحليل تم ترتيب المهن على أساس معدل نموها خلال السنوات من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٧ ثم تم تصنيفها تحت أربع مجموعات على أساس هذا المعيار أي: النمو النسبي المرتفع، النمو النسبي المرتفع بدرجة متوسطة، النمو النسبي المنخفض بدرجة متوسطة، النمو النسبي المنخفض^{١٢} انظر جدول ١١-٣.

حتى يمكن إلقاء الضوء على المهن المهمة التي تساهم بعدد كبير من الوظائف بالقيم المطلقة تم أيضاً ترتيب المهن التي سبق ترتيبها وفقاً لنموها المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ ثم تم تقسيم هذا الترتيب وفقاً لنفس المجموعات الأربع المستخدمة بالنسبة للنمو النسبي. وأخيراً حتى يمكن مقارنة النمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤ بالنمو خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٧ تم تحديد المهن التي: (١) تسارع نموها النسبي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٤. (٢) استمرت في نفس فئة النمو النسبي. (٣) تباطأ نموها.

وتشمل المهن التي حققت أسرع معدل للنمو، التي ساهمت أيضاً بأعلى مستوى للنمو المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ عمال البناء والتشييد (عمال الخرسانة وتشطيبات المباني)، والباعة الجائلين، وعمال الزراعة وتربية الحيوانات، والمزارعين غير المتخصصين.

في الحصول على الشهادات وليس في اكتساب المهارات.

- ثانياً: يحتاج الآباء لأن يكونوا قادرين على ترجمة هذه الإشارات إلى اختيارات مناسبة لتعليم أبنائهم. ولكن هذه القدرة مقيدة لأنه في ظل نظام المدارس الحكومية الذي يدار مركزياً تكون الاختيارات محدودة.
- ثالثاً: يجب على المدارس ومقدمي الخدمة التعليمية الآخرين أن يكون لديهم الحافز والمرونة وآليات المساءلة حتى يمكن الاستجابة بفعالية لمطالب الآباء وقوى السوق. وهذا يمكن تحقيقه بربط مكافآتهم بمستوى أدائهم بطريقة ما. وليس هناك مجال آخر تشتت فيه الحاجة إلى وجود هيكل للحوافز والمساءلة سوى نظام المدارس الثانوية الفنية التي يتخرج منها سنوياً ما يزيد عن ٦٠٠ ألف طالب بمهارات مشكوك في فائدتها في سوق العمل.

الوضع المهني الذي يواجهه الشباب حالياً

مما لا شك فيه أن الشباب المصري يواجه حالياً تحديات شديدة الصعوبة عند الانتقال من مرحلة الدراسة إلى العمل، إلى جانب أن هناك عدداً متزايداً من الشباب تكون توقعاتهم بشأن العمل في القطاع غير المنظم غير مؤكدة، وعدداً آخر يختارون الخروج من قوة العمل. وعلى الرغم من ارتفاع مستوي تعليمهم، إلا أن عائد هذا التعليم يتراجع بصورة مطردة أمام مسائل مهمة تتعلق بجودة التعليم الذي يتلقونه. وعلى أي حال هل هناك نقاط مضيئة في سوق العمل تتمثل في وجود مهن تنمو سريعاً وتحمل إمكانيات استيعاب المزيد من الوافدين الجدد؟. حتى يمكن تقييم الوضع المهني الذي يواجهه الشباب المصري حالياً فإنه تم تحليل بيانات المهن الواردة في مسح قوة العمل الرسمي في

وبالنظر إلى مجموعة المهن التي تنمو بدرجة سريعة أو معتدلة وتحقق نمواً مطلقاً مرتفعاً بدرجة متوسطة (الصف الثاني في جدول ١١ - ٣) نجد أن كل من هذه المهن أضافت ما بين خمسة آلاف و ٢٠ ألف وظيفة سنوياً خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ وحتى عام ٢٠٠٧. وتشمل هذه المجموعة صناعات الخزف والزجاج والنجارين والعاملين بالخدمات الشخصية وعمال تشغيل ماكينات صناعة النسيج وعمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات الغذائية والعاملين في خدمات الأمن. وتشمل المجموعة ذات النمو النسبي المرتفع بدرجة متوسطة النقاشين والمديرين والرؤساء التنفيذيين في الحكومة وعمال تجهيز الطعام والعاملين في خدمة المنازل والمطاعم والعاملين في رعاية المباني ومدرسي التعليم الأساسي. وتتضمن هذه المجموعة من المهن ذات النمو السريع بعض المهن الحرفية مثل صناعات الخزف والفخار والنقاشين والنجارين وبعض عمال الصناعة مثل عمال النسيج وعمال تجهيز الطعام وبعض الأخصائيين مثل المدرسين وبعض عمال الخدمات.

وأخيراً، هناك مجموعة كبيرة نسبياً من المهن ذات النمو السريع التي تضيف أقل من ٥ آلاف وظيفة سنوياً. وتشمل هذه المهن الأخصائيين في الحاسبات الألكترونية، وعمال الصناعة، وعمال تشغيل الماكينات. وهناك فئة من المهن المتخصصة التي تظهر في عدد من الأماكن كمهن ذات نمو سريع أو نمو معتدل السرعة وهي فئة المدرسين في مرحلة التعليم الأساسي وما قبل الأساسي. وكدليل على توسع الاقتصاد الخاص فإن مهنة مديري العموم في القطاع الخاص هي ثالث أسرع المهن نمواً.

ومما يثير الدهشة لحد ما أنها تشمل أيضاً طبقة من موظفي الحكومة ومأموري الضرائب ومفتشي الجمارك. وهذه المهن تنمو بمعدل سريع يزيد عن ٥٪ سنوياً، وكل منها تضيف أكثر من ٢٠ ألف عامل سنوياً. وهناك مهنتان أخرتان تضيف عدداً كبيراً من العمال على الرغم من أنها تنمو بمعدل أبطأ قليلاً مثل مهنة سائقي المركبات الآلية، والمزارعين المتخصصين. ومن بين هذه المهن كلها تباطؤ نمو الباعة الجائلين، وعمال الزراعة وتربية الحيوانات والمزارعين خلال الفترة من ٢٠٠٤/٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٤، بينما تسارع نمو المهن الأخرى، أو على الأقل ظل على المستوى نفسه.

من الممكن التنبؤ لحد ما بنوع المهن ذات النمو السريع نظراً لانتعاش صناعة التشييد التي شهدتها مصر في الفترة من عام ٢٠٠٠ - ٢٠٠٧. وتشغل مهنة عمال البناء والتشييد المركز الواحد والعشرين والثاني والعشرين على التوالي في فئة المهن الأسرع نمواً بين الـ ١٣٠ مهنة محل الدراسة. وقد يبدو النمو في صفوف مأموري الضرائب مثيراً للدهشة نظراً لتجميد التعيين في الحكومة، ولكن قد يكون لهذا علاقة بالإصلاح الضريبي الذي قامت به وزارة المالية مؤخراً. وتشير البيانات إلى أن النمو تحقق فعلاً بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧. ومما لا شك فيه أن هذا النمو يتحقق مرة واحدة وليس من المحتمل أن يتكرر في المستقبل. كما أن نمو عدد الباعة الجائلين وعمال الزراعة وتربية الحيوانات وحتى المزارعين قد يشير إلى نمو المهن الهامشية حيث تتجه العالة الزائدة إلى التراكم في مهن معينة عندما لا تجد منافذ أخرى للعمل في الاقتصاد. ومما يثير الاهتمام أن فئة مأموري الضرائب هي الفئة الوحيدة من الأخصائيين التي تشملها فئة النمو المطلق المرتفع.

جدول ١١-٣: تصنيف المهن حسب معدل النمو وحجم النمو المطلق خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧

نمو نسبي مرتفع	نمو نسبي مرتفع بدرجة متوسطة	نمو مطلق مرتفع
مفتشو الجمارك ومأمور الضرائب في الحكومة (٢)	سائقو المركبات الآلية (٤٧)	نمو مطلق مرتفع
عمال تشطيب البناء ومن إليهم (٢١)		
عمال الخرسانة ومن إليهم (٢٢)		
الباعة الجوالون ومن إليهم (٩)	المزارعون الحائزون المتخصصون (٤٤)	
عمال الزراعة وتربية الحيوانات (١٨)		
المزارعون الحائزون غير المتخصصين (٢٩)		
صناع الخزف والفخار والزجاج ومن إليهم (١٩)	عمال نقاشة ونظافة البناء ومن إليهم (٣٨)	نمو مطلق مرتفع
عمال معالجة الخشب ونجار الأثاث ومن إليهم (٣٦)	المديرون والرؤساء التنفيذيون في الحكومة (٤٦)	بدرجة متوسطة
العاملون بالخدمات الشخصية الآخرون (٣١)	عمال تجهيز الطعام ومن إليهم (٤٣)	
عمال تشغيل ماكينات صناعة النسيج والفراء والجلود (٣٢)	العاملون في خدمة المنازل والمطاعم (٤٥)	
العاملون في خدمات الأمن والوقاية (٣٥)	المزارعون الحائزون غير المتخصصين (٢٩)	
عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات الغذائية وما إليها (٥)	العاملون في رعاية وتنظيف المباني والنوافذ (٥٥)	
	الأخصائيون في التدريس في مرحلة التعليم الأساسي وما قبل الأساسي (٥٦)	
مديرو العموم في القطاع الخاص (٣)	الملاحظون والمشرفون على الإنتاج في التشييد والبناء (٣٩)	نمو مطلق منخفض
عمال البيع في الأكشاك والأسواق (٨)	أعضاء هيئة التدريس في الكليات والجامعات والتعليم العالي (٤٨)	بدرجة متوسطة
عمال تشغيل ماكينة تجهيز الأخشاب وصنع الورق (١٠)	مدرسو مراكز التدريب المهني (٥٠)	
الأخصائيون في الحاسبات الإلكترونية (٧)	أخصائيون في الفنون والترفيه والرياضة (٥١)	
عمال البيع الآخرون (٢٤)	عمال المرسلات والجمالون والبوابون (٥٤)	
مديرو العموم في الحكومة (٢٥)	الحدادون وصناع العدد ومن إليهم (٥٧)	
عمال تشغيل ماكينات صناعة المواد الكيماوية (٢٧)	كتبة المكتبات والبريد ومن إليهم (٥٨)	
عمال تشغيل ماكينات توليد القوى ومن إليهم (٣٠)	أخصائيون في التمريض والتوليد (٥٩)	
عمال المناجم والتفجير وقطع ونحت الأحجار (٦)	سائقو قاطرات السكك الحديدية ومن إليهم (٤٠)	
عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات المعدنية والتعدينية (١٢)	عمال حلج الأقطان (٤١)	
الملاحظون والمشرفون على إنتاج الحرفيين الآخرون (٣٣)	عمال صيد البحر والبر والقنص (٤٢)	
عمال الطباعة ومن إليهم (٣٧)		
عمال تشغيل خطوط تجميع الإنتاج الأوتوماتيكي والروبوت الصناعي (١)	الملاحظون والمشرفون على عمل الحرف اليدوية والدقيقة والفنية (٤٩)	
عمال تشغيل أفران الزجاج والخزف ومن إليهم (٤)	عمال تجميع مكونات الإنتاج (٥٢)	
الملاحظون والمشرفون على الإنتاج في الصناعات التعدينية والاستخراجية (٧)	عمال تشغيل ماكينات تجهيز المنتجات المعدنية والمعدنية (٥٣)	
الأخصائيون في الدين (١١)	أخصائيو التدريس الآخرون (٦)	
عمال إصلاح الإطارات الكاوتشوك (١٣)		
مدرسو مرحلة التعليم الأساسي (١٤)		
عمال تشغيل الآلات وتجميع مكونات الإنتاج الآخرون (١٥)		
عمال تشغيل ماكينات إنتاج المطاط والبلاستيك (١٦)		
كتبة الإحصاء وكتبة المبيعات (٢٠)		
الملاحظون والمشرفون على خطوط التجميع الأوتوماتيكية (٢٣)		
عمال تشغيل ماكينات الطباعة والتجليد والمنتجات الورقية (٢٨)		
عمال تشغيل ماكينات صناعة المنتجات الخشبية (٣٤)		

النمو المتسارع: ٠٠_٤٠٠٠٤_٠٧ النمو الثابت: ٠٠_٤٠٠٠٤_٠٧ النمو البطيء: ٠٠_٤٠٠٠٤_٠٧

ملحوظة: الأرقام الموجودة بجوار كل مهنة تمثل ترتيبها من حيث نموها النسبي خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧.

الهوامش

١. المسوح الثلاثة التي استخدمت هي : مسح سوق العمل في مصر عام ١٩٩٨ ، والمسح التتبعي لدراسة خصائص سوق العمل في ج.م.ع عام ٢٠٠٦ ، الذي أعده منتدى البحوث الاقتصادية بالتعاون مع الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، ومسح النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩ الذي أعده مجلس السكان بالتعاون مع مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء.
٢. مازالت هناك نسبة صغيرة من الشباب في مصر (نحو ١١٪ عام ٢٠٠٦) لم يلتحقوا أبداً بالمدرسة ، وغالباً ، ما لا يكون هؤلاء الشباب بلا عمل ، وإذا دخلوا في قوة العمل فإنهم يبدأون العمل في وقت مبكر ويعملون بوجه عام في الزراعة أو في الاقتصاد غير المنظم.
3. International labor Office (2008). Global Employment Trends for Youth, "October 2008. Geneva : ILO. وقد أخذ رقم مصر من مسح قوة العمل بالعينة في مصر. وتستخدم الأمم المتحدة الفئة العمرية (١٥-٢٤ سنة) لتعريف الشباب ، بينما تستخدم في هذا الفصل الفئة العمرية (١٥-٢٩ سنة).
٤. يشمل هذا كل أشكال عدم المشاركة في قوة العمل بخلاف الالتحاق الدراسة. وهو بذلك يمكن أن يشمل الخدمة العسكرية الإجبارية للذكور.
٥. يعتبر العمل بأجر أو بمرتب في القطاع الخاص عملاً منظماً إذا كان صاحب الوظيفة مغطى بعقد قانوني أو بتأمين اجتماعي. كما يعتبر العمل منتظماً إذا كان دائماً أو مؤقتاً ، وغير منتظم إذا كان متقطعاً أو موسميًا. وهناك مصطلح آخر لوصف العمل غير المنتظم وهو العمل العارض.
6. Ragui Assaad and Melanie Arntz (2005). "Constrained Geographical Mobility and Gendered Labor Market Outcomes under Structural Adjustment : Evidence from Egypt. World Development 33 (3) : 431 - 454.
7. Ragui Assaad and Fatma El-Hamidi (2009) "Women in the Egyptian Labor Market : An Analysis of Developments, 1988-2006. In the Egyptian Labor Market Revisited. Ragui Assaad (ed.).Cairo : American University in Cairo Press, pp.219-257.
8. Djavad Salehi Isfahani and Navtej Dhillon (2008) "Stalled Youth Transition in the Middle East : A Framework for Policy Reform, "Middle East Youth Initiative Working Paper No.8. Wolfenson Center for Development at Brookings and Dubai School of Government.
٩. أنظر راجي أسعد ورائيا رشدي وأحمد راشد (٢٠٠٩): "Measuring and Operationalizing Job Quality in Egypt". The Population Council. Gender and Work in the Mena Region, Working Papers Series .Number 1, Cairo, Egypt.
10. Asmaa Elbadawy, 2008.
١١. استخدمنا المستوي الذي يتكون من ٣ أرقام في دليل التصنيف المهني لـ ج.م.ع الذي أعده الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ١٩٩٦. وقد استخدم هذا التصنيف في مسح قوة العمل للأعوام ٢٠٠٠، و٢٠٠٤، و٢٠٠٧ وهو يختلف عن نظام التصنيف المهني الدولي (ISOC 88) وبقدر الإمكان استخدمنا نفس رموز المهنة الواردة في نظام التصنيف المهني الدولي.
١٢. تم تصنيف المهن التي تنمو بمعدل أسرع من متوسط معدل النمو زائد ٢/١ انحراف معياري في الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى عام ٢٠٠٧ في فئة المهن ذات معدل النمو المرتفع، بينما تم تصنيف المهن التي يتراوح معدل نموها بين متوسط المعدل ومتوسط المعدل زائد ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات الارتفاع المتوسط، كما تم تصنيف المهن التي يقع معدل نموها بين متوسط المعدل ومتوسط المعدل ناقص ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات الانخفاض المتوسط، وأخيراً تم تصنيف المهن التي تقل معدلات نموها عن المعدل المتوسط ناقص ٢/١ انحراف معياري في فئة المهن ذات النمو النسبي المنخفض. وقد بلغ المتوسط البسيط لمعدلات نمو الـ ١٣٠ مهنة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٧ ١٪ سنوياً. وتجدر الإشارة إلى أن المهن التي تقع في فئة النمو المرتفع تنمو بمعدل أسرع من ٥٪ سنوياً بينما تنمو المهن التي تقع في فئة النمو البطيء بمعدل أبطأ من -٤٪ سنوياً.

المراجع

- "6 April Day of Anger – Call from activist for jobs and democratic rights". Website of the Committee for a Workers' International (2009), 24 April. <http://socialistworld.net>
- "Shabab 6 April Youth Movement, About us in English". <http://shabab6april.wordpress.com/shabab-6-april-youth-movement-about-us-in-english> Accessed on 5 May 2009.
- Bhatnagar, Subhash (2004). *E-Government: From Vision to Implementation A Practical Guide with Case Studies*. New Delhi: Sage Publications.
- CAOA (2009). Data from the Central Information Department at the Egyptian Central Agency for Organization and Administration. CAPMAS, 2009
- Committee to Protect Bloggers (2007). <http://committeetoprotectbloggers.org/2007/12/01/wael-abbass-youtube-account-restored/> Accessed on 10 June 2009.
- Horton, Sylvia (2000). "Competency Management in the British Civil Service". *The International Journal of Public Sector Management*, Vol. 13, No. 4, pp. 354-368.
- Hughes, R. Eugene (2001). "Skill or Diploma? The Potential Influence of Skill-based Pay Systems on Sources of Skills Acquisition and Degree Programs". *Work Study*, Vol. 52, Number 4, pp. 179-183.
- Kim, Pan S. (2000). "Human Resource Management Reform In the Korean Civil Service". *Administrative Theory & Praxis*, Vol. 22, No. 2, pp. 326-344.
- Law Number 47 for 1978 Concerning the State Civil Employees. Cairo: Al Amiria Press, Edition 23, 2005.
- Nahas, S. (2006) 'Director of the Egyptian Central Agency for Organisation and Administration', *Public Policy Workshop*, Cairo University: Faculty of Economics and Political Science, Public Administration Research and Consultation Center, 12 December (in Arabic).
- The Economist* (2007). "Bloggers may be the real opposition", Vol. 383, Issue 8524, p.54, dated 14 April.
- World Bank (2003), *Reforming Public Institutions and Strengthening Governance: A World Bank Strategy Implementation Update*, Washington, DC: Public Sector Group, Poverty Reduction and Economic Management Network.

الفصل الثاني عشر



يقدر عدد الوافدين الجدد لسوق العمل بنحو ٦٠٠ ألف سنوياً. ولكن جزءاً ضئيلاً منهم هو الذي يستطيع أن يجد فرصة عمل. (أنظر الفصل الحادي عشر). ونظراً للمستوى الحالي للمهارات التي يوفرها نظام التعليم في مصر، فإن القطاع الخاص وقطاع الخدمات قد لا يكون لديهما الحافز على استيعاب الأعداد المطلوبة لتخفيض حجم البطالة، وبخاصة بين الشباب. ويبدو أن القطاع غير المنظم هو الذي يتيح وظائف على نطاق أوسع، نظراً لأنه أكثر تساهلاً في توظيف العمالة ذات المهارات المتدنية، ومع ذلك تعد الوظائف التي يتيحها هذا القطاع ذات جودة منخفضة، وأجور متدنية، ولا يتوفر لها الاستقرار لحد كبير، وغالباً ما يتم التدريب على وسائل إنتاج عتيقة، ويجري هذا التدريب من خلال العمل فقط.

أساسية لدى العالة الفنية في أعمال الصيانة الكهربائية، والصيانة الميكانيكية، والصيانة الإلكترونية، وعمليات التحكم الإلكتروني، وتشغيل ورش المعدات وأعمال اللحام الكهربائي، وصيانة الغلايات^١. وهذه أمثلة توضح مدى الفجوة في المهارات الموجودة في هذه القطاعات والقطاعات الفرعية الأخرى. وبذلك يفتقد سوق العمل إلى العالة الفنية الماهرة، ليس فقط من حيث العدد ولكن أيضًا من حيث الكفاءة. وأمام هذا الوضع يضطر أرباب الأعمال إما إلى تخفيض طلبات الإنتاج على مستوى السوق المحلي وأسواق التصدير، أو إلى الإحجام عن التوسع في أنشطتهم. وفي كلتا الحالتين، تنخفض الإنتاجية، وتظل قوة العمل المحتملة خاملة، وغير مدربة، وغير مستغلة.

مسار التعليم الفني والتدريب المهني

يوجد في مصر بالفعل نظام للتعليم الفني والتدريب المهني للشباب. ويتوزع هذا النظام العام بين عدد من الوزارات والأجهزة الحكومية التي تعمل كل منها بمعزل عن الأخرى لحد كبير. وبوجه عام تعتبر المهارات التي يفرزها هذا النظام متدنية المستوى، على الرغم من وجود بعض جزر التميز المتفرقة، وبخاصة بالنسبة للدورات التدريبية التي تنظمها القوات المسلحة. وعلى أي حال بدأ هذا الإنجاز الضعيف في التغير ببطء نتيجة إنشاء "مجلس التدريب الصناعي" عام ٢٠٠٦ في وزارة التجارة والصناعة، الذي يضطلع بمسؤولية تحسين عملية التنسيق بين كافة الكيانات والمشروعات والسياسات الخاصة بالتدريب في الوزارة وتوجيهها. وفي الآونة الأخيرة، تم إنشاء مجلسين آخرين وهما: "مجلس التدريب السياحي" و"مجلس التدريب على أعمال التشييد".

ومنذ إنشاء المجالس المتخصصة اتجه الرأي إلى العمل على تفعيل المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية - الموجود فعلاً ولكن دوره محدود - للعمل كمنبر للرأي للمجالس الثلاثة ولتقديم التوجيهات المتعلقة بالسياسات، وتقييم أداء نظام التعليم الفني والتدريب المهني. وفي نفس الوقت تم بقرار من رئيس مجلس الوزراء تشكيل لجنة وزارية لوضع استراتيجية لتطوير التعليم الفني والتدريب المهني تبنى أساساً على الدراسات والتدخلات السابقة، وعلى السياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TVET Policy Statement التي وضعت عام ٢٠٠٢ (أنظر أدناه). وتتمحور هذه الاستراتيجية حول العناصر الأساسية لأفضل الممارسات الدولية، والتي من بينها: تبني منهج كامل بشأن التوجيهات المتعلقة بسياسة التعليم الفني والتدريب المهني، وتحويل عملية التدريب، وخلق روابط بين أصحاب الأعمال ومقدمي الخدمات المتعلقة بالتعليم الفني والتدريب

وما لم يتم تطوير مهارات العالة المصرية بشكل ملائم، ووفقاً لما يتطلبه سوق العمل، فإن الاقتصاد القومي، خاصة القطاع الصناعي، سوف يظل يعاني من عدم توفر المهارات الفنية المناسبة، والمستوى الكافي من الإنتاجية، مما يساهم في خلق هذا الوضع المتناقض الذي يتسم بوجود بطالة وفي نفس الوقت وظائف خالية لا تجد من يشغلها، فليس لدى الوافدين الجدد لسوق العمل الحافز للبحث عن عمل، كما لم يتم إعدادهم بدرجة كافية لشغل الوظائف. وعلى الرغم من أن هذه الظاهرة قد تؤدي إلى تخفيض الأرقام الرسمية للبطالة، إلا أن الواقع يبين أنه حتى التعليم الفني والتدريب المهني لم يؤدي بعد إلى النهوض بالمهارات إلى المستوى الذي يؤهل الشباب ويدفعهم إلى البحث عن عمل في الاقتصاد الصناعي المنظم.

هناك مساران رئيسيان لنظام التعليم في مصر: الأول المسار الأكاديمي، والآخر المسار الفني. ويؤدي المسار الأول عادة إلى الجامعة، بينما ينتهي المسار المهني في العادة عند مستوى التعليم الثانوي الفني، ولكن من ينجح في الحصول على درجات أعلى من ٧٠٪، يكون مؤهلاً للالتحاق بالتعليم العالي. ومن أبرز التحديات التي تواجه نظام التعليم في مصر هو عدم وجود روابط كافية بين المسارين، بالإضافة إلى النظرة الاجتماعية تجاه التعليم الفني وما علق في الأذهان بأنه المسار الذي يضطر الطالب لاختياره عندما يعجز عن اختيار المسار الأول. وعلى أي حال، فإنه في ظل العولة، ووتيرة التطور التكنولوجي الحالية، والتحول التي تشهدها الأسواق لم يعد التعليم الفني والتدريب المهني مجرد وسيلة تعليمية يلجأ إليها الشباب ذوي الأداء الأكاديمي المنخفض نسبياً، أو ذوي الوضع الاقتصادي والاجتماعي المنخفض، بل أصبح حجر الزاوية في عملية التنمية.

وتشير التجارب الدولية إلى أن التعليم الفني والتدريب المهني، هو أساس منهج التعلم مدى الحياة، الذي يعد ضرورياً في الاقتصادات غير المستقرة، وفي ظل البيئة التي يعيش فيها الجميع والتي تتسم بالتعقيد والتنافسية والتخصص. ومن الممكن أن يساهم التدريب الفني والمهني في سد الفجوة بين المناهج التقليدية العقيمة والتسرب من التعليم وبين المهارات التكنولوجية التي تتطلبها سوق العمل لتوظيف الشباب.

وعلى أي حال، لم يتم حتى الآن الاستغلال الكامل للفرصة المتاحة لتحقيق أقصى استفادة من العدد الكبير من الشباب الذين لو اكتسبوا المهارات المهنية غير الأكاديمية لعاد ذلك عليهم وعلى الاقتصاد بالفائدة. وتوضح نتائج أحد المسوح وجود هذه الإشكالية في بعض القطاعات الصناعية الفرعية في مصر. وتظهر فجوة المهارات بصفة

جدول ١٢-١: نظم التدريب و الجهات المقدمة له لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني

الوزارة	نظام التدريب	مستوى مهارة الخريج	مدة (التدريب بالأشهر) ^٢
القوى العاملة	ما قبل العمل للأحداث	متوسط المهارة	٧ أشهر في مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	شهران تدريب من خلال العمل
	تدرج مهني	متوسط المهارة	٤ أشهر في مركز التدريب
	ما قبل العمل (للأحداث)	متوسط المهارة	٤ أشهر تدريب من خلال العمل
التضامن الاجتماعي	تكوين مهني	متوسط المهارة	١٢-٢٤ شهرًا تدريب من خلال العمل
	مكثف	متوسط المهارة	من ٧-٢٤ شهرًا في مركز التدريب
	تأهيل الأسر المنتجة	متوسط المهارة	من ٦-١٠ أشهر في مركز التدريب
	ما قبل العمل (شركات)	متوسط المهارة	من ٦-٩ أشهر في مركز التدريب
مراكز تدريب وزارة الإسكان وإعادة تدريب والمرافق والتنمية العمرانية	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر في مركز التدريب
	إعادة تدريب	متوسط المهارة	شهران تدريب من خلال العمل
	رفع كفاءة	فني ماهر	٦ أشهر في مركز التدريب
	رفع كفاءة	مستويات مختلفة و	من شهر إلى ٨ أشهر في مركز التدريب وتدريب من خلال العمل
الزراعة	ما قبل العمل	مستويات مختلفة و	من شهرين إلى أربعة أشهر في مركز التدريب
	مكثف	فقط للدورة التدريبية	وتدريب من خلال العمل
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٩ أشهر في مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٤ أشهر في مركز التدريب
المحليات	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٩ أشهر في مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	من ٢-٩ أشهر في مركز التدريب
	التلمذة الصناعية*	ماهر	١١ شهر في مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٢١ شهرًا تدريب من خلال العمل ، إلى جانب ١-٢ يوم في مركز التدريب
الصناعة	ما قبل العمل	متوسط المهارة	من ٤-٦ أشهر في مركز التدريب
	رفع كفاءة	مستويات مختلفة وفقًا للدورة التدريبية	٦ أشهر في مركز التدريب
	تدرج مهني	متوسط المهارة	من شهر إلى ٣ أشهر في مركز التدريب
	إعادة تدريب	متوسط المهارة	٦ أشهر في موقع الإنتاج
المصانع الحربية	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٦ أشهر في مركز التدريب
	التلمذة الصناعية*	ماهر	١٢ شهرًا في مركز التدريب
	مكثف	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا في موقع الإنتاج
	تدرج مهني	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا في موقع الإنتاج
النقل والمواصلات	التلمذة الصناعية*	ماهر	١٢ شهرًا في المركز+عامان تدريب خلال العمل
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا في موقع الإنتاج
	مكثف	متوسط المهارة	٧ أشهر في مركز التدريب
	رفع كفاءة	متوسط المهارة	٤ أشهر في مركز التدريب
الأوقاف	إعادة تدريب	وفقًا للدورة التدريبية	من شهر - ٤ أشهر في مركز التدريب
	تدرج مهني	متوسط المهارة	من ٤-١٠ أشهر في مركز التدريب
	ما قبل العمل	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا تدريب من خلال العمل
	مكثف	متوسط المهارة	٢٤ شهرًا في مركز التدريب

Source : ETES Report 2002

ملحوظة : يعتمد منح جميع الشهادات على الحضور وتمنح الدبلومات لنظم التدريب المؤشر عليها بعلامة * فقط.

من المسوح التي انتهت إلى نتائج مماثلة. وتتسم معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بالملاح الآتية:

- يتم تمويل هذه المؤسسات من الحكومة، وليس هناك خطوط واضحة لمساءلتها، حيث تحدد الموازنات السنوية بناءً على مستوى الإنفاق في السنة السابقة، وليس على أساس الأداء العام، أو معدلات القيد، أو حتى معدلات التسرب خلال السنة الدراسية، أو أثناء التدريب.
- لا توجد روابط بين هذه المؤسسات، كما أنها تفتقد إلى معايير واضحة لتطوير المناهج وتقديم التدريب، كما يتضح من استخدام المعدات المتقادمة، وعدم الاهتمام باستخدام المعدات الحديثة حتى لو توفرت.
- لا يتوفر في هذه المؤسسات مقومات التدريب العملي، كما أن الورش القليلة المتاحة التي يجري فيها التدريب العملي تكون متكدسة بالمتدربين، مما يجعل التدريب فيها غير مجدٍ.
- لا يجري التدريب بناءً على متطلبات سوق العمل، ولذلك غالباً ما يكون هناك اختلال بين ما يعرض من برامج ودورات تدريبية وبين احتياجات السوق الفعلية. فمثلاً، ليس هناك ارتباط واضح بين نظام التعليم الفني والتدريب المهني وبين الصناعة، التي تعد السوق الرئيسية لمخرجات هذا النظام.
- تتسم هذه المؤسسات بأن ما تقدمه من برامج تعليمية وتدريبية تعجز عن الوفاء بالمتطلبات الأساسية للتطور التكنولوجي، كما أنها تفرط في الاعتماد على الجانب النظري في المناهج.
- هناك نقص واضح في التخصصات الحديثة والمتقدمة، وتفاوت وفروق في المؤهلات، وتستعين هذه المؤسسات بمدرسين تنقصهم المؤهلات الفنية والمهنية المناسبة، وكذلك الإلمام بأصول التدريس.
- مخصصات الميزانية نادراً ما تكون كافية لتطوير المعدات، على سبيل المثال، أو للنهوض بمستوى الجودة.
- كثيراً ما يؤدي أداء الخدمة العسكرية الإجبارية إلى انقطاع الأفراد في سن التجنيد عن حضور البرامج التدريبية، وإن كانت هناك بعض الاستثناءات إذا تم أداء الخدمة العسكرية في وحدات فنية تتفق مع التخصص.

إسهامات القطاع الخاص

هناك عدد محدود من مراكز التدريب الفنية والمهنية الخاصة التي تنظم دورات تدريبية قصيرة الأجل. ومعظم هذه المراكز تقدم دورات لتأهيل المنشآت للحصول على شهادات الجودة. وتتسم هذه المراكز بأنها ذات تنظيم جيد نسبياً، وتضع مناهجها في ضوء احتياجات السوق، وتستخدم مدرسين لديهم قدرات فنية وقدرات على التدريس معقولة،

المهني. وقد اعتمد رئيس الوزراء في أغسطس ٢٠٠٩ برنامج عمل هذه الاستراتيجية، وتجرى اللجنة حالياً صياغة "خطة عملها".

وينص قانون العمل المصري الجديد الذي صدر في عام ٢٠٠٣، على إنشاء صندوق للتدريب يُمول من حصة رسم يفرض على المنشآت التي يعمل بها ١٠ عمال فأكثر بنسبة ١٪ من صافي الأرباح التي تحققها هذه المنشآت. ويقام هذا الصندوق في وزارة القوى العاملة والهجرة. ولكن الصندوق لم يمارس بعد نشاطه نظراً لأن هناك مداورات في المحاكم حول مدى دستوريته.

نظام التعليم الفني والتدريب المهني الحالي

في الوقت الحالي، يتم تقديم التعليم الفني والتدريب المهني الأساسي من جانب وزارة التعليم (من خلال ١٥٨٤ مدرسة فنية ومهنية)، ووزارة التعليم العالي (من خلال ٤٧ معهداً فنياً متوسطاً وكلية فنية). وهناك وزارات أخرى تشارك في تقديم التعليم الفني والتدريب المهني من خلال ١٢٠٠ مركزاً للتدريب المهني مثل وزارات التجارة والصناعة^٢، والتضامن الاجتماعي، والإسكان، والعمل والهجرة، والزراعة، والصحة، والثقافة.

وبذلك يشمل النظام مدارس ثانوية فنية، ومراكز فنية مهنية، كما يتضح من جدول ١٢-١. ويمنح عدد قليل من هذه المراكز دبلومات نظام ٣ و ٥ سنوات، حيث أن معظمها يقدم دورات قصيرة الأجل، مثل الكليات الفنية (المعاهد الفنية المتوسطة سابقاً التي تتبع الجامعات حالياً) والمعاهد. وعلى الرغم من أن الوزارات المختلفة تستهدف مجموعات مختلفة، أو أنها تركز على مجالات معينة، إلا أن هناك تداخل في تقديم هذه الخدمة بين هذه الجهات، ولا توجد أي معايير أو متطلبات مشتركة لمنح الشهادات إلا فيما ندر، والأكثر من ذلك يعتبر مستوى جودة التعليم الذي يقدم منخفضاً.

على الرغم من أن الجهات التي تقدم التعليم الفني والتدريب المهني تغطي مجالات كثيرة من التخصصات، إلا أن التركيز على الصناعة باعتبارها القطاع الرئيسي الذي يقدم التعليم الفني الرسمي من خلال نظام التلمذة الصناعية، كما أن لدى الصناعة إمكانات واعدة لخدمة الغالبية العظمى من أصحاب الأعمال في القطاع الخاص غير الزراعي.

فشل برامج القطاع العام

تم تقييم نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر من خلال سلسلة

إطار ١٢-١: تجربة معهد دون بوسكو الخاص

يعتبر معهد دون بوسكو Don Bosco نموذجًا ناجحًا للمعاهد الفنية الخاصة بالمصروفات. ويدير المعهد الإخوان سيليزيان Silesian Brothers الإيطاليون. وبدلاً من أن يمنح المعهد دبلومات غير عصرية تأتي في منزلة تالية للدبلومات الأخرى، فإن مناهج الدبلومات التي يمنحها - نظام ثلاث وخمس سنوات - تفتح الطريق أمام التوظيف، والأجر المناسب، والترقي في المسار الوظيفي، وهي نفس العناصر التي تفتقدها معظم مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني العامة. وتكمن مصداقية معهد دون بوسكو في حرصه على تخريج عمالة بمستوى مهارة عالية، يمكنها بالفعل أداء مجموعة الأنشطة المدرجة في الشهادات الممنوحة لهم، وهو ما يجعل هذه الشهادات جديرة بالثقة وتعد بمثابة "علامة" الجودة. ولا يعزى هذا إلى المناهج المناسبة التي يتم تدريسها فحسب، ولكن إلى معايير تعيين مدرري المعهد التي تستند إلى المؤهلات الفنية والإلمام بأصول التدريس إلى جانب الخبرة العملية المكتسبة والممارسة الفعلية.

هذا الوضع لا يصدق على الغالبية العظمى من مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني الأخرى التي لا يشترط فيها لتعيين المدرسين توفر الخبرة العملية في مجال الصناعة. ومما يضع المعهد أيضاً في مكانة فريدة بين مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني في مصر أنه يمنح شهادة نهائية معترفاً بها من الحكومتين الإيطالية والمصرية. هذه الشهادة تعطي للطلاب الذين حضروا الدورات نظام الخمس سنوات الحق في الالتحاق بالجامعات الأوروبية.

المصدر: Italian Cooperation for Development Institute.

جدول ١٢-٢: التدخلات المقررة في السياسة العامة لمشروع التعليم الفني والتدريب المهني

محاور السياسة العامة	اسم المشروع	مصدر التمويل وجهة التنفيذ
* وضع نظام جودة المؤهلات لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة	مشروع مستويات المهارة القومية أنظر إطار (١٢-٣)	الصندوق الاجتماعي للتنمية
* وضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات سوق العمل	مشروع تنمية المهارات (أنظر إطار ١٢-٤)	الحكومة المصرية والبنك الدولي
* وضع أطر قانونية ومؤسسية جديدة للمؤسسات المسؤولة عن نظام التعليم الفني والتدريب المهني وأطر لحوكمتها	المشروع الأوروبي + المشروع القومي لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني (أنظر إطار ١٢-٥)	الحكومة المصرية والمفوضية الأوروبية
* وضع نظام جودة المؤهلات لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة	إطار المؤهلات القومية	وزارة التجارة والصناعة
		مؤسسة التدريب الأوروبية
		وزارة القوى العاملة

المصدر: أميرة كاظم، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية لمصر عام ٢٠١٠.

الآخرين. وهم يرون أن الدورات التعريفية القصيرة التي تقدم للمعنيين الجدد هي بمثابة تدريب داخلي، والنتيجة أن التدريب يقدم في الغالب بصورة غير منتظمة، ولا يستند لنظام معين، وليس له شهادات معترف بها. وتقبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى إتباع نهج مختلف عندما يتعلق الأمر بالإدارة أو التسويق أو أي أنواع أخرى من المهارات "المكتسبة"، حيث تتجه إلى إرسال العاملين لديها إلى مراكز تدريب محترفة. ويعد عدم المعرفة بالجهات المتاحة لتقديم التدريب الفني انعكاساً لعدم الاتساق الخطير في المعلومات الخاصة بالسوق.

في كثير من الأحيان تغفل المنشآت الصغيرة والمتوسطة عن إدراك أهمية القيمة المضافة الناجمة عن التدريب، ويتضح هذا من عدم تخصيص ميزانية للتدريب. وعادة ما يحجم أرباب الأعمال - الذين يشكون

إلى جانب أنها تقدم دورات تدريبية متنوعة لتوسيع فرص الاختيار فيما بينها، وهناك أيضاً قواعد واضحة تحكم كافة الترتيبات، ومعايير تتسم بالشفافية توضح ما يتعين أن يلتزم به متلقي التدريب، وما يجب أن تتضمنه هذه الدورات التدريبية، وما يتوقع من نتائج سيحصل عليها المتدرب - بخلاف الشهادة - من حيث الزيادة الملموسة في الربحية.

أصحاب الأعمال والتدريب

على الرغم من أن معظم المنشآت الصغيرة والمتوسطة تدعي أن لها موقفاً إيجابياً تجاه مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني، إلا أن التدريب الفني الذي تقدمه يتم من خلال العمل باستخدام مواردها الخاصة، أو بالاستعانة بكبار الموظفين أو المشرفين الذين لا يملكون خبرة عملية في مجال التدريس، ولكن يعتقدوا أنهم قادرون على تدريب العمال

إطار ٢-١٢: تدخلات الحكومة في مجال التعليم الفني

تعتبر مبادرة مبارك - كول أول مبادرة تربط بين التعليم الفني ومتطلبات الصناعة وسوق العمل، التي ينظر إليها كنموذج ناجح للتعليم الفني والتدريب المهني في مصر الذي يحقق كفاءة التكلفة ويستجيب لاحتياجات سوق العمل. وتهدف المبادرة إلى النهوض بمؤهلات خريجي المدارس الثانوية الفنية لتتناسب مع متطلبات السوق، وذلك من خلال نموذج النظام المزدوج للتعليم الفني التعاوني في إطار التعاون الفني الموسع مع مؤسسة GTZ الألمانية^١. ويتيح النظام المزدوج عادة الفرصة للطلاب لدراسة المواد النظرية في المدارس وممارسة العمل في موقع العمل أو خط الإنتاج.

وقد تخرج من مبادرة مبارك - كول أكثر من ٢٠ ألف طالب. وتلقى نحو ٨٥٪ منهم عروضاً للعمل في الحال. وقد انتقلت مهمة تنفيذ النظام المزدوج لمبادرة مبارك - كول للشركاء المصريين في وزارة التعليم والقطاع الخاص. ويتم حالياً إدارته وتنفيذه بنجاح. وحتى مايو ٢٠٠٩، بلغ عدد مدارس مبارك - كول الثانوية الفنية التي تبنت هذا النظام ٧٦ مدرسة، لتدريب ٢٤ ألف طالب بالتعاون مع ١٩٠٠ شركة.

وتشير دراسة حديثة لتتبع الخريجين السابقين (٢٠٠٨) إلى أن النظام المزدوج التعاوني كانت له آثار إيجابية على مدركات وتطلعات الشباب المصري. فقد أتاح هذا النموذج المزدوج للخريجين الدخول مبكراً في أول تجربة لهم مع عالم العمل، كما عرفتهم بالضوابط السارية في مكان العمل، ومنحتهم الثقة التي تساعدهم في الوصول لاختيارات مدروسة، والقدرة على اتخاذ قرارات حكيمة بشأن البحث عن العمل المناسب وتحديد مساهمهم الوظيفي^٢. في يوليو ٢٠٠٧ بدأت مبادرة مبارك / كول - برنامج التعليم المهني والتدريب والتشغيل - (MKI-vetEP) الذي يعد استمراراً لمبادرة مبارك - كول في إطار التعاون المصري الألماني في مجال التنمية. ويعتبر تشغيل الشباب هو الهدف الأول للبرنامج حيث يهدف إلى تحسين إمكانية التشغيل لدى الشباب وأصحاب العمل، وبذلك يساهم في خلق وظائف مريحة. ولا يقتصر منهج MKI-vetEP على تعليم وتدريب الشباب، بل يذهب إلى أبعد من ذلك بدمج بالمؤهلات التي تتلاءم ومتطلبات سوق العمل والمطلوبة لأداء العمل مثل المهارات والمعارف وأخلاقيات العمل. وتعني إمكانية التشغيل التفاعلي أن يصبح الباحثون عن عمل قابلين للتشغيل ويستمرؤوا كذلك، وأن يصبح صاحب العمل المحتمل قادراً على التوظيف^٣.

وحالياً، نجح البرنامج في تحقيق الانساق بين مؤهلات العاملين وحاجة السوق وفي توظيف أول مجموعة من الشباب الباحثين عن عمل. وقد وافق البرنامج على وضع نظام على أساس تجريبي لرصد سوق العمل والتنبؤ بأوضاعه في محافظة السادس من أكتوبر^٤.

(Source: Vocational Education, Training and Employment Program – Mubarak – Khol Initiative (MKI-vetEP).

مرتفعة. ويتجه عدد كبير من الشباب إلى الالتحاق بمراكز التلمذة الصناعية التقليدية عندما يُدفعون إلى ترك التعليم العام. وفي العادة يصبح العامل الجديد مسؤولاً من عامل أقدم للتعرف على الأدوات والأجهزة وأساليب الإنتاج. وكلما صعد المتدرب على سلم التعلم كلما أسندت إليه المزيد من المسؤوليات العملية. والذي يهنا هو اكتساب الخبرة والاحتكاك بالعمل وليس التعلم الرسمي. ويسود هذا النظام بين الكثير من الأسر الأمية منخفضة الدخل التي غالباً ما تضطر لأن تدفع لمعلم الصبغة مقابل تعليم أبنائهم مهنة مفيدة.

وبالنسبة لمن استكملوا مرحلة التعليم الإعدادي، ولكنهم حصلوا على درجات منخفضة، فإنهم يلتحقون بالتعليم الثانوي الفني ليكون معبراً للوصول إلى التعليم العالي.

وفي الواقع، فإن ٧٠٪ من طلاب التعليم الثانوي الفني الذين يتخطون حاجز التعليم العالي يفضلون الالتحاق بالجامعة بدلاً من دخول سوق العمل. وبالنسبة للخريجين الذين يختارون العمل في مجال تخصصاتهم فإن نسبتهم لا تكاد تذكر. ومعظم هؤلاء يحصلون على أول وظيفة لهم

من عدم استطاعتهم تعيين عمال أكفاء - عن الاستئثار في رأس المال البشري خشية ارتفاع معدلات الأجور، ومعدلات ترك العمل، وهجرة العمالة أو أي تصرفات أخرى تؤثر على صافي أرباحهم.

وبالمثل، نادراً ما يمنح أرباب الأعمال أو المديرون للعامل ترفقيات، أو مكافآت مالية، أو حوافز في الأجور نتيجة إتباعهم استراتيجية قصيرة الأجل تعتمد على تخفيض الإنفاق. ويؤدي عدم وجود ترتيبات تعاقدية واضحة ومحددة بين العمال وأرباب الأعمال إلى قيام بعض منافسي هذه المنشآت إلى السطو على العمالة الماهرة لديها. ويمكن كسر هذه الحلقة المفرغة عن طريق وضع شروط تقييدية في الترتيبات التعاقدية الرسمية، وكذلك وضع نظام للمكافآت نظير الأداء الجيد^٥.

الوضع من منظور الباحثين عن عمل

على الرغم من أن الحصول على التعليم الأساسي تحسن بصورة ملموسة في مصر خلال السنوات الأخيرة، كما يتضح من ارتفاع معدلات القيد بالتعليم الابتدائي، مازالت معدلات الإعادة والتسرب من التعليم

إطار ١٢-٣: مشروع مستويات المهارة القومية - الصندوق الاجتماعي للتنمية
The National Skills Standard Project of Egypt's Social Fund for Development

في إطار المحور الأول للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TEVT Policy Statement لا يقتصر دور مشروع مستويات المهارة القومية على وضع مستويات المهارة، ولكنه يتضمن أيضًا اتخاذ الإجراءات المتعلقة باختبار المتدربين ومنحهم الشهادات ذات الصلة. ومن المستهدف أن يدعم هذا الإطار جهة لاعتماد مقدمي التدريب التي ستقوم بعدئذ بوضع سجل يشمل "مقدمي التدريب المعتمدين" وتخصصاتهم - ولم يتم بعد وضع هذا السجل. وفي بادئ الأمر، تم تمويل مشروع مستويات المهارة القومية من خلال الصندوق الاجتماعي للتنمية كما دعمه فريق من الاستشاريين المحليين والدوليين (بقيادة المجلس البريطاني) وبالتعاون مع أصحاب الأعمال. ويغطي المشروع ثلاثة قطاعات (الصناعة، والسياحة، والبناء والتشييد)، ويعمل على وضع مستويات المهارة، ومنح شهادات للعمال وفقًا لقدراتهم وكفاءتهم، وتحديد الوحدات الدراسية التي يمكن أن تفيد في أكثر من وظيفة عبر مسارات التعليم والتدريب، ووضع آليات التقييم الموضوعي والمستقل وإجراءات الاعتماد. كما يغطي المشروع المؤهلات الدراسية التالية للمرحلة الابتدائية (توازي المستويات ١، ٢، ٣ من التصنيف الدولي للتعليم (أي نصف ماهر - ماهر - مشرف).

وقد وضع المشروع مستويات المهارة لنحو ١٠٦ مهن، في قطاعات التشييد والصناعة والسياحة. كما قام بتطوير نحو ٥٠ مركزًا للتدريب، وطبق المعايير المتقدمة في مجال تقديم التدريب.

ولتحقيق الاستدامة، وبمقتضى البروتوكول الموقع بين مجلس التدريب الصناعي والصندوق الاجتماعي للتنمية، تم نقل مسؤولية وضع مستويات المهارة في القطاع الصناعي إلى مجلس التدريب الصناعي في مطلع عام ٢٠٠٧، بينما نقلت مسؤولية وضع مستويات المهارة المتعلقة بقطاعي السياحة والتشييد إلى الاتحاد الخاص بكل منهما. وقد نجح مجلس التدريب الصناعي في حث العاملين في المشروع على العمل على وضع مستويات أخرى للمهارة، من خلال الهيئة الإسكتلندية للمؤهلات (AQA Scottish Qualification Agency) - التي شاركت في المراحل الأولى لمشروع مستويات المهارة القومية - وذلك لوضع مؤشرات أخرى للمستويات التي وضعت في المراحل الأولى للمشروع، ولتوجيه اللجان القطاعية، التي تم تشكيلها في الغرف الصناعية الخاصة بكل منها، إلى كيفية تطوير المؤهلات المهنية المصرية استنادًا إلى منهجيات الهيئة الإسكتلندية للمؤهلات التي تم مراجعتها.

المصدر: مجلس التدريب الصناعي، مايو ٢٠٠٩

الذين شملهم المسح إلى أنه يتعين على أرباب الأعمال القيام بالآتي:

- ١- خلق بيئة عمل محفزة، ٢- تشكيل لجنة لمتابعة ظروف العمل،
- ٣- وضع نظام أفضل للتعاقد، ٤- تحسين الأجور، ٥ - تحسين مهارات المشرفين في إدارة التابعين لهم، ٦ - تخفيض عدد ساعات العمل. وتجدر الإشارة إلى أن التدريب الأساسي كان يقدم للعمال المحتمل شغلهم لوظائف حقيقية في مصنع للملابس الجاهزة^٨.

إطار السياسة

في مطلع عام ٢٠٠٢، صدقت الحكومة المصرية على السياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني TEVT Policy Statement، التي وضعها البنك الدولي بالاشتراك مع مؤسسة التدريب الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي، كإطار لمختلف أنواع التدخلات - كما هو موضح في جدول ١٢ - ٢، بما فيها التدخلات التي تساندها الجهات المانحة.

ويتضمن الإطار البنود الأربعة التالية :

- وضع نظام جودة المؤهلات Quality Qualification System

في غضون ثلاثة أشهر من تخرجهم، ولكنهم لا يستمرون فيها طويلا بسبب انخفاض الأجور، والمشاكل التي تنشأ مع أصحاب العمل، أو للعودة للدراسة^٩.

هناك شواهد تشير إلى أن الشباب ليس لديهم الحافز للعمل في القطاع الصناعي، ويفضلون العمل كموظفين في الحكومة^٦، حيث إن هذا النوع من العمل يحقق الاستقرار طويل المدى، ويحظى بنظرة أفضل بين القراء، ولا يُخشى فيه من الفصل من العمل لضعف الأداء، كما أن الانخفاض النسبي في الأجر هو أمر مقبول أخذًا في الاعتبار مستوى الجهد المطلوب، والاستقرار طويل الأجل المضمون^٧. على أي حال، أصبح من النادر حاليًا اختيار هذا النوع من العمل نظرًا لاستمرار الحكومة في تقليص التعيين في القطاع العام (أنظر الفصل الحادي عشر).

ونتيجة لارتفاع معدل تسرب العمالة بعد فترة قصيرة من اجتياز التدريب الأساسي أو أثناء التدريب، حاول المسح الذي أجراه برنامج البنك الدولي لتنمية المهارات Skills Development Project البحث عن السبب وراء هذا المسلك من جانب المتدربين. وقد أشار الأفراد

إطار ١٢-٤ : برنامج تنمية المهارات The Skills Development Program

يختص برنامج تنمية المهارات بالمحور الثاني من السياسة العامة للمشروع القومي للتعليم الفني والتدريب المهني. ويركز هذا البرنامج على جانب الطلب في المعادلة. وهو بذلك يهدف إلى تشجيع القطاع الخاص على طلب التدريب، من خلال وضع آلية إجرائية لتمويل - في إطار تجريبي - لمد القطاع الخاص بحزمة من البرامج التدريبية والخدمات المتعلقة بها لتشجيعه على الاستثمار في التدريب الفني. ويعتبر أثر المحاكاة الإيجابي للبرامج التدريبية التي تصمم وفقاً للطلب، ولتجربة تقاسم التكلفة بنسبة ٩٠٪ - ١٠٪ بمثابة حافز لزيادة الطلب على التدريب الفني، وبالتالي تحقيق المزيد من تطوير المهارات وحراك العالة داخل المنشأة وبين المنشآت.

وبرنامج تنمية المهارات هو برنامج تجريبي يمتد لمدة ٦ سنوات (من ٢٠٠٤-٢٠١٠) وتنفذه وزارة التجارة والصناعة بالتعاون مع البنك الدولي. ويهدف إلى تحفيز القطاع الخاص على طلب التدريب من أجل تنمية المهارات وذلك بوضع آلية تمويل تجريبية تستند إلى الطلب وتقوم على المنافسة لتقديم التدريب الذي يرتبط مباشرة بعملية الإنتاج في المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ويتألف البرنامج من ثلاثة مكونات هي: التوعية، والترويج والوصول لطالبي التدريب، والمتابعة، والتقويم، و تمويل برامج التدريب وتقديمها وإدارتها، وإدارة البرنامج ومتابعته وتقييمه. ويتوقع أن يكون للتدريب أثر إيجابي طويل المدى على الإنتاجية والقدرة التنافسية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وتبلغ موازنة المشروع الإجمالية ١٢,٥ مليون دولار أمريكي. ويستهدف برنامج تنمية المهارات المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل بصفة مبدئية في ثلاثة قطاعات: التشييد، والصناعة، والسياحة، وذلك لدعم التدريب والأنشطة المرتبطة به (أقل من ٦ أشهر تدريب) والمتعلقة بعملية الإنتاج على أساس اقتسام التكلفة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة المؤهلة. ويمكن لهذه المشروعات أن تستفيد من برنامج تنمية المهارات من خلال وسطاء مثل إدارات وحدات جمعيات رجال الأعمال أو المستثمرين، والاتحادات، والشركات والغرف أو مركز تحديث الصناعة. وتضع هذه الجهات الوسيطة البرنامج التدريبي على أساس تقييم الاحتياجات التدريبية للعاملين الموجودين فعلاً أو المعينين الجدد في كل منشأة على حدة، ويتم اختيار مقدمي التدريب على أساس تنافسي.

وقد تم تصميم برنامج تنمية المهارات لمساعدة الحكومة المصرية على وضع إطار مؤسسي وتمويلي لإدارة الموارد لمساعدة القطاع الخاص على تقديم التدريب الذي يستهدف تنمية المهارات، وهذا أمر مهم للغاية نظراً لضعف الوعي لدى القطاع الخاص بالقيمة المضافة لتنمية المهارات، وإحجامه عن الاستثمار في رأس المال البشري، وبخاصة العمال، وعدم اتساق المعلومات الخاصة بسوق التدريب، وهو ما يجعل من اكتشاف مقدم التدريب الكفاء بمثابة تحدٍ خطير، في غياب نظام للاعتماد ومنح الشهادات.

المصدر: البنك الدولي، برنامج تنمية المهارات - وثائق المشروع، ٢٠٠٩.

- لتدعيم مبدأ التعلم مدى الحياة.
- وضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني يستجيب لاحتياجات سوق العمل.
- وضع أطر قانونية ومؤسسية جديدة للمؤسسات المسؤولة عن نظام التعليم الفني والتدريب المهني وأطر لحوكمتها.
- وضع سياسات سوق العمل لتحسين حراك العالة.
- ويتضمن هذا الإطار أربع مبادرات أساسية:
- زيادة طلب القطاع الخاص على التدريب الفني.
- وضع آلية تجريبية لتمويل التدريب المستجيب لحاجة الطلب.
- تبني منهج من القاعدة للقمة لخلق شراكة بين الأطراف صاحبة المصلحة، وفي نفس الوقت تطوير القدرة على تقديم التدريب.
- وضع إطار المؤهلات القومية National Qualification Framework.
- وعلى الرغم من أن هذه المبادرات بدأت في أوقات مختلفة، إلا أنها تعمل معاً في إطار يحقق درجة من التكامل. وقد كانت النتائج الأولية مشجعة، إلا أنه من السابق للأوان الحكم على النتائج على المدى الطويل بالنسبة لمستوى مهارات الشباب أو بالنسبة لقبليتهم للتشغيل.
- ويعتبر كل من مشروع تنمية المهارات والمشروع الأوروبي مشروعين متزاملين (أنظر إطار ١٢ - ٤، ١٢ - ٥)، حيث تم تصميمهما في نفس الوقت تقريباً كتطور طبيعي للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني، وأنشئ كلاهما في وزارة التجارة والصناعة، ويتم التنسيق بينهما من خلال مجلس التدريب الصناعي.
- وبينا يتناول المشروع الأول جانب الطلب من التدريب، فإن المشروع الثاني يتبنى منهجاً من القاعدة للقمة للمساهمة في صياغة وتنفيذ سياسة قومية لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني من خلال العناصر الآتية:
- إقامة وتنفيذ ١٢ شراكة تدريب في إطار المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني وذلك على المستوى اللامركزي واستناداً لحاجة الطلب.

إطار ١٢-٥: المشروع الأوروبي EC-Project : المساعدة المقدمة لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني

يختص المشروع الأوروبي بجانب العرض في سياق المحور الأول للسياسة العامة للمشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني. وقد أقيمت شراكات التدريب Enterprise Training Partnerships في إطار هذا المشروع القومي ، وتبلغ مساهمة الحكومة المصرية ٣٣ مليون يورو مقابل المنحة المقدمة من الاتحاد الأوروبي.

وقد بدأت أنشطة المشروع في عام ٢٠٠٥ بهدف تطوير معاهد لامركزية للتعليم الفني والمهني عالي الجودة، التي تعتمد على تلبية طلب السوق. ويهدف المشروع أيضاً إلى وضع المكونات الأساسية لنظام نموذجي للتعليم الفني والتدريب المهني من خلال هيئات تنظيمية كأساس لنظام لامركزي يعتمد على تلبية طلب السوق.

وحالياً أقام المشروع الأوروبي ١٢ شراكة للتدريب عبر مجموعة من القطاعات - من قطاع النسيج إلى السياحة ، إلى جانب ٦ شراكات محلية من بين ١٢ منطقة صناعية مستهدفة ، وذلك لدعم الشراكات المحلية ومقدمي التدريب. وقد ساهم المشروع في بناء القدرات على النحو الآتي :

١. تدريب مقدمي التدريب :من خلال تطوير المناهج والورش، والمدربين المؤهلين من قبل. وقد تم تحسين نحو ١٤٠ مركزاً للتدريب وحوالي ١٠٠ من أجهزة التدريب داخل الشركات في قطاع الملابس الجاهزة.
٢. المدربون : تم تدريب ١٦٨٠ مدرباً في صناعات الملابس الجاهزة، والمنتجات الغذائية ، ومواد البناء، والصناعات الهندسية ، والأثاث والأخشاب.
٣. حزم التدريب : قام المشروع بتطوير مجموعة كبيرة من حزم التدريب التي تستند إلى احتياجات الصناعة، وكذلك تطوير المناهج في ١٦ مهنة (استناداً إلى مناهج المدارس الثانوية الفنية، ومراكز التدريب المهني، ومن خلال الدعم القوي للشراكات المحلية والقطاعية).
٤. دورات تدريبية : لتطوير البنية التحتية للموارد البشرية المؤهلة مثل المديرين، ورؤساء المدربين في مختلف القطاعات. ويهدف المشروع إلى الوصول بعدد المدربين إلى ٤٠٠ في نهاية المشروع.
٥. زيارات دراسية: للتوعية و للوصول لفهم مشترك وتبادل الخبرات بين أخصائيي التدريب المحليين ونظرائهم في دول الاتحاد الأوروبي.
٦. ترتيبات التوأمة: وذلك بوضع آلية مؤسسية لبناء القدرات في الإطار التنظيمي ويساهم المشروع أيضاً في وضع نظام للجودة في مجال التدريب الصناعي يشمل التوحيد القياسي والاعتماد ومنح الشهادات.

المصدر : وحدة إدارة المشروع الأوروبي.

- تطوير عملية تقديم التدريب.
- مساعدة صانعي القرار في تطوير الإطار التنظيمي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني.

بتطويرها واعتمادها من خلال لجان فنية تتولي أيضاً تطوير الجوانب المهنية لهذه المناهج. ويشارك أرباب الأعمال في تدريب المعلمين والمدربين المساعدين.

وتستقبل المنشآت الطلاب بناءً على جدول الوحدات التدريبية الذي تم تصميمه تصميمًا جيدًا، ويتم النهوض بالمهارات العملية استناداً إلى الجزء النظري الذي درس في المدرسة. ويجري تطوير ورش العمل الدراسية والمعدات حتى تكون أكثر توافقاً مع متطلبات الصناعة ومواصفاتها، كما يُدرب المعلمون في مواقع العمل بالشركات من خلال التواصل مع رجال الأعمال لاكتساب الخبرات العملية، ويُدرَّب أيضاً مديرو المدارس، ويتم تعريفهم بأهمية الارتباط القومي بالصناعة، وحيث إن هذه المبادرة مازالت في بدايتها ، لذا من الصعب تقييم مدى نجاحها.

إن منهج شراكات التدريب ، بعيداً عن المشروع الأوروبي، يضمن قيام أرباب الأعمال ومقدمي التدريب في القطاع العام بوضع نظام للتعليم الفني والتدريب المهني في القطاعات الخاصة بهم. وهذا يضمن ملاءمة

وبالإضافة إلى إقامة شراكات تدريب على المستوى القطاعي والجغرافي بين مقدمي التدريب والمشروعات، وضع المشروع الأوروبي نظام التعليم والتدريب التبادلي Alternance Education and Training على غرار النظام الفرنسي، بالشراكة مع وزارة التعليم وتمويل من وزارة التجارة والصناعة.

ويتم تنفيذ هذا النظام في ١٠٠ مدرسة ثانوية فنية ، وهو شكل مبتكر من أشكال التعليم التعاوني الذي بدأ عام ٢٠٠٨، ويهدف إلى تأهيل عدد من الشباب (١٠٠ ألف) قبل الدخول في قوة العمل، من خلال تزويدهم بالمعارف العملية والمهارات^{١٣}. وفي ظل هذا النموذج، يشارك أرباب الأعمال على المستوى القطاعي والمحلي في وضع المناهج التي تدرس في ثلاث سنوات بناءً على احتياجاتهم، وتقوم وزارة التعليم

إطار ١٢-٦: مبادرة التشغيل من خلال الإعلام

يجمع الشباب عن العمل كعمال إنتاج، ويعبرون بصورة واضحة عن تفضيلهم للعمل في الحكومة نظرًا لما يتيح هذا العمل من مزايا وأمان وظيفي وساعات عمل مريحة. وفي نفس الوقت تعاني الصناعة من عدم توفر العمالة نصف الماهرة والماهرة. ولهذا السبب، قامت وزارة المالية برعاية حملة إعلامية ضخمة خلال شهر رمضان من عام ٢٠٠٧، حيث ترتفع معدلات المشاهدة في هذا الشهر، من أجل خلق موقف إيجابي تجاه العمل في قطاع الصناعة.

وقد استُكملت هذه المبادرة بقيام مجلس التدريب الصناعي بتقديم تدريب ما قبل التشغيل يتسق مع متطلبات الوظائف الشاغرة في منشآت القطاع الخاص التي تعهدت بتوظيف الشباب الذين يستكملون تدريبهم في مجلس التدريب الصناعي. وقد صاحب هذه الحملة القيام بالمتابعة والتقييم لتتبع مدى التقدم الذي تحرزه الحملة الإعلامية، ورد فعل الشباب. وقد تبين من نتيجة المسح الذي أجرى قبل تنفيذ الحملة أن ٢٪ فقط من الشباب يقبلون على التدريب المهني، بصرف النظر عن الخلفية التعليمية، ومع اتساع نطاق الحملة، ذكر ١٠٪ ممن تم سؤالهم (من بين ١,١ مليون فرد من الذين أجروا الاتصال التليفوني) أنهم يرغبون في العمل في خطوط الإنتاج، منهم ١١٠ ألف توجهوا لإجراء المقابلات وتم توظيف ٨٧ ألف (أي ٨٪).

المصدر: مجلس التدريب الصناعي، مايو ٢٠٠٩.

والمرافق والتنمية العمرانية - دعمًا كبيرًا لتطويرها من خلال عدة مصادر ثنائية مثل مبادرة مبارك - كول، وجايكا، والحكومة الفرنسية، في الوقت الذي كانت فيه بعض مراكز التدريب التابعة لوزارة الإسكان مازالت تطبق مفاهيم ومواد الاختبارات التي يضعها مشروع مستويات المهارة القومية، التي كانت تستند إلى المؤهلات المهنية المصرية.

ولا تتمثل القيمة المضافة الحقيقية التي يسفر عنها تطوير مراكز التدريب في شراء معدات متقدمة فحسب، بل تتمثل أيضًا في زيادة القدرة على تطوير المناهج وفي تصميمها بشكل يستجيب لحد ما لمتطلبات سوق العمل. وبالإضافة إلى ذلك، يتلقى كل من المتدربين وإدارة هذه المراكز تدريبًا فنيًا وتدريبًا على أصول التدريس، إلى جانب الخبرة العملية في المشروعات الصناعية على المستوى المحلي والعالمي. وقد أتاحت الفرصة للمتدربين في بعض هذه المشروعات للسفر إلى دول أخرى لتلقى تدريبًا أكثر تقدمًا، ويقترن هذا أيضًا بالحصول على شهادات معترف بها دوليًا.

مواجهة عدم اتساق المعلومات في سوق العمل

مبادرات الحكومة

في محاولة لمواجهة عدم اتساق المعلومات في سوق العمل، استضاف مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، مرصد التعليم والتدريب والتشغيل (الذي سبق أن دعمته فنيًا مؤسسة التدريب الأوروبية). ويعد المرصد شبكة متعددة الأطراف تضم المؤسسات التي تنخرط في سوق العمل والتدريب في الحكومة والقطاعين الخاص والأهلي مثل: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التعليم، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة القوى العاملة، والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

واستدامة مخرجات المشروع. وتتيح الشراكات منبرًا لتبادل الرأي حول احتياجات التدريب، وبذلك تضمن توفر عملية ديناميكية لوضع برامج تدريبية تستجيب لاحتياجات أرباب الأعمال.

الجهود القومية
لوضع إطار متطور للمؤهلات

إطار رسمي منظم للمؤهلات

في الآونة الأخيرة، حاول إطار المؤهلات القومية أيضًا التعامل مع الوضع غير المواتي الحالي لنظم التعليم الفني والتدريب المهني، ومواجهة الأنشطة التي تتم بشكل طارئ، وعدم وضوح الأدوار، وعدم ملائمة الشهادات الدراسية لاحتياجات سوق العمل، وعدم الانتقال بشفافية وسلاسة بين النظام التعليمي، والتعلم مدى الحياة، والخبرة المهنية والعملية.

ويتم تقديم الدعم لهذا الإطار من خلال مؤسسة التدريب الأوروبية تحت رعاية وزيرة القوى العاملة والهجرة باعتبارها رئيس المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية. وهذا الإطار يمكن أن يساعد في تحديد المؤهلات بصورة أكثر وضوحًا واتساقًا، وزيادة فرص الحصول على المؤهلات وتنمية المهارات، وجعل المؤهلات ملائمة بشكل أفضل لما يحتاجه أصحاب الأعمال والمشروعات والأفراد، ووضع معايير لتأكيد جودة المؤهلات المصرية وتوفيقها مع المعايير القومية والعالمية، وهذا يسهل من حراك العمالة.

تدعيم مراكز التدريب

في المقابل، هناك نوع آخر من التدخل ذي توجه أكثر نحو القاعدة الشعبية، ويتم بشكل متقطع نسبيًا، فعلى مدى السنوات العشر الماضية أو أكثر، تلقى عدد من مراكز التدريب الحالية - سواء كانت تابعة لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني، أو لوزارة الإسكان

والغرف بالإضافة إلى الحكومة.

هناك مفهومان أساسيان يكمنان وراء إحداث النقلة النوعية الضرورية لتحويل هذا الفشل إلى نجاح وهما: الحوافز والمساءلة. فعند كل مستوى من التدخل يجب وضع مجموعة من الحوافز - سواء كانت في شكل تطوير للمناهج والأجهزة، أو اقتسام تكلفة التدريب، أو منح حوافز ضريبية لأرباب الأعمال، أو فتح أبواب التوظيف - وذلك حتى يصبح اختيار التعليم الفني والتدريب المهني اختيارًا مجديًا بالنسبة للشباب. وبالنسبة للمساءلة فإنها تسير جنبًا إلى جنب مع إصدار شهادات ملائمة تستند إلى معايير أداء معترف بها، ويفضل أن تكون معترفًا بها دوليًا. وتحمل هذه الشهادات في طياتها الثار التي يجنيها حائزها من حيث فرص الترقى والقدرة على الحراك.

وعلى الرغم من الجهود المكثفة التي بذلت في مصر خلال السنوات الماضية لدعم نظام التعليم الفني والتدريب المهني، مازال الاقتصاد المصري يفتقد إلى القدر المناسب من العمالة الماهرة التي حصلت على التدريب اللازم والمهارات المتطورة. وتتضمن البرامج والمشروعات المتنوعة الحالية عناصر تميز، وبخاصة فيما يتعلق بشركات القطاع الخاص، وعروض العمل التي تقدمها المنشآت بعد التدريب. ومع هذا، فإن الرفض المستمر من جانب معظم الشباب لترك الجامعة والتوجه للتدريب المهني أو الفني يدعو إلى إعادة النظر في نظام التعليم العالي بأكمله، وفي القيمة المرتفعة التي تعطي له، كما يجب النظر إلى التعليم الفني والتدريب المهني باعتبار أن لها نفس القيمة الاجتماعية والاقتصادية. وبطبيعة الحال الكلام أسهل من الفعل، وهذا سيطلب أن يكون هناك أثر محاكاة ضخم على المستوى القومي انعكاسًا لما يترتب على التحول إلى المسار المهني من تحقيق تقدم في مسار العمل إلى جانب المزايا المالية.

في نفس الوقت، هناك ضرورة لتوسيع نطاق عملية تطوير في نظام التعليم الفني والتدريب المهني في ضوء أهداف وتوجيهات سياسة واضحة. ومن المهم تجميع المبادرات الفردية تحت خطة تتضمن العناصر الآتية:

- تشجيع الارتباط الوثيق بين مقدمي التعليم الفني والتدريب المهني وبين أصحاب الأعمال، كما يتضح ذلك من نموذج شراكات التدريب، بصرف النظر عما إذا كان تمويل التعليم الفني والتدريب المهني يتم من خلال القطاع العام أو الخاص.
- مشاركة نشطة من جانب أرباب الأعمال من خلال تطبيق بعض نظم الحوافز.
- زيادة مشاركة رجال الصناعة في وضع محتوى المناهج، وتوفير الأجهزة وتدريب المدربين على أن تكون هناك مساندة قوية من

ويعمل مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار كنقطة دعم مركزية بين طرفين أساسيين وهما: الجهات التي تنتج البيانات من ناحية، والمستفيدون الذين يستخدمون هذه البيانات من ناحية أخرى. وتتمثل الأهداف الرئيسية للمركز في إنشاء نظام معلومات ديناميكي عن سوق العمل، وهيكلي للتدريب في مصر من خلال توفير بيانات دقيقة وحديثة عن جانبي العرض والطلب لدعم صانعي السياسات في مجالات التعليم والتدريب ونظام أداء سوق العمل، وكذلك للتنبؤ باحتياجات سوق العمل، وإجراء مسح لتقييم احتياجات سوق العمل على المستوى القطاعي.

المبادرات التي تقودها جهات غير حكومية

هناك شركات خاصة رائدة مثل سيمنس Siemens تشارك في تطوير عدد من مراكز التدريب. فمن خلال التنسيق مع مجلس التدريب الصناعي - وفي الغالب بتمويل منه - تم الموافقة على تطوير ٥٠ مركز تدريب تابع للجامعات والمدارس الفنية في كل أنحاء مصر في مجال برامج التحكم المنطقي programmable logic controller وأجهزة التحكم الرقمي computer numerical control، وذلك بموجب عقد مع سيمنس تقوم بمقتضاه بتوفير الأجهزة لهذه المراكز، وتدريب المدربين. كما تم توقيع بروتوكول مائل بين مجلس التدريب الصناعي، وأكاديمية هايدلبرج Heidelberg Academy^{١٤} ومركز التدريب التابع لمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني في حي إمبابية بالقاهرة. وهذا التفاعل بين شركة صناعية رائدة، ومركز تدريب، وتمويل عام من خلال مجلس التدريب الصناعي يوفر نوعًا رائعًا من التدريب المعتمد الذي يحمل البصمات المعروفة لكل من شارك في تقديمه، كما يعمل كحافز قوي للشباب حيث يسهل منح الشهادات للمدربين ويمكنهم من التوظيف^{١٥}.

هناك مبادرات أخرى متفرقة تستند إلى المجتمع المحلي، سواء كانت على مستوى رجال الأعمال في القطاع الخاص - كل على حدة - أو على مستوى المنظمات غير الحكومية المحلية، وتهدف هذه المبادرات إلى تطوير المهارات الأساسية لأفراد المجتمع المحلي لزيادة إمكانية تشغيلهم، إلى جانب بذل بعض الجهود لاتخاذ ترتيبات لتعيينهم في نطاق المناطق الجغرافية المجاورة للحي أو القرية. وعلى الرغم من أن نطاق ومجال هذه المبادرات محدود إلا أنها قد تكون فعالة.

الطريق إلى المستقبل

إن علاج فشل سوق العمل والتدريب هو مسؤولية مشتركة بين الأطراف صاحبة المصلحة التي تشمل: الشباب، وأرباب الأعمال، والاتحادات



خطة العمل

إتاحة المعلومات للأطراف صاحبة المصلحة

توفر المعلومات التوجيهات اللازمة لإجراء التصحيح والتغيير. وهناك حاجة بالغة الأهمية لوضع "نظام معلومات لسوق العمل". وهذا النظام يمد الشباب بمعلومات عن الوظائف التي يحتاجها سوق العمل ليشجع على الالتحاق بالمهن الآخذة في النمو. كما يمكن لهذا النظام أن يقدم لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني وللمتدربين - أولاً بأول - توجيهات بشأن التخصصات المطلوبة، التي يعاد النظر فيها باستمرار، ويسمح للدبلومات التي يمنحها هذا النوع من التعليم والتدريب ودوراته، وبرامجه بمتابعة ذلك والقيام بمراجعة فعالة للمناهج حتى يمكنها أن تسير التطورات المتوقعة في سوق العمل (على المستوى المحلي أو العالمي حسب القطاع).

وكما ورد ذكره من قبل، يمكن اعتبار مرصد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار نواة لنظام معلومات سوق العمل، بما يتوفر له من شبكة مؤسسات منخرطة في سوق العمل والتدريب سواء في الحكومة أو القطاعين الخاص والأهلي.

تبني منهج يستجيب لاحتياجات السوق

كخطوة أولى يجب أن يُسند لمؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني دور واضح من خلال :

- العمل على اكتساب الطلاب والمتدربين المهارات والمعارف الفنية التي يتطلبها سوق العمل.
- تبني مقومات النجاح التي طبقت في مراكز التدريب التي وصفت

جانب الحكومة ومجالس التدريب القطاعية.

- إتاحة التدريب في مراكز تدريب عالمية، مع إتاحة الفرصة للحصول على مستويات تعليم أعلى وعلى زيادة إمكانية التشغيل.
- وضع حزمة من برامج التدريب والخدمات المتعلقة بها في ضوء احتياجات أرباب الأعمال، كما يبدو من مشروع تنمية المهارات.
- وجود مؤسسة تدريب معتمدة لتقديم برامج ودورات تدريبية معتمدة في إطار نظام متكامل لتأكيد الجودة ومنح الشهادات.

يجب على مجالس التدريب المختلفة أن تعتمد بفاعلية على مرصد مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في توفير المعلومات والتوجيهات المتعلقة بسوق العمل والمهن المربحة، ليس فقط لسد الفجوة الموجودة في هذا السوق، ولكن أيضاً لتحريك الروابط داخل سوق التعليم الفني والتدريب المهني بطريقة مجدية.

ويتم في الآونة الأخيرة بذل جهود لتفعيل دور المجلس الأعلى لتنمية الموارد البشرية في وزارة القوى العاملة إلى جانب إعادة تنظيم مجلس التدريب الصناعي، ومجلس تدريب السياحة ومجلس تدريب قطاع التشييد على نحو أفضل. ولكن مازالت أدوار هذه الكيانات، من حيث توجيهات السياسة وتحديد الأولويات، تحتاج لتوضيح. وقد يتطلب هذا وضع سلسلة من التشريعات والإجراءات العملية لتحقيق تقدم في كافة أنحاء مصر، وأن يكون الهدف هو تخفيض البطالة بين الشباب.

شكل تأكيد الجودة ، ولكن أيضًا لأنها تمنح السوق بعض الوقت إلى أن يوضع نظام للاعتماد ويعمل بكفاءة. ويمكن أيضًا تقديم حوافز أخرى للطلاب الممتازين في شكل تدريب عملي في خطوط الإنتاج لدى هذه الشركات الصناعية سواء محليًا أو في مراكزها الرئيسية.

منح القطاع الخاص حوافز للتدريب محدودة المدة

يجب منح أرباب الأعمال وقتًا أطول لبناء قدر كاف من الوعي، إلى جانب تنمية الثقة بينهم وبين العاملين لديهم. وهناك مجموعة من الشروط المسبقة التي يتعين توفرها ومنها: توفر بيئة عمل مواتية، ومنح أجور عادلة، والاستثمار في تطوير مهارات العالة والاستجابة لطموحاتهم الوظيفية. وهذه هي العوامل ذاتها التي تجذب الشباب نحو بعض المهن دون غيرها.

وحاليًا، أصبح معظم أرباب الأعمال أكثر اقتناعًا بالحصول على الخدمات الفنية والمالية المتعلقة بالتدريب لمجموعة مختارة من المهن التي لها قيمة ملموسة، مثل الحصول على شهادات نظام الجودة العالمي (الأيزو) وإدارة الجودة الشاملة (TQM) وتحليل المخاطر والمواقف الحرجة (HAACP) أو حتى العمليات الأساسية لماكينات الخياطة حيث أنها تخفف من تكلفة التدريب قبل التشغيل^{١٧}.

وهناك شرطان أساسيان لإنفاذ قانون العمل وهما: (١) تقديم خدمات بمقابل واقتسام تكلفة الخدمة بدلًا من فرض ضرائب حتى يمكن توسيع قاعدة الطلب على التدريب الفني والمهني، وحتى يمكن النهوض بكفاءة الخدمات التي يقدمها التعليم الفني والمهني لتصل إلى المستوى المطلوب. (٢) مراجعة التشريعات لتفرض الرسوم على أساس إجمالي الأجور كما هو الحال في معظم الدول لتحل محل فرض رسوم على أساس صافي الربحية، حيث يتطلب من المنشآت أن تدفع ١٪ من صافي أرباحها لتمويل صندوق التدريب. وهذا النوع من الرسوم / الضريبة تم الاعتراض عليه في مصر باعتباره غير دستوري.

وتجدر الإشارة إلى أن الأطراف صاحبة المصلحة في أي نظام تميل للاستجابة في الحال مادامت تشهد مكاسب ملموسة، أو على الأقل تقدمًا واضحًا نحو تحقيق مزايا محددة. وهذه المجموعة من التوصيات المشار إليها أعلاه تحاول أن تقدم حوافز واضحة للأطراف صاحبة المصلحة، وفي نفس الوقت تحملها مسؤولية الفشل في إنجاز ما يتعين عليها القيام به.

بأنها مختلفة ولكنها ناجحة.

- تعيين مجلس أمناء لتحديد الأولويات ، ولضمان ربط كل تخصص مهني بسوق العمل.
- وضع خطة سنوية وموازنة سنوية خاصة في ضوء متطلبات السوق.
- الاستجابة لاحتياجات السوق فيما يتعلق بتصميم ووضع وتطوير الدورات التدريبية والبرامج والمناهج.
- تعيين مدربين من قطاع الصناعة لضمان تقديم الخبرة الصناعية العملية.
- إنشاء "جهاز للاعتماد" تكون كافة مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني مسؤولة أمامه.
- قيام مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني بتطبيق معايير معتمدة عند وضع المناهج ومواد الاختبار للشهادات المعتمدة ، على أن يكون هذا إجباريًا.

وفي غالب الأحوال سيظل المشروع القومي لإصلاح التعليم الفني والتدريب المهني ممولا من الحكومة، ولكن هذا ليس معناه أنه يجب على الحكومة الاستمرار في تمويل مشروع متعثر أو أن خدماته سوف تقدم من خلال القطاع العام فقط^{١٨}. ويجب أن تتلقى مؤسسات التعليم الفني والتدريب المهني الدعم الفني والمالي من أجل تطوير خدماتها، وفي نفس الوقت يجب إعطاؤها سلطة اتخاذ القرارات المالية والإدارية المتعلقة بإنجاز مهامها، وهذا سوف يدفع في الغالب إلى إجراء تغييرات تشريعية تسمح لها بتوليد دخل والاحتفاظ به على مستوى مركز التدريب، وبوضع معايير لقبول الطلاب وبوضع سياسات التعيين، الخ.

وفيما يتعلق بمقدمي التعليم الفني والتدريب المهني من القطاع الخاص، فإنهم مازالوا ينتظرون أن تتاح لهم فرصة مجدية تماثل تلك التي تحققت في بعض القطاعات مثل السياحة ، أو مثل التدريب رفيع المستوى الذي قدم في قطاع الصناعات الغذائية. وما لم يتوفر شكل ما من أشكال الحوافز، فإنه من المحتمل أن يقتصر التدريب على دورات قصيرة الأجل في موقع الإنتاج حتى يمكن تجنب القيام باستشارات رأسمالية كبيرة، وللمحد من العوائق أمام الدخول في السوق أو الخروج منها.

إن نموذج الدعم الذي تضمنه التعاقد مع شركات صناعية رائدة ، مثل سيمنس وهایدلبرج، الذي التزمت بموجبه هاتان الشركتان بتقديم الأجهزة واقتراح المناهج، وتدريب المدربين، يعد آلية مجدية ليس فقط لأنها توفر حوافز غير موجودة لكل من الشباب وأرباب الأعمال في

الهوامش

1. Jica, 2006.
٢. تقدم مصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني - التابعة لوزارة التجارة والصناعة - برنامج التلمذة الصناعية الذي تصل مدته إلى ثلاث سنوات.
3. ECES-World Bank, Cairo office (2000).
٤. وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٨.
5. Jica, 2006.
٦. بيانات من وزارة التجارة والصناعة بالتنسيق مع المشروع القومي لإصلاح نظام التعليم الفني والتدريب المهني في مصر (TVET)، الممول من الاتحاد الأوروبي، ومن مشروع البنك الدولي لتنمية المهارات، ويتضح هذا أيضاً من الجهود المشتركة لكل من وزارة المالية، واتحاد الصناعات المصرية، ومجلس التدريب الصناعي من أجل توفير التدريب والوظائف.
٧. وزارة التجارة والصناعة، ٢٠٠٦.
٨. المرجع السابق.
9. GTZ – Mubarak – Kohl Initiative (2009).
10. Graduate Tracer Study and Attitude of Youth towards the Labor Market in the Context of the Wider Landscape of TVET in Egypt, CID Consulting, Cairo, March 2009.
١١. مرجع سبق ذكره- مبادرة مبارك – كول.
١٢. المرجع السابق.
13. EC.TVET, Assistance to the Reform of the Technical and Vocational Education and Training system in the Arab Republic of Egypt, (May 2009), Project Documents.
١٤. هايدلبرج هي شركة ألمانية رائدة في مجال الطباعة ومعروفة على مستوى العالم بأنها تقوم بالتدريب في هذا المجال.
١٥. مجلس التدريب الصناعي، (مايو ٢٠٠٩) وثائق المجلس.
16. Skills Framework Conference-British Council, European Training Foundation, ITC, March, 2009.
١٧. نظام الجودة العالمي (ISO)، إدارة الجودة الشاملة (TQM)، تحليل المخاطر والمواقف الحرجة (HAACP).

المراجع

- Abrahart, Alan (2000), "Education, Training and, Employment Sub-committee Report (ETES)", Unpublished, World Bank, Cairo, Egypt
- Abrahart, Alan (2003), "Egypt: Review of Technical and Vocational Education and Training.", Unpublished, World Bank, Washington D.C.
- Abrahart, Alan (2000), "Report of the Employment, Education and Training Sub-committee", Unpublished, World Bank Office, Cairo, Egypt.
- Carrero-Perez, Elena and Hakim, Guillermo (2006), "Reforming technical and vocational education and training in the Middle East and North Africa: experiences and challenges", ETF and the World Bank.
- Graduate Tracer Study and Attitudes of Youth towards the Labor Market in the Context of the wider Landscape of TVET in Egypt, (March 2009), Unpublished, CID Consulting Cairo- Egypt
- JICA - Allied Corporation Egypt (2006), "Job Opportunity Survey", Report developed by JICA to Ministry of Trade and Industry. Unpublished, JICA, Cairo, Egypt.
- Ministry of Trade and Industry - Skills Development Project – Drop-out study (2006), Unpublished, Skills Development Project - PMU, Cairo, Egypt
- Ministry of Trade and Industry - Skills Development Project – Market Research Surveys, (2008), Unpublished, Skills Development Project PMU, Cairo, Egypt

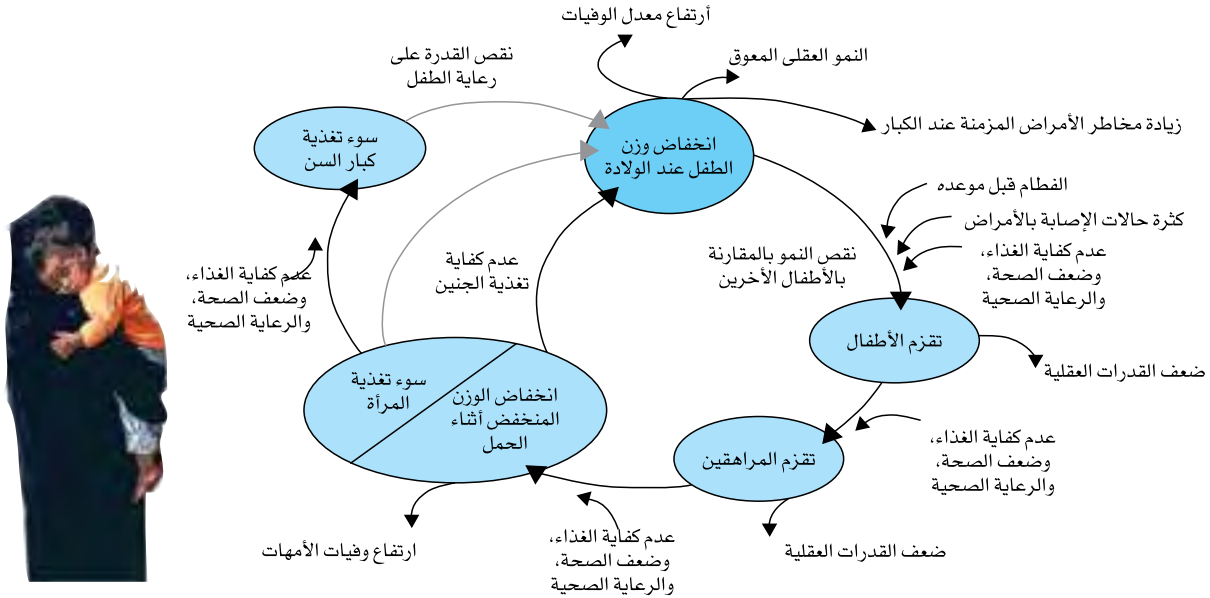
الفصل الثالث عشر



مسائل صحية نحو الصحة والتغذية
والأمن البيئي للشباب

إن التأثير المتبادل بين العوامل التي تؤثر على نتائج الصحة في رؤية التنمية البشرية المستدامة، يبدو بوضوح في الأهداف الإنمائية للألفية، التي تضع الصحة في صلب التنمية والجوانب المتعلقة بالصحة في كل من الأهداف الإنمائية الثمانية. وهذه الأهداف مصممة بطريقة تجعل تحقيق كل هدف يسفر عن آثار إيجابية على المظاهر الصحية. إن التحدي الراهن للتغيرات والأزمات العالمية، يتمثل في الاعتراف بأن الصحة تعتمد، في نهاية الأمر، على حيوية العمليات الداعمة لحياة الطبيعة، وأن الاستثمار القوي في الصحة العامة ذات بقطاعاتها المتعددة، ومن التدخلات الوقائية الأساسية، في إطار السياسات الوطنية، يمكن أن يحقق عائداً إيجابياً سريعاً على الصحة العامة.

شكل ١٣-١: التغذية من خلال دورة الحياة



المنبع: تم إعداد هذه المادة لحساب اللجنة الإدارية للتنسيق، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية SCN/ACC التابعة للمفوضية المعنية بتحديات التغذية في القرن الحادي والعشرين، في شهر يناير ٢٠٠٠ كما ورد في التقرير الرابع للجنة الإدارية للتنسيق، واللجنة الدائمة المعنية بالتغذية SCN/ACC بشأن "وضع التغذية: التغذية خلال دورة الحياة"

باحثين، ومن بعض الدراسات - التي قد لا ترقى إلى أن تكون ممثلة للمجتمع ككل، أو قد لا ترقى إلى مستوى التوثيق، ولكن يؤخذ بها للاستئناس أو لتوضيح اتجاه ما، في تطور مشكلة صحية معينة. وعند عدم وجود بيانات قطرية معينة، يتم الاستعانة ببيانات إقليمية من قواعد بيانات دولية، لتدعيم المقولة المتعلقة بأهمية تحديد المخاطر، والتعريف بها، وإدارة مشكلة ما.

الملاح الأساسية لصحة الشباب في مصر

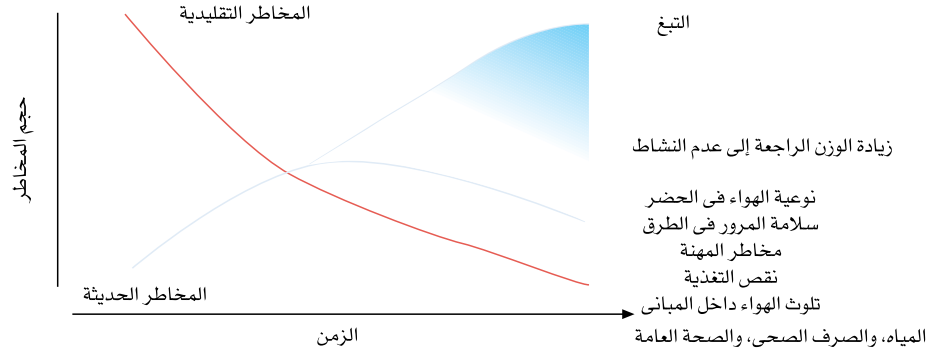
تعتبر الفئة العمرية للمراهقين والشباب، فترة مفعمة بالمخاطر، حيث يحتمل أن تحدث خلالها مشكلات صحية خطيرة، وأن تنشأ بعض السلوكيات غير السوية التي تنطوي على آثار خطيرة على الصحة. وصورة المشكلات والمخاطر التي يمكن أن تظهر أثناء فترة المراهقة يمكن أن تبدأ في مرحلة الطفولة ثم تمتد إلى مرحلة الشباب، طبقاً لنهج دورة الحياة. وعلى الرغم من أن معظم المراهقين ينتقلون إلى مرحلة النضج والبلوغ وهم في صحة جيدة، إلا أن كثيراً منهم ليسوا كذلك، وبعض المشكلات الصحية التي يواجهها المراهقون والشباب تؤثر عليهم أثناء فترة المراهقة نفسها، مثل الموت بسبب الانتحار، أو بسبب العنف بين الأشخاص، أو نتيجة للإجهاض غير الآمن أو الولادة غير الخاضعة للإشراف الطبي، وثمة مشكلات أخرى تظهر في وقت لاحق في الحياة، مثل الأمراض المزمنة غير المعدية التي تتعلق بالتغذية، أو سرطان

واستخدام التغذية كمثال لتوضيح التقسيم والتخصص في العلوم الطبية - فمثلاً التغذية تقسم إلى سرعات حرارية، ومغذيات دقيقة وغير دقيقة، والعلوم الطبية منها طب المواليد، وطب الأطفال، وصحة المراهقين، وصحة الكبار، وطب الشيخوخة وما إلى ذلك - كان بمثابة حاجز أمام وصل نقاط التقدم في الصحة البشرية^١. والقاسم المشترك لعمليات الوصل عبارة عن نهج منظم لـ "دورة الحياة" يتخذ التغذية كمثال (شكل ١٣ - ١)، وهذا الشكل يقدم الأهداف وبيّن التأثير المتبادل. ويبدو العمل الصحي كجهد منسق يتخطى بالضرورة حدود القطاع الصحي^٢.

صحة الشباب وقياسها

نقدم الصحة، والتغذية، والبيئة معاً في علاقتها بالمراهقين والشباب في مصر من خلال رؤية شاملة متكاملة لـ "دورة الحياة". ويقدم التعداد السكاني الأخير الذي أجري في نوفمبر سنة ٢٠٠٦، والمسوح السكانية في مصر عامي ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، معلومات موثقة وممثلة للمجتمع، وقد قُدمت معلومات أولية -حول نتائج المسح الذي أجراه المجلس القومي للسكان، عن النشء والشباب في مصر عام ٢٠٠٩- إلى مؤلفي تقرير التنمية البشرية في مصر. ويعرض هذا المسح معلومات، واتجاهات، وتجارب، كما يعرض آراء الباحثين، ومفاهيمهم عن صحتهم والمشكلات الصحية التي يواجهونها بما يسمح بإجراء مقارنة مع النتائج العلمية بشأن نفس القضية. وثمة مصادر أخرى من المعلومات أخذت من

شكل ١٣-٢ المخاطر التقليدية والحديثة على الصحة



المصدر: Global Health Risks: Mortality and Burden of Disease Attributable to selected Major Risks, WHO, Geneva 2009

ملحوظة: تتحول المخاطر مع الزمن من مخاطر تقليدية (مثل: عدم كفاية الغذاء أو المياه غير الآمنة والصرف الصحي غير الآمن إلى المخاطر الحديثة مثل زيادة الوزن والسمنة. وقد تأخذ المخاطر الحديثة مسارات مختلفة في مختلف الدول، حسب المخاطر والمحتوى.

منظمة الصحة العالمية الذي يشمل مصر)، حيث بلغت ما بين ٢٥٪-٣٠٪. ويصور (الشكل ١٣ - ٢) العلاقة بين المخاطر التقليدية على الصحة، التي لا تزال قائمة في البلدان النامية مثل مصر، التي تتجاوزها المخاطر المتعلقة بأساليب الحياة العصرية، وسياقاتها، وأنشطتها

مفهوم الشباب لمشاكل الصحة والتغذية والبيئة

إن نتائج "مسح النشء والشباب في مصر"، تعطي مؤشراً حول كيفية فهم المراهقين والشباب للمشكلات المتعلقة بالصحة والتغذية والبيئة، كما تقدم لنا معلومات بشأن بعض العادات والسلوكيات.

وحسب إجابات معظم المبحوثين، فإن حجم الأسرة المنشود هو الحجم الصغير، ويصل هذا الحجم في أقصاه إلى اثنين أو ثلاثة أطفال. وتسعى غالبية المبحوثين من جميع الفئات العمرية إلى الحصول على معلومات بشأن البلوغ من الأيوين، أو الأسرة، أو الأصدقاء، أو الجيران، أو من الأفلام، أما المدارس والعاملون في المجال الصحي فلا يقومون إلا بدور هامشي، وبالنسبة لمرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإن المصدر الرئيسي للمعلومات عنه هو وسائل الإعلام، وتأتي المدارس والأصدقاء في المرتبة التالية، تليها المواد المطبوعة، وأخيراً يأتي دور المسجد والكنيسة كمصدر للمعلومات. وفي حالة ختان الإناث، نجد أن ٦٢٪ من جميع الأعمار، من كلا الجنسين، يعتبرون ختان البنات مسألة مهمة. ونفس هذه الظاهرة- التي كان قد تم التعليق عليها في التقرير الصادر عن المسح السكاني والصحي عام ٢٠٠٨ - أشير إليها أيضاً في مسح النشء والشباب في مصر (SYPE)، وهي أن انتشار ختان الإناث بين الفئات الأصغر سناً هو أقل من نسبة ٩٠٪، الموجودة بين الفئة العمرية الأكبر سناً، ٢٢-٢٩ سنة، وعلى الرغم من تجريم عملية ختان الإناث في

الرئة الناتج عن تدخين التبغ الذي بدأت ممارسته في مرحلة مبكرة من الحياة، أو أنواع أخرى من السرطان، الناتجة عن التعرض لأخطار بيئية مسرطنة. وعلاوة على ذلك، فإن صحة المراهقين والشباب قد يكون لها أثرها فيما بين الأجيال، فالأطفال الذين يولدون لأيوين في سن المراهقة، أو لأمهات يعانين من نقص التغذية، يتعرضون لمخاطر نقص الوزن أو الوفاة.

وعلى المستوى العالمي، فإن المشاكل الصحية الشائعة بين المراهقين والشباب تتعلق بسوء التغذية، والصحة الجنسية، والصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة جنسياً (بما فيها مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز)، بالإضافة إلى الصحة العقلية، وتعاطي المخدرات، والعنف. وفي مصر، ثمة إضافات أخرى للقائمة تشمل المشكلات الصحية الناجمة عن الضغوط الاجتماعية والثقافية مثل: الزواج المبكر، وختان الإناث، والأمراض غير المعدية المتعلقة بالتغذية في حياة الكبار وخصوصاً السمنة، وبعض الأمراض المعدية الشائعة مثل: الدرن الرئوي، وأمراض الكبد المعدية، والأمراض التي تسبب فيها البيئة غير الصحية (ومنها الأمراض التي يحملها الغذاء)، فضلاً عن المشكلات الصحية الراجعة إلى البيئة.

وعلى هذا، فإن عبء الأمراض لدى المراهقين والشباب، إنما هو نتاج لعوامل مختلفة تتعلق بمخاطر بيئية واجتماعية وسلوكية، ولا تقتصر على عوامل العدوى وحدها. وقد تم حساب مساهمة المخاطر هذه، وتبين أنها تسهم بحوالي ٢٤٪ من العبء العالمي للأمراض من جميع الأسباب، وبنحو ٢٣٪ من إجمالي حالات الوفاة، كما تم حساب نسبة المخاطر التي ترجع إلى أسباب بيئية - لإقليم شرق المتوسط (إقليم

إطار ١٣-١٠ تنمية عادة الرياضة البدنية لدى الشباب

لقد ترسخت الآن أهمية الرياضة البدنية بغية المحافظة على الصحة كراسال مكتسب خلال مرحلة الكبر وحتى التقدم في العمر مع التمتع بالصحة والعافية. وفي تقديرات منظمة الصحة العالمية (٢٠٠٩) إن عدم ممارسة الأنشطة البدنية يتسبب في نسبة تتراوح ما بين ٢١٪-٢٥٪ من حالات سرطان الثدي والقلولون، ٢٧٪ من حالات السكر، وحوالي ٣٠٪ من حالات أمراض جلطات القلب. وممارسة مختلف أشكال الرياضة البدنية إنما هي عادة تحتاج إلى أن تُنمى أثناء سنوات التكوين الأولى.

ومع ذلك، فإنه على الرغم من المزايا التي تعود على الصحة والرفاهة التي تترتب على ممارسة الأنشطة البدنية، إلا أنه لوحظ أن هناك تناقصاً مضطرباً في الأنشطة البدنية، وبرامج التربية البدنية في المدارس، في مصر، وفي العالم بأسره. والظاهرة أوضح ما تكون في المناطق الفقيرة، وفي التجمعات العمرانية المكتظة بالسكان. وثمة حاجة ملحة لتزويد الأطفال والشباب من كلا الجنسين (سواء كانوا في المدارس أو خارجها) بإمكانية الوصول إلى برامج التربية البدنية وإتاحة الفرص لهم لممارسة الأنشطة البدنية، وكثيراً ما نجد أن ذلك غير متاح في المدارس في مصر، حتى على الرغم من أن المشاركة في مختلف أنواع الأنشطة البدنية في بواكير الحياة مسألة أساسية من أجل اكتساب الرغبة والمهارات الضرورية والخبرات للحفاظ على عادة الممارسة المنتظمة على التمارين البدنية مدى الحياة.

وإتاحة الفرص للأطفال والشباب من أجل ممارسة أنشطة الرياضة البدنية، مسئولية جماعية لأولياء الأمور، والمجتمع المحلي، والمنظومة التعليمية، والمجتمع بأسره. وتمثل مرحلة السنوات الست من التعليم الإلزامي الأساسي في مصر، مجتمعاً يبلغ عدة ملايين من الأطفال على امتداد البلاد بأسرها، وهذا يعني أن إدخال برامج التربية البدنية في المدارس الابتدائية يمكن أن تضع الأساس لمعيشة إيجابية نشطة مدى الحياة، وتنهض بصحة الشباب وسلامتهم، وتقي من المشكلات الصحية في المستقبل أو تؤخرها.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو إدخال أنشطة التربية البدنية في المدارس، في سدّ فجوة المعرفة للسياسات، ولدى صانعي القرارات، والمدرسين، وأولياء الأمور، وغيرهم من المهنيين، والجماعات المعنية والمنظمات، وتتطلب البرامج المصاحبة لذلك، التي تستند إلى المجتمع إلى أن نبادر بها لضمان عدالة وصول الأطفال خارج المدارس، للأنشطة الرياضية البدنية، وعلى الرغم من أن الأداء التنافسي الباهر للفتيات المصريات في كثير من الألعاب الرياضية على الصعيد العالمي، هو دليل على غياب أي نوع من التحفظ إزاء ممارسة البنات للرياضة البدنية، إلا أن الأمر قد يقتضي اتخاذ إجراءات معينة للتغلب على أية تقاليد ترتبط بالثقافة، قد تقف عقبة في طريق مشاركة الفتيات مشاركة كاملة في أنشطة الرياضة البدنية في تلك السن المبكرة، وفي مرحلة لاحقة عندما يصبحن شابات.

المصدر: حبيبة حسن واصف، ورقة خلفية لتقرير التنمية البشرية في مصر ٢٠١٠.

لا يستخدم موانع الحمل بين الفئة الأكبر سناً والتي تتراوح أعمارها ما بين ٢٢-٢٩ سنة. وتأتي الإذاعة والتلفزيون على رأس قائمة مصادر المعلومات عن موانع الحمل، يليها معاونو الخدمات الصحية، والآباء والأمهات، أما المدرسة فتقوم بدور محدود في التعليم الخاص بتنظيم الأسرة، وكانت نسبة الشباب الذكور الذين لم يستطيعوا تحديد مصدر للمعلومات بشأن موانع الحمل هي الأعلى.

وكانت غالبية المبحوثين - ما يناهز ٩٥٪ منهم - يعتبرون أنفسهم خالين من أية أمراض. وتتصدر الأنيميا (فقر الدم) قائمة الأمراض، وكانت شكاوي النسبة الباقية وهي ٥٪ تنصرف إلى اعتلال الصحة. ونجد أن أمراض الجهاز التنفسي، والربو، والأمراض الروماتيزمية وأمراض القلب، وارتفاع ضغط الدم، تأتي بعد ذلك تبعاً، بينما أفادت أعداد صغيرة بأنها تعاني من الصداع، والصداع النصفي، وأمراض الكلى، والأمراض الجلدية، ومرض السكر، وقرحة المعدة، وأمراض الكبد،

قانون الطفل، إلا أن العملية يتم إجراؤها في عدد محدود من العيادات الصحية العامة، أما الأماكن التي تجرى فيها العملية عادة فهي البيوت أو العيادات الخاصة، ويلاحظ أن عدد العيادات الخاصة التي تجرى فيها تلك العملية ضعف عدد البيوت.

وتقتل ولادة الأطفال التي تجرى تحت إشراف طبي ٧٦٪ من حالات الولادة، مع قيام "الدابة" أو المشرفة التقليدية على الولادة Traditional Birth Attendant TBA بالاشتراك في حالات الولادة الباقية مناصفة مع الأم أو الحماة، والتهميش الواضح لخدمات "القبالة" المؤهلة، وقد أكد ٨٦٪ من النساء على أهمية الرضاعة الطبيعية للطفل في الشهور الستة الأولى من حياة الطفل. ونجد أن استخدام موانع الحمل يتمشي مع الاتجاه المعتاد وهو انخفاض استخدام تلك الموانع قبل الحمل الأول، ومن ثم نجد أن ٥٠٪ فقط يستخدمون تلك الموانع في المجموعة العمرية من ١٥ - ٢١ سنة، بينما نجد أن ٢٠٪ فقط

نصف المجتمع المستهدف من الأطفال والنساء فقط الذين يعانون من نقص في الحديد.

إن قائمة بالاستهلاك الغذائي لمدة أسبوع واحد، تعكس السبات الأساسية للتشكيلة التقليدية للنظام الغذائي في مصر. فإلى جانب الخبز، وهو السلعة الغذائية الرئيسية، يعتمد المصريون على الحبوب، والبقول، ومنتجات الألبان، كمصادر للبروتين، وعلى الدواجن والبيض الأسماك (أكثر من اللحم) كمصادر للبروتين الحيواني. ومن المفهوم أن نقص ما يتم الحصول عليه من البروتين الحيواني هو نتيجة لوباء انفلونزا الطيور، ونتيجة لارتفاع الأسعار الحالي للحوم، والأسماك، والدجاج، وهي أسعار فوق متناول الكثيرين.

نتائج المسح السكاني والصحي المتعلقة بالشباب في مصر، عام ٢٠٠٨

بالإضافة إلى المعلومات السكانية المعتادة، ومعلومات الصحة الإنجابية، والخصوبة، وظاهرة ختان الإناث، وصحة الأم والطفل، وأقسام التغذية التي وردت في المسح السكاني والصحي (DHS)، تولى تقرير ٢٠٠٨ بحث عدد من القضايا الخاصة.

هناك ارتفاع ملحوظ في سن المرأة المصرية عند الزواج الأول. ومع ارتفاع السن القانوني لزواج الفتيات إلى ١٨ سنة في قانون الطفل الجديد، فإنه من المتوقع انخفاض تعرض الفتيات لمخاطر الزواج المبكر. أما عن استخدام موانع الحمل - تمشيًا مع الاتجاه العام بين السيدات في مصر - فإن أقل من واحد في المائة من السيدات المتزوجات، اللاتي لم ينجبن بعد، استخدمن وسائل تنظيم الأسرة. وكانت القضية التي أبرزها المسح السكاني والصحي، تتعلق بعدد السيدات اللاتي توقفن عن استخدام وسائل تنظيم الأسرة، وقد بلغت النسبة المئوية لحالات الولادة بمساعدة طبية، ٧٦٪. وفي معظم حالات الولادة الباقية كانت "الداية" هي التي تقوم بالمساعدة في عملية الوضع، وهذا يثير قضية تهيمش القابلات المؤهلات التي غالباً ما كانت تواجه في المناطق الريفية. وقد أوضحت نتائج المسح بشأن الرضاعة الطبيعية أنه على الرغم من أن هذه العادة تكاد تكون عامة في مصر، إلا أنها ليست في الوضع الأمثل عقب ولادة الأطفال مباشرة، حيث يُعطى الأطفال أنواعاً معينة من السوائل (غالباً في أحوال صحية مشكوك في سلامتها) انتظاراً لإدرار لبن الأم.

ويبحث مدى صحة المعلومات عن مرض نقص المناعة البشرية/ الإيدز، أتضح أن ٧٪ فقط من النساء، ١٨٪ من الرجال كانوا ضمن الفئة المصنفة بأن لديها معلومات كاملة وصحيحة عن المرض، وهذا

والصرع، والبلهارسيا، وحب الشباب والأورام الخبيثة، ويأتي في ذيل القائمة مرض إعتام عدسة العين (الكتركت)، وارتفاع معدلات الكوليسترول، ويظهر مرض السكر بصورة كبيرة في الفئات الأكبر سناً، وقد وردت الإفادة بأنه ينتشر بين الذكور أكثر منه بين الإناث. ولم تقدم لنا البيانات أية معلومات عن الترابط بين حالات الأمراض المبلغ عنها والشائعة الحدوث في أوضاع الحياة الحقيقية، وقد يقتضى الأمر، مزيداً من البحث والتقصي، عن سر ارتفاع أمراض الروماتيزم غير المحددة في القائمة، فيما يتعلق بالأسباب المعلنة عن اعتلال الصحة.

ويتعين أن نذكر أن هذه المعلومات هي المعلومات التي أدلى بها المبحوثون ولم يتم التحقق منها بالضرورة. والسعى إلى البحث عن الرعاية الصحية يكاد يكون بالتساوي لدى الأطباء الممارسين، والمستشفيات العامة والعيادات، مع تفضيل الأطباء الممارسين الذين لديهم عيادات خاصة، من جانب الإناث في الفئة العمرية الأكبر من ٢٢ - ٢٩ سنة. أما الفئات الأصغر سناً فلا تبحث عن الرعاية الصحية في العيادات غير الهادفة إلى الربح، والعلاج الذي يتم شراؤه بدون وصفة طبية (روشتة) يشتمل أساساً على المسكنات، يلي ذلك بدرجة أقل المضادات الحيوية، ويقترب كثيراً منها مضادات المغص، وأدوية آلام المعدة.

وكانت الإفادات إيجابية بخصوص وجود التلوث حيث ذكر ذلك ٤١٪ من المبحوثين، وكانت الأعراض أو الشكاوى الراجعة إلى التلوث تتعلق بالجهاز التنفسي أساساً، وتليها أعراض الجهاز الهضمي، والطفح الجلدي، وأمراض الكلى، وأخيراً أمراض الكبد. وقد أفاد حوالي ١٥٪ من المبحوثين من جميع الأعمار ومن كلا الجنسين، بأنه قد حدث لهم إصابات، تصدرتها حالات السقوط، تليها الحروق، ثم الجروح الغائرة، والعنف البدني، والصدمات الكهربائية. ويبدو أن الذكور أكثر عرضة للحوادث، حيث أفادوا بوقوع مشاجرات في الشوارع، واستخدام العنف، بينما الإناث عرضة لحالات الاعتداء أكثر من الذكور.

وعن موضوع استهلاك الخبز، كان من المدهش أن نلاحظ أن أكثر قليلاً من ربع المبحوثين قد ذكروا أنهم يأكلون الخبز المصنوع في البيت، وهذه نسبة أعلى مما واجهناها في الواقع، حيث إن صنع الخبز في البيت ليس من العادات المتواترة، أنه يقتصر في الغالب على الأعياد، وعلى بعض المناسبات الاحتفالية الخاصة، والخبز المحلى البلدي المدعوم لا يستهلكه إلا نصف العينة فقط، وأما الخبز الأبيض الشامي فيستهلكه ١٠٪ من العينة. ويعني انخفاض معدل استهلاك الخبز المدعوم - حسب إفادة المبحوثين - وهو الخبز المزود بعنصر الحديد، أنه يتم تغطية



١٩ سنة وأما الأطفال فإن نصفهم على الأقل مصاب بحالات أنيميا معتدلة، وكشفت تلك النتائج عن حقيقة مهمة وهي أن أنيميا الأطفال في مصر تعبر الحاجز الاقتصادية والاجتماعية كما تبين لنا، وأنها مرض لا يقتصر على الفقراء أو المهمشين.

آثار السياسات والتوصيات إطار السياسات

على الرغم من عدم وجود إطار محدد للسياسات بالنسبة للشباب والنشء، كثرة عمرية معروفة من السكان إلا أنه قد حدث تقدم ملحوظ بالنسبة لقضية صحة الأطفال، وتنميتهم، ورفاهتهم في مصر بناء على نهج الحقوق الرامى إلى إشباع حاجات الأطفال. وكان عقدا تنمية الطفل اللذان أعقبا التصديق على إتفاقية حقوق الطفل في ١٩٩٩، قد آتيا ثمارها بإصدار قانون الطفل وتعديله عام ٢٠٠٨، وإنشاء حقيبة وزارية للأسرة والسكان، والدور القيادي والتنسيقي لتلك الوزارة سوف يكون مطلوباً بشدة لتعبئة مختلف القطاعات، وصياغة سياسة متكاملة، ووضع استراتيجية لبلوغ الأهداف المشتركة المتعلقة بالشباب.

ولا يمكن لأى برنامج يرمى إلى تحسين الحالة الصحية والاجتماعية للشباب، أن يغفل التدخلات الوقائية والعلاجية الموجهة إلى السنوات الأولى من العمر بدءاً من الميلاد وحتى ٢٤ شهراً من العمر، باعتبارها أخطر الفترات حرجاً على صحة وسلامة النشء. ومن المنتظر أن يقوم مرصد الطفل - الذى أنشأه المركز القومى للطفولة والأمومة بالاشتراك مع مركز المعلومات ودعم إتخاذ القرار واليونيسف - بتقديم بيانات يمكن الاستفادة منها في توجيه التدخلات في ظل مبادرة السنوات الثلاث.

يشير إلى أنه يتعين بذل جهود جادة لسد تلك الفجوة في هذه المعلومات، كما توجد فجوة معلوماتية أخرى بخصوص سلامة الحُقن. وحيث إن ٢٧٪ فقط من النساء، ١٩٪ من الرجال في الشريحة العمرية ١٥-٢٩ سنة قد تلقوا معلومات عن سلامة الحُقن. وقد أوضحت نتائج المسح عن عادة التدخين بين الفئة العمرية ١٥-٥٩ سنة أن ١٪ من النساء مدخنات مقارنة بـ ٤٤٪ من الرجال، وكانت نسبة ٣٩٪ من النساء، ونسبة ٣٧٪ من الرجال قد تلقت معلومات عن الآثار السيئة للتدخين السلبي في الأشهر الستة السابقة على المسح.

ولقد أوضحت نتائج الاختبار حول مدى انتشار حالات الإصابة بمرض التهاب الكبد الوبائي بسبب الفيروس سى (C) بين الفئة العمرية ١٥-٢٩ سنة أن حالات الإصابة بدأت في الارتفاع مع كبر السن، وأنه لوحظ أن الرجال أكثر قليلاً من حيث التعرض للإصابة. وكانت حالات الإصابة بالتهاب الكبد الوبائي نتيجة للفيروس سى (C) أعلى بين سكان الريف وأقل بين سكان المحافظات الحدودية والحضرية، كما لوحظ أنه كلما ارتفع مستوى التعليم والثروة، قلت مخاطر التعرض للإصابة بمرض فيروس الكبد الوبائي. أما في حالة نقص المناعة البشرية/الإيدز، فإنه يبدو أن ثمة فجوة معرفية خطيرة يتعين سدها بشكل عاجل، حيث لوحظ أن عدداً محدوداً جداً بين الفئة العمرية ١٥-٢٤ سنة هم الذين لديهم معلومات كاملة عن المرض، ومن أين يأتي، بل ومعرفة أماكن إختبار هذا المرض. أما مرض فقر الدم (الأنيميا) فلم يتم بحثه في مسح ٢٠٠٨، وأفادت نتائج المسح السكاني والصحي في عام ٢٠٠٥ انتشار الأنيميا حتى وصلت نسبتها إلى ٢٦٪ بين الذكور الذين لم يتزوجوا و ٣٥٪ بين الإناث اللائي لم يتزوجن في الشريحة العمرية ما بين ١٠-

والتفاوت في مستوى معيشتهم) ويعتبر حسن استهداف تلك الأسر المحتاجة والتحويلات النقدية المشروطة الخاضعة للتحكم والسيطرة من أجل تحسين الصحة والتغذية، والمحصلة التعليمية للنشء عاملاً مؤازراً للجهود المبذولة من أجل النهوض بصحة ورفاهة الشباب.

التنسيق الفعال

إن توزيع القضايا والمشكلات المتعلقة بالشباب بين القطاعات ويديرها القطاع "المفوض"، سواء كانت المسائل تتعلق بالصحة أو التعليم أو الرياضة أو غيرها، يبرز ضرورة التنسيق بين البرامج المعنية. وللوصول إلى الآثار والنتائج المرجوة فإن ذلك يتطلب معالجة مشكلة التأثير المتبادل التي تواجه الشباب والنشء. ويتوقف نجاح النتائج على روح الفريق والتجمع حول أهداف مشتركة، ويعتبر وجود نظم المعلومات - التي يمكن الوصول إليها من قبل جميع المشاركين، وتسمح بالمشاركة في المعلومات في حينها فيما بينهم - شرطاً أساسياً من أجل حسن التنسيق فيما بين القطاعات، كما تعتبر صياغة السياسات المتكاملة والإدارة الرشيدة، والمساءلة هي العمود الفقري لنجاح تنفيذ البرامج التي تشترك فيها مختلف القطاعات. وتشتمل العوامل الأخرى التي لها اسهاماتها على:

- المعلومات التي تصدرها وتشارك فيها جميع القطاعات لدعم صياغة السياسة/الاستراتيجية المشتركة، وعملية المتابعة والتقييم.
- حوار مستمر ومتواصل على صعيد السياسات بين الشركاء/القطاعات.
- التصميم المؤسسي الذي يمكن أن يسمح بالتعاون الفعال عبر القطاعات في جميع مراحل البرامج وعلى جميع الأصعدة المركزية والإقليمية والمحلية.
- مفهوم مشترك، وتصميم وتخطيط استراتيجيات متكاملة.
- نموذج لإدارة تنفيذ البرامج يحدد المسؤوليات ويمكن أن يتتبع المساءلة.
- نموذج للإدارة المالية يمكن أن يسمح باحترام قواعد ونظم المحاسبة المالية لكل طرف من الأطراف.
- تبنى مناهج تركز على السكان للتعرف على المشكلات بمشاركة من الشباب والأطراف المستفيدة فضلاً عن العناصر الفاعلة، من أجل تنفيذ الاستراتيجيات الموضوعة إعمالاً لدواعي السياقات المحلية.

تدعيم البعد الشبابي

من المقترح تبني سياسة ترمي إلى إعادة النظر في البرامج القومية الحالية التي تستهدف (أو التي من المحتمل أن تستهدف) صحة

ويمكن أن تكون المساهمة المرتقبة للمجلس القومي للشباب مساهمة قيمة، على أن سياسة إنشاء مراكز للشباب والملاعب في المجتمعات السكانية على امتداد البلاد من أجل ممارسة الرياضة والتمارين البدنية في جميع المحافظات، يمكن أن تحتاج إلى إعادة نظر ومراجعة لزيادة الاستفادة منها من جانب الفتيات والأولاد، بل ومن النشء في السن الأصغر. والمدارس التي لا توجد بها ملاعب يجب أن تتمكن من التفاوض والاتفاق على استخدام ملاعب مراكز الشباب المحلية (الملاعب البلدية أو حتى الأندية الرياضية المجاورة) لإدارة فصول تعليمية لدراسة الرياضة والتربية البدنية، وهذا الإجراء أخذت به كثير من المدارس في أوروبا، التي لا تتوفر لها مساحات لإقامة الملاعب.

اعتبارات مؤسسية

إن الخبرات والدروس المستفادة من قصة نجاح نموذج إدارة البرنامج السكاني مع إنشاء المجلس القومي للسكان الذي أنشئ خصيصاً ليشرف على عدة قطاعات، يمكن أن يكون بمثابة نموذج لبرنامج قومي للتغذية. ويمكن الاستفادة كثيراً من توسيع القاعدة القطاعية للأنشطة من أجل تحسين الأمن الغذائي والحالة الغذائية في البلاد. ولعل إنشاء اللجنة الوزارية للتغذية (ديسمبر ٢٠٠٨) من أجل الإسراع بتنفيذ سياسة وطنية واستراتيجية قومية للتغذية يعتبر خطوة في الاتجاه الصحيح. واللجنة بمثابة هيئة لتنسيق السياسات لأنها تضم معاً الوزارات الرئيسية المعنية بالغذاء والتغذية، وهي: وزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ووزارة الأسرة والسكان، ووزارة التضامن الإجتماعي، ووزارة التجارة والصناعة، ووزارة البيئة. وعلى أي حال، فقد أوضحت التجربة أنه لا بد من توفر عدد من الشروط المسبقة الأساسية من أجل الإعداد لهذا الحوار على المستوى الخاص بالسياسات، ودعم تنفيذ السياسات المتكاملة المترتبة على ذلك بطريقة من شأنها تحقيق التعاون والتكامل بين القطاعات.

الحماية الاجتماعية

أدت برامج الحماية الاجتماعية في مصر إلى زيادة الوصول إلى البرامج والخدمات بشكل عادل، وتحقيق الفرص المتكافئة بشكل يبعث على التقدير، حيث مازالت توجد جيوب من الفقر على الرغم من التقدم المحرز في التنمية والنمو الاقتصادي. وتوفر الإصلاحات الاجتماعية الواسعة التي بدأت خلال السنوات القليلة الماضية شبكة أمان كانت مطلوبة بشدة للأسر ذات الدخل المحدود. وقد تم عرض جهود الإصلاح الاجتماعي والسياسات والاستراتيجيات التي تؤثر على الأطفال والنشء في الدراسة التي أجريت عن فقر الأطفال متعدد الأبعاد في مصر، والتي تم الانتهاء منها مؤخراً بعنوان (فقر الأطفال

وإذا كان عدد محدود من الشباب يعاني من اختلالات خطيرة تتطلب مساعدة طبية، فإن الغالبية الساحقة من الشباب في مصر لا يحتاجون إلى اللجوء إلى نظام الرعاية الصحية القائم، بل إنهم ربما يحتاجون - من الناحية الأخرى - إلى الاستفادة من إساءة المشورة والنصح، وإن كانوا - لأسباب ثقافية - يفضلون اللجوء إلى الأسرة، أو المعلمين، أو الأصدقاء، طلباً للمساعدة، وفي الواقع تعتبر المساعدة المهنية المتخصصة، على هذا المستوى، مفقودة. ولا يوجد - في الوقت الراهن - إلا عدد محدود، إن وُجد، مدربين كاستشاريين، ناهيك عن الممارسين العامين المتخصصين في خدمات الشباب.

الصورة العامة

يوجد في مصر ٢٩ محافظة بها خدمات صحية للطب النفسي والعقلي. وتوجد أربع مستشفيات حكومية رئيسية هي: العباسية (افتتحت عام ١٨٨٣) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٢١٧١ سريرًا، والخانكة (افتتحت عام ١٩١٣) وطاقتها ٢١٠٩ سرير، والمعمورة (افتتحت عام ١٩٦٧) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٩٤٨ سريرًا، وحلوان (افتتحت ١٩٧٩) وتبلغ طاقتها الاستيعابية ٦٠٠ سرير. ويوجد أيضًا عشر مستشفيات أصغر في محافظات مختلفة. وتوجد خدمات الطب النفسي أيضًا في جميع المستشفيات الجامعية والمراكز الطبية الجامعية، السبعة عشر في مصر، كما توجد مستشفيات وخدمات الطب النفسي في مستشفيات القطاع الخاص، والمستشفيات العسكرية^٥.

صورة السلامة العقلية للشباب في مصر

تعتمد المعلومات المتاحة، في الوقت الراهن، بشأن السلامة العقلية للشباب في مصر، على الملاحظة، لأنّ البيانات الإحصائية المتاحة من البحوث في مصر نادرًا ما تميز بين الفئات العمرية، وتتركز بصفة عامة على الحالات الخطيرة من الاضطرابات العقلية. ومع ذلك، فإن المعلومات الموجودة، أيًا ما كانت، توحي بأنّ ثمة مشكلة سائدة وهي الاستبعاد الاجتماعي، وعلى سبيل المثال، فإن البحوث بشأن مختلف جوانب السلوك الاجتماعي، قد أوضحت بأنّ نزعة التطوع لدى الشباب منخفضة للغاية، واشتراكهم في الانتخابات أمر يبعث على الأسى^٦.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن البطالة بين الشباب مرتفعة دائمًا، وتبلغ نسبتها بالفعل ١١٪ من إجمالي قوة العمل خلال الفترة من ١٩٩٦-٢٠٠٥، والهجرة هدف مشترك بينهم، وحرية التعبير عن الرأي هي رغبة يتم الإعراب عنها في مواقع عديدة على شبكة الإنترنت^٧. ومما يثير القلق تضخم حالات التحرش الجنسي والاغتصاب والزواج السري، إذا

الشباب ورفاهتهم من أجل تعزيز الأبعاد الشبابية. وقد يكون ذلك هو الوقت المناسب حيث إن ثلاثة قطاعات وهي الصحة، والتعليم، والتضامن الاجتماعي، منخرطة في عمليات إصلاحية. ومن المتوقع أن يستفيد الدور التنسيقى المنتظر لوزارة الأسرة والسكان من خطة المشاركة في نظم المعلومات المنوه عنها آنفًا، ومن نموذج الإدارة المالية لتسهيل المحاسبة والمساءلة في البرامج التي يتم تنفيذها من قبل عدة جهات، ونموذج إدارة التدخلات متعددة الشركاء.

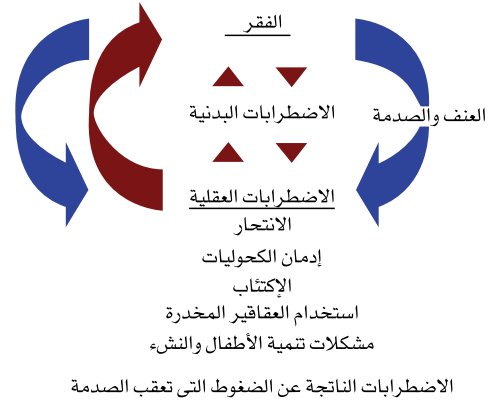
ويجب أيضًا مراجعة منظومة برامج الأمم المتحدة المنفذة في مصر - التي تستهدف المراهقين والنشء والشباب، وإن المبادرة بالأنشطة الرامية إلى التعجيل بتحقيق التقدم صوب الأهداف الإنمائية للألفية، سوف تفيد صحة ورفاهة الشباب، فضلًا عن البرامج التي تستهدف النشء والشباب على وجه الخصوص، مثل برامج منظمة الصحة العالمية المعنية بصحة النشء، وتعاطي المخدرات، والصحة الإنجابية، والأمراض المنقولة جنسيًا، وتقييم المخاطر البيئية، والتغذية والأمراض المعدية المتعلقة بالتغذية (السمنة)، والمياه والصرف الصحي، وبرنامج الأمم المتحدة بشأن مرض الإيدز، وبرنامج اليونيسف لتنمية النشء ومشاركتهم، وبرنامج التواصل من أجل التنمية. أما وقد صدر التقرير الآن، فقد تكون هنالك فرصة فريدة لتحليل وتدعيم الأبعاد المتعلقة بالشباب في خطة عمل الدولة الرامية إلى تنفيذ توصيات مفوضية منظمة الصحة العالمية بشأن المحددات الاجتماعية للصحة (٢٠٠٨) وسوف يُنظر إلى مشاركة الشباب في تنفيذ تلك الخطة على أنهم شركاء ومستفيدون. وإن عضوية مصر في مفوضية منظمة الصحة العالمية يعد ميزة.

الصحة العقلية والاضطراب العقلي

الصحة العقلية هي حالة السلامة العقلية التي بها يعرف الشخص قدراته/قدراتها، ويكون قادرًا على التعامل مع ضغوط الحياة وشدائدها، ويعمل بشكل منتج ومثمر، ويساهم إسهامًا طيبًا في المجتمع المحل أو المجتمع العام.

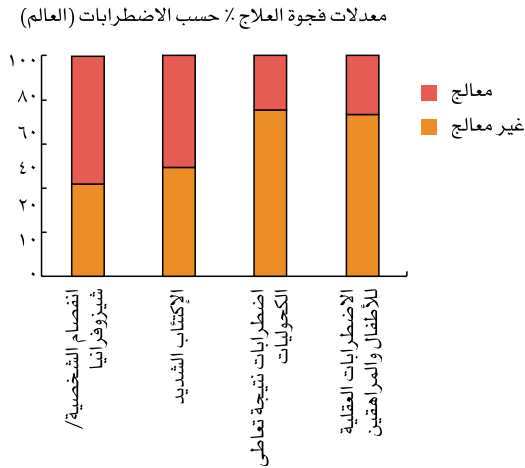
ويركز نظام الرعاية والصحة العقلية القائم في مصر على الاضطرابات العقلية الواضحة بالشكل المعهود في مختلف الفئات العمرية، وهذه الاضطرابات تؤثر على السلوكيات، وعلى التفكير، والإنفعالات والإدراك، وإرادة الاختيار لدى الإنسان، وترجع تلك الاضطرابات إلى مختلف الضغوط البيولوجية والاجتماعية والنفسية، وهي تحتاج إلى متابعة طبية مع أحد أطباء الطب النفسي و/أو أحد الاختصاصيين في الصحة العقلية.

شكل ١٣-٣: الدائرة الخبيثة التي تربط بين الفقر والصحة العقلية



المصدر: مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤

الشكل ١٣-٤: معدلات فجوة العلاج



المصدر: مقتبس بتصرف مما كتبه سراسينو، ٢٠٠٤

تهميشها بدرجة أكبر بالنسبة لتقديم الرعاية الصحية العقلية. (أنظر الشكل ١٣-٤).^٨

وتنطوي التغيرات السريعة الجارية الآن في مصر، إما على تهديد للعلاج النفسي، وإما على فرصة له. ويمثل التخفيض في النفقات الحكومية مخاطر أكبر على الفقراء، وخدمات الطب النفسي الخاصة تستهدف في معظمها فئات الشرائح العليا من الدخل. ومن الناحية الأخرى، فإن الطلب على خدمات الطب النفسي، أخذ في الزيادة كمًّا وكيفًا. وتعتبر ميزانية الصحة العقلية في مصر هي سندريلا الميزانية الإجمالية للصحة، أي الميزانية المغضوب عليها. بينما يتراوح حجم الميزانية الإجمالية للصحة ما بين ١-٥٪ في مصر، (٢,٥٪ حاليًا حسب مصادر وزارة الصحة)، مقارنة بـ ١٢-١٥٪ في الولايات المتحدة وبعض الدول الأوربية، نجد أن التقديرات تشير إلى أن نسبة ١,٥٪ فقط من الميزانية الإجمالية للصحة، تُنفق على خدمات الصحة العقلية، فيما تذهب توصية منظمة الصحة العالمية إلى تخصيص ١٠٪ من إجمالي ميزانية الصحة لخدمات الصحة العقلية.

حالات الاضطرابات العقلية في مصر

في مصر، نجد أن معظم حالات الاضطرابات العقلية الأكثر شيوعاً تندرج تحت الأنواع التالية:

اضطرابات الإكتئاب (Depression)

ربما كان الإكتئاب المنتشر واحدًا من أكثر الشكاوى السيكولوجية في مصر، حيث يقدر عدد الأشخاص الذين يعانون من الإكتئاب بحالاته الثلاث: المعتدلة والمتوسطة، والشديدة بما يتراوح ما بين ١,٢-١,٤ مليون نسمة، وهي الحالات التي تتسم بتدنّي الحالة المزاجية وإنخفاض الجهد، ونقص النشاط، وتردى حالة الاستمتاع أو الاهتمام أو التركيز،

عرفنا بأن ذلك يحدث أحيانًا كثيرة بين الشباب. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة التأكيد على الهوية الوطنية والدينية، التي تتجلى في إنتشار الرموز الدينية—مثل غطاء الرأس أو الصليبان المسيحية البارزة—إنما تشير إلى الحفاظ المكثف على الهويات المتميزة بين الشباب، ولقد أدت تلك الظاهرة بشكل عفوى إلى ظهور التمييز على مستوى البلاد بأسرها، وهي مسألة كانت غائبة إلى حد بعيد في الماضي، وأدت إلى تكثيف الشعور بالإغتراب بين فئات الأقلية.

ويثور السؤال بشأن عدم اشتراك الشباب في مصر، بطريقة أكثر ديناميكية في الشؤون الاجتماعية، خارج نطاق اهتماماتهم المباشرة. من الواضح أن الأسباب ثقافية، أو خارجية في الغالب، وذلك أن البيئة الأبوية والسلطوية التي يعمل فيها الشباب تجعلهم يجمعون عن المشاركة، بينما نجد أن عدم وجود فرص عمل يتسبب في ضياع المبادرات المستقلة.

فجوة العلاج

يرتبط انتشار الاضطرابات العقلية ارتباطاً وثيقاً بالظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، ولقد أوضحت البحوث أن الفقر والاضطرابات العقلية يغذيان بعضهما بعضاً، وأن أحدهما يؤدي إلى الآخر في دائرة خبيثة، لا بد من كسرها، إما بالقضاء على الفقر، أو التدخل الكافي مع المرضى الذين يعانون من الاضطرابات العقلية، ويفضل أن يكون الإثنان معاً (أنظر شكل ١٣-٣)، بل إنه مما يبعث على الإنزعاج بدرجة أكبر، أن الفجوة بين الذين يتم علاجهم والذين لا يتم علاجهم من الأطفال والنشء الذين يعانون من الاضطرابات، هي فجوة كبيرة باستثناء الإكتئاب وانفصام الشخصية (الشيزوفرنيا) أي أن الأجيال القادمة التي سوف تمسك بزمام المسؤولية في العالم، هي الأجيال التي يتم

المواقف أو اللقاءات الاجتماعية. ومن المثير للاهتمام، أن النسبة كانت متساوية بين الذكور والإناث في مصر، مقارنة ببلدان عربية أخرى يوجد فيها اختلاف ملحوظ بين الجنسين، حيث كانت الحالة أعلى بين الذكور، ويعزى ذلك إلى الفصل بين الجنسين في المدرسة والأنشطة، فضلاً عن تأثير الدين، والعادات في بعض المجتمعات بأن يكون الذكور أكثر سيطرة ومسئولية، بينما تكون الإناث سلبيات.

ويقدر إجمالى حالات الانتحار في مصر بما يناهز ١٠٠,٠٠٠/٣,٥ بافترض أن حالة واحدة من بين كل ١٠ محاولات انتحار تنتهى بالانتحار الفعلى، ولا توجد أرقام دقيقة بشأن حالات الانتحار، حيث لا يجرى التبليغ عنها في كثير من الحالات من جانب أسر المتوفى لأسباب دينية واجتماعية وثقافية.

ولقد حاولت إحدى الدراسات الحديثة أن تقف على مدى الانتشار الحالى لمحاولات الانتحار عن طريق تناول بعض المواد في عينة مثله في مصر، وقد أوضحت الدراسة أن ٦٤,٢٪ من العينة كن من الإناث بسبب مشاكل عاطفية، بينما كانت محاولات الانتحار بين الذكور بسبب مشاكل الدراسة/العمل، وكانت نسبة ٣٨,٦٪ ممن حاولوا الانتحار من الطلاب بسبب مشاكل عاطفية، ونسبة ٢٧٪ من العاطلين^{١٢}.

حالات الوسواس القهري

حالات الوسواس القهري (OCD) عبارة عن أفكار تسلطية متواترة، ترد على عقل المريض مرة بعد مرة بصورة نمطية أو أفعال قهرية، أو طقوس متبعة تتكرر مرة بعد أخرى، وكان الاعتقاد السائد يوماً ما، أن هذه حالة نادرة، ولكن دراسة مبكرة أجريت في عام ١٩٩١ بالقاهرة، على ١٠٠٠ من المرضى النفسيين الذين كانوا يترددون على إحدى العيادات الجامعية، أوضحت أن نسبة الإصابة بحالات الوسواس القهري تبلغ ٢,٣٪، بما يشير إلى ثبات انتشار هذا المرض مع الزمن^{١٣}.

وقد أجريت دراسة لتحديد مدى انتشار أعراض الوسواس القهري بين الطلاب المصريين، وكانت معدلات انتشار المرض النفسي، والخصائص القهرية، والأعراض المرضية للوسواس القهري على النحو التالي: ٥١,٧٪، ٢٦,٢٪، ٤٣,١٪ لكل منها على التوالي، وكانت أعراض الوسواس القهري أكثر انتشاراً بين الطلاب الأصغر سناً، وبين الإناث، والأبناء البكر المشاركين في الدراسة. وكان الوسواس القهري العدواني، والوسواس القهري بسبب الخوف من التلوث، والوسواس القهري الديني، ووسواس النظافة، هي الأكثر شيوعاً^{١٤}.

مع شيوع حالة التعب حتى بعد بذل مجهود. ولقد لوحظ أيضاً أن أعراض الإكتئاب أعلى بين سكان الريف منها بين سكان المدن، ويعزى ذلك إلى الفروق الشاسعة في الخدمات والفرص المتاحة للشباب في المناطق الريفية والحضرية^{١٥}.

وبالمثل، توجد زيادة في حالات اضطرابات التكيف، خلال فترات التغيرات المهمة في الحياة، أو في حالة وقوع الشدائد، سواء في العمل أو في الأسرة. ومن المثير للاهتمام، أن نجد في أوروبا، أن حالات اضطرابات التكيف عادة ما تكون تالية للضغوط العصبية في العمل، بينما في مصر، نجد أنها تالية للضغوط على مستوى الأسرة والبيت، ويمكن تفسير ذلك تفسيراً تفاعلياً بأن الأسرة في مصر تأتى في المقام الأول، أو تفسيراً تشاؤمياً ينصرف إلى أن العمل ليس له الأولوية في حياة الشخص.

وتعتبر حالة اضطراب الأعراض البدنية (Somatization Disorder)، من السمات الشائعة للإكتئاب، وهى عبارة عن تغير الأعراض البدنية تغيرات متعددة ومتواترة وكثيرة تمتد لسنتين على الأقل. ويبدو أن الأعراض البدنية تجعل اعتلال الصحة العقلية أمراً مقبولاً، لأن الأعراض النفسية، كما في مصر، كثيراً ما قد يُنظر إليها من وجهة الثقافة السائدة، على أنها علامة على غياب الإيمان والتدين/ وضعف الشخصية، أو أنها الأعراض التي تصيب الإناث في الغالب.

اضطرابات القلق Anxiety Disorders

كانت أولى محاولات دراسة الجوانب الاجتماعية-الديمقراطية، لاضطرابات القلق في مصر، قد أجريت على عينة من ١٢٠ مريضاً بالقلق، وكانت محاولة أيضاً لتطبيق النص العربي لـ "اختبار الحالة الراهنة" بغية تقييم الملامح الأساسية لمجموعة وأعراض القلق، ولقد كشفت نتائج الدراسة عن أن أكثر الأعراض شيوعاً كانت تتمثل في: القلق (٨٢٪)، وسرعة التهيج والانفعال (٧٣٪)، والقلق الزائف المعتدل (free-floating anxiety) (٧٠٪)، والإكتئاب النفسي (٦٥٪)، والسأم (٦٤٪)، والضجر (٦٣٪) والخمول والتعويق (٦١٪)، أما أندر تلك الحالات فكانت تنصرف إلى تعاطي الكحوليات (٢٪)، وتعاطي المخدرات (٥٪)^{١٦}.

وكانت دراسة مبكرة عن الأمراض النفسية بين طلبة الجامعات في مصر، قد أوضحت أنه تم تشخيص حالات القلق في ٣٦٪ من إجمالى العينة. وبحلول عام ١٩٩٣، كانت حالات القلق تمثل حوالى ٢٢٪ في العيادة الخارجية للعلاج النفسي في عينة مختارة في مصر^{١٧}. وكان قد لوحظ مؤخراً، أن بعض حالات اضطرابات القلق آخذة في الارتفاع، مثل: الخوف الاجتماعي المرضى، وتتمثل أعراضه في: زيادة ضربات القلب، والعرق، وجفاف الحلق، وحمرة الوجه، التي تحدث في

المشكلات النفسية أو ظروف العمل الصعبة، وكذلك في أوقات المذاكرة والامتحانات^{١٦}. وبالنسبة لطلاب الجامعات فقد كان النمط متشابهًا نسبيًا مع ميل أكثر لاستخدام العقاقير الشديدة، وأما عمال الصناعة فيميلون إلى استخدام الحشيش والأفيون للترويح، والمواد المنشطة نفسيًا للتغلب على الإجهاد، ولمواجهة المشكلات النفسية الاجتماعية.

وقد وجدت المسوح التي أجريت في مصر زيادة تدريجية في استهلاك الكحوليات بين المصريين. مع التوقع بأنه سوف يكون أكثر شيوعًا من حيث الاستخدام في السنوات القليلة القادمة، ومن المفارقات المثيرة أنه على الرغم من تحريم الخمر دينيًا في البلدان الإسلامية، وعلى الرغم من إتاحتها في مصر مقارنة بدول الخليج إلا أن حالات تعاطي الخمر في دول الخليج أعلى بكثير رغم إن بيعها محظور^{١٧}.

وثمة دراسة مقارنة بشأن تعاطي المخدرات بين الشباب في المدارس الثانوية العامة والتعليم الفني، كانت جزءًا من سلسلة دراسات لـ "البرنامج الدائم للبحوث بشأن تعاطي المخدرات"، وكانت العينة تضم ١٢,٩٦٩ طالبًا (أى ٤٪ من إجمالي المجتمع) من التعليم الثانوي العام، ١١,٩٦٦ طالبًا (٢٪ من إجمالي المجتمع) من التعليم الفني، وحددت الدراسة أسباب استمرار تعاطي المخدرات، وكان الطلاب في التعليم الفني - الأقل مكانة واعتباراً - لديهم خبرة واسعة بشأن تعاطي المخدرات (أى المخدرات، السجائر، والخمر) أكبر من نظرائهم في التعليم الثانوى العام^{١٨}.

وقد يكون توافر المخدرات دافعًا كبيرًا وراء تلك النتائج، وفي حالة السجائر مثلاً، يشير الشباب في التعليم الفني إلى الفشل في التعليم ومعاناة الألم، وتوفر السجائر كعوامل رئيسية تدفعهم إلى التدخين. ولحسن الحظ، فإن الأرقام توضح أن نسبة الربع فقط من أولئك الذين يواظبون على تعاطي المخدرات من كلتا المجموعتين، أصبحوا مدمنين أو يعتمدون على المخدرات، أما غالبية أفراد العينة فيستخدمون المخدرات في المناسبات، مع وجود أقلية محدودة تستخدم المخدرات على أساس منتظم.

وفي دراسة أحدث بشأن مدى شيوع تعاطي المخدرات، في مصر، أثناء حياة الشخص، فإن استقصاءً مجتمعيًا في شكل دراسة متعددة المراحل في ٨ محافظات، وجدت أن معدل تعاطي المخدرات أثناء حياة الشخص، كان ٩,٦٪، منها نسبة ٣,٣٪ استعمال تجريبي أو اجتماعي، و٤,٦٪ استعمال منتظم، ١,٦٪ من العينة تم تشخيصها على أنهم يعتمدون على المخدرات، وكانت نسبة إنتشار تعاطي المخدرات بين

وفي العالم العربي، وفي مصر، نجد أن المصابين بالوسواس القهري ينتظرون ١٠ سنوات في المتوسط لطلب المساعدة لأن معظم حالات الوسوسة والقهر في اعتقاد الناس ذات طبيعة دينية بل يُعتقد أن السبب في وجودها يرجع إلى ضعف الإيمان. وفي الإسلام، يعزى الوسواس أو الأفكار والسلوكيات القهرية إلى الشيطان (ويستخدم مرض OCD) بمعنى الوسواس القهري، كلمة "وسواس" العربية للحديث عن حالات الوسوسة (Obsessions)، ونتيجة لذلك، يلجأ كثير من المرضى إلى علماء الدين أو المشايخ قبل أن يلجأوا إلى العلاج بالطب النفسى^{١٩}.

تعاطي المخدرات

يرجع تعاطي الهيروين إلى عام ١٩٨٥، الذى بلغ ذروته في عام ١٩٨٨، حيث تم ضبط ١٣٣٥ كيلوجرام، ويبلغ متوسط كمية الهيروين التي يتم ضبطها سنويًا حوالى ٥٥ كيلوجرام، وهذا يمثل ١٠٪ من حجم الاستهلاك، وإذا حسبنا متوسط الجرعة اليومية ما بين ¼ - ½ جرام لكل متعاطي، فإن عدد المتعاطين يقدر بناء على ذلك، بما يتراوح ما بين ٧٠٠٠-١٠,٠٠٠ من متعاطي الهيروين في مصر، أى في بلد يبلغ سكانه ٧٠ مليون نسمة. وخلال السنوات الخمس الماضية كانت نباتات الأفيون والقنب الهندى تزرع محليًا، وخصوصًا في سيناء، أما الكوكايين فإنه نادرًا ما يستخدم في مصر حيث إن الكميات المضبوطة سنويًا تتراوح عادة ما بين ٥٠٠ جرام-١٠٠٠ جرام.

إن تقدير حجم المشكلة على المستوى القومى يعتبر جزءًا لا يتجزأ من عمل المجلس القومى لمكافحة المخدرات في مصر. وكانت قد أجريت بعض الاستقصاءات ترجع إلى عام ١٩٩٨ بين طلاب المدارس الثانوية، وطلاب الجامعات من الشباب والفتيات وعمال الصناعة بشأن عادة تعاطي المخدرات، وقد كشفت نتائج الاستقصاء عن أن المادة الأكثر استخدامًا هي النيكوتين، يليها الكحوليات، والحشيش، والعقاقير المنبهة، والمهدئات، والمنومات، وأخيرًا الأفيون، وكانت الطالبات الجامعات أقل تعاطيًا للعقاقير من الطلاب الجامعيين، اللهم إلا في حالة المهدئات والمنومات، حيث كان الانتشار متماثلًا.

إن نمط التعاطي له أهميته من أجل وضع استراتيجية ترمى إلى علاج القضية. لماذا يتم اللجوء إلى تعاطي المخدرات في السياق المصرى؟ ثمة دراسة تورد أسبابًا مختلفة لمختلف فئات المتعاطين، والسبب الرئيسى، بالنسبة لطلاب المدارس الثانوية هو التسلية في المناسبات الاجتماعية، ومشاركة الأصدقاء. والعقار المستخدم في معظم الحالات هو الحشيش أما المهدئات والمنومات فهي العقاقير التالية من حيث كثرة الاستخدام في حالات الإجهاد البدنى والتعب. فضلًا عن مواجهة

المسئولية الكبرى في إتخاذ القرارات المهمة، فقرارات مثل قرارات الزواج أو الطلاق لا بد أن تكون بموافقة الأب أو الزوج، وتغلى المرأة المصرية عن القرارات الشخصية الحيوية، أو القرارات التي تدمر الحياة، إلى شخص آخر، يضع المرأة في وضع سلبي متقرب للأحداث التي تحدث لها وتؤثر عليها. ووضع المرأة في حالة من السلبية المترتبة لأحداث مؤلمة يشبه في كثير من النواحي نموذج البؤس والهوان الذي عرفناه، الذي تحدثنا عنه كواحد من ديناميكيات الإكتئاب.

الاعتقاد القسري

لا يمكن للمرأة، في الثقافة العربية، أن تختار أن تكون مستقلة، حتى ولو كانت قادرة على ذلك، وثمة قاعدة بسيطة مؤداها أنه لا ينتظر من المرأة أن تعيش وحدها. ويمكن أن يكون الخوف من الوقوع في الشَّرَك مصدراً لكثير من القلق والتوتر الذي يساهم في حالة القهر والهوان. والمرأة غير المتزوجة لا تشعر براحة البتة لكونها كذلك حتى أنها قد تقبل أى عرض بالزواج، وهذا هو الحال خصوصاً عندما تواجه أياً قاسياً، أو أحياناً لافظاً لها. ولكن حتى لو لم تكن هذه هي الحالة، فإن المرأة المصرية المطلقة تعتبر موصومة بين أسرتها وجيرانها، ومهما كانت أسباب الطلاق، فإن عليها دائماً أن تعيش الذنب بأن خطأها أنها لم تستطيع أن تحافظ على زواجها.

الشريك الأقل حظاً

وثمة اعتقاد شائع لا يقل خطراً عما سبق، ينصرف إلى أن التقاليد والأعراف الاجتماعية في العالم العربي وفي مصر، مستمدة من التعاليم الدينية للإسلام، وتحريم الحرية الجنسية، والعقاب الصارم على ذلك، هو، على أية حال، تقليد إسلامي يساوى في المعاملة بين الذكور والإناث، كما أن العلاقات الجنسية خارج الزواج محرمة على الذكور بقدر ما هي محرمة على الإناث، ومع ذلك، فإن الثقافة لا تلقى بالاً إلى العلاقات الجنسية خارج الزواج بالنسبة للذكور، ولكنها تعتبر نفس الفعل بالنسبة للمرأة لا يستحق في الغالب أقل من الموت. وهذا المعيار المزدوج هو العامل الديناميكي الأساسي لكثير من القضايا التي نواجهها في العلاج النفسي.

يمتد نطاق العنف، الذي تكون فيه المرأة هي الضحية، بشكل مباشر أو غير مباشر، من الخاص إلى العام، فالعنف ضد المرأة قد ينشأ من ممارسات ثقافية رمزية ذات تقاليد راسخة من قديم الزمن، أو كنوع من التعبير عن العلاقات القائمة بين الجنسين، التي تسمح بهذا العنف دون إدانة كبيرة من جانب المجتمع.

الذكور ١٣,٢٪، وبين الإناث ١,١٪. وأفادت الدراسة أيضاً أن الفئة العمرية ما بين ١٦-١٩ سنة توضح أعلى بداية لتعاطي المخدرات، وأن الحشيش هو المخدرات الأكثر استخداماً في الدراسة، يليه الخمر، ثم العقاقير الدوائية، ومشتقات الأفيون، والمنبهات^{١١}.

المرأة: حالة خاصة

أوضحت عدة دراسات أن المرأة تتأثر على نحو غير متناسب بمشكلات الصحة العقلية وأن وضعها الضعيف يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحالتها الاجتماعية كزوجة، وعملها، ودورها في المجتمع^{١٢}. ولقد تكررت تلك النتائج على نطاق واسع حول العالم، والهدف هنا هو إلقاء الضوء على بعض العناصر الاجتماعية التي تساهم في التوتر النفسي للمرأة. ومع ذلك، فإنه لما كانت تلك العناصر تشكل جزءاً من الحياة اليومية للمرأة، فإنه غالباً ما تم إغفال تلك العناصر كلية، مع ما قد تسببه من آلام نفسية للمرأة.

وتمثل الاضطرابات الراجعة إلى الإكتئاب ما يقرب من ٣٠٪ من حالات الإعاقة بسبب الاضطرابات النفسية العصبية بين النساء، ولكن تلك النسبة تبلغ ١٢,٦٪ فقط بين الرجال، وتشير العديد من الدراسات إلى أن القلق لدى المرأة يميل إلى الزيادة مع السن، ومع تدنى الحالة الاقتصادية-الاجتماعية. ويوصف القلق بأنه الخوف من خسارة متوقعة في المستقبل، أما الإكتئاب فيوصف بأنه رد الفعل إزاء تصور الخسارة. والخوف من فقدان الوجهة، والاعتبار، والاحترام، والمكانة، والحب، والدخل، والتواصل، والفصل من العمل، والتقاعد، وكلها تدعو إلى عدم الإحساس بالأمن، وتخلق عجزاً ملحوظاً عن التوقع أو السيطرة على النتائج^{١٣}. والقلق، بهذه الصفة، قد لا يكون إجابة غير ملائمة كلية، بالنظر إلى أوضاع كثيرة من النساء في بلادنا ومنطقتنا-النساء الصغيرات منهن والكبيرات.

والعوامل، التي وُجد أنها يمكن أن تعرض المرأة لمخاطر الإكتئاب، تشمل على العقم، والعزلة الأسرية، والزواج التعيس، والإساءة البدنية والجنسية، والضعف والهوان، والفقر، وكلها عوامل ترتبط بزيادة انتشار الحالات المرضية النفسية (مع استبعاد الاضطرابات بسبب المخدرات) لدى المرأة. وثمة عوامل أخرى تشمل على المشكلات الجنسية والإنجابية والعنف الأسري.

أدوار النوع والقلق النفسي^{١٤}

شريك حياة سلبي للرجل

من المبادئ الأساسية في الثقافة العربية والمصرية، أن يتحمل الرجل

العنف المحدد ثقافياً ضد النوع

من بين أكثر التقاليد الثقافية إثارة للجدل والخلاف، موضوع ختان الإناث، أى تشويه الأعضاء التناسلية للأنثى، الذى تجريه الأم، أو إحدى النساء الكبار، على الطفلة، كجزء من طقوس دخولها إلى طور الأنوثة، فى مصر أو فى أى مكان آخر. ويقال إن النتائج السلبية على الصحة بسبب الختان، تتراوح ما بين ارتفاع معدلات إصابة الجهاز البولى، إلى تمزق المهبل، وناسور والتهاب المهبل، وتهتك الجهاز البولى أثناء الولادة أو الممارسة الجنسية. ويرتكز معظم الاهتمام الموجه إلى المشاكل الصحية الراجعة إلى عملية ختان الإناث، على الجانب الجسدى، مع قليل من الاهتمام بالمشاكل النفسية التى تشمل الكوابيس، والصدمات، والسلبية، ومشاعر الخداع والغدر. وتؤدى هذه الاضطرابات الوجدانية إلى بعض الاضطرابات النفسية، مثل "اضطراب أزمة ما بعد الصدمة"، حيث نجد أن ثمة معدلاً مرتفعاً لهذه الحالة يصل إلى ٣٠٪ حسب التقديرات. ولكن لا توجد أرقام دقيقة لحدوث الآثار الانفعالية أو النفسية، على أنه من المحتمل أن يكون ذلك محدوداً فى مجتمعات تشدد فيها الضغوط الاجتماعية لصالح ختان الإناث. وعلى العكس. فإنه فى تلك الظروف قد تكون الفتاة التى لم تجر لها عملية الختان موضوعاً للاستهجان والسخرية^{٢٣}.

ولم تجر أية دراسات فى مصر لقياس أثر الصدمة، وقد تظلمت التعقيدات النفسية للفتاة التى تعرضت لعملية الختان فى اللاشعور، وفى ضوء ذلك، قامت إدارات الصحة العامة، وحركات النساء فى مصر، مؤخراً، ببحث سبل منع تلك الممارسة، ونجحت فى تحقيق بعض التغييرات، وقد حرمت القوانين الجديدة ممارسة ختان الإناث، ولكن هل يكفى القانون لتغيير العادات الثقافية؟

العنف الأسرى

إن النساء هن الغالبية الساحقة لضحايا العنف الأسرى. وعندما يكون العنف بين زوجين، ٩٨٪ الآن، فإن المرأة هى المعتدى عليها. وإن الطبيعة الخاصة لهذا الشكل من العنف، والعار، والذنب، والمحرمات الاجتماعية المرتبطة بتلك الطبيعة الخاصة، تعنى أن الكثير يظل خفياً ليس فقط عن العامة، ولكن عن الأسرة، والأصدقاء وأطباء الرعاية الصحية، وهذا يجعل من الصعب، الحصول على معلومات دقيقة بشأن انتشار العنف الأسرى.

وقد كشفت دراسة مصرية سابقة، عن أن ٣٢٪ من العينة المكونة من ٥٠٪ من الطبقة الاجتماعية الدنيا والمتوسطة، بعضهم كن خريجات جامعة، قد تعرضن للضرب على أيدي الأزواج^{٢٤}. ونصفهن قد ضربن

ضرباً مبرحاً اقتضى علاجاً طبياً. وقد أفاد المسح السكاني والصحي الذى أجرى فى مصر عام ١٩٩٥ أن واحدة من بين كل ثلاث زوجات مصريات، قد تعرضت للضرب، مرة واحدة على الأقل، منذ زواجهما، وأن ثلث هؤلاء قد تعرضن للضرب أثناء فترة الحمل^{٢٥}. ويظل العنف الأسرى مشكلة خطيرة على الصحة العامة، ويعتبر مصدراً رئيسياً لمبحث أعراض الطب النفسى. وفى دراسة أجراها المركز المصرى لحقوق المرأة، للمسح السكاني والصحي فى عام ٢٠٠٠، وُجد أن واحدة من بين كل ثلاث نساء، قد تعرضت للعنف، ٤٠٪ منهن أثناء فترة الحمل.

الاغتصاب

الاغتصاب هو نزعة ذكورية، وعمل من أفعال العنف التى لا تكون فيها المرأة مجرد ضحية، وإنما مجرد هدف. والنتائج النفسية للاغتصاب فى المجتمعات - حيث إن قيمة المرأة تعنى عذريتها - مدمرة بصفة خاصة. والمرأة المغتصبة تضيق اجتماعياً، ولا يمكن علاج سمعتها المدمرة. ويقال إن العلاقة الجنسية السابقة على الزواج، تفسد شيئاً جوهرياً فى الشخص جسدياً ومعنوياً. وحتى وقت قريب، كان القانون المصرى يسمح للمغتصبين بالزواج من ضحاياهم، وفى تلك الحالة لا توقع عليهم العقوبة، ولكن من حسن الحظ، ألغى هذا النص من القانون المصرى بناء على جهود دعوية لمنظمات المرأة فى مصر، وكان الاتجاه خلف هذا التشريع يركز على العذرية، والصدمة البدنية، ولكنه يغفل الصدمة النفسية الشديدة للمرأة، وإن الوصمة الثقافية الشديدة المتعلقة بالاغتصاب تجعل النساء الناجيات بحياتهن من العنف الجنسى، يُجتمعن فى معظم الأحيان عن طلب العلاج الطبي، أو يقدمن محضراً للشرطة، حتى عند الإبلاغ عن حالات الاغتصاب، فإن الاستجابة الفعالة قد لا تكون فورية وصریحة، لأن كثيراً من الناس يرون أن المرأة مسئولة عن كونها تغتصب.

التحرش الجنسى^{٢٦}

فى دراسة حديثة أجريت عام ٢٠٠٠، شملت مصريين (٥٠٪ من الذكور، و٥٠٪ من الإناث) إلى جانب ١٠٩ نساء أجنبيات يعشن فى مصر، فى ثلاث محافظات هى القاهرة، والجيزة، والقليوبية، وجد أن ٤٨٪ من المصريات، سواء كنّ محجبات أو لا، وأن ٥١،٤٪ من الأجنبيات من جميع الأعمار، قد تعرضن للتحرش الجنسى، إلا أن ٦٢،٢٪ من عينة الذكور أشرن إلى أن المرأة فى الفئة العمرية من ١٩-٢٥ سنة، كانت أكثر عرضة للتحرش الجنسى.

وأوضحت الدراسة أن ٩٠٪ من النساء المصريات، ٧٨٪ من الأجنبيات، و٥٩٪ من الذكور قد أفادوا بأن المتحرش لا يميز بين الضحايا فيما يتعلق بالطبقة الاقتصادية. وخلصت الدراسة إلى أن

المرأة العاملة أكثر عرضة للتحرش الجنسي، يليها السائحات، ثم ربات البيوت، والمتخلفات عقلياً.

الحياة الجنسية، والزواج المتأخر، والزواج السري

الحياة الجنسية جانب أساسي لدى الإنسان على مدار حياته، وهي تشمل على الجنس، والهوية النوعية ودور كل منهما، والتوجه الجنسي، والشبق، والمتعة، والحميمية، والإنجاب. ويتم التعبير عن الحياة الجنسية بالأفكار، والنزوات، والرغبات، والمعتقدات، والمواقف والاتجاهات، والقيم، والسلوكيات والممارسات، والأدوار، والعلاقات. وإذا كانت الحياة الجنسية تستطيع أن تضم كل هذه الأبعاد، فليست كلها دائماً تمارس أو يعبر عنها. وتتأثر الحياة الجنسية بتفاعل العوامل البيولوجية، والسيكولوجية، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية، والأخلاقية، والقانونية، والتاريخية، والدينية، والروحية.^{٢٧}

وفي دراسة^{٢٨} أجريت عن الشباب في مصر، وجد أن ثلث الإناث ونصف الذكور غير متزوجين، وبينما نجد أن معظم النساء غير المتزوجات يعتمدن اقتصادياً على أولياء الأمور، فإن الرجال غير المتزوجين قد أظهروا درجات متفاوتة من الاعتدال على الإعالة التي يمكن أن تشمل على إعاشة الأسرة والمساهمة في مساعدتها. وقد أفاد ٦٤٪ من جميع الذكور، ٣٥٪ من جميع الإناث موضوع البحث، أن السبب في الزواج هو الحب، بينما أفاد ٣١٪ من الإناث أن الزواج قد حدث بسبب النصب (وهو أكثر قبولاً لدى الإناث منه لدى الذكور).

وتذهب الإناث غير المتزوجات إلى أن السن الملائم للزواج يدور حول ٢٢,٧ سنة، بينما ترى الإناث المخطوبات/المتزوجات أن سن ١٧,٧ سنة هو السن الملائم، ويرى الذكور غير المتزوجين أن سن ٢٥ هو السن الملائم للزواج، بينما يرى الذكور الحاطبون/المتزوجون أن سن ٢٢,٦ هو السن الملائم. ومن الجدير بالملاحظة أن ٣٧٪، ١٨٪ من الذكور والإناث على التوالي، كانوا عرضة لأن يظلوا بلا زواج حتى سن ٣٠، ثم قفزت تلك الأرقام إلى ٦٠٪، ٤٧٪ بالنسبة لأولئك الذين انخرطوا في التعليم بعد المرحلة الثانوية. وكانت أكثر العقبات شيوعاً، التي تحول بين الشباب وبين الزواج، عدم كفاية الموارد المالية، والرغبة في النجاح في العمل، أما أكثرها شيوعاً لدى الإناث فهي الرغبة في مواصلة التعليم، وانعدام فرص التعارف. أما حالات زواج الصغار - أي أقل من ١٤ سنة - فقد وجد أنها تتركز أساساً بين الإناث ذوات التعليم المتدني، و/أو المقييات في الريف في صعيد مصر. كما لوحظ أن المتزوجين الصغار يقيمون في نفس المسكن مع الأب والأم.

ويبدو أن العلاقات خارج علاقة الزواج الرسمية، آخذة في التزايد، حيث أفاد ثلث الذكور، وربع الإناث عن وجود مثل هذه العلاقات، كما أفاد ١٣٪ من الذكور، ٣٪ من الإناث، بأن معرفتهم ببعض الأشخاص قد انطوت على علاقات جنسية. وقد وجد أن حالات الزواج السري أو العرفي (وهو الزواج غير المعلن وغير المسجل). إنما تتعرض لاستهجان اجتماعي. ومع ذلك، فإن ٤٪ من الشباب قد تزوجوا عرفياً، وارتفع الرقم إلى ٦٪ بين طلاب الجامعات، وقد وجد أن تلك الظاهرة إنما هي حل توفيقى للعوائق المالية أمام الزواج، إلى جانب تحريم الدين والعرف لممارسة الجنس قبل الزواج.

العدوان لدى الشباب

يشير العدوان إلى نوع من السلوك يقصد منه إلحاق الألم أو الأذى بالآخرين. والعنف - من الناحية الأخرى - تعبير عن استخدام القوة البدنية ضد الذات أو ضد الآخر، مثل تدمير الممتلكات أو المنقولات.

وهناك عدة محددات للعدوان:

- عوامل اجتماعية، تنطوي على الإحباط. وفي مصر يمكن أن ترجع هذا الإحباط إلى عدم الحصول على التعليم الملائم أو العمل اللائق، أو عدم القدرة على الزواج، والشعور بعدم المساواة أمام العدالة. ومن المحددات المهمة أيضاً للاعتداء الاستفزاز المباشر من الآخرين، إلى جانب التعرض لنماذج عدوانية^{٢٩}.
- العوامل المرتبطة بالموقف، التي تنطوي على زيادة الإثارة النفسية، كما يبدو في المظاهرات ومباريات كرة القدم، والأنشطة التنافسية. ويمكن لديناميكيات الجماعات والزحام أن تلعب دوراً. ومن شأن التعرض للإثارة الجنسية من خلال الأفلام أو المطبوعات الجنسية زيادة السلوك العدواني.
- عوامل بيئية، وهي تنطوي على زيادة التلوث، والضوضاء، والزحام الشديد، وسوء وسائل النقل، والمناخ الحار في مصر، وكلها عوامل موجودة في مدن مصر.

اللغة والثقافة

إن نظامنا في المعرفة والتفكير يعتمد على اللغة التي تمنحنا القدرة على التواصل وتحديث معلوماتنا، وتقدير الأفكار المجردة، وبناء التسلسل المنطقي، ووضع القيم الجمالية. واللغة أيضاً مكون أساسي في تكوين الهوية القومية للشخص. وفي مصر الآن، تأخذ اللغة عدة أشكال: ففي الأساس توجد اللغة العربية الفصحى رفيعة المستوى، لغة القرآن الكريم، التي تختلف عن اللغة العامية الدارجة في الحياة اليومية التي نتحدث بها في البيت أو المدرسة، واللغة المعدلة والمبسطة في الصحافة، أو لغة التلاعب بالألفاظ التي نسمعها في كل مكان في الاغاني والثقافة

العربية التقليدية على أنه انعكاس أو ضياع للوعي بالهوية القومية، أم أنه يشير - على خلاف ذلك - إلى توسيع تلك الهوية؟

الجانب الروحي والصحة العقلية

غالبًا ما يتم إغفال البعد الروحي كجانب من الصحة، ولا سيما الصحة العقلية. وغالبًا ما يتم استخدام الجانب الروحي والدين بالتبادل فيما بينها. والتعريف العملي لكليهما يمكن أن يذهب إلى أن الدين هو الممارسة الخارجية لنظام روحي يقوم على معتقدات، وقيم ومدونات سلوك، وطقوس وشعائر، وكل هذه الأمور تطرح سياقًا أو إطارًا للسلوكيات المقبولة اجتماعيًا.

وللأسف، فإن المناهج الثقافية والدينية تبدو أنها أصبحت الآن جزءًا مما يجري باسم ممارسات الصحة العقلية في كثير من الدول، وهناك خطر أن كامنان في هذا النهج: الأول، هو التمييز العرقي أو الاعتقاد بأن "ثقافتى هي الأفضل" - والثاني، أن قواعد الصحة العقلية قد تذهب بعيداً عن جذورها العلمية التي تعتبر الأساس الذى تقوم عليه الممارسة الطبية. وتشير ظاهرة التدين والسلوكيات ذات الشكل الدينى التى نلاحظها الآن في ربوع مصر، إلى ضرورة وجود مجموعة من القيم تجعل للعالم معنى. إن العلوم والتكنولوجيا قد جعلت حياتنا أسهل، ولكنها لم تعلمنا كيف نعيش. وعلى الصراع بين الإيمان التقليدى والحداثة أن يبتعدا عن الساحة، وإن كان من الواضح، أن الإطار الروحي - وخصوصاً بالنسبة للشباب - يمكن أن يكون إضافة كبيرة للصحة العقلية.

الشعبية، وإضافة إلى هذه الاستخدامات، اللغة المختلطة الجديدة لأجهزة المعلومات والكمبيوتر، التى تخلط اللغة العربية بالمصطلحات الفنية الجديدة، وغالبًا ما تكون بالكتابة بالحرف اللاتينى. وثمة مخاوف من أن يؤدي ذلك الخليط الفوضوى إلى التأثير على قدرة الشباب على التعبير عن أفكارهم بطريقة واضحة بشكل معين من أشكال اللغة الجماعية المشتركة.

ولقد تفاقمت هذه الظاهرة، بسبب اختبار الطبقات العليا والطبقات الوسطى العليا في مصر، نقل أبنائهم من التعليم الوطنى إلى التعليم الأجنبى الخاص الذى تقدمه، مثلاً، المدارس البريطانية، والأمريكية، والفرنسية، والألمانية، والكندية، وتقوم هذه المدارس بالتدريس بلغة أجنبية على جميع المستويات، وامتحاناتها المؤهلة للتعليم العالى ليست باللغة العربية، ولقد أدى ذلك بدوره إلى وجود معضلة، إن التمكن من اللغات، غير اللغة العربية - وإن كان عملياً في عالم يقوم على العولمة - إلا أنه يمكن أن ينأى بالشباب عن ثقافتهم القومية، والابتعاد عن شرائح كبيرة من مجتمعاتهم، بسبب عدم تمكنهم للغتهم الأصلية.

وعلاوة على ذلك، فإن التدهور في تدريس اللغة العربية - حتى في المدارس الحكومية - قد سمح بوجود جيل من الطلاب لا يستطيع استعمال اللغة العربية استعمالاً صحيحاً. ولقد أكد العديد من الدراسات أن استخدام اللغة الأم أثناء سنوات الدراسة له أثر ملحوظ على الشعور بالزهو والفخار في الانتفاء إلى المجتمع أو الدولة، ويثور سؤال وهو: إلى أى مدى يُنظر إلى التطور أو التحول في استخدام اللغة

الهوامش

1. Uauy and Solomon, 2006
2. McMichael et al (2009). The Lancet series on Health and Climate Change
3. WHO, 2009
4. المسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨.
5. Okasha and Okasha, 2009
6. مسح النشء والشباب في مصر، ٢٠٠٩.
7. تقرير التنمية الإنسانية العربية، ٢٠٠٩.
8. Saraceno, 2004
9. قدم هذه التقديرات د. طارق عكاشة - طبيب نفسى ممارس.
10. Okasha and Ashour, 1981 10
11. Okasha et al, 1993
12. Okasha, A., Bassim, R., Okasha, T. (2008): Epidemiology and Psychiatric morbidity in suicide attempters at the poison control centre. Current Psychiatry, 15, 231-

13. Okasha and Raafat, 1991
14. Okasha et al, 2001
15. Observation from clinical experience, Tarek Okasha (2009)
16. Soueif, 1994
17. Okasha, 1996
18. Soueif et al, 2003
19. Hamdi et al, 2009b
20. Desjarlais et al, 1995

٢١. المرجع السابق

22. El Dawla, 2001
23. Seif el Din, (2009), 'Female Mutilation', In Contemporary Topics in Women's Mental Health. Chandra, P., Herman, H., Fisher, J., Kastrup, M., Niaz, U., Rondon, M. And Okasha, A. (eds.) World Psychiatric Association, Wiley-Blackwell pp 485-498

٢٤. مركز بحوث المرأة الجديدة.

٢٥. المجلس القومي للسكان.

26. Hassan et al, 2008
27. WHO (2002), World Health Organization's Statement on Sexual Health. Geneva. World Health Organization).
28. El Tawila and Khadr 2004
29. Dr. Tarek Okasha, clinical observation

المراجع

Arab Human Development Report (2009): Challenges to Human Security in the Arab Countries, United Nations Development Programme (UNDP), Regional Bureau of Arab States (RBAS) New York

Com mission on Social Determinants of Health (2008) Closing the gap in a generation: health equity through action on the determinants of health. Final report of the CSDH. WHO Geneva.

Desjarlais R, Eisenberg L, Good B and Kleinman A. (1995): World Mental Health: Problems and priorities in low income countries. New York, Oxford, Oxford University Press.

El Tawila, S and Khadr, Z. (2004):. The Center for Information and Computer Systems, Faculty of Economics and Political Science, Cairo University, and the National Population Council, Institutional Development Project, Research Management Unit.

El-Zanaty, Fatma and Ann Way (2009) Egypt Demographic and Health Survey 2008. Cairo, Egypt: Ministry of Health, El-Zanaty and Associates, and Macro International.

Grantham-McGregor, S. et al, and the International Child Development Steering Group, (2007) Developmental potential in the first 5 years for children in developing countries. Lancet 369: 60-70.

Hamdi, E., Losa, N., Mamdouh, R. Edward, A. and Fathi, H. (2009): Lifetime prevalence of substance misuse in Egypt: A community survey (in press).

Hassan, R., Shoukry, a. and Aboul-Komsan, N. (2008): Clouds in Egypt's Sky; Sexual Harassment: from Verbal Harassment to Rape: A Sociological Study. The Egyptian Centre for Women's Rights

McMichael A.J. et al (2009) Climate change: A time of need and opportunity for the health sector. www.thelancet.com Published online under "VIEWPOINT" on November 25, 2009

National Population Council (1996): Demographic Health Survey Cairo, September 1996.

National Population Council (2010) Personal communication of preliminary results of the of the SYPE survey.

Okasha, A. (1996): Combat and Management of Drug Abuse: Means and Challenges. An Egyptian Perspective. Addressed as a plenary lecture in the first international conference on addiction and Drug Dependence, Cairo, March.

Okasha, A. & Ashour, A. (1981) Psycho-demographic study of anxiety in Egypt: the PSE in its Arabic version. British Journal of Psychiatry, 139, 70-73

Okasha, A., Bassim, R., Okasha, T. (2008): Epidemiology and Psychiatric morbidity in suicide attempters at the poison control centre. Current Psychiatry, 15, 231-238

Okasha A, Raafat M (1991): The biology of obses-sive compulsive disorder, evidence from topo-graphic EEG. Arab Journal of Psychiatry 2(2):106-117.

Okasha A, Ragheb K, Attia AH et al. (2001). Prevalence of obsessive compulsive symptoms (OCS) in a sample of Egyptian adolescents. Encephale 27(1):8-14.

- Okasha-A, Seif El Dawla-A, Khalil-AH, and Saad-A (1993): Presentation of Acute Psychosis in an Egyptian Sample: A Transcultural Comparison, Comprehensive Psychiatry, Vol. 34, No.1, 4-9.
- Saraceno, B. (2004): Why Should Nations Invest in Mental Health? Presented at the Okasha Annual Lecture. Cairo, Egypt.
- Seif El Dawla, A. (2001): Social Factors Affecting Women's Mental Health in the Arab Region. In Okasha A and Maj M. (eds.) Images in Psychiatry: An Arab Perspective. World Psychiatric Association. Scientific Book House, Cairo.
- Sief Eldin, A. (2009): Female mutilation. In Contemporary Topics in Women's Mental Health. Chandra, P., Herman, H., Fisher, J., Kastrup, M., Niaz, U., Rondon, M. And Okasha, A. (eds.) World Psychiatric Association. Wiley-Blackwell pp 485-498
- SouEIF, MI (1994) Extent and patterns of Drug use among students and working class men in Egypt. The national Center for Social and Criminological Research, Cairo.
- Uauy, R. and Solomon, NW (2006) The role of the international community: Forging a common agenda in tackling the double burden of malnutrition. UN SCN News No. 32, ISSN 1564-3743.
- UN SCN News (2006). Adolescence: A Pivotal Stage in the Life Cycle. No. 31, 2006, ISSN 1564-3743
- World Health Organization (2002): World Health Organization's Statement on sexual health. Geneva. World Health Organization.
- World Health Organization (2008) World Health Report, WHO Geneva.
- World Health Organization (2009) Global Health Risks. Mortality and burden of disease attributable to selected major risks. WHO, Geneva.
- World Health Organization (2006) Preventing Disease through Healthy environments – Towards an estimation of the environmental burden of disease, WHO Geneva,
- أحمد عكاشة و طارق عكاشة (الطب النفسي المعاصر) مكتبة الأجلو المصرية الطبعة الخامسة عشر 2010
- مصطفى سوييف. هند طه ومابسه جمعه (تعاطي المواد المؤثرة في الأعصاب بين تلاميذ الثانوى العام وتلاميذ الثانوى الفنى : دراسته مقارنة على أسس ميدانية). القاهرة. البرنامج الدائم (للأبحاث على تعاطي المخدرات والمجلس القومى للبحوث الإجتماعيه والجناينه 2003)

الفصل الرابع عشر

الإسكان والنقل من منظور الشباب



يعد الإسكان والنقل من الخدمات ذات الأهمية البالغة التي تؤثر على الحياة اليومية، بما في ذلك حياة الشباب، سواء لأنها تلبي الحاجة الإنسانية الأساسية إلى الحصول على المأوى المناسب، أو لأنها تمكن من الانتقال إلى مكان العمل أو إلى مكان الأنشطة اليومية الأخرى.

يركز هذا الفصل على بحث مدى التقدم في تنفيذ البرنامج القومي للإسكان الذي تبنته وزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية، كما يطرح عدة توصيات بشأن السبل التي تؤدي إلى استفادة الشباب بكفاءة من هذا البرنامج. إلى جانب ذلك، يلقي هذا الفصل الضوء على إمكانية حصول الشباب على المسكن والخدمات الأساسية في المناطق العشوائية، ثم يناقش برنامج تنمية الألف قرية الأكثر فقرًا، وكيفية استفادة الشباب من هذا البرنامج. وينتهي الفصل بتحليل تحديات النقل التي يواجهها الشباب، وكيف تؤثر على أوضاعهم المعيشية وعلى إمكانية الوصول للعمل، والحصول على الخدمات الأساسية، كما يعرض التوصيات التي تقود إلى تحسين هذه الخدمة الحيوية حتى يمكن للشباب أن يستفيدوا منها.

جدول ١٤-١: توزيع الوحدات السكنية وفقاً للمحاور السبعة للبرنامج القومي للإسكان

المحاور	عدد الوحدات التي تم بناؤها (ألف وحدة)	عدد الوحدات تحت الإنشاء (ألف وحدة)
تمليك الوحدات السكنية بالمدن الجديدة والمحافظات	١١٧	١١٠
توفير قطع أراضٍ بمساحات صغيرة بالمدن الجديدة - ابن بيتك	٨٩	صفر
توفير أراضٍ بالمدن الجديدة للمستثمرين العقاريين لبناء وحدات سكنية بمساحة ٦٣ متراً مربعاً للوحدة	١٦	٢٠
توفير وحدات سكنية بمساحات صغيرة تتراوح بين ٣٠-٤٠ متراً مربعاً للمواطنين الأولى بالرعاية	٤	٤٣
توفير وحدات سكنية بمساحة ٢٠٦٣ م للإيجار بالمحافظات والمدن الجديدة وهيئة الأوقاف	٤	١٢
التمليك للبيت الريفي في المحافظات وقرى الظهير الصحراوي	٤	٣
تمليك بيت العائلة في مدينة ٦ أكتوبر	١	٢
إجمالي	٢٣٥	١٩٠

المصدر: وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.

جدول ١٤-٢: توزيع وحدات ابن بيتك

جدول ١٤-٣: توزيع الخدمات الاجتماعية في مشروع ابن بيتك

نوع الخدمات	المرحلة الأولى	المرحلة الثانية	إجمالي
مدارس	١٧	٢٦	٤٣
وحدات الرعاية الصحية	٢٦	٣١	٥٧
مولات التسوق	٤٢	١٤	٥٦
رياض أطفال	١٨	١٧	٣٥
مراكز رياضية	٣	صفر	٣
إجمالي	١٠٦	٨٨	١٩٤

المصدر: وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.

عدد الوحدات (ألف وحدة)	عدد الوحدات (ألف وحدة)	المدينة
٣٩,٧	٥,٧	السادس من أكتوبر
١٥,٩	٥,٢	العاشر من رمضان
٢,٣	٠,٦	بدر
١,٦	٢,٣	النوبارية الجديدة
٣,٧	٢,٤	السادات
١,٥	١,٥	برج العرب الجديدة
٥,٦	١	بنها الجديدة
		الوادي الجديد

المصدر: وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.

البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي

بعد أربع سنوات من بدء تنفيذ البرنامج القومي للإسكان، يسير البرنامج قدماً نحو تحقيق هدفه الذي يتمثل في توفير ٥٠٠ ألف وحدة سكنية في غضون ست سنوات. وحتى الآن، بلغ عدد الوحدات السكنية وقطع الأراضي التي تم بناؤها أو تسليمها للمستفيدين ٢٣٥ ألف وحدة. وهناك نحو ١٩٠ ألف وحدة تحت الإنشاء. وقد تم تنفيذ البرنامج من خلال سبعة محاور، من بينها محاور ثلاثة بالغة الأهمية يجري تنفيذها على نطاق واسع هي:

ابن بيتك، ووحدات سكنية للإيجار والتمليك، وتوفير أراضٍ للمستثمرين العقاريين لبناء وحدات سكنية. ويوضح (جدول ١٤ - ١) توزيع الوحدات التي تم بناؤها في إطار كل محور:

مشروع ابن بيتك

وضعت وزارة الإسكان في عام ٢٠٠٦ نموذجاً لمواقع وخدمات هذا المشروع ليتم تنفيذه في ١٨ مدينة جديدة ومجتمع عمراني جديد. ووفقاً

لهذا المشروع يسمح لكل أسرة معيشية بالبناء على ٥٠٪ من مسطح الأرض البالغ مساحته ٢١٥٠ م، إلى جانب إمكانية بناء طابقين علويين. ويبلغ سعر المتر المربع في الأرض المرفقة ٧٠ جنيهاً (هذا بينما يبلغ سعر المتر المربع الذي يغطي تكلفة البنية التحتية ١٥٠ جنيهاً للمتر المربع وفق ما أشارت به وزارة الإسكان).

ويتم سداد قيمة الأرض على مدار عشر سنوات، ويُدفع ١٠٪ من هذه القيمة مقدماً، مع منح ثلاث سنوات فترة سراح، ويسدد الباقي على دفعات سنوية بدون فوائد لمدة سبع سنوات، كما يُمنح الفرد دعماً مالياً مباشراً قدره ١٥ ألف جنيه، ويتم دفعه على ثلاث مراحل، ويرتبط هذا بمدى التقدم في تنفيذ البناء^١.

في نهاية السنة الرابعة من البرنامج الانتخابي للحزب الوطني الديمقراطي، قامت وزارة الإسكان بتسليم ٨٩ ألف قطعة أرض سكنية في المدن الجديدة، موزعة على النحو المبين في (جدول ١٤ - ٢). وبالإضافة إلى ذلك، حرصت الوزارة على توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية لهذه

إطار ١٤-١ سوق الإسكان والشباب

شهد سوق الإسكان في مصر عددًا من الإصلاحات التي بدأها الرئيس السادات عام ١٩٧٤، التي استهدفت التحول لاقتصاد السوق. وقد توجت هذه الإصلاحات بالقانون رقم ٤ لسنة ١٩٩٦، الذي يعرف في سوق الإسكان "بقانون الإيجارات الجديد" الذي سمح للملاك بتوقيع عقود إسكان محددة المدة، وذلك على خلاف العقود التقليدية غير محددة المدة التي تخضع لما يعرف "بقانون الإيجارات القديم". وقد أشار كل من مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) SYPE والمسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) ELMPs إلى أهمية هذا القانون ومجموعة الإصلاحات التي تمت في سوق الإسكان، فقد انخفضت حصة الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات القديم في سوق الإسكان من ١٤,٢٪ عام ٢٠٠٦ إلى ٧,٥٪ عام ٢٠٠٩ بين الذكور المتزوجين في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة)، هذا بينما زادت حصة الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد في سوق الإسكان من ٤,٥٪ في عام ٢٠٠٦ إلى ١٠,٧٪ عام ٢٠٠٩.

لقد تزايد الإقبال على الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد في عام ٢٠٠٩ من جانب فئات كثيرة ومختلفة من الشباب، كما أن هذا النمط من الإسكان أصبح يحظى باهتمام متزايد في المناطق الريفية. وقد بين مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) أنه أصبح يستحوذ على ٥,٥٪ من سوق الإسكان في هذه المناطق، هذا بينما بلغت هذه النسبة ٢,٤٪ فقط في المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) وبالإضافة إلى ذلك، أصبحت عقود الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد أكثر جاذبية لكافة الطبقات، وقد أوضح هذا المسح أن الطبقة المتوسطة استفادت أكثر من هذا القانون حيث يستحوذ أفراد هذه الطبقة على ٤٧٪ من الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد.

وعلى أي حال، يبين مسح النشء والشباب في مصر (٢٠٠٩) أيضًا أن الطبقات الأخرى، حتى الغنية منها، تستفيد من هذا القانون، حيث يستحوذ الـ ٤٠٪ الأغنياء من الذكور المتزوجين في الفئة العمرية ١٨-٢٩ سنة على نحو ٥٠٪ من عقود الإسكان التي تخضع للقانون الجديد. هذا الوضع يشير إلى أن الشباب يرون في هذا النمط الجديد من عقود الإسكان حلاً مرضياً للتغلب على تكلفة توفير المسكن التي تمثل أكبر بند في بنود تكاليف الزواج. فوفقاً للمسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع يتبين أن تكاليف الحصول على وحدة سكنية تشكل ثلث إجمالي تكاليف الزواج. وقد أثبت أسعد ورمضان (٢٠٠٨) - استناداً إلى المسح التتبعي لخصائص سوق العمل في ج.م.ع (٢٠٠٦) - أن الانخفاض الملحوظ في سن الزواج الأول يرجع في جانب منه إلى زيادة المتاح من الوحدات السكنية الخاضعة لقانون الإيجارات الجديد منذ تطبيق الإصلاحات التي أجريت في سوق الإسكان عام ١٩٩٦. وقد انعكس أثر هذه الإصلاحات على مدى الفترة التي تنقضي حتى يتمكن الشباب من الزواج.

أما التغير الآخر الملحوظ في سوق الإسكان، فهو يبدو في زيادة تملك الوحدات السكنية. فقد ارتفعت حصة الوحدات السكنية المملوكة لدى الذكور المتزوجين في الفئة العمرية (١٨ - ٢٩ سنة) بنسبة ٦٠٪ خلال الفترة من عام ٢٠٠٦ حتى عام ٢٠٠٩. كما استحوذت الوحدات السكنية المملوكة على ٧٨٪ من إجمالي سوق الإسكان في عام ٢٠٠٩. ولا يعزى هذا النمو في الطلب على هذه الوحدات إلى المشروع القومي للإسكان حيث إن نسبة المستفيدين من الوحدات المملوكة لا تتجاوز ١,٥٪ من الذكور الشباب المتزوجين في الفئة العمرية ١٨ - ٢٩ سنة.

المصدر: محمد عبد الغني رمضان، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، مجلس الوزراء.

مشروعات الإسكان التي يقيمها المستثمرون العقاريون

في إطار هذا المحور قامت وزارة الإسكان بتخصيص نحو ٦٣٠٠ فدان، تم استخدام ٥٣٠٠ فدان منها لإنشاء وحدات سكنية، مساحة كل منها ٢٦٣م^٢، ويتم استغلال المساحة الباقية في بناء وحدات تقل مساحة كل منها عن ٢١٢٠م^٢. وفي الوقت الحالي، تقوم ٦٦ شركة خاصة ببناء ٢١ ألف وحدة في العديد من المجتمعات العمرانية الجديدة. ومن المتوقع أن يوفر هذا أكثر من ٢٦٣ ألف وحدة سكنية خلال خمس السنوات القادمة. وعلاوة على ذلك، بدأت وزارة الإسكان في عام ٢٠٠٨ بتخصيص قطع أراض لاستخدامها في بناء الإسكان المتوسط من خلال جمعيات الإسكان، والتقابات، والأجهزة الحكومية^٢.

المجتمعات الجديدة مثل المدارس ووحدات الرعاية الصحية التي تم إنشاؤها بالتوازي مع إنشاء الوحدات السكنية في المرحلتين الأولى والثانية. ويوضح (جدول ١٥ - ٣) توزيع هذه الخدمات.

الوحدات السكنية التي يتم توفيرها بالإيجار والتمليك في المحافظات

بلغ عدد الوحدات التي تم بناؤها حتى الآن ٨٩ ألف وحدة، بالإضافة إلى ٩٥ ألف وحدة يجري إنشاؤها. وتتولى المحافظات مسؤولية اختيار المواقع، وإجراء المناقصات، وإدارة عملية البناء، وتخصيص الوحدات، بينما تتولى وزارة الإسكان تمويل هذه العملية من خلال تخصيص المنح المقدمة لكل وحدة (٢٠ ألف جنيه) وذلك في ضوء ما تقدمه المحافظات من أدلة تثبت القيام بالبناء.



تقييم البرنامج القومي للإسكان من حيث آثاره على الشباب

المستهدفة، وبخاصة الشباب، هناك ما يبعث على القلق بشأن استدامة هذه الجهود :

- ثبت أن البرنامج القومي للإسكان مكلف للغاية بالنسبة للحكومة، حيث يقدر إجمالي قيمة الدعم المباشر المقدم لكل وحدة سكنية من الوحدات البالغ عددها ٥٠٠ ألف وحدة بنحو ٣٢,٥ ألف جنيه. وهذا المبلغ يشمل المنحة المباشرة المخصصة لكل وحدة وقدرها ١٥ ألف جنيه ، والفرق بين السعر الفعلي للأرض المرفقة (١٥٠ ألف جنيه / م) وسعر البيع (٧٠ ألف جنيه / م) بالإضافة إلى فروق تكلفة بناء الوحدة نتيجة الزيادات في أسعار مواد البناء. هذا بخلاف الدعم غير المباشر الذي يتمثل في تكلفة الفرصة البديلة للأرض غير المرفقة، وتكلفة التمويل التي يقل معدها عن المعدل السائد في السوق. وبإضافة الدعم غير المباشر، تصل قيمة التكاليف التي تتحملها الحكومة عن كل وحدة ٥٢ ألف جنيه ومن الممكن أن تصل قيمة هذا الدعم إلى أكثر من ٧٠ ألف جنيه بالنسبة للوحدات المؤجرة التي تبلغ مساحتها ٢٦٣ م. إن قرار تقديم المنحة - البالغ قيمتها ١٥ ألف جنيه - لجميع الأسر المؤهلة للاستفادة من البرنامج القومي للإسكان دون أي تفرقة يتناقض مع منهج سياسة الدعم التصاعدي الذي بمقتضاه تقوم الحكومات بدعم قدر أكبر من تكلفة الوحدة للأسر منخفضة الدخل وبما يتناسب مع قدراتها المالية، مقابل دعم قدر أقل من تكلفة المنتجات المستهدف تقديمها للأسر ذات الدخل المرتفع نسبياً. وعلى أي حال، فإنه بعد حساب بنود الدعم الأخرى المقدمة في إطار هذا البرنامج يتبين أن المستفيد من أحد المنتجات، وهو ابن بيتك، هو الذي يتلقى أكبر مبلغ من الدعم المباشر لكل وحدة.

إن عرض اختيارات جديدة للإسكان أدى إلى تنوع سوق الإسكان أمام الأسر الشابة ذات الدخل المنخفض، فالوحدات صغيرة المساحة (٢٣٥ م) التي يتم تأجيرها تعتبر اختياراً مناسباً للفئات ذات الدخل الأدنى، التي لا تتوفر لديها مدخرات كافية لدفع المقدم المطلوب لتملك الوحدات السكنية. أما الوحدات المؤجرة التي تبلغ مساحتها ٢٦٣ م فهي تجذب الأسر الشابة ذات الدخل المتوسط، التي لا تتوفر لها المقدم المطلوب لتملك الوحدة السكنية، لذا فإن أمامها - بصفة مبدئية - التأجير لمدة تتراوح بين ٥ - ١٠ سنوات، أما الأسر الشابة ذات الدخل المتوسط، التي لديها القدرة على دفع المقدم وتفضل التملك، فإن أمامها اختيار وحدات سكنية بمساحة ٢٦٣ م في المدن الجديدة والمحافظات. وأخيراً، بالنسبة للأسر الشابة ذات الدخل المتوسط والتي تستطيع دفع مقدم أعلى وتتحمل سداد قروض بمبلغ أكبر فإن أفضل اختيار لها هو وحدات مشروع ابن بيتك أو الحصول على الوحدات السكنية التي يقيمها القطاع الخاص.

هناك خطوة أخرى مبتكرة اتخذتها وزارة الإسكان لصالح ملاك أراضي مشروع ابن بيتك وهي تمكين الأسرة المؤهلة التي ترغب في بناء وحدة ثانية من الحصول مرة أخرى على الدعم المقرر في إطار البرنامج القومي للإسكان^٣.

وعلى الرغم من المناهج المبتكرة التي تبذلها الحكومة ، والجهود الملموسة التي بذلت لتطوير آليات الدعم حتى يمكن الوصول إلى الفئات

أو المجتمعات العمرانية الجديدة وفقاً للتوجيهات الإرشادية العامة التي وضعتها وزارة الإسكان.

- أكد الحزب الوطني الديمقراطي في ورقة العمل الخاصة بالإسكان التي أصدرها عام ٢٠٠٩ على الحاجة إلى إصلاح نظام الدعم حتى يمكن تحسين إمكانية وصوله للمستفيدين الحقيقيين، ولتجنب التشوهات الحالية، بالإضافة إلى تقديم حزم مختلفة للدعم تكون متاحة لمختلف فئات الدخل.

إن تدعيم برامج التمويل العقاري له أهمية بالغة لأي برنامج دعم في المستقبل، ويجب أن يكون أي برنامج جديد لدعم الوحدات السكنية جزءاً من حزمة تمويل شاملة تتضمن أيضاً قروض التمويل العقاري والمقدمات التي تدفعها الأسرة. فكلما زادت فرصة الحصول على تمويل للوحدات السكنية، زادت قدرة الأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط، والأسر متوسطة الدخل على شراء هذه الوحدات، وهذا يسمح للحكومة بالتركيز على تنفيذ برامج الإسكان الخاصة بالأسر ذات الدخل المنخفض^٥، وهو أمر بالغ الأهمية لأنه من المحتمل أن يقوم سوق التمويل العقاري الخاص بتقديم خدماته لنسبة كبيرة من الأسر ذات الدخل المتوسط والأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط، ولكن الدعم الذي يقدمه يكون أقل بكثير (بالإضافة إلى إمكانية تقسيم الأسر المستفيدة إلى فئات) بالمقارنة بالدعم المقدم في إطار برامج الإسكان التقليدية التي تضعها الحكومة، والتي تعتمد على جانب العرض.

هذه التدابير يجب أن تمكن الحكومة من تركيز مواردها المحدودة على الفئات التي تستحقها أكثر. وتبدو مزايا هذا البرنامج فيما يلي:

- يُمنح الدعم للمستهلك مباشرة، بدلاً من أن يُمنح بصورة غير مباشرة للمستثمرين العقاريين، وهو بذلك يؤدي بوجه عام إلى تحسين كفاءة وشفافية الدعم المقدم للأسرة.
- يؤدي البرنامج إلى زيادة قدرة الأسر في فئة المستوى الأدنى من الدخل المتوسط والأسر ذات الدخل المتوسط على الحصول على الائتمان وبالتالي يخفف من مبلغ الدعم المطلوب.
- يسمح البرنامج بالتوسع في سوق التمويل العقاري حتى يمكن أن يلعب دوراً محورياً في زيادة المعروض من الوحدات السكنية.

ومع هذا، فإن الدعم الذي يقدم من خلال التمويل العقاري يمنح فقط للأسر التي تتمتع بالجدارة الائتمانية، ونظير الممتلكات التي يرى المقرضون أنها تعتبر ضمانات موثوقاً بها. وهذا يعني - في سوق الإسكان المصري - أن نسبة كبيرة من الأسر التي تستحق الدعم لا تستطيع أن

- ساهمت الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية في تباطؤ الزيادة غير المسبوقة في أسعار مواد البناء التي تحققت قبل الأزمة. ومع هذا، فإن أي زيادة متوقعة في تكاليف البناء من المحتمل أن تشكل تحدياً كبيراً لموازنة أي برنامج إسكان خلال السنوات القادمة، أخذاً في الاعتبار أن معظم برامج الدعم في الموازنة مربوطة بمستويات دخل معينة وأسعار مستهدفة للوحدة السكنية. وتبعاً لذلك، من المحتمل أن يزداد الضغط على الحكومة لسد فجوة التكاليف من خلال تقديم دعم إضافي.

تعتبر القدرة المالية مسألة أخرى مثيرة للقلق، حيث إن بعض محاور المشروع القومي للإسكان (مثل محور مستثمري القطاع الخاص) يتطلب مساهمة الشباب وهو ما يتجاوز قدراتهم المالية. ويقترن هذا بحقيقة أن قروض التمويل العقاري، وهي القناة الأساسية للحصول على الدعم المالي بخلاف المنحة المباشرة المقدمة من الحكومة، مقيدة بنص في قانون التمويل العقاري يقضي بأن يتم سداد ٢٥٪ من دخل الأسرة شهرياً. وحيث أن الحد الأقصى للقرض مازال يتراوح بين ٣٠ ألف جنيه و ٤٥ ألف جنيه فإن المستفيدين الشباب يضطرون إلى دفع مقدمات تتراوح قيمتها بين ٢٣ ألف جنيه و ٤٠ ألف جنيه، وهو رقم يتجاوز كثيراً قيمة مقدم حجز الوحدة السكنية المقرر في المشروع القومي للإسكان والبالغة ٥٠٠٠ جنيه. وما لم يتم حل إشكالية القدرة المالية فإنه من المحتمل أن تتسرب الوحدات السكنية إلى الأسر ذات الدخل الأعلى.

وبكل تأكيد سوف تتزايد الضغوط من أجل زيادة الدعم حتى تصبح الوحدات السكنية في متناول يد الفئات الأقل ثراءً والمستهدفة في أي برنامج إسكان تتبناه الحكومة في المستقبل^٦.

تحسين كفاءة نظام الدعم ليصل للفئات المستهدفة

نظراً للنجاح الملحوظ الذي حققه البرنامج القومي للإسكان الحالي، وضعت وزارة الإسكان عدة خطط لدعم هذا البرنامج المبتكر من خلال:

- زيادة مساهمة القطاع الخاص في مختلف مشروعات الإسكان.
- التوجه نحو وضع نظام للتمويل العقاري أكثر كفاءة لتوفير الإسكان للفئات الأولى بالرعاية.
- تطوير الإطار التنظيمي لسياسة دعم الإسكان حتى تتسق مع وتعكس آليات الدعم والموازنة السنوية له على المستوى القومي.
- العمل على توسيع نطاق تطبيق لا مركزية الإدارة في المحافظات

- تستفيد من هذا البرنامج ، وبالتالي فإنه يحتاج لبرامج مكملة وبديلة
- تقدم الأسر التي تُستبعد من الحصول على قروض التمويل العقاري،
- مثل المواقع ومشروعات الخدمات التي تربط الدعم بالأرض المرفقة،
- وترتبط البناء بالمجهود الذاتي بالحصول على قروض متناهية الصغر،
- وكذلك الحصول على وحدات سكنية بإيجار مدعم، وبالإضافة إلى توفير
- برامج للضمانات والمدخرات التعاقدية لحصول الأسر ذات الدخل غير
- المنتظم وغير الموثق على التمويل العقاري^٦.
- توفير الخدمات المتعلقة بالحماية المدنية.
- توفير فرص عمل للشباب من خلال تقديم القروض الصغيرة.
- تحسين الأوضاع البيئية والتعامل مع المخلفات الصلبة.
- تطوير شبكة الطرق المحلية لربط القرى ببعضها البعض.
- تطوير الخدمات البريدية.
- إعداد المخططات الاستراتيجية للقرى.
- تفعيل مشاركة المنظمات غير الحكومية في تنفيذ البرنامج.

سوف تستفيد من هذا البرنامج ١١٤١ قرية تضم ١٢ مليون نسمة. وتُغطي هذه القرى الأولوية في الخطط الاستثمارية لجميع الوزارات المعنية. وقد تم اختيار ١٥١ قرية في ٢٤ وحدة محلية تقع في ٦ محافظات وتضم ١,٥ مليون نسمة لإدراجها في المرحلة الأولى من البرنامج الذي يتم تنفيذه خلال ثلاث سنوات.

كما تم أيضا اتخاذ عدة خطوات تنفيذية ، وهناك خطوات أخرى يجري تنفيذها. فمثلاً قامت وزارة الإسكان خلال السنة المالية ٢٠١٠/٢٠٠٩ بتخصيص ٤,٢ مليار جنيه لتحسين خدمات المياه في هذه القرى وفي عدد قليل من المناطق الحضرية. وسوف ينتهي المشروع خلال عامين. وبالإضافة إلى ذلك، من المخطط الانتهاء من ١٠٢ مشروعًا للصرف الصحي في هذه القرى خلال العامين القادمين، وبلغ إجمالي قيمة استثمارات هذه المشروعات ١,٢ مليار جنيه^٧.

في إطار البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي ، تخطط وزارة الإسكان إلى إنشاء نحو ٤٢ ألف وحدة سكنية جديدة في القرى الأكثر فقرًا وتخصص أساسًا للأسر الشابة. وسيتم تنفيذ بناء ٢٧ ألف وحدة بتكلفة إجمالية تبلغ ١,٤ مليار جنيه خلال ثلاث سنوات القادمة. وتتمتع هذه الوحدات بنفس المزايا الممنوحة لبرنامج الإسكان.

من ناحية أخرى، قامت وزارة الصحة بتوفير خدمات الإسعاف والطوارئ لـ ١٥١ قرية ، إلى جانب إنشاء أو تطوير ٤٠ وحدة رعاية صحية، وهناك ١٥٣ وحدة تحت الإنشاء. وسيتم التوسع في البرنامج ليجري ٥٧٦ وحدة صحية في القرى الأكثر فقرًا تبلغ ميزانيتها ١,١ مليار جنيه.

وحاليًا، انتهت وزارة التعليم من إنشاء ١٠٠ مشروع مدرسي، بالإضافة إلى أنه سيتم الانتهاء من ١٢٣ مشروعًا في العام الحالي (٢٠١٠). وتبلغ الميزانية الإجمالية لهذه المشروعات ٥٠٠ مليون جنيه. وقد خصص الصندوق الاجتماعي للتنمية ١٢٨ مليون جنيه للمشروعات الصغيرة،

وأخيرًا، هناك حاجة للعمل على وضع نظام متطور لقيام القطاع الخاص ببناء الإسكان المدعم. وهناك عدة دروس مستفادة من مشروعات الإسكان التي يقوم بها القطاع الخاص في إطار البرنامج القومي للإسكان، من بينها: تحديد سعر بيع الوحدة السكنية مقدمًا، واقتسام المخاطر التجارية مع مستثمري القطاع الخاص، وتحسين عملية تخصيص الأرض ومنح الدعم، وتحسين عملية تقييم نتائج المشروع من قبل وزارة الإسكان.

البرنامج القومي لتنمية الألف قرية الأكثر فقرًا

من أجل القضاء على الفقر في المناطق الريفية ، وتمكين الشباب من الحصول على حاجاتهم الأساسية من إسكان وخدمات اجتماعية، أطلقت الحكومة في عام ٢٠٠٨ البرنامج القومي لتحسين الأوضاع المعيشية للأسر الأولى بالرعاية في الألف قرية الأكثر فقرًا في مصر، وذلك من خلال توفير الخدمات الحضرية الأساسية. وتقوم عدة وزارات بتنفيذ البرنامج (وزارات الإسكان، والتنمية المحلية، والتعليم، والتضامن الاجتماعي، والبيئة، والنقل، والصحة، والأسرة والسكان، والتعليم العالي، إلى جانب هيئات مركزية (مثل الصندوق الاجتماعي للتنمية، والمجلس القومي للرياضة، والهيئة القومية للبريد، والهيئة القومية لمحو الأمية^٨). ويتضمن البرنامج ١٤ محورًا يهدف النهوض بمستوى البنية التحتية والخدمات الاجتماعية^٩:

- تحسين خدمات المياه والصرف الصحي.
- الارتقاء بالخدمات الصحية وخدمات الطوارئ والإسعاف.
- تحسين جودة التعليم الأساسي ورفع مستوى كفاءة المراحل التعليمية الأخرى.
- توسيع مظلة الضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية ومراعاة الحالات الإنسانية.
- توفير الإسكان للفئات الأولى بالرعاية.
- الارتقاء بخدمات الشباب والرياضة.
- محو الأمية للأفراد في الفئة العمرية ١٥ - ٣٥ سنة.

إطار ٢٠١٤ الحياة في الأحياء العشوائية بالقاهرة

إن المناطق العشوائية لا يقطنها الفقراء فقط ، فقد صرحت الحكومة بأن هناك ١٧ مليون مصري تقريباً يعيشون في المناطق العشوائية التي تقع حول المدن. وهذا الرقم يشمل فئات كثيرة أخرى بخلاف الفئات شديدة الفقر. وتكشف الدراسات التي أجريت عن الملامح الأساسية للمناطق العشوائية عن أن هذه المناطق تضم قطاعات عريضة من الفئات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فقد يكون من بين سكانها باعة جوالون وقضاء ، كما تضم أيضاً موظفي الحكومة وأصحاب الورش والحرفيين والمتخصصين مثل الأطباء والمحامين. ويتمثل النمط العام للمساكن في هذه المناطق في مبان تملكها أسر مكونة من عدة شقق ، وقد يؤجر الطابق الأرضي لسكان أو أكثر من السكان الفقراء. من هم الذين يعيشون أيضاً في المناطق العشوائية ؟ أنهم أشخاص يملكون سيارات متواضعة (في كثير من المناطق ١٠٪ فقط من السكان يملكون سيارة خاصة) ، إلى جانب أشخاص يستخدمون المواصلات العامة كوسيلة للانتقال. وفي الشارع يتقابل الكثير من المصريين : النادل ، وسائق التاكسي ، وزميل العمل أو زميل الجامعة. وباختصار أي مصري تقريباً يمكن أن يعيش في منطقة عشوائية. وقد ركزت بحوث الإسكان في مصر منذ الثمانينات على مشاكل المناطق العشوائية، ويكاد لا يكون هناك أي تناول صريح للمزاي التي جعلت هذا القطاع ينمو بسرعة تفوق نمو قطاعات الإسكان الأخرى في مصر. فالمناطق العشوائية تعتمد على آلية التمويل الذاتي والمجهود الذاتية في بناء المساكن، كما أنها تتميز بأنها تستجيب لحاجة الطلب ، ومطرودة في نموها ، ومحكمة في شكلها ، واستهلاكها من الطاقة منخفض، ويمكن أن تكون مساكنها بالقرب من أماكن العمل، وتحقق الاكتفاء الذاتي للحني بالنسبة للحاجات اليومية والموسمية. وتبدو مزاي هذه المناطق أيضاً في "إمكانية المشي في شوارعها، والشعور بالراحة، وتوفير الأمان، والتضامن الاجتماعي ، وروح المشاركة بين السكان.

ولهذه المزاي نتائج بالغة الأهمية، فمثلاً يسمح عدم وجود فوضى في الاستخدامات التجارية للناس بالمشي في أي مكان يريدونه (مما يؤدي إلى انخفاض مستوى التلوث الذي تسببه المركبات وتوفير النقود التي تدفع في المواصلات، وتزايد الاندماج والتعايش بين مختلف الفئات في المجال العام وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نواه لناد اجتماعي). ونتيجة لذلك يأتي الأمان في شكل تضامن اجتماعي، وتأكيد لحرية الفرد في أن يفعل ما يريد، والمحافظة على الأمن ذاتياً (وهو ما يوفر أموال الحكومة نتيجة انخفاض الحاجة لإدارة الأمن)، وروح المشاركة بين السكان تعطي الشعور بالانتماء، والتمكين الذاتي ووجود هدف. وسكان هذه المناطق يصفونها أيضاً بالأحياء الشعبية التي تتسم بالحيوية ويسودها الود. ومع هذا، ليسوا غافلين عن الحاجة إلى تحسين نوعية الخدمات التي يقدمونها بأنفسهم مثل وسائل النقل الجماعي العشوائية. وكل ما يريدونه من الحكومة هو الاعتراف (بهذه المبادرات الخاصة) والمشاركة في المجالات التي لا يستطيعوا فيها مساعدة أنفسهم، مثل إدارة المخلفات الصلبة ، وصيانة البنية التحتية. إن ما تفتقده هذه المناطق هي القواعد التنظيمية التي تحترم مثل هذه المبادرات الخاصة، والتي تمكن من استمرار الأخذ بالحلول العملية، وإن كانت تحتاج لتحسين، بدلاً من إلغائها باسم التحديث والتطوير.

المصدر : دينا شهابات.

المركزية المعنية. ورغم ذلك، فإنه نظراً لكبر حجم البرنامج وتعدد أبعاده، يتطلب البرنامج تواجد إدارة كفء للمشروعات، ومتابعة متواصلة، وآلية للتقويم لضمان تحقيق الأهداف في الوقت المحدد وللتغلب على العوائق التي تعترض طريقه. ومن المتوقع، أن يغطي هذا العمل الطموح كافة القرى البالغ عددها ١١٤١ قرية على مدى ١٠ - ١٢ سنة.

وضع إسكان الشباب في المناطق العشوائية

هناك تقديرات تشير إلى أن ما بين ٤٥-٥٠٪ من مخزون الإسكان الحضري في مصر يواجه مشاكل عديدة مثل عدم الإشغال، وتحديد الإيجارات ، والعشوائية. ويقدم الإسكان العشوائي بدائل مرنة ومناسبة للقدرات المالية للفئات متوسطة ومنخفضة الدخل، وبخاصة الشباب والأسر حديثة الزواج، حيث يوفر تيسيرات متنوعة، مثل دفع مقدمات وأقساط شهرية على مدى فترات طويلة، ووحدات سكنية بالإيجار لمدة محددة قد تمتد إلى ١٠-١٢ سنة^{١١}.

إلى جانب تخصيص ٦٣,٢ مليون جنيه في شكل منح لمشروعات الأشغال العامة وتنمية المجتمع.

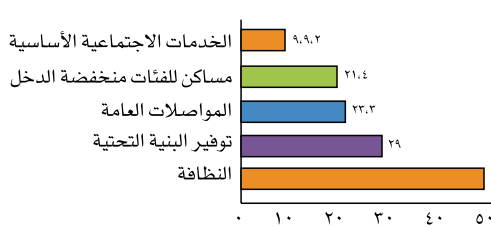
وأخيراً، يركز البرنامج على خلق فرص عمل للشباب من خلال منح القروض الصغيرة. ففي عام ٢٠٠٨، تم تخصيص ١٠,٧ مليون جنيه لـ ٢٧٠ مشروعاً صغيراً خلقت ٧٥٥ فرصة عمل جديدة، وكذلك تخصيص ٢٢,٢ مليون جنيه لـ ٦٦٤٧ مشروعاً متناهي الصغر خلقت ٧٩٧٥ وظيفة جديدة. وفي عام ٢٠٠٩، زادت المبالغ المخصصة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر إلى ٥٤ مليون جنيه^{١٢}. وحالياً، كشف تحليل أجرى على الأسر في الـ ١٥١ قرية رائدة أن هناك أكثر من ٢٢ ألف أسرة ترأسها امرأة، وفي الغالب تعاني هذه السيدات من البطالة الناتجة عن كونهن نساء، وكذلك من انعدام الأمن الاقتصادي. ومن المفترض أن تساعد هذه القروض على تخفيف حدة الفقر من خلال توفير فرص مولدة للدخل. ويعتبر برنامج الألف قرية المبتكر من أكثر المحاولات القومية كفاءة في استهداف الفقراء من خلال توحيد وتكامل جهود كافة الوزارات والهيئات

شكل ١٤-١: المشاكل الأساسية التي تواجه الأسر في إقليم القاهرة الكبرى



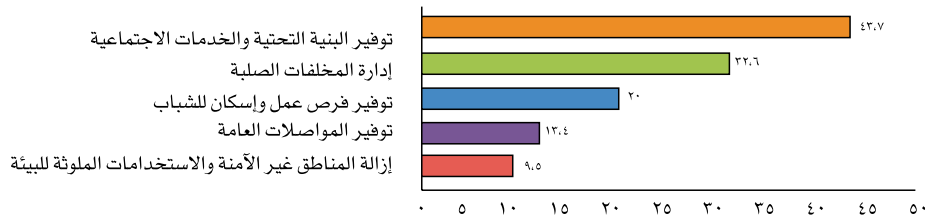
المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩-٢٠٠٩.

شكل ١٤-٢: أولويات تحسين المناطق العشوائية وفقاً لتفضيلات المواطنين



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩-٢٠٠٩.

شكل ١٤-٣: الدور المتوقع من الحكومة لتطوير العشوائيات



المصدر: الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩-٢٠٠٩.

ولما كان الكثير من الشباب لا يستطيعوا الحصول على وحدات سكنية أو أراضٍ من خلال البرنامج القومي للإسكان، فإنهم يجدوا أن الإسكان في المناطق العشوائية هو الاختيار الوحيد المتاح الذي يتناسب مع قدراتهم المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإنه نظراً لأن الإسكان العشوائي يعتبر غير قانوني، ولا تتوفر له مستندات ملكية قانونية، فإنه لا يمكن أن يستفيد من أي دعم رسمي أو مزايا تمنحها وزارة الإسكان من خلال البرنامج القومي للإسكان، أو تمنحها أي مؤسسات مالية مثل البنوك أو شركات التمويل العقاري.

وحتى يمكن لأي سياسة قومية جديدة للإسكان أن تغطي شرائح أكبر من السكان، وتطرح حلول إسكان تناسب إمكانياتهم بدرجة أكبر، فإنه يتعين التركيز أكثر على مواجهة المعوقات التي تواجه سوق الإسكان العشوائي الواسع، وعلى كيفية إدماجه في آلية الإسكان المنظم حتى يمكن طرح عددًا أكبر من الوحدات السكنية للشباب.

إن السماح للوحدات السكنية الموجودة في المناطق العشوائية بالاستفادة من الدعم المقترح في إطار التمويل العقاري سوف يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات المطروحة في السوق لشريحة الدخل المستهدفة في ظل المرحلة القادمة من البرنامج القومي للإسكان وإلى طرح منتج يمكنه أن ينافس الوحدات الجديدة التي يقيمها القطاع الخاص، وبذلك يعد أيضاً وسيلة كفاء تضمن التسليم في الموعد المحدد وعرض أسعار تنافسية من جانب المستثمرين العقاريين. وتبعاً لذلك، يجب على الحكومة في خلال

وتشير التقديرات أيضاً إلى أن هناك الآلاف من الوحدات السكنية التي تتوفر في سوق القطاع غير المنظم. وما زالت أعمال البناء تتم هناك بصورة مطردة، كما أن هناك عدداً كبيراً من الوحدات الحالية ونصف المشطبة. ويوجد في القاهرة الكبرى وحدها ٥٠٠ ألف وحدة على الأقل من إجمالي مليون وحدة مقامة في المناطق الحضرية. وتمثل الخصوص في محافظة القليوبية (شمال إقليم القاهرة الكبرى) إحدى المناطق العشوائية الكبرى في مصر، ويبلغ عدد سكانها أكثر من ٣٠٠ ألف نسمة، ويوجد بها أكثر من ٦٥ ألف وحدة سكنية خالية، ومن المتوقع أن يشغلها الشباب والمتزوجون حديثاً فقط الذين لا يستطيعوا دفع ثمن الوحدات السكنية الموجودة في محافظتي القاهرة والجيزة^{١٢}، وتبعاً لذلك، يأتي التدفق الأكبر للإسكان الذي يتناسب والقدرات المالية للشباب بصفة خاصة من هذا المخزون.

وهناك الكثير من الأفراد وصغار المستثمرين العقاريين الذين يقومون بأنشطة البناء في القطاع غير المنظم حتى يمكن إشباع الطلب المتزايد على الإسكان من قبل الأسر منخفضة الدخل. وعلى الرغم من أن نوعية الوحدات السكنية تعتبر جيدة نسبياً، إلا أن عدداً كبيراً منها لا يتوفر له البنية التحتية العامة الكافية. ونظراً للقيود المفروضة على ارتفاعات المباني، ومعايير تخصيص الأراضي، وإجراءات منح تراخيص البناء المكلفة والبيروقراطية، تمثل العشوائيات في الواقع غط الإسكان الذي تختاره الفئات الفقيرة، والفئات متوسطة الدخل أحياناً.

هذه المناطق وهما: المناطق غير الآمنة التي تشكل خطراً على حياة المواطنين، والمناطق غير المخططة التي تعتبر النمط السائد في أغلب المناطق العشوائية في مصر، التي يوجد بها مبان جيدة في أماكن غير خطرة ولكنها تفتقد إلى الخدمات الأساسية وإلى شبكة طرق صالحة.

وقد أعطى صندوق تطوير العشوائيات الأولوية لتحسين المناطق غير الآمنة بهدف تطويرها على مدار عشر سنوات. وقد انتهى الصندوق من وضع خرائط قومية تحدد مكان وحجم وعدد سكان كل المناطق غير الآمنة في جميع المحافظات المصرية، إلى جانب اقتراح التدخلات ذات الأولوية. وتم تصنيف نحو ٤٠٤ مناطق تضم ٢١٢ ألف وحدة كمناطق غير آمنة، منها ١٥٤ منطقة تضم ٦٦ ألف وحدة تقرر إدراجها في المرحلة الأولى من التدخل خلال خمس السنوات القادمة. وعلى الرغم من ذلك، يتطلب هذا البرنامج الضخم وضع استراتيجية للاتصالات لرفع مستوى وعي الجمهور، وتوفير بدائل مرنة لإعادة توطين الأسر التي تعيش في المناطق الخطرة.

وسائل النقل وأثرها على الحياة، والتشغيل، والحصول على الخدمات

يمثل النقل الحضري أحد التحديات الخطيرة التي تواجه التنمية العمرانية في مصر. ويعتبر انتقال المواطنين بين المراكز الحضرية الرئيسية أحد المشاكل اليومية التي تساهم في تكبد المرور وبخاصة في القاهرة الكبرى والإسكندرية. وما زالت شبكة السكك الحديدية وسيلة النقل الجماعي الرئيسية على المستوى القومي والإقليمي حيث تقدم خدماتها لملايين المواطنين يوميًا. ومع هذا، ونتيجة الإهمال الذي أصاب هذا المرفق لفترة طويلة، وصلت فيه هذه الخدمة المهمة لمرحلة خطيرة اضطرت الحكومة معها إلى وضعها على رأس أجندة التنمية خلال أربع السنوات الماضية. وعلى الرغم من هذا الاهتمام، فإن تحقيق تحسن ملموس في هذا القطاع لن يتحقق قبل خمس سنوات نتيجة عدم توفر الموارد المالية والبشرية المطلوبة.

وعلى الرغم من تنوع منظومة النقل الحضري في القاهرة الكبرى من حيث وسائلها وخدماتها والبنية التحتية المرتبطة بها، إلا أنها تعاني من أوجه قصور حادة كالآتي:

- تفاقم التكديس المروري: تعاني القاهرة من تكديس المرور الذي يجعلها من بين أسوأ المدن في العالم في هذا الشأن. وتقدر سرعة المركبات في المناطق الرئيسية - في ساعات الذروة - بما لا يتجاوز ١٢ كم في الساعة في المتوسط. ولهذا الوضع عواقب اقتصادية خطيرة نظرًا لبطء الحركة المرورية، وبخاصة بالنسبة للشباب في

المرحلة القادمة من البرنامج القومي للإسكان أن تبحث إدماج عملية تطوير العشوائيات في المنتجات المدعومة المقدمة للأسر ذات الدخل المنخفض^{١٣}.

إن برنامج التطوير المقترح - الذي يهدف إلى إدماج الوحدات السكنية الموجودة في المناطق العشوائية في السوق المنظم - يجب أن يقترن بتحسين الأحوال المعيشية في المناطق المحرومة، وتحسين نوعية الحياة للمواطنين من خلال التغلب على المشاكل التي تواجههم مثل: التخلص من المخلفات الصلبة، وانعدام الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدني البنية التحتية، وصعوبة الوصول إلى المنطقة والانتقال منها وفيها، والتلوث.

أُجرى في عام ٢٠٠٩ مسح على ألفين أسرة تعيش في القاهرة الكبرى، مركزًا على قاطني المناطق العشوائية والمتدهورة مثل نزلة السنان، والقاهرة القديمة، وبولاق الدكرور، والمطرية. وقد ألقى المسح الضوء على المشاكل الرئيسية التي تواجه هذه الأسر والتدخلات ذات الأولوية المطلوبة من الحكومة وفقًا لتفضيلات المواطنين^{١٤}. ويوضح السكان ١٤ - ١٤، ١ - ١٤، ٢ نتائج هذا المسح.

عبر المواطنون عما يشعرونه من الحكومة بالنسبة لمنطقتهم، كما هو مبين في الشكل ١٤ - ٣. وهم يرون أن الدور الأساسي للحكومة يجب أن ينصب على توفير البنية الأساسية، والتخلص من المخلفات الصلبة، وتوفير وسائل المواصلات العامة، وتأمين الأماكن غير الآمنة، والقضاء على مصادر التلوث مثل تراكم القمامة. وقد أشار المسح إلى أن المواطنين يرون أن المنظمات غير الحكومية أو القطاع الأهلي لا يقوم بأي نشاط لديهم، ومع هذا يرى الأغلبية العظمى من المواطنين أن هذا القطاع يمكن أن يلعب دورًا بالغ الأهمية في تقديم الخدمات الاجتماعية، وخلق فرص عمل وفي أنشطة التنمية البيئية^{١٥}.

اتخذت الحكومة مؤخرًا خطوة مهمة نحو وضع الإطار المؤسسي لتطوير العشوائيات في مصر من خلال إنشاء صندوق تطوير العشوائيات الذي يرأسه وزير التنمية المحلية.

وقد تم تخصيص ٥٠٠ مليون جنيه لهذا الصندوق في شكل مبلغ دوار لاستخدامه في تطوير هذه المناطق استنادًا إلى مبدأ استعادة التكلفة. وسوف يتحقق ذلك بتنمية تلك المناطق وبخاصة في الأماكن الأساسية داخل المدن، بالإضافة إلى استغلال جزء من الأرض بعد التطوير في تغطية التكلفة الإجمالية لهذه الأنشطة.

قام صندوق تطوير العشوائيات بتحديد مجموعتين مختلفتين من

نسبة السيارات وسيارات الأجرة القديمة على تفاقم هذا التلوث. ويعتبر التفتيش على المركبات - الذي يجب أن يجد من التلوث الناتج من عادم السيارات - غير فعال في الغالب^{١٨}.

- ضعف المؤسسات وتفتتها: تعاني القاهرة حاليًا من أن المؤسسات المسؤولة عن النقل تتسم بالتفتت الشديد، وعدم وجود تنسيق بينها، وعدم وجود عمالة كافية مما يجعلها غير قادرة على التعامل مع هذا الحجم من مشاكل النقل. وهناك الكثير من الوزارات والهيئات العامة مسؤولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة عن إدارة مختلف وسائل النقل والطرق والمرور. وفي غالب الأحوال لا يكاد يكون هناك أي تنسيق بين هذه الأجهزة.
- عدم كفاية الموارد المالية: يؤدي عدم كفاية الموارد المالية إلى انخفاض حجم الاستثمار في وسائل النقل، وبخاصة النقل الجماعي، الذي يعاني من أوجه قصور جوهريّة تبدو في: عدم القدرة على استعادة التكلفة بشكل كاف، مما يترتب عليه تضخم قيمة الدعم المقدم للنقل الجماعي الحضري، وضعف مشاركة القطاع الخاص المنظم في تمويل وإدارة البنية التحتية وخدمات النقل الحضري^{١٩}.

بعد عدة عقود من الإهمال، أصبح النقل الجماعي يحتل الأولوية على أجندة الحكومة خلال خمس السنوات الماضية، وتم ضخ استثمارات ضخمة لتحسين الشبكة القومية للسكك الحديدية. ومع هذا، مازال الطريق طويلاً جداً أمام الوصول إلى وضع مرض. وتعمل الحكومة الآن على تنفيذ عدة مشروعات عملاقة في القاهرة الكبرى - في إطار الخطة الرئيسية للنقل الحضري التي وضعت عام ٢٠٠٢ - مثل مشروع الخط الثالث لمetro الأنفاق، وتحسين الطريق الدائري، والبدء في إنشاء الطريق الدائري الإقليمي إلى جانب إنشاء محاور أخرى لربط المجتمعات العمرانية الجديدة بالتجمعات العمرانية. والأكثر من ذلك، يجري إعداد الكثير من الدراسات لربط المجتمعات الجديدة بوسائل نقل جماعي سريعة مثل "السوبرترام" والأوتوبيس فائق السرعة "bus rapid transit" والقطارات الكهربائية، وذلك خلال السنوات العشر القادمة.

وعلى أي حال، تشير الخبرة التي أكتسبت منذ عام ٢٠٠٢، إلى أن هناك حاجة عاجلة للتركيز أكثر على انتقال الأفراد من خلال شبكات النقل الجماعي، وعلى إدارة المرور والطلب. كما تشير الخبرة أيضاً إلى أن نجاح التنفيذ يتطلب بذل مزيد من الجهود لإعادة هيكلة المؤسسات المسؤولة عن منظومة النقل وتنمية الموارد البشرية. وتبلغ قيمة الموارد المالية المطلوبة لتطوير البنية التحتية المقترحة في خطة النقل الحضري لإقليم القاهرة الكبرى عام ٢٠٠٩ أكثر من ٧٠ مليار جنيه، وهذا يدعو إلى

رحلاتهم اليومية من وإلى العمل، ولمساهمة في تفاقم مشكلة تلوث الهواء.

- سوء شبكة النقل الجماعي: تعد وسائل النقل الجماعي التي تعتمد عليها القاهرة وسائل متخلفة ومزدحمة ولا يمكن الاعتماد عليها. ويعتبر مترو الأنفاق - بخطيه الأول والثاني - الوسيلة الوحيدة المقبولة. أما وسائل النقل الجماعي الأخرى، مثل الأتوبيسات، فهي قديمة ولا تستطيع الوفاء بالاحتياجات الفعلية كما ونوعاً، هذا إلى جانب أن صيانتها سيئة والكثير منها خارج الخدمة. هذا الوضع أفصح المجال أمام مشغلي الميني باص والميكروباص لأن يسيطروا على شبكة النقل الجماعي في كل أنحاء القاهرة والمدن المصرية الكبرى الأخرى. وبالإضافة إلى ذلك، أدى تزايد عدد مشغلي هذه السيارات، وعدم وجود إطار مؤسسي أو تنظيمي لإدارة وتنظيم هذه الشبكة بصورة صحيحة إلى عدم تكامل وسائل نقل الركاب، وإلى النمو السريع لوسائل النقل السيئة وغير الآمنة^{٢٠}.

- وبالنسبة للمجتمعات العمرانية الجديدة حول القاهرة مثل: مدن السادس من أكتوبر، والعبور، والقاهرة الجديدة، فإن أوضاع النقل فيها تعتبر أسوأ. وفي ضوء تجربة الكثير من الشباب الذين يعيشون في هذه المدن البعيدة، تزيد تكلفة المواصلات التي يتكبدونها الفرد شهرياً بنحو ١٥٠-٢٠٠ جنيهاً بالمقارنة بالتكلفة التي يتحملها الذين يعيشون في القاهرة الكبرى. وهذا يعود إلى أن الفرد يضطر إلى القيام برحلتين إضافيتين على الأقل حتى يصل للمكان المقصود، وعادة ما يستخدم الميكروباص الخاص الذي تكون فيه تعريفة الركوب أعلى. وهذا يؤثر كثيراً على إمكانية الالتحاق بالتعليم العالي أو على فرص العمل بالنسبة للشباب الذين يعيشون في هذه المدن الجديدة. ويكون الوضع أكثر تعقيداً بالنسبة للنساء اللاتي عادة ما لا يقبلن على العمل بسبب صعوبة الانتقال من وإلى المدن الجديدة. وعلى الرغم من أن الكثير من الجامعات الخاصة والمصانع توفر وسائل انتقال لطلابها أو موظفيها أو عائلاتها، إلا أن الأغلبية مازالوا يعتمدون على وسائل الانتقال الخاصة مثل الميكروباص.

- ارتفاع معدلات الحوادث: يعد معدل الوفيات بسبب حوادث النقل البري في مصر مرتفعاً للغاية. وفقاً لدراسة أعدها البنك الدولي يموت ألف شخص على الأقل سنوياً بسبب حوادث السيارات، أكثر من نصفهم من المشاة، كما يصل عدد المصابين إلى أكثر من ٤٠٠ شخص^{٢١}.

- تلوث الهواء والتلوث السمعي: بلغ مستوى تلوث الهواء في القاهرة درجة خطيرة، كما أن مستويات الضوضاء مرتفعة، ويساعد ارتفاع

وضع أولويات الاستثمار على أساس معايير اقتصادية موضوعية وعلى فاعليه التكلفة^{٢٠}.

وبناء على ما تقدم، هناك حاجة ماسة لقيام الحكومة بوضع وتنفيذ إطار مستدام لتمويل قطاع النقل الحضري. وهذا يجب أن يتضمن تحديد تعريف ركوب كافية تعكس - بقدر الإمكان - التكاليف الفعلية التي تتحملها وسائل النقل. ولكن مراعاة البعد الاجتماعي الذي يتضمن إتاحة النقل الجماعي بأسعار تتناسب مع القدرات المالية للمستخدم سوف تعرقل إمكانية إعادة النظر في تعريف الركوب. ومع هذا يمكن تحقيق هذا الهدف بتكلفة أقل باستخدام وسائل نقل جماعي أكثر فاعلية (مثل وسائل نقل جماعي بسعة كبيرة) والاستعانة بعاملين أكفاء في مجال النقل من القطاع الخاص (بمنح امتيازات أو تأجير للقطاع الخاص)، وتطبيق برامج دعم مناسبة لمن يحتاجونه فعلاً^{٢١}.

من المعتقد أن أوضاع النقل في القاهرة الكبرى سوف تتحسن كثيراً بزيادة نصيب سكان القاهرة من خطوط مترو الأنفاق (في القاهرة ٤ كم / لكل مليون نسمة / مقابل ٢٠ كم / لكل مليون نسمة في بانكوك) و (٣١ كم لكل مليون نسمة في ساو باولو) و (٣٠ كم لكل مليون نسمة في موسكو) و (١٥٠ كم لكل مليون نسمة في باريس) وعلى الرغم من أن الحكومة تركز حالياً على تنفيذ الخط الثالث لمترو الأنفاق ليتم الانتهاء منه عام ٢٠١٧، إلى جانب أنها ستبدأ في تنفيذ الخط الرابع عام ٢٠١١ ليتم الانتهاء منه عام ٢٠٢٠، فإن الأمر يحتاج لاتخاذ إجراء سريع لتحسين الوضع الحرج للنقل في القاهرة الكبرى مثل:

- تحسين خدمات أوتوبيسات النقل الجماعي والأتوبيسات ذات السعة الكبيرة: هناك حاجة عاجلة لتطوير نظام النقل بالأتوبيسات ليكون جيد التنظيم وتنافسياً وذو طاقة كبيرة. ويجب أن تشمل إعادة هيكلة هذا القطاع بصفة خاصة كل من شركات الميني باص الخاصة وشركات الأتوبيس العامة الكبيرة، كما يجب أن تتضمن هذه العملية إضفاء الصبغة الرسمية تدريجياً على القطاع غير المنظم (من خلال إطار تنظيمي وإطار كاف للحوافز)، والإسراع بإدارة خدمات الأتوبيسات التابعة للقطاع العام على أساس تجاري (منح امتيازات والتعاقد مع الأجزاء التي أعيد تنظيمها من شبكة الأتوبيسات)^{٢٢}.
- سوف يؤدي هذا إلى استفادة الكثير من الشباب الذين يمتلكون

أو يشغلون الميكروباص بشكل رسمي، ويتيح فرص عمل جيدة في الشركات الجديدة. ومن المقترح أيضاً تنفيذ برنامج لتطوير المرافق المرتبطة بالأتوبيسات (مثل محطات الأتوبيس والمحارات المخصصة له، وإعطاء الأولوية لتقاطعات مختارة، ونظام معلومات خاص بالأتوبيسات) وذلك لزيادة كفاءة النظام بأكمله، وتحسين مستوى جودة خدمات الأتوبيسات، وتشجيع استخدام وسائل النقل الجماعي للحد من استخدام السيارات الخاصة.

وأخيراً يقترح إعطاء الأولوية للأتوبيسات فائقة السرعة باعتبارها وسيلة مجدية اقتصادياً لزيادة طاقة نقل الركاب في بعض المحاور التي تربط القاهرة بالمدن الجديدة مثل السادس من أكتوبر، والعبور، والقاهرة الجديدة، التي من الممكن تطويرها فيما بعد بحيث يتم ربطها بشبكة السكك الحديدية مما يؤدي إلى زيادة طاقتها بدرجة أكبر. وهذه المشروعات الجديدة لشبكات النقل الجماعي ذات الطاقة العالية يمكن هيكلتها لتجذب القطاع الخاص من خلال ترتيبات مناسبة مثل تقديم امتيازات أو تأجيرها لهذا القطاع.

تحسين إدارة النقل والمرور: قررت الحكومة مؤخراً إنشاء جهاز لتنظيم النقل داخل إقليم القاهرة الكبرى تحت إشراف مجلس الوزراء ليكون الجهاز الرئيسي المسؤول عن إدارة النقل في كل الإقليم. ومن بين مسؤوليات هذا الجهاز تحديد تعريف الركوب لمختلف وسائل النقل الجماعي، وإصدار تذاكر موحدة لمختلف الوسائل، واعتماد خطوطها، ومتابعة وتقويم تدفق المرور، واقتراح المشروعات العملاقة المطلوبة لتحسين المرور داخل الإقليم.

البداية في وضع برنامج كفاء لتوفير أماكن إيواء السيارات: يجب على الحكومة تنفيذ برنامج موسع لإنشاء جراجات متعددة الطوابق مرتبط ببرنامج تأجير أماكن انتظار السيارات في الشوارع. ومن الممكن تنفيذ هذا البرنامج بتشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال وتشغيله من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاع العام والخاص ويمكن للقطاع الخاص توفير أماكن جيدة للجراجات بتكلفة ضئيلة على الحكومة إذا وُضع إطار كاف لإدارة هذه الجراجات وإذا أجريت عملية مناقصة تنافسية تتسم بالشفافية لإنشاء وتشغيل هذه الجراجات، ومثل هذا البرنامج الموسع يمكن أن يوفر عدداً كبيراً من الوظائف للشباب في مجال إدارة وتشغيل وصيانة هذه الجراجات.

الهوامش

١. الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٩.
٢. المرجع السابق.
٣. وزارة الإسكان، ٢٠٠٩.
٤. World Bank, 2008
٥. المرجع السابق.
٦. المرجع السابق.
٧. الحزب الوطني الديمقراطي، ٢٠٠٩ - ١.
٨. المرجع السابق.
٩. المرجع السابق.
١٠. مرجع سبق ذكره.
١١. البنك الدولي، ٢٠٠٩.
١٢. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩.
١٣. البنك الدولي، ٢٠٠٨.
١٤. الهيئة العامة للتخطيط العمراني.
١٥. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩-٢.
16. World Bank, 2006-1
17. World Bank, 2006
١٨. المرجع السابق.
١٩. المرجع السابق.
٢٠. الهيئة العامة للتخطيط العمراني، ٢٠٠٩.
21. World Bank, 2006
٢٢. المرجع السابق.

المراجع

General Organization for Physical Planning "GOPP", (2009), "El-Khosous Strategic Urban Plan- First Report: Analysis of Existing Situation",

GOPP, (2009-1), "Greater Cairo Urban Transportation Plan 2020", Unpublished Report, Cairo

GOPP, (2009-2), "Citizens Opinion on Greater Cairo Future Vision 2050", Unpublished report prepared by Zanati and Partners for GOPP, Cairo.

JICA, (2003), "Transportation Master Plan and Feasibility Study of Greater Cairo Region in the Arab Republic of Egypt, Phase II Final Report, Volume II", December 2003.

Ministry of Housing, Utilities and Urban Development, (2009), "Ministry of Housing, Utilities and Urban Development Annual Book," Cairo.

National Democratic Party, (2009), "Housing, Utilities and Urban Development Policy Paper", Sixth Annual Conference, Cairo, November 2009

World Bank, (2006), "Greater Cairo: A Proposed Urban Transport Strategy, Urban & Transport Unit," Middle East and North Africa Region, World Bank.

World Bank (2006-1), "Transport Sector Strategy Note", Unpublished Report, Cairo.

World Bank, (2008), "Next Step Recommendations For Affordable Housing Policy And The National Housing Program: Mortgaged-Linked Subsidies And Housing Supply Considerations", World Bank: Sustainable Development Department, Middle East And North Africa.

الفصل الخامس عشر

بناء مؤشر رفاهية الشباب



يمكن القول بأن وعى الدولة بأهمية التقدم في مجال التنمية البشرية قد بلغ ذروته عندما تكون مستعدة لتصميم مجموعة واسعة من المؤشرات، والتوصل إلى توافق بشأنها، وهى مؤشرات تقيس الرفاهية التى ينعم بها المجتمع، أو فئة من فئاته، والتى يمكن اختزالها في مؤشر قياسى واحد. ولقد ظهر مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائى لأول مرة، في عام ١٩٩٠ كرقم قياسى وحيد يضم عناصر مؤشرات الدخل، والصحة، والتعليم، وكان موضع إشادة لأنه قدم مقياساً أكثر اكتمالاً للرفاهية البشرية، مما يمكن أن يقدمه مؤشر متوسط دخل الفرد من الناتج المحلى الإجمالى. واليوم مازال كثير من الدول والمنظمات، بما فيها برنامج الأمم المتحدة الإنمائى، تحاول صياغة مقاييس جديدة للرفاهية أكثر تكاملاً وشمولاً. ومع الزمن، تحولت العملية من وضع مؤشر التنمية البشرية (HDI) الذى يجمع بين ثلاثة متغيرات، إلى وضع مؤشرات للفقر متعدد الأبعاد، ورفاهية النوع الاجتماعى، ورفاهية الطفل، وكثير غيرها، حتى إن العملية وصلت إلى مرحلة حاولت فيها العناصر المستخدمة في القياس أن تضم الجوانب غير المادية للرفاهية.

والهدف الثالث، هو زيادة الوعي بين صانعي السياسات، والمجتمع المدني، وعامة الناس حول معنى ومدى ملاءمة كل عنصر من عناصر المؤشر، فضلاً عن أهميته عموماً، وتقدم المؤشرات المعيارية لصانعي السياسات، أداة قياس يمكن من خلالها تحديد الأهداف من أجل النهوض بهذا الوعي. وبالنسبة للمجتمع المدني، تصبح تلك المؤشرات بؤرة الاهتمام التي بموجبها تبذل الأنشطة والجهود للضغط من أجل توجيه الاهتمام إلى مختلف القضايا والمشاكل. وفيما يتعلق بعامة الناس ووسائل الإعلام، كصناعة للرأى العام، فإن المؤشر العام للرفاهة يسود، وتصبح المؤشرات الفرعية أداة لبث الوعي لدى كافة فئات المجتمع بشأن بعض المشكلات، مثل التمييز ضد المرأة، والمخدرات، والجريمة، والبدانة، وغيرها.

إن الأخذ بالمفهوم متعدد الأبعاد لرفاهة الشباب، يفترض أمرين: الأول، أنه يجب التوصل إلى توزيع عادل للإمكانيات والفرص بين جميع الشباب في مصر، والثاني، أنه يتعين على كلا الجيلين من الشيوخ والشباب تحمل مسئولية متكافئة من أجل الحفاظ على البيئة، وسلامة المواطنين، وقيم المجتمع، والجوانب الإيجابية للثقافة، والإدارة الرشيدة.

تعريف الفقر وقياسه

تشتمل مقاييس الفقر التي ناقشناها في هذه الدراسة على كل من المقاييس الاقتصادية للفقر التي تركز على مقاييس نقدية، فضلاً عن مجموعة من مقاييس النتائج، التي تعبر عن الصحة، والبقاء على قيد الحياة، والتعليم، والتنمية الشخصية للشباب. وتتكامل مناهج تحديد الفقر التي تعتمد على معايير نقدية وغير نقدية، ولا تتعارض، وتتخذ تلك المناهج، بنوعها، في الاعتبار. صحيح أن الدخل وحده لا يكفي كي يوفر للأطفال أو الشباب التعليم، والرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، ولكنه صحيح أيضاً أن توفير تلك الخدمات وحدها بشكل كافٍ لا يضمن أنهم سوف يستفيدون منها الاستفادة المنشودة، ذلك أن الاستفادة بالخدمات الاجتماعية العامة ليست بلا ثمن؛ فالأمر يجب أن يتوفر لها الدخل الكافي للاستفادة بهذه الخدمات.

وعلى سبيل المثال، هناك تكاليف الانتقالات، فضلاً عن أوقات الانقطاع عن العمل من أجل التوجه للحصول على خدمات الرعاية الصحية. وثمة علاقة وثيقة واضحة بين الحرمان من المأوى، وانخفاض الدخل، ومن الناحية الأخرى، قد يؤدي تجاهل الحرمان من الدخل، إلى استبعاد سياسات وبرامج زيادة الدخل، وهي سياسات وبرامج ضرورية من أجل تخفيف حدة الفقر، أياً ما كان تعريف الفقر.

وفي هذا الفصل، أجريت أول محاولة لتحديد مؤشرات رفاهة الشباب وقياسها كمياً، ثم تجميعها في مؤشر قياسي واحد لرفاهة الشباب. والغرض هو التحرك إلى ما هو أكثر من المتغيرات والمؤشرات المتاحة لبعض الأبعاد مثل: التعليم، والصحة، والدخل، والنوع الاجتماعي، والمشاركة السياسية، والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وما إلى ذلك. بيد أن ما هو أكثر صعوبة - وإن كان بالغ الأهمية - قياس الاستمتاع بأوقات الفراغ، والرفاهة، والتشغيل، وجودة الوظائف، بل وديناميكيات الأسرة، بما في ذلك رأس المال الاجتماعي، والتناسك الاجتماعي.

الأهداف والأولويات

ثمة ثلاثة أهداف تتعلق بإعداد مؤشر لرفاهة الشباب في مصر. الأول، وضع خريطة لمستويات، ومدى حدة حرمان الشباب من الحقوق الأساسية، والاحتياجات الأساسية. والثاني، تحديد وضع الشباب في مصر من منظور الزمان والمكان، حتى يتسنى قياس التقدم المحقق عبر الزمن فضلاً عن مقارنة وضع الشباب في مصر بأوضاع الشباب في بلدان أخرى. والثالث، تعميم النتائج، وزيادة الوعي بين كافة الأطراف الاجتماعية الفاعلة ذات الصلة بكل مؤشر، وتشجيع المناقشات العامة في هذا الشأن.

الهدف الأول ينصرف إلى جمع ومعالجة كافة المعلومات والمتغيرات ذات الصلة، حتى يتسنى لنا تقديم الملامح الأساسية للشباب في الشريحة العمرية المختارة (١٨-٢٩ سنة)، ووضعهم من حيث حقوق الانسان الأساسية، والاحتياجات الأساسية، ولقد تم اختيار أهم تلك الحقوق والاحتياجات المعترف بها، والمتاحة بالفعل من بين ٤٨ مؤشراً تتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية، وهي أساساً: الفقر، والتعليم، والصحة، والنوع الاجتماعي، والبيئة، وهذا الجانب من المؤشر ينطوي ضمناً على حكم بشأن مستوى الحرمان الذي يؤثر على الشباب من كلا الجنسين، وهذا يساعد أيضاً على التعرف على أهم الأولويات والاختيارات وانتقائها من أجل صنع السياسات.

الهدف الثاني، وضع مؤشر معياري نطلق منه لقياس التقدم عبر الزمن، فضلاً عن إجراء مقارنة بين مصر والدول الأخرى، وهذا يعني الإجابة على ثلاثة أسئلة أساسية تتعلق بأى استفسار بشأن مؤشر التنمية البشرية: هل أحرزت مصر تقدماً فيما يتعلق برفاهة مواطنيها من الشباب؟ وما هي عناصر هذا المؤشر العام المسؤولة عن إحراز هذا التقدم، وأياً المسؤول عن عرقلة هذا التقدم ويستحق بذل مزيد من الجهد؟ وما هو الترتيب الذي تحتله مصر من بين الدول المتقدمة والنامية عموماً، وفيما يتعلق بكل مؤشر على حدة؟

جدول ١٥-١ أكثر الشباب حرماناً حسب خصائصهم

الإجمالي (%)	الازدحام	أرضية المسكن	الصرف الصحي	المياه	المعلومات	التعليم	الصحة	فقر الدخل
١,٢	١٠,٩	٣,٧	٢,٦	٢,٢	١٧,٢	١٥,٢	٢٣,٢	
البعد الفردي	إناث ٢٩-٢٥ سنة	ذكور ٢٩-٢٥ سنة	ذكور ٢٩-٢٥ سنة	إناث ٢٩-٢٥ سنة	إناث ٢٩-٢٥ سنة	إناث ٢٩-٢٥ سنة	ذكور ٢٩-٢٥ سنة	ذكور ٢٢-١٨ سنة
البعد الأخرى	٧+	٧+	٧+	أقل من ٣	أقل من ٣	٧+	٣-٤/أفراد	٧+
حجم الأسرة	٧+	٧+	٧+	أقل من ٣	أقل من ٣	٧+	٣-٤/أفراد	٧+
البعد الأخرى	لا يوجد	لا يوجد	بعض الوسائل البدائية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ثانوي +	لا يوجد
تعليم رب الأسرة	لا يوجد	لا يوجد	بعض الوسائل البدائية	لا يوجد	لا يوجد	لا يوجد	ثانوي +	لا يوجد
البعد الجغرافي، المنطقة	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه البحري	المحافظات الحدودية	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي	ريف الوجه القبلي
البعد الجغرافي، الإقامة	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف	ريف

المصدر: حسابات أجريت بناء على المسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨.
 ■ من ٢٥٪-٥٠٪ أسوأ من المتوسط. ■ ٥٠٪-١٠٠٪ أسوأ من المتوسط. ■ أكثر من ١٠٠٪ أسوأ من المتوسط.

غير الحكومية على متابعة تقديم الخدمات الأساسية لكي تتبين ما إذا كانت تصل إلى الفقراء فعلاً أم لا.

إن الشباب الذين يعيشون في حالة من الفقر يواجهون صوراً من الحرمان من حقوقهم: الحق في الحياة، والحق في التعلم، والحق في العمل، والحق في المشاركة، والحق في أن يتمتعوا بالحماية (المجدول ١٥-١، والمجدول ١٥-٢). وحتى يتسنى تفعيل هذا المنهج المرتكز على الحقوق، وقياساً على منهج اليونسيف، بشأن فقر الأطفال، تستخدم هذه الدراسة سلسلة من المؤشرات لقياس سبعة أبعاد (المياه، والصرف الصحي، والرعاية الصحية، وتكسية أرضية المسكن، والازدحام، والتعليم، والمعلومات)، وحيث لا يستطيع الشباب النفاذ إلى أي حق من تلك الحقوق، توصف تلك الحالة بأنها حرمان شديد، ويستخدم اصطلاح "الفقر المدقع" للحالات التي يتعرض فيها الفرد لإثنين أو أكثر من حالات الحرمان الشديدة، ونعرض فيما يلي الأبعاد والمؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة:

- الحرمان من المياه: وينصرف هذا المؤشر إلى الشباب فيما بين ١٨ - ٢٩ سنة، الذين يستخدمون المياه من مصادر غير محسنة، مثل الآبار غير المحمية، وعيون المياه غير الآمنة، والمياه السطحية

ولا يقاس فقر الشباب فقط (أنظر فصل ٦) في سياق نقص الدخل، لأن بعض الأسر غير الفقيرة - وفقاً للمقياس المالي - يمكن أن تعاني من الحرمان من بعض الخدمات والإمكانيات. ولهذا السبب، فإن مقياس فقر الشباب يرتبط بمقياس الحرمان الذي يمكن من خلاله تحديد سلسلة من الخدمات الأساسية، والإمكانيات، وبالتالي قياس عدد الشباب الذين لا يملكون النفاذ إلى تلك الخدمات والإمكانيات.

إن المنهج الذي يستند إلى الحقوق في تناول احتياجات الشباب الذين يعانون من الفقر، ذو قيمة كبيرة لأربعة أسباب، الأول، أن منظور الحقوق يركز بصورة أوسع على الأسباب الجذرية للفقر، عن طريق إبراز أهمية الحقوق، والعقبات التي تعترض منح تلك الحقوق. والثاني، أن استخدام المنهج الذي يركز على الحقوق، يبسر كثيراً تحديد المعايير التي تقيس المحصلة النهائية، وليس مجرد المخرجات. الثالث: أنه يتعين على الحكومة والأجهزة الأخرى - في ظل المنهج المرتكز على الحقوق - أن تولي اهتماماً لعمليات وضع الأولويات من أجل العمل - ويعني ذلك عادة اشتراك الشباب الأشد فقراً - بقدر ما يكون ذلك عملياً - في وضع وتنفيذ السياسات العامة بغية تفعيل حقوقهم. وأخيراً، فإن المنهج المرتكز على الحقوق يمكن أن يشجع الحكومات والمنظمات

جدول ١٥-٢: معاملات ارتباط حالات الحرمان الشديد بين الشباب

المنطقة	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر الدخل
محافظات حضرية	١٥,٥	٢,١	٨,٢
حضر الوجه البحري	١٤,٣	١,٣	٨,٨
ريف الوجه البحري	٣٣,٥	٧,٤	١٩,٣
حضر الوجه القبلي	٢٢,٢	٤,٩	٢٢,٧
ريف الوجه القبلي	٥٩,٦	٢٣,٧	٤٤,٣
المحافظات الحدودية	٣٢,٨	١١,٨	١٩,٤
الإقامة	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر شديد
حضر	١٧,٣	٢,٨	١٢,٤
ريف	٤٤,٩	١٤,٥	٣٠,٦
النوع والسن	حرمان شديد	فقر مدقع	فقر شديد
الإجمالي	٣٣,١	٩,٥	٢٣,٢
ذكور	٢٧,٠	٥,٨	٢٥,٥
٢٢-١٨ سنة	٢٥,٩	٥,٥	٢٨,٥
٢٤-٢٣ سنة	٢٧,٧	٦,١	٢٤,٧
٢٩-٢٥ سنة	٢٨,٢	٦,٠	٢١,٣
إناث	٣٩,٠	١٣,٢	٢٠,٨
٢٢-١٨ سنة	٣١,٦	١٠,١	٢٤,٠
٢٤-٢٣ سنة	٣٨,٦	١٣,٥	١٩,١
٢٩-٢٥ سنة	٤٨,٦	١٦,٩	١٧,٤

المصدر: حسابات أجريت بناءً على المسح السكاني والصحي، ٢٠٠٨، والمسح الخاص بدخل وانفاق واستهلاك الأسرة، ٢٠٠٨. HIECS.

(مثل الأنهار، والجداول، وخزانات السدود)، وسيارات الصحاري، أو عربات الدواب المزودة بصهريج صغير، أو الشباب الذين يقضون ٣٠ دقيقة أو أكثر لجلب المياه والعودة.

• الحرمان من الصرف الصحي: وينصرف هذا المؤشر إلى الشباب فيما بين ١٨-٢٩ سنة، الذين يعيشون في بيوت مراحضها عبارة عن حفرة في الأرض، أو مراحض برميلي، أو عدم وجود تسهيلات صحية على الإطلاق، أو مراحض أفرنجي بسيفون، أو مراحض بلدي، أو مراحض بلدي بسيفون. وفي نفس الوقت يتم الصرف من خلال مواسير متصلة بالترعة، أو بالمياه الجوفية، أو عدم وجود شبكة صرف على الإطلاق.

• الحرمان من تغطية أرضية المسكن: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨-٢٩ سنة، الذين يعيشون في مساكن بدون أرضية مكسوة بالمواد المخصصة لذلك (أرضية طينية مثلاً).

• حرمان الازدحام: ويقصد بذلك، الشباب فيما بين ١٨ - ٢٩ سنة، في مساكن يعيش فيها كل ٥ أفراد أو أكثر في حجرة واحدة (زحام شديد).

• الحرمان من المعلومات: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨ - ٢٩ سنة، الذين ليس لديهم في البيت مذياع، أو تليفزيون، أو تليفون،

أو كمبيوتر.

- الحرمان من التعليم: وينصرف إلى الشباب فيما بين ١٨ - ٢٩ سنة، الذين لم يذهبوا قط إلى المدرسة، أو الذين تسربوا منها قبل استكمال تعليمهم الابتدائي.
- حرمان من الصحة: وينصرف إلى النساء اللاتي سبق لهم الزواج فيما بين ١٨ - ٢٩ سنة، واللاتي أنجبن أثناء السنوات الخمس السابقة على المسح (المسح السكاني والصحي في مصر، ٢٠٠٨) (EDHS)، ولم يتلقين رعاية طبية قبل الولادة، أثناء آخر حمل، من قبل أى طبيب، أو ممرضة، أو قابلة، أو اللاتي لم يحقن ضد التيتانوس أثناء ذلك الحمل (أى الحمل الأخير).

مقاييس الدخل المتعلقة بالفقر

من المعترف به عموماً أن الدخل عنصر هام، حتى على الرغم من اتفاق الغالبية على أن المقاييس النقدية أضيق من أن تستوعب كافة الجوانب ذات الصلة بالفقر. ويعرف فقر الدخل بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى لائق للمعيشة (بمعنى توفير الاحتياجات الأساسية)، والذي بناءً عليه يتحدد وضع الفرد: هل هو فقير أم لا؟. ويتطلب تحديد من هو الفقير، تعريفاً للفقر والفقير، وللقيام بذلك لا بد من الإجابة على سؤالين: الأول، ما هو مؤشر مستوى المعيشة الذي يجب أن يستخدم لقياس مستوى المعيشة؟، والثاني، كيف يمكن التفرقة بين من هو فقير ومن هو غير فقير؟، بمعنى آخر، أن تعريف الفقر يستدعي اختيار معيار لقياس مستوى المعيشة، وتحديد خط الفقر الذي يقسم المجتمع إلى فقراء وغير فقراء. وفي هذا الخصوص، فإن تصنيف الأفراد إلى فقراء وغير فقراء يجب ألا يقوم على الطبقة التي ينتمي إليها الفرد، ووفقاً لما ذكره رافاليون 1991 Ravallion، فإن تشخيص الفقر لا بد أن يكون منسجماً مع الخصائص الدالة على الفقر، بما يعنى أن خط الفقر لا بد أن يكون قيمة ثابتة عبر الزمن، بين المناطق أو بين مختلف الفئات الاجتماعية، ولهذا، فإن المقارنة المنطقية بين الأفراد تعنى أن أى شخصين على نفس المستوى من الاستهلاك الحقيقي يجرى تصنيفهما على أنها فقيران، أو غير فقيرين، بغض النظر عن الزمان والمكان.

ولقد تم بناء خط الفقر في مصر باستخدام منهجية تكلفة الاحتياجات الأساسية، ويسفر هذا المنهج عن خطوط للفقر معنية بالأسرة، وتتسم بالموضوعية، والاتساق بين الأقاليم، واستخدام خطوط للفقر مطلقة وغير متحيزة (البنك الدولي، ٢٠٠٧). ولقد تم بناء حزمة من السلع الغذائية بطريقة تتطابق مع استهلاك الأسر الفقيرة، وتحقق المستوى المطلوب من السرعات الحرارية. وتحدد تلك الحزمة للأفراد من مختلف الشرائح العمرية، وحسب النوع، ومستوى النشاط (باستخدام جداول

مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية

مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية (OPHI) هي مركز بحثي في جامعة أوكسفورد. وتستهدف تلك المبادرة بناء إطار نظامي، ومنهجي واقتصادي من أجل تخفيف حدة الفقر، والغرض من تلك المبادرة أساساً، هو بناء إطار متعدد الأبعاد من أجل تخفيف حدة الفقر، إطار يستمد جذوره من خبرات، وقيم الأفراد. وثمة موضوعان بحثيان يتعلقان بالمبادرة، وهما: التعرف على الأبعاد الغائبة لقياس الفقر، وتطوير وحدات قياس بحثية في مختلف الدول، وبحث القضايا المتعلقة بمقارنات الفقر متعدد الأبعاد، وتطبيق منهجيات جديدة في مختلف الدول. والهدف النهائي من مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية هو السماح لصانعي القرارات، ودعاة السياسات بتحقيق تقدم فعال في مجال التنمية البشرية.

والتركيز على الأبعاد الغائبة لبيانات الفقر يعتبر أحد مجالات البحث المؤثرة تأثيراً كبيراً في مبادرة أوكسفورد للفقر والتنمية البشرية. وقد وجد الباحثون أنه على الرغم من وجود قدر كبير من البيانات لقياس التنمية البشرية، فإنه مازال هنالك ثغرات تتعلق بمؤشرات قابلة للمقارنة دولياً، وذات أبعاد على درجة من الأهمية. والغرض من المبادرة في هذا الخصوص هو الدعوة إلى جمع البيانات عن المؤشرات الخاصة بالأبعاد الغائبة للتنمية التي تهتم معظم الفقراء في الواقع، وقد تم التعرف حتى الآن على خمسة أبعاد، منها التشغيل (سواء التشغيل الرسمي أو غير الرسمي، مع إيلاء إهتمام خاص لجودة التشغيل)، والتمكين، السلامة البدنية، وإمكانية العيش دون مهانة (التأكيد على أهمية التحرر من الإذلال أو المهانة)، والرفاهة النفسية والذاتية.

المؤشر العام لرفاهة الطفل في أيرلندا: مصدر قيم وشامل

كان الهدف الأساسي للاستراتيجية الوطنية للأطفال في أيرلندا عام ٢٠٠٠، هو تحديد مجموعة من مؤشرات رفاهة الأطفال التي تشكل أساس تقرير حالة الأطفال في البلاد. وقد ساعد تجميع رصيد من المجالات والمؤشرات القائمة، على تحديد أولويات المجموعة الوطنية لمؤشرات رفاهة الأطفال، ثم جرى نشر النتائج لاحقاً في تقرير ٢٠٠٥، بشأن وضع المجموعة الوطنية لمؤشرات رفاهة الأطفال، أعقبها بعد ذلك، صدور معلومات محدثة في التقارير الرسمية عن الأطفال في البلاد عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٨.

وقد تم التعرف، مبدئياً، على مقاييس كثيرة عن رفاهة الأطفال يجري استخدامها على نطاق واسع، ومنها معدلات وفيات الرضع والأطفال، ومشكلات الصحة العقلية، وخصوصية الشباب في سن المراهقة، والسلوك

جدول ١٥-٣: المتوسط المقدّر لنصيب الفرد من الغذاء، وخط الفقر الكلي (بالجنينة المصري سنوياً) حسب الإقليم ٢٠٠٨/٩

الأقاليم	خط الفقر الغذائي	خط الفقر الكلي
المحافظات الحضرية	١,٧١٥	٢,٢٨٤
المناطق الحضرية بالوجه البحري	١,٦١٣	٢,١٧٧
المناطق الريفية بالوجه البحري	١,٦٨٧	٢,٢٧٨
المناطق الحضرية بالوجه القبلي	١,٥٨١	٢,١٥٨
المناطق الريفية بالوجه القبلي	١,٦٠٢	٢,١٧٠
مصر	١,٦٤٨	٢,٢٢٣

من منظمة الصحة العالمية)، ثم توضع تكلفة تلك الحزم من السلع الغذائية، وهذا ما يعرف في مصر باسم "خط الفقر الغذائي"، ويشار إلى الأسر التي يقل إنفاقها عن خط الفقر الغذائي، بأنها "فقيرة فقرا مدقعا". كما تم بناء خط ثانٍ للفقر عن طريق إضافة مبلغ للإنفاق على السلع الأساسية غير الغذائية إلى خط الفقر الغذائي، ونتيجة لذلك، أصبح لدينا ما يسمى بخط الفقر الكلي، والأسر التي تنفق أقل من خط الفقر الكلي تعتبر "فقيرة"، وعلى هذا، يعتبر "الفقراء فقرا مدقعا" فئة فرعية من الفقراء.

وعلى العموم، فإن الشخص الذي ينفق أقل من ١٦٤٨ جنيهاً في السنة (أى ١٣٤ جنيهاً في الشهر) في مصر، في عام ٢٠٠٨، يعتبر "فقيراً فقراً مدقعا"، وإن الشخص الذي ينفق أقل من ٢٢٣٣ جنيهاً في السنة (١٨٥ جنيهاً في الشهر) يعتبر فقيراً. ويختلف خط الفقر حسب عدد الأفراد في الأسرة، وأعمار أولئك الأفراد، فضلاً عن الاختلافات الإقليمية في الأسعار النسبية. فالأطفال الذين يعيشون في الأسر التي يقل استهلاكها عن أحد خطّي الفقر، يعتبرون أيضاً "فقراء" أو "فقراء مدقعين". ويوضح الجدول ١٥-٣ معدلات استهلاك الغذاء، وخطوط الفقر الكلية بالنسبة لمختلف الأقاليم في مصر.

المناهج الدولية لمؤشر الرفاهة

يستعرض هذا الجزء من الفصل عدداً من المناهج، والأطر، والمنهجيات المستخدمة دولياً، التي أخذت في الاعتبار عند إعداد مؤشر رفاهة الشباب في مصر. وللأمم المتحدة برنامج ضخم بشأن الشباب بدأ في عام ٢٠٠٥، فضلاً عن مجموعة من المؤشرات المرجعية (إطار ١٥ - ١). وثمة مؤشر آخر للفقر هام، وشامل، ومتعدد الأبعاد، وهو مؤشر أوكسفورد للفقر، ومبادرة التنمية البشرية، وعلاوة على ذلك، فإن أيرلندا، وكندا، والبرازيل، وبوتان، من بين بعض الدول التي قدمت أطراً ومنهج قيمة للمشاوره.

إطار ١٥-١: الشباب والأمم المتحدة

يهدف برنامج الأمم المتحدة للشباب (UNPY) إلى تنمية الوعي بخصوص الوضع العالمي للشباب (الشباب في تعريف الأمم المتحدة هم الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ و٢٤ سنة)، وتعزيز حقوقهم، وتطلعاتهم. وبرنامج الأمم المتحدة للشباب يهدف أيضًا إلى قيام الشباب بمشاركة أكبر في عملية صنع القرارات، من أجل تحقيق السلام والتنمية في المقام الأول.

في عام ١٩٨٥، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة السنة الدولية للشباب، حيث لفتت الانتباه إلى أهمية الاعتراف بإمكانية مساهمة الشباب في تحقيق أهداف ميثاق الأمم المتحدة. وبعد ذلك بعشر سنوات، أي في عام ١٩٩٥ عززت الأمم المتحدة التزامها عن طريق اعتماد استراتيجية دولية يُطلق عليها: "البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب حتى عام ٢٠٠٠ وما بعده" (WPAY). بل إنه بعد عشر سنوات أخرى، أي في عام ٢٠٠٥، نظم البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب، اجتماعًا للخبراء بغرض وضع مجموعة من مؤشرات تنمية الشباب، وقدم الفريق إسهاماته من أجل صياغة مجموعة من المؤشرات التي تستهدف قياس تنمية الشباب مع مرور الزمن. (وكان الفريق يتكون من ممثلي منظمات الشباب، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية، وممثلي المجتمع الأكاديمي، واستشاري السياسات).

حدد الفريق مجموعة من المؤشرات بالنسبة لخمس عشرة مجالاً وردت في البرنامج العالمي للعمل من أجل الشباب، وهذه المؤشرات تقيس تنمية الشباب، وتقارن التقدم في داخل الدول، وفيها بينها، وتحدد المجالات التي تحتاج إلى اهتمام أكبر، وتشجع جمع البيانات المتعلقة بالشباب، وتعزز جهود الدعوة الرامية إلى زيادة الاستشار في مجال الشباب، والنهوض بإمكانية وضع "مؤشر شامل لتنمية الشباب" (YDI). وعلى هذا النحو، قدم فريق الخبراء مجموعة من المؤشرات المرجعية المقترحة، التي ناقشناها هنا. وقد تمّ تقسيم الخمسة عشر مجالاً من مجالات الأولوية إلى ثلاث مجموعات هي: الشباب في الاقتصاد العالمي، والشباب في المجتمع المدني، والشباب المعرض للمخاطر. ونعرض "مؤشر تنمية الشباب" (YDI) على النحو التالي:

المعلومات الديموجرافية العامة	الصحة	الفتيات والنساء الشابات
إجمالي السكان من سن ١٥-٢٤ سنة	خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية	النسبة المئوية للنساء اللاتي تعرضن لعملية الختان
الشباب كنسبة مئوية من السكان	النسبة المئوية للشابات المتزوجات اللاتي يستخدمن موانع الحمل	العولة
النسبة المئوية للشباب الذي سبق لهم الزواج	معدل وفيات الأمهات.	نسبة الشباب المهاجرين إلى المهاجرين البالغين
التعليم	أكثر ثلاثة أسباب لوفيات الشباب، مبلغ عنها	نسبة الطلاب بالتعليم العالي في الخارج
معدلات معرفة القراءة والكتابة	احتمالات الوفاة بين سن الخامسة عشرة وقبل سن ٢٥	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي	البيئة	نسبة الشباب الذين استخدموا الكمبيوتر خلال الـ ١٢ شهرًا الأخيرة
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم الثانوي	النسبة المئوية للشباب المحرومين حرمانًا شديدًا من المياه	نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الإثني عشر شهرًا الأخيرة
النسبة الإجمالية للالتحاق بالتعليم العالي	النسبة المئوية للشباب المحرومين حرمانًا شديدًا من المرافق الصحية	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
معدل الانتقال إلى التعليم الثانوي العام	المأوى	معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز بين الشباب
التشغيل	جنوح الحدث	النسبة المئوية للشباب الذين لديهم المعلومات الكاملة والصحيحة عن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز
معدلات البطالة بين الشباب	نسبة الأطفال الذين دخلوا مؤسسات مغلقة	النسبة المئوية للشباب الذين استخدموا الواقي الذكري أثناء العلاقات الجنسية عالية المخاطر الأخيرة
نسبة الشباب: كمعدلات البطالة بين البالغين	عمر البالغين الذين وقعت عليهم مسؤولية انتهاك القانون، كأشخاص كبار	الصراعات المسلحة
معدلات تشغيل الشباب بالنسبة للسكان	المشاركة	الأعداد المقدرة للاجئين الشباب
مشاركة الشباب في قوة العمل	سن الانتخاب	العلاقات بين الأجيال
	الحد الأدنى للسكان القانوني للزواج بدون موافقة ولي الأمر	وسيط عمر السكان
	وجود مجلس قومي للشباب	
	وقت الفراغ	

أعدت هذا الإطار ديفي عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

المصدر: www.un.org/youth

المهارات، واستغلال الوقت، وحيوية المجتمعات، والمشاركة في عملية الديمقراطية، وحالة الفنون، والثقافة والأنشطة الترويحية. وعلاوة على ذلك، فإن المؤشر يبرز الروابط بين المجالات الهامة، ويقيم الاتصالات بين مختلف المناطق؛ وفي الوقت الحالي، يقدم المؤشر الكندي أيضًا ثلاثة تقارير بحثية تفصيلية بشأن مختلف فئات الرفاهية، وهي: مستويات المعيشة، السكان الأصحاء، وحيوية المجتمع. ويقدم أيضًا تقريرًا أول يربط بين التقارير الثلاثة المحددة بحيث يشمل على أبرز النقاط وملخصات لتلك التقارير. وعلاوة على ذلك، يشتمل المؤشر العام على مجالات تتعلق بالفنون، والثقافة، والأنشطة الترويحية، والانخراط في شئون المجتمع، والتعليم، والبيئة، واستغلال الوقت. أما التقارير ذات الصلة، فلا يزال يجري إعدادها للنشر، وسوف تستخدم في المؤشر الكندي المركب للرفاهية.

حالة البرازيل

قامت البرازيل أيضًا بوضع مؤشر عام لرفاهية الشباب (GYWI)، يشتمل على ثلاثة مؤشرات فرعية هي: المؤشر العام للرفاهية، ومؤشر رفاهية الطفل- الشاب، ومؤشر رفاهية الشباب. ويهدف مؤشر الرفاهية في البرازيل إلى قياس مدى سلامة الشباب في البرازيل وهم ينتقلون إلى طور البالغين، وهي مهمة تبدو عسيرة بسبب تعدد أبعاد سلوكيات الشباب، وتعقد عملية تتبع التقدم عبر الزمن. وكانت تلك المهمة ترمي إلى استخدام منهجية لتقدير المؤشرات كل سنة في البرازيل، بما يسمح لصانعي السياسات، والمجتمع ككل، بتتبع رفاهية الشباب في البلاد. ويشتمل المؤشر العام للرفاهية في البرازيل على كافة المؤشرات التي تعتبر مهمة، ويشتمل مؤشر رفاهية الشباب فقط على المؤشرات التي تتصل بالشباب فيما بين ١٥-٢٤ سنة. والمؤشرات الثلاثة جميعًا هي التحوير البرازيلي للمؤشر الأمريكي لرفاهية الطفل - الشاب. وقد استخدمت البرازيل في مؤشرات الرفاهية لديها خمس فئات عريضة هي: الصحة، والسلوكيات، والسلوكيات المدرسية، والروابط المؤسسية، والأحوال الاقتصادية- الاجتماعية. وقد بلغ عدد المؤشرات ٣٦ مؤشرًا، منها ٢٥ مؤشرًا تم استخدامها في المؤشر العام لرفاهية الشباب، و٢٨ تم استخدامها ضمن المؤشر العام لرفاهية الطفل - الشاب.

بوتان تقدم برنامجًا فريدًا للرفاهية

إن رؤية بوتان للتنمية تشتمل على كثير من العناصر، ابتداء من الثقافة، والجانب الروحي، والحياة البيئية، والرفاهية الوجدانية، والمجتمع، إلى جانب المفاهيم، والمقاييس الغربية عن مستويات المعيشة المادية، والصحة، والتعليم، والإدارة الرشيدة. والشئ المثير عن مفهوم الرفاهية والتطبيق العملي في بوتان، هو اعترافها بأن الغرض من الحياة ليس مجرد

الجنسي، وتعاطي التبغ، والكحوليات، والمخدرات، وفقر الأطفال، والأطفال مرتكبي الجرائم أوصحابها، والمشاركة في التعليم. وقد تم إلقاء الضوء على المجالات الأساسية من أجل وضع التصور الفكري لرفاهية الأطفال، وهي: الخصائص الديموجرافية، والوضع الاقتصادي، والتعليم، والأسرة، والمدرسة، والمحيط المجتمعي، والصحة والسلامة، والتنمية الاجتماعية، والوجدانية، والسلوكية. وعلاوة على ذلك، تم تحديد عدد من التحديات التي تعترض وضع مجموعة المؤشرات الوطنية لرفاهية الطفل، بما في ذلك صعوبات تحديد المؤشرات التي تسمح بالمقارنات الدولية، والفهم المختلف لظاهرة واحدة بعينها، أو التركيز عليها، والخلل في توفير البيانات بالنسبة لجميع فترات الطفولة من المراحل الأولى للطفولة إلى المراهقة.

وتسمح مجموعة مؤشرات رفاهية الطفل في أيرلندا، بتقييم ووصف حالة نمو الأطفال في أيرلندا، وتحديد الأطفال المعرضين للمخاطر (ويحتاجون إلى خدمات وقائية)، أو الذين تجنبوا المخاطر (وعلى هذا تقدم لنا مثالاً للإجراءات الناجحة)، ومتابعة حصيلة تصرفات الأطفال مع الزمن، ومتابعة تنفيذ السياسات والبرامج، وتقييم مدى نجاح أو إخفاق السياسات، فضلاً عن متابعة استثمار الموارد في برامج محددة. ومؤشر رفاهية الأطفال في أيرلندا، ينطلق من منظور أن الطفل يشارك مشاركة فعالة في تشكيل حياته الجديدة. وقد تم تحديد تسعة أبعاد على النحو التالي: الرفاهية البدنية والذهنية، والرفاهية الوجدانية والسلوكية، والقدرات الفكرية، والرفاهية الروحية والأخلاقية، والشخصية، الرعاية الذاتية، والعلاقات الأسرية، والعلاقات الاجتماعية والعلاقات مع النظراء، والحضور الاجتماعي. والأكثر من ذلك، تغطي المؤشرات مجالات محددة مثل: إساءة المعاملة، والنفاذ إلى الخدمات الصحية الأساسية، والمواظبة على الحضور في المدرسة، وتوفير الإسكان للأسر التي لديها أطفال، وخصائص المجتمع، وجرائم الأطفال، والأمن الاقتصادي، والبيئة، وصحة الرضع، والصحة العقلية، والتغذية، والمشاركة في صنع القرارات، والحيوانات المنزلية الأليفة، والإنفاق العام على خدمات الأطفال، والعلاقة مع أولياء الأمور، ومع الأسرة، ومع الأقران، وتقدير الذات، والسعادة الذاتية، والصحة الجنسية والسلوك الجنسي، والالتزامات، والقيم، والاحترام.

المؤشر الكندي للرفاهية

من الأمثلة المفيدة الأخرى، المؤشر الكندي للرفاهية (CIW)، الذي تم الرجوع إليه عند وضع المؤشر المقترح لمصر. والمؤشر الكندي يتجاوز كثيرًا المقاييس الاقتصادية المعتادة ليغطي بعض المجالات مثل: مستوى المعيشة، والصحة، وجودة البيئة، والتعليم، ومستوى

إطار ١٥-٢: المؤشر العام "للسعادة القومية الشاملة" في بوتان

تمة أربعة مجالات استراتيجية تم تحديدها في البداية عند تصميم المؤشر العام متعدد الأبعاد "للسعادة القومية الشاملة"، وهذه المجالات الأربعة هي: التنمية الاقتصادية - الاجتماعية المستدامة والقائمة على الإنصاف، والحفاظ على البيئة، والحفاظ على الثقافة والنهوض بها، والإدارة الرشيدة. وقد تم ترجمة تلك الأهداف الأساسية إلى تسعة أبعاد متساوية في أوزانها حتى إن كل بُعدٍ منها يعتبر متساوياً نسبياً من حيث أهميته الجوهرية.

الرفاهة النفسية	التنوع الثقافي	مستوى المعيشة
القلق النفسي العام	استخدام اللهجات المحلية	
التوازن الوجداني	الرياضة التقليدية	التنوع الإيكولوجي
الحياة الروحية	احتفالات المجتمع وأعياده	التدهور الإيكولوجي
	المهارات الحرفية	المعرفة الإيكولوجية
استغلال الوقت	توارث القيم	التشجير
حيوية المجتمع	القواعد السلوكية الأساسية	
حيوية الأسرة		الإدارة الرشيدة
السلامة	الصحة	الأداء الحكومي
المعاملة بالمثل	الحالة الصحية	الحرية
الثقة	المعرفة الصحية	الثقة المؤسسية
المساندة الاجتماعية	العوائق التي تعترض الصحة	
المشاركة الاجتماعية		
كثافة وشائج القرى	التعليم	
	المستوى التعليمي	
	لغة بوتان "الجونكا" Dzongkha	
	معرفة الفولكلور والمعرفة التاريخية	

أعدت هذا الإطار ديفي عباس لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

(٢٠١٣)، وقد اقتضى الأمر عدة سنوات لتحديد المقاييس المستخدمة في حساب المؤشر العام للسعادة القومية الشاملة، وقياس المتغيرات كميًا، ويتطلب كثير من تلك المتغيرات قيام المواطنين بعملية استبطان introspection - أو التأمل لما يجري داخل نفسه - والحكم على القيم الشخصية. وبالتوازي مع ذلك، قامت بوتان بتصميم إطار شامل للتنمية، ووضع نظام لتحديد الأولويات يمكن أن يفيد كذلك كدليل إرشادي لتخصيص الموارد طبقاً للأدوات، والأهداف الكاشفة للمؤشر العام للسعادة القومية الشاملة (إطار ١٥-٢).

وإذا كانت بعض أبعاد المؤشر العام المتعلق بالسعادة القومية الشاملة في "بوتان" معروفة لدى مقاييس الرفاهة حول العالم مثل: مستوى المعيشة، والصحة، والتعليم، والإدارة الرشيدة، فإن ما هو جديد ومثير، هو الأبعاد المتعلقة بالرفاهة الوجدانية التي تشتمل على مؤشرات مثل التوازن الوجداني، والقلق، فضلاً عن الحياة الروحية (التي تعتبر جانباً هاماً لسعادة الفرد). والبعد الهام الثاني هو حيوية المجتمع التي تشتمل على مؤشرات عن الأسرة فضلاً عن الجيران. وتتعلق مؤشرات الأسرة بنفاذ الفرد إلى نظام الدعم المباشر، وربط القيمة، مثلاً، بقرب

تحقيق الإشباع المادي، ولكنه أكبر من ذلك بكثير. وتتطلع كثير من الدول حول العالم الآن إلى نموذج "بوتان"، والمقاييس التي يستخدمها، ويمكن لمصر أن تستفيد كثيراً من ذلك، إذا ما قبلت التحدي وأخذت بمنهج مماثل، ومزجت بين ما هو ثقافي وروحي وبين ما هو مادي من جوانب الرفاهة.

ويرجع مصطلح "السعادة القومية الشاملة" (GNH) إلى عام ١٩٧٢، هو المصطلح الذي صاغه ملك "بوتان"، وكان من الواضح متابعة هذا الشعار بكل دأب، حتى إن البلاد حققت تحسناً كبيراً في محصلة التنمية البشرية من جميع جوانبها، بحيث أصبحت بوتان تقف الآن في مصاف الدول متوسطة الدخل. إن هدف بوتان الأسمى من "السعادة القومية الشاملة" برز في خطتها للسنوات الخمس، باعتباره "الفكرة الوحيدة التي تجمعها على صعيد واحد، وتوجه تنمية الأمة في الأجل الطويل".

ولقد برز هدف "السعادة القومية الشاملة" بوضوح في دستور بوتان كأحد المبادئ الأساسية، فإلى جانب السعادة، يعتبر تخفيف حدة الفقر هدفاً أساسياً في خطة السنوات الخمس العاشرة للبلاد (٢٠٠٨-).

جدول ١٥-٤: المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب في مصر

المصدر*	المجالات والمؤشرات	المصدر*	المجالات والمؤشرات
	٥. البيئة		١. التعليم
جءء	١. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من المياه	جءءط	١. المعدل الإجمالي للالتحاق بالتعليم الثانوى
جءء	٢. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من الصرف الصحي	جءءط	٢. صافي معدل الالتحاق بالتعليم الثانوى
ى	٣. جودة الهواء	جءءط	٣. المعدل الاجمالى للالتحاق بالتعليم العالى
	٦. الأمن	ء، ط	٤. تسرب الشباب من المدارس
ك	١. نسبة الشباب المدانين والذين دخلوا مؤسسات مغلقة	جء	٥. معرفة القراءة والكتابة بين الشباب
م	٢. النسبة المئوية للشباب في السجون إلى إجمالى المسجونين	جءط	٦. معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام
	٧. أنشطة أوقات الفراغ	ء، و	٧. متوسط سنوات التعليم لمن هم في سن ٢٤ سنة
ء	١. نسبة الشباب الذين لا يتمتعون بأوقات الفراغ		٢. التشغيل
ء	٢. إجمالى الوقت المخصص للأنشطة البدنية	أ، ل	١. معدلات مشاركة الشباب في قوة عمل
ء	٣. وقت الفراغ السلبي	أءء	٢. نسبة العاملين في سن ١٦-٢٤ سنة في وظائف القطاع الرسمي
	٨. وضع الفتيات والشابات	أءء	٣. البطالة بين الشباب (١٥-٢٤، ٢٥-٢٩، ٣٠-٣٥ سنة)
ء، هـ	١. نسبة النساء اللاتي تعرضن لعملية الختان	أءء	٤. نسبة البطالة بين الشباب إلى إجمالى البطالة
ء	٢. نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة	أ	٥. الدخل الأسبوعى
مء	٣. حالات التحرش الجنسي التي تم الإبلاغ عنها	أءء	٦. عدد ساعات العمل الأسبوعية
	٩. المشاركة في صنع القرارات		٣. المجمع والفقير
جءء	١. نسبة الشباب الذين يشعرون أن التسامح والاحترام موجود في المجتمع	ب	١. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في الفقر المطلق
ز	٢. الثقة في الآخرين	ب	٢. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في فقر
ء	٣. نسبة الشباب المشاركين في الأنشطة التطوعية	ء	٣. نسبة الشباب ناقصى الوزن
ء	٤. نسبة الشباب الذين لديهم بطاقة انتخابية	ب	٤. النسبة المئوية للشباب الذين يعانون من فقر الدخل
ء	٥. نسبة الشباب المشاركين في الانتخابات	ب	٥. توزيع الدخل
ء	٦. نسبة الشباب المشاركين في النشاط السياسى	ب، جء، هـ	٦. مؤشر الثروة للشباب
	١٠. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	جء	٧. نسبة الشباب في مساكن يعيش فيها كل ٥ أفراد فأكثر في غرفة واحدة
حء	١. نسبة الشباب الذين استخدموا الكمبيوتر خلال الإثنى عشر شهراً الماضية		٤. الصحة
حء	٢. نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الإثنى عشر شهراً الماضية	جءء	١. نسبة الشابات المتزوجات ويستعملن الوسائل الحديثة لمنع الحمل
ء	٣. النفاذ إلى الكمبيوتر في المدارس والجامعات	جءء	٢. نسبة الشباب ذوى الاحتياجات الخاصة (حسب إبلاغ أولياء الأمور)
حء	٤. النفاذ إلى نواى تكنولوجيا المعلومات	ء	٣. التدخين
جءء	٥. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم أجهزة تليفون محمول	هـ	٤. خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية
جءء	٦. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم إمكانية استخدام التليفون الأرضى	ك	٥. أعلى ثلاثة أسباب لحالات الوفاة
		ك	٦. احتمالات وفاة شاب في سن ١٥ سنة قبل سن ٢٥
		ء، و	٧. نسبة الشباب والمراهقين ذوى الوزن الزائد (من سن ٦-١٩)
		جءء	٨. الصحة العقلية للشباب
		مءء	٩. معدل تعاطي المخدرات أثناء العمر
		ء، هـ	١٠. نسبة الشباب الذين على دراية بفيروس نقص المناعة البشرية /الإيدز

* مصادر البيانات

- ز. مسح القيم العالمى - مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
 حء. وزارة الاتصالات تكنولوجيا المعلومات.
 ط. وزارة التربية والتعليم.
 ى. وزارة البيئة.
 ك. وزارة الداخلية.
 ل. وزارة القوى العاملة.
 م. المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية.

- أ. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء (بما في ذلك بحث القوى العاملة بالعينة).
 ب. الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث دخل وإنفاق واستهلاك الأسرة
 جء. مرصد أحوال الأسرة المصرية التابع لمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.
 هـ. مسح النشء والشباب في مصر، (SYPE).
 هـ. المسح السكاني و الصحى.
 و. مسح المراهقين.

جدول ١٥-٥: حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر

المجالات	المؤشرات	الحسابات	البيانات	الوحدة	السنة	المصدر	قيمة المجال
١. التعليم	١. معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم الثانوى		٤٢,٢	%	٢٠٠٩	*HICS	٥١,١
	٢. معدل الالتحاق الصافي بالتعليم الثانوى.		٣٩,٧	%	٢٠٠٩	HICS	
	٣. نسبة الالتحاق الاجمالي بالتعليم الجامعي.		١٠,٢	%	٢٠٠٩	HICS	
	٤. تسرب الشباب من المدارس.		٢٩,٨	%	٢٠٠٩	*SYPE	
	٥. معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب.		٨٤,٠	%	٢٠٠٩	HICS	
	٦. معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام.	متوسط سنوات التعليم بين					
	٧. متوسط سنوات التعليم لمن هم في سن ٢٤ من السكان.	الشباب من ١٨ - ٢٤ سنة	٩,٦	سنوات	٢٠٠٨	*DHS	
٢. التشغيل	١. معدلات مشاركة الشباب في قوة العمل، ما بين ١٨-٢٩ سنة		٥٤,٩	%	٢٠٠٩	HICS	٧٨,١
	٢. نصيب العاملين في سن ١٦ - ٢٤ سنة من وظائف القطاع الرسمى.		٤٢,٨	%	٢٠٠٩	HICS	
	٣. أ. معدلات البطالة بين الشباب (١٥-٢٤ سنة).		١٥,١	%	٢٠٠٩	HICS	
	ب. معدلات البطالة بين الشباب (٢٥ - ٢٩ سنة).		٥,٨	%	٢٠٠٩	HICS	
	ج. معدلات البطالة بين الشباب (١٨-٢٩ سنة)		١١,٤	%	٢٠٠٩	HICS	
	٤. نسبة البطالة بين الشباب إلى إجمالي البطالة.	متوسط الدخل السنوى	٨٨,٩	%	٢٠٠٩	HICS	
	٥. حصة دخل الشباب الأسبوعى.	للشباب، الفقراء وغير الفقراء.	١٤٧,٦	معدل	٢٠٠٩	HICS	
٣. الجوع والفقير	٦. عدد ساعات عمل الشباب خلال الاسبوع.	بالجنينة المصرى	٤٨,٢	ساعات	٢٠٠٩		
	١. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في فقر مطلق.	الفقر المطلق حسب معيار	٩,٥	%	٢٠٠٨	SYPE	٨١,٧
	٢. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في فقر.	الحرمان	٣٣,١	%	٢٠٠٨	DHS	
	٣. نسبة الشباب ناقصى الوزن.		٢,٠	%	٢٠٠٨	DHS	
	٤. النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون في فقر الدخل.		٢٣,٢	%	٢٠٠٩	DHS	
	٥. توزيع الدخل.	معامل جيني	٢٩,٥	%	٢٠٠٩	HICS	
	٦. مؤشر الثروة للشباب.	نسبة الـ ٢٠٪ الأكثر ثراء/	٢,٤	حتى ١	٢٠٠٨	HICS	
٤. الصحة	٧. نسبة الشباب الذين يعيشون في مساكن كل ٥ أفراد فأكثر في غرفة واحدة، اكتظاظ شديد"	نسبة الـ ٢٠٪ الأكثر فقرا=	١,٢	%	٢٠٠٨	DHS	
	١. نسبة الشابات المتزوجات اللاتي تستعملن الوسائل الحديثة لمنع الحمل.		٤٧,٨	%	٢٠٠٨	DHS	٨٢,٠
	٢. معدل الشباب ذوى الاحتياجات الخاصة (حسب إبلاغ أولياء الأمور)		١,٥	%	٢٠٠٩	DHS	
	٣. التدخين.		١٦,٨	%	٢٠٠٨	SYPE	
	٤. خصوبة المراهقين كنسبة مئوية من الخصوبة الإجمالية.					DHS	
	٥. أعلى ثلاث أسباب للوفاة.						
	٦. أختلالات وفاة شاب في سن ١٥ عاماً قبل سن ٢٥ سنة						
٥. البيئة	٧. نسبة الشباب والمراهقين ذوى الوزن الزائد (من سن ٦-١٩)	نسبة الشباب ذوى الوزن	٢٠,٤	%	٢٠٠٨	DHS	
	٨. الصحة العقلية للشباب.	الزائد (من سن ١٨-١٩)	١٨,٣	%-Index	٢٠٠٩	SYPE	
	٩. معدل تعاطى المخدرات أثناء العمر.		١,٧	%	٢٠٠٩	SYPE	
	١٠. نسبة الشباب الذين على دراية بفيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز.		٨٥,٢	%	٢٠٠٨	DHS	
	١١. معدل انتشار مرض نقص المناعة البشرية بين الشباب.						
	١. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من المياه.		٢,٦	%	٢٠٠٨	DHS	٩٦,٩
	٢. نسبة الشباب الذين يعانون من الحرمان الشديد من الصرف الصحي.		٣,٧	%	٢٠٠٨	DHS	
٦. الأمن	٣. جودة الهواء.						
	١. معدل الشباب المدانين والذين دخلوا مؤسسات مغلقة (تبعاً للنوع).						
	٢. النسبة المئوية للشباب في السجون إلى إجمالي المسجونين.						
	١. نسبة الشباب الذين لا يتمتعون بأوقات الفراغ.		٠,٤	%	٢٠٠٩	SYPE	٦٣,٧
	٢. إجمالي الوقت المخصص للأنشطة البدنية (الرياضة).		٠,٢	%	٢٠٠٩	SYPE	
	٣. وقت الفراغ السلبى.		٨,٨	%	٢٠٠٩	SYPE	
	٨. وضع الفتيات والشابات	١. نسبة النساء اللاتي تعرضن لعملية الختان.	٨٩,٦	%	٢٠٠٨	DHS	٤٣,٤
٧. أنشطة التمتع بأوقات الفراغ	٢. نسبة النساء اللاتي تزوجن قبل سن الثامنة عشرة.		٢٩,٩	%	٢٠٠٨	DHS	
	٣. حالات التحرش الجنسي التي تم الإبلاغ عنها.		٥٠,٣	%	٢٠٠٩	SYPE	

٢٣,٢	SYPE	٢٠٠٩	%	٣,١	١. نسبة الشباب المشاركين في الأنشطة التطوعية.	٩. المشاركة في صنع
	SYPE	٢٠٠٩	%	١٢,٢	٢. نسبة الشباب الذين لديهم بطاقة انتخابية (تبعاً للنوع).	القرارات
	WVS	٢٠٠٩	%	٢٨,٤	٣. نسبة الشباب المشاركين في الانتخابات.	
	WVS	٢٠٠٩	%	٩,١	٤. نسبة الشباب المشاركين في النشاط السياسي ما بين (١٨ - ٢٩ سنة).	
	WVS	٢٠٠٩	%	٧٠,٥	٥. نسبة الشباب الذين يشعرون أن قيمة التسامح والاحترام موجود في المجتمع.	
	WVS	٢٠٠٩	%	١٥,٨	٦. الثقة في الآخرين.	
٣٠,٨					١٠. تكنولوجيا	
	SYPE	٢٠٠٩	%	٩,٧	١. نسبة الشباب الذين استخدموا الكمبيوتر خلال الاثني عشر شهراً الماضية.	
	SYPE	٢٠٠٩	%	١٧,٢	٢. نسبة الشباب الذين استخدموا الانترنت خلال الاثني عشر شهراً الماضية.	
					٣. النفاذ إلى الكمبيوتر في المدارس والجامعات.	
					٤. النفاذ إلى نوادي تكنولوجيا المعلومات.	
	SYPE	٢٠٠٩	%	٤٥,٢	٥. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم أجهزة تليفون محمول.	
	SYPE	٢٠٠٩	%	٥١,٠	٦. النسبة المئوية للشباب الذين لديهم إمكانية استخدام التليفون الأرضي.	
٦١,٢					١١. مؤشر رفاهة الشباب	
	WVS			المسح العالمي للقيم	HICS	مسح دخل واستهلاك الأسرة
	DHS			المسح السكاني والصحي	SYPE	مسح النشء والشباب في مصر

أى حتى يمكن السيطرة عليها. ومن الناحية الأخرى، فإنه يوصى أيضاً، أن يكون هناك عدد كاف من المجالات والمؤشرات ذات الصلة، حتى يتسنى التعامل مع الاحتياجات المختلفة للأطراف المعنية في مجال صنع السياسات، وفي مجال المجتمع المدني. وعلى سبيل المثال، سوف تستشعر وزارة التربية والتعليم بأنها مسئولة وقادرة على تحديد المشكلات والقضايا كما تبدو في مجال التعليم، وكافة عناصرها/ مؤشراتها، حتى تنقل إلى عامة الناس كيفية تناول تلك القضايا وأسباب التقدم الجارى فيها. ومن ناحية أخرى، هنالك منظمات حقوق الإنسان التي تستشعر مسؤوليتها إزاء المجتمع المدني، لكن تراقب عن كثب المؤشرات المتعلقة بمجالات المشاركة السياسية والأمن.

الأقارب الذين يعيشون في جوار الشخص. وتقيس المؤشرات المتعلقة بالمجتمع، مدى تمتع الفرد بقيم المجتمع مثل: الثقة، والدعم الاجتماعي، والمشاركة المجتمعية. وأما البعد المتعلق بالتنوع الثقافي، فيمثل أهمية خاصة للبلدان التي تتمتع بالتنوع الإثني، مثل استخدام اللهجات المختلفة في بوتان، فضلاً عن أهمية المهارات الحرفية التقليدية، والمظاهر الثقافية التي تمثل أهمية لجميع الدول، ومنها مصر. وأخيراً، بعد التنوع الإيكولوجي، ويشمل الوعي البيئي إلى جانب المقاييس الطبيعية للتدهور الإيكولوجي.

التعرف على المجالات والمؤشرات المتعلقة بالمؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر

يرتكز اختيار المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب في مصر على استعراض العدد المحدود من التجارب المماثلة الجارية الآن في العالم، أو التي استكملت، أو المعمول بها حالياً. وتشتمل تلك النماذج التي تمت دراستها دراسة دقيقة، على التجربة الناشئة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فضلاً عن النماذج التي استخدمت في أيرلندا، وكندا، والبرازيل. ومن حيث عدد المجالات، ينطوى الإطار على ضرورة تمثيل كل مجال لمجموعة من المؤشرات أو العناصر المتجانسة، بحيث تقدم جميع المجموعات صورة صادقة للشباب قدر المستطاع في ذلك المجال. أما عن المؤشرات ذاتها، فإنه يتم اختيارها طبقاً لأهميتها مع ضمان عدم التداخل فيما بينها إلى حد كبير.

وعلى الرغم من إمكانية أخذ عشرات العناصر والمؤشرات والمجالات في الحسبان، إلا أن الخبرة تدل على أنه من الأسلم عدم التوسع في العدد الإجمالي للمؤشرات بشكل مبالغ فيه، حتى لا تخرج العملية من أيدينا،

ويعرض (الجدول ١٥ - ٤) المؤشر العام المقترح لرفاهة الشباب في مصر، اعتباراً من تاريخ النشر. وثمة ١٠ مجالات، يغطي كل منها مجموعة من المؤشرات تخص ذلك المجال، ويبلغ العدد الإجمالي للمؤشرات ٥٤ مؤشراً، وبالنسبة لكل مجال من المجالات، نجد أن المعلومات والبيانات اللازمة إما أنها متاحة على الفور (مثل الالتحاق بالتعليم) وإما أنها تعتمد على الأبحاث الدورية المنتظمة عن الشباب في مصر (مثل مسح النشء والشباب في مصر (SYPE)).

حساب المؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر

يتألف المؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر من عشرة أبعاد متساوية من حيث وزنها لسببين: التبسيط من ناحية، وإجراء التعديلات الضرورية عليها مع الزمن، ولأن كل بُعد من الأبعاد يعتبر متساوياً نسبياً من حيث الأهمية في المؤشر العام لرفاهة الشباب، وهو مؤشر

مركب، نجد أن المجالات العشرة فيه تدعم الجوانب المختلفة لدورة حياة الشباب (التعليم، والتشغيل، والجوع والفقر، والصحة، والبيئة، والأمن، وأنشطة أوقات الفراغ، ووضع الفتيات والشابات، والمشاركة في صنع القرارات، وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات).

١. تعديل المتغيرات:

تستهدف عملية التعديل توحيد كافة المتغيرات حتى يكون حدها الأقصى إما ١ أو ١٠٠٪. ولهذا، يجب إعادة بناء بعض المتغيرات التي يجب أن تكون قيمتها في الاتجاه العكسي مثل معدل البطالة الذي يُعدّل ليصبح معدل التشغيل. وفي بعض الحالات، لا تهتم التعديلات بالحد الأقصى قدر اهتمامها بالهدف المنطقي:

$$if_i \max (X) \text{ means wellbeing } \dots X_i = X_v \\ (\text{otherwise } X_i = (\max (X_i) - X_i) \quad (i = 1, \dots, 54)$$

وفي المتغيرات الأخرى، تستخدم القيمة المحددة للهدف بدلاً من استخدام السقف النظري، وعلى هذا، تعامل المتغيرات على النحو التالي:

$$\text{target } (X_i) \\ X_i = \frac{\text{target } (X_i)}{\max (X_i)} \times X_i$$

٢. بناء المؤشرات الفرعية ذات الأحد عشر بُعداً:

$$D_k = \frac{1}{\sum_{i \in D_k} X_i} \sum_{i \in D_k} X_i \quad (K = 1, \dots, 10)$$

٣. المؤشر العام لرفاهة الشباب:

$$YWI = \frac{1}{10} \sum_{k=1}^{10} D_k \quad (K = 1, \dots, 10)$$

تفسير الرموز:

X_i : is the i-th variable, $i=1, \dots, 54$.

D_k : is the k-th dimension $k=1, \dots, 10$.

YWI: المؤشر العام لرفاهة الشباب

هي المتغيرات المعدلة الرامية إلى تحقيق أفضل مستوى من الرفاهة X_i :

ويرتكز كل بُعد من الأبعاد في المؤشر العام لرفاهة الشباب (YWBI)، على قائمة من المتغيرات المختارة التي تبين الوضع والتغيرات في ذلك البعد بعينه. وتشتمل المجموعة الإجمالية من المتغيرات على ٥٤ من التقديرات الإحصائية التي تم حسابها من أربعة مسوح ممثلة على الصعيد القومي، وهي مسح دخل واستهلاك الأسرة، والمسح العالمي للقيم، والمسح السكاني والصحي، ومسح النشء والشباب في مصر. وقد تم استخدام أسلوب العينة في جميع المسوح لضمان تمثيل البلاد. وبعد تمحيص دقيق وقع الاختيار على ٥٤ مؤشراً، ومن المعتقد أن تظل تلك المؤشرات لها قيمتها وفائدتها على امتداد الزمن، ومن بين المؤشرات الأربعة والخمسين، تعذر حساب عشرة مؤشرات فقط منها بسبب قصور البيانات (جدول ١٥-٥).

وفي كل مجال من المجالات، تم تحديد المتغيرات المختارة حسب الأدبيات الدولية وتم تعديلها بحيث تتماشى مع اتجاه أعلى مستوى للرفاهة عند ١٠٠٪، وتستهدف معظم المتغيرات الفئة العمرية من ١٨ - ٢٩ سنة، وكانت الخطوة الأولى في الحسابات تتمثل في التوصل إلى المؤشرات الفرعية العشرة، والتي تم إجراؤها كمتوسطات غير مرجحة، وكانت الخطوة الثانية هي التوصل إلى المؤشر العام النهائي المركب كمتوسط غير مرجح للمؤشرات الفرعية العشرة.

بلغت قيمة المؤشر المركب لرفاهة الشباب ٦١,٢٪، ويمكن أن يعد هذا المؤشر الأساسي الذي بناءً عليه يتم متابعة مدى التقدم في المستقبل. وهذا المؤشر الموضح في جدول ١٥-٥ لا يوضح التفاوت في النوع الاجتماعي. ولكن كل من مسح إنفاق ودخل واستهلاك الأسرة، والمسح السكاني والصحي يشيرا إلى تفاوت كبير بين بعض المؤشرات بالنسبة للرجال والنساء. ويصدق هذا بصفة خاصة على المؤشرات الخاصة بالمشاركة في قوة العمل، ومعدلات البطالة كما يتضح في كل التقرير. لما تشير أرقام الفقر المطلق ومتوسط الدخل السنوي إلى الوضع الضعيف للنساء، حيث يكون معدل الفقر لدي الشابات ضعف المعدل لدى الشبان وربما يعد هذا دالة في الأسر التي ترأسها النساء.

الهوامش

١. تستحق دفتي عباس شكرًا خاصًا لقيامها ببحث مختلف المناهج والأطر المستخدمة في قياس مؤشرات الرفاهة، والشكر موجه أيضًا لإيمان رفعت لقيامها بإجراء تحليلات إحصائية ممتازة وإعداد مسودة نتائج المؤشر العام لرفاهة الشباب في مصر.
2. Ravallion, M., 1992. Poverty Comparisons - A Guide to Concepts and Methods, World Bank Paper 88.
3. <http://www.ophi.org.uk/index.php>
٤. تم تحديد عدد محدود من المؤشرات، باعتبارها المؤشرات المثلى لإدارة المشروع والتركيز عليه، وفرص قبوله لدى صانعي السياسات والسياسيين، وفهم الجمهور له بصفة عامة.
5. Dell'Aglia, Debora, Cunningham, Wendy, Koller, Silvia, Borges, Vicente Cassepp and Leon, Joana Severo, Youth Well-Being in Brazil: An Index for Cross-Regional Comparisons (April 1, 2007). World Bank Policy Research Working Paper No. 4189.
6. Alkire, Sabina, Santos, Maria Emma, Ura, Karma (November 2008). Gross National Happiness and Poverty in Bhutan: Applying the GNH Index Methodology to Explore Poverty.
٧. قام محمد عبد الغنى رمضان بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بهذا التمرين الأول لحساب المؤشر العام لرفاهة الشباب.

ملحق ١٥- أ :

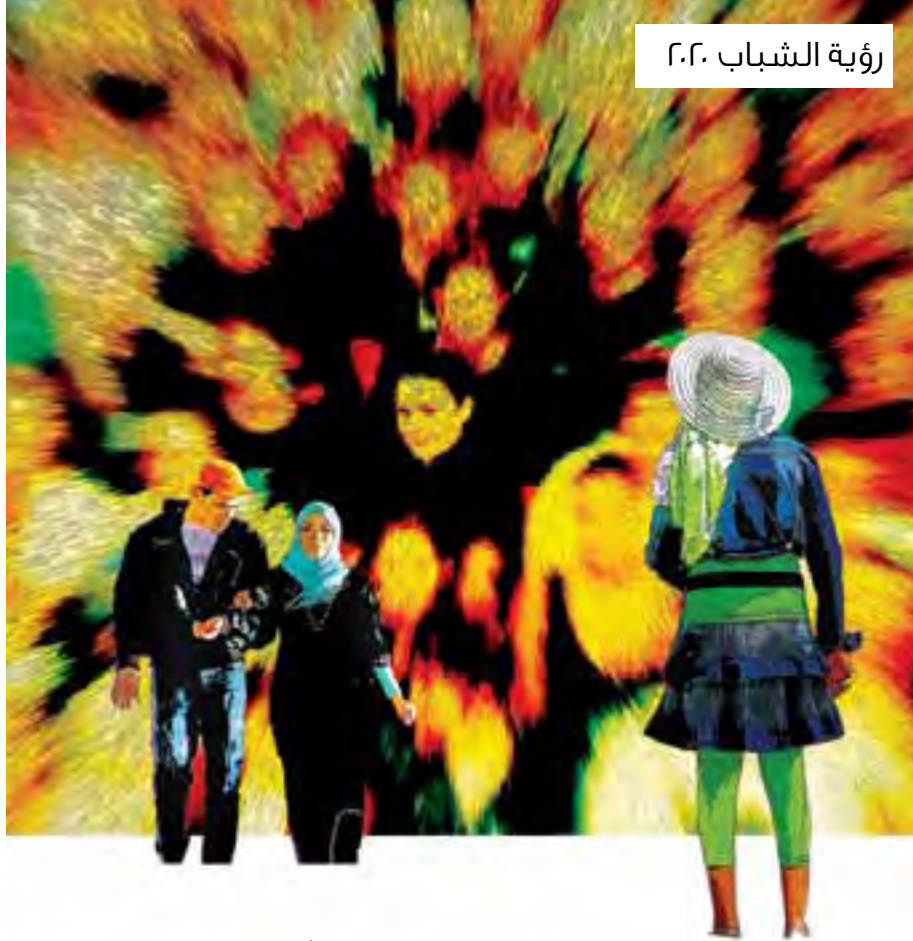
شرح المجالات والمؤشرات المتعلقة بها

١. التعليم: المعدل الإجمالي للالتحاق يعنى إجمالى عدد التلاميذ أو الطلاب فى أى مستوى من المستويات التعليمية - بغض النظر عن السن - معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان فى الفئة العمرية المفترضة بالنسبة لنفس المستوى من التعليم، وبالنسبة للمستوى الجامعى من التعليم، فإن المجتمع المعنى هو الفئة العمرية فى الخمس سنوات التالية لسن ترك الدراسة الثانوية، والمعدل الصافى للالتحاق هو عدد التلاميذ للفئة الافتراضية فى سن المدرسة فى أى مستوى من مستويات التعليم ، وهم التلاميذ المقيدون فى تلك الفئة العمرية معبرا عنها بالنسبة إلى إجمالى السكان فى هذه الفئة العمرية. أما تسرب الشباب من المدرسة فيشير إلى عدد الشباب فيما بين ٢٠ - ٢٤ سنة الذين لا يذهبون للمدرسة ولم يتخرجوا من المدرسة الثانوية ويعبر عنهم بنسبة المصريين فى الفئة العمرية ٢٠ - ٢٤ سنة أما معدل معرفة القراءة والكتابة بين الشباب فهى النسبة المئوية للشباب الذين يستطيعون القراءة والكتابة مع الفهم ويستطيعون كتابة جملة قصيرة بسيطة تتعلق بحياتهم اليومية. وأما معدل الانتقال إلى التعليم الثانوى العام، فإنه يقيس درجة النفاذ إلى أى مستوى تعليمى من المستوى السابق عليه.
٢. التشغيل: معدل المشاركة فى قوة العمل هو قياس لنسبة السكان فى سن العمل، فى بلد من البلدان، الذين ينخرطون بنشاط فى سوق العمل، إما بالعمل أو بالبحث جديا عن العمل، ويتم التعبير عنه بحساب عدد الأفراد فى قوة العمل كنسبة مئوية من السكان فى سن العمل. ويتم حساب معدل البطالة بحساب عدد العاطلين كشريحة من قوة العمل، ويشير معدل البطالة بين الشباب إلى أولئك الشباب الذين يتدرجون ضمن الفئة العمرية المحددة للشباب. وتشير الدخل الأسبوعية إلى متوسط الدخل الأسبوعية للشخص العامل (الأجور قبل الضرائب والاستقطاعات الأخرى) ولقد تم تعديل هذا المؤشر ليصبح متوسط الدخل السنوى للشباب وتشير ساعات العمل الأسبوعية إلى متوسط عدد الساعات التى يقضيها العامل فى العمل كل أسبوع.
٣. الجوع والفقر: تشير النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى حالة من الفقر المطلق إلى أولئك الذين يعانون من حالتين - على الأقل - من حالات الحرمان الشديد من الاحتياجات الأساسية للإنسان (الغذاء، ومياه الشرب الآمنة، مرافق الصرف الصحى، والصحة والمأوى والتعليم، والمعلومات). وتشير النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى حالة الفقر إلى نسبة أولئك الذين يعانون من أى نوع من الحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية . وأما النسبة المئوية للشباب الذين يعيشون حالة فقر الدخل ، فإنها تركز على خط الفقر على المستوى القومى، وأما النسبة المئوية للشباب ناقصى الوزن، فتقيس نسبة الشباب دون الوزن الطبيعى ويقيس مؤشر توزيع الدخل الاختلافات فى الدخل بين العائلات بعد استقطاع الضرائب ويرتكز هذا المؤشر على معامل جينى Gini coefficient أما مؤشر الثروة بين الشباب فيتبع منهجية المسح السكاني والصحي DHS فى مصر والنسبة المئوية للشباب الذين يعيشون فى وحدات سكنية يشغل كل حجرة فيها أكثر من ٥ أشخاص، وهى الحالة المعروفة بحالة الازدحام الشديد.
٤. الصحة: يقاس مدى انتشار استخدام موانع الحمل بين النساء المتزوجات بالنسبة المئوية للنساء اللاتى يستخدمن تلك الموانع أو التى يستخدمها أزواجهن من الأشكال الحديثة لمنع الحمل. ويشير التدخين إلى النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يدخنون السجائر. ويعنى معدل الخصوبة عدد الأطفال التى يمكن لكل امرأة أن تتجنبها، إذا قدر لها أن تعيش حتى نهاية سنوات القدرة على الحمل وتحمل الأطفال فى كل مرحلة عمرية وفقا لمعدلات الخصوبة السائدة الخاصة بالمرحلة العمرية فى فترة معينة. ومؤشر أعلى ثلاثة أسباب معروفة للوفيات بين الشباب يدعو إلى إمعان النظر فى مخاطر صحية معينة بين الشباب وبحسب احتمال عدم البقاء على قيد الحياة - عند الميلاد - إلى مرحلة عمرية معينة على أنه ١٠٠ ناقص احتمال (معبرا عنه بنسبة مئوية) عدم البقاء إلى سن معين بالنسبة لفئة معينة. وتشير نسبة الوزن الزائد بين الشباب إلى البدانة، وأما الصحة العقلية فتقيس درجة الصحة العقلية بناء على منهجية الصحة العالمية. ويعتبر مدى تفشى تعاطي المخدرات أثناء حياة الإنسان (التعاطي على الأقل مرة واحدة فى العمر) مقياسا ملائما فيما يتعلق بالشباب بصفة خاصة،

حيث إنه يشير إلى احتمالات ظهور أنماط متواترة تنطوي على مشاكل تعاطى المخدرات ولقد تعاطت نسبة كبيرة من "متعاطى" المخدرات بين مجتمع الشباب العقاقير المخدرة مرة واحدة أو مرتين في حياتهم. وبحسب مدى انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بالنسبة المئوية للسكان فيما بين ١٥-٤٩ عاما الذين أصيبوا بفيروس نقص المناعة البشرية / HIV.

٥. البيئة: الحرمان من المياه يعنى استخدام الشباب للمياه من مصدر غير آمن، مثل بئر غير محمية أو عين غير محمية أو مياه سطحية أو من عربة صهريج أو عربة ذات خزان صغير تجرها الدواب أو الحالة التي يستغرق الأمر فيها ١٥ دقيقة للحصول على المياه. أما الحرمان من تجهيزات الصرف الصحي فيشير إلى سكنى الشباب في مساكن ذات مرحاض حفرة أو مرحاض عل شكل برميل أو عدم وجود مراحيض على الإطلاق أو يستخدم النظم الحديثة، ولكن يتم الصرف في قنوات المياه، أو المياه الجوفية أو عدم وجود شبكة للصرف الصحي. أما مؤشر جودة الهواء فيعكس احتمالات تعرض السكان للأوزون القريب من سطح الأرض وكذلك العوالق الدقيقة في الجو، وهذان العنصران الأساسيان اللذان يسببان تلوث الهواء الضار بصحة الإنسان.
٦. الأمن: نسبة الشباب المدانين في جرائم تقودهم إلى السجون وتقيس رد فعل نظم العدالة الجنائية تجاه السلوكيات غير القانونية، خلافا عن جنوح الأحداث.
٧. أنشطة أوقات الفراغ: يشير استغلال الوقت عموما إلى الوقت الذى نقضية في بعض الأنشطة مثل صيانة المنزل، أو إدارة المنزل والقيام بعملية التسوق ورعاية الأطفال والمرضى والكبار، والخدمات المجتمعية أما الأنشطة البدنية فتشير إلى الرياضة، وأما وقت الفراغ السلبي فالمقصود هو قياس حجم الوقت الذى يقضية الشباب كل يوم في مشاهدة التلفيزيون ، ولعب ألعاب الفيديو والدراسة من خلال التلفون مع الأصدقاء.
٨. وضع البنات والشابات: وتشتمل المؤشرات على نسبة عمليات ختان الاناث، وسن الزواج وحالات التحرش الجنسي المبلغ عنها.
٩. المشاركة في صنع القرارات: تشير عملية التطوع إلى مدى ما يتطوع به الشباب من وقت يخصصونه للمنظمات الخيرية غير الهادفة إلى الربح. وتشير قيم التسامح والاحترام والثقة إلى نسبة الشباب الذين يشعرون أن تلك القيم موجودة في المجتمع .
١٠. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: تشتمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على إمكانية النفاذ لأجهزة الكمبيوتر والانترنت واستخدامها، وكذلك نوادى تكنولوجيا المعلومات والهواتف المحمولة، وخطوط التلفون الأرضية.

الفصل السادس عشر



رؤية الشباب ٢٠٢٠

بينما كان يجرى إعداد تقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠، طُلب من مجموعة تمثل الشباب المبادرة بتشكيل مجموعات نقاش متخصصة في الجامعة، أو في أماكن عملهم، أو في أماكن قضاء وقت الفراغ، لكي يحددوا آمال الشباب وتطلعاتهم بحلول عام ٢٠٢٠. وبناءً على تلك الملاحظات، وعلى النتائج الأولية لمسح النشء والشباب في مصر (SYPE) الذي أجراه مجلس السكان (٢٠٠٩)، وبناءً على خبراتهم أيضًا، قدمت المجموعات وجهة نظرهم في تقارير مختصرة نسجلها هنا.

سالى: إطلالة شاملة

تقرب نسبة السكان تحت سن الثلاثين من ٣٤٪ من إجمالى عدد السكان، فإذا ما تحدثنا عن إنخراط الشباب فى الشؤون الاجتماعية والسياسية، فإن ذلك يثير أسئلة ليس فقط عن القنوات الممكنة للمشاركة وطرق وأساليب الانخراط، ولكن عن وجود البيئة الداعمة اللازمة لخلق وإطلاق تلك الآليات. وفى مصر، كان الحديث يتركز حول عدم اكتراث الشباب وعدم رغبتهم فى الانخراط فى العمل العام والمشاركة السياسية. ومن الناحية الأخرى، كان هناك اهتمام ضئيل بالبيئة الاجتماعية - السياسية الراهنة، وبما إذا كان ذلك الوضع يَمَكِّن الشباب فعلياً من المشاركة، والعمل التطوعى، والاشتراك فى العمل العام.

وفى هذا الخصوص، فإن القدر الأكبر من اللوم، بسبب المشاركة المتواضعة والانخراط المحدود من جانب الشباب فى العمل العام، يقع على عاتق البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية فى مصر، وليس على عاتق الشباب أنفسهم، بل أن احتلال إيجاد بيئة داعمة يبدو متعزراً إلى حد كبير بسبب السجل المتواضع للبلاد فى مجال الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، فضلاً عن سوء أداء النظام التعليمى، وزيادة معدلات البطالة، وارتفاع مستويات الفساد، وتردى القيم الفردية والاجتماعية، وسيادة التطرف الدينى.

وفى مسح النشء والشباب فى مصر حول آراء الشباب واتجاهاتهم، وكذلك فى مناقشات مجموعات النقاش المتخصصة، التى أجراها مؤلفو هذا الفصل، ظهر جلياً اهتمام الشباب - فى واقع الأمر - بمناقشة علل وأمراض المجتمع الذى يعيشون فيه، وحلمهم بأحوال معيشية أفضل، وكانت تطلعات الشباب تدور حول تعليم أفضل، وفرص عمل مناسبة، وأجور لائقة، وتشجيع الأسر لهم على الانخراط فى العمل العام والسياسة، وكانت تلك الآراء نتيجة للاعتقاد السائد بين الشباب عن عدم جدوى المشاركة حالياً، والاعتقاد بأن الفرص موزعة توزيعاً غير عادل، ووجود المحسوبية والمحابة وكثير من الصعوبات الاقتصادية التى يواجهها الشباب نتيجة للبطالة إلى حد كبير.

وعلى الرغم من نزعة التشاؤم التى تنطوى عليها تلك الانتقادات، إلا أن الشباب فى مصر يظل متفائلاً إلى حد ما، لأنه يرى أن سبل التغيير الإيجابى ممكنة، وقد أعربوا عن ذلك بحاس فى "رؤيتهم" من أجل إنصاف الشباب وإندماجهم فى الحياة الاجتماعية - السياسية، حيث يعتقدون بأن تلك الرؤية واقعية ويمكن بلوغها. وقد عملت تلك الرؤية - المزمع تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠ - على استكشاف الحلول الممكنة، فضلاً عن سبل علاج تلك المشكلات الكامنة فى النظام ذاته، لتمكين

الشباب من الاندماج فى المجتمع وممارسة دوره المأمول بشكل فعال، ويكمن أساس الرؤية فى خلق بيئة داعمة، والسماح للشباب بالتعبير عن طموحاتهم وأحلامهم والتعامل معها.

وكخطوة أولى، لا بد من دحض الاعتقاد السائد بأن الشباب عاجز عن اتخاذ قراراتهم بأنفسهم. وفى مجتمع أبوى، كالمجتمع المصرى، يسود الاعتقاد بأن الكبار لا بد أن يرعوا الصغار، ويضعوهم نصب أعينهم حتى مرحلة متقدمة نسبياً من العمر، ويعد هذا الموقف مسئولاً عن طول سنوات الإعالة والاعتماد على الأهل، بل يمكن القول بأنه يساهم بشدة فى حالة اللامبالاة لدى الشباب. والمخرج الممكن من هذا الوضع يتمثل فى تشجيع الشباب على المشاركة على كافة الأصعدة فى عمليات صنع القرارات التى تؤثر عليهم، سواء داخل نطاق الأسرة أو خارجها، ويمكن تطبيق ذلك بصورة مثلى فى المدارس والجامعات، وفى مراكز الشباب، حيث يمكن غرس المشاركة المسئولة فى الصغار فى مراحل مبكرة.

ولقد أسفر الدور الضعيف وغير المثمر للمؤسسات المدنية (المدارس، والجامعات، ومراكز الشباب) - حيث يكون الإشراف التسلطى هو القاعدة - عن تمهيد الطريق لظهور الجماعات الدينية لى تحرز قصب السبق فى اجتذاب الشباب، وفى تشكيل اتجاهاتهم ومواقفهم. ويرجع ذلك جزئياً إلى أن تلك الجماعات منظمة تنظيمياً جيداً، وتتيح الفرصة أمام الشباب للتعبير عن أنفسهم، ومناقشة القضايا ذات الاهتمام المشترك، وهى فرصة ليست متاحة فى أى مكان آخر. وتوضح الإحصاءات أن النسبة المئوية للشباب الذين يشاركون فى العمل العام تقدر بـ ٢٪ تقريباً، منهم ٦٥٪ يقومون بذلك من خلال القنوات الدينية. وتمثل الجمعيات الأهلية الإسلامية التى يشكلها الشباب، والتى تستهدفهم، جزءاً متنامياً من المجتمع المدنى المصرى، وخلال العقد الماضى، كانت غالبية تلك الجمعيات قد تشكلت من خلال مبادرات للطلبة، مثل جمعية الرسالة التى أصبح لها اليوم أكثر من ٢٥ فرعاً، وتضم أكثر من ٥٠,٠٠٠ متطوع^١. وبالمثل، فإن الشباب المسيحى القبطى أخذ يتجه بشكل متزايد نحو الكنائس والمجتمعات التى تهتم بالأنشطة التطوعية، ومن ثم فقد أصبحوا مستبشرين بدرجة أكبر عن المسار الرئيسى.

وتدل تلك التطورات على أن القنوات غير الدينية للدولة ومنظمات المجتمع المدنى لم تنجح فى إدماج الشباب فى الحياة الاجتماعية - السياسية، وإنما أتاحت الفرصة لحركات ومنظمات المجتمع المدنى - التى تركز على الدين - إلى القيام بدور قوى ونشط، وأفسحت لها المجال لذلك. ونتيجة لذلك، يصبح السؤال: كيف يمكن أن نوسع انخراط

والمؤسسات الدينية، ووسائل الإعلام، ويتوازي مع ذلك، الحاجة الملحة لإبراز إنجازات النماذج التي تؤدي أدواراً بارزة في مختلف المجالات، حتى تخلق شعوراً بالاعتزاز والانتفاء، ومن ثم تعزيز الثقة التي تتولد مع النجاح.

وثمة اتجاه سائد بين العلماء والدارسين لوصف التحولات الكبرى التي شهدتها البيئة الاجتماعية- السياسية في مصر منذ بداية عهد مبارك في عام ١٩٨١، بأنها عملية تحرير المجتمع أكثر منها عملية إضفاء الطابع الديمقراطي على الدولة. ومع ذلك، مازال الشباب يستطيع أن يستغل الفرصة المتاحة له من خلال عملية تحرير المجتمع للضغط من أجل تطبيق الديمقراطية، ويمكن لحاس الشباب ومثابرتهم، أن يشحنهم بطاقة جديدة للقيام بأدوار نشطة سعيًا إلى تطبيق الديمقراطية، وإنفاذ حكم القانون. ومن منظور الشباب، فإن العقبات الرئيسية أمام سيادة القانون بصورة فعالة، تتمثل في الفساد، والمحاباة والحكم الاستبدادي.

ومع استمرار خطط الحكومة المصرية لتطبيق اللامركزية - التي تستلزم تمكين المجالس الشعبية المحلية على صعيد القرية، والمركز/ المدينة، والمحافظه - يمكن أن نشهد منبرًا جديدًا لمشاركة الشباب خصوصًا وقد زادت النسبة المئوية لعناصر الشباب في المجالس الشعبية المحلية- التي تبدأ العضوية فيها عند سن الخامسة والعشرين- في الانتخابات المحلية لعام ٢٠٠٨، من أقل من ٠,٨٪ إلى ٤,١٪. وعلى الرغم من أن النسبة لا تزال منخفضة، فإن تنفيذ اللامركزية سوف يتيح للشباب فرصة أكبر للمشاركة في توجيه خيارات المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، إما من خلال المشاركة في التخطيط من أجل صياغة السياسات المحلية، أو من خلال التمثيل في المجالس الشعبية المحلية.

شهيرة: سياسة المشاركة

لكي يندمج الشباب في الحياة الاجتماعية والسياسية في مصر، فإن البدايات الأولى تنطلق من المدرسة، فالشباب لا يمكن أن يشعروا بأنهم مواطنون - لهم حقوق وعليهم مسؤوليات - ما لم يمارسوا تلك القيم في بيئة تربوية مواتية، ولكن على الرغم من أن القرار الوزاري رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٩٠ ينص على ضرورة إقامة اتحادات للطلاب في كل مدرسة في مصر، مع مشاركة كافة المستويات، إلا أنه في الواقع العملي لا تجرى انتخابات في المدارس. ويبدو أنه لا يوجد وعي كافٍ بأهمية عملية المشاركة في الشؤون العامة، وأنه لا توجد نية جادة في غرس مبادئ الديمقراطية بين الطلاب. ويجري تخصيص المبالغ المخصصة لاتحادات الطلاب، دائماً لأنشطة أخرى، دون أن يكون للطلاب رأي في ذلك، على الرغم من أن القرار الوزاري ينص على خلاف ذلك. وإذا كان

الشباب في الأنشطة المدنية غير الدينية الذي يستمد من الشعور بالإنتماء والمواطنة، بدلاً من الانتفاء الديني.

إن آليات القيام بذلك متاحة، ويمكن تقسيمها إلى ثلاث مجموعات: الأولى، تمكين الشباب وتشجيعهم على استغلال قدراتهم وإثبات نفعهم لمجتمعاتهم، ويمكن القيام بذلك على أفضل ما يكون، من خلال الأسرة، والمؤسسات التعليمية، والمؤسسات الدينية. الثانية، تمكين ومساندة المؤسسات المدنية الحكومية وغير الحكومية، على اجتذاب الشباب، عن طريق إنشاء وتنشيط منتديات ملائمة للشباب، والقيام بأنشطة صيفية في مجال العمل الاجتماعي، وبرامج للتوعية. الثالثة، تيسير انخراط الشباب في العمل العام، والدعوة إلى ذلك، وتنمية نزعة العمل التطوعي في المدارس، والجامعات، ومراكز الشباب من خلال حملات التوعية الجماهيرية.

ويمكن اعتبار الشباب أنفسهم بمثابة عامل محفز على التغيير، وتنخرط نسبة كبيرة الآن من شباب مصر المتعلم فيما يعرف "بالنشاط الافتراضي"، حيث أنشأ الشباب وشاركوا في المدونات، ومناقشات المنتديات الإلكترونية، حتى يعبروا بحرية عن آرائهم بشأن القضايا الملحة في مصر، سياسية كانت أو ثقافية، أو اجتماعية، أو اقتصادية. ومع ذلك، فإنه وطبقاً لدراسة أجراها مؤخراً الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء اتضح أن نحو ١٩٪ فقط من ١٦٠,٠٠٠ مدونة، ذات طبيعة سياسية^٢. وعلاوة على ذلك، فإنه طبقاً لمسح النشء والشباب في مصر الذي أجراه مجلس السكان، وُجد أن ٢٣٪ فقط من شباب مصر يستخدمون الإنترنت، وأن ١٣٪ فقط منهم يستخدمون الإنترنت للحصول على معلومات بشأن قضايا اجتماعية - سياسية، أو بقصد الاشتراك في مناقشة تلك القضايا، وتدل تلك الأرقام على أن النشاط الافتراضي - على الرغم من فاعليته - لا بد من العمل على التوسع فيه.

ولا يقل عن ذلك أهمية، معالجة الاتجاهات السلبية في قيم المجتمع، وتتمثل أكثر السبل فعالية في هذا الشأن، في التركيز على الشباب- لأن الشباب هم الأكثر تأثراً بالقيم السلبية. ومن وجهة نظر الشباب- ومع ملاحظة التنوع بين الشباب أنفسهم- فإن الاتجاهات الضارة السائدة في قيم المجتمع تنصرف إلى عدم التسامح إزاء معتقدات الآخرين وآرائهم، والنزعة الفردية والأنانية، والسلبية، والتطرف الديني، والميل المتزايد إلى تبني المواقف القائمة على سيطرة الذكور، وعدم المساواة بين الجنسين.

ولتصحيح تلك الاتجاهات السلبية، لا بد من دراسة الدوائر المسؤولة عن تشكيل تلك الاتجاهات، وهي الأسرة، والمؤسسات التعليمية،



بالحقوق والواجبات السياسية، والمصلحة العامة. ولقد أدى تاخر سن الزواج، والبطالة، وغياب التعبير عن الذات، إلى نوع من اللامبالاة، حتى إن الشباب باتوا يفضلون اللقاءات الاجتماعية في المقاهي، والنأي بأنفسهم عن الإحباطات اليومية للاستبعاد.

تتمثل الإسهامات المصرح بها في أنشطة الشباب، في إنشاء أندية شباب رسمية في كل أنحاء مصر، وقد انصبَّ جل اهتمامها على الرياضة وحدها، على الرغم من أن المجلس القومي للشباب يصنف الرياضة على أنها لا تعدو أن تكون جزءاً واحداً من أنشطة هذه النوادي. وعلى الموقع الرسمي للمجلس على شبكة المعلومات الدولية، نجد أن نجاح تلك المبادرة يشمل أساساً الإنجازات الرياضية المادية، ومن ذلك مثلاً إنشاء أربعة حمامات سباحة، أربعة أخرى تحت الإنشاء، وتطوير ٥٦ ملعباً مفتوحاً، وإنشاء ١٥٧ ملعباً مغطى، وتشغيل ١٠٦ صالة للألعاب البدنية، وشراء ٥٤ بساط لحلبات المصارعة^٢.

ومع هذا، فإنه وفقاً لقرار المجلس القومي للشباب رقم ٢٠١٠/١٢٠، الذى أعاد هيكلة كافة النظم الأساسية لأندية الشباب، تستهدف هذه المراكز تدريب الشباب على مهارات القيادة ومهارات الحياة، وتعليم حقوق وواجبات المواطن ومساعدتهم على اكتشاف مواهبهم وهذا مالا يحدث، ولا تمارس المراكز أي دور في تعبئة المتطوعين الشباب في مجال الخدمات العامة، والمشروعات القومية، مثل محو الأمية، وتنظيم الأسرة. ولهذا لم يكن غريباً أن يكشف مسح النشء والشباب في مصر، والحال هكذا، عن أن ٠,٠١٪ فقط من الشباب الذين شملهم المسح، يشاركون بشكل إيجابي وفعال في مراكز الشباب.

الحد الأدنى من التغييرات بات مطلوباً في السياق القانوني، فإن التنفيذ والنزاهة في تطبيق القرار رقم ٢٠٣ يجب أن يأخذ مجراه، وهذا من التطلعات التي يرجى تحقيقها بحلول عام ٢٠٢٠.

والسؤال هو ما إذا كان ينبغي أن يكون هنالك شكل من أشكال الإشراف الإداري على محاولات أي مدرسة لرفع مستوى الوعي بشأن حقوق الطلاب، وأدوار اتحادات الطلاب، وما إذا كانت اللوائح والنظم تعلن على الكافة؟، ولابد أن تكون الإجابة بالإيجاب الحازم.

ويمكن أن يحدث تحسن آخر بأن يكون للطلاب صوت في القرارات المدرسية حتى على مستوى اتحاد الطلاب القومي أيضاً، وكذلك في أي تغيير يؤثر على نظام التعليم المدرسي في مصر، لأنه من خلال العمل الجماعي، والمشاركة في عملية صنع القرارات، يتم وضع أسس المواطنة. وبحلول عام ٢٠٢٠، يرجى أن تكون اتحادات الطلاب الحقيقية قد استطاعت أن تخلق مواطنين صالحين لهم حق إبداء آرائهم والدفاع عنها، وراغبين في الانخراط في الواقع المحيط بهم وانتقاده.

إن الشباب في مصر - شأنهم شأن بقية المواطنين حالياً - مستبعدون من القضايا العامة، وعملية المشاركة السياسية، وهذا التهميش يقوض أي إحساس بهوية الجماعة، والانخراط في العمل الجماعي. ويشير مسح النشء والشباب في مصر، الذى صدر مؤخراً، إلى أن حوالي ٩٠٪ من شباب مصر فيما بين ١٥ - ٢٩ سنة لا يثقون في بعضهم البعض كفتة، وهذا أمر مفهوم، بالنظر الى محدودية المنافذ التي تمكن الشباب من الالتقاء ببعضهم البعض، ولاسيما تلك المنافذ التي تروج للتوعية

والمجلس القومي للرياضة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التعديلات أصبحت مطلوبة فيما يتعلق بالمادة ٢٠٠٢/٨٨٢ الصادرة عن وزارة الشباب (الملغاة) التي تضع النظام الأساسي لمراكز الشباب في مصر كافة، كما أنه لا بد من ضمان تطبيق تلك التعديلات. وعلى سبيل المثال، يتعين أن يكون واضحًا للجميع عدم تعيين أي عضو في مجلس الإدارة عن طريق الحكومة، وإنما لا بد أن تنتخبه الجمعية العمومية، كما هو منصوص عليه في المادة ٤٧. وتنص تلك المادة أيضًا على أن يكون عضوان من أعضاء مجلس الإدارة دون سن الثلاثين.

وفي الرؤية التي يكون فيها الشباب على دراية بحق المواطنة، والتمتع بالمناخ الاجتماعي الذي يساعد على طرح الآراء والتفاعل السياسي المشترك، تنشأ في المقام الأول ضرورة إرساء حق ممارسة السياسة. وثمة مجالان مهمان يمكن أن يطبق فيهما ذلك:

الحياة الجامعية

إن الحياة الجامعية البعيدة عن الرقابة كانت دائمًا مصدرًا ثريًا للعمل السياسي المشترك، وإثارة الشعور بالاهتمام بالقضايا العامة، وهي الأمور التي كانت معتادة حتى وقت قريب بين الشباب في مصر (انظر إطار ١٦ - ١).

ولا بد من احترام استقلال الجامعة مرة أخرى بحلول عام ٢٠٢٠، وبدء ذلك بإبعاد ضباط الأمن التابعين لوزارة الداخلية، على أن يستبدل بهم ضباط أمن يخضعون لإشراف رئيس الجامعة، كما هو منصوص عليه في المادة ٣١٧ من اللائحة التنفيذية لإدارة الجامعات. ويجب أن يعكس هذا الاستقلال أيضًا على اتحادات الطلاب التي يتعين إنشاؤها وإدارتها بمعرفة الطلاب، بالتشاور مع أعضاء هيئة التدريس، حتى فيما يتعلق بمواردها المالية^٥. ينبغي أيضًا أن يتحرر حق الطلاب في التعبير عن آرائهم السياسية من الهيمنة الإدارية للجامعة، وأن تعاد اللجان السياسية في اتحادات الطلاب من جديد^٦. ويجب مراعاة الوقت المخصص للأنشطة الطلابية، ويجب ألا تكون هنالك أية اعتراضات على اختيار الطلاب للأنشطة التي يفضلونها^٧.

ويرجى بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون إدارة الجامعة قد قامت بتعديل النص الذي يمنح عضوية الطلاب في مجالس إدارات الاتحادات، الذين كانت حريتهم مقيدة من قبل -أو على الأقل- تعديل ذلك النص بحيث يشتمل على الاستثناء من التعرض لنفس العقوبة التي تفرض لأسباب سياسية^٨. ويجب أيضًا إقامة اتحاد عام للطلاب يكون بمثابة مظلة تمثل جميع الجامعات للعمل على تدعيم العلاقة بين مختلف الجامعات، على

ومن شأن قيام مراكز الشباب، بإعادة التركيز، على الأنشطة الاجتماعية والثقافية بحلول عام ٢٠٢٠، إعادة توجيه مشاعر المواطنة، وإعادة التأكيد عليها، مما يفسح المجال أمام الفتيات -وهن مستبعدات حاليًا إلى حد كبير ولا سيما في صعيد مصر- للاشتراك في إثراء الأنشطة خارج البيوت، كما أن من شأن العمل التطوعي، والأنشطة التعليمية والفنية السباح للفتيات والأولاد بالتفاعل مع بعضهم بعضًا في ظل ظروف مقبولة اجتماعيًا، اللهم إلا في المناطق المحافظة، حيث لا يستبعد تخصيص ساعات معينة للفتيات فقط للتفاعل الاجتماعي وممارسة الرياضة.

وأما عن الأقلية القبطية، التي أصبحت كنائسها الآن تعج بالنشاط الاجتماعي والثقافي، فإنه يمكن للمراكز القومية للشباب المدارة بشكل جيد، أن تكون حافزًا لجذب الأقباط من خارج الكنائس للاندماج بشكل أوسع في المجتمع الأكبر. وتتيح المراكز فرصة هائلة يجب اغتنامها بشكلٍ واسعٍ لاجتذاب كافة الشباب -المسلم والمسيحي على السواء- وترسيخ ولائهم للهوية الأوسع، هوية الوطن الذي ينتمون إليه.

ومع ذلك، فإنه في الوقت الراهن، نجد أن معظم الشباب المنخرطين في أعمال مشرقة اجتماعيًا، إنما يمارسون نشاطهم من خلال مؤسسات دينية. وثمة نسبة كبيرة تناهز ٦٧٪ من الشباب يبحثون عن فرص للتطوع في المؤسسات الدينية، مقابل ٢٣٪ فقط في المنظمات غير الحكومية^٩. وعلى سبيل المثال، نجد أن ٤٧,٧٪ من المتطوعين للعمل مع الصم ينتمون إلى مؤسسات دينية بالمقارنة بحوالي ١٩٪ فقط ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني، وأن ٣٨٪ يساعدون في تدريس المهارات التعليمية ومهارات الكمبيوتر، بالمقارنة بـ ١٧,٧٪ ينتمون إلى منظمات المجتمع المدني.

ولا يمكن أن نتجاهل التفعيل المرتقب لمراكز الشباب في تحويل أنشطتها، ولو أصبح دور الشباب أكثر قوة وتأثيرًا في الجمعيات العمومية لمراكز الشباب بحلول عام ٢٠٢٠، لكان ذلك من الأمور الطيبة المرجوة، حيث يستطيعون انتخاب أعضاء مجلس الإدارة، والقيام بالبت في الأمور المهمة مثل مخصصات الميزانية، ونجد أن تلك الحقوق، حاليًا، مكفولة بموجب القانون، ولكنها لا تنعكس فيما هو معمول به الآن.

ويبدو أن النظام القانوني الذي يغطي مراكز الشباب، ينطوي على نوع من التضارب وغالبًا ما تخنقه القوانين التي تحتاج إلى مزيد من الدقة في الصياغة، وهذه هي حالة القانون رقم ٧٧ لعام ١٩٧٥، وهو يختص بالشباب والمؤسسات الرياضية، ويتطلب الأمر بصفة خاصة مزيدًا من الوضوح بالنظر إلى التقسيم الحالي بين المجلس القومي للشباب،

إطار ١٦-١: ذكريات من عهد الجامعات الحرة

يقص علينا طالب سابق بجامعة المنيا كيف بدأ دراسته بالجامعة دون اهتمام بالسياسة، وكيف تغير هذا الموقف، ومدى ذلك التغير، وكان وصفه لليوم الأول على النحو التالي: "دخلت عبر بوابة الجامعة، وتجولت هنا وهناك، وكانت مجالات الحائط تحاصرني في كل مكان، حيث كانت المجالات معلقة على جميع الحوائط بحيث لا يتبقى إلا مساحة ضئيلة لأي شيء آخر، وكانت تتدلى بمشابك على جبال تمتد من أحد طرقيّ الفناء إلى الطرف الآخر. وكانت موضوعاتها تنصب على السياسة، والشعر، والكتب المقدسة، وكانت تلك اللوحات تتأرجح في الهواء، تواجه وتتحدى بعضها البعض..." كانت الجامعة مفعمة بالحياة، والطاقة، والأفكار، وكان الأمر يبدو كما لو كنت أدخل في خضم عالم جديد.

* مقتطف من رسالة ماجستير بعنوان: "حركات الشباب في مصر" لعالية م. مسلم.

ويجب الارتقاء بالفضاء الافتراضي عن طريق الحد من الرقابة. وطبقاً لتقرير Open Net Initiative منظمة Freedom House لعام ٢٠٠٩، فإن تقنية مواد الانترنت ليست موجودة. ومع ذلك، فإنه ينبغي إيقاف عمليات القبض على المدونين من الشباب، لكي يشعروا بالأمان الكافي حتى يشاركوا وينخرطوا في العمل العام^{١٤}. وبحلول عام ٢٠٢٠ يجدونا الأمل في التخلص من بعض المواد في قانون العقوبات، وكذلك قانون الطوارئ، الذي يعطي أجهزة الأمن سلطات واسعة لمتابعة ومراقبة جميع الاتصالات^{١٥}، كما يجب إعادة النظر في التعديلات التي أدخلت على قانون الصحافة في عام ٢٠٠٦، والتي تضمنت نصاً تجرم "الأخبار الكاذبة"، التي تطبق على الكتابات الالكترونية^{١٦}. وأخيراً، يجب إعادة النظر في التعديلات الدستورية الصادرة في عام ٢٠٠٧، والتي مهدت الطريق لقانون مواجهة الإرهاب في المستقبل، من أجل حماية حرية الكلمة المنصوص عليها في الدستور، وعدم النيل من حق المواطنين في الخصوصية المنصوص عليه في قانون ٢٠٠٣ بشأن الاتصالات السلكية واللاسلكية^{١٧}.

وبحلول عام ٢٠٢٠ تكتمل رؤية الإصلاح، عندما نضمن تهيئة مناخ موات للشباب للإدلاء بأصواتهم، ويجب أن يضمن ذلك المناخ عدم التلاعب في الأصوات، وكفالة المنافسة الفعلية بين مختلف الأطراف لتشجيع الشباب حتى يشعروا أن الإدلاء بأصواتهم له تأثير، وأهم من ذلك بكثير، عدم قيام الشرطة بممارسة أساليب التعسف والتحرش في تعاملها مع الجمهور، لأن ذلك لا يشجع على أي نوع من المشاركة والانخراط في المجال العام.

ويجب أن يصبح الشباب بحلول عام ٢٠٢٠، قادراً على تأسيس آرائهم على حقائق، بدلاً من تأسيسها على تجربة الاستبعاد، والولاءات الأسرية الضيقة، لأن الحقائق الواضحة تهيئ الفرص للاندماج اجتماعياً وسياسياً، بحيث يحل ذلك محل التركيز فقط على الشكاوي، على أن اندماج الشباب، ليس مساراً مبهداً في مصر، أو في أي مكان آخر، وإنما

وقف التشرذم الحالي للطلاب^{١٨}. أما اللوائح الخاصة بانتخابات اتحادات الطلاب فيجب نشرها والإعلان عنها على نطاق واسع مع إتاحة الوقت الكافي للطلاب لاختيار المرشحين، يتعين أن يشارك في الانتخابات ٥٠٪ على الأقل من الطلاب المسجلين، حتى تكون الانتخابات سليمة، وينبغي عدم تحديد مواعيد إجراء الانتخابات في أيام الإجازات^{١٩}. وأخيراً، يجب على جميع الطلاب دفع ٣٪ من الرسوم لأنشطة الاتحاد، لزيادة موارده، ولكي يكون ذلك بمثابة حافز من أجل مشاركة أكبر في الأنشطة^{٢٠}. ويجدونا الأمل، خلال العشر سنوات القادمة، أن تتغير فكرة أن اتحادات الطلاب "لا تفعل شيئاً" - كما أثير بمجموعات النقاش المتخصصة، بل وأن تختفي تلك الفكرة تماماً.

المجال العام

يجب أن يخلو المجال العام من قانون الطوارئ الذي يقيد قدرة الأحزاب السياسية على التنظيم والقيام بكافة أنشطتها بكل حرية. ويشير مسح النشء والشباب في مصر، مجموعات النقاش المتخصصة إلى أن الشباب، على ما يبدو، لا يوافقون على الأطراف السياسية الفاعلة الآن في مصر، ثم إن هناك غياباً للأطراف السياسية غير الدينية. رغم الحاجة إليها من أجل اندماج الشباب القبطي في المجتمع. ولقد شارك في انتخابات عام ٢٠٠٥ أقل من ٢٥٪ ممن لهم حق التصويت وكانت نسبة الشباب الذين شاركوا في الانتخابات ضئيلة للغاية طبقاً لمسح النشء والشباب في مصر^{٢١}، وهذا يوضح أن شريحة كبرى من الناضجين لم يتم الوصول إليها بعد. ويشعر الشباب القبطي في مجموعات النقاش المتخصصة أنه نادراً ما تقترب منهم الأحزاب السياسية، ولذلك فإنهم يلوذون بالكنيسة، أو أولياء الأمور، لاستطلاع آرائهم - التي يثقون بها - بشأن القضايا السياسية. وعلى أي حال، فإنه يجدونا الأمل أنه بحلول عام ٢٠٢٠، أن تكون الأحزاب غير الطائفية والمنفتحة انفتاحاً فعلياً، قد تعلمت كيف تعرف على الدوائر الانتخابية المرتقبة الجديدة بين كافة شباب مصر، وأن تدخلهم في التنظيم^{٢٢}.

إطار ١٦-٢: ما هو غائب في المناهج التعليمية في مصر

يجرى تدريس كثير من المواد الدراسية (بما في ذلك بعض المواد الاختيارية)، في مدارس بعض الدول مثل الولايات المتحدة، ولا تدرس هذه المواد الدراسية في منهج الثانوية العامة بمصر. ومن الأمثلة المهمة على ذلك مادة "الأمن القومي" و"علم الأخلاق". ويعد إدخال "الأمن القومي" كإحدى مواد دراسية، خطوة تنطوي على التحدي، ولكنها، كما يبدو، مادة ضرورية حتى ولو أجبر الطلبة على دراستها. وعلى أرجح الاحتمالات، فإن الطلاب المصريين ليسوا على إدراك تام بأهمية إدخال هذه المادة، وحيث تعتبر هذه المادة دائماً، من الناحية الفنية، جزءاً من منهج الدراسات الاجتماعية، فإنها تركز ببساطة على التسلسل الزمني للأحداث والوقائع، مع إيلاء اهتمام كبير للحروب، وخصوصاً في الولايات المتحدة. أما في مصر، فإنه يُولى اهتمام محدود لتطور الأمن القومي وما يتعلق به من ترتيبات بنوية، ولدواعي المنطقية البارزة، العالمية والقومية، للحفاظ على الأمن، والسياق الأساسي الذي تحقق فيه الأمن. ويجب أن يطلع الطلاب المصريون على معايير أكثر تحديداً - لا تدرس حالياً بطريقة مباشرة ضمن الدراسات الاجتماعية - مثل التهديدات التي تواجه العالم، التي تشمل عدم الاستقرار النقدي، والتضخم العالمي، والاضطرابات البيئية، والأسلحة النووية. وتدرس مادة "الأمن القومي" يساهم مساهمة مهمة وواضحة من أجل بناء مواطن صالح، وهو الهدف الأساسي المفترض لتعليم الدراسات الاجتماعية في مصر. وأما فيما يتعلق بمادة "علم الأخلاق" فيجب إدخالها كإحدى مواد منفصلة عن الدين، وأن تكون مادة إجبارية لجميع الطلاب.

ويبدو أن وزارة التربية والتعليم تقدم وعوداً لا تسفر عن أي تغيير، حتى التغييرات في المناهج الدراسية ثبت أنها سطحية وغير فعالة داخل منظومة تقاوم التغيير بشدة. ولا يكفي الأخذ بأي نظام بدون إصلاح المدارس، وتوفير المدرسين المؤهلين. إذا تم الأخذ بالنظام الإنجليزي، فإنه يتعين أن تكون المدارس والمدرسون، في المقام الأول على نفس المستوى من الكفاءة المهنية، التي تتسم بها المدارس في المملكة المتحدة. ولقد أصبح استخدام الإنترنت في المدارس ضرورة لا مناص منها، وإذا كان الإنترنت موجوداً في مصر، فإذا يقال عن كفاءة الاستخدام؟ وهل يوجد مدرسون مؤهلون تم تدريبهم تدريباً ملائماً لخدمة الطلاب في هذه الناحية أم لا؟ ولا بد من زيادة الاهتمام بشكل جاد بتعليم اللغات الأجنبية، ومهارات الكمبيوتر، وأهم من ذلك بكثير، بحث رواتب المدرسين. ويمكن تمويل تلك الإصلاحات عن طريق زيادة الضرائب أو عن طريق الاستئثار. وفي مقابلة مع أحد طلاب الثانوية العامة، تساءل مندهشاً: لماذا يفرض عليه مقرر دراسي معين، وهو مقرر لن يفيد بأي حال من الأحوال، واقتراح هذا الطالب نفسه الأخذ بنظام المواد الاختيارية.

المصدر: إعداد إنجي الرفاعي لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

الحالية تقلل من الإبداع، ولابد أن يكون هنالك اهتمام أكبر باللغات الأجنبية، ونحن نحتاج إلى تعلم الإنجليزية نظماً وليس مجرد القراءة والكتابة". وتتطلب المواد التي يتم تدريسها في المدارس الوطنية إلى الدخول في عملية شاملة للمراجعة والإصلاح لتزويد الطلاب بالمهارات المطلوبة بدلاً من الأفكار البالية، ولابد من إدخال مواد جديدة في المناهج كالعلوم المالية [مثل: المحاسبة، وتحليل التكلفة- الفائدة، والإدخار، وما إلى ذلك]، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتوجد بالمدارس الآن أجهزة الكمبيوتر [في حقيقة الأمر، أفاد ٩٠٪ من الطلاب في مسح النشء والشباب في مصر، أن مدارسهم تضم معامل لأجهزة الكمبيوتر]، ولكن مديري المدارس يعتبرون تلك الأجهزة بمثابة منحة موقوفة، وغالباً ما تترك أجهزة الكمبيوتر في صناديقها، ولا تخرج إلا عند حضور مفتشين من وزارة التربية والتعليم، وغالباً ما لا يُسمح للطلاب باستخدام أو لمس تلك الأجهزة.

ونجد أن معظم المدرسين أنفسهم ليسوا مهرة في استخدام أجهزة الكمبيوتر، ومن ثم غير قادرين على تعليم المهارات العملية، كما أن معظم الشباب لا يستطيعون تلك أجهزة الكمبيوتر، ولما كانت مقاهي الانترنت تنتشر حتى في المناطق الريفية، فإن الشباب يستخدمونها

يستلزم الكفاح والنضال حتى يتم سماع صوت الشباب واحترامه في مواجهة تراث من القيم السلطوية والمصالح المكتسبة الراسخة. وهنا يكمن التحدي.

نهال: أفكار بشأن التعليم

"إن الذهاب إلى المدرسة هو أكبر مضيعة للوقت بالنسبة للجميع، فالمدرسون لا يهتمون إلا بمجموعات الدروس الخصوصية، ولا يتم شيء داخل المدرسة، والمسألة بلا فائدة تذكر". وبملاحظات كهذه من شاب في إحدى مجموعات النقاش المتخصصة في بني سويف، فإن السؤال الذي يطرح نفسه: ما مدى فعالية نظام التعليم في مصر، وإلى أي شيء سوف يؤول؟ إن مصر لازالت تعاني من تدني معدلات الالتحاق بالتعليم، حيث إن ٢٠٪ تقريباً من البنين والبنات لم يذهبوا إلى المدرسة طوال حياتهم، ثم إن الذين يلتحقون بالمدارس ينتهي بهم الأمر إلى التسرب من المدارس بمعدلات مذهلة، وهؤلاء الذين يتسربون، يفعلون ذلك في سن مبكرة أي في سن ١٠ سنوات. ومازالت المناهج الوطنية المدرسية، واحدة من أكبر التحديات التي تواجه النظام.

وطبقاً لما ذكره الطلاب الذين أجريت معهم مقابلات: "... المناهج

إطار ٣-١٦: امتحان اختيار الطلاب في تركيا (OSS)

ما هو معنى أن تكون لديك كتب سميكة، وعدد ضخم من المقررات الدراسية، والمواد غير الضرورية؟

عندما نأخذ تركيا كدراسة حالة، نجد أنه في نهاية المرحلة الثانوية (بعد ١٢ صفًا من الدراسة) يجب أن يدخل الطلاب "امتحان إتمام الدراسة الثانوية" والمعروف باسم OSS (وهو بالتركية Ogrenci Secme Sinavi وترجمتها: امتحان اختيار الطالب)، وقد تم تطبيق هذا النظام في تركيا في نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي. ويدخل الطلاب "امتحان إتمام الدراسة الثانوية" كشرط ضروري، وهو مطالبون بالنجاح في هذا الامتحان، حتى يواصلوا تعليمهم على المستوى الجامعي. وميزة نظام "امتحان اختيار الطالب" OSS هو أن ما يحرزه الطالب من درجات في الامتحان يتم مراجعتها لتزويد الطلاب في كل مسار بفرض مختلفة عندما يلتحقون بالتعليم العالي، على النحو التالي:

- الرياضيات: العلاقات الدولية، القانون، التربية، علم النفس، الاقتصاد، إدارة الأعمال.
- العلوم: الهندسة، علوم الكمبيوتر، الطب، المهن الأخرى المتعلقة بالعلوم.
- العلوم الاجتماعية: التاريخ، الجغرافيا، التربية.
- اللغات: اللغة، اللغويات، تدريس اللغة.

وامتحان OSS يختبر ببساطة التفكير التحليلي للطلاب، وقدرته على حل المشاكل، وكذلك معلوماته في المقررات الدراسية للمدرسة الثانوية في جميع المجالات. ولا بد للطلاب من الإجابة على جميع أسئلة الاختبار، بصرف النظر عن القسم الذي تخصص فيه. وكما يبدو، فإنه يكاد يكون صورة لامتحان توجيهي، يتبين منه الطلاب المجالات التي تجذبهم أكثر بناء على المتوسط المرجح للدرجات التي أحرزها. ويتم توزيع الطلاب حسب الدرجات التي حصلوا عليها في امتحان OSS، ومتوسط درجات الطالب في المدرسة الثانوية، وترتيب الأولوية في مجال الدراسة.

وبمقارنة نظام التعليم التركي بنظام الثانوية العامة المصري، يتضح أن النظام الأول أكثر كفاءة بكثير، وأكثر ملاءمة للغرض بالنسبة للطلاب أنفسهم، من النظام الآخر، وخصوصاً نظام "مكتب التنسيق" الذي أثبت فشله فعلاً سنة بعد أخرى. ومشكلة الثانوية العامة أنه يتعين على الطالب، تعطيل ملكاته العقلية، من أجل الحصول على الدرجات، والتقدم مباشرة "المكتب التنسيق" الذي يحدد بطريقة عشوائية مصير الطالب بناء على الدرجات التي حصل عليها في الثانوية العامة. أما في تركيا فإن نظام "dershane" يسمح للطلاب بالتدريب على جوانب مختلفة بالنسبة لامتحان اختيار الطالب OSS، ويشترك الطالب في ذلك اشتراكاً فعلياً في عطلات نهاية الأسبوع، وبعد اليوم الدراسي (وخصوصاً في السنة النهائية). وما يثير الاهتمام، هو أن "النظام الموحد لامتحان دخول الجامعات" قد ساعد على تحويل تلك المدارس إلى مراكز تعليم لاختبارات مكثفة، حيث يتم تدريب الطلاب لمدة أربع سنوات على اختبارات اختيار الطالب OSS. ويمكن الإطلاع على مزيد من المعلومات على الموقع التالي على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت):

"http://www.euroeducation.net/prof/turkco.htm"

المصدر: إعداد إنجي الرفاعي: لتقرير التنمية البشرية لمصر، ٢٠١٠.

ولا بد أن تشمل المناهج الرسمية على مكون مهارات الحياة، من أجل تلبية احتياجات الشباب، وتعتبر المبادئ الأساسية للصحة، والصحة العامة مكونات أساسية لتعليم مهارات الحياة، ومع ذلك، فإن تزويد الشباب "بالتعليم النفسي" لا يقل أهمية عما سلف. كما أن فكرة قبول "الآخر"، والاندماج الاجتماعي، وتعزيز الهوية الوطنية، وليس الدينية، وقبول الثقافات الأخرى تناسب أكثر من ذي قبل، مجتمعا المنقسم. وتعاين غالبية المدارس في مصر من ضعف مستوى العاملين فيها، فالعائد المالي المنخفض، والتدريب الضعيف، والتعرض المحدود للتجارب المختلفة، تتحد جميعاً لكي تسفر عن تدني مستوى الدوافع لدى المدرسين الذين يُبدون نفس اللامبالاة وعدم الاهتمام اللذين يجتاحان البلاد. ويكشف الطلاب الذين جرت مقابلتهم عن أنه لا توجد معايير للتدريس، وأن المعلمين لا يتلقون أي تدريب، ويقدمون معلومات

فقط في الدخول على الإنترنت، ومواقع الدردشة، وليس للحصول على المعلومات الأساسية للبرامج [مثل برامج: وورد، وإكسل الخ].

تقوم كثير من المنظمات غير الحكومية الآن، بتقديم التعليم الخاص بمهارات الحياة من خلال منظماتها المحلية، وتنجح تلك البرامج بصفة خاصة بين الفتيات، اللاتي لا يجدن مصادر بديلة للمعلومات، واللاتي تكون حركتهن مقيدة وتعرضهن للمجتمع محدوداً. وفي حقيقة الأمر، يشير مسح النشء والشباب إلى أن ٢٤٪ على الأقل من الفتيات الريفيات اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ١٠-٢٩ عاماً، ذكرن أنهن حضرن فصول محو الأمية التي أقامتها المنظمات غير الحكومية المحلية. ولكن على الرغم من شعبيتها وفائدتها، فإن جهود تلك المنظمات وحدها ليست كافية لتلبية حاجة الشباب والشابات الأشد فقراً للمعلومات.

سيف: ريادة الأعمال والشباب

يواجه رواد الأعمال الشباب في مصر، كثيراً من التحديات مثل: مشكلات التمويل، توفير العمالة الماهرة والحفاظ عليها، وضعف وسائل الحصول على المعلومات بسبب محدودية الموارد، ضعف نظم الدعم من أجل الاستدامة وإدارة المخاطر، وعدم القدرة على تدبير الأموال لدعم المهام المتعلقة بالتكنولوجيا والتدريب والأعمال المكتبية. وأي رؤية من أجل الشباب لا بد أن تولى اهتماماً كبيراً لهذه العوامل، وهذا الجانب من الرؤية، يتطلب مشاركة فعالة من جانب كافة الأطراف المعنية من أجل تحقيق نتائج قوية.

قوة العمل الماهرة

من أعظم مهام الحكومة والقيادة السياسية في مصر بناء قوة عمل ماهرة. ومع ذلك، فإن القضية أكبر من مجرد موضوع يتعلق بالعرض والطلب. والطلب من جانب أرباب العمل، لا بد أن يقابله عرض كاف من جانب عاملين يملكون المهارات المطلوبة، وبالإضافة إلى ذلك، فإن الخطاب العام المتواتر يركز على تلبية احتياجات الأطراف الفاعلة الرئيسية، سواء كانت محلية أو دولية، متجاهلاً أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تستوعب أكبر نسبة من العمالة في البلاد. ولهذا السبب، فإنه لا بد من تلبية احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعليم الطلاب في مصر وتدريبهم على ريادة الأعمال، وإدارة المشروعات الصغيرة، وتسليحهم بالكفاءة اللازمة للإبداع، وقبول المخاطرة، والعمل الإيجابي الفعال.

ولقد تم إنشاء معهد عال جديد في مصر، غير هادف إلى الربح، وقد أخذ زمام المبادرة بشأن تلك القضية، حيث يقدم برنامجاً للطلاب الجامعيين بشأن إدارة المشروعات الصغيرة، وريادة الأعمال، كما بدأت مبادرات أخرى عديدة - على مستوى المناهج التمهيديّة على الأقل - في بعض الجامعات الخاصة الأخرى، إلا أنه مازال يتعين على تلك الجهود أن تتطور إلى برامج كاملة الأركان، ومناهج جامعية بغرض تخريج شباب قادرين على إقامة المشروعات وإدارتها.

تنمية الأعمال من خلال الإنفاق الحكومي

لما كانت الحكومة مطالبة دائماً بالإنفاق من أجل خلق فرص عمل في أوقات الأزمات، فإنها مطالبة الآن بتوجيه إنفاقها لصالح المشروعات الصغيرة والمتوسطة. وطبقاً لبيانات مشروع دعم خدمات تنمية الأعمال، يوجد ٣١٨ منتجاً من المنتجات التي تقوم الحكومة بشرائها بالفعل، ويمكن لها أن تشتريها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة المسجلة لدى الصندوق الاجتماعي للتنمية^{١٨}. وتوجيه هذا المبلغ للمشروعات

حسب هواهم. وثمة حاجة ملحة إلى بث الحياة في جسد التعليم، و/أو إيجاد مجموعة بديلة من المعلمين الذين تتوفر لديهم الدوافع. وتنصرف إحدى الأفكار إلى قيام وزارة التربية والتعليم بوضع نظام تنافسي يقوم الطلاب بمقتضاه بتقييم المدرسين، وفي حالة وجود مردود إيجابي يمكن أن يحصل المدرسون حينئذٍ على علاوات مالية، أو مزايا لأسرهم. ومن الممكن بحث الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والقطاع الخاص من أجل إقامة مثل هذا النظام.

من الطرق البديلة تشكيل "نوعية" مختلفة من المعلمين، ذلك بتجنيد الشباب ذوي الدوافع، وتدريبهم لكي يصبحوا معلمين في مجتمعاتهم المحلية. ويوجد العديد من الآليات الممكنة للتعاون بين وزارة التربية والتعليم والمجتمع المدني، من أجل إيجاد هذا النوع الجديد من المدرسين. على سبيل المثال، يعتبر خريجي المدارس المحلية بمثابة مورد غير مستغل، ولكنهم مرشحون مثاليون للعمل كمدرسين للأطفال الصغار في المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها، وخصوصاً بالنسبة للتعليم غير الرسمي. ويجب تكليف تلك الفئة من الخريجين بشكل منتظم، وتدريبهم لكي يقوموا بالتدريس على الصعيد المحلي للمنظمات غير الحكومية، وهذا يناسب كثيراً الشباب اللاتي يتعذر عليهن العثور على فرصة عمل بسبب القيود الثقافية على تحركاتهن. ولقد نجحت بعض البرامج في الاستفادة من هؤلاء الشباب واستخدامهم في برامج محو الأمية، وتعليم مهارات الحياة، والأنشطة الرياضية للفتيات خارج المدارس. وبحكم تقارب سن هؤلاء الشباب مع تلميذاتهن، فإنهن يصبحن نماذج تحتذى، في الغالب يعملن كوسيطات بين هؤلاء التلميذات وبين أسرهن.

وفي مصر، جرى تنفيذ نظم مختلفة للتدريب المهني، ولكن ينقصها جميعاً الجودة. ولقد ذكر أحد الطلبة الذين تمت مقابلتهم: "... إن عدم الاهتمام بالحرف اليدوية، جعل تلك الحرف، عمل من لا عمل له!!"، ولهذا فإنه بات لزاماً تغيير هذا المفهوم، والنظر نظرة كريمة لأصحاب الحرف اليدوية والعمالة الحرفية. وتوخياً لهذه الغاية، فإنه يجب القيام بحملات توعية على الصعيد القومي، بالتعاون بين وزارات التربية والتعليم، والقوى العاملة، والمنظمات الرئيسية في المجتمع المدني.

ويمكن لأصحاب الأعمال المحليين، أن يتيحوا للطلاب فرصة التدريب والتلمذة الصناعية في أعمالهم أثناء الدراسة، كما يمكن القيام بالتدريب والتلمذة الصناعية أثناء العطلة الصيفية، أو بعد اليوم الدراسي، كبديل آخر. وفي النهاية، وعقب التخرج يمكن تشغيل الطلاب كعاملين متفرغين في المصنع/ المشروع الذي تدربوا فيه. وتتيح هذه الآلية للطلاب أمرين: فرصة تلقي التعليم، وضمان العمل في المنطقة المحلية التي يعيشون فيها.

وثمة جانب آخر شديد الأهمية، ألا وهو حاجة الشباب المصري إلى من يبحثهم على الاتجاه نحو العمل الحر. ولكي تستغل هذه الطاقة الهائلة للشباب، فإنها تحتاج إلى ما هو أكثر من النظم القانونية. والهيكل الحكومية. ولابد من تنظيم حملات توعية واسعة النطاق حول قصص النجاح التي يتعين تعميمها على جميع وسائل الإعلام، من أجل تشجيع الشباب في مصر على أن يتجهوا إلى الأعمال الحرة ويبدأوا مشروعاتهم. وفي مشروع بحثي أجرته Agency for Development and Advancement - ADAA (وكالة التنمية والتقدم)، شمل مقابلة متعمقة لثلاثين شاباً مصرياً من رواد الأعمال، أجمع معظمهم على وجود نموذج يحتذى في حياتهم، كان يدفعهم ويحثهم لكي يصبحوا رواد أعمال^{١٩}.

ويمكن خلق مستوى آخر من الوعي بين الشباب ذوي التعليم البسيط، الذين لا يملكون الخبرة، أو مجموعة المهارات للبدء في مشروع صغير ومتوسط. ولذلك تعتبر المشروعات متناهية الصغر حلاً مناسباً للعمل الحر بالنسبة لأولئك الذين لا يمكن تشغيلهم بسبب عدم توفر المهارات لديهم، ويمكن للحكومة تشجيع المشروعات متناهية الصغر عن طريق تيسير السبل أمام صغار المستثمرين وتوجيههم نحو مشروعات معينة. وتستطيع الحكومة، مثلاً، تيسير القروض والتدريب لأولئك الذين يريدون البدء في مشروعات صغيرة في صناعة معينة يفضلونها، مثل صناعة النقل مثلاً، الخ.

وعلى صعيد آخر، تعتبر شبكات صغار المستثمرين المبتدئين، والأموال عنصرين متكاملين من أجل تنمية روح ريادة الأعمال بين الذين يملكون المال ولا يملكون الأفكار، والذين يملكون الأفكار ولا يملكون المال. ولما كان الشباب يمثلون غالبية المجموعة الأولى، فإن الأمر يقتضي العمل على خلق جيل من رواد الأعمال الذين لديهم القدرة على بدء إقامة المشروعات وتطويرها، برعاية ودعم من أولئك الذين يمتلكون الخبرة والمال. وثمة نظم حكومية أخرى للدعم، عن طريق برامج التوجيه والإرشاد (mentorship) من جانب المواطنين الكبار/ المتقاعدين ورواد الأعمال المتمرسين، الذين ينقلون خبرات السنين إلى رجال الأعمال الشباب، ومن ثم يوفر الوقت والمال اللذين يضيعهما آخرون عند ممارسة أعمالهم باستخدام أسلوب التجربة والخطأ.

وثمة تحدٍّ آخر يواجهه رواد الأعمال، ألا وهو مدى قدرتهم على توفير العاملين ذوي المستوى الرفيع والحفاظ عليهم، وكما عبر عن ذلك غالبية رواد الأعمال الذين تمت مقابلتهم بمعرفة وكالة التنمية والتقدم، فإن معدل دوران العالة مرتفع للغاية، بسبب عجز المشروعات الصغيرة والمتوسطة عن توفير حزمة جذابة تشتمل على التأمين الطبي والتأمين الاجتماعي للعاملين، وميل الخريجين الشباب- الذين يشكلون غالبية الأيدي

الصغيرة والمتوسطة، سوف يكون له أثر ملحوظ على نمو تلك المشروعات، ويتمخض عنه سلسلة من الآثار الإيجابية المتتالية، عن طريق زيادة قدرات تلك المشروعات على الاستثمار، والتشغيل، والنمو.

وعلاوة على ذلك، فإنه يجب على الحكومة العمل باضطراد على تطوير نظام دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة كمؤسسات، ورواد الأعمال كأفراد، ويمكن أن يأخذ نظام الدعم هذا أشكالاً عديدة - على سبيل المثال لا الحصر - الحضانات، رأس المال المخاطر، والتلمذة الصناعية، وشبكات المستثمرين، ومؤسسات التمويل، وحتى بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. ولقد اتخذت الحكومة بالفعل عدة خطوات في هذا الصدد، عن طريق استحداث مؤشر Nilex وهو مؤشر لسوق الأوراق المالية (البورصة) للشركات متوسطة الحجم (التي يبدأ رأسها من ٥٠٠,٠٠٠ جنيه)، ويقوم الصندوق الاجتماعي للتنمية بتقديم خدمات التمويل، والتدريب، والتسويق للمشروعات الناشئة، والمشروعات القائمة بالفعل.

خدمات الدعم

يقوم مركز تحديث الصناعة بتقديم تدريب مدعم، وخدمات استشارية مدعمة (وقد تصل مبالغ الدعم إلى ٩٠٪) للشركات الصناعية المصرية الأعضاء في المركز. ومع ذلك، فإن مركز تحديث الصناعة يعمل مع المشروعات الكبيرة في مجال الصناعة، والصناعات التحويلية، ويعتبر المركز بمثابة نموذج يمكن للحكومة أن تُقيم على غرار مركزاً مماثلاً من أجل دعم التدريب، والخدمات الاستشارية، والخدمات المدعمة في مجال بحوث السوق، وخدمات التسويق الأساسية (مثل وضع العلامات التجارية، والتخطيط الاستراتيجي الخ).

وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يجب تشجيع صانعي القرارات على إصدار القوانين التي تيسر إنشاء الحضانات، ومشروعات رأس المال المخاطر، وشبكات المستثمرين، فضلاً عن المبادرة بإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص كجهة تنفيذية لتلك المؤسسات، بغرض منح التمويل ونقل الخبرات إلى رواد الأعمال من شباب مصر وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ويمكن لتلك الجهات أن تأخذ شكل صناديق استثمار رأس المال الخاص على مستوى صغير بالنسبة لكل عملية استثمارية، حتى يمكن استغلال المدخرات الناجمة عن تحويلات الشباب المصريين في القرى و/أو العائدين من الخليج، كبديل لإدخار الأموال في البنوك، أو إنفاقها على إقامة مساكن. وعلى أي حال، فإن ذلك يقتضي مستوى من الوعي وقبول المخاطرة، وهو الأمر الذي يتعين على الحكومة تشجيعه وحمايته من خلال القوانين والضمانات المالية.

العظيمة، والخطط الطموحة، ولديهم قوة تأثير على آخرين لا حصر لهم^{٢٢}. وثمة نموذج آخر من الجمعيات الأهلية مثل جمعية "نهضة المحروسة" التي لديها حضانة من أجل المشروعات الاجتماعية الإبداعية^{٢٣}. وهي بمثابة مركز لرواد الأعمال الاجتماعية الذين يقومون بوضع برامج تخدم حاجة اجتماعية أو تسد فجوة اجتماعية، ولكن بطريقة تحقق الاستفادة الذاتية (أي بطريقة مدرة للدخل). وتتضح فكرة تنمية المشروعات/ المبادرات الاجتماعية أيضًا من خلال جمعية أهلية أخرى تتمتع بخبرة رائدة، وهي جمعية "علشانك يا بلدي" التي قامت بمشروعات اجتماعية مدرة للدخل من أجل تمويل عمليات ومشروعات التنمية التي تقوم بها المنظمات الأهلية.

إن المشروعات والمبادرات الاجتماعية، هي منظمات وظيفتها الأساسية إحداث نوع من التأثير الاجتماعي، وعلى سبيل المثال، فإنه يمكن إقامة مشروعات اجتماعية لغرض وحيد هو تشغيل أكبر عدد من الناس، في المقام الأول، وليس لتوليد الإيرادات. وعلاوة على ذلك، فإنه بالإضافة إلى التدريب العملي والتدريب من خلال ما يطلق عليه Job shadowing، حيث يقضى الطالب فترة مع الوقت يتابع فيه عن كُتب وظيفية أو جهة معينة للتعرف على طبيعتها، تستطيع منظمات المجتمع المدني تقديم برامج تعليم الخبرات للشباب، لكي يبادروا بإقامة مشروعاتهم وهم في سن صغيرة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن برامج التدريب والتوجيه لرواد الأعمال (mentoring)، ومراكز خدمات ريادة الأعمال، وخدمات التلمذة الصناعية (سواء كانت تقليدية أو مهنية) يمكن أن تكون برامج إضافية لها آثارها الملحوظة، وتقوم بتقديمها منظمات المجتمع المدني. وأخيرًا وليس آخرًا، فإنه يجب على منظمات المجتمع المدني تطوير آليات لبرامج التمويل متناهي الصغر، بما يستتبعه ذلك من نقل الخبرة بشأن المشروعات الصغيرة إلى المقترض، باعتبارها قيمة مضافة.

الخصائص الاجتماعية والثقافية

يميل نمط تفكير الشباب في مصر إلى العمل في منشآت قائمة بالفعل ومستقرة، ويتطلعون إلى مصدر ثابت للدخل، وهذه الثقافة تعوق التقدم والإبداع الذي يرتبط بروح ريادة الأعمال التي تتطلب خوض المخاطر كشرط أساسي من أجل التغيير الإيجابي، ويمكن تغيير تلك الخصائص الاجتماعية والثقافية من خلال الجهود الترويجية التي تبذلها الحكومة ووسائل الإعلام الخاصة. وعلى صعيد آخر، يمكن أن يلعب التعليم والتدريب دورًا رئيسيًا في توجيه عقلية الشباب في مصر صوب روح ريادة الأعمال الحرة كأحد خيارات العمل الناجحة والمجزية. ومع كل عمل جديد ينشأ، يوجد كثير من فرص العمل، فضلاً عن

العاملة في المشروعات الصغيرة والمتوسطة- إلى الانتقال إلى الشركات متعددة الجنسيات بعد اكتسابهم الخبرة اللازمة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة^{٢٤}. ويمكن أن يكون للحكومة بعض التأثير على نقطة الضعف السابقة، عن طريق توفير برامج تأمين طبي واجتماعي منخفضة السعر/ مدعمة، للعاملين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرًا وليس آخرًا، فإن دور متخذي القرارات في وضع السياسات، يجب أن يركز على دراسة مقارنة لأفضل الممارسات المتبعة في الدول الأخرى. ولقد اعتمدت كثير من الاقتصاديات الصاعدة أو القوية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة كقوة دافعة لأسواقها، حيث حققت معدلات نجاح باهرة في آسيا وأوروبا والأمريكتين، وأحد الأمثلة على ذلك، النموذج الناجح في إيطاليا، سابع أكبر اقتصاد في العالم، حيث تشكل المشروعات الصغيرة والمتوسطة أكثر من ٩٨٪ من الاقتصاد الإيطالي^{٢٥}.

الإطار القانوني

يتعين على القوانين في مصر أن تقي رواد الأعمال من التعرض للمخاطر القانونية التي يمكن أن يعانون منها نتيجة عدم قدرتهم على سداد القروض، أو سوء إدارة التدفق النقدي. ولهذا فإنه يجب على المشرعين إصدار حزمة من القوانين التي تسبغ الحماية على رواد الأعمال، إذا ما أخفقت مشروعاتهم، أو إذا أفلسوا... الخ، بالإضافة إلى تقديم ضمانات لمقدمي القروض سواء كانوا بنوكًا، أو صناديق استثمار، أو حتى مستثمرين أفرادًا لحمايتهم من الديون المدومة، ويمكن للجهة المسؤولة عن سن القوانين، أن تشجع القطاع الخاص على تمويل المشروعات المبتدئة، عن طريق إجراء تغييرات هيكلية في الأدوات القانونية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق منح المزيد من الإعفاءات الضريبية الموجهة للاستثمارات الصغيرة المبتدئة، أو تقديم قروض بدون فوائد لقطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب برامج وإدارات المشروعات الكبيرة المعنية بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

دور المجتمع المدني

توجد في مصر الآن نماذج قائمة للمجتمع المدني، وهي تعمل بدأب لتدعيم ومساندة الأفراد من رواد الأعمال الصغيرة، ومشروعاتهم، بل ومن أجل غرس ثقافة روح المبادرة. وعلى سبيل المثال، فإن مؤسسة تسمى "مساعي مصر" Endeavor Egypt، وهي فرع من مؤسسة "المساعي الدولية" Endeavor international، تركز على تدعيم رواد الأعمال ذوي التأثير القوي، ويعني بهم رواد الأعمال ذوي الأفكار

ويحمي المرأة من عنت بعض الأزواج وتعسفهم، ومع ذلك، فإن هذا الحق لا يعمل به إلا إذا رفعت الزوجة دعوى تطلب فيها الخلع، وتتنازل فيها عن جميع حقوقها الشرعية، وكذلك رد الصداق الذي أعطاه لها الزوج. وقد يكون ذلك بديلاً ناجحاً لعملية اللجوء إلى محكمة الأسرة لأنه يختصر مدة الخصومة العائلية، ولكنه يمكن فقط للزوجات ميسورات الحال. أما معظم النساء فيضطرن إلى قبول حكم الطلاق المستحق لهن في عقد الزواج العادي، بدلاً من التنازل عن هذا الخيار نتيجة للضغوط الاجتماعية.

وطبقاً لبيانات "مكتب الإحصاء" (٢٠٠٨)، فإن ٣٤,٥٪ من حالات الطلاق تقع في السنة الأولى من الزواج، و٤٠٪ من الحالات تقع للأزواج تحت سن الثلاثين، أما أعلى معدلات الطلاق، فهي بين سن ٢٠-٣٠ سنة. وتتطابق أرقام وزارة العدل مع هذه الإحصاءات المزعجة، التي توضح أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تقع بين الأزواج الشباب، وأحد الأسباب الرئيسية للطلاق المبكر، هو زيادة مسؤوليات وأعباء الزواج مما يجعل الزوج الشاب متورطاً في شَرَك الديون ما بين أقساط ورهونات، ثم هناك أيضاً احتمال عدم رغبة الزوجة في المشاركة في مصاريف الأسرة بدعوى أن ذلك مسؤولية الزوج وفقاً للتقاليد.

إن وسائل الإعلام تلعب أيضاً دوراً سلبياً؛ فالأزواج يبدون غير واقعيين في الدراما التلفزيونية، ويصورون الزواج على أنه أحلام وردية، حيث يبدو الزوج شاب وجيه يعيش حياة أنيقة، ويغدق على زوجته الهدايا، وتبدو الزوجة دائماً جميلة وجذابة، وتحتاج دائماً إلى من يدلها، ولا تعرف شيئاً عن ولادة الأطفال، أو الرضاعة الطبيعية، أو تربية الأطفال، أو الإلمام بمهارات الرعاية المنزلية، خلاصة القول: إن الزوجة الشابة هي مخلوق للمتعة والشهوة.

ونجد أن كثيراً من الأمهات العاملات مضطرات إلى تحمل مسؤولية البيت والأطفال بغض النظر عن أنهن يبذلن نفس الجهد الذي يبذله الأب في العمل. ويفتقر المجتمع إلى الوعي بضرورة المساواة بين الرجل والمرأة، ليس فقط في الحقوق السياسية، والممارسات الديمقراطية، ولكن أيضاً في الواجبات العائلية والحقوق الاجتماعية، وتؤدي تلك النظرة القاصرة إلى قيام علاقة غير متوازنة.

نيرمين: النزعة الجنسية هي بيت القصيد

الشريعة الإسلامية من بين أكثر النصوص الدينية صراحة من حيث الاعتراف بأن الحياة الجنسية جزء جوهري من الطبيعة البشرية. ونجد

زيادة حجم المبيعات بالنسبة للمشروعات الأخرى، ومزيد من فرص الاستثمار، بل يمكن القول، بقيام روابط أكبر بقطاعات الاقتصاد الأخرى. وقد أفادت بعض التقارير أن العائد على الاستثمار للحكومة بالنسبة لكل دولار يستثمر في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، هو ٢٥ دولار في شكل ضرائب، وزيادة مبيعات، وخلق فرص عمل، ضمن مزايا أخرى. وتستند هذه الأقوال على إحصاءات قدمتها إدارة المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة^٢. وهذا العائد متعدد الجوانب يجب أن يكون حافزاً للحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني للترويج لروح ريادة الأعمال، كأداة ديناميكية من أجل التنمية الاقتصادية في مصر.

عبير: تكوين الأسرة

أصدرت مصر العديد من القوانين التي تتعلق بتكوين الأسرة، بدءاً من قانون الأحوال الشخصية، وقانون إنشاء محكمة الأسرة، وقانون الطفل.

وفي يونيو ٢٠٠٨، وافق مجلس الشعب في مصر، على قانون برفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى ما يزيد على ١٨ عاماً، كما تضمن إلزام الخطيبين بإجراء فحص طبي قبل الزواج كشرط لتسجيل عقود الزواج. ولقد تسبب القانون الجديد في بعض المشاكل أبرزها انتشار الزواج العرفي بسبب التكاليف الباهظة التي تترتب على الزواج الرسمي، وانتشار الرشاوي للتهرب من الاختبارات الطبية، ويجري تزوير الشهادات الطبية من أجل إبرام عقود الزواج. وهذه مشكلة لا بد من معالجتها في المستقبل القريب.

إن معظم مشكلات الأحوال الشخصية في مصر تكاد تنحصر في رغبة المرأة في الحصول على الطلاق. ونص القانون ٢٠٠٤/١٠ على إنشاء "محاكم الأسرة" بغرض تسوية المنازعات ودِّياً، إن أمكن، قبل إحالتها إلى المحكمة، إلا أنه عندما تتعرض العلاقات الإنسانية لصراعات، تنشأ الحاجة إلى قيام هيئات متكاملة تعنى بتنفيذ القانون على الوجه المطلوب، ويشترط القانون ٢٠٠٤/١٠، بأن يلجأ أطراف النزاع إلى مكتب الأسرة لحسم المنازعات. وهذا يطيل من أمد النزاع، بينما تقتضي بعض الحالات سرعة الحسم، بما فيها، مثلاً، حالات النفقة للزوجة المطلقة، حيث تجرى التحريات عن دخل الزوج حتى يصدر حكم الدعوى لصالح من تطلب النفقة، - وهي في معظم الحالات الطرف الأضعف الذي يحتاج إلى دعم مالي. وكان من المنتظر من المشرعين في مصر معالجة هذه الإجراءات وغيرها، بالنص على اعتبار أحكام محكمة الأسرة نهائية، ومن ثم إنهاء جميع الخصومات بين الأزواج وما يترتب عليها من حقوق، ولكن الواقع غير ذلك، وقد تمت الإجراءات إلى ١٥ عاماً لحل قضية من القضايا. وإجراء الخلع يسهل عملية الطلاق للمرأة، لأنه يختصر أمد الخصومة

والشخصيات الدينية، عن الرد بأسلوب مباشر وفعال على الشواغل الجنسية لدى المراهقين قد أدى الى الإحباط والجهل الجنسي اللذين نشهدهما الآن بين شباب مصر.

وفي مصر، فإن الانتقال الى طور الكبار يأتي مع الزواج والأبوة، ولكن من التعامي عن الحقائق، الاعتقاد بأن الحياة الجنسية تبدأ في إطار الزواج، أو هي ميزة للكبار. وأطوار الطفولة والمراهقة، هي مراحل تتشكل فيها النفس، والجسد، والشخصية، ويعاد تشكيلها بشكل دائم. والخطاب الديني في مصر بشأن الحياة الجنسية لا يزال محصوراً في معايير البلوغ مبلغ الكبار، والحياة الزوجية، ولا يعالج احتياجات وشواغل الشباب من كلا الجنسين.

وعلاوة على ذلك، فإن الرقابة والحظر لا يجلان المشكلة، بل على العكس، يزيدان من الإحباط والحيرة حول ما يجب أن يتم تناوله كحق من الحقوق الأساسية للإنسان. ومؤخراً فقط، بدأ المختصون في الجنس المصري عن أمور الحياة الجنسية للأزواج، وإن كان استخدام اصطلاح "الحياة الجنسية" في مصر لا يزال غير مألوف، وتكتنف تلك الفكرة ظلال من الشكوك وسوء التفسير، وهذه المحظورات المؤسفة، آثار مباشرة على الصحة البدنية والعقلية للشباب، تجعلهم أسرى النماذج النمطية التي تعاني من الاهتزاز، والرعونة والمخاطر. وما تحتاج إليه هو خطاب يتناول احتياجات الحياة الجنسية لكل من المرأة والرجل، ويعترف بأن المعلومات والخدمات بشأن الحياة الجنسية تتطور وتتحرّك مع الزمن، وتسرى على امتداد دورة الحياة.

إن الإطار الثقافي والمؤسسي القائم، في داخل الأسرة، والمدرسة، وفي المؤسسات الرسمية، وبين النظراء، لا يعطي المراهق أو الشاب الحق في مساحة ملائمة للتعلم، والمشاركة في، والوصول إلى، المعلومات الدقيقة الموضوعية الصحيحة. بل أكثر من ذلك، فإن الشباب ذوي الأصول الفقيرة في مصر، وغير المتعلمين تعليماً كافياً، غالباً ما يحملون سيات الرجولة البدنية والنفسية، قبل إعدادهم إعداداً كاملاً للتعامل مع حياتهم الجنسية، وغالباً ما يتعرضون للعنف الجنسي، والاستغلال الجنسي وإساءة استخدامهم جنسياً، الأمر الذي ينال من كرامتهم، ومن احترامهم للذات، وقد يتسبب لهم في أضرار طويلة الأجل.

وثمة حاجة ملحة الى إعادة التفكير في الحياة الجنسية للشباب في مصر، انطلاقاً من المقاربة القائمة على الحقوق، وتجاوز النزعة الدينية المتحفظة، والمعايير الاجتماعية التي تقمع سلامة الشباب. وإن ما نحتاج

القرآن الكريم يقدم صوراً رائعة الجلال عندما يصف نعيم الجنة الذي ينعم به الرجل والمرأة على السواء، ويقرّ التراث الإسلامي بحق كل من الرجل والمرأة في المتعة، بل وينص في كثير من المواضع على ضرورة إدراك كل من المرأة والرجل لاحتياجات ودوافع كل منهما. ويعترف الاسلام بالطبيعة المركبة للروح والجسد وتأثيرهما على بعضهما البعض: فالشخص الذي يدرك قدراته ودوافعه الجسدية يكون على استعداد للاستجابة الفعالة لاحتياجاته، ويحيا حياة طبيعية وعقلية صحية، ويسلك الصراط المستقيم، ويساهم مساهمة إيجابية في المجتمع.

ويمكن وصف الحياة الجنسية بأنها السلامة الوجدانية والبدنية للشخص، وجميع المخلوقات البشرية لديهم حياتهم الجنسية، سواء مارسوا النشاط او السلوكيات الجنسية أو أحجموا عنها. ويتم التعبير عن النزعة الجنسية لدينا من خلال مجموعة واسعة من الأدوار، والسلوكيات، والعلاقات، والأفكار، والمشاعر الاجتماعية، كما أن التعبير عن النزعة الجنسية يتأثر بعوامل مختلفة تشمل الاهتمامات الاجتماعية، والاقتصادية، والروحية، والثقافية، والمعنوية. ونجد أن الحياة الجنسية لدى معظم الشباب في مصر، تكتنفها أسئلة عديدة بلا إجابة، كما تكتنفها معلومات ضئيلة، وفي بعض الأحيان غير دقيقة، وتصورات مختلطة، ومشاعر تتراوح ما بين الخوف، والعيب، والذنب، وما بين المتعة. وما هو مطلوب بشدة لضمان التعبير بطريقة إيجابية عن الحياة الجنسية يكون من خلال علاقات توافقية متبادلة قائمة على الاحترام ومتمتعة بالحماية، وتكفل السلامة، والصحة، وجودة الحياة.

ومع ذلك، فإن الموقف المجتمعي في مصر، والأعراف الثقافية السائدة، تمنع الشباب في سن المراهقة من تناول القضية بشكل صريح، ولا تسمح لهم بالوصول الى المعلومات الموضوعية الصحيحة. وإن بزوغ الجناح المحافظ -الذي يتزايد باستمرار في جميع أنحاء مصر، ويؤثر على الشباب- يجعل قضية الحياة الجنسية موضوعاً متعارضاً مع الدين، ويلقى بالمسؤولية على المراهقين ولاسيما الفتيات. ويتراوح موقف المجتمع من مسألة الحياة الجنسية للمراهقين، ما بين الممارسات المتطرفة مثل فرض غطاء للرأس على الفتيات. ابتداء من سن مبكرة للغاية، ومنعهن من ممارسة الألعاب الرياضية، وتعريضهن لعملية الختان، وقد فرض المجتمع مدونة للسلوك تمنع المراهقين من أن يتعلموا شيئاً عن أجسادهم، وتحرمهم من الأمن عند الإعراب عن احتياجاتهم او دوافعهم الجنسية، وخصوصاً أولئك الذين دخلوا في دورة البلوغ، وظهور نوع من التطور في أشكال ومهام الأعضاء التناسلية، وكيفية الدخول في علاقات تبادلية، والتعبير بوضوح عما لديهم من قيم، واحترام قيم الآخرين. وإن غياب أولياء الأمور، والمدرسين في المدارس،

آخر: أن وحدة الرؤية لدى الشباب، والعزيمة، والإصرار قد أدت -في كثير من بقاع العالم- إلى مبادرات فعالة، وحملات وحركات قمنا خلالها نحن الشباب بالتعبير عن مُثلنا، ونجحنا في تغيير مسار مجتمعاتنا.

وثمة مجموعة واسعة من التعريفات حول مفهوم المشاركة، وعلى سبيل المثال يعرف برنامج "أنقذوا الأطفال" المشاركة على أنها: "أناس يشتركون في نفس الأفكار، ويفكرون من أجل أنفسهم، ويعربون عن آرائهم بشكل فعال، ويقومون بالتخطيط ووضع الأولويات، والمشاركة في عملية صنع القرارات".^{٢٥} إلا أنه، في مصر، يبدو أن الشباب لا يشاركون لأنهم يعتقدون أن مشاركتهم وإيجابيتهم لا قيمة لها، طبقاً للمسح الذي أجرى عن تطلعات الشباب عام ٢٠٠٤، بمعرفة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المجلس القومي للطفولة والأمومة. وربما ترسب هذا الاعتقاد بحكم الفهم الاجتماعي الذي يعتبرنا عناصر سلبية تتلقى السلع والخدمات، ويكافئ السلبية ولكنه لا يقدم مزايا للإبتكار والنزعة الإيجابية. ثم إن عدم وجود القنوات التي يمكن من خلالها التعبير عن الآراء أو تقديم معالجات مختلفة، قد يكون أحد العوامل التي تساهم أيضاً في تلك الحالة.^{٢٦}

وعلى أية حال، فإن التجارب من الخارج توضح أنه مع توفير الظروف الصحيحة، والحوافز الملائمة، فإن الشباب يمكن أن يساهموا مساهمة فعالة في مجتمعاتهم، وثمة آمال عريضة على أن كثيراً من الشباب في مصر اليوم، سوف يعربون عن احتياجاتهم من أجل الانخراط في أعمال فعلية تثبت جدارتهم الاجتماعية، إذا ما أتيحت لهم الفرصة، واتسعت أمامهم الساحة الثقافية للقيام بذلك، ويقع العبء على الكبار في المجتمع لتهيئة البيئة التي تمكنهم من الانتقال إلى النضج كأعضاء مشاركين في المجتمع.

ومن الطبيعي، أن يكون استيراد النظم التي تستند إلى الخصوصيات الاجتماعية والاقتصادية لبلدان أخرى، عديم الفاعلية، ببساطة شديدة، في مصر، بل ويتطلب كثيراً من عمليات التطويع والمواءمة بما يتناسب مع الظروف المحلية. ومع ذلك، فإن الدافع يظل قائماً وهو أن الشباب يشاركون لمساعدة بعضهم البعض في بيئة مواتية. "وكحل بديل" فإن المجتمع الذي يضيف المصداقية على نظرائهم، إنما يعدّهم أفضل إعداد ليس فقط لاتخاذ خيارات ملائمة، ولكن أيضاً للاستفادة من النتائج المتوخاة، من حيث المسؤوليات التي يضطلعون بها، والنجاح الذي يحققونه.

وثمة مثال على المشاركة الفعالة للشباب من تركيا، ففي عام ١٩٩٧، انضمت عدة مدن من جميع أنحاء تركيا إلى الشبكة العالمية "الأجنحة المحلية ٢١"، التي تستهدف وضع أجنحة محلية من أجل مستقبلها الخاص.^{٢٧}

إليه هو صياغة برامج وخدمات فعالة تراعي الحساسيات الثقافية والدينية، برامج يمكن ترجمتها إلى خدمات حرة لا تنطوي على أحكام مسبقة، برامج تشجع الشباب والمراهقين من كلا الجنسين على مناقشة مشاكلهم في بيئات آمنة مثل المدارس، وعيادات الرعاية الصحية، ومن خلال القنوات الرسمية وغير الرسمية (الأسرة، والمدرسة، ومراكز الشباب، والأندية، وشبكة المعلومات الدولية (الانترنت)، والجمعيات، والهيئات الدينية).

ولو استطاع أولياء الأمور أن يقدموا النصح السديد لأطفالهم، وبمفهوم من جميع أشكال إساءة الاستخدام أو الخضوع لأي شكل من أشكال الاستغلال، فإنهم أنفسهم يحتاجون إلى أن يكونوا على مستوى عال من المعرفة والمعلومات الجيدة، ومستعدين لكي يناقشوا بصراحة الأمور المتعلقة بالجنس بشكل سليم، وبدون خجل أو خوف. وما نحتاج إليه هو تهيئة بيئة مواتية تقدم برامج تعليمية وتربوية حول قضايا الصحة الإنجابية، ونماذج الوقاية من المرض، وما إلى ذلك. وعلاوة على ذلك، فإن تحويل الخطاب الديني لكي يكون أكثر قرباً من احتياجات ومطالب الشباب، من شأنه أن يكفل حياة جنسية لا تتعارض مع الدين أو العقيدة، ويجب تصميم تلك البرامج بحيث تستند إلى الدليل، وتقدم معلومات حرة، وتقوم على القيم الأساسية التي تركز على الاختيار عن علم وعلى صنع القرارات.

سلمي: الشباب كقاطرة للتغير الاجتماعي

نحن شباب لفترة قصيرة فقط. وبالنسبة للكثيرين فإن القضايا التي يواجهونها أثناء مرحلة الشباب، سوف تذوى عندما يصبحون كباراً، ويتغير المنظور، وتتغير الأولويات. ومع ذلك، فإن مرحلة الشباب تنطوي على عملية الانتقال صوب مسؤولية اجتماعية أكبر، وفيما نحن ندلف إلى مرحلة النضج، فإن آراء، واتجاهات، ومعتقدات الأجيال الجديدة تؤثر على رؤى المستقبل، وكيفية تنظيم المجتمعات لنفسها، وكيفية عمل المؤسسات.

أما ونحن في مرحلة الشباب، فإننا نشغل موقعاً ينطوي على مفارقة ظاهرية فالفرص تتسع أمامنا، والتغيير ممكن دائماً، ولدينا الطاقة والوقت للسعى وراء أحلامنا وآمالنا، إلا أن الأجيال الأكبر سنّاً تقف حجر عثرة، في بعض الأحيان، في طريقنا حيث تطفئ شعلة الحماس والاهتمام لدينا. ومن المعروف لنا أنه يُنظر إلينا على أننا مثيرو قلاقل، ومصادر محتملة للفوضى والشغب، بدلاً من النظر إلينا كعناصر اجتماعية مثمرة وبناءة. ومع ذلك، شهدت العقود العديدة الماضية رأياً

إطار ١٦-٤: عملية مجالس الشباب في تركيا.

- تم وضع تصور لمجالس الشباب في تركيا- التي أنشئت بموجب برنامج الأجندة المحلية (LA21) بحيث تضم ما يلي:
- ممثلي الجمعيات، والمؤسسات، والمبادرات المدنية التي تمارس أنشطة موجهة للشباب في الفئة العمرية المستهدفة.
- ممثلي مجالس الطلاب بالجامعات.
- ممثلي مجالس الطلاب بالمدارس الثانوية.
- ممثلي أندية الشباب، وأندية الطلبة، ومجالس الطلاب في المدارس.
- ممثلي الشباب غير المنظم إلى أية تنظييات [ممثلي الشباب العاملين، والعاطلين، والمعوقين النخ والشباب الذين يتم التعرف عليهم عن طريق مجموعات العمل، و/أو الأماكن المجاورة].

وتشتمل المبادئ المشتركة التي تصادق عليها مجالس الشباب، ما يلي: معارضة كافة أنواع التمييز - وحماية وتعظيم حقوق الشباب على الصعيد المحلي في إطار الاتفاقيات الوطنية والدولية- وعدم انغماسهم تنظيمياً في أية انتماءات سياسية - واستهداف التوازن بين الجنسين - والتحلي بالشفافية وروح التعاون - والمشاركة في المعلومات بطريقة متجردة، وغير مشروطة ومتكافئة - وعدم استغلال الأنشطة الشبابية لتحقيق أية مكاسب شخصية - والعمل على أساس "التطوع" - والإعلان عن كافة الأنشطة - والتشاور مع الأعضاء وضمان مشاركتهم.

وعلاوة على ذلك، تشتمل المهام متعددة الأوجه لمجالس الشباب على زيادة مشاركة الشباب في عمليات التخطيط، وصنع القرارات، والتنفيذ، وتشجيع وضع البرامج المتعلقة بالشباب وتيسير تنفيذها، والمساهمة في وضع سياسات متكاملة للشباب على الصعيد الوطني، وفي إنشاء المجلس القومي للشباب.

وقد تم إبراز التجربة التركية كواحدة من "أفضل الممارسات" العالمية، أثناء القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة في جوهانسبرج ٢٠٠٢، وسافر مندوبو أكثر من ٢١ دولة من أوروبا ومنطقة كومنولث الدول المستقلة (CIS)، إلى تركيا لمعرفة المزيد عن التجربة ومزاياها. ولقد بدأت تلك التجربة كحركة مجتمع مدني أثبتت إمكانياتها وقدراتها على إطلاق حركة التحول الاجتماعي، وسارعت من وتيرة تطبيق اللامركزية وإضفاء الطابع الديمقراطي على عملية التحول في البلاد.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، Turkey Online

ولقد سعى البرلمان أيضًا إلى بناء قدرات منتديات الشباب على الصعيد المحلي، فضلاً عن المساهمة في وضع السياسات الوطنية للشباب، وبناء نموذج للمجلس القومي للشباب^{٢٩}.

يجب ألا تكون مجالس الشباب ومشاركتها، مجرد حلم في مصر، وفي عام ٢٠٠٥، تم إنشاء المجلس القومي للشباب في مصر غداة صدور قرار جمهوري بذلك، بهدف بناء قدرات الشباب وتشجيع مشاركتهم الإيجابية الفعالة في الحياة العامة، وركزت خطة عمل المجلس القومي للشباب ٢٠٠٦-٢٠١٠، في المقام الأول، على ثلاث جوانب هي:

- برامج التمكين السياسي، وتشتمل على عقد مؤتمر سنوي للشباب يضم أكثر من ١٠٠٠ شاب من المشاركين البارزين، وعدد من المحاضرات، وورش العمل، والندوات، وحملات التوعية العامة، ونموذج برلمان الشباب، ضمن أمور أخرى.
- برامج التمكين الاقتصادي التي تشتمل على مشروع "قرى الشباب"، وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالشراكة مع الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر، وبرامج التشغيل في مراكز الشباب على مستوى البلاد.

وقامت المؤسسات العامة، والسلطات المحلية، ومنظمات المجتمع المدني، بتشكيل مثلث لعملية صنع القرارات على المستوى المحلي، وكانت مجالس المدن تهدف إلى إتاحة فرص متكافئة من أجل تمثيل جميع الأطراف المعنية على الصعيد المحلي، وكان تمثيل الحكومة المركزية والمجالس البلدية يشكل فقط ثلث المجالس، أما الثلثان الآخران فيتألفان من ممثلي المؤسسات، والجمعيات، والغرف المهنية، ومؤسسات القطاع الخاص، والنقابات، والمؤسسات الأكاديمية، وأهم من ذلك بكثير من فئات الشباب. ولهذا، فإن إنشاء مجالس للشباب بات ضرورياً لكي يساعد الشباب على تنظيم أنفسهم، والتركيز على القضايا التي تهمهم بصورة مباشرة^{٢٨}.

وطبقاً لتقرير التنمية البشرية في تركيا ٢٠٠٨، فقد تم إنشاء ٧٣ مجلساً للشباب و٣٥ مركزاً للشباب في ظل برنامج "الأجندة المحلية" ٢١. ولقد حققت مجالس الشباب تقدماً ملحوظاً في الحكومة المحلية، من خلال سلسلة من المشروعات، وتجلى ذلك في ذروة أعمالها عندما أنشأت "برلمان الشباب القومي" وفقاً للأجندة المحلية ٢١ في عام ٢٠٠٤، الذي تم إقراره كنموذج تنظيمي لشبكة مجالس الشباب على امتداد الدولة بأسرها، وهي الشبكة التي أنشئت في المدن وفقاً للأجندة المحلية ٢١.

ذلك فإن حوكمة تلك الأجهزة تحتاج إلى تغيير جذري. ولا بد من إتاحة الفرصة للشباب لكي يصبحوا جزءًا من مجلس البرلمان القومي للشباب، من خلال انتخابات ديمقراطية بين الشباب، ولا بد من إتاحة المجال لهم لتمثيل مصالح هؤلاء الشباب، ولا بد من اشتراكهم في عمليات تخطيط، وصنع القرارات وتنفيذ كافة البرامج المتعلقة بالشباب.

وعلاوة على ذلك، فإن المركز القومي للشباب، يمكن أن يقوم بدور جهة التنسيق بين مختلف مراكز الشباب العاملة في جميع المحافظات، التي يتعين أن تضم ممثلين لجميع فئات الشباب الذين يقيمون في المدن/القرى التي تقع فيها هذه المراكز، مثل مجالس الطلاب، ونوادي الشباب، وجمعيات الشباب، وكذلك الجماعات العشوائية والمهمشة من الشباب. ويمكن لمراكز الشباب - عن طريق تطوير أجندتها المحلية الخاصة، ووضع أولويات باحتياجاتها، واقتراح المشروعات التنموية - أن تساهم مساهمة فعالة في تعزيز الحوكمة المحلية، وجهود اللامركزية في مصر.

• برامج التمكين الاجتماعي وتتألف أساسًا من مراكز خدمات الشباب التي تيسر تقديم الخدمات الحكومية، وتأسيس نوادي الشباب، ومراكز الشباب في جميع المحافظات.

وهناك ٤٣٠٢ مركز شباب في جميع أنحاء مصر، ويجرى إنشاء المزيد من المراكز كما أبلغنا، ومع ذلك، فإنه على الرغم من أن مراكز الشباب - التي يشرف عليها المجلس القومي للشباب - تعرض مجموعة واسعة من الأنشطة المفيدة للشباب، إلا أنه يمكن القول بأنها لا تساهم بالضرورة في مشاركة الشباب مشاركة فعالة في عملية صنع القرارات، أو تشجيع التمثيل القانوني للشباب، وربما يرجع ذلك إلى ضعف الإدارة على الصعيد المركزي والصعيد المحلي.

وعلى الرغم من ذلك، فإن المجلس القومي للشباب، ومراكز الشباب التابعة له، البالغ عددها ٤٣٠٢ مركز، تقدم بالفعل البنية الأساسية التي تحاكي التجربة التركية الناجحة في مصر (أنظر إطار ١٦-٢)، ومع

ملاحظات فنية ومصادر البيانات



أ - دليل التنمية البشرية

- يقدم تقرير التنمية البشرية الوطنى لعام ٢٠١٠ ملخصاً لمتوسط الإنجازات التى تمت فى مصر بالنسبة لثلاثة أبعاد رئيسية للتنمية البشرية وهى:
١. توقع الحياة، ويقاس بالعمر المتوقع عند الميلاد.
 ٢. التعليم، وهو عبارة عن متوسط مرجح لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) (ثلاثان) ونسبة القيد الإجمالية فى التعليم الأساسى والثانوى والعالى معاً (ثلث).
 ٣. مستوى المعيشة، ويقاس بمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى (بالدولار الأمريكى حسب تعادل القوة الشرائية).

حساب دليل التنمية البشرية:

قبل حساب دليل التنمية البشرية يتم بناء أدلة الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية كل على حدة.

ولحساب أدلة هذه الأبعاد ، وهى أدلة توقع الحياة، والتعليم، والنتائج المحلى الإجمالي، يتم تحديد قيمتين قصوى ودنيا (الأهداف المرجوة) من المؤشرات على النحو التالى

المؤشر	القيم القصوى	القيم الدنيا
العمر المتوقع عند الميلاد	٨٥	٢٥
الإلمام بالقراءة والكتابة٪	١٠٠	٠
نسبة القيد الإجمالية للتعليم٪	١٠٠٪	٠
نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي	٤٠,٠٠٠	١٠٠
بالدولار (حسب تعادل القوة الشرائية)		

ويتم التعبير عن كل من المكونات الثلاثة لدليل التنمية كما يلى :

- (القيمة الفعلية - القيمة الدنيا) / (القيمة القصوى - القيمة الدنيا).
- ويحسب بعد ذلك دليل التنمية البشرية كمتوسط بسيط لأدلة التنمية البشرية.

وقيمة الدليل تعطى دلالات محددة عما وصل إليه مستوى التنمية. وحينما تبعد قيمة الدليل عن الواحد الصحيح يشير ذلك إلى طول المسافة التى يتوجب على الدولة أو المحافظة أن تقطعها نحو تحقيق هذه الأهداف . وفى هذه الحالة يتعين على خطة التنمية أن تستكشف الفجوات التى تحول دون الارتفاع بمستوى التنمية، وتضع السياسات والبرامج التى تسرع من خطى تحقيق الأهداف، وهى أعمق وأشمل من مجرد زيادة الدخل وحدها.

أما دلالة ترتيب المحافظات تنازليا فهى محدودة بمدى فائدته فى بيان عوامل ارتفاع قيمة الدليل بالنسبة للمحافظات التى تسبقها فى الترتيب، وهل ترجع إلى تفوقها فى المجال الاقتصادى أم الصحى والبيئى ، أم التعليم ، أم كل ذلك. وربما تكون سرعة الصعود على سلم التنمية أكثر أهمية.

و المثال التالي عن محافظة بور سعيد يوضح خطوات حساب دليل التنمية البشرية.

١. حساب دليل توقع الحياة : قدرت توقعات الحياة عند الميلاد بالمحافظات من البيانات التفصيلية عن الوفيات والسكان حسب العمر. ويقس دليل توقع الحياة لمحافظة بورسعيد العمر المتوقع قى عام ٢٠٠٧ وهو ٧٢,٧ عامًا، ومن ثم فإن دليل توقع الحياة = $(٧٢,٧ - ٢٥) / (٨٥ - ٢٥) = ٠,٧٩٥$

٢. حساب دليل التعليم : يقيس دليل التعليم الإنجاز النسبى لمحافظة بورسعيد بالنسبة لمعرفة القراءة والكتابة (١٥+)، وإجمالي القيد فى مراحل التعليم المختلفة (أساسي وثانوي وعال معًا) ويتم حساب دليل معرفة القراءة والكتابة (١٥+)، وآخر

لإجمالي القيد، ويجمع هذان الدليلان لتكوين دليل التعليم مع إعطاء ثلثي الوزن لمعرفة القراءة والكتابة (١٥+) وثلث الوزن لإجمالي القيد على النحو التالى:

• دليل معرفة القراءة والكتابة لسكان محافظة بورسعيد $(١٥+) = (٨٣,٦ - \text{صفر}) / (١٠٠ - \text{صفر}) = ٠,٨٣٦$

• دليل القيد = $(٧٠,١ - \text{صفر}) / (١٠٠ - \text{صفر}) = ٠,٧٠١$

• دليل التعليم = $(٠,٨٣٦) \times ٢/٣ + (٠,٧٠١) \times ١/٣ = ٠,٧٩١$

٣. حساب دليل الناتج المحلى الإجمالي : قدر نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فى مصر من حسابات الدخل القومى لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وحولت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالعملة المحلية إلى قيمتها بالدولار باستخدام سعر صرف مناسب (مع الأخذ فى الاعتبار تقديرات وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية)، ثم حسبت القوة الشرائية المعادلة بالدولار الأمريكى وذلك بتطبيق معامل مناسب على متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي بالدولار الأمريكى (تم تطبيق المعامل المستخدم فى تقرير التنمية البشرية الدولى لعام ٢٠٠٨، ونتيجة لذلك تبلغ قيمة دليل الناتج المحلى الإجمالي لمصر ٠,٧٢٧ فى عام ٢٠٠٨. وبالنسبة لنصيب الفرد من الدخل على مستوى المحافظات فقد استفاد هذا التقرير من نتائج آخر مسح عن الدخل والإنفاق والاستهلاك الذى أجراه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وفى دليل التنمية البشرية يحل الدخل (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي) محل جميع الأبعاد الأخرى للتنمية البشرية التى لا تنعكس فى مستوى التعليم وفى العمر المتوقع. ويتم تعديل الدخل لأن تحقيق المستوى اللائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً محددًا وبالتالي يستخدم لوغاريتم الدخل على النحو التالى: دليل الناتج المحلى الإجمالي فى محافظة بورسعيد = $\text{لو}(٩٥٩٠,٦) - \text{لو}(١٠٠) / (\text{لو}(٤٠٠٠٠) - \text{لو}(١٠٠)) = ٠,٧٦٢$

٤. حساب دليل التنمية البشرية. باستخدام نتائج الأدلة الثلاثة يصبح تحديد دليل التنمية البشرية واضحاً، فهو متوسط بسيط لهذه الأدلة الثلاثة. دليل التنمية البشرية لمحافظة بورسعيد = $(٠,٧٩٥ + ٠,٧٩١ + ٠,٧٦٢) / ٣ = ٠,٧٨٣$

ب - الجوانب الديموجرافية

تعتبر التعدادات السكانية والإحصاءات الحيوية والمسوح القومية الخاصة أهم مصادر البيانات الديموجرافية. والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء هو الجهة الرسمية المسؤولة عن إجراء أو نشر نتائج بعض هذه المصادر (كالتعدادات السكانية والتسجيل الحيوى). ويشارك الجهاز أيضاً، أو يستشار، فى قيام المصادر الأخرى بإجراء هذه المسوح. وتعكس المؤشرات التى تشتق من تلك المصادر الوضع

القومى لمعلومات الصحة والسكان - وزارة الصحة عن عام ٢٠٠٨. أما متوسط العمر عند الزواج الأول فقد اعتمد على بيانات المسح السكانى والصحى لعام ٢٠٠٨.

وقد حسبت توقعات الحياة عند الميلاد عام ١٩٧٦، ٢٠٠٧ على المستوى القومى والمحافظات المختلفة من البيانات التفصيلية للسكان والوفيات حسب النوع والعمر. وقد توفرت معدلات وفيات الأمهات والطفولة من بيانات المركز القومى لمعلومات الصحة والسكان - وزارة الصحة عن عام ٢٠٠٨، وكذلك البيانات الخاصة بمعدل استخدام وسائل تنظيم الأسرة من المسح السكانى والصحى DHS.

ج - قوة العمل والبطالة (+١٥)

تعتمد مؤشرات قوة العمل والبطالة فى هذا التقرير على بيانات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء المتعلقة ببيانات قوة العمل وتوزيعاتها المختلفة (حسب النوع والعمر والنشاط الاقتصادى والمهنة والحالة العملية .. الخ) للمناطق الريفية والحضرية فى كل محافظات مصر عام ٢٠٠٧، ويتضمن هذا التقرير مؤشرات قوة العمل والبطالة التالية :

- قوة العمل (+١٥) كنسبة من إجمالى السكان.
- الإناث فى قوة العمل كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (+١٥).
- قوة العمل (+١٥) فى الزراعة والصناعة والخدمات (%).
- المستخدمون بأجر كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (+١٥).
- المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (+١٥).
- النسبة المئوية للإناث بين المشتغلات بالمهن التشريعية والتنظيمية.
- النسبة المئوية للإناث فى المهن العلمية والفنية.
- العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام كنسبة مئوية من إجمالى قوة العمل (+١٥).
- معدل البطالة (%) (للإجمالى، وللإناث).
- معدل البطالة بالريف والحضر (+١٥).
- معدل البطالة حسب المستوى التعليمى (+١٥).
- أعداد المتعطلين المطلقة (+١٥).
- نسبة الإحلال لقوة العمل فى المستقبل (أى عدد السكان دون الخامسة عشرة مقسوما على ثلث السكان فى الأعمار ١٥-٦٤).

د - التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة

تتطلب مؤشرات التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة ثلاثة أنواع من البيانات :

١. البيانات التعليمية التقليدية، مثل أعداد الطلبة (المقيدين أو الخريجين) والمدرسين والفصول ... الخ. والمصادر الأولية فى هذه البيانات هى النشرات السنوية لوزارة التربية والتعليم والإدارة

السكانى وتطوره. وتستخدم بعض تلك المؤشرات فى مجالات أخرى (كالصحة مثلا). وفضلا عن ذلك، تعتبر الأعداد السكانية (الإجمالية، أو لفئات معينة) ضرورية لحساب مؤشرات كثيرة فى مجالات مختلفة. وقد أسهم الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى توفير كافة البيانات المتعلقة بالجوانب الديموجرافية لعام ٢٠٠٦ من النتائج النهائية لتعداد العام للسكان والمنشآت ٢٠٠٦.

ويتضمن التقرير الحالى المؤشرات الديموجرافية التالية :

- أعداد السكان (بالآلاف).
- معدلات نمو السكان السنوية (%).
- سكان الريف كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- سكان الحضر كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- معدلات النمو السنوى لسكان الحضر (%).
- السكان بالمدينة الأكبر كنسبة مئوية من إجمالى سكان الحضر بالمحافظة.
- معدل الإعالة الديموجرافى.
- صافى الهجرة الداخلية خلال الحياة كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- الكثافة السكانية لكل كم ٢.
- تاريخ تضاعف عدد السكان حسب معدل النمو الحالى.
- معدل المواليد الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- معدل الخصوبة الكلية.
- نسبة الخصوبة فى ١٩٦٠ الى ٢٠٠٥.
- معدل استخدام وسائل منع الحمل (%).
- متوسط العمر عند الزواج الأول.
- معدل الوفيات الخام (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حى).
- معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل ١٠٠٠ من السكان).
- وفيات الأطفال دون سن الخامسة (بالآلاف)
- معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى)
- توقع الحياة عند الميلاد.

وقد اشتقت المؤشرات العشرة الأولى من البيانات النهائية لتعداد السكان والمنشآت ٢٠٠٦، الى جانب ماتم توفيره من بيانات فى (كتاب الإحصاء السنوى ٢٠٠٨) بإستثناء تاريخ تضاعف عدد السكان الذى حسب على مستوى الدولة فقط. وقد حسب المؤشر الأخير باستخدام الدالة الأسية وتقدير معدل النمو السنوى للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٦.

وتعتمد مقاييس الوفاة ومعدلات المواليد الخام على بيانات المركز

- التعليمية بالأزهر، وتنشر هذه البيانات حسب النوع لكل محافظة وذلك بالنسبة لمراحل التعليم المختلفة قبل الجامعي والعالي، وقد ساهم كل من مركز المعلومات بوزارة التربية والتعليم والإدارة التعليمية بالأزهر في توفير هذه البيانات على مستوى المحافظات لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. أما البيانات الخاصة بالتعليم الجامعي والعالي فيتم نشرها سنوياً من قبل مركز المعلومات والتوثيق بوزارة التعليم العالي وذلك على مستوى الجامعات والكليات الحكومية والخاصة والأزهرية، والمعاهد العليا بأنواعها المتوسطة والعالية الحكومية منها والخاصة. كما أن المجلس الأعلى للجامعات يتولى توفير البيانات الخاصة بالتعليم الجامعي الحكومي على مستوى الجامعات والكليات المختلفة.
- ٢. البيانات المتعلقة بالإلمام بالقراءة والكتابة للسكان (١٥+)، وتنشر هذه البيانات خلال التعدادات السكانية، وقد أسهم الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في توفير البيانات الخاصة بالسكان الأميين عام ٢٠٠٧.
- ٣. البيانات الاقتصادية اللازمة لاشتقاق مؤشرات الإنفاق العام على التعليم. وتعتبر ميزانية الدولة، التي تقوم وزارة المالية بنشرها سنوياً، المصدر الرئيسي لبيانات الإنفاق على التعليم. وهذه البيانات غير متاحة على مستوى المحافظات.
- القيد بالتعليم الثانوى الفنى كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالثانوى.
- القيد بالكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة كنسبة مئوية من إجمالى التعليم العالى.
- الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من إجمالى الإنفاق العام).
- الإنفاق العام على التعليم (كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى).
- النسب المئوية للقيد فى التعليم الأساسى والثانوى فى المدارس الحكومية، والخاصة والأزهرية.
- النسب المئوية للمبانى المدرسية غير الصالحة (الإجمالى، غير صالحة، صيانة غير مناسبة).
- معدل القراءة والكتابة (١٥+)٪.
- النسب المئوية للحاصلين على مؤهل ثانوى أو جامعى من السكان ١٥+.
- خريجو الكليات والمعاهد العلمية الحكومية والخاصة (كنسبة مئوية من جملة الخريجين).
- أعداد الأميين ١٥+

وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومى وللمحافظات المختلفة، تم اشتقاق معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة للريف والحضر أيضاً. ولكن مؤشرات الإنفاق العام على التعليم وتلك الخاصة بالتعليم العالى حسبت على المستوى القومى.

وفىما يلى بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات:

١. نظراً لعدم توافر بيانات القيد حسب العمر، وخاصة فى التعليم الابتدائى، حسبت نسب القيد الإجمالية لجميع المراحل التعليمية.
٢. قدرت أعداد السكان فى الأعمار المناظرة للمستويات التعليمية المختلفة بتطبيق "مضروب سبراج" على أعداد السكان حسب فئات العمر فى عامى ١٩٦٠، ٢٠٠٨/١/١، وقد استخدمت التقديرات الصادرة عن الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء.
٣. تتجاوز بعض النسب للقيد أو الانتقال ١٠٠٪ نتيجة لكون بعض التلاميذ أكبر من (أو أقل من) حدود السن للمرحلة التعليمية.
٤. نظراً لعدم توافر بيانات القيد بالتعليم الجامعى والعالى حسب المحافظة، فقد اشتقت نسب القيد الإجمالية فى جميع المراحل لمختلف المحافظات بعد توزيع إجمالى القيد بالتعليم الجامعى والعالى بالدولة طبقاً للأنصبة النسبية للمحافظات فى القيد بالتعليم الأساسى والثانوى.

وبالاعتماد على هذه الأنواع المختلفة يتضمن التقرير المؤشرات التالية عن التعليم والإلمام بالقراءة والكتابة.

- المعدل الظاهري للدخول فى الصف الأول الإبتدائى (٪)
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإبتدائى (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الإعدادى (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الثانوى (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم الأساسى والثانوى (٪).
- نسبة القيد بالتعليم العالى (الجامعات والمعاهد العليا) (٪).
- نسبة القيد الإجمالية بالتعليم (٪).
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالإبتدائى.
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالإعدادى.
- الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالى القيد بالثانوى.
- الانتقال إلى التعليم الإعدادى كنسبة مئوية من المقيدى بالصف الأخير من التعليم الإبتدائى فى العام السابق.
- الانتقال إلى التعليم الثانوى كنسبة مئوية ممن أتموا الإعدادى.
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الإبتدائى
- متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالتعليم الإعدادى
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الإبتدائى.
- متوسط كثافة الفصل بالتعليم الإعدادى.

هـ - التغذية والأمن الغذائي

يتضمن هذا التقرير مؤشرات التغذية والأمن الغذائي التالية:

- متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميا.
- الأنصبة النسبية من المنتجات النباتية والمنتجات الحيوانية والثروة السمكية من نصيب الفرد من السعرات الحرارية اليومية (%).
- الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية (%).
- ناقصو الوزن (بين الأطفال دون سن الخامسة) (%).
- الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (١٩٩٩-٢٠٠١).
- الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- الواردات من الحبوب (بالألف طن متري).
- الصادرات الغذائية كنسبة مئوية من الواردات الغذائية.
- الواردات الغذائية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات السلعية.
- نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي (%).
- نسبة الاعتماد على الواردات الغذائية (%).

أخذ المؤشران الأولان من الميزان الغذائي الذي تنشره وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، كما أخذ المؤشران التاليان عن الأطفال من المسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٨ على مستوى الدولة والريف والحضر ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة (المحافظات الحضرية- الوجه البحري - الوجه القبلي - الحدود)، وتم اشتقاق البيانات على مستوى المحافظات. وقد أخذ مؤشر الرقم القياسي لنصيب الفرد من الإنتاج الغذائي من الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة.

واشتقت نسبة الناتج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي من الموقع الإلكتروني لوزارة الدولة للتنمية الاقتصادية، وقد تم استيفاء البيانات المتعلقة بالواردات من الحبوب والواردات الغذائية والصادرات الغذائية والسلعية من وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي (دراسة مؤشرات التجارة الخارجية لأهم المحاصيل والمنتجات الغذائية عام ٢٠٠٧).

وبالنسبة للإكتفاء الذاتي الغذائي أخذت كمية الاستهلاك من المحاصيل الغذائية من نشرة الدخل الزراعي الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠٠٧، واشتقت الأسعار المحلية من نفس النشرة، كما أخذت بيانات كمية وأسعار الصادرات والواردات من نشرة إحصاءات التجارة الخارجية لأهم السلع الزراعية الصادرة عن وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي لعام ٢٠٠٧. وقدرت نسبة الإكتفاء الذاتي على أساس تقييم كل من قيمة الإنتاج المحلي والاستهلاك من السلع الغذائية على أساس أسعار الفوب للسلع التصديرية، وأسعار السيف للواردات منها، والأسعار المحلية للسلع غير التجارية.

وقد اشتقت النسبة العامة للاكتفاء الذاتي الغذائي، وكذا النسب المناظرة للمجموعات السلعية بقسمة قيمة الانتاج الغذائي المحلي على قيمة الاستهلاك الغذائي، ومن ناحية أخرى حسب نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية بقسمة قيمة الواردات الغذائية على قيمة الاستهلاك الغذائي.

و - الصحة والمرافق

بالإضافة إلى المؤشرات ذات الصلة بالصحة التي ذكرت في أجزاء أخرى، يشمل هذا التقرير المؤشرات التالية عن الصحة والمرافق العامة:

- ١ - أطفال يموتون دون سن الخامسة (بالآلاف).
- ٢ - أطفال دون سن الخامسة يعانون من سوء التغذية (بالآلاف).
- ٣ - معدل وفيات الأمهات لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي.
- ٤ - النسبة المئوية للحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة.
- ٥ - معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي.
- ٦ - معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي.
- ٧ - أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (%).
- ٨ - حالات الولادة تحت إشراف صحي (%).
- ٩ - الأطفال المحصنون في سن ١٢ - ٢٣ شهراً (%).
- ١٠ - ناقصو الوزن دون الخامسة (%).
- ١١ - عدد الأطباء بوزارة الصحة لكل ١٠٠٠٠ نسمة.
- ١٢ - عدد الممرضات بوزارة الصحة لكل ١٠٠٠ نسمة.
- ١٣ - نسبة الممرضات للأطباء بوزارة الصحة.
- ١٤ - عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة (الإجمالي ووزارة الصحة).
- ١٥ - عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة.
- ١٦ - معدل استخدام وسائل منع الحمل (%).
- ١٧ - معدل المواليد الخام.
- ١٨ - معدل الوفيات الخام.
- ١٩ - الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق العام.
- ٢٠ - الإنفاق العام على الصحة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢١ - النسبة المئوية من السكان أو الأسر التي تحصل على مياه مأمونة.

٢٢ - النسبة المئوية من السكان أو الأسر التي تحصل على خدمة الصرف الصحي.

أتاح المسح السكاني والصحي عن عام ٢٠٠٨ المؤشرات ٢، ٤، ٧، ٨، ٩، ١٠، ١٦ على مستوى الدولة والمخضر والريف ككل، وعلى مستويات المجموعات المختلفة، واشتقت البيانات على مستوى المحافظات كل على حده.

أتاح المركز القومي لمعلومات الصحة والسكان المؤشرات ١، ٣، ٥، ١١، ١٧، ١٨ على مستوى الدولة ككل وعلى مستوى المجموعات المختلفة وأيضاً على مستوى كل محافظة على حده.

- اعتمدت المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات الكتاب الإحصائي عن عام ٢٠٠٨، وبيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من حسابات الدخل القومي التي توفرها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية.

وفياً يلي بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات

١. الأطفال المحصنون في سن ١٢ - ٢٣ شهراً هم الأطفال الذين تم تطعيمهم ضد الدرن، الحصبة / الحصبة الألمانية، والغدة النكافية، وبثلاث جرعات من الطعام الثلاثي، وثلاث جرعات من طعام شلل الأطفال.

٢. مؤشر معدل استخدام وسائل منع الحمل (%)، تم الاستعانة ببيانات المسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٨، والذي لم يتم فيه استعراض المعدلات في محافظات الحدود الخمس نظراً لأن عينة الأسر في تلك المحافظات ليست كبيرة بحيث تسمح بعمل تقدير مستقل لمعدلات الاستخدام.

٣. مؤشر الأطفال ناقصي الوزن دون سن الخامسة (%) عبارة عن نسبة الأطفال دون الخامسة من العمر الذين تم تصنيفهم كناقصي تغذية طبقاً لمقياس الوزن بالنسبة للعمر. وهو ما أتاحت المسح السكاني والصحي لعام ٢٠٠٨. وتم حساب المؤشر بدلالة عدد وحدات الانحراف المعياري (-٢) من وسيط المجتمع المرجعي الخاص بنمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية المطبق في ٢٠٠٦، وبالتالي فإن المؤشر غير قابل للمقارنة مع المجتمع المرجعي الذي استخدم من قبل والخاص بالمركز القومي للإحصاءات الصحية بالولايات المتحدة الأمريكية/مركز الولايات المتحدة لمراقبة المرض / منظمة الصحة العالمية.

٤. مؤشر % الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة، عبارة عن نسبة جميع المواليد الذين حصلت أمهاتهم خلال فترة الحمل على أي رعاية طبية (رعاية حمل، أو رعاية متعلقة بالحمل، أو

الحصول على حقنة تيتانوس).

٥. تعتمد المؤشرات الخاصة بالإنفاق العام على الصحة على بيانات ميزانية الدولة، التي تقوم وزارة المالية بنشرها سنوياً، بالإضافة إلى بيانات الناتج المحلي الإجمالي المأخوذة من حسابات الدخل القومي التي وفرتها وزارة الدولة للتنمية الاقتصادية. وقد حسبت هذه المؤشرات حسب النوع على المستوى القومي وللمحافظات المختلفة ولكن مؤشرات الإنفاق العام على الصحة حسبت على المستوى القومي فقط.

وفياً يلي بعض الملاحظات ذات الصلة بتلك المؤشرات

١. تعتبر البيانات الخاصة بإجمالي الأفراد العاملين في النشاط الصحي غير دقيقة، حيث لا يوجد نظام فعال لتحديث أعدادهم، مع أخذ بعض العوامل في الاعتبار مثل الهجرة والتقاعد وفترات الأجازات بدون مرتب والازدواج في إحصاءات هؤلاء الأفراد في المؤسسات الخاصة أو الحكومية، وتتضمن المؤشرات ذات الصلة في هذا التقرير الأفراد العاملين بالنشاط الصحي بوزارة الصحة فقط، ومن ثم فإن هذه المؤشرات لا تعكس التفاوتات الإقليمية بدقة في هذا الشأن.

٢. ينبغي التنويه إلى أن المشتغلين بالصحة الذين يشرفون على الولادة يتضمنون الأطباء والممرضات والقابلات المديرات، وتلعب الدايات (أي القابلات التقليديات) دوراً هاماً خاصة في المناطق الريفية، وينعكس ذلك على ارتفاع المؤشر الخاص بالولادات التي تتم تحت إشراف صحي على المستوى القومي والمحافظات المختلفة.

٣. يعكس المؤشر الخاص بالأسر التي تحصل على خدمة الصرف الصحي النسبة المئوية للسكان الذين يستخدمون وسائل صرف صحي مناسبة مثل وصلة إلى بالوعة أو نظام صهريج القاذورات تحت الأرض، أو مرحاض موصول بشبكة للمجاري، أو مرحاض حفرة بسيط أو مرحاض حفرة محسن، بمعنى أن أي نظام للتخلص من الفضلات البشرية يعتبر مناسباً إذا كان خاصاً أو مشتركاً (ولكن ليس عاماً). وإذا كان يفصل بين الفضلات البشرية وبين التماس البشري وفقاً لمفهوم علم الصحة، رغم ما عليه من تحفظات.

ز - الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة

يتضمن هذا التقرير المؤشرات التالية عن الموارد الطبيعية واستهلاك الطاقة:

- مساحة الأرض (بالألف كم^٢).
- مساحة الأراضي المنزرعة:
- بالألف فدان.

- كنسبة مئوية من مساحة الأرض الكلية.
 - متوسط عدد الأفراد لكل فدان.
 - الأراضي المروية % من الأراضي الصالحة للزراعة.
 - المساحة المحصولية بالألف فدان.
 - نسبة المساحة المحصولية إلى مساحة الأرض المنزرعة (%).
 - إجمالي الموارد المائية (بليون متر مكعب).
 - استهلاك المياه كنسبة مئوية من إجمالي الموارد المائية (%).
 - المياه الداخلية المتجددة % من إجمالي الموارد المائية.
 - متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة (م^٣/سنة).
 - النسب المئوية لسحب المياه بواسطة:
 - الزراعة
 - المحليات
 - الصناعة
 - الملاحة
 - إجمالي الصيد السمكي (بالألف طن)
 - النسب المئوية للصيد السمكي من:
 - المياه العذبة (النيل وفروعه وبحيرة ناصر).
 - البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر).
 - البحيرات.
 - المزارع السمكية.
 - إجمالي استهلاك الكهرباء (بالبيون كيلوات / ساعة).
 - متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلوات/ساعة).
 - إجمالي الاستهلاك من الطاقة الأولية (بما يعادل مليون طن من البترول).
 - متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل كجم من البترول).
 - النسب المئوية لاستهلاك الطاقة الأولية من:
 - زيت خام.
 - الغاز الطبيعي.
 - طاقة مائية.
 - الفحم.
 - الطاقة الأولية المستهلكة (بما يعادل كيلو جرامات من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلي الإجمالي).
 - صافي الواردات من الطاقة الأولية (كنسبة مئوية من استهلاك الطاقة).
 - إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول).
 - النسب المئوية للاستهلاك النهائي للطاقة من:-
 - المنتجات البترولية.
 - الغاز.
- أخذت بيانات مساحة الأرض على مستوى المحافظة من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، وقد حسبت البيانات الخاصة بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والمساحة المحصولية على مستوى المحافظة من إصدارات وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي المتعلقة بالاحصاءات الزراعية.
- وقد اشتقت مؤشرات الموارد المائية واستهلاكها ونظ السحب منها من بيانات قطاع التخطيط، بوزارة الموارد المائية والرى . وحسبت مؤشرات الصيد السمكي من إحصاءات الإنتاج السمكي لعام ٢٠٠٧ التي تصدرها الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية.
- أما مؤشرات استهلاك الطاقة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨ فقد اشتقت من البيانات المتضمنة في: وزارة التنمية الاقتصادية، تقرير متابعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لخطة عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وأيضا وزارة البترول، قطاع شئون البترول، تقرير نتائج أعمال قطاع البترول خلال العام المالي ٢٠٠٧/٢٠٠٨، غير منشور، يوليو ٢٠٠٨. وكذلك: الهيئة المصرية العامة للبترول، بيانات غير منشورة. وجدير بالذكر أنه يتم حساب الاستهلاك النهائي للطاقة عن طريق استبعاد كميات مصادر الطاقة التي تستهلك كمدخلات في إنتاج مصدر آخر للطاقة وليس بغرض الاستهلاك النهائي لها (مثل استخدام الغاز/ أو المنتجات البترولية في إنتاج الكهرباء). كما تم حساب صافي الواردات من الطاقة الأولية بطرح الصادرات من الواردات وتتضمن الصادرات صادرات الشريك الأجنبي من الزيت والغاز الطبيعي وفائض الاسترداد من الزيت الخام، ولا تتضمن الواردات ما تشتره مصر من حصة الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز الطبيعي بالنقد الأجنبي.

ج - الاتصال

عرضت الملامح الأساسية للاتصال من خلال عدد من المؤشرات. وكانت المصادر الرئيسية اللازمة لاشتقاق تلك المؤشرات هي تعداد السكان والنشرات السنوية التي يصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء بالتعاون مع الوزارات والهيئات والمؤسسات المعنية. ويتضمن هذا التقرير مؤشرات الاتصال التالية

- الأسر التي لديها جهاز تليفزيون (%).
- الأسر التي لديها جهاز راديو بكاسيت (%).
- أجهزة الهاتف لكل ١٠٠٠ أسرة
- عدد المشتركين في خدمة أجهزة الهاتف المحمول سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة.
- عدد المشتركين في خدمة الإنترنت سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة.
- أخذ المؤشران الأولان من المسح السكاني والصحي المصرى عن عام ٢٠٠٨.
- أما بقية المؤشرات من بيانات النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والمنشآت التي وفرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء.

ط - الجوانب الاقتصادية

يشتمل هذا التقرير على المؤشرات الاقتصادية التالية :

- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسعر السوق بالجنيه (بأسعار ٢٠٠٢/٢٠٠١) على المستوى القومى والمحافظات لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.
- متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار) تقديرات وزارة التنمية الاقتصادية.
- نصيب أقل ٤٠% من الأشخاص من الدخل (إجمالى وريف).
- نسبة أعلى ٢٠% إلى أقل ٤٠% من الدخل (إجمالى وريف).
- معامل جيني (إجمالى وريف).
- إجمالى الفقراء كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- الفقراء المدفوعون كنسبة مئوية من إجمالى السكان.
- إجمالى الفقراء والفقراء المدفوعون (بالآلاف).
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى دخولهم.
- أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من إجمالى الأجور.
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الضمان الاجتماعى.
- النسبة المئوية من الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (بالإضافة إلى النسب المئوية للإنفاق العام على التعليم والصحة المشار إليها سابقاً).
- استحقاقات الضمان الاجتماعى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.
- الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى (بالإضافة إلى الإنفاق العام على الصحة والتعليم كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى المشار إليها سابقاً).
- الناتج المحلي الإجمالى بأسعار السوق الجارية (ببلايين الجنيهات).
- الناتج الزراعي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالى بتكلفة
- العوامل.
- الناتج الصناعي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل.
- الخدمات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بتكلفة العوامل.
- الاستهلاك العائلي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الاستهلاك الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الاستثمار المحلى الإجمالى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الادخار المحلى الإجمالى كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الإيرادات الضريبية كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الصادرات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الواردات كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق.
- الديون الخارجية المدنية كنسبة مئوية من الناتج القومى الإجمالى بسعر السوق.
- نسبة خدمة الدين الخارجى المدنى كنسبة مئوية من الصادرات.
- تحويلات العاملين بالخارج (بالمليون دولار).
- نسبة الصادرات إلى الواردات (سلعية فقط).
- نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية + الواردات السلعية) كنسبة مئوية من الناتج المحلى الإجمالى.
- ميزان الحساب الجارى (بالبليون جنيه).
- صافي الاحتياطيات الدولية.
- عدد شهور تغطية الواردات السلعية.
- الناتج المحلي الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الثابتة (بالبليون دولار).
- متوسط معدل النمو السنوى للناتج المحلى الإجمالى الحقيقي (%) خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧) بأسعار عام ١٩٨٢/٨١.
- متوسط معدل النمو السنوى لمتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بسعر السوق خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٨/٢٠٠٧) بأسعار عام ١٩٨٢/٨١.
- الرقم القياسى لأسعار المستهلكين. (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠).
- الرقم القياسى لأسعار المنتجين (٢٠٠٤/٢٠٠٥ = ١٠٠).
- متوسط معدل النمو السنوي فى الصادرات (سلعية وخدمية) خلال الفترة (١٩٩٩/٩٨ - ٢٠٠٧/٢٠٠٨).
- متوسط معدل النمو السنوي فى الإيرادات الضريبية خلال

الفترة (١٩٩٩/٩٨-٢٠٠٧/٢٠٠٨).

- الضرائب المباشرة كنسبة مئوية من إجمالي الضرائب.
- الفائض (أو العجز) الكلي في الموازنة العامة للدولة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق.

تم اشتقاق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنه، والقوة الشرائية المعادلة لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالدولار على المستوى القومي وعلى مستوى المحافظات من حسابات الدخل القومي التي وفرتها وزارة التنمية الاقتصادية ونتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وذلك على النحو المبين سابقاً في القسم (أ-٣).

يعرف الفقر المادي بأنه عدم القدرة المادية على تأمين مستوى معيشي لائق (يوفر الاحتياجات الأساسية) ويتم على أساسه تصنيف حالة الأفراد إما فقراء أو غير فقراء. ويستخدم خط الفقر للفصل بين الفقراء وغير الفقراء. وإحدى الطرق الأكثر شيوعاً في هذا الصدد هي مقارنة الاحتياجات الأساسية وهي ما تم استخدامها في هذا التقرير. ويتحدد خط الفقر - باستخدام هذه المقارنة - بتكلفة سلة السلع والخدمات التي تمثل الاحتياجات الأساسية. وتتكون من تكلفة الاحتياجات الأساسية الغذائية الذي يعرف بخط الفقر الغذائي. وإذا ما أضيف إليه تكلفة الاحتياجات الأساسية غير الغذائية فإننا نحصل على ما يعرف بخط الفقر المطلق، وخط الفقر المستخدم. وخط الفقر المستخدم يأخذ في الاعتبار اختلاف أسعار السلع والخدمات في مختلف الأقاليم وكذلك اختلاف "الحاجات الأساسية" المتباينة لمختلف أعضاء الأسرة، الصغار مقابل الكبار، والذكور مقابل الإناث. بالإضافة إلى مبدأ "اقتصاديات النطاق" داخل الأسرة - مثل البنود غير الغذائية التي يمكن المشاركة فيها بين جميع أعضاء الأسرة (بنود مثل الكهرباء، أو القيمة الإيجارية والتي تعتبر "بنوداً غير تنافسية" في داخل كل أسرة - حيث استخدام أي فرد لها لا يقلل من استهلاك الآخر). وبسبب ذلك، فإن العيش في أسر كبيرة يمكن أن يسفر عن انخفاض نفقات الشخص في المتوسط، للحفاظ على مستوى معين من المعيشة. تستخدم طريقة الاحتياجات الأساسية لتقدير خطوط للفقر خاصة بالأسر والمناطق. ويختلف خط الفقر الغذائي بين الأسر وبين المناطق. وبالتالي تعكس خطوط الفقر التباين بين أسعار السلع الغذائية وغير الغذائية بين المناطق المختلفة، كما تعكس أيضاً اختلاف الحجم والتركيب العمري والنوعي للأسر وأنماط إنفاقهم الغذائي وغير الغذائي. ويعرف الشخص الفقير (أو الأسرة الفقيرة) بأنه من يقل إنفاقه (أو دخله) عن خط الفقر.

وقد استخدمت نتائج مسح الدخل والإنفاق والاستهلاك الذي أجراه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ في حساب

خط الفقر وبعض المؤشرات الخاصة بالفقر.

و يمكن تلخيص منهجية تحديد خط الفقر كما يلي.

الخطوة الأساسية عند تحديد خط الفقر الغذائي، هي اختيار سلة السلع الغذائية التي تحقق الاحتياجات الأساسية الغذائية المتفق عليها. و جدير بالذكر أن لكل أسرة - حسب تركيبها العمري والنوعي - حدا أدنى من الاحتياجات من السرعات الحرارية. وبناء على طول ووزن الأفراد و عمرهم و نوعهم يمكن تحديد ما يعرف بمقياس باسل (Basel Metabolic Rate BMR)، وبالتالي تحديد الاحتياجات من السرعات الحرارية لكل فئة عمرية و حسب النوع. ووفقاً لما نصت عليه منظمة الصحة العالمية بشأن الاحتياجات من السرعات الحرارية فإن الذكور في الحضر يحتاجوا ١,٧٨ ضعفاً من متوسط معدل ميتابوليك بينما تحتاج الإناث إلى ١,٦٤ والرقم المقابل في الريف هو ٢,١ للذكور و ١,٨٢ للإناث. و بالتالي يمكن تحديد ما يحتاجه الفرد والأسرة من السرعات بناء على مكان إقامته أو إقامتها و على سن و نوع أعضاء الأسرة. و جدير بالذكر أن هذا قد تم فعلاً عند احتساب خطوط الفقر في بعض البلدان العربية.

قدرت تكلفة الحصول على الحد الأدنى من السرعات الحرارية باستخدام الأسعار الجارية في كل منطقة من مناطق الجمهورية. وتم تحديد تكلفة الحصول على ألف سعر حراري يوميا في المناطق المختلفة، فتراوح ما بين ١,٩٣٥ جنيه مصري في المدن الكبرى، ١,٧٧ جنيه مصري في ريف الوجه القبلي.

تم تقدير الإنفاق غير الغذائي للأسرة لتلك الأسر القادرة بالكاد على بلوغ احتياجاتها الغذائية ولكنها تختار ألا تفعل ذلك من أجل الحصول على ما هو أساسي من الحاجات غير الغذائية. ثم أضيف متوسط الإنفاق غير الغذائي لمثل هذه الأسر على خط الفقر المبنى على سلة الطعام ليم الحصول على خط الفقر الذي يأخذ في الاعتبار اختلاف المكان والعمر والنوع واقتصاديات حجم الأسرة. وعلى هذا الأساس تم تحديد خط الفقر الأدنى بـ ٢٢٢٣ جنيه على مستوى جميع المناطق الجغرافية، وخط الفقر الغذائي بـ ١٦٤٨ جنيه، مع تحديد خطوط فقر لكل منطقة على حده.

وقد حسبت مؤشرات الإنفاق العام على القطاعات المختلفة من التقرير المالي للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٨.

وقد وفرت وزارة التنمية الاقتصادية البيانات اللازمة لاشتقاق مؤشرات حسابات الدخل القومي. وتوجد هذه البيانات بصورة

وتم الحصول على البيانات الخاصة بالدين الخارجى والاحتياطيات الدولية وتحويلات العاملين بالخارج وبعض بيانات الصادرات والواردات وسعر تحويل الدولار إلى الجنيه المصري من التقرير السنوي للبنك المركزي المصري على الموقع الإلكتروني للبنك على شبكة الانترنت: www.cbe.org.eg

ك - المشاركة

- حرصًا على أن تعكس المؤشرات بعض جوانب المشاركة، فقد تم التركيز في هذا التقرير على حساب المؤشرات التالية:
١. المؤهلات العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين (١٥+).
 ٢. نسبة القيد الإجمالية في التعليم بالقطاع الخاص .
 ٣. العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام كنسبة من قوة العمل (١٥+).
 ٤. المشاركة في الأنشطة الاقتصادية من خلال كل من:
أ. المشتغلين بالأنشطة الحرفية (%) من قوة العمل (١٥+).
ب. المشتغلين بالقطاع غير المنظم (%) من قوة العمل (١٥+).

منتظمة في تقارير المتابعة المتتالية، وعلى الموقع الإلكتروني للوزارة على شبكة الانترنت: www.mop.gov.eg

حسبت مؤشرات الناتج المحلي الإجمالي (معدلات النمو ومعدلات نمو متوسط نصيب الفرد) وكذلك معدلات نمو الصادرات من بيانات وفرتها وزارة التنمية الاقتصادية في تقارير المتابعة المتتالية، وأيضًا في "سلسلة البيانات الأساسية، الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور" خلال الفترة من ١٩٨٢/٨١ - ٢٠٠٧/٢٠٠٦. وكان مصدر بيانات الرقم القياسى لأسعار المستهلكين والرقم القياسى لأسعار المنتجين كأحد مؤشرات التضخم هي النشرة الشهرية، التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء. وأخيرًا فقد حسبت مؤشرات الضرائب والفائض/العجز في الموازنة العامة من بيانات البيان المالى للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن الحساب الختامى للموازنة العامة للدولة عن عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وحسب متوسط معدل النمو السنوي في الإيرادات الضريبية من البيانات الواردة في التقارير السنوية للجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروعات الموازنة العامة للدولة وحساباتها الختامية لعدة سنوات مالية.

المؤشرات القومية



ق/١ دليل التنمية البشرية

٧١,٧	٢٠٠٧	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٧٠,٤	٢٠٠٧	معدل الامام بالقراءة والكتابة (١٥٪)
٦٦,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية
٧٧٨٧,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (القوة الشرائية المعادلة بالدولار)
٠,٧٧٨	٢٠٠٧	دليل توقع الحياة
٠,٦٨٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل التعليم
٠,٧٢٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل الناتج المحلي الإجمالي
٠,٧٣١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	دليل التنمية البشرية

ق/٢ الملامح الأساسية للتنمية البشرية

٧١,٧	٢٠٠٧		توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٩٨	٢٠٠٨	إجمالي	الأسر التي تحصل على :
٩٦,٧	٢٠٠٨	ريف	
٥٦,٥	٢٠٠٨	إجمالي	صرف صحي %
٣٧	٢٠٠٨	ريف	
٤١٢٦	٢٠٠٧		متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًا (كالوري)
٧٠,٤	٢٠٠٧		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥) %
٧٧,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧		نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي معًا
٣٦,٧	٢٠٠٧		توزيع الصحف اليومية (لكل ١٠٠٠ أسرة)
١٠٢٤٦,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧		نسبة الأسر التي لديها جهاز تليفزيون

ق/٣ الملامح الأساسية للحرمان البشري

٣٤١,٣	٢٠٠٨	مياه مأمونة	الأسر التي لا تحصل على
٦٩٦٤,٣	٢٠٠٨	صرف صحي	
٤٤,٢	٢٠٠٨		أطفال يموتون دون سن الخامسة
٤٣٥,١	٢٠٠٨		أطفال دون الخامسة يعانون من سوء التغذية
٤٧٠٦,٨٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧		أطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي معًا
١٧٠٢٣,٥	٢٠٠٧		أميون (+١٥)
٢١٣٥	٢٠٠٧	إجمالي	أشخاص متعطلون (+١٥)
١٠٥٧	٢٠٠٧	إناث	
١٦١٩١,٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	إجمالي	فقراء
٤٥٤٣,٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	مدقعون	

ق/٤ اتجاهات التنمية البشرية

٥٥,٠	١٩٧٦		توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٧١,٧	٢٠٠٧		
١٨,٠	٢٠٠٨		معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
٩١,٣	٢٠٠٤		نسبة الأسر التي تحصل على مياه مأمونة
٩٨,٠	٢٠٠٨		
٤١٩٢	٢٠٠٤		متوسط نصيب الفرد من السعرات الحرارية يوميًا (كالوري)
٤١٢٦	٢٠٠٧		
٧٠,٤	٢٠٠٧		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥) %
٧٧,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧		نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي

ق/٥ تكوين رأس المال البشري

إناث	إجمالي	
٧٢,٧	٧٠,٤	٢٠٠٧ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+) %
٨٧,١	٧٧,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧ نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي*
٣١,٠	٢٠,٥	٢٠٠٨ المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (% من المشتغلين ١٥+)
٣٣,٥	٣٧,٩	٢٠٠٨ الحاصلون على تعليم ثانوي أو أعلى (% من السكان ١٥+)
٦,٥	٦,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧ نسبة خريجي التعليم العالي (% من فئة العمر المناظرة)
٢٩,٥	٣١,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧ خريجو الكليات والمعاهد العلمية (% من إجمالي الخريجين)

* تشمل التعليم الأزهرى

ق/٦ حالة المرأة

٧٤,٠	٢٠٠٧	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٥٥,٠	٢٠٠٨	معدل وفيات الأمهات (لكل / ١٠٠٠٠ مولود حي)
٢٠,٦	٢٠٠٨	وسيط العمر عند الزواج الأول*
٩٢,٩٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	التعليم الأساسي
١٠٤,٧٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة القيد الإجمالية (%) ابتدائي
٨٩,٦٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	إعدادي
٦٦,٧٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	التعليم الثانوي
٢٩,٥٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	التعليم العالي
٨,٠٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	القيد بالتعليم العالي العلمى (% إناث)
٣٣,٦	٢٠٠٧	الإناث الحاصلات على تعليم ثانوي أو أعلى (١٥+)%
٣٢,٣	٢٠٠٧	نسبة العاملات في المهن المتخصصة
٢٣,٩	٢٠٠٧	نسبة الإناث في قوة العمل

* حسبت من بيانات المسح السكاني والصحي ٢٠٠٨

ق ٧/ الإناث كنسبة من الذكور

١٠٦,٥	٢٠٠٧	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)
٩٥,٦	٢٠٠٨	السكان
٨٠,٧	٢٠٠٨	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (١٥+)
٩٨,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	القيد بالإبتدائي
١٠٠,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	القيد بالإعدادي
٩٧,٤٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	القيد بالثانوي
٦٩,٨٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	القيد الجامعي والعالي و ما بعده
٣١,٣	٢٠٠٧	قوة العمل

ق/٨ الفجوات بين الريف والحضر

٥٨,٤	٢٠٠٤	سكان الريف (% من الإجمالي)
٥٧,٠	٢٠٠٨	
٩٩,٨	٢٠٠٨	الأسر التي تحصل على مياه مأمونة (%)
٩٦,٧	٢٠٠٨	حضر
٨٩,٨	٢٠٠٨	ريف
٣٧,٥	٢٠٠٨	الأسر التي تحصل على خدمات الصرف الصحي (%)
٧٩,١	٢٠٠٦	حضر
٦٢,٠	٢٠٠٦	ريف
٩٦,٩	٢٠٠٨	مياه مأمونة
٤١,٨	٢٠٠٨	صرف صحي
٧٩,٤	٢٠٠٨	القراءة والكتابة

ق / ٩ بقاء الطفل على قيد الحياة ونماؤه

٧٣,٦	٢٠٠٨	نسبة الحوامل اللاتي يحصلن على رعاية قبل الولادة
٥٥,٠	٢٠٠٨	معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠ مولود حي)
١٨,٠	٢٠٠٨	معدل وفيات الرضع (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
٢٢,٨	٢٠٠٨	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ١٠٠٠ مولود حي)
٩٥,٨	٢٠٠٨	نسبة الأطفال الذين سبق لهم الرضاعة الطبيعية
٧١,٧	٢٠٠٨	نسبة الولادات تحت إشراف صحي
٩١,٧	٢٠٠٨	نسبة الأطفال المحصنون بصورة كاملة في سن ١٢-٢٣ شهرًا*
٦,٠	٢٠٠٨	نسبة ناقصو الوزن (دون الخامسة)

* يعتبر الطفل تم تطعيمه بالكامل اذا حصل على تطعيم الدرن والحصبة أو الحصبة الألمانية /العدة التكافية وثلاث جرعات من الثلاثي وثلاث جرعات من شلل الاطفال

ق/١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

٩٨,٢	٢٠٠٨	إجمالي	مياه مأمونة (%)	الأسر التي تحصل على
٩٦,٧	٢٠٠٨	ريف		
٦٢,٥	٢٠٠٨	إجمالي	صرف صحي (%)	
٣٧,٥	٢٠٠٨	ريف		
٦,٥	٢٠٠٥			* عدد الأطباء بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)
٦,٩	٢٠٠٨			
١٣,٨	٢٠٠٥			* عدد الممرضات بوزارة الصحة والسكان (لكل ١٠٠٠٠ نسمة)
١٤,٣	٢٠٠٨			
٢١٠,٦	٢٠٠٥			نسبة الممرضات للأطباء (وزارة الصحة والسكان)
٢٠,٩	٢٠٠٨			
٥٥,٠	٢٠٠٨			معدل وفيات الأمهات (لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي)
١٨,٢	٢٠٠٨	الإجمالي		عدد الأسرة لكل ١٠٠٠٠ نسمة
٨,٤	٢٠٠٨			وزارة الصحة والسكان
٢,٦	٢٠٠٨			عدد الوحدات الصحية (لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة)
٢,٣	٢٠٠٧/٢٠٠٦		% من إجمالي الإنفاق العام	الإنفاق العام على الصحة
١,٨	٢٠٠٧/٢٠٠٦		% من الناتج المحلي الاجمالي	

ق/ ١١ التدفق التعليمي

إناث	إجمالي		
٩٥,٩	٩٤,٩	٢٠٠٤/٠٣	معدل دخول الصف الأول الابتدائي (%)
١١٢,٣	١١٢,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٨٦,٣	٩٦,٤	٢٠٠٤/٠٣	نسبة القيد الإجمالية بالابتدائي (%)
١٠٤,٨	٩٠,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٢,٩	٤,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالابتدائي*
١٠٢,٨	١٠٣,٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الانتقال للإعدادي كنسبة مئوية من ممن أتموا الابتدائي**
١٠٠,١	٩٥,٢	٢٠٠٤/٠٣	نسبة القيد الإجمالية بالإعدادي (%)
٨٩,٦	٨٤,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٣,٨	٥,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالإعدادي
٩٢,٨	٩٨,٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الانتقال للثانوي كنسبة مئوية من ممن أتموا الإعدادي
..	٧٧,٢	٢٠٠٤/٠٣	نسبة القيد بالثانوي (إجمالي %)
٦٦,٨	٤٦,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٢,٤	٤,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الباقون للإعادة كنسبة مئوية من إجمالي القيد بالثانوي
٢٧,٧	٢٩,٢	٢٠٠٤/٠٣	نسبة القيد بالتعليم العالي (%)
٢٩,٦	٣٥,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧	

* بدون الأزهر

**الانتقال بدون الأزهر ومصدرها وزارة التربية والتعليم

ق/ ١٢ الاختلالات في التعليم

٢١,٩٥	٢٠٠٧/٢٠٠٨	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الابتدائية
١٣,٤١	٢٠٠٧/٢٠٠٨	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالمرحلة الإعدادية
٤٢,٥٤	٢٠٠٧/٢٠٠٨	إبتدائي متوسط كثافة الفصل
٣٩,٢٦	٢٠٠٧/٢٠٠٨	إعدادي
٦٣,٤٤	٢٠٠٧/٢٠٠٨	نسبة القيد بالتعليم الثانوي الفني (من إجمالي القيد الثانوي)
٣٧,٧٧	٢٠٠٧/٢٠٠٨	نسبة القيد بالكليات والمعاهد العلمية (من إجمالي القيد بالتعليم العالي)
١١,٩	٠٧/٢٠٠٨	الإنفاق العام على التعليم (%) من إجمالي الإنفاق العام
٣,٨	٠٧/٢٠٠٨	الإنفاق العام على التعليم (%) من الناتج المحلي الإجمالي
٧٢,٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (%) من الإنفاق على جميع المراحل
٢٧,٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الإنفاق العام على التعليم العالي (%) من الإنفاق على جميع المراحل
٨٥,٥٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	مدارس حكومية نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي في :
٣,٤٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧	مدارس خاصة
١٠,٩٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	مدارس أهلية
١,٥١	٢٠٠٩	كلية
١,٥	٢٠٠٩	جزئيًا

ق/١٣ الملامح الأساسية للاتصال

٧٣,٧	٢٠٠٨	راديو بكاسيت	نسبة الأسر التي لديها
٩٤,٧	٢٠٠٨	تليفزيون	
٦٢١,٠	٢٠٠٨		عدد أجهزة الهاتف (لكل ١٠٠٠ أسرة)
١٠٩٢٢,٠	٢٠٠٨		متوسط عدد الافراد الذين يخدمهم مكتب بريد واحد
٢٩٦	٢٠٠٨		عدد المشتركين في خدمة التليفون المحمول (لكل ١٠٠٠ نسمة)
٩٤,٠	٢٠٠٨		عدد المشتركين في خدمة الانترنت (لكل ١٠٠٠ نسمة)

ق /١٤ قوة العمل

٣٢,٤	٢٠٠٧		نسبة قوة العمل (١٥+) من إجمالي السكان
٢٣,٩	٢٠٠٧		نسبة الإناث في قوة العمل (١٥+)
٣١,٧	٢٠٠٧	الزراعة	نسبة المشتغلين في
٢٢,١	٢٠٠٧	الصناعة	
٤٦,٢	٢٠٠٧	الخدمات	
٥٦,٦	٢٠٠٨	الإجمالي	نسبة المشتغلين بأجر من اجمالي قوة العمل (١٥+)
٣٩,٨	٢٠٠٨	إناث	
١٨,٧	٢٠٠٧	الإجمالي	نسبة المشتغلين بالمهن العلمية والفنية من اجمالي قوة العمل (١٥+)
٣٢,٣	٢٠٠٧	إناث	
			نسبة العاملين في الحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام
٢٥,٦	٢٠٠٨	الإجمالي	من اجمالي قوة العمل (١٥+)
٣٠,٥	٢٠٠٨	إناث	

ق/ ١٥ البطالة

٨,٩	٢٠٠٧	إجمالي	معدل البطالة (كنسبة من قوة العمل ١٥+)
١٨,٦	٢٠٠٧	إناث	
١١,٧	٢٠٠٧	حضر	
٧,٠	٢٠٠٧	ريف	
٤,٨	٢٠٠٧	دون الثانوي	معدل البطالة حسب المستوى التعليمي (١٥+)
٦٢,٤	٢٠٠٧	ثانوى	
٣٢,٨	٢٠٠٧	جامعي	
٢٨٩,٠	٢٠٠٧	إجمالي	معدل الإحلال لقوة العمل في المستقبل

ق / ١٦ توزيع الدخل والفقر والاستثمار الاجتماعي

١٠٢٤٦,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالجنيه)
٢٢,٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	نصيب ما يحصل عليه ٤٠٪ الأدنى من الأشخاص من الدخل إجمالي
٢٦,٠	٢٠٠٩/٢٠٠٨	ريف
٤,٤	٢٠٠٩/٢٠٠٨	نسبة أعلى ٢٠٪ إلى أدنى ٢٠٪ إجمالي
٣,١	٢٠٠٩/٢٠٠٨	ريف
٠,٣١	٢٠٠٩/٢٠٠٨	معامل جيني إجمالي
٠,٢٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨	ريف
٢١,٦	٢٠٠٩/٢٠٠٨	نسبة الفقراء إلى إجمالي السكان إجمالي الفقراء
٦,١	٢٠٠٩/٢٠٠٨	المدفعون
٤١,٣	٢٠٠٩/٢٠٠٨	أجور الأسر الفقيرة كنسبة مئوية من دخولهم
١٥,٢	٢٠٠٩/٢٠٠٨	كنسبة مئوية من إجمالي الأجور
١١,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	نسبة الإنفاق العام على التعليم
٤,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	الصحة
١,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	الضمان الاجتماعي*
١٠,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	الدفاع والأمن والعدالة
٣,٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	نسبة الإنفاق العام على التعليم (من الناتج المحلي الإجمالي)
١,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	نسبة الإنفاق العام على الصحة (من الناتج المحلي الإجمالي)
٠,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	نسبة إستحقاقات الضمان الاجتماعي (من الناتج المحلي الإجمالي)
٣,٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧ ختامي	نسبة الإنفاق العام على الدفاع والأمن والعدالة (من الناتج المحلي الإجمالي)
		ما يخص وزارة التضامن الاجتماعي من الإنفاق العام

ق / ١٧ التحضر

٤٢,٦	١٩٩٦	نسبة سكان الحضر (من إجمالي السكان)
٤٣,٠	٢٠٠٨	
٢,٨	١٩٨٦-١٩٧٦	متوسط معدل النمو السنوي لسكان الحضر (%)
٢,٠	٢٠٠٦-١٩٩٦	
٢٦,١	١٩٩٦	نسبة سكان المدينة الأكبر (من إجمالي سكان الحضر)
٦٩,٤	٢٠٠٦	
٩٩,٦	٢٠٠٨	نسبة المنازل المزودة بالكهرباء

ق / ١٨ الملامح الأساسية الديموجرافية

٥٩١١٦,٨	١٩٩٦	عدد السكان (بالألف)
٧٥٠٩٧,٣	٢٠٠٨	
٢,١	١٩٩٦-١٩٨٦	متوسط معدل النمو السنوي للسكان (%)
٢,٠	٢٠٠٦-١٩٩٦	
٢٠٤٣	عام	تاريخ تضاعف عدد السكان (بالمعدل الحالي)
٣,٠	٢٠٠٨	معدل الخصوبة الكلي
٨,٣	٢٠٠٨	معدل الخصوبة في ٢٠٠٨ إلى المعدل عام ١٩٩٥ (%)
٦٠,٣	٢٠٠٨	نسبة استخدام وسائل منع الحمل
٥٤,٩	٢٠٠٨	معدل الإعالة الديموجرافية (%)

ق/١٩ الموارد الطبيعية

١٠٠٩,٤	٢٠٠٧	بالألف كم٢	مساحة الأرض
٧٣,٦	٢٠٠٧	عدد السكان لكل كم٢	الكثافة السكانية (في الكيلو متر مربع)
			المساحة المزروعة
٨٤٣٢,٢	٢٠٠٧	بالألف فدان	عدد الأفراد لكل فدان
٣,٥	٢٠٠٧	% من مساحة الأرض	
٨,٨	٢٠٠٧		
١٠٠	٢٠٠٧		الأراضي المروية (% من الأراضي المنزرعة)
١٥٢٣٦,٧	٢٠٠٧	بالألف فدان	المساحة المحصولية
١,٨١	٢٠٠٧		نسبة الي الأراضي المنزرعة
٥٨	٢٠٠٨	(مليار م٣)	إجمالي حجم الموارد المائية
٧٤,٨	٢٠٠٨		استهلاك المياه (نسبة من إجمالي حجم الموارد المائية)
٩٧,٩	٢٠٠٨		المياه الداخلية المتجددة (نسبة من إجمالي حجم الموارد المائية)
٧٥٧	٢٠٠٨	(م٣ / سنة)	متوسط نصيب الفرد من المياه الداخلية المتجددة
٧٣,٩	٢٠٠٨	الزراعة (%)	السحب السنوي من المياه العذبة بواسطة:
١٠,٨	٢٠٠٨	بلديات (%)	
١١	٢٠٠٨	الصناعة (%)	
٠,٣	٢٠٠٨	الملاحة (%)	
١,٢	٢٠٠٨	الثروة السمكية (%)	
١٠٠٨	٢٠٠٧	(بالألف طن)	إجمالي الصيد السمكى
١١,٦	٢٠٠٧	المياه العذبة (النيل وبحيرة ناصر) (%)	الصيد السمكى من :
١٣,٠	٢٠٠٧	البحار (البحر المتوسط والبحر الأحمر) (%)	
١٢,٤	٢٠٠٧	بحيرات أخرى (%)	
٦٣,٠	٢٠٠٧	مزارع سمكية (%)	

ق/ ٢٠ إستهلاك الطاقة

١٠٦,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	إجمالي استهلاك الكهرباء (بالبليون كيلوات - ساعة)
١٤٣٨,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء (بالكيلوات - ساعة)
٦٧,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧	اجمالي استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل مليون طن من البترول)
٩٠٨,٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من استهلاك الطاقة الأولية (بما يعادل كجم من البترول)
٤٥,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة استهلاك الطاقة التجارية من
٤٨,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	زيت خام
٥,٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	غاز طبيعي
٨٨,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	طاقة كهرومائية
٣٤,٥-	٢٠٠٨/٢٠٠٧	استهلاك الطاقة الأولية بما يعادل كجم من البترول لكل ١٠٠٠ جنيه من الناتج المحلي الإجمالي *
٤٦,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	صافي الواردات من الطاقة الأولية ** (كنسبة من إستهلاك الطاقة)
٥٣,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧	إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة (بما يعادل مليون طن من البترول)
٢٧,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة الاستهلاك النهائي للطاقة من:
١٩,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	منتجات بترولية
٠,٠٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	غاز طبيعي
٤٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	كهرباء
٢٦,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧	فحم
١,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الصناعة *
١٣,٨	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة الاستهلاك النهائي للطاقة بواسطة :
١٦,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	النقل والمواصلات
		الزراعة
		عائلي وتجاري
		أخرى

* بتكلفة عوامل الانتاج والأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٧/٢٠٠٦

** صافي الواردات = الواردات - الصادرات متضمنة صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام والغاز الطبيعي

ق/ ٢١ الأمن الغذائي

١٠٢	٢٠٠٧	الرقم القياسي لمتوسط نصيب الفرد من الإنتاج الغذائي (١٩٩٩-٢٠٠٠ = ١٠٠)
١٣,٢	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الناتج الزراعي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي (بتكلفة عوامل الانتاج)
٤١٩٢	٢٠٠٤	متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية يوميا (كالوري)
٤١٢٦	٢٠٠٧	
٩٢,٥	٢٠٠٤	منتجات نباتية(%)
٩٢,١	٢٠٠٧	
٦,٨	٢٠٠٤	متوسط نصيب الفرد من السرعات الحرارية للفرد يوميا من : منتجات حيوانية (%)
٧,٣	٢٠٠٧	
٠,٧	٢٠٠٤	منتجات سمكية (%)
٠,٦	٢٠٠٧	
١٤٢٢,٧	٢٠٠٧	الواردات من الحبوب (بالألف طن متري)
٢٤,٧	٢٠٠٧	الصادرات الغذائية (%) من الواردات الغذائية
٢٨,٣	٢٠٠٧	الواردات الغذائية (%) من الصادرات السلعية
٨١,٨	٢٠٠٧	نسبة الاكتفاء الذاتي الغذائي
١٣,١	٢٠٠٧	نسبة الاعتماد على استيراد الأغذية

ق / ٢٢ الاختلالات فى تدفق الموارد

١٩,٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة اجمالى الديون المدنية الخارجية (من الناتج القومي الاجمالي)*
٥,١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	معدل خدمة الديون المدنية الخارجية (% من الصادرات السلعية و الخدمية)
٨٣٧٧١	٢٠٠٨/٢٠٠٧	تحويلات العاملين من الخارج (بالمليون دولار)
٥٥,٦	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة الصادرات إلى الواردات (سلعية فقط)
٥٠,٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧	نسبة الاعتماد على التجارة الخارجية (الصادرات السلعية+ الواردات السلعية) (من الناتج المحلي الاجمالي)*
٤,٩	٢٠٠٨/٢٠٠٧	ميزان المعاملات الجارية (بالمليار جنيه)*
٣٤,٦	نهاية يونيو ٢٠٠٨	صافي الاحتياطيات الدولية:
٧,٩	نهاية يونيو ٢٠٠٨	عدد أشهر تغطية الواردات السلعية

* تم التحويل من الجنيه إلى الدولار أو العكس باستخدام متوسط سعر الصرف بينها خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٧ وهو: الدولار = ٥,٥١ جنيه مصري

ق / ٢٣ حسابات الدخل القومى

٢٠٠٨/٢٠٠٧	١٩٩٢/١٩٩١	إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق (بالمليار جنيه)
٨٩٦,٥	١٣٩,١	الناتج الزراعى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
١٣,٢	١٦,٥	الناتج الصناعى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
١٦,٣	٣٣,٣	الخدمات (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة العوامل)
٥٤,١	٥٠,٢	الاستهلاك العائلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
٧٢,٩	٧٤,٢	الاستهلاك الحكومى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
١٠,٩	١٠,٤	إجمالي الاستثمار المحلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
٢٢,٣	١٨,٢	إجمالي الادخار المحلى (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
٢٢,٨	١٥,٤	الإيرادات الضريبية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
١٥,٣	١٦,٠	الصادرات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
٣٢,٨	٢٩,٠	الواردات السلعية والخدمية (نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)
٣٨,٨	٣١,٨	

ق ٢٤ اتجاهات الأداء الاقتصادي

٢٥٣,١	١٩٩٨/١٩٩٧	الناتج المحلي الإجمالي بالتكلفة الثابتة لعوامل الإنتاج (بالمليار جنيه)
٧٦١,٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧	
٦,٠	١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي %
٥	٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	
٣,٦	١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	متوسط معدل النمو السنوي في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
٣,٠	٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	
١٢١,٥	يؤنيه ٢٠٠٨	الرقم القياسي لأسعار المستهلك (يناير ٢٠٠٧ = ١٠٠)
١٦٨,٥	يؤنيه ٢٠٠٨	الرقم القياسي لأسعار المنتجين (٢٠٠٥ = ١٠٠)
(١٠,٨ -)	١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	متوسط معدل النمو السنوي في الصادرات
١٦,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	
٢,٦	١٩٩٢/١٩٩١-٨٢/١٩٨١	متوسط معدل النمو السنوي في الإيرادات الضريبية
١٢,٣	٢٠٠٨/٢٠٠٧- ٩٩/١٩٩٨	
٥٠,٤	٢٠٠٨/٢٠٠٧	الضرائب المباشرة (نسبة من إجمالي الضرائب)
		إجمالي العجز الكلي أو الفائض في الموازنة العامة
-٠,٩	١٩٩٧/١٩٩٦	(نسبة من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق)
٦,٨-	٢٠٠٨/٢٠٠٧	

ق / ٢٥ المشاركة في التنمية

٢٠,٥	٢٠٠٨	إجمالي	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (% من المشتغلين + ١٥)
٣١,٠	٢٠٠٨	إناث	
٣,٤	٢٠٠٧		نسبة القيد الاجمالية في التعليم الخاص (%)
			نسبة المشتغلين في الحكومة والقطاع العام
٢٥,٦	٢٠٠٨		وقطاع الأعمال العام من اجمالي قوة العمل (+١٥) إجمالي
٣٠,٥	٢٠٠٨	إناث	
١٣,٧	٢٠٠٦	إجمالي	المشتغلون بالأنشطة الحرفية (% من قوة العمل +١٥)
١,٧	٢٠٠٦	إناث	
٤٥,٤	٢٠٠٨	إجمالي	المشتغلون بالقطاع غير المنظم (% من قوة العمل +١٥)
٣٧,٦	٢٠٠٨	إناث	

مؤشرات المحافظات



م/ا دليل التنمية البشرية

ترتيب المحافظات	دليل التنمية البشرية	دليل الناتج المحلي الاجمالي	دليل التعليم	دليل توقع الحياة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالقوة الشرائية المعادلة بالدولار	نسبة القيد بجميع المراحل التعليمية (%)	معدل القراءة والكتابة (+١٥)	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	المحافظة
٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	
١٣	٠,٧٤٣	٠,٧١٠	٠,٧٤٨	٠,٧٧٢	٧٠٢٤,٠	٦٣,١	٨٠,٧	٧١,٣	القاهرة
٣	٠,٧٦٥	٠,٧٣٥	٠,٧٧٦	٠,٧٨٣	٨١٦٢,١	٧١,٧	٨٠,٥	٧٢,٠	الاسكندرية
١	٠,٧٨٣	٠,٧٦٢	٠,٧٩١	٠,٧٩٥	٩٥٩٠,٦	٧٠,١	٨٣,٦	٧٢,٧	بورسعيد
٢	٠,٧٧٦	٠,٧٣٠	٠,٨١١	٠,٧٨٨	٧٩٥٠,٧	٧٧,٥	٨٢,٩	٧٢,٣	السويس
٤	٠,٧٩٤	٠,٧٢١	٠,٧٣٨	٠,٧٨٧	٧٥٢٩,٥	٥٨,٥	٨١,٥	٧٢,٢	المحافظات الحضرية
٩	٠,٧٦٤	٠,٧١٣	٠,٧٨٦	٠,٧٩٣	٧١٦٦,٨	٨٠,٥	٧٧,٦	٧٢,٦	دمياط
١٤	٠,٧٥١	٠,٧٣٧	٠,٧٣٥	٠,٧٨٠	٨٢٨٣,٢	٧٦,٤	٧٢,١	٧١,٨	الدقهلية
١١	٠,٧٣٧	٠,٧٢٩	٠,٧١٢	٠,٧٧٠	٧٩٠٩,٥	٧٨,١	٦٧,٨	٧١,٢	الشرقية
١٦	٠,٧٤٦	٠,٧١٨	٠,٧٢٥	٠,٧٩٥	٧٣٩٤,٩	٧٢,٦	٧٢,٥	٧٢,٧	القليوبية
٦	٠,٧٣١	٠,٧٣٤	٠,٧٠٠	٠,٧٦٠	٨١١٦,٣	٧٨,٦	٦٥,٧	٧٠,٦	كفر الشيخ
٧	٠,٧٥٤	٠,٧٣١	٠,٧٤٤	٠,٧٨٨	٧٩٩٩,٦	٧٥,١	٧٤,١	٧٢,٣	الغربية
١٥	٠,٧٥٣	٠,٧٥٠	٠,٧٣٤	٠,٧٧٥	٨٩٥٨,٢	٧٤,٩	٧٢,٦	٧١,٥	المنوفية
٥	٠,٧٣٣	٠,٧٤٣	٠,٦٨١	٠,٧٧٥	٨٥٩٢,٤	٧٧,٦	٦٣,٤	٧١,٥	البحيرة
٠٠	٠,٧٥٨	٠,٧٣٥	٠,٧٧٤	٠,٧٦٥	٨١٥٤,٧	٧٧,٨	٧٧,٢	٧٠,٩	الإسكندرية
٠٠	٠,٧٣٤	٠,٧٣٤	٠,٦٩٤	٠,٧٧٥	٨١٢٢,٥	٦٧,٥	٧٠,٣	٧١,٥	الوجه البحري
٨	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
١٧	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
٢٢	٠,٧٥٢	٠,٧٢٠	٠,٧٩٤	٠,٧٤٢	٧٤٩٣,٤	٧٧,٥	٨٠,٣	٦٩,٥	الجيزة
٢١	٠,٧١٧	٠,٧٣٢	٠,٦٤٢	٠,٧٧٧	٨٠٥٢,٢	٧٣,٧	٥٩,٥	٧١,٦	بنى سويف
٢٠	٠,٦٩٩	٠,٧٢٤	٠,٦٣٠	٠,٧٤٢	٧٦٦٧,٠	٧٠,٨	٥٩,١	٦٩,٥	الفيوم
١٨	٠,٧٠٢	٠,٧٢٩	٠,٦٣٩	٠,٧٣٨	٧٨٦٩,٠	٧٤,٢	٥٨,٧	٦٩,٣	المنيا
١٨	٠,٧١٠	٠,٧١٦	٠,٦٥١	٠,٧٦٢	٧٢٩٠,٦	٧٣,٥	٦٠,٩	٧٠,٧	أسيوط
١٠	٠,٧١١	٠,٧٠١	٠,٦٧٥	٠,٧٥٨	٦٦٦٣,٤	٧٩,٥	٦١,٥	٧٠,٥	سوهاج
١٢	٠,٧١١	٠,٦٧٨	٠,٦٩٧	٠,٧٥٨	٥٨٠٦,٨	٧٨,٨	٦٥,٢	٧٠,٥	قنا
٠٠	٠,٧٤٨	٠,٧٣٧	٠,٧٦٠	٠,٧٤٧	٨٢٧٧,٨	٨٣,٥	٧٢,٢	٦٩,٨	الأقصر
٠٠	٠,٧٤٥	٠,٦٩٥	٠,٧٦٩	٠,٧٧٠	٦٤١٥,٨	٧٦,٦	٧٧,٠	٧١,٢	أسوان
٠٠	٠,٧٠٨	٠,٧١٥	٠,٦٥٥	٠,٧٥٣	٧٢٥٣,٦	٦٧,٦	٦٤,٤	٧٠,٢	الوجه القبلي
٠,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
٠,١	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
٠,٢	٠,٧٧٣	٠,٧٢٥	٠,٨٢٣	٠,٧٧٠	٧٦٩١,٥	٧٢,٣	٨٧,٣	٧١,٢	البحر الأحمر
٠,٣	٠,٧٩٤	٠,٧٩٢	٠,٨٢٠	٠,٧٧٠	١١٥٢٩,٣	٨٢,٣	٨١,٨	٧١,٢	الوادى الجديد
٠,٤	٠,٧٣٤	٠,٧٥٨	٠,٦٧٦	٠,٧٦٨	٩٤٠٥,٥	٧٣,١	٦٤,٩	٧١,١	مطروح
٠٠	٠,٧٥٧	٠,٧٣٣	٠,٧٦٨	٠,٧٧٠	٨٠٧٦,٣	٧٨,٨	٧٥,٨	٧١,٢	شمال سيناء
٠٠	٠,٧٧٨	٠,٧٨٩	٠,٧٧٨	٠,٧٦٨	١١٣٢٢,٣	٥٦,٥	٨٨,٤	٧١,١	جنوب سيناء
٠٠	٠,٧٥٣	٠,٧٥٥	٠,٧٣٦	٠,٧٦٨	٩١٩٦,٤	٦٦,٥	٧٧,٢	٧١,١	محافظات الحدود
٠,٠	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
٠٠	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
٠٠	٠,٧٣١	٠,٧٢٧	٠,٦٨٩	٠,٧٧٨	٧٧٨٧,٠	٦٦,٠	٧٠,٤	٧١,٧	مصر
٠٠	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
٠٠	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف

م / الملامح الأساسية للتنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد سنوات ٢٠٠٧	الأسر التي تحصل على		معدل القراءة والكتابة (+١٥) (%) ٢٠٠٧	نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي (%) ٢٠٠٨/٢٠٠٧	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه ٢٠٠٨/٢٠٠٧	الأسر التي لديها		
		مياه مأمونة (%) ٢٠٠٨	صرف صحي (%) ٢٠٠٨				كهرباء (%) ٢٠٠٨	راديو (%) ٢٠٠٨	تلفزيون (%) ٢٠٠٨
القاهرة	٧١,٣	٠٠	٠٠	٨٠,٧	٨٢,٢	٧٧٢٦,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٧٢,٠	٠٠	٠٠	٨٠,٥	٩٣,٦	٨٩٧٨,٣	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٨٣,٦	٩٢,١	١٠٥٤٩,٧	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٧٢,٣	٠٠	٠٠	٨٢,٩	٩٨,١	٨٧٤٥,٨	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٧٢,٢	٩٩,٩	٩٦,٨	٠,٠	٧١,٥	٨٢٨٢,٤	٩٩,٩	٨١,٧	٩٦,٧
دمياط	٧٢,٦	٠٠	٠٠	٧٧,٦	١٠١,٥	٧٨٨٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الدقهلية	٧١,٨	٠٠	٠٠	٧٢,١	٩٦,٦	٩١١١,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الشرقية	٧١,٢	٠٠	٠٠	٦٧,٨	٩٧,٥	٨٧٠٠,٤	٠٠	٠٠	٠٠
القليوبية	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٧٢,٥	٩١,٧	٨١٣٤,٤	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٧٠,٦	٠٠	٠٠	٦٥,٧	٩٩,٦	٨٩٢٧,٩	٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٧٢,٣	٠٠	٠٠	٧٤,١	٩٦,٥	٨٧٩٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠
المنوفية	٧١,٥	٠٠	٠٠	٧٢,٦	٩٥,٦	٩٨٥٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحيرة	٧١,٥	٠٠	٠٠	٦٣,٤	٩٩,٠	٩٤٥١,٦	٠٠	٠٠	٠٠
الإسماعيلية	٧٠,٩	٠٠	٠٠	٧٧,٢	٩٧,٤	٨٩٧٠,٢	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه البحري	٧١,٥	٩٨,٦	٦٤,٦	٠٠	٨٠,٢	٨٩٣٤,٨	٩٩,٨	٧٨,١	٩٦,٧
حضر	٠٠	٩٩,٨	٩٣,١	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٩	٨١,٣	٩٧,٧
ريف	٠٠	٩٨,١	٥٢,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٧٦,٨	٩٦,٣
الجيزة	٦٩,٥	٠٠	٠٠	٨٠,٣	٩٨,٢	٨٢٤٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠
بنى سويف	٧١,٦	٠٠	٠٠	٥٩,٥	٨٨,٧	٨٨٥٧,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الفيوم	٦٩,٥	٠٠	٠٠	٥٩,١	٨٦,٢	٨٤٣٣,٧	٠٠	٠٠	٠٠
المنيا	٦٩,٣	٠٠	٠٠	٥٨,٧	٨٨,٥	٨٦٥٥,٩	٠٠	٠٠	٠٠
أسيوط	٧٠,٧	٠٠	٠٠	٦٠,٩	٨٨,٥	٨٠١٩,٦	٠٠	٠٠	٠٠
سوهاج	٧٠,٥	٠٠	٠٠	٦١,٥	٩٤,٧	٧٣٢٩,٧	٠٠	٠٠	٠٠
قنا	٧٠,٥	٠٠	٠٠	٦٥,٢	٩٦,٢	٦٣٨٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠
الأقصر	٦٩,٨	٠٠	٠٠	٧٢,٢	١٠٥,٥	٩١٠٥,٦	٠٠	٠٠	٠٠
أسوان	٧١,٢	٠٠	٠٠	٧٧,٠	٩٧,١	٧٠٥٧,٤	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه القبلي	٧٠,٢	٩٦,٩	٣٧,٢	٠٠	٧٧,٤	٧٩٧٨,٩	٩٩,٠	٦٢,٤	٩٠,٨
حضر	٠٠	١٠٠,٠	٧٦,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٧٦,٠	٩٦,١
ريف	٠٠	٩٥,١	١٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,٥	٥٤,١	٨٧,٥
البحر الأحمر	٧١,٢	٠٠	٠٠	٨٧,٣	٩٦,٣	٨٤٦٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	٧١,٢	٠٠	٠٠	٨١,٨	١٠٠,٠	١٢٦٨٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٧١,١	٠٠	٠٠	٦٤,٩	٨٧,١	١٠٣٤٦,١	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٧١,٢	٠٠	٠٠	٧٥,٨	٩١,٦	٨٨٨٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٧١,١	٠٠	٠٠	٨٨,٤	٨٤,٠	١٢٤٥٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٧١,١	٨٨,٤	٤٢,٨	٠٠	٧٨,٢	١٠١١٦,١	٩٨,٦	٧٠,٨	٩٢,١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧١,٧	٩٨,٠	٥٦,٥	٧٠,٤	٧٧,٦	١٠٢٤٦,١	٩٩,٦	٧٣,٧	٩٤,٧
حضر	٠٠	٩٩,٨	٨٩,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٦	٨٠,٠	٩٦,٨
ريف	٠٠	٩٦,٧	٣٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٣	٦٧,٨	٩٢,٨

م/٣ الملامح الرئيسية للحرمان البشري

بالآلاف										
أشخاص متعطّلون		ناقصو الوزن دون الخامسة	الفقراء		أميون (+١٥)	أطفال خارج التعليم الأساسى والثانوى	أطفال يموتون دون سن الخامسة	الأسر بدون		
								مياه مأمونة	صرف صحى	
إناث	إجمالي		المدفعون	الإجمالي						
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	المحافظة
١٠٩,٦	٢٨٣,١	..	١٣٤,١	٦١٩,٤	١٠٨٥,٧	٣١٥,١	٦,٥	..	..	القاهرة
٥١,٩	١٦٢,٧	..	٥٠,٨	٢٧١,٢	٦٦٤,٩	٥٣,٩	٢,٢	..	..	الإسكندرية
١١,٦	٢٢,٨	..	١٠,١	٢٥,٩	٧٦,٩	٩,٥	٠,٣	..	..	بورسعيد
١٠,٦	١٥,٩	..	١,٧	١٠,٣	٦٩,٤	٢,٢	٠,٣	..	..	السويس
٠,٠	٠,٠	٧٩,٧	١٩٦,٧	٩٢٧,٠	..	٩٨٤,٩	٠,٠	١١١,٩	٣,٥	المحافظات الحضرية
١٣,٨	٢٤,٤	..	٢,٠	١٢,٦	١٩٤,٨	٣,٧-	٠,٤	..	..	دمياط
١٣٦,٧	٢٠٨,٦	..	٥٠,٩	٤٧٨,٠	١١٠٦,٨	٣٩,٦	٢,٢	..	..	الدقهلية
٩٥,٠	٢٢٠,٠	..	١٠٥,٦	١٠٥٨,٩	١٣٤٢,٥	٣٢,٨	٢,٨	..	..	الشرقية
٦٤,٢	١٠٥,٤	..	٧٦,٨	٤٩٧,٠	٩١٣,٣	٨١,٩	١,٩	..	..	القليوبية
٤٨,٦	٩٥,٠	..	٥٧,٦	٣٠٣,٠	٧١٧,٨	٢,٥	٠,٨	..	..	كفر الشيخ
٩٩,٠	١٦٦,٣	..	٣٣,٨	٣١٥,٢	٨٣٤,٠	٣١,٥	١,٧	..	..	الغربية
٣٩,١	٧٥,١	..	١٠٥,٦	٦٠٥,٠	٧٠٨,١	٣٣,٤	١,٥	..	..	المنوفية
٧٦,٩	١٢٤,٢	..	١٨٣,٨	١١٥٢,٢	١٣٨٨,٥	١٠,٩	١,٧	..	..	البحيرة
١٧,٥	٣٤,٨	..	٤٢,٠	١٨٦,٢	١٧٠٣,٦	٦,٠	٠,٥	..	..	الإسماعيلية
..	..	١٧٥,٥	٦٥٨,٧	٤٥٧٥,١	٠,٠	١٧٥٨,٠	٠,٠	٢٧٤٤,٧	١٠٨,٥	الوجه البحري
..	..	..	٤٩٢,٧	١٤٩٠,٩	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	٢٧٢,٩	٩٨٢,٨	..	..	..	..	..	ريف
٣٧,٣	١٢٤,٢	..	١٥٤,٢	٧٤٨,٠	٥٠٥,٣	٢٤,٢	٢,٧	..	..	الجيزة
١٣,٦	٢٩,٤	..	٣٠٢,٩	١٣٣٢,٦	٧٠٧,١	٧١,٤	٢,٠	..	..	بنى سويف
١٧,٦	٢٥,٥	..	١١١٧,٢	٢١٧٠,٦	٧٨١,٠	٩٣,٨	١,٧	..	..	الفيوم
٤٢,٠	٨٢,١	..	٧١٦,٧	١٨٤١,٧	١٣٠٤,٧	١٣١,٨	٣,٨	..	..	المنيا
٤٤,٦	٨٢,٠	..	٣٥٥,٢	١٢٠٨,٤	١٠١٣,١	١١٠,٣	٤,٥	..	..	أسيوط
٥٦,٩	٩٨,٦	..	٦٧,٣	١٩٢,١	١٠٩١,٧	٥٥,٠	٣,٠	..	..	سوهاج
٢٧,١	٦١,٢	..	٤٨,٥	٢٢٥,٤	٨٠٨,٨	٣١,١	٢,٠	..	..	قنا
١٠,٦	٢٣,٤	..	٣٥٧٢,٦	١٠٣٣٩,٨	١٠٢,٤	٦,٠-	٠,٦	..	..	الأقصر
١٧,١	٥٤,٤	..	..	..	٢١٧,٢	٨,٣	٠,٤	..	..	أسوان
..	..	١٨٧,٢	..	..	..	١٨٨٧,٠	٠,٠	٣٩٣٤,٨	١٩٤,٢	الوجه القبلي
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
١,٠	١,٨	..	..	..	٢٩,٩	١,٩	٠,١	..	..	البحر الأحمر
٩,٧	١٠,٦	..	..	..	٢٦,٤	٠,٠	٠,١	..	..	الوادى الجديد
١,٥	٣,٥	..	..	..	٨٤,٩	١١,٧	٠,٣	..	..	مطروح
٢,٦	٣,٧	..	١١٣,٠	٣٨٧,١	٦١,٤	٧,٨	٠,٣	..	..	شمال سيناء
٠,٩	٤,٦	..	..	..	١٥,٢	٣,٣	٠,٠٣	..	..	جنوب سيناء
..	..	٥,٦	..	..	..	٧٦,٨	٠,٠	١٧٢,٩	٣٥,١	محافظات الحدود
..	..	..	٤٥٤٣,٤	١٦١٩١,٠	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
١٠٥٧,٠	٢١٣٥,٠	٤٣٥,١	..	..	١٧٠٢٣,٥	٤٧٠٦,٨٠	٤٤,٢	٦٩٦٤,٣	٣٤١,٣	مصر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	..	..	ريف

* المجموع قد لا يساوي مجموع المحافظات لاستبعاد محافظتي حلوان و ٦ أكتوبر (النتائج النهائية لتعداد ٢٠٠٦).

م/٤ اتجاهات التنمية البشرية

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)		وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي	الأسر التي تحصل على مائة مأمونة (%)	معدل القراءة والكتابة % (+١٥)	نسبة القيد بالتعليم الأساسي والثانوي
	١٩٧٦	٢٠٠٧				
القاهرة	٥٧,٠	٧١,٣	٢٩,٥	٠٠	٨٠,٧	٨٢,٢
الإسكندرية	٥٩,١	٧٢,٠	١٩,٧	٠٠	٨٠,٥	٩٣,٦
بورسعيد	٥٩,٢	٧٢,٧	٢٣,٤	٠٠	٨٣,٦	٩٢,١
السويس	٥٢,٦	٧٢,٣	١٤,٧	٠٠	٨٢,٩	٩٨,١
المحافظات الحضرية	٥٧,٦	٧٢,٢	١٩,٥	٩٩,٩	٠٠	٧١,٥
دمياط	٥٧,٥	٧٢,٦	١١,٨	٠٠	٧٧,٦	١٠١,٥
الدقهلية	٥٦,٩	٧١,٨	١٢,٤	٠٠	٧٢,١	٩٦,٦
الشرقية	٥٤,٦	٧١,٢	١٤,٨	٠٠	٦٧,٨	٩٧,٥
القليوبية	٥٣,٩	٧٢,٧	١٢,٠	٠٠	٧٢,٥	٩١,٧
كفر الشيخ	٥٦,٦	٧٠,٦	١٠,٧	٠٠	٦٥,٧	٩٩,٦
الغربية	٥٥,٥	٧٢,٣	١٢,٦	٠٠	٧٤,١	٩٦,٥
المنوفية	٥٤,٨	٧١,٥	١٣,٠	٠٠	٧٢,٦	٩٥,٦
البحيرة	٥٦,٠	٧١,٥	١٠,٦	٠٠	٦٣,٤	٩٩,٠
الإسماعيلية	٥٧,٧	٧٠,٩	١٥,٥	٠٠	٧٧,٢	٩٧,٤
الوجه البحري	٥٥,٦	٧١,٥	١٢,٦	٩٨,٦	٠٠	٨٠,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٨,١	٠٠	٠٠
الجيزة	٥٥,٢	٦٩,٥	١٢,٩	٠٠	٨٠,٣	٩٨,٢
بنى سويف	٥٠,١	٧١,٦	٢٥,٥	٠٠	٥٩,٥	٨٨,٧
الفيوم	٤٩,٣	٦٩,٥	١٧,٣	٠٠	٥٩,١	٨٦,٢
المنيا	٥٢,١	٦٩,٣	٢٤,٠	٠٠	٥٨,٧	٨٨,٥
أسيوط	٥٣,٢	٧٠,٧	٣٥,٢	٠٠	٦٠,٩	٨٨,٥
سوهاج	٥٤,٧	٧٠,٥	٢٢,٨	٠٠	٦١,٥	٩٤,٧
قنا	٥٣,٦*	٧٠,٥	٢٠,٦	٠٠	٦٥,٢	٩٦,٢
الأقصر	٠,٠	٦٩,٨	٢٢,٣	٠٠	٧٢,٢	١٠٥,٥
أسوان	٥١,٤	٧١,٢	٢٠,٦	٠٠	٧٧,٠	٩٧,١
الوجه القبلي	٥٣,٠	٧٠,٢	٢٤,٥	٩٦,٩	٠٠	٧٧,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٠,٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥,١	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٧١,٢	١٣,٢	٠٠	٨٧,٣	٩٦,٣
الوادى الجديد	٠٠	٧١,٢	١٢,٦	٠٠	٨١,٨	١٠٠,٠
مطروح	٠٠	٧١,١	١١,٠	٠٠	٦٤,٩	٨٧,١
شمال سيناء	٠٠	٧١,٢	٢١,٣	٠٠	٧٥,٨	٩١,٦
جنوب سيناء	٠٠	٧١,١	١٤,٧	٠٠	٨٨,٤	٨٤,٠
محافظات الحدود	٠٠	٧١,١	١٤,٧	٨٨,٤	٠٠	٧٨,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٥٥,٠	٧١,٧	١٨,٠	٩٨,٠	٧٠,٤	٧٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٩٩,٨	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,٧	٠٠	٠٠

* قنا والأقصر معا

م/٥ تكوين رأس المال البشرى

المحافظة	معدل القراءة والكتابة (+١٥) %		نسبة القيد بالتعليم الأساسى والثانوى		السكان (+١٥) الحاصلون على مؤهل ثانوى أو أعلى (%)		المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالى المشتغلين (+١٥)	
	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٨٠,٧	٧٦,٨	٨٢,٢	٨٣,٠	٥١,٧	٤٨,٩	٣١,٥	٥٩,٣
الإسكندرية	٨٠,٥	٧٦,٥	٩٣,٦	٩٤,٦	٤٦,٠	٤٣,٦	٢٥,٨	٤٠,١
بورسعيد	٨٣,٦	٨٠,٥	٩٢,١	٩١,٨	٥٣,٧	٥٢,١	٢٤,٤	٥١,٣
السويس	٨٢,٩	٧٨,٣	٩٨,١	٩٨,٠	٤٧,٥	٤٤,٥	٢٧,٣	٥٦,٩
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	٧١,٥	٨٧,٤	٤٩,٧	٤٧,٠	٠٠	٠٠
دمياط	٧٧,٦	٧٥,٩	١٠١,٥	١٠٤,٢	٣٨,٦	٤١,١	١٨,٥	٥٣,٣
الدقهلية	٧٢,١	٦٦,٢	٩٦,٦	٩٨,٧	٤٠,٢	٣٨,٦	١٩,١	٣٥,٢
الشرقية	٦٧,٨	٦٠,٤	٩٧,٥	٩٨,٦	٣٦,٥	٣٣,٠	١٨,٦	٢١,٤
القليوبية	٧٢,٥	٦٥,٤	٩١,٧	٩٢,٣	٣٨,٩	٣٥,٦	٢٢,٥	٤٤,٨
كفر الشيخ	٦٥,٧	٥٧,٣	٩٩,٦	١٠١,٠	٣٥,٦	٣١,٨	١٥,٥	٢٣,٣
الغربية	٧٤,١	٦٦,٤	٩٦,٥	٩٧,٤	٤١,٩	٣٨,٨	٢٣,٥	٤٠,٨
المنوفية	٧٢,٦	٦٣,٩	٩٥,٦	٩٦,٢	٤٠,٥	٣٦,٧	٢٢,٤	٣١,٢
البحيرة	٦٣,٤	٥٤,٢	٩٩,٠	٩٨,٥	٣١,٦	٢٦,٨	١٢,٢	١٣,٧
الإساعيلية	٧٧,٢	٧١,٠	٩٧,٤	٩٦,٥	٤٠,٧	٣٧,٨	٢٣,٩	٤٠,٥
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٨٠,٢	٩٧,٧	٣٧,٩	٣٤,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٨٠,٣	٧٦,١	٩٨,٢	٩٨,٩	٥٠,٣	٤٧,٢	١٦,٧	٣٨,٥
بنى سويف	٥٩,٥	٤٧,٨	٨٨,٧	٨٦,٣	٢٦,٩	٢٠,٧	١٣,٠	١٣,٢
الفيوم	٥٩,١	٤٩,٩	٨٦,٢	٨٤,٩	٢٨,٠	٢٢,٥	١١,٧	١٧,٠
المنيا	٥٨,٧	٤٧,١	٨٨,٥	٨٥,٢	٢٧,١	٢٠,٠	٩,٦	١٠,١
اسيوط	٦٠,٩	٥١,٠	٨٨,٥	٨٥,٦	٢٩,١	٢٣,١	١٧,٨	٣٢,٧
سوهاج	٦١,٥	٥٠,٠	٩٤,٧	٩١,٣	٢٦,٣	١٩,٣	١٦,٩	٢٢,٣
قنا	٦٥,٢	٥٤,٦	٩٦,٢	٩٢,٩	٣٠,٦	٢١,٧	١٧,٨	٢٨,٨
الأقصر	٧٢,٢	٦٤,٢	١٠٥,٥	١٠٥,٨	٣٨,٤	٣١,١	٢٧,٢	٤٣,٩
أسوان	٧٧,٠	٦٩,٧	٩٧,١	٩٦,١	٤٠,٤	٣٣,٠	٢٣,٦	٦٥,٨
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٧٧,٤	٩٠,٥	٣١,٩	٢٥,٥	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٨٧,٣	٨١,٣	٩٦,٣	٩٩,١	٥٣,٧	٣٩,٠	٢٨,٦	٢٠,٣
الوادى الجديد	٨١,٨	٧٥,٦	١٠٠,٠	٩٩,٠	٤٦,٥	٤١,٤	٣٣,٤	٣٦,٧
مطروح	٦٤,٩	٥١,١	٨٧,١	٧٧,٠	٢٢,٤	١٥,٦	١٢,٥	٢١,٣
شمال سيناء	٧٥,٨	٦٦,٠	٩١,٦	٨٨,٣	٣٨,٢	٣١,١	٢٨,٧	٥٢,٨
جنوب سيناء	٨٨,٤	٨٠,٦	٨٤,٠	٨٦,٨	٤٧,٣	٢٤,٤	٢٤,٢	٦٨,٣
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٧٨,٢	٨٨,٢	٤٠,٤	٢٩,٧	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧٠,٤	٦٢,٧	٧٧,٦	٩٣,٠	٣٧,٩	٣٣,٥	٢٠,٥	٣١,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/٦ حالة المرأة

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	معدل وفيات الأمهات لكل مولود حي* (١٠٠٠٠٠)	وسيط العمر عند الزواج الأول	نسبة القيد الإجمالية				الإناث (+١٥) الحاصلات على مؤهل ثانوى أو أعلى (%)	العاملات في المهن المتخصصة (%)	الإناث في قوة العمل (%) الإجمالي
				إجمالي	إبتدائى	إعدادى	ثانوى			
٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	٧٥,٢	٥٣,٠	٠٠	٨٣,٠	٨٨,٥	٨٨,٦	٦٢,٥	٤٨,٩	٣٣,٥	٢٠,٣
الاسكندرية	٧٥,٣	٧٠,٠	٠٠	٩٤,٦	١٠٨,١	٩٦,٦	٦٠,٣	٤٣,٦	٣١,٦	٢١,٧
بورسعيد	٧٥,٠	٤٢,٠	٠٠	٩١,٨	١٠٣,٥	٩٤,٠	٦١,٢	٥٢,١	٤٥,٣	٢٤,٨
السويس	٧٥,٣	٥٦,٠	٠٠	٩٨,٠	١٠٦,٣	٩٦,٠	٧٧,٨	٤٤,٥	٣٥,٩	٢٢,١
المحافظات الحضرية	٧٥,٧	٠٠	٢٢,٦	٨٧,٤	٩٥,٦	٩١,٥	٦٢,٤	٤٧,١	٠٠	٠٠
دمياط	٧٦,٣	٥٩,٠	٠٠	١٠٤,٢	١١٦,١	١٠٣,٥	٧٤,٠	٤١,٠٩	٤٥,٦	١٨,٦
الدقهلية	٧٤,٨	٦٠,٠	٠٠	٩٨,٧	١٠٨,٧	٩٧,١	٧٥,٨	٣٨,٥٧	٣٥,٥	٢٤,٧
الشرقية	٧٤,٩	٤٩,٠	٠٠	٩٨,٦	١١٠,٥	٩٣,٣	٧٤,٤	٣٢,٩٧	٣٠,٨	٢٨,٧
القليوبية	٧٤,٤	٤١,٠	٠٠	٩٢,٣	١٠٦,٨	٨٢,٨	٦٦,١	٣٥,٦٠	٢٩,٨	١٨,٧
كفر الشيخ	٧٥,٩	٣٦,٠	٠٠	١٠١,٠	١١١,٤	٩٩,٥	٧٧,٦	٣١,٨٣	٣٢,٧	٢٤,٧
الغربية	٧٤,٧	٤٤,٠	٠٠	٩٧,٤	١٠٧,١	٩٦,٢	٧٥,٥	٣٨,٧٧	٣٦,١	٢٥,٥
المنوفية	٧٤,١	٤٥,٠	٠٠	٩٦,٢	١٠٧,٦	٩١,٦	٧٣,٥	٣٦,٧٤	٣٣,٧	٢٦,١
البحيرة	٧٣,٢	٣٨,٠	٠٠	٩٨,٥	١١٣,٤	٩٣,٧	٦٨,٢	٢٦,٨٤	٣١,٨	٣٠,٦
الإسماعيلية	٠٠	٦٢,٠	٠٠	٩٦,٥	١١١,٢	٩٠,٢	٦٥,٦	٣٧,٨٤	٣٦,٨	٢٤,٨
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٢٠,٥	٩٧,٧	١٠٩,٧	٩٣,٥	٧٢,٦	٣٤,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٢٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٢,٥	٠٠	٢٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٧٤,٥	٤٥,٠	٠٠	٩٨,٩	١١٤,٢	٩٦,٦	٦١,٦	٤٧,١٨	٣٠,٦	١٤,٤
بنى سويف	٧٢,٣	٦٥,٠	٠٠	٨٦,٣	١٠٢,٤	٧٨,٦	٥١,٤	٢٠,٦٨	٣٣,٦	٣٣,٧
الفيوم	٧١,٩	٤٣,٠	٠٠	٨٤,٩	٩٩,٢	٧٧,٦	٥٥,٤	٢٢,٥٤	٣٤,١	٢٤,٩
المنيا	٧٣,١	٦٤,٠	٠٠	٨٥,٢	٩٨,٤	٧٦,٠	٦٠,٧	١٩,٩٩	٣١,٧	٣١,٤
أسيوط	٧٢,١	٩٣,٠	٠٠	٨٥,٦	٩٧,٦	٨٠,٢	٥٩,٦	٢٣,١٢	٣٤,٨	٢١,٩
سوهاج	٧٣,٢	٤٨,٠	٠٠	٩١,٣	١٠٢,٢	٨٤,٤	٧٠,٣	١٩,٢٧	٢٨,٥	٢٥,٠
قنا	٧٢,٩	٦٥,٠	٠٠	٩٢,٩	١٠٢,٩	٩٢,٢	٦٧,٦	٢١,٧٠	٢٥,٤	١٧,٦
الأقصر	٧٤,٣	٩٣,٠	٠٠	١٠٥,٨	١١٢,٦	١١١,٦	٨٢,٠	٣١,٠٦	٢٧,٦	٢١,٩
أسوان	٠٠	٤٥,٠	٠٠	٩٦,١	١٠٦,٢	٩٩,٣	٦٧,٩	٣٣,٠٠	٢٩,٥	١٤,١
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	١٩,٤	٩٠,٥	١٠٣,٤	٨٥,٥	٦٢,٣	٢٥,٥	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٢١,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٣	٠٠	١٨,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٧٤,٣	١٤,٠	٠٠	٩٩,١	١٠٦,١	٨٥,٧	٩٨,٠	٣٩,٠٢	٢٤,٥	٦,٩
الوادى الجديد	٧٤,٢	١٩,٠	٠٠	٩٩,٠	١٠٥,١	٩٢,١	٩٠,٩	٤١,٤٠	٣٩,٠	٤٢,٧
مطروح	٧٤,٢	٥٨,٠	٠٠	٧٧,٠	١٠٢,٠	٥٧,٦	٢٨,٦	١٥,٥٨	٣٠,٩	١٩,٠
شمال سيناء	٧٤,٢	٦٧,٠	٠٠	٨٨,٣	٩٨,٩	٨١,١	٦٤,٧	٣١,٠٧	٣٣,٨	٢٠,٢
جنوب سيناء	٠٠	٠,٠	٠٠	٨٦,٨	١٠٢,٨	٧٢,٤	٥٢,٩	٢٤,٤٤	١٨,٨	٧,٧
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٢٠,٦	٨٨,٢	١٠٢,٣	٧٥,٨	٦٢,٣	٢٩,٧	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٠٠	٥٥,٠	٢٠,٦	٩٣,٠	١٠٤,٨	٨٩,٦	٦٦,٨	٣٣,٦	٣٢,٣	٢٣,٩
حضر	٠٠	٠٠	٢٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	١٩,٤	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* بيانات محافظة القاهرة لا تشمل بيانات محافظة حلوان وبيانات محافظة الجيزة لا تشمل بيانات محافظة ٦ أكتوبر

حسبت من بيانات المسح السكاني والصحي**

م/٧ الإناث كنسبة من الذكور

المحافظة	توقع الحياة عند الميلاد (سنوات)	السكان	الإلمام بالقراءة والكتابة (+١٥)	القيد بالإبتدائي	القيد بالإعدادي	القيد بالثانوي	قوة العمل (+١٥)
	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٨/٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	١٠٦,٤	٩٦,٨	٩٠,٨	١٠٠,٠	١٠٤,١	١٠٥,٤	٢٥,٥
الاسكندرية	١٠٥,٢	٩٥,٨	٩٠,٦	١٠٠,١	١٠٦,٦	١٠٢,٣	٢٧,٨
بورسعيد	١٠٥,٨	٩٦,٤	٩٣,٠	٩٧,٦	٩٩,٧	١٠٢,٢	٣٣,٠
السويس	١٠٦,٤	٩٦,٣	٨٩,٧	٩٨,٨	١٠٠,٠	١٠١,٥	٢٨,٤
المحافظات الحضرية	٠٠	٩٦,٤	٠٠	٩٩,٨	١٠٤,٥	١٠٤,٢	٢٦,٧
دمياط	١٠٦,٧	٩٥,٦	٩٥,٨	٩٨,١	١١٢,٩	١٢٦,٩	٢٢,٨
الدقهلية	١٠٨,٦	٩٦,٩	٨٥,١	٩٩,٤	١٠٨,٩	١١٧,١	٣٢,٩
الشرقية	١٠٧,١	٩٥,٠	٨٠,٦	١٠٠,٦	١٠٤,٥	١٠٣,٥	٤٠,٢
القليوبية	١٠٦,٣	٩٤,٤	٨٢,٧	٩٩,٩	١٠٤,٩	١٠١,٠	٢٣,٠
كفر الشيخ	١٠٧,٧	٩٧,٩	٧٧,٥	١٠٠,٨	١٠٤,٥	١٠٧,٠	٣٢,٨
الغربية	١٠٧,٤	٩٧,٢	٨١,٣	٩٩,٢	١٠٢,٧	١١٠,٢	٣٤,١
المنوفية	١٠٦,٦	٩٤,١	٧٩,٣	٩٩,١	١٠١,٢	١٠٨,١	٣٥,٢
البحيرة	١٠٦,٧	٩٥,١	٧٥,٣	٩٨,٦	١٠٢,٠	٩٥,٢	٤٤,١
الإسكندرية	١٠٦,٣	٩٦,٥	٨٥,٣	٩٩,٥	١٠٢,٨	٨٧,١	٣٢,٩
الوجه البحري	٠٠	٩٥,٧	٠٠	٩٩,٦	١٠٤,٥	١٠٥,٦	٣٤,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٠٦,٥	٩٣,٨	٩٠,٣	١٠١,٠	١٠٢,٣	١٠٠,٧	١٦,٨
بنى سويف	١٠٦,٣	٩٦,٥	٦٧,٥	٩٧,٦	٩١,٥	٨٦,٨	٥٠,٨
الفيوم	١٠٥,٠	٩٣,٥	٧٣,٧	٩٩,١	٩٦,٣	٨٨,٢	٣٣,١
المنيا	١٠٦,١	٩٥,٩	٦٧,٤	٩٥,٥	٩٣,١	٨٣,٠	٤٥,٧
أسيوط	١٠٦,٠	٩٥,٩	٧٢,٢	٩٣,٩	٩٤,٣	٩٣,٦	٢٨,٠
سوهاج	١٠٤,٥	٩٧,٦	٦٨,٧	٩٧,٣	٩٤,٨	٧٧,٥	٣٣,٤
قنا	١٠٦,٦	٩٨,٩	٧١,٩	٩٨,٥	٩٣,٣	٧٨,٨	٢١,٤
الأقصر	١٠٦,٦	٩٥,٧	٨٠,٤	١٠١,٧	١٠١,٣	٩٦,٣	٢٨,١
أسوان	١٠٦,٧	٩٨,٦	٨٢,٨	١٠٠,٨	١٠١,١	٨٥,٤	١٦,٤
الوجه القبلي	٠٠	٩٥,٩	٠٠	٩٧,٩	٩٦,١	٨٦,٧	٢٩,٩
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١٠٦,٧	٦٤,٦	٨٩,٤	٩٩,٦	١٠٨,٣	١٢٢,٤	٧,٥
الوادى الجديد	١٠٦,٧	٩٤,٦	٨٦,٢	٩٨,٩	١٠٠,٦	٩٢,٢	٧٤,٤
مطروح	١٠٦,٧	٩٠,٨	٦٦,٢	٩٢,٢	٦٥,٥	٤٣,٤	٢٣,٤
شمال سيناء	١٠٦,٥	٩٢,٥	٧٧,٨	٩٦,٩	٩٨,٣	٧١,٩	٢٥,٤
جنوب سيناء	١٠٦,٧	٥٠,١	٨٧,٧	٩٨,٣	٩٦,٧	١٤٩,٩	٨,٣
محافظات الحدود	٠٠	٧٩,٨	٠٠	٩٦,٣	٨٩,٩	٨٠,٥	٢٤,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	١٠٦,٥	٩٥,٦	٨٠,٧	٩٨,٩	١٠٠,٩	٩٧,٤	٣١,٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

٨/م الفجوة بين الريف والحضر

المحافظة	سكان الريف (%من الإجمالي)	الأسر التي تحصل على				الإلام				
		مياه مأمونة (%)		صرف صحي (%)		بالقراءة والكتابة (+١٥) (%)				
		حضر	ريف	حضر	ريف	حضر	ريف	مياه مأمونة		
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٠٠	٩٩,٩	٠٠	٩٦,٨	٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٦١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدقهلية	٧٢,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرقية	٧٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
القليوبية	٥٥,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٧٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٧٠,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المنوفية	٧٩,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحيرة	٨٠,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإسماعيلية	٥٤,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه البحري	٧٢,٠	٩٩,٨	٩٨,١	٩٣,١	٥٢,٦	٧٨,٨	٦٥,٨	٩٨,٠	٥٦,٥	٨٤,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٤١,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩,٤	٦٢,٦	٠٠	٠٠	٧٩,٩
بنى سويف	٧٦,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢,١	٥٣,٦	٠٠	٠٠	٧٥,٣
الفيوم	٧٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٩,٣	٥٣,٦	٠٠	٠٠	٧٨,٣
المنيا	٨١,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥,٧	٥٢,٤	٠٠	٠٠	٧٠,١
اسيوط	٧٣,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٥,٥	٥٤,٤	٠٠	٠٠	٧٢,٩
سوهاج	٧٨,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٢,٨	٥٧,٠	٠٠	٠٠	٧٩,٣
قنا	٧٨,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٧,٦	٦٠,٣	٠٠	٠٠	٧٨,٧
الأقصر	٥٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨,٣	٦٤,٢	٠٠	٠٠	٨٣,١
أسوان	٥٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠,٥	٧٢,٧	٠٠	٠٠	٩١,٦
الوجه القبلي	٠٠	١٠٠,٠	٩٥,١	٧٦,٥	١٣,٥	٧٦,٩	٥٧,١	٩٥,٢	١٧,٦	٧٥,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٤,٥٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٧,٦	٥٢,٦	٠٠	٠٠	٦٠,٨
الوادي الجديد	٥١,٩٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٦,٦	٧١,٧	٠٠	٠٠	٨٣,٩
مطروح	٢٩,٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٨,٣	٤٨,٠	٠٠	٠٠	٧١,٢
شمال سيناء	٣٩,٦٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢,٢	٥٩,٩	٠٠	٠٠	٧٣,٨
جنوب سيناء	٤٩,١٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٣,٣	٧٤,٨	٠٠	٠٠	٨١,٢
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٨٢,٢	٦٢,٥	٠٠	٠٠	٧٧,٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٥٧,٠٠	٩٩,٨	٩٦,٧	٨٩,٨	٣٧,٥	٧٩,١	٦٢,٠	٩٦,٩	٤١,٨	٧٩,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م / ٩ بقاء الطفل ونماؤه

المحافظة	نسبة الحوامل اللاقي يحصلن على رعاية قبل الولادة	معدل وفيات الأمهات لكل مولود حي ١٠٠٠٠	معدل* وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي		معدل وفيات* الأطفال دون الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي		أطفال سبق لهم الرضاعة الطبيعية (%)	حالات الولادة تحت إشراف صحي (%)	الأطفال المحصنون* في سن ١٢:٢٣ شهرا (%)	ناقصو الوزن دون الخامسة (%)
			معدل	مسجل	معدل	مسجل				
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	١٩٦١	٢٠٠٨	١٩٦١	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٠٠	٥٣,٠	١٥١,٠	٢٩,٥	٣٥,٥	٢٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٠٠	٧٠,٠	١٣٩,٠	١٩,٧	٢٤,٢	٢١٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بورسعيد	٠٠	٤٢,٠	١٠٨,٠	٢٣,٤	٢٥,٨	١٤٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
السويس	٠٠	٥٦,٠	١٦٣,٠	١٤,٧	١٧,٤	٢٣٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٨٩,٢	٠٠	١٤٧,٠	١٩,٥	٢٣,٦	٢٣١,٠	٩٥,٢	٨٩,٤	٩٤,٣	٥,٩
دمياط	٠٠	٥٩,٠	٨٢,٠	١١,٨	١٤,٤	١٣٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الدقهلية	٠٠	٦٠,٠	٧١,٠	١٢,٤	١٦,٦	١٧٩,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الشرقية	٠٠	٤٩,٠	٧٢,٠	١٤,٨	١٩,٧	١٥٩,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
القليوبية	٠٠	٤١,٠	١٣٣,٠	١٢,٠	١٥,٥	٢٩٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٠٠	٣٦,٠	٦٠,٠	١٠,٧	١٤,٢	١٢٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٠٠	٤٤,٠	١٠٧,٠	١٢,٦	١٤,٣	٢١٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المنوفية	٠٠	٤٥,٠	١٣٠,٠	١٣,٠	١٧,٣	٢٧٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحيرة	٠٠	٣٨,٠	٧٧,٠	١٠,٦	١٥,٣	١٥٨,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الإسكندرية	٠٠	٦٢,٠	٩٩,٠	١٥,٥	٢٠,٧	١٦١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه البحري	٧٥,٠	٠٠	٩٣,٠	١٢,٦	١٣,٧	١٩٤,٠	٩٦,١	٧٨,١	٩٣,٧	٥,٥
حضر	٨٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٠٠	٤٥,٠	١٢٦,٠	١٢,٩	١٦,٢	٢٥٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
بنى سويف	٠٠	٦٥,٠	١٠٦,٠	٢٥,٥	٣٠,٥	١٩٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الفيوم	٠٠	٤٣,٠	١٥١,٠	١٧,٣	٢٢,٠	٢٩٠,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
المنيا	٠٠	٦٤,٠	١٠٨,٠	٢٤,٠	٣٠,٣	٢١٣,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أسيوط	٠٠	٩٣,٠	١٠٧,٠	٣٥,٢	٤٣,٥	٢٠٧,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سوهاج	٠٠	٤٨,٠	٨٦,٠	٢٢,٨	٢٨,٩	١٧٣,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
قنا	٠٠	٦٥,٠	٨٠*	٢٠,٦	٢٥,٩	١٥٤*	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الأقصر	٠٠	٩٣,٠	٠٠	٢٢,٣	٢٨,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
أسوان	٠٠	٤٥,٠	١٠٩,٠	٢٠,٦	١٤,٨	١٩١,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوجه القبلي	٦٥,٩	٠٠	١٠٢,٠	٢٤,٥	٢٩,٩	١٩٩,٠	٩٥,٦	٥٧,٥	٨٨,٤	٦,٧
حضر	٨١,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٥٩,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	١٤,٠	١٩١,٠	١٣,٢	١٦,٦	٢٦٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	٠٠	١٩,٠	١٨١,٠	١٢,٦	١٧,٢	٣٣٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	٠٠	٥٨,٠	٩٨,٠	١١,٠	١٤,٢	١٧٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٠٠	٦٧,٠	٩٤,٠	٢١,٣	٢٦,٨	١٣٦,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٠٠	٠,٠	٠٠	١٤,٧	٢٢,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٧١,٠	٠٠	١٢٤,٠	١٤,٧	١٩,٠	٢١٠,٠	٩٥,٧	٧٢,٩	٨٦,٢	٤,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧٣,٦	٥٥,٠	١٠٨,٠	١٨,٠	٢٢,٨	٢٠٤,٠	٩٥,٨	٧١,٧	٩١,٧	٦,٠
حضر	٨٥,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٥,٢	٨٥,٥	٩٣,٧	٦,٠
ريف	٦٦,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦,١	٦٣,٦	٩٠,٥	٦,٠

* حسب معدل وفيات الرضع لكل ١٠٠٠ مولود حي ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لكل ١٠٠٠ مولود حي لإجمالي المحافظات الحضرية دون محافظة القاهرة وإجمالي محافظات الوجه البحري دون محافظة القليوبية وإجمالي محافظات الوجه القبلي دون محافظة الجيزة. كما أن بيانات محافظة القاهرة لا تشمل بيانات محافظة حلوان وبيانات محافظة الجيزة لا تشمل بيانات محافظة ٦ أكتوبر

* يعتبر الطفل تم تطعيمه بالكامل إذا حصل على تطعيم الدرن والحصبة أو الحصبة الألمانية/الغدة النكافية وثلاث جرعات من الثلاثي وثلاث جرعات من شلل الاطفال

م/١٠ الملامح الأساسية للحالة الصحية

عدد الوحدات الصحية بأسرة لكل ١٠٠٠٠٠ نسمة	عدد الأسرة* لكل ١٠٠٠٠ نسمة		معدل وفيات للأمهات لكل ١٠٠٠٠٠ مولود حي	نسبة المرضات* للأطباء بوزارة الصحة والسكان (%)	عدد المرضات* بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	عدد الاطباء* بوزارة الصحة والسكان لكل ١٠٠٠٠ نسمة	الأسر المزودة بـ		المحافظة
	وزارة الصحة	الإجمالي					صرف صحي (%)	مياه مأمونة (%)	
٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	
٥,٠	٨,٦	٣٧,٤	٥٣,٠	٨٨,٢	٤,٤	٥,٠	٠٠	٠٠	القاهرة
٣,٤	٨,٥	٣٠,٠	٧٠,٠	١٠١,٩	١٣,٤	١٣,١	٠٠	٠٠	الاسكندرية
٤,٦	١٥,٨	٢٩,٤	٤٢,٠	١٨٥,٦	٢٥,٠	١٣,٥	٠٠	٠٠	بورسعيد
٤,٧	١٤,٦	٢٧,٤	٥٦,٠	٢٠٩,٦	٢١,٩	١٠,٤	٠٠	٠٠	السويس
٣,٦	٩,٩	٢٩,٨	٠,٠	١٢٠,١	١٥,٥	١٢,٩	٩٦,٨	٩٩,٩	المحافظات الحضرية
٣,٣	١٨,٩	٢٣,٢	٥٩,٠	٣٣١,١	٤٣,٢	١٣,١	٠٠	٠٠	دمياط
٢,٨	٧,٣	١٥,٣	٦٠,٠	١٩٣,٠	١٥,٨	٨,٢	٠٠	٠٠	الدقهلية
١,٦	٥,٠	١٢,٥	٤٩,٠	٢٤٧,٢	١٢,٩	٥,٢	٠٠	٠٠	الشرقية
٢,٣	١٣,٧	٢١,٤	٤١,٠	٣٣٥,١	١٢,٢	٣,٧	٠٠	٠٠	القليوبية
١,٣	٧,٦	١٠,٤	٣٦,٠	٣٣٠,٠	٢٨,٥	٨,٦	٠٠	٠٠	كفر الشيخ
٢,٣	٧,٧	١٨,٢	٤٤,٠	٢٣٩,٩	٢٤,٥	١٠,٢	٠٠	٠٠	الغربية
٢,٠	٧,٨	١٤,٧	٤٥,٠	١٦٩,٩	١٩,٢	١١,٣	٠٠	٠٠	المنوفية
١,٠	٥,٨	٨,٩	٣٨,٠	٣٤٧,١	١٨,٩	٥,٤	٠٠	٠٠	البحيرة
٣,٧	١٠,٦	٢١,٤	٦٢,٠	١٥٢,٥	١٦,١	٦,٤	٠٠	٠٠	الإسماعيلية
١,٠	٧,٣	١٤,٠	٠,٠	٢٤٨,٧	١٠,٣	٨,٠	٦٤,٦	٩٨,٦	الوجه البحري
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٩٤	٤٧,٧	٢٤,٦	٩٣,١	٩٩,٨	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤٤٦	١٠,٣	٢,٣	٥٢,٦	٩٨,١	ريف
٣,٢	٤,٤	١٣,٠	٤٥,٠	٧٤,٢	٣,٠	٤,٠	٠٠	٠٠	الجيزة
٠,٩	٧,١	٩,٢	٦٥,٠	٤٢١,٥	١٤,٧	٣,٥	٠٠	٠٠	بنى سويف
٠,٧	٤,٥	٦,٧	٤٣,٠	٣٣٤,٠	١٣,٥	٤,٠	٠٠	٠٠	الفيوم
١,٢	٧,٣	١١,٥	٦٤,٠	١٥٦,٢	٨,٧	٥,٦	٠٠	٠٠	المنيا
٢,٠	٨,٣	١٧,٩	٩٣,٠	٣٠٣,٦	٢٤,٠	٧,٩	٠٠	٠٠	أسيوط
١,٢	٧,٥	١١,٦	٤٨,٠	٩٦,٢	٥,٤	٥,٦	٠٠	٠٠	سوهاج
١,١	٧,٤	٨,٧	٦٥,٠	١٨٠,٤	٨,٠	٤,٤	٠٠	٠٠	قنا
٢,١	١٥,٩	١٦,٨	٩٣,٠	١٢٩,٦	١١,٣	٨,٧	٠٠	٠٠	الأقصر
٢,٨	١١,٩	١٩,٢	٤٥,٠	٣٥٣,٦	١٩,٠	٥,٤	٠٠	٠٠	أسوان
١,٣	٧,٦	١١,٩	٠٠	٢٢٨,١	١٢,٤	٥,٤	٣٧,٢	٩٦,٩	الوجه القبلي
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٦	٣٠,٦	١٦,٨	٧٦,٥	١٠٠,٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٥٥	٦,٧	١,٩	١٣,٥	٩٥,٠	ريف
٤,٠	١٥,٠	٢٠,٩	١٤,٠	١١٥,٢	١٣,٠	١١,٣	٠٠	٠٠	البحر الأحمر
٥,٧	٣٢,٤	٣٦,٢	١٩,٠	٨٢٢,٢	٦٦,٤	٨,١	٠٠	٠٠	الوادى الجديد
٤,٧	٢٣,٢	٢٥,٤	٥٨,٠	٢٩٥,٩	٣٢,٩	١١,١	٠٠	٠٠	مطروح
٣,٤	١٣,٨	١٥,٣	٦٧,٠	٢٥٢,٩	٣٩,٢	١٥,٥	٠٠	٠٠	شمال سيناء
٥,٩	٣٢,٥	٣٥,١	٠,٠	١٨٩,٥	٣٠,٠	١٥,٨	٠٠	٠٠	جنوب سيناء
٤,٥	٢١,٣	٢٤,٤	٠٠	٢٧٩,٠	٣٤,٧	١٢,٤	٤٢,٨	٨٨,٤	محافظات الحدود
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٤	٣٤,٦	١٤,٢	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٣٩٣	٣٤,٨	٨,٦	٠٠	٠٠	ريف
٢,٦	٨,٤	١٨,٢	٥٥,٠	٢٠٩	١٤,٣	٦,٩	٦٢,٥	٩٨,٢	مصر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	١٦٥	٢١,٦	١٣,١	٨٩,٨	٩٩,٨	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٤١٤	٨,٩	٢,١	٣٧,٥	٩٦,٧	ريف

* حسب عدد الأطباء وعدد المرضات لكل ١٠٠٠٠ نسمة وكذلك نسبة المرضات للأطباء بوزارة الصحة وأيضاً عدد الأسرة (الإجمالي-وزارة الصحة) لإجمالي المحافظات الحضرية دون محافظة القاهرة، وإجمالي محافظات الوجه البحري دون محافظة القليوبية وإجمالي محافظات الوجه القبلي دون محافظة الجيزة.

م/١١ التدفق التعليمي

المحافظة	معدل دخول الصف الأول الابتدائي (%)		نسبة القيد الإجمالية بالابتدائي	الباقون للإعادة (%) من القيد بالابتدائي*	الانتقال للإعدادي (%) من أمتوا الابتدائي**	نسبة القيد الإجمالية بالإعدادي	الباقون للإعادة (%) من القيد بالإعدادي	الانتقال للثانوي (%) ممن أمتوا الاعداي	نسبة القيد الاجمالية بالثانوي	الباقون للإعادة (%) من القيد الثانوي
	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧								
القاهرة	١٠٢,٤	١٠٢,٥	٨٨,٥	٣,٧	١٠٣,٥١	٨٦,٨	٣,٩	٨٧,١١	٦٠,٨	٣,٩
الاسكندرية	١١٤,٨	١١٦,٥	١٠٨,١	٨,٦	١٠٢,٥٠	٩٣,٥	٦,٢	٩٦,٤٦	٥٩,٥	٣,٨
بورسعيد	١٠٨,٢	١٠٩,٠	١٠٤,٨	٤,٠	١٠٢,٠٧	٩٤,٢	١,٩	٨٣,٠٤	٦٠,٥	٣,٣
السويس	١١١,٦	١١١,٨	١٠٦,٩	٣,٥	١٠٤,٤٩	٩٦,٠	٥,٦	٩٥,٦٨	٧٧,٢	٣,٠
المحافظات الحضرية	١٠٦,٧	١٠٧,٢	٨١,٨	٥,٤	١٠٣,١٤	٨٢,٤	٤,٦	٩٠,٥٧	٤١,٦	٣,٨
دمياط	١٢٣,٣	١٢٣,٧	١١٧,٣	٤,١	١٠٢,٤٦	٩٧,٤	٥,٦	٩٤,٦٦	٦٥,٨	٢,٥
الدقهلية	١١١,٠	١١١,٩	١٠٩,٠	٣,٨	١٠٢,٠١	٩٣,٠	٣,٩	٩٠,٩٦	٧٠,١	٢,٩
الشرقية	١١٦,٩	١١٨,٤	١١٠,١	٢,٩	١٠٢,٩٥	٩١,٢	٤,٤	١٠٩,٤٦	٧٣,١	٢,٢
القليوبية	١٢١,٢	١٢١,١	١٠٦,٩	٤,٤	١٠٣,٢٩	٨٠,٨	٧,٥	١٠٧,٠٩	٦٥,٧	٣,٥
كفر الشيخ	١١٦,٨	١١٧,٣	١١٠,٩	٢,٣	٩٩,١١	٩٧,٣	٣,٨	٩٦,٨٩	٧٥,٠	٤,٥
الغربية	١١٠,٠	١١٠,٣	١٠٧,٥	٤,٥	١٠٤,٢٩	٩٤,٩	٥,٣	٩٣,٤٣	٧١,٩	٢,٩
المنوفية	١١٦,٥	١١٦,٣	١٠٨,١	٣,٧	١٠٩,٦٢	٩١,٠	٦,٣	٩٤,٣٢	٧٠,٧	٣,٨
البحيرة	١١١,٦	١١١,٩	١١٤,٢	٦,١	١٠٥,٦١	٩٢,٨	٧,٣	٩٣,٠٢	٦٩,٩	٤,٩
الإسكندرية	١٢٤,٨	١٢٥,١	١١١,٥	٢,٩	١٠٢,٤٢	٨٨,٩	٧,٠	١٠٥,٦٧	٧٠,٦	٣,٤
الوجه البحري	١١٥,٣	١١٥,٩	٩٤,٠	٤,٠	١٠٣,٥٣	٨٥,٠	٥,٦	٩٨,٣٩	٤٨,١	٣,٤
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
الجيزة	١٢٩,٣	١٣٠,٦	١١٣,٧	٤,٢	١٠١,٠٣	٩٥,٥	٥,٢	٩١,٠٤	٦١,٤	٥,٣
بنى سويف	١٠٥,١	١٠٦,٤	١٠٣,٨	٦,٥	١٠٤,٠٦	٨٢,٤	٨,٠	١٠٢,٠١	٥٥,٥	٣,٤
الفيوم	١٠٢,٣	١٠٢,١	٩٩,٧	٣,٥	١٠١,٦٧	٧٩,١	٦,١	١٢٠,٨٩	٥٩,٣	٣,٧
المنيا	١٠٣,٦	١٠٢,٤	١٠٠,٩	٤,٨	١٠١,٧٥	٧٩,٠	٧,٦	١١٢,٨٦	٦٧,٢	٣,٨
أسيوط	١٠٥,٦	١٠٤,٢	١٠٠,٩	٤,٥	١٠٦,١٤	٨٢,٨	٩,٠	٩٣,٩٢	٦١,٧	٤,٤
سوهاج	١١١,٥	١١٠,٩	١٠٣,٧	٤,٤	١٠٥,٩٦	٨٦,٨	٧,٨	١٠١,٥٨	٨١,٠	٤,٦
قنا	١٠٨,٩	١٠٧,٣	١٠٣,٧	١,٨	١٠٣,٦٨	٩٥,٧	٥,١	٩٠,١٧	٧٧,١	٥,١
الأقصر	١١٧,٢	١١٦,٦	١١١,٦	٢,٠	١٠٩,١٩	١١٠,٨	١١,٣	٩٩,٢٥	٨٣,٦	٩,٩
أسوان	١١١,٣	١١٠,٩	١٠٥,٨	١,١	٩٩,٨٤	٩٨,٧	٥,٠	٩٧,٠٧	٧٣,٨	٤,٦
الوجه القبلي	١١١,٠	١١٠,٧	٨٩,٣	٤,١	١٠٤,٠٤	٨٣,٦	٦,٨	١٠٠,٩٨	٤٥,٨	٤,٦
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
البحر الأحمر	١١٤,٢	١١٥,٧	١٠٦,٣	٥,٤	١٠٩,٢٢	٨٢,٢	٥,٩	١٠٧,٠٧	٨٧,٦	٣,٣
الوادى الجديد	٨٦,٦	٨٣,٥	١٠٥,٧	٢,١	٩٨,٦٠	٩١,٨	٢,٦	٩٣,٨٢	٩٤,٩	١,٦
مطروح	١٠٥,٢	١٠١,٢	١٠٦,٥	٣,٤	١٠٠,٢٤	٧٣,٤	٦,٩	٦٧,٧٨	٤٨,٦	٧,١
شمال سيناء	١١٧,٠	١١٧,٧	١٠٠,٦	٢,٢	١٠٠,٩٢	٨١,٩	٢,٧	٧٧,٨٢	٧٨,٠	١٠,٠
جنوب سيناء	١٣٤,٨	١٣٣,٧	١٠٣,٨	٣,٦	٩٧,٤٣	٧٣,٧	٩,٢	٧٧,٥٥	٤١,٧	٢,٨
محافظات الحدود	١٠٩,٧	١٠٨,٤	٨٩,١	٣,٢	١٠١,٢٨	٨٠,٩	٤,٨	٨٤,٨١	٤٨,٠	٦,٠
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
مصر	١١٢,١	١١٢,٣	٩٠,٠	٤,٣	١٠٣,٣٨	٨٤,٠	٥,٩	٩٨,٧٧	٤٦,١	٤,٠
حضر	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..
ريف	..	..	..	..	..	..	..	..	..	..

(*) والباقيون للإعادة بدون الأزهر

(**) نسب الانتقال (بدون الأزهر) مصدرها وزارة التربية والتعليم

م/١٢ الاختلالات في التعليم

النسبة المئوية للمباني المدرسية غير الصالحة*		القيد بالتعليم الأساسى والثانوى فى			القيد بالثانوى الفنى كنسبة من إجمالى الثانوى	متوسط كثافة الفصل بالاعدادى	متوسط كثافة الفصل الابتدائى	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالاعدادى	متوسط عدد التلاميذ لكل مدرس بالابتدائى	
		مدارس أهزرية (%)	مدارس خاصة (%)	مدارس حكومية (%)						
كليا	جزئيا	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	المحافظة
٢٠٠٩	٢٠٠٩	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	٢٠٠٨/٠٧	
٠,٩٣	١,٣٩	٦,٦	١٥,٧	٧٧,٧	٤٠,٧	٣٦,٧	٤٥,٦	٧,٣	٢١,٤	القاهرة
٠,٥٥	٠,٢٨	٣,٨	٩,٣	٨٦,٩	٤٤,٦	٤٢,٦	٥٣,١	٨,٦	٢٥,١	الاسكندرية
٠,٠٠	٠,٩٧	٦,٨	٣,٥	٨٩,٧	٥٦,٢	٣٤,٠	٣٧,٥	٥,٦	٧,١	بورسعيد
٠,٠٠	٠,٤٩	٦,٣	٤,٩	٨٨,٨	٦٧,٧	٣٣,٦	٤٠,٤	٥,٠	٥,٦	السويس
٠٠	٠٠	٥,٧	١٢,٦	٨١,٧	٤٣,٩	٣٨,٠	٤٧,١	٧,٤	١٨,٢	المحافظات الحضرية
١,٦٨	٣,٥٨	٩,٣	١,١	٨٩,٦	٥٨,٦	٣٦,٩	٤٠,٣	٧,١	٩,٨	دمياط
١,٢٦	١,٠٠	١٢,٦	٠,٩	٨٦,٦	٦٤,٣	٣٧,٦	٤٠,٦	١٣,١	١٦,١	الدقهلية
٤,٠٤	٤,٣٤	١٦,٦	١,٨	٨١,٦	٧٣,٣	٣٧,٣	٤١,٠	١٧,٧	٢٣,٧	الشرقية
٠,٤٣	٠,٧٥	٦,٤	٢,٧	٩٠,٨	٦٢,٨	٤٠,٨	٤٨,٠	١٥,٥	٢٢,٤	القليوبية
٠,٤٦	١,٤٨	١٧,٦	٠,١	٨٢,٣	٦٧,٩	٣٨,٥	٣٨,٧	٢١,٠	٢٤,٦	كفر الشيخ
١,٩٠	٣,٥٢	١٤,٩	٠,٩	٨٤,٢	٥٩,٩	٣٩,١	٤١,٧	١٥,٠	٢٥,٣	الغربية
٠,٩٠	٠,٧٢	٩,٣	٠,٩	٨٩,٨	٦١,٤	٣٧,٧	٤١,٣	١٤,٣	٢٠,٢	المنوفية
٢,٠٢	١,٨١	١٢,٣	٠,٦	٨٧,٢	٧٢,٥	٤٠,٣	٤١,٣	٢٢,٨	٢٧,٩	البحيرة
٠,١٧	٠,٨٧	١١,٢	١,٦	٨٧,٢	٦٦,٢	٣٣,٣	٣٤,٢	١٣,٤	٢١,٣	الإسكندرية
٠٠	٠٠	١٢,٧	١,٢	٨٦,١	٦٦,٣	٣٨,٤	٤١,٤	١٥,٦	٢١,٢	الوجه البحري
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
٠,٥١	٠,٠٠	٨,٣	١٠,٣	٨١,٤	٤٨,٤	٤٢,٨	٥١,٠	١١,٧	٣٤,٩	الجيزة
٠,٨٣	١,٤٢	٩,٠	٠,٩	٩٠,٢	٦٨,٥	٤١,٢	٣٨,٧	٢٢,٦	٣٠,٤	بنى سويف
٠,٢٤	٠,٥٦	٧,٦	١,٠	٩١,٤	٧٥,٥	٤٣,٢	٤٢,٩	٢٢,٤	٣٠,٩	الفيوم
٠,٦٠	٢,٤٢	٦,٨	٠,٧	٩٢,٥	٧٥,٩	٤٣,٦	٤٤,٧	١٨,٣	٣٦,٤	المنيا
٠,٤٨	١,١٥	١٠,٤	٠,٧	٨٨,٩	٦٩,٦	٤١,٨	٤٤,٧	٢١,٣	٢٨,٥	أسيوط
١,٣٢	١,٣٢	١٩,٨	٠,٤	٧٩,٨	٧٥,٧	٤١,٤	٤٢,٥	٢٣,١	٢٤,٥	سوهاج
١,٤٣	٠,٨٨	١٦,٠	٠,١	٨٣,٩	٧٢,١	٤١,١	٤٠,٩	٢٣,٩	٢٢,٦	قنا
٢,٧٣	٠,٩١	١٨,٥	٠,٢	٨١,٤	٧٥,٤	٣٨,٩	٣٥,٧	١٠,٠	١٠,٣	الأقصر
٤,٢٢	١,٣٢	٩,٢	٠,٠	٩٠,٨	٧٠,٧	٣٤,٩	٣٤,١	١٦,٣	١٨,٦	أسوان
٠٠	٠٠	١١,٢	٢,٥	٨٦,٣	٦٨,٥	٤١,٨	٤٣,٥	١٧,٨	٢٨,٠	الوجه القبلي
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
٠,٦٧	٠,٠	٧,٣	٢,١	٩٠,٦	٦٤,٣	٢٧,٨	٣٤,٠	٢,٤	٣,٤	البحر الأحمر
١,٣٨	١,٣٨	٨,٦	٠,٠	٩١,٤	٥٩,١	١٩,٠	١٩,٥	٢,٨	٣,٢	الوادى الجديد
٥,٠٣	٠,٠٠	٧,٣	٠,٧	٩٢,٠	٧٠,٧	٣٢,٢	٢٩,٤	١٣,٩	١٧,٩	مطروح
٣,٥٣	٠,٦٤	٨,٨	٠,٦	٩٠,٦	٦٩,٨	٢٧,٠	٢٦,٧	١١,٠	١٤,٤	شمال سيناء
١,٤٦	٠,٠٠	١٩,٧	١,٨	٧٨,٥	٤٩,٢	١٥,٧	١٦,٧	٣,١	٤,٩	جنوب سيناء
٠٠	٠٠	٨,٨	٠,٩	٩٠,٤	٦٥,٩	٢٥,٣	٢٦,٠	٤,٩	٦,٧	محافظات الحدود
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
١,٥١	١,٥٣	١١,٠	٣,٤	٨٥,٦	٦٣,٤	٣٩,٣	٤٢,٥	١٣,٤	٢٢,٠	مصر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
* بدون محافظتي حلوان (٠,٢٣%-١,١٥%) و٦ اكتوبر (٠,٤٣%-١,٥%)										

* بدون محافظات حلوان (٠,٢٣ - ١,١٥٪) و٦ أكتوبر (٠,٤٣ - ١,٥٪)

م ١٣/ الملامح الأساسية للاتصال

المحافظة	الأسر المزودة بـ		أجهزة الهاتف* لكل ١٠٠٠ أسرة	متوسط عدد السكان الذين يخدمهم مكتب بريد	متوسط عدد المشتركين* في خدمة المحمول سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة	متوسط عدد المشتركين* في خدمة الانترنت سنويا لكل ١٠٠٠ نسمة
	راديو (%)	تليفزيون (%)				
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٧
القاهرة	٠٠	٠٠	٠٠	٢١٠٧٩	٠٠	٠٠
الاسكندرية	٠٠	٠٠	٠٠	١٨٨١٢	٠٠	٠٠
بورسعيد	٠٠	٠٠	٠٠	١٤٥٠٧	٠٠	٠٠
السويس	٠٠	٠٠	٠٠	٧٨١٥	٠٠	٠٠
المحافظات الحضرية	٨١,٧	٩٦,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
دمياط	٠٠	٠٠	٠٠	١١١٢٦	٠٠	٠٠
الدقهلية	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٧٨١	٠٠	٠٠
الشرقية	٠٠	٠٠	٠٠	٨٨٤٨	٠٠	٠٠
القليوبية	٠٠	٠٠	٠٠	١٣٢٠٠	٠٠	٠٠
كفر الشيخ	٠٠	٠٠	٠٠	٩٢٠٠	٠٠	٠٠
الغربية	٠٠	٠٠	٠٠	١١٣٥١	٠٠	٠٠
المنوفية	٠٠	٠٠	٠٠	٨٠٢٦	٠٠	٠٠
البحيرة	٠٠	٠٠	٠٠	٩٤٧١	٠٠	٠٠
الإسكندرية	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧٦٢	٠٠	٠٠
الوجه البحري	٧٨,١	٩٦,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٨١,٣	٩٧,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٧٦,٨	٩٦,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٠٠	٠٠	٠٠	٢٨٩٣٢	٠٠	٠٠
بنى سويف	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٤١٧	٠٠	٠٠
الفيوم	٠٠	٠٠	٠٠	١٠١٧١	٠٠	٠٠
المنيا	٠٠	٠٠	٠٠	١٠٢٤٠	٠٠	٠٠
اسيوط	٠٠	٠٠	٠٠	١١٧٣٧	٠٠	٠٠
سوهاج	٠٠	٠٠	٠٠	٩٦١٦	٠٠	٠٠
قنا	٠٠	٠٠	٠٠	٨٩٣٣	٠٠	٠٠
الأقصر	٠٠	٠٠	٠٠	٤٢٢٨	٠٠	٠٠
أسوان	٠٠	٠٠	٠٠	٤٨٧٧	٠٠	٠٠
الوجه القبلي	٦٢,٤	٩٠,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٧٦,٠	٩٦,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٥٤,١	٨٧,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٠٠	٠٠	٠٠	٨٣٩٨	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	٠٠	٠٠	٠٠	٣٦٠٥	٠٠	٠٠
مطروح	٠٠	٠٠	٠٠	٧٩١٥	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٠٠	٠٠	٠٠	٧٠٥٧	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	٠٠	٠٠	٠٠	٥٨٣١	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٧٠,٨	٩٢,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٧٣,٧	٩٤,٧	٦٢١,٠	١٠٩٢٢	٢٩٦,٠	٩٤,٠
حضر	٨٠,٠	٩٦,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٦٧,٨	٩٢,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* البيانات متوفرة على المستوى القومي فقط

م ١٤/ قوة العمل

المحافظة	قوة العمل (١٥+) كنسبة مئوية من إجمالي السكان	النسبة المئوية للإناث في قوة العمل (١٥+)	النسبة المئوية لقوة العمل % (١٥+) في			المشتغلون بالمهن العلمية والفنية (%) من قوة العمل (١٥+)	المستخدمون بأجر (%) من قوة العمل (١٥+)		العاملون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الأعمال العام (%) من قوة العمل (١٥+)	
			الزراعة	الصناعة	الخدمات		إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨
القاهرة	٢٩,٩	١١,٩	٠,٤	٤١,٧	٥٧,٩	٢٧,٨	٧٧,٤	٨٩,٢	٣١,٢	٥٨,٩
الاسكندرية	٣٢,٠	٢١,٧	٣,٠	٣٣,٧	٦٣,٣	٢٢,٦	٦٠,٨	٥٣,٤	٢٢,٨	٣١,٤
بورسعيد	٣٥,٤	٢٤,٨	١٨,٥	١٩,٦	٦١,٩	٢١,٧	٦٨,٦	٩٤,٣	٣٩,٢	٧٨,٢
السويس	٣١,٥	٢٢,١	٦,٣	٣٣,٩	٥٩,٨	٢٤,٦	٧٤,١	٧٤,٢	٤٤,٨	٦٢,٩
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٧١,٤	٧٦,٨	٠٠	٠٠
دمياط	٣٢,٧	١٨,٦	٢٠,١	٣٧,٣	٤٢,٦	١٧,٢	٦٤,٧	٦٩,٢	٢٧,٢	٦٤,٠
الدقهلية	٣٤,٦	٢٤,٧	٣٣,٩	١٨,٥	٤٧,٦	١٦,٨	٥٥,٧	٤٢,٨	٢٥,٦	٣٥,٧
الشرقية	٣٤,٦	٢٨,٧	٤٤,٧	١٥,٣	٤٠,٢	١٦,٤	٤٩,٢	٢٨,٨	٢٥,٧	٢٤,٧
القليوبية	٣٠,٥	١٨,٧	١٥,٦	٣٢,٦	٥١,٨	٢٠,٨	٧٢,٠	٥٣,١	٣٠,١	٤١,١
كفر الشيخ	٣٥,٨	٢٤,٧	٤٨,٩	١٤,٣	٣٦,٨	١٣,٩	٣٥,٩	٢٩,٠	٢٢,٩	٢٦,٣
الغربية	٣٤,٣	٢٥,٥	٢٤,٥	٢٦,٥	٤٩,٠	٢٠,٧	٥٦,٧	٤٩,٣	٢٨,٩	٣٦,٧
المنوفية	٣٥,١	٢٦,١	٣٢,٩	١٨,٨	٤٨,٣	٢١,٠	٦٠,٣	٣٩,٣	٣١,١	٣٢,٤
البحيرة	٣٨,٢	٣٠,٦	٥٩,٣	١٠,٤	٣٠,٣	١١,٤	٣٦,٥	١٥,٥	١٨,٤	١٢,٤
الإسكندرية	٣٢,٤	٢٤,٨	٢٥,٦	٢٠,٨	٥٣,٦	٢١,٢	٦٧,٦	٦٣,١	٣٩,٥	٥٠,٤
الوجه البحري	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٢,٨	٣٦,١	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	٢٩,٣	١٤,٤	١١,١	٣٢,٦	٥٦,٣	١٥,٦	٦٧,٣	٦٥,٩	٢٣,٤	٤٠,٠
بنى سويف	٣٦,٠	٣٣,٧	٥٥,١	١٥,٦	٢٩,٣	١٢,٦	٤٥,٥	١٥,١	١٧,٢	١١,٢
الفيوم	٣٤,٦	٢٤,٩	٤٨,١	٢١,١	٣٠,٨	١١,٤	٣٩,٢	٢٢,٧	١٨,٤	١٩,٤
المنيا	٣٥,٤	٣١,٤	٥٨,١	١٢,٨	٢٩,١	٩,١	٣٨,٩	١٢,٣	١٥,٠	١٠,٦
أسيوط	٢٨,٣	٢١,٩	٣٩,٠	١٢,٧	٤٨,٣	١٦,٣	٦٤,٨	٢٨,٥	٢٤,٥	٢٦,١
سوهاج	٢٧,٦	٢٥,٠	٤٢,١	١٤,٨	٤٣,١	١٥,٣	٤٦,٩	١٩,٣	٢٠,٥	١٨,٢
قنا	٢٦,٩	١٧,٦	٤٢,٣	٢٣,٦	٣٤,١	١٦,٥	٦٤,٤	٣٥,٢	٣٠,٣	٣١,٨
الأقصر	٢٩,٥	١٤,١	٢٠,٦	٩,١	٧٠,٣	٢٢,٥	٦٩,٦	٣٤,٨	٣٤,٣	٢٨,٨
أسوان	٢٩,٤	٢١,٩	٣٠,٣	٢٦,٧	٤٣,٠	٢٠,٥	٦٢,٧	٧٨,٤	٣٨,٧	٦٩,٨
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٥٣,٩	٢٧,٨	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٣٠,٦	٦,٩	٧,٩	٣٩,٨	٥٢,٣	٢٨,٠	٨١,٢	٨٥,٥	٥١,١	٧٥,٨
الوادى الجديد	٤٢,١	٤٢,٧	٣٣,٤	٧,٤	٥٩,٢	٢٩,١	٦٠,٦	٤١,٨	٥٣,٧	٤٠,٥
مطروح	٢٩,٦	١٩,٠	٤,٣	٢١,٧	٧٤,٠	١٢,١	٥٧,٩	٣٧,٠	٢٥,٦	٣٤,٨
شمال سيناء	٢٧,٧	٢٠,٢	٢٣,٩	١٦,٤	٥٩,٧	٢٧,٦	٦٦,٣	٧٧,٦	٤١,٧	٧٤,٠
جنوب سيناء	٣٨,٩	٧,٧	٢٠,٨	١٥,٢	٦٤,٠	٢٢,٣	٦١,٠	١٦٢,٢	٤٢,٤	٧٥,٠
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٦٥,٧	٥٩,٠	٠٠	٠٠
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٣٢,٤	٢٣,٩	٣١,٧	٢٢,١	٤٦,٢	١٨,٧	٥٦,٦	٣٩,٨	٢٥,٦	٣٠,٥
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

م/١٥ البطالة

نسبة الإحلال لقوة العمل في المستقبل	معدل البطالة حسب المستوى التعليمي (+١٥) كنسبة من إجمالي المتعلمين			معدل البطالة بالحضر والريف (%) (+١٥)		معدل البطالة (%) من قوة العمل (+١٥)		المحافظة
	جامعي**	ثانوي	دون الثانوي*	ريف	حضر	الإناث	إجمالي	
٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	٢٠٠٧	
٢٠٠,٢٠	٤٦,١	٤٤,٢	٩,٧	٠٠	١١,٨	٢٢,٦	١١,٩	القاهرة
٢٣٩,٩٠	٣٤,٩	٥١,٦	١٣,٥	٠٠	١٢,٢	١٧,٩	١٢,٢	الاسكندرية
٢٢١,٩٠	٤٢,١	٤٦,١	١١,٨	٠٠	١١,١	٢٣,٠	١١,٢	بورسعيد
٢٨٣,٩٠	٢٩,٦	٦٤,٢	٦,٣	٠٠	٩,٩	٢٩,٤	٩,٧	السويس
..	..	..	..	..	..	٢١,٣	١١,٨	المحافظات الحضرية
٢٨٥,٣٠	٣٢,٨	٦٦,٤	٠,٨	٤,٥	١٠,٧	٢٠,٤	٦,٧	دمياط
٢٦٨,٥٠	٣٢,٥	٦٦,٥	١,١	٩,٦	١٧,٨	٣١,٧	١٢,٠	الدقهلية
٢٨٧,٧٠	٣١,٨	٦٣,٤	٤,٩	١١,٣	١٣,٥	١٧,٧	١١,٧	الشرقية
٣٠٤,٦٠	٣٧,٩	٥٩,٣	٢,٨	٦,٦	١٠,٤	٢٦,٢	٨,٠	القليوبية
٢٥٣,٢٠	٣١,١	٦٨,١	٠,٨	٨,٣	١٦,١	٢٠,٧	١٠,٠	كفر الشيخ
٢٥٠,٣٠	٣١,٣	٦٦,٢	٢,٥	١١,٠	١٤,٣	٢٨,٠	١٢,٠	الغربية
٢٥٩,١٠	٤٢,٧	٥٣,٤	٣,٩	٥,٦	١٠,٠	١٣,٠	٦,٥	المنوفية
٢٣٦,٨٠	٢١,٢	٧٦,٩	١,٩	٥,٧	١١,٨	١٣,٧	٦,٨	البحيرة
٢٩٦,٧٠	٢١,٨	٦٨,٧	٩,٥	٩,٢	١٣,٢	٢٢,٦	١١,١	الإسكندرية
..	..	..	..	..	..	٢١,٠	٩,٦	الوجه البحري
..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
١٣٩,٥٠	٣٤,٥	٥٥,٩	٩,٧	٤,١	٨,٣	١٣,٩	٦,٧	الجيزة
٢٩٧,٢٠	٣٠,٦	٦٨,٧	٠,٧	١,٤	١١,٤	٤,٨	٣,٥	بنى سويف
٣٠٧,٧٠	٢٥,٥	٧٢,٩	١,٦	٢,٢	٥,٤	٨,٠	٢,٩	الفيوم
٣٠٨,١٠	٣١,٣	٦٦,٨	١,٩	٤,٤	١٠,٤	٩,٠	٥,٥	المنيا
٣٨٦,٧٠	٢٧,١	٧١,٠	٢,٠	٦,١	١٣,٦	٢٠,٧	٨,٣	أسيوط
٣٩٦,٣٠	٢٧,٨	٧١,٦	٠,٦	٧,٩	١٤,٣	٢١,٧	٩,٤	سوهاج
٣٧٨,٨٠	٢٦,٣	٧٣,٤	٠,٣	٦,١	١١,٧	١٨,٨	٧,٥	قنا
٣٠٠,٣٠	٢٣,٩	٧٦,١	٠,٠	١١,٨	٢١,٥	٣٥,٥	١٧,٢	الأقصر
٣٠٧,٦٠	١١,٢	٨٥,٧	٣,١	١٤,١	١١,٤	٣٤,٥	١٢,٩	أسوان
..	..	..	..	..	..	١٣,٨	٦,٨	الوجه القبلي
..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
٢٤٥,٣٠	٠,٠	١٠٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢	١٦,١	٢,٠	البحر الأحمر
٢٢٢,٤٠	١٩,٨	٧٧,٤	٢,٨	١٠,٠	١٦,٩	٢٨,٥	١٣,٣	الوادى الجديد
٣٧٤,٣٠	٥,٧	٨٠,٠	١٤,٣	١٠,٦	٠	٨,٢	٣,٦	مطروح
٤٠٦,٣٠	٤٥,٩	٥٤,١	٠,٠	٠,٠	٥,٧	١٣,٣	٣,٨	شمال سيناء
١٤٤,١٠	٥,٣	٩٠,٧	٤,٠	٥,٦	٩,٥	٢٠,٠	٧,٨	جنوب سيناء
..	..	..	..	..	..	١٩,٠	٥,٧	محافظات الحدود
..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	ريف
٢٨٩,٠٠	٣٢,٨	٦٢,٤	٤,٨	٧,٠	١١,٧	١٨,٦	٨,٩	مصر
..	..	..	..	..	..	..	..	حضر
..	..	..	..	..	..	..	..	ريف

* دون الثانوي الحاصلون على أقل من المتوسط فقط
* الجامعي يشمل فوق الجامعي

١٦/م توزيع الدخل والفقير

المحافظة	متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالجنيه	الأنصبة الدخلية		معامل جيني	الفقراء (% من السكان)		أجور الأسر الفقيرة (%)	
		نسبة أدنى ٤٠% من الدخل	نسبة أعلى ٢٠% إلى أدنى ٢٠%		إجمالي الفقراء	الفقراء المدفعون	من إجمالي الأجور	من دخولهم
القاهرة	٧٧٢٦,٤	١٨,٨	٦,١	٠,٣٨	٧,٦	١,٧	٤,٩	٤٣,٢
الاسكندرية	٨٩٧٨,٣	٢٢,٦	٤,٢	٠,٣٠	٦,٤	١,٢	٤,٥	٤٤,٤
بورسعيد	١٠٥٤٩,٧	٢٠,١	٥,٢	٠,٣٤	٤,٤	١,٧	٢,٤	٣٧,٠
السويس	٨٧٤٥,٨	٢٢,٦	٤,٢	٠,٢٩	١,٩	٠,٣	١,٥	٤٣,٨
المحافظات الحضرية	٠٠	٢٠,١	٥,٤	٠,٣٥	٦,٩	١,٥	٤,٦	٤٣,٥
دمياط	٧٨٨٣,٥	٢٧,٢	٢,٨	٠,٢١	١,١	٠,٢	١,٢	٣١,٨
الدقهلية	٩١١١,٥	٢٦,٦	٣,٠	٠,٢٢	٩,٣	١,٠	٦,٤	٤٠,١
الشرقية	٨٧٠٠,٤	٢٨,٠	٢,٦	٠,١٩	١٩,٢	١,٩	١٣,٠	٣٧,٣
القليوبية	٨١٣٤,٤	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	١١,٣	١,٨	٩,٣	٥٢,٦
كفر الشيخ	٨٩٢٧,٩	٢٧,١	٢,٨	٠,٢١	١١,٢	٢,١	٦,٩	٣٩,٧
الغربية	٨٧٩٩,٦	٢٥,٩	٣,٢	٠,٢٤	٧,٦	٠,٨	٦,٩	٥٢,٧
المنوفية	٩٨٥٤,٠	٢٦,٤	٣,١	٠,٢٣	١٧,٩	٣,١	١٤,٢	٣٩,٠
البحيرة	٩٤٥١,٦	٢٨,٢	٢,٦	٠,١٩	٢٣,٥	٣,٨	١٧,٨	٣٩,٠
الإسكندرية	٨٩٧٠,٢	٢٤,١	٣,٧	٠,٢٧	١٨,٨	٤,٣	١٣,٧	٤٠,٢
الوجه البحري	٠٠	٢٦,٣	٣,٠	٠,٢٣	١٤,٢	٢,٠	١٠,٣	٤١,٠
حضر	٠٠	١٥,١	٨,٠	٠,٢٧	٧,٣	٠,٨	٤,٩	٣٨,٤
ريف	٠٠	٣٢,٣	١,٨	٠,٢٠	١٦,٧	٢,٥	١٢,٥	٤١,٤
الجيزة	٨٢٤٢,٨	٢٠,٢	٥,٢	٠,٣٤	٢٣,٠	٧,٦	١٦,٥	٤٣,٢
بنى سويف	٨٨٥٧,٤	٢٧,٠	٢,٨	٠,٢١	٤١,٥	١١,٥	٣٣,١	٤٤,٨
الفيوم	٨٤٣٣,٧	٢٧,٥	٢,٨	٠,٢١	٢٨,٧	٥,٩	١٩,٨	٣٦,٠
المنيا	٨٦٥٥,٩	٢٥,٦	٣,٢	٠,٢٤	٣٠,٩	٧,٠	٢٣,٧	٣٩,٤
أسيوط	٨٠١٩,٦	٢٣,٨	٣,٧	٠,٢٧	٦١,٠	٣١,٤	٤٨,٣	٤٠,٤
سوهاج	٧٣٢٩,٧	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	٤٧,٥	١٨,٥	٣٦,٣	٤١,٢
قنا	٦٣٨٧,٥	٢٥,٨	٣,١	٠,٢٣	٣٩,٠	١١,٥	٢٨,٥	٤٠,٢
الأقصر	٩١٠٥,٦	٢٥,٤	٣,٢	٠,٢٤	٤٠,٩	١٤,٣	٣٠,٨	٤٢,٣
اسوان	٧٠٥٧,٤	٢٣,٦	٣,٦	٠,٢٧	١٨,٤	٤,٠	١٣,٩	٤٠,٣
الوجه القبلي	٠٠	٢٣,٤	٤,٠	٠,٢٨	٣٦,٩	١٢,٨	٢٧,٧	٤١,٠
حضر	٠٠	١٢,٨	١١,٠	٠,٣٣	٢١,٣	٦,٣	١٤,٧	٤١,٦
ريف	٠٠	٣١,٦	١,٩	٠,٢٣	٤٣,٧	١٥,٦	٣٤,٦	٤٠,٩
البحر الأحمر	٨٤٦٠,٧	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الوادى الجديد	١٢٦٨٢,٢	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مطروح	١٠٣٤٦,١	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
شمال سيناء	٨٨٨٤,٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
جنوب سيناء	١٢٤٥٤,٦	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
محافظات الحدود	٠٠	٢٢,٨	٤,٣	٠,٣٠	١١,١	٣,٨	٩,٢	٤٦,١
حضر	٠٠	١٧,٠	٧,٨	٠,٣٠	٤,٨	١,٢	٢,٥	٣١,٣
ريف	٠٠	٤٨,٢	٠,٧	٠,٢٣	٢٣,٢	٨,٧	٢٣,٤	٥١,٩
مصر	١٠٢٤٦,١	٢٢,٣	٤,٤	٠,٣١	٢١,٦	٦,١	١٥,٢	٤١,٣
حضر	٠٠	٢٠,٧	٥,١	٠,٣٤	١١,٠	٢,٦	٧,٢	٤١,٤
ريف	٠٠	٢٦,٠	٣,١	٠,٢٢	٢٨,٩	٨,٥	٢١,٨	٤١,٢

م/١٧ التحضر

المساكن المضادة بالكهرباء (%)	سكان المدينة الأكبر (%) من جملة سكان الحضر		متوسط معدل النمو السنى لسكان الحضر (%)		سكان الحضر (%) (من إجمالي السكان)**		المحافظة
	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٦/٩٦	١٩٨٦/٧٦	٢٠٠٨	١٩٩٦	
٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٤	١,٨	١٠٠,٠	١٠٠,٠	القاهرة
٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,١	٢,٤	٩٩,٠	١٠٠,٠	الاسكندرية
٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١,٩	٤,٣	١٠٠,٠	١٠٠,٠	بورسعيد
٠٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٢,٠	٥,٤	١٠٠,٠	١٠٠,٠	السويس
٩٩,٩	١٠٠,٠	٦١,٦	١,٦	٢,٢	٩٩,٧	١٠٠	المحافظات الحضرية
٠٠	٣٢,٢	٣١,٢	٥,٣	٢,٧	٣٨,٧	٢٧,٤	دمياط
٠٠	٣٠,١	٣٠,٨	١,٧	٣,٣	٢٨,٠	٢٧,٨	الدقهلية
٠٠	٢٦,٩	٢٩,٢	٢,٥	٣,١	٢٣,١	٢٢,٥	الشرقية
٠٠	٦٤,١	٥٨,٠	١,٨	٤,٩	٤٤,٧	٤٠,٦	القليوبية
٠٠	٢٣,٨	٢٤,٥	١,٧	٣,٥	٢٣,١	٢٢,٩	كفر الشيخ
٠٠	٣٧,١	٣٧,٣	١,٣	٢,١	٢٩,٩	٣١,١	الغربية
٠٠	٢٨,١	٢٨,٦	٢,٠	٢,٩	٢٠,٥	١٩,٩	المنوفية
٠٠	٢٥,٤	٢٥,٥	٠,٠	٢,٥	١٩,١	٢٢,٨	البحيرة
٠٠	٦٨,٩	٧٠,٩	٢,٠	٤,٣	٤٥,٣	٥٠,٣	الإسكندرية
٩٩,٨	٣٨,١	١٢,٤	١,٧	٣,٢	٢٨,٠	٢٦,٦	الوجه البحري
٩٩,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٩٩,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
٠٠	٧٦,٩	٨٥,٨	٣,٦	٤,٥	٥٨,٧**	٥٤,١	الجيزة
٠٠	٣٨,٠	٣٩,٢	٢,٠	٢,٨	٢٣,٢	٢٣,٥	بنى سويف
٠٠	٥٦,٥	٥٨,٤	٢,٤	٢,٧	٢٢,٥	٢٢,٥	الفيوم
٠٠	٢٩,٩	٣١,٣	٢,٠	٢,٥	١٨,٩	١٩,٤	المنيا
٠٠	٤٣,٠	٤٥,٠	١,٧	٢,٨	٢٦,٥	٢٧,٣	أسيوط
٠٠	٢٥,٠	٢٥,١	١,٧	٢,٧	٢١,٤	٢١,٧	سوهاج
٠٠	٢٩,٣	٣٠,٠	٢,٢	٣*	٢١,٣	٢٤,٤*	قنا
٠٠	٩١,٩	٩٢,٥	٢,٥	٠٠	٤٧,٨	٠٠	الأقصر
٠٠	٥٢,٢	٥٢,٩	١,٩	٣,٢	٤٢,٥	٤٢,٦	أسوان
٩٩,٠	٥٥,١	٣٣,٢	٢,٦	٣,٤	٣٢,٨	٣٠,٨	الوجه القبلي
٩٩,٨	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٩٨,٥	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
٠٠	٣١,٥	٣٠,٧	٨,٩	٤,٧	٩٥,٥	٧٤,٧	البحر الأحمر
٠٠	٧٢,٤	٧٢,٣	٢,٨	٣,٨	٤٨,١	٤٨,٣	الوادى الجديد
٠٠	٤٤,٨	٤٤,٤	٦,٨	٤,٧	٧٠,٤	٥٥,٥	مطروح
٠٠	٦٦,٥	٦٧,٣	٣,٢	٢٨,٢	٦٠,٤	٥٩,١	شمال سيناء
٠٠	٣٩,٢	٣٨,٦	١٢,٠	٠٠	٥٠,٩	٥٠,٠	جنوب سيناء
٩٨,٦	٥٢,١	٢١,٩	٦,٣	٧,٩	٦٧,٩	٥٨,٧	محافظات الحدود
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف
٩٩,٦	٦٩,٤	٢٦,١	٢,٠	٢,٨	٤٣,١	٤٢,٦	مصر
٩٩,٩	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	حضر
٩٩,٣	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	ريف

* قنا والأقصر معا
 ** محافظتا حلوان ٧٠,٢% و ٦ أكتوبر ٢٨,٩%
 * بعد فصلها عن محافظة ٦ أكتوبر

م/١٨ الملامح الديموجرافية

معدل الإعالة الديموجرافية	صافي الهجرة* الداخلية	معدل استخدام وسائل منع الحمل (%)	معدل الوفيات الخام	معدل المواليد الخام	معدل النمو السنوي للسكان (%)		السكان بالآلاف		المحافظة
					٢٠٠٨/١٩٩٦	١٩٩٦/٨٦	٢٠٠٨	١٩٩٦	
٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٨					
٤١,٤	١١,٩	٦٦,٨	٩,١	٢٨,٧	١,٥	١,١	٨١٢٨,٧	٦٨١٣,٢	القاهرة
٤٣,٢	٦,٧	٦٣,٧	٧,٧	٢٦,١	٢,٠	١,٣	٤٢٣٠,٦	٣٣٣٩,١	الاسكندرية
٤٢,٣	٣٤,٠	٥٤,٧	٦,٣	٢٣,٤	١,٨	١,٦	٥٨٥,٠	٤٧٢,٣	بورسعيد
٥٠,١	٣٧,٩	٦٥,٨	٦,٠	٢٨,٩	٢,٠	٢,٥	٥٢٩,٦	٤١٧,٥	السويس
٤٢,٣	٠,٠	٦٥,٢	٨,٤	٢٧,٦	١,٧	١,٣	١٣٤٧٣,٨	١١٠٤٢,١	المحافظات الحضرية
٤٩,٥	٥,٤	٦٤,٢	٦,٣	٣٠,٢	١,٨	٢,١	١١٣٦,٣	٩١٣,٦	دمياط
٥١,٥	١,٩	٦٤,٤	٦,٢	٢٦,٨	١,٦	١,٩	٥١٣٩,٥	٤٢٢٣,٩	الدقهلية
٥٦,٤	٤,٦	٦٥,٧	٥,٤	٢٧,٤	٢,١	٢,٣	٥٥٢٩,٦	٤٢٨١,١	الشرقية
٥٣,٠	١٤,٤	٥٩,٩	٤,٩	٢٦,٤	٢,٤	٢,٨	٤٣٨٦,٨	٣٣٠١,٢	القليوبية
٥٤,٤	٢,٦	٦٢,١	٤,٨	٢٤,٠	١,٦	٢,١	٢٧٠٥,٧	٢٢٢٣,٧	كفر الشيخ
٥١,٠	١,٧	٦٧,١	٥,٨	٢٥,٣	١,٦	١,٧	٤١٢٥,٩	٣٤٠٦,٠	الغربية
٥٤,٨	٢,١	٦٦,٣	٦,١	٢٧,٥	١,٧	٢,٢	٣٣٧٤,٢	٢٧٦٠,٤	المنوفية
٥٥,٥	٤,١	٦٦,١	٥,٢	٢٨,٥	١,٧	٢,١	٤٩٠٠,٩	٣٩٩٤,٣	البحيرة
٥٢,٣	٣١,٣	٥٦,٥	٦,٠	٣٠,٩	٢,٧	٢,٨	٩٨٨,٥	٧١٤,٨	الإسكندرية
٥٣,٦	٠,٠	٦٤,٣	٥,٥	٢٧,٠	١,٩	٢,٢	٣٢٢٨٧,٥	٢٥٨١٩,٠	الوجه البحري
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٨	٢,٢	٩٠٤٥,٠	٧٢٥٢,٢	حضر
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	١,٩	٢,٢	٢٣٢٤٢,٥	١٨٥٦٦,٨	ريف
٥٢,١	٢٠,٤	٦٢,٤	٥,٣	٢٧,٨	٢,٥	٢,٥	٦٤٩٠,٨	٤٧٨٤,١	الجيزة
٦٩,٣	٢,٢	٥٦,٩	٥,٩	٣٠,٣	٢,٠	٢,٥	٢٣٧١,٠	١٨٥٩,٢	بنى سويف
٦٩,٥	٠,٦	٥٥,٧	٤,٨	٣٠,١	٢,٢	٢,٥	٢٦٠٥,٢	١٩٨٩,٨	الفيوم
٦٧,٧	٠,٧	٥٤,١	٦,٠	٣٠,٤	٢,٢	٢,٣	٤٣٠٨,٤	٣٣١٠,١	المنيا
٦٧,٩	١,٢	٤٧,٤	٦,٨	٣٠,٥	٢,٠	٢,٤	٣٥٦٠,١	٢٨٠٢,٣	أسيوط
٦٧,٢	٠,٦	٣٦,٣	٦,١	٢٩,٣	٢,٤	٢,٥	٣٨٧٤,٠	٢٩١٤,٩	سوهاج
٦٧,٦	١,٤	٤٨,٠	٥,٧	٢٦,٣	٢,٠	٢,٢	٣٠٩٦,٩	٢٤٤٢,٠	قنا
٥٧,٢	١,٣	٥٤,٥	٦,٨	٢٦,٠	٢,٢	١,٩	٤٦٩,٥	٣٦١,١	الأقصر
٥٨,١	٣,٦	٥٣,٤	٣,٨	٢٥,٥	١,٩	١,٩	١٢٢٢,٣	٩٧٤,١	أسوان
٦٣,٦	٠,٠	٥٢,٧	٥,٧	٢٨,٩	٢,٢	٢,٤	٢٧٩٩٨,٤	٢١٤٣٧,٦	الوجه القبلي
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٥	٢,١	٨٩٣٨,٠	٦٦٥٩,٣	حضر
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,١	٢,٥	١٩٠٦٠,٤	١٤٧٧٨,٣	ريف
٤٦,٥	٢٨,٧	٠,٠	٣,٨	٢١,٩	٥,٣	٥,٧	٢٩٦,٨	١٥٧,٣	البحر الأحمر
٥٤,٢	١٦,٧	٠,٠	٤,١	٢٥,٢	٢,٦	٢,٣	١٩٣,٠	١٤١,٨	الوادى الجديد
٥٩,٣	١٣,٥	٠,٠	٣,٣	٣١,٤	٣,٩	٢,٨	٣٣٧,٤	٢١٢,٠	مطروح
٦٠,٤	١٤,١	٠,٠	٤,٤	٣١,٣	٢,٩	٤,٠	٣٥٧,٩	٢٥٢,٢	شمال سيناء
٤٦,٨	٢٧,٤	٠,٠	٣,٥	١٤,٠	٨,٥	٦,٦	١٥٢,٥	٥٤,٨	جنوب سيناء
٥٥,٤	٠,٠	٠,٠	٣,٩	٢٦,٤	٤,١	٣,٨	١٣٣٧,٦	٨١٨,١	محافظات الحدود
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٥,٣	٣,٩	٩٠٨,٠	٤٨٠,٢	حضر
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٣,٦	٤٢٩,٦	٣٣٧,٩	ريف
٥٤,٩	٦,٦	٦٠,٣	٦,١	٢٧,٨	٢,٠	٢,١	٧٥٠٩٧,٣	٥٩١١٦,٨	مصر
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	١,٨	٣٢٣٢٥,٠	٢٥٤٣٣,٨	حضر
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٢,٠	٢,٣	٤٢٧٧٣,٠	٣٣٦٨٣,٠	ريف

* بدون محافظتي حلوان (١١,٢٪) و ٦ أكتوبر (١٠,٥٪)

م/١٩ الموارد الأرضية

المحافظة	مساحة الأرض بالكم ٢٠٠٧	الكثافة السكانية* (نسمة / كم ٢) ٢٠٠٧	**الأراضي المزروعة		عدد الأفراد لكل فدان ٢٠٠٧	المساحة المحصولية	
			آلاف الأفدنة ٢٠٠٧	(%) من مساحة الأرض ٢٠٠٧		آلاف الأفدنة ٢٠٠٧	نسبة الى المساحة المزروعة ٢٠٠٧
القاهرة	٣٠٨٥,٠	٢٦١٠,١	١٥,٦	٢,١	٥١٤,٨	١٨,٧	١,٢٠
الاسكندرية	٢٣٠٠,٠	١٨٢٤,٠	٢٥٢,٥	٤٦,١	١٦,٦	٤٩٣,٧	١,٩٦
بورسعيد	١٣٥١,١	٤٢٩,٥	٦١,٨	١٩,٢	٩,٤	١١٣,٣	١,٨٣
السويس	٩٠٠٢,٢	٥٨,٢	٣٥,٤	١,٧	١٤,٨	٥٢,٨	١,٤٩
المحافظات الحضرية	١٥٧٣٨,٣	٨٤٨,٣	٣٦٥,٣	٩,٧	٣٦,٥	٦٧٨,٦	١,٨٦
دمياط	٩١٠,٠	١٢٣٤,٩	١١١,٩	٥١,٦	١٠,٠	٢١٧,٢	١,٩٤
الدقهلية	٣٧١٦,٠	١٣٦٩,٥	٦١٩,٧	٧٠,٠	٨,٢	١٢٧٣,٧	٢,٠٦
الشرقية	٤٩١١,٠	١١١٣,٤	٧٩٩,٣	٦٨,٤	٦,٨	١٥٣٤,١	١,٩٢
القليوبية	١١٢٤,٠	٣٨٦٣,٦	١٧٣,٤	٦٤,٨	٢٥,٠	٣١٦,١	١,٨٢
كفر الشيخ	٣٧٤٨,٠	٧١٤,٣	٥٦٧,٥	٦٣,٦	٤,٧	١٠٩٧,٩	١,٩٣
الغربية	١٩٤٧,٥	٢٠٩٨,٢	٣٧١,٩	٨٠,٢	١١,٠	٧١٩,١	١,٩٣
المنوفية	٢٤٩٩,٠	١٣٣٦,١	٥٠٩,٣	٨٥,٦	٦,٦	٨٣١,٥	١,٦٣
البحيرة	٩٨٢٦,٠	٤٩٣,٥	١٢٢١,٠	٥٢,٢	٤,٠	٢٣٥٥,٥	١,٩٣
الإسكندرية	٥٠٦٧,٠	١٩٢,٧	٣٢١,٦	٢٦,٧	٣,٠	٤٦٨,١	١,٤٦
الوجه البحري	٣٣٧٤٨,٥	٩٤٦,٨	٤٦٩٥,٦	٥٨,٤	٦,٨	٨٨١٣,١	١,٨٨
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٣١٨٤,٠	٤٨٧,٢	٣٤٣,٣	١٠,٩	١٨,٧	٦٤٦,٨	١,٨٨
بنى سويف	١٠٩٥٤,٠	٢١٤,٠	٢٩٠,١	١١,١	٨,١	٥٥٩,٨	١,٩٣
الفيوم	٦٠٦٨,٠	٤٢٤,١	٣٩٩,١	٢٧,٦	٦,٤	٧٧٩,١	١,٩٥
المنيا	٣٢٢٧٩,٠	١٣٢,٠	٤٦٨,٣	٦,١	٩,١	٩٠٦,٩	١,٩٤
أسيوط	٢٥٩٢٦,٠	١٣٥,٨	٣٣٠,٦	٥,٤	١٠,٦	٦٤١,٣	١,٩٤
سوهاج	١١٠٢٢,٠	٣٤٧,٢	٢٩٤,٧	١١,٢	١٣,٠	٥٧١,٦	١,٩٤
قنا	١٠٧٩٨,٠	٢٨٣,٧	٣٥١,٦	١٣,٧	٨,٧	٤٩٩,٠	١,٤٢
الأقصر	٢٤١٠,٠	١٩٣,٠	٤٧,٨	٨,٣	٩,٧	٧٤,٦	١,٥٦
أسوان	٦٢٧٢٦,٠	١٩,٣	١٧٤,٢	١,٢	٦,٩	٢٣٧,١	١,٣٦
الوجه القبلي	١٧٥٣٦٧,٠	١٥٧,٩	٢٦٩٩,٨	٦,٥	١٠,٣	٤٩١٦,١	١,٨٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	١١٩٠٩٩,٠	٢,٥	٠,٧	٠,٠	٤٠٨,٨	١,٠	١,٤٥
الوادى الجديد	٤٤٠٠٩٨,٠	٠,٤	١٥٩,٣	٠,٢	١,٢	٢٠٦,٦	١,٣٠
مطروح	١٦٦٥٦٣,٠	٢,٠	٣٤٥,٣	٠,٩	١,٠	٤٤٢,٥	١,٢٨
شمال سيناء	٢٧٥٦٤,٠	١٢,٨	١٥٤,٧	٢,٤	٢,٣	١٦٧,٢	١,٠٨
جنوب سيناء	٣١٢٧٢,٠	٤,٨	١١,٤	٠,٢	١٣,٣	١١,٥	١,٠١
محافظات الحدود	٧٨٤٥٩٦,٠	١,٧	٦٧١,٥	٠,٤	٢,٠	٨٢٨,٨	١,٢٣
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	١٠٠٩٤٤٩,٨	٧٣,٦	٨٤٣٢,٣	٣,٥	٨,٨	١٥٢٣٦,٧	١,٨١
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠

* يقدر متوسط الكثافة السكانية بالمساحة المأهولة بنحو ٤٢٢٨٦,٧ ، ٥٣٩٢,٩ ، ٤٠٤٨,٣ ، ١١٣٢٢ ، ١٤٩١,٣ ، ٢٢١٢,٣ ، ٩١٩,٧ ، ٩٤٠,٨ نسمة/كم ٢ في كل من القاهرة والجيزة والقليوبية والمحافظات الحضرية والوجه البحري والوجه القبلي ومحافظات الحدود وإجمالي مصر على الترتيب.

** تقدر مساحة الأراضي الجديدة المزروعة بنحو ١٩٢٥,٦ ألف فدان ، تبلغ مساحتها المحصولية ٢٩٥٥,٣ ألف فدان.

م/٢٠ المشاركة في التنمية

المحافظة	المشتغلون بالمهن العلمية والفنية كنسبة من إجمالي المشتغلين (+١٥)		نسبة القيد الإجمالية في التعليم بالقطاع الخاص (%)	العامون بالحكومة والقطاع العام وقطاع الاعمال العام (%) من قوة العمل (+١٥)		المشاركة في الأنشطة الاقتصادية	
	إجمالي	إناث		المشتغلون بالأنشطة الحرفية (%) من قوة العمل (+١٥)		المشتغلون بالقطاع غير المنظم (%) من قوة العمل (+١٥)	
				إجمالي	إناث	إجمالي	إناث
	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٨	٢٠٠٦	٢٠٠٨
القاهرة	٣١,٥	٥٩,٣	١٥,٧	٣١,٢	٥٨,٩	١٥,١	٢,٧
الاسكندرية	٢٥,٨	٤٠,١	٩,٣	٢٢,٨	٣١,٤	٧,٥	١,٨
بورسعيد	٢٤,٤	٥١,٣	٣,٥	٣٩,٢	٧٨,٢	٧,٢	٢
السويس	٢٧,٣	٥٦,٩	٤,٩	٤٤,٨	٦٢,٩	١٤,٧	٠,٥
المحافظات الحضرية	٠٠	٠٠	١٢,٦	٠٠	٠٠	١٢,٢	٢,٣
دمياط	١٨,٥	٥٣,٣	١,١	٢٧,٢	٦٤,٠	٣٣,٦	٩
الدقهلية	١٩,١	٣٥,٢	٠,٩	٢٥,٦	٣٥,٧	١٤,١	٣٣,٨
الشرقية	١٨,٦	٢١,٤	١,٨	٢٥,٧	٢٤,٧	٩,٥	١٣,٧
القليوبية	٢٢,٥	٤٤,٨	٢,٧	٣٠,١	٤١,١	٢٠,٠	١٦,٥
كفر الشيخ	١٥,٥	٢٣,٣	٠,١	٢٢,٩	٢٦,٣	٩,٠	٣٣
الغربية	٢٣,٥	٤٠,٨	٠,٩	٢٨,٩	٣٦,٧	١٢,٨	٣٢,٦
المنوفية	٢٢,٤	٣١,٢	٠,٩	٣١,١	٣٢,٤	١٠,٧	٥٢,٧
البحيرة	١٢,٢	١٣,٧	٠,٦	١٨,٤	١٢,٤	٧,٨	٠٠
الإسكندرية	٢٣,٩	٤٠,٥	١,٦	٣٩,٥	٥٠,٤	١١,٣	١٣,١
الوجه البحري	٠٠	٠٠	١,٢	٠٠	٠٠	١٢,٦	٤٥,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
الجيزة	١٦,٧	٣٨,٥	١٠,٣	٢٣,٤	٤٠,٠	٨,٨	٨,٤
بنى سويف	١٣,٠	١٣,٢	٠,٩	١٧,٢	١١,٢	١٢,٨	٩٩,٤
الفيوم	١١,٧	١٧,٠	١,٠	١٨,٤	١٩,٤	١٥,٨	١٩,١
المنيا	٩,٦	١٠,١	٠,٧	١٥,٠	١٠,٦	٨,٥	٦٧,٦
أسيوط	١٧,٨	٣٢,٧	٠,٧	٢٤,٥	٢٦,١	١٢,٥	١٥,٦
سوهاج	١٦,٩	٢٢,٣	٠,٤	٢٠,٥	١٨,٢	١٤,٦	٢١,٩
قنا	١٧,٨	٢٨,٨	٠,١	٣٠,٣	٣١,٨	١٥,٥	٤٦,٤
الأقصر	٢٧,٢	٤٣,٩	٠,٢	٣٤,٣	٢٨,٨	١٢,٨	٤,٧
أسوان	٢٣,٦	٦٥,٨	٠,٠	٣٨,٧	٦٩,٨	١٠,١	٤
الوجه القبلي	٠٠	٠٠	٢,٥	٠٠	٠٠	١١,٨	٤٢,٤
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
البحر الأحمر	٢٨,٦	٢٠,٣	٢,١	٥١,١	٧٥,٨	١٢,٨	٢٠,٩
الوادى الجديد	٣٣,٤	٣٦,٧	٠,٠	٥٣,٧	٤٠,٥	٤,٣	٥٧,١
مطروح	١٢,٥	٢١,٣	٠,٧	٢٥,٦	٣٤,٨	١٠,٥	٠٠
شمال سيناء	٢٨,٧	٥٢,٨	٠,٦	٤١,٧	٧٤,٠	٧,٣	٥,٦
جنوب سيناء	٢٤,٢	٦٨,٣	١,٨	٤٢,٤	٧٥,٠	١٠,٢	٦,٧
محافظات الحدود	٠٠	٠٠	٠,٩	٠٠	٠٠	٩,٠	٢٥,٢
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
مصر	٢٠,٥	٣١,٠	٣,٤	٢٥,٦	٣٠,٥	١٣,٧	٣٧,٦
حضر	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
ريف	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠